



جمهورية مصر العربية

# التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (2024-2020)

اغسطس 2025



IMPLEMENTING  
THE NEW  
URBAN AGENDA



## كلمة معالي السيد المهندس وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

### التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في مصر

يسرّ حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة في وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية أن تُقدّم التقرير الطوعي الثاني لجمهورية مصر العربية لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والذي يُجسد التزام الدولة الراسخ بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، حيث كانت مصر من أوائل الدول التي قدمت تقريرها الوطني لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ٢٠٢١، و يأتي هذا التقرير استكمالاً لهذا الجهد، عاكساً الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤.

ويعد هذا التقرير فرصة هامة للتعريف والترويج للجهود التي تبذلها مصر في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، خاصةً فيما يتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر، وتوفير السكن اللائق والخدمات الأساسية، وتحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل، وتوفير فرص العمل، مع التأكيد على مرونة المدن واستدامة إدارتها. كما يُبرز التقرير الجهود المبذولة في بناء هياكل حوكمة حضرية داعمة، وحشد الموارد المالية، وتنمية القدرات، والاستفادة من التكنولوجيا والابتكار، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، وفي مقدمتها "رؤية مصر ٢٠٣٠" وأهداف التنمية المستدامة.

وإيماناً منا بأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يتطلب إطاراً مؤسسياً متكاملًا، فقد تم تشكيل مجموعة عمل دائمة من الأجهزة المعنية بوزارة الإسكان تختص بمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وتضم في عضويتها الجهات الحكومية ذات الصلة، وشركاء التنمية، وممثلي المجتمع المدني. وتضطلع هذه المجموعة بمهام تقييم التقدم المحرز سنويًا، وضمان استدامة التنسيق المؤسسي، وتوفير آلية فعالة للمتابعة والتقييم حتى عام ٢٠٣٦، بما يساهم في تكامل السياسات والمبادرات العمرانية على المستويين الوطني والمحلي.

يعكس هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ حزمة من المشروعات القومية والمبادرات العمرانية الرائدة، التي امتدت لتشمل مختلف أقاليم الجمهورية، لمواجهة التحديات العمرانية ومن بينها إعادة توزيع السكان، والضغط على المدن الكبرى وتأثيراته المتبادلة مع المتغيرات المناخية والبيئية، وآليات تحقيق التنمية الشاملة بجميع قطاعاتها: الإسكان، والبنية الأساسية، والاستثمار، وربط المناطق النائية بمحاور تنمية جديدة، مما يدعم إقامة مجتمعات عمرانية مرنة وقادرة على الصمود في مواجهة العديد من التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم .

وتجدر الإشارة الى استضافة مصر للدورة الثانية عشرة من المنتدى الحضري العالمي (WUF١٢) في نوفمبر ٢٠٢٤ والتي تُعد نقطة محورية في مسار التحول الحضري، حيث أتاحت هذه الفعالية الدولية الكبرى منصة لعرض التجربة المصرية أمام المجتمع الدولي، وأكدت على التزام مصر الفعّال بأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. كما شهد المنتدى إطلاق مجموعة من المبادرات الوطنية النوعية، من بينها: الاستراتيجية الوطنية للمدن الذكية، والاستراتيجية الوطنية لل عمران الأخضر المستدام، وأطلس المدن المصرية المستدامة، ومبادرة اللامركزية والإصلاح المؤسسي للإدارة المحلية، فضلاً عن "إعلان القاهرة"، الذي دعا إلى تحويل الأهداف العالمية إلى نتائج ملموسة على المستوى المحلي.

وإذ نُصدر هذا التقرير، بما يتضمنه من بيانات ومؤشرات ومعلومات موثقة تعكس التقدم في تنفيذ الأهداف والغايات الدولية، فإننا نأمل أن يُساهم في تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الدول، بما يخدم قضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة حول العالم. كما نؤكد التزام جمهورية مصر العربية بمواصلة البناء على ما تحقّق، وتعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وتطوير السياسات والبرامج التي ترتقي بجودة الحياة، وتُحقّق العدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي، والاستدامة البيئية، وصولاً إلى مدن أكثر شمولاً وعدالة واستدامة.

المهندس شريف الشربيني

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

جمهورية مصر العربية

## الملخص التنفيذي للتقرير الوطني الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

### جمهورية مصر العربية

يأتي إعداد هذا التقرير الوطني الطوعي الثاني ليؤكد على التزام مصر بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها الهدف الحادي عشر المتعلق بالمدن المستدامة. كما تم التأكيد على أن هذا التقرير يعتبر تحدياً للتقرير الطوعي الأول لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال فترة المتابعة الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠). ويستعرض التقرير الطوعي الثاني التقدم المحرز في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، وفق منهجية تشاركية قائمة على الأدلة والبيانات الواقعية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين. يعتمد التقرير على إطار متابعة متكامل يربط بين الالتزامات الحضرية الوطنية والممارسات المحلية، ويسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية، ويستعرض التحديات التي واجهت تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، مؤكداً على أهم الدروس المستفادة والممارسات الفضلى التي ساهمت في التحول الحضري في مصر.

وقد اشتمل التقرير على ٣ أجزاء رئيسية حيث، تناول الجزء المنهجية التي اعتمدها التقرير. واستعرض التقرير أيضاً استضافة مصر للدورة الثانية عشرة من المنتدى الحضري العالمي في نوفمبر ٢٠٢٤ بالقاهرة، بمشاركة أكثر من ٢٥ ألف مشارك من ١٨٢ دولة، حيث تم عرض عدد كبير من التجارب الوطنية مثل برنامج حياة كريمة، وتطوير العشوائيات، والمدن الذكية. وتجدر الإشارة إلى صدور "تداء القاهرة للعمل"، على هامش المنتدى الحضري العالمي، والذي دعا إلى تعزيز التخطيط الحضري المستدام والعدل، ودعم الحكومات المحلية لتنفيذ أهداف التنمية الحضرية، وتطوير أدوات التمويل المستدام وتعزيز الشراكات. وتمثل أبرز ما ميّز المنتدى في المشاركة الواسعة من الفئات المجتمعية والشباب، واعتماد مبادئ الاستدامة والدمج الاجتماعي في تنظيم الفعاليات، وفي عرض مشروعات مبتكرة في مجالات الإسكان والتخطيط والطاقة النظيفة.

واستعرض الجزء الثاني من التقرير الوطني مدى التزام مصر بتنفيذ أهداف الخطة الحضرية الجديدة على كلٍ من المحور الاقتصادي، والاجتماعي، والعمري، والبيئي. ويناقش الجزء الثالث من التقرير آليات تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والتطوير الذي نم في منهجية تطبيقها بالنسبة للتخطيط الفعال، والتمويل المبتكر، واستخدام البحث والتطوير والابتكار وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية لتحفيز التنمية العمرانية المستدامة، واعتماد إطار ملائم للحكومة الحضرية. وركز هذا الجزء أيضاً على منظومة المتابعة والتقييم التي تتبناها مصر لتوضيح حجم الإنجاز الذي تم لتحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة، تمهيداً لتقييم النتائج المترتبة على السكان وعلى المناطق الحضرية المختلفة.

وتناول التقرير التحديات التي واجهتها مصر خلال فترة المتابعة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) كغيرها من الدول، الناجمة عن تداعيات جائحة كوفيد-١٩، والحرب الروسية-الأوكرانية، وظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، والبحر الأحمر، بالإضافة إلى أزمة المديونية العالمية، وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وحالة عدم اليقين التي تؤثر سلباً على جذب الاستثمار، واختيار السياسات والتدخلات الملائمة للتعامل مع هذه التحديات بكفاءة وفعالية. كما يناقش أيضاً الجهود المبذولة للتعامل مع هذه التحديات، بالإضافة إلى آليات التعامل مع المشكلات الهيكلية المتراكمة.

وبالنسبة للتنمية الحضرية المتكاملة وتحسين جودة الحياة، استعرض التقرير جهود تنفيذ المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" والتي تعد من أضخم برامج التنمية المتكاملة في الريف المصري، حيث استهدفت تحسين البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والمرافق في أكثر من ٤٥٠٠، على عدة مراحل وفق منهجية علمية لتحديد القرى ذات الأولوية، واختيار التدخلات الفعالة التي تركز على إحداث

نقلة نوعية في مستوى الحياة في هذه القرى، وتوفير فرص عمل مناسبة للمساهمة في الحد من الهجرة الداخلية التي أثرت سلباً على المناطق الحضرية وجودة الحياة بها، لسنوات طويلة.

وركز التقرير على الجهد الكبير الذي بذلته الدولة المصرية للقضاء على العديد من المناطق غير الآمنة والعشوائية من خلال تطوير مساكن بديلة وتوفير خدمات متكاملة، من خلال استعراض المنهجية التشاركية التي تم الاعتماد عليها لدمج سكان هذه المناطق خلال المراحل المختلفة لتنفيذ هذا البرنامج الهام. وعرض التقرير أيضاً زيادة مساحات العمران من خلال تأسيس مدن جديدة ذكية ومستدامة مثل العاصمة الإدارية والعلمين الجديدة، وغيرها من المدن الجديدة في كافة المحافظات، بهدف استيعاب الزيادة السكانية، ورفع جودة حياة الإنسان الذي يعتبر محور كل هذه الجهود، فضلاً عن التوسع في النشاط الاقتصادي لتوفير فرص عمل منتج ولائق للداخلين الجدد سنوياً لسوق العمل، ولاستيعاب لنسب متزايدة من المتعطلين عن العمل. وتجدر الإشارة إلى استعراض التقرير للسياسة الحضرية الجديدة التي تم اعتمادها عام ٢٠٢٣، باعتبارها من أهم مخرجات توطين الخطة الحضرية الجديدة.

وناقش التقرير أيضاً الجهود المبذولة لتوفير السكن الملائم، ولتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال برنامج وطني عملاق للإسكان الاجتماعي، يعتبر أيضاً من أكبر برامج الإسكان الاجتماعي في مصر وغيرها من الدول، حيث استهدف بناء مليون وحدة سكنية للإسكان الاجتماعي لتوفير احتياجات أصحاب الدخل المحدد. ويعرض التقرير أيضاً آليات تعزيز الوصول إلى السكن اللائق والميسور التكلفة للفئات ذات الدخل المنخفض. ونظراً لأن التمويل يعتبر أهم العوامل التي تؤثر في قدرة الدولة على توفير خدمات الإسكان، فقد تناول التقرير جهود إطلاق برامج تمويلية مستدامة لتمكين الفئات الضعيفة من تملك وحدات سكنية. وتضمنت أهم الإنجازات التي سلط التقرير الضوء عليها تطوير أطر الحيازة القانونية وضمان حقوق المنتفعين بالأراضي والوحدات السكنية.

تبذل جهات كثيرة في الدول جهوداً كبيرة، ويتم رصد موارد مالية ضخمة وتطبيق آليات تمويل مبتكرة ومتنوعة لتمويل مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية، بالتركيز على تحسين الوصول إلى مياه الشرب الآمنة، وشبكات الصرف الصحي، وإدارة المخلفات. كما ركز التقرير أيضاً على آليات تعزيز منظومة النقل العام، خاصة في المدن الكبرى، وتطوير الطرق وخطوط المترو، وعلى التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة وربطها بالمجتمعات السكنية الجديدة.

وبالنسبة للمحور الاقتصادي، وتحت عنوان الازدهار الاقتصادي الحضري، عرض التقرير سياسات وبرامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، خاصة بين الشباب والنساء، خاصة لتوفير الحماية لهذه المؤسسات أثناء جائحة كوفيد-١٩. ونظراً لحجم الكبير للقطاع غير الرسمي في مصر، ناقش التقارير آليات التعامل مع هذا القطاع الهام، ومجه في القطاع الرسمي. وتناول التقرير سياسات وبرامج تحفيز الاقتصاد المحلي عبر دعم الصناعات الإبداعية، وتطوير المناطق اللوجستية والتجارية لتعزيز التنافسية الإقليمية.

وركز التقرير على قضية التغيرات المناخية وتداعيتها على المدن والمحافظات المختلفة، وعلى الاختلالات المناخية والبيئية والتي تضمنت ارتفاع درجة الحرارة، وندرة المياه، وزيادة المخاطر البيئية، وخلافه. وعرض التقرير أيضاً آليات الاستعداد لمواجهة هذه التداعيات التي تؤثر بشكل كبير على مسيرة التنمية المستدامة في مصر، وعلى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والعمرانية. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ، رصد التقرير أهم التحديات التي تواجه التنمية الحضرية، والتي تشمل ضغوط النمو السكاني وزيادة الطلب على الخدمات والإسكان، ومحدودية الموارد لتغطية الفجوات في البنية التحتية، والآثار الاقتصادية للأزمات العالمية المستمرة والمتكررة، على التضخم وأسعار مواد البناء، والأراضي، وتكلفة العمالة، والطاقة، وخلافه، والتي تؤثر سلباً على القدرة الشرائية، وعلى مستوى الدخل. وأهتم التقرير أيضاً بمناقشة الفجوات الاجتماعية والآثار المترتبة عليها من عدم المساواة في الحصول على الخدمات، خصوصاً للفئات المهمشة والتي تشمل النساء، وذوي الإعاقة، وكبار السن.

وناقش الجزء الثاني من التقرير السياسات ذات الأولوية، والتي شملت تعزيز الحوكمة الحضرية والتشاركية، من خلال تمكين وحدات الإدارة المحلية، خاصةً بالنسبة لاتخاذ قرارات التخطيط والتنفيذ، من خلال تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية لتحقيق التشاركية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وناقش التقرير الجهود المبذولة لزيادة مصادر التمويل الحضري المبتكر، واستحداث أدوات تمويل بديلة مثل السندات الخضراء، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعظيم القيمة المضافة للأراضي وإدارتها بشكل مستدام.

وفي ضوء برامج التحول الرقمي والتوسع في تأسيس المدن الذكية، تناول التقرير آليات تعميم نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط، وربط خدمات الحكومة الإلكترونية بأنظمة إدارة المدن. ومن أهم القضايا التي ركز عليها التقرير أيضاً توجه الدولة المصرية نحو تحفيز المرونة المناخية، من خلال تعزيز البنية التحتية الخضراء، وحماية المناطق الساحلية وتطبيق حلول التكيف المناخي. وناقش التقرير أيضاً سياسات وبرامج التكامل العمراني والعدالة المكانية، وآليات الربط بين المناطق الحضرية والريفية، وضمان دمج قضايا المرأة والثقافة والهوية المحلية في التخطيط الحضري.

وفي النهاية، قدم التقرير مجموعة من التوصيات والمقترحات، من أهمها استمرار الجهود لإدماج الخطة الحضرية الجديدة في كافة الخطط القطاعية الوطنية لضمان تناسق الأهداف، وتعزيز القدرات المحلية على جمع البيانات وتحليلها لرصد التقدم بشكل دقيق، وتوسيع التعاون الدولي والإقليمي لتبادل الخبرات والاستفادة من أفضل الممارسات، وترسيخ ثقافة الابتكار والبحث العلمي في مؤسسات التخطيط والتنفيذ الحضري

## المحتويات

٥	مقدمة.....
٦	الجزء الأول: الإطار العام والخطوات المتبعة في إعداد التقرير الطوعي الثاني للخطة الحضرية الجديدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤).....
٦	(١-١) طرق إعداد وأنواع التقارير عن التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية
٦	١. تقرير شامل
٦	٢. تحديث للتقرير الطوعي الأول
٧	٣. تقرير عن انجازات ونتائج وتوصيات المنتدى الحضري العالمي
١١	(١-٢) المنهجية المتبعة في إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة
١١	١. الواقعية والاستناد إلى الأدلة
١١	٢. تحليل الاتجاهات والقدرة على تحديد العوامل الرئيسية وأهم محركات التغيير
١٢	٣. الربط بأفضل الممارسات المحلية ودراسات الحالة وأهم محركات التغيير
١٢	٤. تعدد المستويات والتنسيق التشاركي
١٣	٥. الاستفادة من التقارير السابقة للتأكيد على التوافق بين أهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة وأولويات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.....
١٣	الجزء الثاني: التزامات مفوضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة.....
١٣	(١-٢) التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر.....
١٤	(١-٢-١) الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر.....
١٥	١. التخلص من الفقر بجميع أشكاله
٣١	٢. التقليل من عدم المساواة في المناطق الحضرية عن طريق العمل على تحقيق الفرص والفوائد المشتركة المتساوية
٣٤	٣. تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة (المرأة، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين).....
٣٧	٤. ضمان الوصول إلى الفراغات العامة، شاملة الشوارع، ممرات المشاة وحارات الدرجات
٤٢	(٢-١-٢) الحصول على مسكن ملائم.....
٤٣	١. ضمان الوصول إلى الإسكان الملائم والميسور التكلفة
٦١	٥. ضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان
٦٦	٦. تحقيق ضمان الحياة
٦٩	٧. تنفيذ برامج لتطوير العشوائيات
٨١	(٢-١-٣) الحصول على الخدمات الأساسية.....
٨١	١. توفير اتصال آمن بمياه الشرب، والصرف الصحي، والتخلص من المخلفات الصلبة
٨٦	٢. ضمان الوصول لمنظومة آمنة وكفء للمواصلات العامة
٨٩	٣. توفير اتصال للطاقة المتجددة الحديثة
٩٤	(٢-٢) تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع.....
٩٤	(١-٢-٢) اقتصاد حضري شامل للجميع.....
٩٤	١. تحقيق التوظيف المنتج والفعال للجميع وخاصة للشباب
٩٦	٢. دعم وتقوية الاقتصاد غير الرسمي
٩٧	٣. دعم ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
٩٩	٤. تعزيز بيئة عادلة ومسؤولة للابتكار وريادة الأعمال
١٠١	(٢-٢-٢) الرخاء المستدام للجميع.....
١٠١	١. تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز صناعات مبدعة وثقافية
١٠٣	٢. تطوير المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال لتحقيق النجاحات في إطار اقتصاد حضري حديث
١٠٨	٣. تطوير اتصالية بين الحضر والريف لتعزيز الإنتاجية
١١٠	(٣-٢) التنمية الحضرية المستدامة بينياً والمرنة.....

- ١١١ ..... (١-٣-٢) المرونة، والحد من مخاطر الكوارث، وتأقلم المدن والموائل البشرية.
- ١١٤ ..... ١. الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عنه
- ١٢٥ ..... ٢. تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي
- ١٣١ ..... ٣. تطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان
- ١٤٤ ..... ٤. بناء المرونة الحضرية من خلال تنفيذ بنية تحتية ذات كفاءة مرتفعة وتخطيط مكاني متميز
- ١٤٦ ..... (٢-٣-٢) الإدارة المستدامة في استخدام الموارد الطبيعية.....
- ١٤٦ ..... ١. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية
- ١٤٨ ..... ٢. دعم حماية الموارد علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات
- ١٥١ ..... ٣. تنفيذ إدارة فعالة بيئياً للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية
- ١٥٢ ..... ٤. تبني توجهات مبنية على مفهوم المدن الذكية والتي تعزز الرقمنة، والطاقة النظيفة والتكنولوجية
- ١٥٥ ..... (٤-٢) التنفيذ الفعال.....
- ١٥٥ ..... (١-٤-٢) بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إعداد إطار داعم.....
- ١٥٦ ..... ١. تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بأدوارها
- ١٦٢ ..... ٢. الربط بين السياسات الحضرية وآليات التمويل والميزانيات
- ١٦٢ ..... ٣. تطوير أطر قانونية وسياسات لتمكين الحكومات من تنفيذ السياسات الحضرية
- ١٦٣ ..... تحديث التشريعات الحضرية وتعزيز إنفاذها.....
- ١٦٤ ..... دعم الإدارة المحلية والحوكمة الحضرية.....
- ١٦٤ ..... الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والسياسات الحضرية.....
- ١٦٥ ..... التحديات والتوجهات المستقبلية.....
- ١٦٦ ..... ٤. بناء قدرات الحكومات المحلية في تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية ذات المستويات المتعددة
- ١٦٩ ..... ٥. تبني مداخل تشاركية تضع في اعتبارها المرأة والتنوع العمري في تنفيذ التخطيط والسياسات الحضرية
- ١٧٣ ..... ٦. تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات وعلى جميع مستويات اتخاذ القرار
- ١٧٦ ..... (٢-٤-٢) تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية.....
- ١٧٦ ..... ١. تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة
- ١٨٤ ..... ٢. ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية
- ١٨٨ ..... ٣. تضمين الثقافة كمكون ذو أولوية في التخطيط العمراني
- ١٩٦ ..... ٤. تنفيذ امتدادات عمرانية، وتكثيف، وتجديد عمراني وإعادة تطوير مخطط للمناطق الحضرية
- ١٩٧ ..... ٥. تحديث مخططات المحافظات والمدن والمناطق العمرانية
- ٢٠٠ ..... ٦. تحديث الأدوات الرقمية لتخطيط وتطوير مناطق التنمية
- ٢٠٠ ..... ٧. تحسين القدرات لعمليات التصميم والتخطيط العمراني، وتدريب المخططين في جميع مستويات الحكومة
- ٢٠٢ ..... ٨. دعم دور المدن الصغيرة والمتوسطة
- ٢٠٣ ..... ٩. تنفيذ وسائل مواصلات متعددة الوسائط مستدامة، شاملة بدائل بدون محركات
- ٢٠٥ ..... (٣-٤-٢) حشد الموارد المالية.....
- ٢٠٥ ..... ١. تطوير أطر تمويلية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات الحكومية
- ٢٠٧ ..... (٤-٤-٢) تنمية القدرات.....
- ٢١٠ ..... ١. توسعة فرص التعاون بين المدن وتعزيز التبادل بينها للوصول إلى حلول عمرانية واستفادة مشتركة
- ٢١١ ..... ٢. تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ وإدارة ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية
- ٢١١ ..... ٣. بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة لاستخدام البيانات في صياغة سياسات مبنية على الدلائل - شاملة جمع واستخدام بيانات عن الفئات المهمشة
- ٢١٢ ..... ٤. بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة للعمل مع الفئات الضعيفة والمهمشة
- ٢١٦ ..... ٥. مشاركة المؤسسات والجمعيات المحلية كمروجين وموفرين لبرامج تنمية القدرات
- ٢١٧ ..... ٥. مشاركة المؤسسات والجمعيات المحلية كمروجين وموفرين لبرامج تنمية القدرات

- ٢١٨ ..... ٦. تنفيذ برامج تنمية قدرات عن كيفية استخدام الإيرادات الشرعية للأراضي، التمويل والأدوات الأخرى
- ٢٢١ ..... ٧. تنفيذ برامج تنمية قدرات عن السلطات المحلية ودورها في إدارة وتخطيط التمويل
- ٢٢٢ ..... ٨. زيادة التعاون وتبادل المعلومات عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح التنمية الحضرية المستدامة
- ٢٢٢ ..... (٥-٤-٢) تكنولوجيا المعلومات والابتكار.....
- ٢٢٣ ..... ١. تطوير منصات رقمية تشاركية ومسهلة الاستخدام من خلال الحكومات الالكترونية والأدوات الرقمية للحكومة الخاصة بالمواطنين.....
- ٢٢٥ ..... ٢. التوسع في تبنى التكنولوجيا الحديثة والابتكار لتحسين الرخاء المشترك للمدن والاقاليم
- ٢٢٨ ..... ٣. تنفيذ أدوات رقمية، شاملة نظم المعلومات المكانية الجغرافية .....
- ٢٣٠ ..... ٤. بناء القدرات على جميع المستويات الحكومية لتحقيق المتابعة الفعالة على تنفيذ سياسات التنمية الحضرية
- ٢٣١ ..... ٥. دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية تجميع وتصنيف وتحليل البيانات

## مقدمة

يستعرض التقرير الطوعي الوطني الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة الإنجاز الذي تم خلال فترة المتابعة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) نحو تعزيز التنمية الحضرية المستدامة، والشاملة، والمتوازنة، على المستويين الوطني والمحلي. ويعتبر هذا التقرير تحديثاً للتقرير الطوعي الأول الذي أُعدّ للأربع سنوات السابقة، وفقاً للدليل الاسترشادي الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وللدليل الإجرائي لإعداد تقرير المتابعة الشامل لكلٍ من الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠. كما يتوافق التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة مع التقارير الطوعية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، التي تم إعدادها، وعرضها، ومناقشتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي يُعقد سنوياً في نيويورك.

وتجدر الإشارة إلى الجهود التي تبذلها وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، باعتبارها المؤسسة الوطنية المسؤولة عن الهدف الحادي عشر من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والمعنية بالتنمية الحضرية المستدامة، في سبيل دعم عملية إعداد التقارير الطوعية لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وفق منهجية تشاركية وواضحة ومبنية على الحقائق وعلى البيانات الرسمية الموثقة. كما يعتبر إعداد هذه التقارير أداة فعالة لرفع مستوى الوعي بقضايا التنمية الحضرية المستدامة، وللتسيق بين الجهات المعنية ذات الصلة والشركاء الاستراتيجيين، لإعطاء دفعة قوية، وتحفيز التنمية الحضرية المستدامة، وللتعامل مع التحديات والصعوبات التي تواجهها.

ويوثق التقرير الطوعي الثاني لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة التطور الكبير الذي شهدته التنمية الحضرية المستدامة خلال السنوات القليلة الماضية. ويرصد التقرير مجموعة كبيرة من السياسات التي تبنتها الحكومة، والتشريعات التي تم تطويرها، والبرامج والمشروعات العملاقة، والمبادرات المبتكرة التي تم تنفيذها، والتي كان لها أثر كبير في معالجة عدد من التحديات الهيكلية التي كانت تواجه التنمية الحضرية، والتعامل مع المعوقات الناجمة عن التحديات التي شهدتها الدولة المصرية، كغيرها من الدول، مؤخراً. وقد أسفرت الجهود المبذولة من كافة الجهات الحكومية المعنية ذات الصلة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والدعم المقدم من مؤسسات التمويل والتنمية الدولية، في إطار الجمهورية الجديدة، من إحداث تغييرات جوهرية في قطاع التنمية الحضرية خلال العقد الأخير. وشملت هذه التطورات مضاعفة مساحة المعمور، وتأسيس عدد كبير من المدن الجديدة لاستيعاب الزيادة السكانية، وتوفير مستوى معيشي أفضل، من خلال إتاحة السكن اللائق، والمرافق والخدمات العامة الأساسية، وتطوير نظم النقل المستدام والاتصالية، والتحول نحو الطاقة النظيفة، وزيادة المساحات الخضراء، وتحفيز الاقتصاد الحضري، ودعم مشاركة الفئات المهمشة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى توفير التمويل المبتكر والمستدام، وتطبيق مبادئ الحوكمة الحضرية المستدامة، وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية، والتوسع في الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار للتعامل مع تحديات التنمية العمرانية. ويرصد التقرير الطوعي الوطني الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة هذه التطورات من خلال ثلاثة أجزاء رئيسية تضمنت الالتزامات التي تُحفّز التغيير نحو التنمية الحضرية المستدامة، والتنفيذ الفعال، والرصد، والتقييم. وقد اعتمد التقرير على البيانات الرسمية الموثقة والمؤشرات والمعلومات التي قامت الجهات المشاركة بتوفيرها لفريق إعداد التقرير بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. ومن الأهمية بمكان تسجيل اهتمام الجهات المعنية ذات الصلة التي ساهمت بفعالية في رصد مساهمتها في تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة، بالإضافة إلى زيادة عدد الجهات المشاركة في إعداد التقرير الطوعي الثاني مقارنةً بالتقرير الأول، مما يؤكد على الدور الذي تلعبه هذه التقارير في تسليط الضوء على أهمية النتائج الإيجابية للتنمية الحضرية، بحيث لا يتخلف أحد عن ركب التنمية، أو يظل أي مكان محروم من نتائج جهود التنمية.

# الجزء الأول: الإطار العام والخطوات المتبعة في إعداد التقرير الطوعي الثاني للخطة الحضرية الجديدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

يستعرض الجزء الأول من التقرير عرض الإطار العام والخطوات المنهجية التي تم اتباعها في إعداد التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤. ويهدف هذا الجزء إلى توضيح الأسس التي استند إليها إعداد التقرير، بما في ذلك المنهجية القائمة على الأدلة، وتحليل الاتجاهات العامة، وتحديد العوامل الرئيسية للتغيير، بالإضافة إلى المنهجية التشاركية التي ضمنت مشاركة كافة الأطراف المعنية على المستويين الوطني والمحلي، مع التركيز على أفضل الممارسات والدروس المستفادة لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة والشاملة.

## (١-١) طرق إعداد وأنواع التقارير عن التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية

يتناول هذا الجزء طرق إعداد التقارير المختلفة وآليات قياس التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، مع تسليط الضوء على أنواع التقارير المعتمدة دولياً ومحلياً، سواء كانت تقارير طوعية شاملة، أو تحديث للتقرير الأول، حيث يوضح الفرق بين التقريرين الطوعيين الأول والثاني الذين قامت مصر بإعدادها، لمتابعة الإنجاز الذي تم تحقيقه لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال فترتي المتابعة. ويستعرض الجزء أيضاً استضافة مصر للنسخة الثانية عشر من المنتدى الحضري العالمي في نوفمبر ٢٠٢٤، ودوره في عرض الجهود المبذولة خلال العقد الماضي لإعطاء دفعة قوية للتنمية العمرانية المستدامة، بالإضافة إلى توضيح الخطط المستقبلية لاستمرار هذه الجهود وجني الثمار الناجمة عنها.

### ١. تقرير شامل

أصدرت مصر التقرير الطوعي الأول لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على المستوى الوطني والمحلي من خلال إعداد تقرير شامل معتمداً على أحدث البيانات والمؤشرات، موثقاً للوضع الراهن للتنمية الحضرية، ولأهم السياسات الفعالية والبرامج الاستراتيجية والمبادرات الاستراتيجية التي تم تنفيذها خلال فترة المتابعة على المحاور الثلاث للتنمية الحضرية المستدامة (المحور الاقتصادي - الاجتماعي - البيئي) خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠). وقد ناقش التقرير أيضاً أهم التحديات التي واجهت تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، واستعرض الإجراءات المستقبلية للتعامل مع هذه التحديات وللتقدم بخطى ثابتة نحو تعظيم الاستفادة من التنمية الحضرية المستدامة. وكانت مصر أول دولة عربية تقوم بإعداد التقرير الطوعي ورفعته على منصة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) المخصصة لهذا الغرض.

### ٢. تحديث للتقرير الطوعي الأول

وفقاً لما سبق، يعتبر التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على المستوى الوطني والمحلي تحديثاً للتقرير الطوعي الأول. وفي هذا الإطار، يستهدف هذا التقرير التركيز على أهم الإنجازات الجديدة والتطورات الرئيسية التي طرأت على صعيد التنمية الحضرية المستدامة خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. ويتضح من التحديث للتقرير الطوعي التأكيد على التزام مصر

باستمرارية الجهود الوطنية للتوجه نحو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ويمثل تحديث التقرير الطوعي أداة مرجعية وطنية لرصد التحولات الهيكلية على المستويين المركزي والمحلي، بالإضافة إلى آليات ومنهجيات التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة. وقد تم الاعتماد على المشاركة في إعداد التقرير الطوعي الثاني، وقامت الجهات المعنية ذات الصلة بتقديم البيانات والمعلومات اللازمة لتوضيح مستوى الإنجاز الذي تحقق لتحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة خلال فترة المتابعة، والتحديات التي واجهتها وآليات التعامل معها، فضلاً عن تقديم أهم المقترحات والتوصيات التي تستهدف تحفيز المضي قدماً نحو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بمكوناتها ومحاورها المختلفة.

### ٣. تقرير عن إنجازات ونتائج وتوصيات المنتدى الحضري العالمي

عُقدت الدورة الثانية عشر للمنتدى الحضري العالمي في القاهرة خلال الفترة من ٤ إلى ٨ نوفمبر ٢٠٢٤ برعاية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وتعد هذه الدورة الأكبر من حيث عدد المشاركين حضورياً وافتراضياً، والذي بلغ أكثر من ٢٥ ألف مشارك من ١٨٢ دولة. ومن حيث عدد الفعاليات التي بلغ عددها نحو ٦٥٩ فعالية متنوعة. تناول المنتدى موضوع "كل شيء يبدأ محلياً: من أجل مدن ومجتمعات مستدامة"، مُركِّزاً على ترجمة أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، بالتركيز على قضايا الإسكان الميسر للجميع، والتكيف المناخي في المدن، والتخطيط الشامل والمساحات العامة، والشمول الرقمي والتحول الحضري، وتمويل التنمية الحضرية، والحكم الحضري متعدد المستويات.

وخلال المنتدى، عرضت مصر مجموعة من المبادرات الوطنية والمحلية التي تسلط الضوء على تحولاتها الحضرية، بما في ذلك برنامج تطوير العشوائيات الذي يهدف إلى القضاء على المناطق غير الآمنة وتحسين ظروف المعيشة؛ والمدن الجديدة مثل العاصمة الإدارية الجديدة، والعلمين الجديدة، التي تمثل نماذج للمدن الذكية والمستدامة؛ وبرنامج تنمية سعيد مصر الذي عزز من اللامركزية وتوفير الخدمات والبنية التحتية في محافظات مثل قنا وسوهاج. كما شاركت محافظات مصرية عديدة في المنتدى من خلال معارض محلية وعروض تقديمية، تضمنت مشروعات الإسكان، وتحسين النقل، وإعادة تأهيل المناطق التاريخية.

كما شهد المنتدى عودةً إلى القارة الأفريقية بعد ٢٠ عاماً. وحضر حفل الافتتاح رؤساء كلٍ من اليمن والسودان ودولة فلسطين. وأشار فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى أن المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر يأتي في ظل أزمات وحروب، أثرت بشكل سلبي كبير على عدد كبير من الدول، ودعا إلى ضرورة تضامن المجتمع الدولي لوقف هذه الحروب، ولمعالجة آثار الدمار الناجم عنها على السكان وعلى تراجع رأس المال البشري، وعلى البنية التحتية والمرافق العامة، وإلى أهمية دعم المجتمعات الفقيرة والفئات المتضررة والنازحين.

وعلى هامش المنتدى، أُقيم "المعرض الحضري" الذي ضم أكثر من ١٣٠ جهة عارضة من ٤٧ دولة، مثلوا حكومات وطنية ومحلية، ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات أكاديمية وبحثية، وشركات القطاع الخاص. وشكل المعرض منصة للتفاعل بين المشاركين من مختلف الخلفيات، مع عرض مشاريع مبتكرة في مجالات الإسكان المستدام، والتكنولوجيا الذكية، والإدارة الحضرية، وإعادة التدوير، والتصميم الحضري التشاركي. واستفاد المنتدى من كون القاهرة مدينة ذات طابع تاريخي وثقافي فريد، وجرى تنظيم مجموعة من الأنشطة الجانبية، منها زيارات ميدانية إلى أحياء مثل القاهرة الفاطمية، وحي مصر الجديدة، ومشروع الأسمرات، وعروض فنية وموسيقية في قصر البارون والمتحف القومي للحضارة، ومعارض للصور والفنون التشكيلية حول الهوية الحضرية، وعروض سينمائية ضمن "السينما الحضرية" تناولت قضايا السكن والعدالة المناخية، وهذه الأنشطة عززت البعد الثقافي للمنتدى، وربطت بين النقاشات التقنية والهوية المحلية للمجتمعات.

وسعيًا لترك أثر دائم، أطلقت مصر بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية سلسلة من "مشاريع الإرث الحضري"، من أهمها تطوير مساحة عامة في حي الأسمرات، حيث تم تطوير مساحة عامة آمنة وشاملة للنساء والأطفال وكبار السن بالتعاون مع المجتمع المحلي. كما تم تنفيذ الحملة الحضرية المصرية التي شملت أنشطة توعوية، معارض متنقلة، ومنتديات مجتمعية في محافظات مختلفة لتعميم مفاهيم التنمية المستدامة. وأقيم أسبوع القاهرة الحضري بمشاركة طلاب، وفنانين، ومهندسون معماريون، وناشطون في فعاليات في قلب المدينة، ركزت على البيئة والهوية الثقافية.

وتميز المنتدى بتنفيذ استراتيجية متكاملة للاستدامة شملت خفض استهلاك الطاقة من خلال الإضاءة الطبيعية ونظم التكييف الذكية؛ واستخدام مواد بناء قابلة لإعادة الاستخدام؛ وتحويل ٦٨٪ من النفايات إلى التدوير أو إعادة الاستخدام؛ وتوفير ٧٠٪ من الأغذية من مصادر محلية وعضوية؛ وخفض إجمالي الانبعاثات بنسبة ٢٥٪ (١٢٣.٥٩ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون). كما اعتمد المنتدى على مبدأ الشمولية، حيث تم تجهيز المكان بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتم تقديم الوثائق بلغة برايل والترجمة الفورية. كما تم إتاحة وسائل نقل داخلية ملائمة؛ بالإضافة إلى التمثيل القوي للشباب، والنساء، والمجتمعات المحلية.

وخلال المنتدى، تم الإعلان عن "نداء القاهرة للعمل"، الذي شكّل وثيقة توجيهية تلخص أهم الرسائل والمخرجات، ودعا إلى حل أزمة السكن العالمية التي تؤثر على ٢.٨ مليار إنسان، بينهم ١.١ مليار يعيشون في مستوطنات غير رسمية؛ وإعادة التفكير في السياسات الحضرية نحو مزيد من الشمول والعدالة الاجتماعية؛ وتعزيز المساحات العامة الآمنة والمستدامة. كما أكد "نداء القاهرة للعمل" على تمويل المدن والمجتمعات المحلية بطريقة عادلة ومستدامة؛ ودعم الحكومات المحلية والإقليمية لتقود تنفيذ جدول الأعمال الحضري الجديد؛ وبناء شراكات متعددة الأطراف لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد النداء أن التغيير يبدأ محلياً، وبالشراكة بين المواطنين والجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني. وقد تناول المشاركون أزمة السكن من عدة زوايا شملت إدارة آثار النزوح بسبب الحرب والصراع؛ وتعزيز التماسك الاجتماعي والشمول من خلال التخطيط والتصميم الحضريين؛ ومعالجة قضايا الاستدامة البيئية، بما في ذلك من خلال إدارة النفايات والاقتصاد الدائري.

توزعت فعاليات المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر على حوارات وفعاليات رفيعة المستوى أخرى، و"جلسات خاصة" شملت حلقات نقاش، وعروضاً حية ومشاركة الجمهور، واجتماعات موائد مستديرة للجهات الشريكة في المنتدى، وفعاليات "أمم متحدة واحدة" لتبادل قصص نجاح مشاريع وكالات الأمم المتحدة. كما أقيم المعرض الحضري، الذي يُعرض فيه العديد من المبادرات الحضرية من جميع أنحاء العالم، طوال الأسبوع، بالتزامن مع الاجتماعات. تمكّن زوار أجنحة المعرض من مشاهدة منحوتات وقطع أزياء مصنوعة من مواد مُعاد تدويرها، ورسومات أطفال تُعبّر عن الأمل في المستقبل، وخلافه. كما أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تقريره الرائد "مدن العالم ٢٠٢٤" خلال المنتدى. وتم إطلاق منصة بيانات محلية تابعة لمنظمة التعاون والتنمية OECD للتحليلات القائمة على الأدلة. وعقدت عدد من الموائد المستديرة التي جمعت الوزراء، ورؤساء البلديات، والممولين لمناقشة التحديات المشتركة في المحليات والتمويل والتنفيذ.

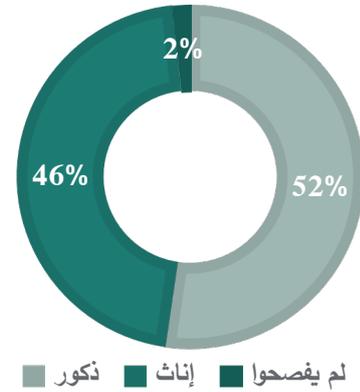
وقد شكلت الدورة الثانية عشر للمنتدى الحضري العالمي نقطة تحول في الحوار الحضري العالمي من خلال تعزيز الصوت المحلي في تطبيق أهداف التنمية المستدامة، وتجديد الالتزام العالمي بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة وفقاً لخطة عمل القاهرة، الذي أكد على تسريع الاستجابة لحل أزمة الإسكان، خاصة في العشوائيات، وعلى دعم خطط الشمول الاجتماعي والاستدامة، بالتوازي مع التغيرات المناخية وحالات النزوح الناجمة عن الحروب. كما ناقش المنتدى عدد كبير من المشروعات الملموسة في التمويل، وإنتاج البيانات، والإسكان، مع شمول محلي ومجتمعي واضح. ومثل المنتدى منصة تجمع الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتخطط جميعاً وسوياً لمستقبل حضري أكثر عدلاً واستدامة.

مع تقدم المناقشات خلال الأسبوع، سلط المتحدثون والمشاركون الضوء على العديد من العوامل المؤثرة في أزمة السكن، بما في ذلك ارتفاع أسعار الأراضي، والحروب والصراعات، وآثار تغير المناخ. ركز المتحدثون والمشاركون بشكل خاص على التكاليف البشرية، وكيف يُمكن أن يكون الناس محور أي تغييرات نحو الأفضل. وتمّ خلال المنتدى عرض العديد من الأمثلة على الإجراءات والترويج لها. ففي الجلسة الخاصة للحكومة المصرية حول التمويل، على سبيل المثال، سلط المتحدثون الضوء على الإصلاحات الاقتصادية المصرية لتحسين مناخ الاستثمار. وأشاروا إلى مبادرة الحياة الكريمة التي أطلقتها مصر لتطوير البنية التحتية الريفية، بما في ذلك، على سبيل المثال، تقديم قروض للشباب والنساء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير خدمات للمواقع الصناعية في المناطق الريفية. وتقدم الجداول والأشكال التالية ملخصاً لأهم المؤشرات الخاصة بالمنتدى الحضري العالمي في نسخته الثانية عشر:

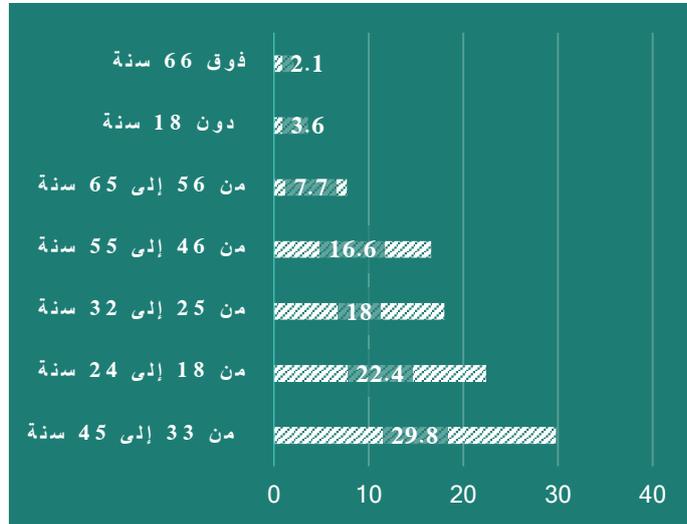
الجدول رقم (١) المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر: أهم المؤشرات

المؤشر	قيمه	المؤشر	قيمه
عدد الحضور الإجمالي	٢٥,١٤٦	عدد الصحفيين المعتمدين	أكثر من ٥٠٠
عدد المشاركين حضورياً	١٨,٧٦٤	الحملة الرقمية	١٢٠ مليون شخص من أكثر من ٥٠ دولة
عدد المشاركين افتراضياً	٢,٠٥٩	عدد المقالات المنشورة عن المنتدى	٢٨٥
عدد فريق العمل	٤,٣٢٣		

الشكل رقم (١) توزيع المشاركين بالمنتدى وفقاً للجنس



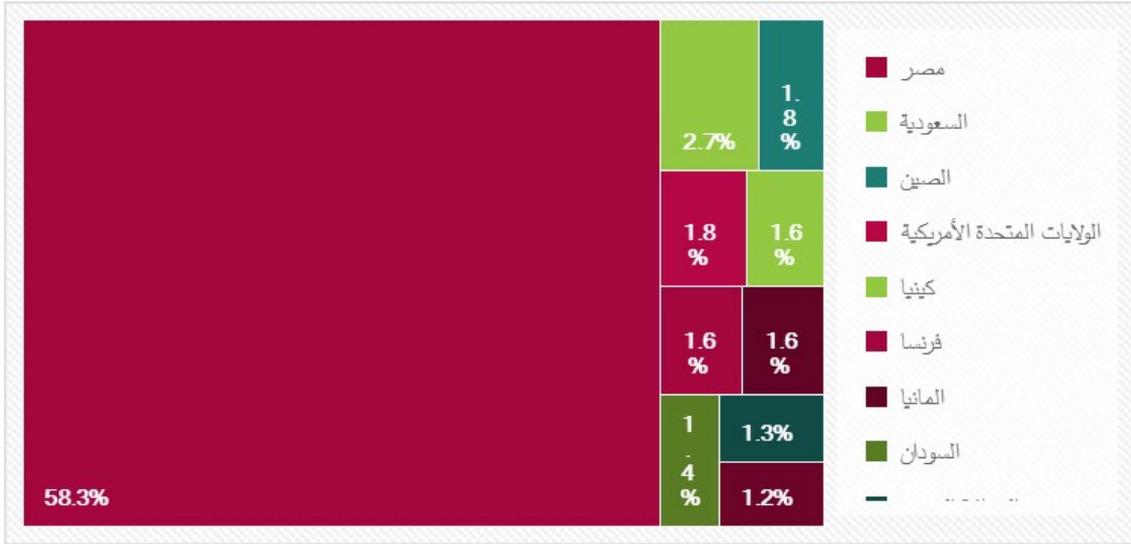
الشكل رقم (٢) توزيع المشاركين وفقاً لفئات العمر (%)



الجدول رقم (٢) توزيع الفعاليات وفقاً للموضوع

عدد الفعاليات	حوارات	جمعيات	مائدة مستديرة	جلسة تطبيق أهداف التنمية المستدامة	جلسات تواصل	تدريب	برامج الأمم المتحدة	جلسات خاصة	مكتبة حضرية	سينما حضرية
٦٥٩	٦	٥	١٣	٦٦	٢١١	٦٨	٣٥	٩	٤٨	٢٨

الشكل رقم (٣) المشاركة الحضورية حسب أعلى ١٠ دول



المصدر: تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عن الدورة الثانية عشر للمنتدى الحضري العالمي، مايو ٢٠٢٥

في كلمتها خلال المؤتمر الصحفي الختامي، سلّطت المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الضوء على الحاجة الملحة لإدارة أزمة السكن؛ والحاجة إلى التمويل لتحقيق تخطيط حضري أفضل، واستخدام الأراضي، والاستدامة؛ وأهمية تبادل الخبرات والتعلم من الممارسات القائمة لتسريع العمل؛ وقوة الشراكات.

خلال المنتدى تم إطلاق تقرير العمل العالمي وتقرير المقارنة العالمية من قبل مركز الابتكار العالمي للإعاقة. يعتبر التقرير تنويجاً للعمل الذي تم إنجازه مع ١١ شريكاً محلياً منذ عام ٢٠٢٠، حيث أجرى مركز الابتكار العالمي للإعاقة بحثاً فريداً ونوعياً وشاملاً لإنتاج تقرير دراسة حالة عن ست مدن نامية حول العالم. وقد ساهم التقرير في الاستماع إلى أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة، والتحدث إلى ممارسين مثل المهندسين المعماريين والمخططين، ودراسة القوانين والسياسات، في ترسيخ النتائج في الواقع المعيشي للمدن. ومن المتوقع أن يحفز هذا التقرير نقاشات عالمية وتحركاً وطنياً ومحلياً نحو بناء مدن شاملة، ودعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للقيام بمناظرة قائمة على الأدلة.

وفي ختام المنتدى، أكدت المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على الحاجة الملحة لإدماج الإسكان ضمن خطط التنمية، وعلى أهمية التمويل المحلي والتنظيم التخطيطي المستدام. كما اشارت إلى أهمية تبادل الخبرات العالمية لتعزيز فعالية المبادرات، وإلى قيمة الشراكات المتعددة الأطراف لتحقيق النمو الحضري المستدام. كما تم الإعلان رسمياً عن الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي (WUF1٣) التي ستعقد في باكو، أذربيجان عام ٢٠٢٦. وسوف يتمحور المنتدى الحضري الثالث عشر حول متابعة تنفيذ نداء القاهرة للعمل، وتعزيز التعاون بين الدول، والاستعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للسكن والتنمية الحضرية (Habitat IV) المتوقع عام ٢٠٣٦. ومن المتوقع أن يستعرض المنتدى الحضري الثالث عشر تقارير مرحلية عن تنفيذ خطط التنمية الحضرية الوطنية والمحلية، خاصة في ضوء تفاقم التحديات المناخية، والتحول الرقمي، والحاجة الملحة للعدالة الاجتماعية في المدن. وتمت دعوة جميع الشركاء من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية للمشاركة الفعالة في الإعداد للمنتدى الحضري الثالث عشر، عبر تقديم مساهمات وممارسات جيدة يمكن البناء عليها.

## (٢-١) المنهجية المتبعة في إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

يُعد إعداد التقرير الطوعي الوطني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خطوة محورية في تقييم التقدم المحرز في مجال التنمية الحضرية المستدامة، على المستويين الوطني والمحلي، وتعزيز آليات التخطيط الحضري المبني على الأدلة. ويهدف هذا الجزء من التقرير إلى توضيح المنهجية التي تم اتباعها في إعداد التقرير الطوعي الثاني، من حيث الواقعية، والاعتماد على البيانات الرسمية والموثقة، وتحليل الاتجاهات خلال فترة المتابعة، وتحديد العوامل المحركة للتغيير الذي حدث خلالها، والربط بين النتائج وأفضل الممارسات والمبادرات على المستويين الوطني والمحلي، بالإضافة إلى دراسات الحالة والمشروعات الاسترشادية.

### ١. الواقعية والاستناد إلى الأدلة

تم اعتماد منهج واقعي يراعي السياق الوطني والمحلي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، من خلال تقييم مدى التقدم بناءً على الأطر القانونية والمؤسسية والتخطيطية الفعلية القائمة، حيث تم التنسيق مع كافة الجهات المعنية ذات الصلة، من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة، لمتابعة مساهمتها في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومحاورها المختلفة. وقد تم الاعتماد أيضاً على عدد كبير من الوثائق المنشورة التي تتضمن البيانات والمعلومات الخاصة بالبرامج والمشروعات والمبادرات، ذات الصلة. وقد تضمن تقرير المتابعة أيضاً الجهود المبذولة من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والمحلي، وكذا مساهمة مؤسسات التمويل والتنمية الدولية من دعم فني ومالي ومشروعات ومبادرات استرشادية، ومن تنمية قدرات، وبحوث ودراسات. ولعب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء دوراً أساسياً في توفير الإحصائيات والبيانات ذات الصلة على المستوى الوطني وعلى مستوى أقاليم ومحافظة الجمهورية كلما أمكن ذلك.

وبالإضافة إلى ما تم رصده من إنجازات نحو تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة، تم رصد المعوقات التي واجهت تنفيذ الخطة ومحاورها المختلفة. وقد تم التركيز على المعوقات أو التحديات التمويلية، وعلى نقص الإمكانيات والقدرات البشرية المؤهلة التي يتطلبها تنفيذ الخطة، وكذا التحديات المتعلقة بالحوكمة الحضرية. وقد اعتمد السرد الموضوعي للمعوقات التي واجهت التنمية الحضرية في ظل الأزمات التي مرت بها خلال فترة المتابعة، خاصة التحديات التي نجمت عن جائحة كوفيد-١٩، فضلاً عن تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية، والظروف الجيوسياسية وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة. وأوضح التقرير أيضاً الفرص التي تم رصدها عند تنفيذ الخطة الحضرية على أرض الواقع، والجهود المبذولة لمواجهة التحديات والمعوقات سالفة الذكر.

### ٢. تحليل الاتجاهات والقدرة على تحديد العوامل الرئيسية وأهم محركات التغيير

تم استخدام أدوات تحليل الاتجاهات لتحديد مسار التغيير في القضايا الحضرية الرئيسية مثل النمو العمراني المستدام، والإسكان الميسر لأصحاب الدخل المحدود، وتطوير العشوائيات من خلال منهجية تشاركية، والتوسع في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية التي تساهم في تحسين مستوى معيشة السكان، وجهود التكيف مع التغيرات المناخية والممارسات المستدامة في أنحاء الجمهورية. ويتم تحليل الاتجاهات وأهم محركات التغيير للحوكمة الحضرية والمشاركة المجتمعية. وقد ساهم هذا التحليل في إبراز ما إذا كانت السياسات الحالية تسير في الاتجاه الصحيح، أم أن هناك حاجة لإعادة التوجيه أو المعالجة. كما تم التركيز أيضاً

على الجهود المبذولة لنشر الممارسات الفضلى والاستفادة من السياسات والبرامج والمشروعات الناجحة، بالإضافة إلى الآليات التي تم تبنيها لتصحيح المسار .

### ٣. الربط بأفضل الممارسات المحلية ودراسات الحالة وأهم محركات التغيير

تم تحديد مجموعة من الممارسات على المستويين الوطني والمحلي التي ساهمت بشكل كبير في إعطاء دفعة قوية للتنمية الحضرية المستدامة، وتناول التقرير أيضاً العوامل التي أدت إلى نجاح هذه الجهود، مع التركيز أيضاً على المعوقات التي واجهت هذه الممارسات. وقد أستعرض التقرير السياسات الوطنية التي شملت على سبيل المثال البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وسياسة الدولة نحو تحفيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال "وثيقة ملكية الدولة" وسياسات التنويع الاقتصادي، وتوطين وتعميق التصنيع المستدام، فضلاً عن التوجه نحو تنويع مصادر التمويل المحلي والدولي، والتركيز على التمويل الأخضر، وجهود رفع كفاءة الإنفاق العام وترشيده، وسياسة تشجيع الشركة بين القطاعين العام والخاص، وغيرها من السياسات والبرامج الاقتصادية. كما تناول التقرير أيضاً برامج الحماية والرعاية الاجتماعية، والسياسات العمرانية، والبيئية. وتناول التقرير أيضاً مبادرات "حياة كريمة" و"التنمية المحلية بصعيد مصر"، و"التحول الرقمي" وغيرها من المبادرات الوطنية والمحلية. كما أستعرض التقرير استخدام نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط الحضري، وتمكين الإدارة المحلية، خاصة في مجال التنمية العمرانية والاقتصاد المحلي، لتحقيق التنمية المتوازنة، ومبادرات تطوير منظومة النقل واللوجستيات، وسياسات وبرامج التحول نحو الطاقة النظيفة والمتجددة.

### ٤. تعدد المستويات والتنسيق التشاركي

من أهم الآليات التي اعتمدت عليها منهجية إعداد التقرير تتعلق بإلقاء الضوء على مبادئ الحوكمة متعددة الأبعاد والمستويات، والتي تستهدف تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة من حيث الشمول، والاستدامة، والمرونة، والقدرة على الصمود، والعدالة، وغيرها من الأهداف. وتجدر الإشارة إلى ما يتطلبه تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من التنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية والعامية، وممثلي القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وبين الجهات المعنية ذات الصلة على المستويين المركزي والمحلي. ويركز التقرير على التكامل بين التخطيط على المستوى الوطني والمحلي، من خلال موازنة كافة سياسات وخطط التنمية الحضرية، ومخططات التنمية العمرانية مع رؤية مصر ٢٠٣٠، والسياسة الحضرية الجديدة، وغيرها من السياسات الوطنية. وتناول التقرير أيضاً تطوير الإدارة المحلية وتمكين الوحدات المحلية على النحو الذي يتيح الاستجابة السريعة لاحتياجات السكان وتحقيق العدالة المكانية في توزيع الموارد. كما أستعرض التقرير الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأيضاً التعاون بين وزارات الإسكان، والتنمية المحلية، والبيئة، والنقل، والمالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي لتنفيذ مشروعات حضرية متكاملة مثل تطوير العشوائيات والنقل المستدام، ومبادرة "حياة كريمة" وتطوير المناطق غير الآمنة، وغيرها. كما ناقش التقرير مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية التحتية والإسكان والنقل وفي تطوير المدن الذكية والمجتمعات العمرانية الجديدة كالعاصمة الإدارية، ومدينة العلمين الجديدة.

## ٥. الاستفادة من التقارير السابقة للتأكيد على التوافق بين أهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة وأولويات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تم الاستفادة من التقارير الطوعية التي تعدها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لمتابعة تنفيذ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وتقوم بعرضها ومناقشتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي يُعقد سنوياً في نيويورك. ويتضمن هذا التقرير أيضاً رسداً للتقدم المحرز بالنسبة للهدف رقم ١١. وتم الاستفادة من البيانات والمعلومات والمؤشرات، بالإضافة إلى مراعاة عدم التعارض مع ما ورد في هذه التقارير من تحليلات وتوصيات. وتم إجراء مراجعة تحليلية للمخططات العمرانية وغيرها من الوثائق ذات الصلة بالتنمية الحضرية، والتنمية المستدامة، والمخططات العمرانية. وتم أيضاً تحديد المؤشرات المشتركة أو المتداخلة بين الخطة الحضرية الجديدة (مثل العدالة المكانية، والتوسع الحضري المستدام)، وأهداف التنمية المستدامة (خصوصاً الهدف ١١ والأهداف المرتبطة به)، وأولويات ومبادئ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ومن المقترح تطوير مصفوفة توافقية تربط بين محاور التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والأهداف والمبادئ المرجعية الدولية، مما يبرز التقدم المحرز ويوضح مجالات التقاطع أو الفجوات. ويتعين التأكيد على مواءمة السياسات على المستويين الوطني والمحلي مع الإطار الأممي للتنمية المستدامة في كافة أجزاء التقرير الطوعي للمتابعة. ويمكن استعراض نتائج التقارير السابقة لتوجيه توصيات عملية تسهم في دمج محاور وأهداف الخطة الحضرية الجديدة مع الأهداف والخطط القطاعية الخاصة بالتنمية المستدامة.

## الجزء الثاني: التزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة

يستعرض الجزء الثاني من التقرير المعنون "التزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة" أبرز الالتزامات التي اعتمدها الدولة لتحقيق تحول نوعي في مسار التنمية الحضرية، بما يعزز من العدالة الاجتماعية، والاندماج، والاستدامة، والمرونة في مواجهة التحديات المتزايدة. وتستند هذه الالتزامات إلى المبادئ التوجيهية للخطة الحضرية الجديدة، وإلى الجهود المبذولة على المستويين الوطني والمحلي من سياسات وبرامج ومبادرات ومشروعات قومية عملاقة وغيرها من والممارسات الحضرية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤). ويرصد التقرير التدخلات التي تمت خلال فترة المتابعة لتعزيز الحوكمة متعددة المستويات، وتمكين المجتمعات المحلية، وتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التخطيط الحضري.

### (٢-١) التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

يتناول هذا الجزء الجهود الرامية إلى جعل المدن المصرية أكثر شمولاً وإنصافاً وقدرة على توفير فرص عادلة لكافة الفئات، لا سيما الفئات الهشة والمهمشة. وتجدر الإشارة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لدمج البعد الاجتماعي في التخطيط الحضري، بهدف تعزيز العدالة المكانية بين كافة الأقاليم والمحافظات، وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية، وتأسيس المدن الذكية والمستدامة، وتوفير السكن اللائق، وفرص العمل اللائق، والارتقاء بالمناطق غير المخططة. كما يسلط الضوء على السياسات والبرامج التي تستهدف تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق التكافؤ في الحصول على الموارد والخدمات،

بما يسهم في كسر دوائر الفقر وتحقيق تنمية حضرية عادلة ومستدامة. ويستعرض هذا الجزء أيضاً الجهود المبذولة خلال فترة المتابعة للتعامل مع التحديات الناجمة عن وباء كوفيد-١٩.

## (٢-١-١) الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

تبنّت مصر برنامجاً طموحاً للإصلاح الاقتصادي مدعوماً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركاء التنمية من المؤسسات الدولية المختلفة. ورغم الإجراءات التصحيحية مازال الاقتصاد المصري يعاني من تحديات هيكلية طويلة الأمد، على رأسها ارتفاع الدين العام وضعف الصادرات غير البترولية، إلى جانب تداعيات الصراع في الشرق الأوسط على قناة السويس، والتحويلات في سياسات التجارة العالمية التي أدت إلى تدفقات رأسمالية خارجة من الأسواق الناشئة. وتشير تقديرات البنك الدولي استناداً إلى بيانات رسمية إلى أن معدل الفقر الوطني بلغ ٣٣.٥٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٢، مع معدلات أعلى في ريف صعيد مصر.

كما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٣.٩٪ خلال الفترة (يوليو-ديسمبر ٢٠٢٤)، مقارنة بحوالي ٢.٥٪ في النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٤. وقد قاد هذا الانتعاش قطاعات السياحة والنقل والصناعات غير النفطية وتكنولوجيا المعلومات. لكن ظل أداء قطاعات أخرى ضعيفاً، خصوصاً قناة السويس بسبب الصراع الإقليمي، وكذلك قطاعي الاستخراج وتكرير النفط بسبب المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية. وانخفض معدل البطالة إلى ٦.٤٪ في الربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢٥ (يوليو-ديسمبر ٢٠٢٤) مقارنة بحوالي ٦.٩٪ في ذات الفترة من العام السابق، لكنه لا يزال مقترناً بمعدلات مشاركة في سوق العمل منخفضة (٤٢.٦٪ للعمالة و٤٥.٥٪ لقوة العمل). وعلى الرغم من انخفاض التضخم إلى ١٢.٨٪ في فبراير ٢٠٢٥ (بعد أن تجاوز ٣٨٪ نهاية ٢٠٢٣)، فإنه لا يزال مرتفعاً ويحدّ من جهود الحد من الفقر. وقد تم الإبقاء على أسعار الفائدة عند ٢٧.٢٥٪ للإيداع و٢٨.٢٥٪ للإقراض حتى مارس ٢٠٢٥. وتقدّر زيادة معدل الفقر وفق خط الفقر الدولي (٣.٦٥ دولار في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١٧) بنحو ٤ نقاط مئوية بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٤، رغم التدابير الحكومية التعويضية. ارتفعت الاحتياطات الدولية إلى ٤٧.٤ مليار دولار في نهاية فبراير ٢٠٢٥ (ما يعادل ٦.٧ أشهر من واردات السلع)، إلا أن صافي الأصول الأجنبية للبنوك ظل سلبياً لسبعة أشهر متتالية.

من المتوقع أن يرتفع النمو من ٢.٤٪ في السنة المالية ٢٠٢٤ إلى ٣.٨٪ في ٢٠٢٥، و٤.٢٪ في ٢٠٢٦، و٤.٦٪ في ٢٠٢٧، مدفوعاً بزيادة الاستهلاك الخاص بفضل انخفاض التضخم وزيادة الاستثمار الخاص. ومع ذلك، فإن المخاطر تميل إلى الاتجاه السلبي نتيجة حالة عدم اليقين في التجارة العالمية وتأثيرها على ثقة المستثمرين. ومن المتوقع أيضاً ارتفاع عجز الموازنة إلى ٧.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٥، مقارنة بما يقرب من ٣.٦٪ في ٢٠٢٤، بسبب زيادة مدفوعات الفوائد وانخفاض الإيرادات غير الضريبية. ومع ذلك، يُتوقع أن يستأنف الانضباط المالي لاحقاً بدعم من انخفاض دعم الطاقة وتحسن الإيرادات. ومن المتوقع أن ينخفض الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩٠.١٪ في نهاية ٢٠٢٤ إلى ٨٦.٧٪ بنهاية ٢٠٢٥، بفضل تحقيق فائض أولي واستمرار أسعار الفائدة الحقيقية السلبية. ومع ذلك، لا تزال الالتزامات الطارئة مثار قلق، إذ ارتفعت من ٢٨.٧٪ في يناير ٢٠٢٣ إلى ٣٤.٠٪ في يونيو ٢٠٢٤، بسبب الاقتراض خارج الميزانية لتغطية احتياجات قطاع الطاقة.

ستظل الاحتياجات التمويلية الخارجية مرتفعة، مع استحقاق ١١.١ مليار دولار من ديون خارجية خلال الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٢٥، إلى جانب سداد متأخرات شركات النفط. ومن المتوقع أن يتوسع عجز الحساب الجاري بسبب زيادة واردات الغاز وتباطؤ تعافي إيرادات قناة السويس. في المقابل، قد يساعد انخفاض أسعار النفط والغاز العالمية في تخفيف الضغط الخارجي، لكن قد يقابله انخفاض في التحويلات من الخليج. في ظل استمرار انخفاض النمو الحقيقي للفرد وارتفاع التضخم، يُتوقع أن يظل معدل الفقر مستقرًا في ٢٠٢٥، رغم حزمة الدعم الأخيرة المعلنة في فبراير ٢٠٢٥. وتشمل أبرز المخاطر التي تواجه الاقتصاد

المصري استمرار الصراع في الشرق الأوسط، وضعف التجارة والنمو العالمي، والتراجع المحتمل في الإصلاحات الهيكلية. ويُعد تسريع الإصلاحات الهيكلية لتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المؤسسات والاستقرار المالي الكلي، وتنمية رأس المال البشري أمراً بالغ الأهمية لتحفيز الإنتاجية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

## ١. التخلص من الفقر بجميع أشكاله

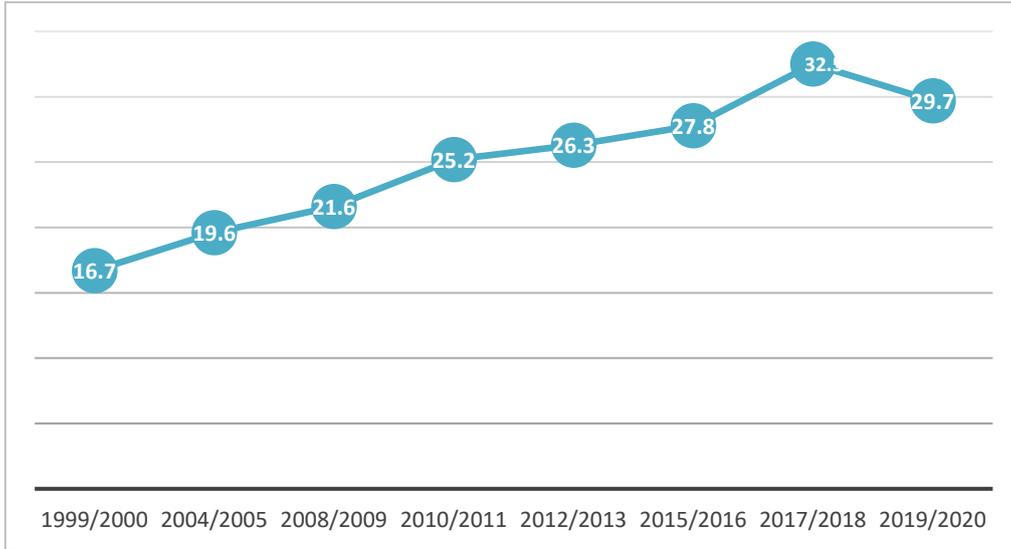
يُعدّ الفقر من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه مصر في العقود الأخيرة. ويعرّف الفقر عادةً بنسبة السكان الذين يقل دخلهم أو إنفاقهم عن خط الفقر الوطني الذي تحدده الأجهزة الرسمية. ويعكس هذا المؤشر نسبة من لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والسكن والملبس والتعليم والرعاية الصحية. شهدت مصر تغيرات كبيرة في معدلات الفقر خلال العقدين الماضيين بفعل عوامل اقتصادية مثل النمو السكاني، والتضخم، وإصلاحات الدعم الحكومي، فضلاً عن أزمات عالمية مثل الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وجائحة كوفيد-١٩ في ٢٠٢٠. وفيما يلي نستعرض أحدث البيانات والإحصاءات حول الفقر في مصر على المستوى الوطني والمحلي، مع التركيز على التباينات الجغرافية بين المحافظات وبين الريف والحضر. كما نناقش برامج وسياسات الحكومة المصرية لمكافحة الفقر - وعلى رأسها برنامج تكافل وكرامة ومبادرة حياة كريمة وبرامج الدعم الاجتماعي الأخرى - مع تقييم مدى فعاليتها وتأثيرها على تخفيف حدة الفقر وتحسين جودة الحياة للفئات الأكثر احتياجاً.

### المشهد العام لمعدلات الفقر في مصر

وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المستمدة من بحث الدخل والإنفاق، شهدت معدلات الفقر في مصر اتجاهًا تصاعدياً خلال مطلع القرن الحادي والعشرين حتى أواخر العقد الثاني، ثم بدأت في التحسن الطفيف قبل أن تعاود الارتفاع مؤخراً. في نهاية التسعينات، كان نحو ١٦.٧٪ من السكان تحت خط الفقر (عام ١٩٩٩/٢٠٠٠)، وارتفعت النسبة إلى ١٩.٦٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ثم ٢١.٦٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. واستمرت المعدلات بالصعود لتبلغ ٢٥.٢٪ في ٢٠١٠/٢٠١١ ثم ٢٦.٣٪ عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وبعد عام ٢٠١٣، تزامن تطبيق إصلاحات اقتصادية هيكلية (مثل تحرير سعر الصرف في ٢٠١٦ وتقليص دعم الطاقة) مع ارتفاع ملموس في نسبة الفقر، حيث قفز المعدل من ٢٧.٨٪ عام ٢٠١٥ إلى حوالي ٣٢.٥٪ في بحث ٢٠١٧/٢٠١٨. ويمثل أعلى مستوى لمعدل الفقر في مصر خلال عقدين، إذ عانى قرابة ثلث السكان من الفقر بحسب خط الفقر الوطني في ذلك العام.

غير أن البيانات الأحدث أظهرت بوادر تحسّن قبل جائحة كوفيد-١٩، حيث انخفض معدل الفقر إلى ٢٩.٧٪ في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، أي بانخفاض ٢.٨ نقطة مئوية عن ٢٠١٧/٢٠١٨. ويعتبر أول انخفاض يُسجل في معدلات الفقر منذ نحو ٢٠ عاماً. يعكس ذلك جزئياً نجاح جهود الدولة في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية. كما تراجع معدل الفقر المدقع (أي نسبة السكان الذين لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الغذائية الأساسية) من ٦.٢٪ في ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٤.٥٪ في ٢٠١٩/٢٠٢٠، مما يدل على تحسّن نسبي في قدرة الأسر الأفقر على تأمين الغذاء. ويوضح الشكل رقم (٤) ارتفاعاً مطرداً في معدلات الفقر في مصر (٪ من السكان تحت خط الفقر الوطني) من ١٦.٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ذروة ٣٢.٥٪ عام ٢٠١٨، يعقبه انخفاض إلى ٢٩.٧٪ عام ٢٠٢٠.

الشكل رقم (٤) معدلات الفقر في مصر خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٥) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥".

رغم هذا التحسن النسبي حتى ٢٠٢٠، تجدر الإشارة إلى أن التطورات الاقتصادية اللاحقة - بما فيها آثار جائحة كوفيد-١٩ وارتفاع معدلات التضخم المحلي والعالمي - أدت إلى انعكاس الاتجاه الإيجابي. تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل الفقر عاد للارتفاع ليصل إلى نحو ٣٣.٥٪ في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. وبالمثل، قدّر خبراء الإحصاء المصريون أن نسبة الفقر بلغت حوالي ٣٣.٧٪ في عام ٢٠٢٢، مقارنةً بحوالي ٣١.١٪ في ٢٠٢١. وهذا الارتفاع يُعزى إلى زيادة التضخم وتآكل القوة الشرائية لدخول الأسر، ولا سيما مع ارتفاع أسعار الغذاء في ٢٠٢٢ بصورة كبيرة. ومن المتوقع أن يصل معدل الفقر إلى نحو ٣٥.٧٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ إذا استمرت الضغوط الاقتصادية بذات الوتيرة. أي أن أكثر من ثلث السكان (أكثر من ٣٥ مليون مواطن) قد يقعون تحت خط الفقر في ٢٠٢٣، مقارنةً بنحو ٣٠ مليون في ٢٠٢٠. هذه المؤشرات الحديثة تدق ناقوس الخطر بشأن التحديات المعيشية، بالرغم من الجهود والبرامج الحكومية المبذولة.

إلى جانب الفقر النقدي (معدل الفقر الذي يُقاس بناءً على الدخل أو الإنفاق)، تبيّنت مصر أيضاً مؤشراً للفقر متعدد الأبعاد لقياس الحرمان في جوانب أخرى كالتعليم والصحة والسكن والخدمات الأساسية. بلغت نسبة الفقر متعدد الأبعاد نحو ٢١٪ من السكان في عام ٢٠٢٢، ما يعني أن حوالي خمس المصريين يعانون من حرمان في عدة مجالات أساسية في الحياة. ويُظهر هذا المؤشر جوانب أخرى من معاناة الأسر الفقيرة لا يلتقطها مؤشر الفقر النقدي وحده، خصوصاً في مجالات مثل نوعية السكن والحصول على مياه نظيفة وخدمات الصرف الصحي، والكهرباء، والتعليم، وغيرها.

### التفاوتات الجغرافية في معدلات الفقر

يتسم الفقر في مصر بتفاوتات مكانية حادة بين مختلف الأقاليم والمحافظات، وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية. عموماً، ترتفع معدلات الفقر في الريف بشكل كبير عن الحضر. وقد بلغ معدل الفقر في جميع المناطق الريفية نحو ٣٤.٨٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل حوالي ٢٢.٩٪ فقط في المناطق الحضرية. هذا الفارق (حوالي ١٢ نقطة مئوية) يبرز الفجوة بين ظروف المعيشة في القرى مقارنةً بالمدن، حيث تتوفر في المدن فرص عمل وخدمات أفضل عموماً. وعند توزيع الفقر حسب الأقاليم الجغرافية، تظهر الصورة أكثر تفاوتاً. ويوضح الجدول رقم (٣) تباين نسب الفقر بين هذه المناطق في أحدث مسحين متوفرين (٢٠١٧/٢٠١٨ و٢٠١٩/٢٠٢٠).

جدول رقم (٣) نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الوطني بين أقاليم الجمهورية (٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٩/٢٠٢٠)

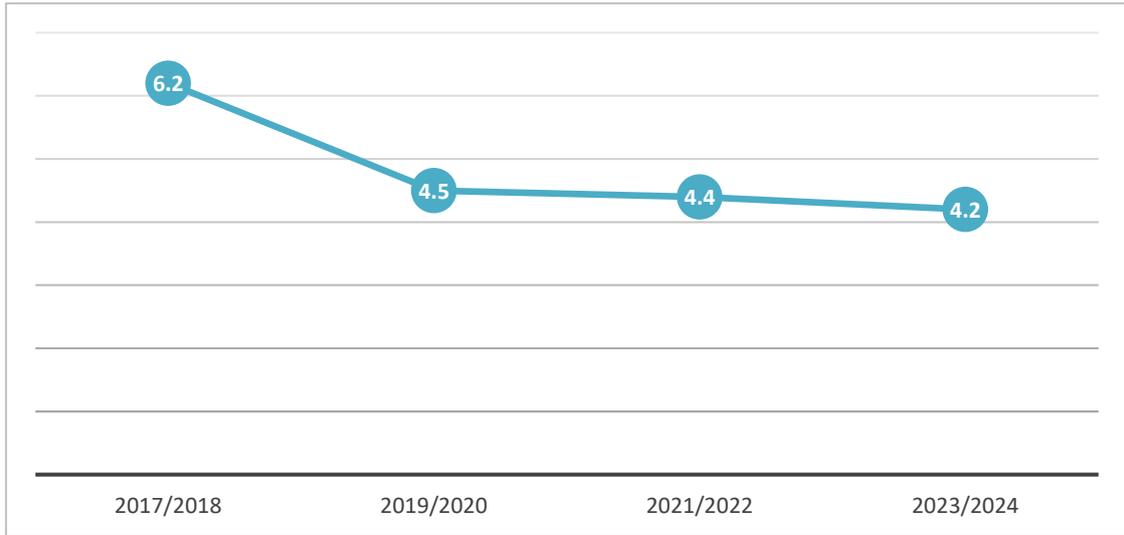
المنطقة / الإقليم	نسبة الفقر ٢٠١٧/٢٠١٨	نسبة الفقر ٢٠١٩/٢٠٢٠
إجمالي حضر (كل المناطق الحضرية)	٢٤.٥%	٢٢.٩%
إجمالي الريف (كل المناطق الريفية)	٣٨.٤%	٣٤.٨%
المحافظات الحضرية	٢٦.٧%	٢٥.٤%
حضر الوجه البحري	١٤.٣%	١١.٢%
ريف الوجه البحري	٢٧.٣%	٢٢.٦%
حضر الوجه القبلي	٣٠.٠%	٢٩.٠%
ريف الوجه القبلي	٥١.٩%	٤٨.٢%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يعتبر ريف الوجه القبلي الأكثر فقراً، حيث بلغت نسبة الفقر في ريف الوجه القبلي ٤٨٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، رغم انخفاضها من ٥٢٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٧. وهذا يعني أن قرابة نصف سكان الريف في جنوب مصر يعيشون تحت خط الفقر. في المقابل، يسجل حضر الوجه البحري (مدن الدلتا) أقل نسب فقر (حوالي ١١٪ فقط في ٢٠٢٠/٢٠١٩)، وهو معدل متدنٍ يعكس الوضع الأفضل نسبياً في مدن الدلتا اقتصادياً واجتماعياً. كذلك تظهر المحافظات الحضرية (مثل القاهرة والإسكندرية) معدلات فقر أقل من المتوسط الوطني (حوالي ٢٥٪ في ٢٠١٩/٢٠٢٠)، وإن كانت لا تخلو من جيوب فقر في أطرافها.

على مستوى المحافظات، تتسع الفجوة بين الأكثر فقراً والأقل فقراً بشكل لافت. وفق أحدث إحصاءات رسمية متاحة، جاءت محافظة أسيوط كأفقر محافظات مصر حيث يعيش حوالي ٦٦.٧٪ من سكانها تحت خط الفقر. وتتركز أعلى معدلات الفقر في محافظات الصعيد مصر الأخرى؛ من ذلك محافظة سوهاج (٥٩.٦٪)، والأقصر (٥٥.٣٪)، والمنيا (٥٤.٧٪)، والوادي الجديد (٥١.٥٪). ويتجاوز عدد الفقراء في هذه المحافظات الخمس نصف السكان. كما سجلت بعض محافظات الوجه البحري ارتفاعاً نسبياً على غير المتوقع، مثل محافظة البحيرة التي بلغ معدل الفقر فيها ٤٧.٧٪. في المقابل، نجد محافظات تعد أفضل حالاً اقتصادياً واجتماعياً؛ ففي محافظة الغربية - على سبيل المثال - كان معدل الفقر متدنٍ، ولا يتجاوز ٩.٤٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، تليها محافظات مثل دمياط (١٤.٦٪) والدقهلية (١٥.٢٪) والقليوبية (٢٠.١٪). كذلك تتميز بعض المحافظات الحدودية الغنية بالموارد بانخفاض نسبي في الفقر (مثل البحر الأحمر أو شمال سيناء، التي لم تذكر ضمن الأعلى فقراً). هذه التفاوتات الجغرافية تشير إلى اختلال في التوزيع التتموي والخدمات عبر المحافظات، حيث يتركز الحرمان في مناطق الصعيد والريف بشكل خاص، ما استدعى توجيه جهود تنموية خاصة لهذه المناطق في السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (٥) تطور نسبة الفقر المدقع خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨ - ٢٠٢٤/٢٠٢٥)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٥) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤"

يوضح الجدول رقم (٤) أهم المؤشرات الفرعية للفقر وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (٤) المؤشرات الفرعية للفقر

القيمة	المؤشر
٥.٢	السكان في الفقر مُتعدد الأبعاد (%)
٥٣.١	مساهمة الحرمان في التعليم في مؤشر الفقر مُتعدد الأبعاد (%)
٤٠	مساهمة الحرمان في الصحة في مؤشر الفقر مُتعدد الأبعاد (%)
٦.٩	مساهمة الحرمان في مستوى المعيشة في مؤشر الفقر مُتعدد الأبعاد (%)
٠.٠٢	مؤشر الفقر مُتعدد الأبعاد (نقطة مئوية)
٥.٠٠٨	عدد السكان في الفقر مُتعدد الأبعاد (سنة المسح) (بالمليون)
٥.٧٢٤	عدد السكان في الفقر مُتعدد الأبعاد (إسقاط لعام ٢٠٢١) (%)
٣٧.٦	السكان المُعرضون للأبعاد: شدة الحرمان (%)
٠.٦	السكان الذين يقتربون من فقر مُتعدد الأبعاد (%)
٣٢.٥	السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (%)
١.٥	السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (٢.١٥ دولار/يوم) (%)
٦.١	السكان المُعرضون للفقر مُتعدد الأبعاد (%)
٠.٠٠٤	عدم المساواة بين الفقراء (نقطة مئوية)

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٥) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤"

### جهود الحكومة المصرية في مكافحة الفقر

تبنت الحكومة المصرية خلال السنوات الماضية حزمة واسعة من البرامج والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية بهدف تخفيف حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة للأسر الأقل دخلاً. وتراوحت هذه الجهود بين برامج شبكات الأمان الاجتماعي (مثل التحويلات النقدية

المشروطة والدعم التموييني) ومبادرات تنموية متكاملة تستهدف تحسين البنية الأساسية والخدمات في المناطق الأشد فقراً. فيما يلي نستعرض أبرز تلك البرامج والسياسات:

- **برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية:** يُعد برنامج "تكافل وكرامة" أحد أهم تدخلات الحماية الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة. بدأ البرنامج عام ٢٠١٥ بدعم وتمويل من الحكومة وبمساندة فنية من البنك الدولي، ويهدف إلى تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة للأسر الفقيرة لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الأساسية ورفع مستوى معيشتها. يتضمن البرنامج شقين رئيسيين:

- **تكافل:** برنامج دعم نقدي مشروط يستهدف الأسر الفقيرة التي لديها أطفال، حيث تحصل الأسرة على مساعدة مالية شهرية بشرط استمرار إرسال أبنائها إلى المدارس والالتزام بمتابعة الرعاية الصحية (خاصة للأطفال والأمهات). يهدف ذلك إلى كسر حلقة الفقر عبر الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم والصحة).

- **كرامة:** برنامج دعم نقدي غير مشروط يستهدف الفئات الأكثر ضعفاً مثل كبار السن (فوق ٦٥ عاماً) أو ذوي الإعاقة أو الأيتام ممن ليس لديهم دخل كافٍ. يقدم البرنامج معاشاً شهرياً ثابتاً لهم لتحسين مستوى معيشتهم وضمان حد أدنى من الدخل.

شهد برنامج تكافل وكرامة توسعاً كبيراً منذ إنطلاقه، فمع بداية البرنامج في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ كان عدد المستفيدين حوالي ٢.٥ مليون أسرة (نحو ٩.٣ مليون فرد) بتمويل قدره ٦.٧ مليار جنيه. وبحلول العام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ارتفع عدد الأسر المستفيدة إلى ٣.٣٧ مليون أسرة تضم نحو ١٤ مليون فرد في جميع المحافظات، بإجمالي تمويل سنوي حوالي ١٩ مليار جنيه. يشكل هذا نحو ١٤٪ من سكان مصر، مما يعني أن البرنامج أصبح يغطي شريحة كبيرة من الفقراء والفئات الهشة. ووفق توزيع المستفيدين، حصل حوالي ٨٦٪ من الأسر على دعم تكافل و ١٤٪ على دعم كرامة في بدايات البرنامج، مما يدل على التركيز الأكبر على دعم أسر الأطفال مع وجود جزء مهم مخصص لكبار السن وذوي الإعاقة.

لقد ساهمت هذه التحويلات النقدية في توفير حماية اجتماعية أساسية للملايين، ويُعزى إليها فضل في تخفيف حدة الزيادة في معدلات الفقر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية القاسية. فعلى سبيل المثال، رصدت الدراسات أن نمو برامج التحويلات النقدية ساهم في منع انزلاق بعض الأسر تحت خط الفقر، وساعد الأسر الفقيرة على توفير احتياجاتها الغذائية بشكل أفضل، حيث انخفضت نسبة الفقر المدقع بالتوازي مع تطبيق البرنامج. ويصف خبراء البنك الدولي برنامج تكافل وكرامة بأنه من "أكثر البرامج فعالية من حيث التكلفة في دعم الأسر الأكثر احتياجاً في مصر". ومع ذلك، ما زال أثر البرنامج على معدلات الفقر الكلية محدوداً نسبياً إذا ما قورن بحجم الفجوة؛ فعدد المستفيدين وإن كان كبيراً (١٤ مليون فرد) إلا أنه يمثل تقريباً ٤٠٪ من إجمالي عدد الفقراء بالبلاد (حيث يقدر عدد من هم تحت خط الفقر بأكثر من ٣٥ مليوناً عام ٢٠٢٣). لهذا، أوصى خبراء الاقتصاد بضرورة توسيع نطاق برامج الدعم النقدي وزيادة قيمتها لتواكب ارتفاع الأسعار، بحيث تصل المساعدات إلى مستوى خط الفقر على الأقل. كما أن الالتزام بشروط التعليم والصحة في برنامج تكافل يهدف لمعالجة الأسباب بعيدة المدى للفقر عبر تمكين الجيل القادم، لكن نجاح ذلك مرهون بتحسين جودة الخدمات التعليمية والصحية.

- **مبادرة حياة كريمة لتنمية الريف المصري:** في ظل التفاوتات الإقليمية الشديدة في الفقر - خصوصاً في ريف صعيد مصر كما أوضحنا - أطلقت الحكومة المصرية في عام ٢٠١٩ مبادرة وطنية طموحة باسم "حياة كريمة" بهدف تطوير قرى الريف المصري بشكل شامل والنهوض بمستوى معيشة سكانها. وضُقت هذه المبادرة بمشروع القرن نظراً لضخامة تمويلها واتساع نطاقها، حيث تُعد أضخم مشروع تنموي في تاريخ مصر الحديث من حيث الاستهداف الجغرافي والبشري. تسعى مبادرة حياة كريمة إلى تحسين نوعية الحياة في جميع القرى المصرية وعددها نحو ٤٦٠٠ قرية تضم أكثر من نصف سكان مصر (٥٧-٥٧)

٥٨ مليون مواطن)، وذلك عبر خطة تنفيذ تمتد على ثلاث مراحل (المرحلة الأولى ٢٠٢١-٢٠٢٣، ثم مراحل تالية حتى تغطية كامل القرى).

تركز المبادرة على محاور تنموية متعددة تشمل: تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية (مشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب والكهرباء ورصف الطرق وإدخال خدمات الاتصالات والإنترنت ومكاتب البريد وغيرها)، تطوير خدمات الصحة والتعليم (بناء أو تجديد وحدات صحية ومدارس ومرافق رياضية وثقافية)، تحسين سكن الأسر الفقيرة عبر برنامج "سكن كريم" (بناء أسقف وترميم بيوت)، التمكين الاقتصادي وتوفير فرص العمل (من خلال دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وإقامة مجتمعات صناعية وحرفية، وتقديم قروض ميسرة للشباب والمرأة المعيلة)، بالإضافة إلى حملات توعية وبرامج لتنمية المجتمع ومحاربة بعض الظواهر السلبية (مثل برنامج "مراكب النجاة" للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية كسبيل للهروب من الفقر، وبرنامج "كفاية" للحد من الزيادة السكانية في الأسر الفقيرة).

وصلت التكلفة التقديرية لمبادرة حياة كريمة إلى حوالي ٧٠٠ مليار جنيه على مدار مراحلها، وتم حشد موارد مالية ضخمة من الموازنة العامة ومنظمات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص للمساهمة في التنفيذ. المرحلة الأولى من المبادرة (التي اختتمت بنهاية ٢٠٢٣) استهدفت تطوير حوالي ١٥٠٠ قرية في ٥٢ مركزاً ضمن ٢٠ محافظة تُعد الأعلى فقراً (مع التركيز على الصعيد مصر). ووفق تقارير الإنجاز الرسمية، تم تحقيق نتائج ملموسة بنهاية ٢٠٢٣: إنجاز ١٠٠٪ من مشروعات المرحلة الأولى تقريباً في العديد من القطاعات. على سبيل المثال، انتهى تشييد ٣٢٠ مجمع خدمات حكومية من أصل ٣٣٢ مقررًا (٩٦٪) (لتقريب الخدمات الإدارية للمواطنين في القرى، وتم افتتاح المئات من الوحدات الصحية والمدارس الجديدة أو المطورة، وإنشاء أسواق حضرية ومواقف سيارات منظمة للحد من العشوائية في ١٢٤ سوقًا و٩٧ موقفاً. كما ساهمت المشروعات في توفير مئات الآلاف من فرص العمل لسكان القرى خلال تنفيذ الأعمال الإنشائية ومشروعات البنية التحتية، إذ تشير البيانات إلى خلق أكثر من ٣٠٠ ألف فرصة عمل مؤقتة ودائمة بفضل المبادرة. وتستعد الدولة حاليًا للبدء في المرحلة الثانية من حياة كريمة التي ستشمل ١٩ محافظة إضافية وقرابة ١٦٠٠ قرية جديدة.

بشكل عام، تستهدف مبادرة حياة كريمة معالجة جذور الفقر في الريف من خلال توفير الخدمات الأساسية التي حُرِم منها الريف لعقود (مثل الصرف الصحي ومياه الشرب المأمونة)، وخلق بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية المحلية لتوفير دخل مستدام للأهالي، مما يُتوقع أن ينعكس إيجاباً على خفض معدلات الفقر متعددة الأبعاد في تلك المناطق. وقد اختيرت القرى المستهدفة وفق منهجية تركز على أفقر المراكز (مثلاً تم التركيز على المراكز التي تزيد فيها نسبة الفقر عن ٥٠٪ من السكان). ورغم ضخامة الإنجاز المعين، إلا أن الأثر الفعلي على معدلات الفقر النقدي قد يحتاج لوقت أطول ليتجلى، حيث إن بناء البنية التحتية وتحسين الخدمات البشرية (تعليم وصحة) يؤثران على جودة الحياة حاليًا وعلى إنتاجية الفرد مستقبلاً أكثر مما يخفضان الفقر بصورة آنية. لكن بلا شك، فإن توفير الخدمات الأساسية في القرى الأشد فقراً يقلل من إنفاق الأسر على الحصول على بدائل مكلفة (مثلاً شراء مياه شرب أو تكبد تكاليف انتقال للحصول على خدمة صحية)، ما يترك جزءاً أكبر من دخلها لتلبية احتياجات أخرى، وبالتالي يرفع مستوى المعيشة على المدى القريب ويخفف وطأة الفقر.

- **برامج الدعم الغذائي والتمويني والاجتماعي الأخرى:** إلى جانب التحويلات النقدية المباشرة (مثل تكافل وكرامة) ومبادرات البنية التحتية والتنمية المتكاملة (مثل حياة كريمة)، تستمر الحكومة المصرية في تنفيذ طيف واسع من برامج الدعم الاجتماعي التقليدية والمستحدثة التي تستهدف الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل. ومن أهم هذه البرامج:
  - الدعم الغذائي ودعم الخبز: يعد دعم السلع التموينية الأساسية ورغيف الخبز ركيزة أساسية لشبكات الأمان الاجتماعي في مصر منذ عقود. في موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، بلغت مخصصات دعم رغيف الخبز والمواد التموينية

حوالي ٨٧.٢ مليار جنيهه (مقابل ٨٤.٥ مليار في العام السابق). ويستفيد من دعم الخبز حاليًا نحو ٧١ مليون مواطن (من إجمالي ١٠٤ ملايين نسمة تقريبًا)، بينما يستفيد حوالي ٦٤ مليون شخص من دعم السلع التموينية عبر بطاقات التموين (بواقع حصة شهرية قدرها ٥٠ جنيهًا لكل فرد لعدد ٤ أفراد بالبطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيهًا للفرد). يوفر هذا الدعم الغذائي شبكة أمان أساسية تضمن حصول الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل على الخبز المدعم (خمسة أرغفة يوميًا للفرد بسعر رمزي) وحصة شهرية من السلع الغذائية (كالزيت والسكر والأرز وغيرها) بأسعار مدعومة. وقد ساهم هذا البرنامج الواسع الانتشار في حماية الأسر منخفضة الدخل من التقلبات الحادة في أسعار الغذاء وخاصة خلال موجات التضخم، مما يحول دون سقوط الملايين في فقر مدقع نتيجة عجزهم عن توفير الغذاء. ومع ذلك، يشكل الدعم التمويني عبئاً كبيراً على الموازنة العامة، وتعمل الدولة على تنقية جداول المستحقين لضمان وصول الدعم لمستحقيه الحقيقيين وخفض الهدر.

- برنامج "فرصة" للتشغيل: أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامج مكمل لتكافل وكرامة، ويستهدف تمكين القادرين على العمل في الأسر المستفيدة من الدعم النقدي أو ممن تم رفضهم لعدم انطباق الشروط. يركز البرنامج على التدريب المهني والتشبيك مع سوق العمل وتوفير فرص عمل أو مشروعات متناهية الصغر لتوليد دخل ثابت لتلك الأسر وخروجها من دائرة العوز. خلال المرحلة التجريبية وقّر برنامج فرصة ٣٠ ألف فرصة عمل في ٨ محافظات بصعيد مصر، و ٥٠ ألف قرض متناهي الصغر للمرأة المعيلة بتمويل ٢٥٠ مليون جنيه من صندوق "تحيا مصر". كما نسّق لتوفير ١٠ آلاف فرصة عمل في المناطق الصناعية بالتعاون مع جمعيات المستثمرين. وتم وضع خطة للوصول إلى ٥٠ ألف مستفيد خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ إلى ديسمبر ٢٠٢٢. هذا البرنامج يسعى لنقل الأسر من تلقي المساعدات إلى الاعتماد على الذات عبر التشغيل وخلق مصدر رزق مستدام.

- برنامج "مستورة" للتمويل متناهي الصغر: تستهدف هذه المبادرة المرأة المعيلة تحديداً، ويقدم قروضاً ميسرة بدون فوائد بقيمة تتراوح بين ٤,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ جنيهه لمساعدتهن على إقامة مشروعات متناهية الصغر توفر دخلاً للأسرة. يتم صرف القرض في صورة معدات أو مستلزمات إنتاج وليس مبالغ نقدية، لضمان توظيفها في المشروع المستهدف. منذ إنطلاقه بالتعاون مع بنك ناصر الاجتماعي، ساعد برنامج مستورة آلاف النساء في بدء مشروعات صغيرة كإنتاج ماكينة خياطة أو معدات تربية دواجن وغيرها، مما يساهم في تمكين المرأة اقتصادياً خاصة في الريف.

- برنامج "٢ كفاية": أطلقت وزارة التضامن هذه المبادرة للحد من الزيادة السكانية بين الأسر الفقيرة المستفيدة من برنامج تكافل. يهدف البرنامج إلى رفع الوعي بمخاطر كثرة الإنجاب والتشجيع على تنظيم الأسرة، تحت شعار "اثنين كفاية". استهدف البرنامج مليون سيدة تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٤٩ عاماً ممن يتلقين دعم تكافل. وتتضمن أنشطته زيارات طرق الأبواب وحملات توعية مباشرة قدمت ملايين الزيارات التوعوية (٦.٧ مليون زيارة حتى ٢٠٢١)، إضافة إلى توفير وسائل تنظيم الأسرة بالمجان عبر عيادات محددة. وقد أحال البرنامج أكثر من مليون سيدة لعيادات تنظيم الأسرة التابعة لوزارة الصحة أو الجمعيات الأهلية الشريكة. كما تم إنشاء ٦٥ عيادة جديدة ضمن المشروع في المناطق المستهدفة وحي الأسمرات بالقاهرة لخدمة هذه الفئة. يسعى البرنامج في النهاية إلى خفض معدلات الإنجاب في الأسر الفقيرة لوقف توارث الفقر عبر الأجيال، حيث إن زيادة حجم الأسرة وثبات الدخل يؤديان حتماً إلى تدهور نصيب الفرد ومن ثم تفاقم الفقر.

- مبادرة "سكن كريم": بدأتها وزارة التضامن عام ٢٠١٧ لتحسين الظروف السكنية والمعيشية للأسر الفقيرة القاطنة في مساكن غير ملائمة وخاصة في قرى الصعيد. تستهدف المبادرة الأسر المستفيدة من تكافل وكرامة أو معاش الضمان الاجتماعي في القرى الفقيرة، وتقوم ببناء أسقف لمنازل الأسر المحرومة من سقف، فضلاً عن مد وصلات مياه نظيفة

وصرف صحي للمنازل المحرومة لضمان بيئة معيشية صحية. كما تشمل تركيب مصادر للكهرباء وترميم المنازل المتهالكة. وقد أدت هذه الجهود إلى تحسين ملموس في المؤشرات الصحية (مثل خفض تلوث مياه الشرب وخفض وفيات الأطفال) في المناطق المستهدفة، بحسب تقارير الوزارة. يُذكر أن الحكومة زادت دعمها لبرنامج الإسكان الاجتماعي ككل إلى ٧.٨ مليار جنيه في ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بحوالي ٥.٧ مليار في ٢٠٢٠/٢٠٢١ (زيادة ٣٦.٨٪)، مما يشمل برامج مثل "سكن كريم" ومشروعات الإسكان المدعومة.

- دعم العمالة غير المنتظمة: بدأ هذا الإجراء الاستثنائي خلال جائحة كوفيد-١٩ ٢٠٢٠، حيث قدمت الحكومة منحة مالية شهرية قدرها ٥٠٠ جنيه لنحو ١.٧ مليون من العمالة غير المنتظمة الذين تأثروا بالإغلاقات (كعمال اليومية وعمال البناء المتعطلين وغيرها)، واستمر صرف المنحة لمدة ٣ أشهر بإجمالي تكلفة ٢.٤ مليار جنيه. كما تم ضم ١٠٠ ألف أسرة إضافية لبرنامج تكافل وكرامة خلال الجائحة للتخفيف من أثرها. عكست هذه الإجراءات سرعة استجابة منظومة الحماية الاجتماعية في مصر نسبياً للأزمة الطارئة، وساعدت في منع وقوع فئات جديدة في براثن الفقر بسبب فقدان الدخل المؤقت.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه البرامج يتم تنفيذها بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضاً. فمبادرة حياة كريمة مثلاً تشارك فيها مؤسسة حياة كريمة الأهلية ومئات الجمعيات المحلية في تنفيذ المشروعات على الأرض. وكذلك برامج مثل مستورة ينفذها بنك ناصر الاجتماعي. هذا التكامل ضروري نظراً لضخامة مشكلة الفقر وتعدد أبعادها.

### تقييم فعالية السياسات وتأثيرها على الفقر

استطاعت السياسات الحكومية وبرامج الحماية الاجتماعية سائلة الذكر إحداث فرق ملموس في حياة ملايين المواطنين، إلا أن تأثيرها على المؤشرات الكلية للفقر ظل محكوماً بعوامل اقتصادية أكبر نطاقاً وبحجم الفجوة بين دخول المواطنين وتكاليف المعيشة. فمن جانب إيجابي، ساهمت برامج التحويلات النقدية والدعم التموييني في منع تدهور أكبر في معدلات الفقر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية. ويُعزى الانخفاض الذي حدث في نسبة الفقر من ٣٢.٥٪ عام ٢٠١٨ إلى ٢٩.٧٪ عام ٢٠٢٠ جزئياً إلى هذه التدخلات، إذ واكب تلك الفترة توسع تكافل وكرامة وزيادة الإنفاق الاجتماعي. كذلك أدت مبادرة حياة كريمة إلى تحسين ملموس في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في القرى المستهدفة عبر إيصال خدمات أساسية كانت مفقودة، مما ينتظر أن ينعكس على المدى المتوسط والطويل في صورة تحسين الفرص الاقتصادية للأهالي ورفع مستوى إنتاجيتهم ودخولهم.

مع ذلك، يبقى التحدي أكبر من الموارد الحالية: فبرغم إنفاق مليارات الجنيهات سنوياً على الدعم النقدي والتموييني، لا تزال شريحة ضخمة من السكان تعاني من الفقر. ويشير الخبراء إلى أن قيمة المساعدات النقدية قد تآكلت بفعل التضخم، فمثلاً تحصل الأسرة على ٤٠٠ أو ٥٠٠ جنيه شهرياً من تكافل لا تغطي اليوم سوى جزء يسير من احتياجاتها الأساسية بعد موجات ارتفاع الأسعار في ٢٠٢٢/٢٠٢٣. لذا فإن أثر البرنامج على تخفيض الفقر يكاد يكون أثراً وقائياً أكثر منه تحسيمياً؛ أي أنه يحول دون ازدياد أوضاع الأسرة سوءاً لكنه نادراً ما يخرجها تماماً من دائرة الفقر ما لم يُرافق بسياسات توليد دخل وتمكين اقتصادي حقيقي (كالتشغيل أو المشروعات الصغيرة).

أما مبادرة حياة كريمة، فعلى الرغم من حجمها الضخم، تواجه تحديات تتعلق باستدامة التمويل والصيانة للمشروعات بعد تنفيذها، وضمان الاستخدام الأمثل للبنية التحتية التي يتم توفيرها في توليد الأنشطة الاقتصادية. فإذا بُنيت مدارس ووحدات صحية في قرية فقيرة دون توفير الكوادر البشرية والتجهيزات اللازمة لتشغيلها بأعلى كفاءة، أو دون ربط القرى بالأسواق الأكبر لتصريف الإنتاج الزراعي والحرفي، فقد لا يظهر الأثر التنموي الكامل. لكن المؤشرات الأولية مشجعة من ناحية تحسين جودة الحياة (طرق ممهدة، وخدمات صحية وتعليمية قريبة، وسكن لائق... إلخ) وهذا جانب مهم من جوانب مكافحة الفقر.

من جهة أخرى، لا يمكن إغفال تأثير التطورات الاقتصادية الكلية على نجاح أو إخفاق جهود مكافحة الفقر. فمثلاً، أدت أزمة كوفيد-١٩ ثم موجات التضخم واستمرار نمو عدد السكان إلى زيادة مطردة في أعداد الفقراء بالرغم من كل التدخلات المذكورة. وبالتالي، فإن السيطرة على التضخم واستقرار الأسعار وخلق وظائف كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل تبقى شروطاً أساسية لتخفيف الفقر بشكل مستدام. وفي هذا السياق، تتكامل سياسات الحماية الاجتماعية مع سياسات أخرى مثل دعم المشروعات الصغيرة وتشجيع الاستثمار ورفع كفاءة التعليم والتدريب لضمان أن من يتلقى التعليم الجيد اليوم يمكنه الحصول على عمل ودخل لائق غداً.

على صعيد الفوارق الجغرافية، يبدو أن الحكومة أدرت ضرورة توجيه موارد إضافية إلى بؤر الفقر في الصعيد والمناطق الريفية النائية. وقد كان هذا واضحاً في تصميم مبادرة حياة كريمة وبرنامج تكافل وكرامة اللذين أعطيا أولوية للمحافظات الأفقر (مثل أسيوط وسوهاج وغيرها). إذا استمرت هذه الجهود بشكل مكثف لعدة سنوات، فقد نرى تضييقاً للفجوة بين الريف والحضر في المؤشرات الاجتماعية. ومع ذلك، لا تزال الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ومن الجنوب إلى الشمال قائمة بسبب الفوارق الاقتصادية، مما يفرض تحدياً إضافياً على المدن من جهة ويستدعي تنمية ريفية أكثر شمولاً من جهة أخرى.

بحسب الدراسات، لتحقيق خفض ملموس وسريع في الفقر بنسبة نصف المعدل بحلول ٢٠٣٠ (وهو أحد أهداف التنمية المستدامة الأممية)، ينبغي التركيز على سياسات نمو احتوائي تخلق فرص عمل كافية ورفع مستويات الدخل الحقيقية للأسر الفقيرة. وهذا يتطلب استثمارات في التعليم الجيد والرعاية الصحية (لبناء رأس المال البشري القادر على العمل المنتج)، إلى جانب توسيع مظلة برامج الحماية الاجتماعية كما وكيفاً لتشمل جميع المستحقين وبقيمة دعم تضمن حد الكفاية. كما أن تعزيز كفاءة الإنفاق الاجتماعي أمر حيوي، بحيث يصل الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجاً فعلياً (من خلال تحسين نظم الاستهداف وتحديث قواعد البيانات)، وضمان عدم تسرب الموارد لمستفيدين غير مؤهلين.

## الخلاصة والتوصيات

يواجه ملف الفقر في مصر تحديات مركبة تتطلب استجابات متعددة الأبعاد. فعلى المستوى الوطني، تظهر الإحصاءات الرسمية الأخيرة وضغاً دقيقاً يتمثل في ارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي ثلث السكان، ما يعني أن ثمار النمو الاقتصادي لم تصل بالقدر الكافي إلى شرائح واسعة من المجتمع. ورغم الجهود الحكومية المكثفة عبر برامج الدعم المباشر والتنمية المجتمعية، فإن الضغوط الاقتصادية (كإلغاء وضع القوة الشرائية) ما زالت تفوق ما تقدمه هذه البرامج من مساعدة، لتُبقى الكثيرين في دائرة الفقر أو على حافتها. مع ذلك، لا يمكن إنكار ما تحققت من إنجازات: بدءاً من إنشاء مظلة حماية اجتماعية نقدية غير مسبوقة (تكافل وكرامة) يستفيد منها الملايين، مروراً بتوفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة لغالبية المواطنين حفظاً للأمن الغذائي، ووصولاً إلى إطلاق مشروع تنموي عملاق يحاول تغيير وجه الريف المصري (حياة كريمة) وتقليص الفجوة المزمنة بينه وبين الحضر. هذه الخطوات وضعت أساساً يمكن البناء عليه لتحقيق تنمية أكثر شمولاً وعدالة اجتماعية يشعر بها المواطن الأقل حظاً.

يتطلب المضي قدماً في كسر حلقة الفقر رؤية استراتيجية طويلة المدى تتواءم بين النمو الاقتصادي الكلي المستدام من جهة، والتوزيع العادل لعوائده عبر سياسات مالية واجتماعية رشيدة من جهة أخرى. كما يبقى تمكين الإنسان المصري - تعليمياً وصحةً ومهارةً - هو جوهر الحل، لأن الاستثمار في البشر هو الضمان لأن يكون النمو الاقتصادي مستداماً ومولداً لفرص عمل لائقة تُخرج الأسر من دائرة الفقر نهائياً بدلاً من اعتمادها الدائم على الدعم. السنوات القليلة القادمة حرجة لتحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يخص خفض معدلات الفقر إلى النصف. فإذا نجحت مصر في السيطرة على التضخم، وتحفيز الاقتصاد لخلق وظائف، واستمرت في توسيع شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الهشة، عندها يمكن أن نرى الفقر ينحسر تدريجياً سواء على

المستوى الوطني أو في جيوبه الجغرافية الأكثر تازماً. وإن لم يحدث ذلك، فقد تتفاقم الأزمة المعيشية بما يحول دون تحقيق تطلعات المصريين لحياة كريمة ومستقبل أفضل للأجيال القادمة.

## الفقر المتعدد الأبعاد في مصر

يُعرّف الفقر المتعدد الأبعاد بأنه حالة الحرمان التي يعانيها الأفراد والأسر عبر عدة جوانب أساسية في الحياة، وليس فقط من خلال الدخل أو الإنفاق النقدي. فهو يقيس أوجه الحرمان المتشابهة في مجالات مثل التعليم والصحة والسكن والعمل وغيرها، مقدّماً صورة أشمل لمستوى المعيشة. تعتمد منهجية قياسه على طريقة ألكير-فوستر ذات العتبة المزدوجة لعدّ أوجه الحرمان، حيث يتم تحديد ما إذا كان الشخص فقيراً متعدد الأبعاد إذا حُرِم في بُعدين أو أكثر من الأبعاد السبعة المحددة. وقد أصبح هذا المقياس أداة رسمية ترصدها الحكومة بانتظام لرصد الفقر بأبعاده المختلفة، تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والأهداف الأممية للتنمية المستدامة. وتكمن أهمية الفقر المتعدد الأبعاد في قدرته على التعرّف على طبيعة الفقر في السياق الوطني وتحديد الفئات الأشد حرمانًا وأولويات السياسة المطلوبة لمعالجة هذه الأوجه، بما في ذلك هدف خفض الفقر بجميع أبعاده إلى النصف بحلول ٢٠٣٠ وفق الاستراتيجيات الوطنية. ويأتي اعتماد مصر لدليل الفقر المتعدد الأبعاد بعد جهود تشاورية مطوّلة لضمان اتساق المؤشرات مع التحديات الخاصة بالبلد، ليكون مكملاً لقياس الفقر النقدي التقليدي الذي ارتفع في العقدين الماضيين رغم نمو الاقتصاد. ويعكس التقرير الوطني لعام ٢٠٢٢ وضع الفقر المتعدد الأبعاد في مصر والتحديات الرئيسية أمام مكافحته، إضافة إلى فعالية برامج الحماية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية الكلية في التخفيف من حدته.

## الأبعاد السبعة للفقر المتعدد الأبعاد في مصر (المؤشرات والنتائج)

تعتمد مصر إطاراً وطنياً لدليل الفقر المتعدد الأبعاد مكوناً من ٧ أبعاد أساسية (التعليم؛ والصحة؛ والسكن؛ والخدمات الأساسية؛ والعمل؛ والحماية الاجتماعية؛ والأمن الغذائي)، يندرج تحتها ١٩ مؤشراً تفصيلياً لقياس الحرمان في كل بعد. تم تصميم هذه المؤشرات بحيث تعكس أولويات التنمية وظروف المعيشة في مصر، وقد وُزعت الأبعاد بأوزان متساوية (لكل بُعد وزن ١/٧ من المؤشر الكلي). فيما يلي شكل (٦) تحليل تفصيلي لكل بُعد من الأبعاد السبعة، يتضمن مؤشرات الحرمان المحددة لكل بُعد ومعايير تصنيف الأسر على أنها محرومة فيها. ويتضح من الشكل التالي أن العمل اللائق والتأمين الاجتماعي (٦٥.٤٪) والأمن الغذائي الأسري (٤٨.٨٪) تعد أعلى مظاهر الحرمان انتشاراً، ثم الحرمان من الإنترنت والصرف الصحي (حوالي ٤٥٪ لكل منها) وغيرها.

الشكل رقم (٦) نسب الحرمان (غير المجتزأة) في مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد بمصر لعام ٢٠٢٢



المصدر: برنامج الأسكوا (٢٠٢٤). الفقر المتعدد الأبعاد في مصر: تحليل مُعمق.

• **بُعد التعليم:** وفقاً للمؤشرات، تُصنّف الأسرة محرومة تعليمياً إذا وُجد أي فرد (عمره ١٨ سنة فأكثر) لم يكمل ١٢ سنة دراسية؛ وتُعتبر الأسرة محرومة إذا وُجد أي طفل عمره ٦-١٧ سنة غير ملتحق بالتعليم أو لم يكمل المرحلة الثانوية. ويبلغ معدل الحرمان في مؤشر سنوات الدراسة حوالي ٢٣.٢٪ من السكان عام ٢٠٢٢، مما يعكس نسبة كبيرة من البالغين لم يكملوا التعليم الثانوي. تحسن هذا المؤشر مقارنةً بعام ٢٠١٨ الذي كان فيه الحرمان ٢٦.٩٪. أما مؤشر الالتحاق المدرسي فمستوى الحرمان فيه متدني جداً (أقل من ١٠٪) بفضل التحسن المستمر في نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي خلال السنوات الأخيرة. ويُساهم بُعد التعليم إجمالاً بحوالي ١٤.٧٪ من قيمة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الوطني، مما يجعله من المساهمين المتوسطين - ليس الأعلى ولا الأدنى - في تركيب الفقر المتعدد الأبعاد. ورغم انخفاض الحرمان التعليمي عموماً، تظل جودة التعليم وكلفة التعليم العالي تحديات تؤثر في بقية الأبعاد كقرص العمل مثلاً.

• **بُعد الصحة:** يُعد بُعد الصحة الأقل مساهمة في الفقر متعدد الأبعاد في مصر، حيث لم تتجاوز مساهمته ٥.٩٪ من المؤشر الكلي عام ٢٠٢٢. يعود ذلك إلى انخفاض نسب الحرمان في العديد من مؤشرات، حيث يعاني ١٤.٣٪ من السكان من الحرمان من الرعاية الصحية عند الحاجة، وحوالي ٩.٦٪ فقط غير مشمولين بأي تأمين صحي. أما معدل حرمان الأسر من مؤشر وفيات الأطفال فيقدر بأقل من ١٠٪ أيضاً نظراً للتحسن المستمر في خدمات صحة الأم والطفل وخفض وفيات الرضع خلال العقود الماضية. هذه النتائج تعكس نجاح السياسات الصحية في خفض الوفيات وضمان حد أدنى من الرعاية (مثل مبادرات الصحة العامة والتأمين الصحي الشامل)، لكنها تبرز الحاجة إلى توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل الجميع وتحسين جودة الخدمات الصحية في المناطق النائية.

• **بُعد السكن:** يعيش حوالي ١٨.٧٪ من المصريين يعيشون في مساكن غير ملائمة أو تنقصها البنية الأساسية، وقد تحسّن هذا المؤشر عن عام ٢٠١٨ الذي كان فيه ٢٤.٥٪ (انخفاض ٥.٨~ نقاط مئوية) بفضل برامج الإسكان الاجتماعي ومبادرات مثل "سكن كريم". أما مؤشر امتلاك الأصول المنزلية فتظهر البيانات أن نسبة المحرومين فيه منخفضة (أقل من ١٠٪)، ما يشير إلى انتشار معظم الأجهزة المنزلية الأساسية لدى الأسر المصرية حتى الفقيرة منها (ربما بفضل انتشار السلع المستعملة أو الدعم الحكومي للسلع المعمّرة سابقاً). إجمالاً، ساهم بُعد السكن بنحو ١٤.٨٪ من مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، مما يجعله مساهماً مهماً، ولكن ليس الأعلى. وتظل تحديات السكن متمركزة في نوعية المسكن لا في الأصول، ما يستدعي استمرار تحسين البنية التحتية للإسكان لاسيما في الريف والعشوائيات.

• **بُعد الخدمات الأساسية:** يضم هذا البعد خمسة مؤشرات متساوية الوزن (وزن كل منها ٣٥/١ من المؤشر العام). وفق هذا البعد، تعتبر الأسرة محرومة إذا لم تكن موصولة بشبكة صرف صحي آمنة أو كانت الشبكة تتعرض لانسدادات/فيضانات متكررة أكثر من مرة شهرياً. كما تُعد الأسرة محرومة إذا لم تتمكن من الوصول لمصدر مياه شرب مأمون أو كان المصدر منقطع الخدمة أكثر من مرة أسبوعياً. وتصنف الأسرة محرومة إذا كانت تعتمد طرّقاً بدائية للتخلص من القمامة أو تحصل على خدمة جمع أقل من مرتين أسبوعياً؛ أو إذا كانت الأسرة غير متصلة بالشبكة العامة، أو كانت الكهرباء تنقطع عنها أكثر من مرة أسبوعياً. كما تعاني الأسرة محرومة من عدم اتصالها بخدمة الإنترنت سواء عبر خط ثابت أو شبكة هاتف نقال الجيل الثالث فما فوق.

ويُعد الحرمان في بُعد الخدمات من أعلى نسب الحرمان بين الأبعاد، وهو أكبر مساهم في خط الفقر الوطني بنحو ١٩.٣٪. تعاني نسبة كبيرة من السكان من نقص في الخدمات الأساسية، خاصة في الريف. أبرز مظاهر الحرمان كانت في الاتصال بالإنترنت (حوالي ٤٥.١٪ من السكان محرومون منه) رغم تحسنه من ٧٠.٧٪ عام ٢٠١٨، مما يشير إلى فجوة رقمية كبيرة. كذلك، نحو ٤٤.٨٪ محرومون من صرف صحي آمن ويواجهون فيضانات في شبكات المجاري، وحوالي ٣٨.٧٪ محرومون من خدمات جمع النفايات المنتظمة. في المقابل، انخفض معدل الحرمان من المياه الآمنة المستمرة إلى ١٤.٩٪ (من ١٩.١٪ في ٢٠١٨) بفضل مشاريع تحسين مياه الشرب. أما الحرمان من الكهرباء فهو محدود جداً (أقل من ١٠٪) نظراً للتغطية شبه الشاملة للشبكة

الكهربائية، وإن كانت الانقطاعات المتكررة مشكلة في بعض المناطق. هذه الأرقام تعكس استمرار الفجوات في البنية التحتية والخدمات العامة، مما يجعل تحسين الخدمات الريفية والعشوائية أولوية ملحة في جهود مكافحة الفقر المتعدد الأبعاد.

• **بُعد العمل:** يظهر بُعد العمل كمساهم بارز في الفقر المتعدد الأبعاد في مصر (١٨.٩٪) من قيمة المؤشر الكلي، ويعزى ذلك أساساً إلى الانتشار الواسع للحرمان في مؤشر العمل اللائق والتأمين الاجتماعي الذي بلغ ٦٥.٤٪ من السكان - وهو أعلى مؤشر حرمان فردي في مصر. هذا يعني أن نحو ثلثي الأسر المصرية لديها عمالة غير رسمية أو دون أي تغطية تأمينية، مما يشير إلى حجم الاقتصاد غير المنظم وضعف شبكات الأمان للعمال. أما معدل الحرمان من البطالة فكان أقل بكثير (أقل من ١٠٪ كما ورد ضمن المؤشرات ذات النسب المنخفضة)، إذ يبلغ معدل البطالة الرسمية نحو ٧-٨٪ فقط. وبذلك فإن التحدي في بُعد العمل لا يكمن في نقص فرص العمل فقط، بل في نوعية الوظائف المتاحة وأمانها، حيث إن غالبية من يعملون يقومون بذلك في ظروف عمل هشة أو دون حماية اجتماعية. ارتفاع الحرمان في هذا البُعد يفسر الحاجة إلى سياسات سوق عمل نشطة تركز على إيجاد وظائف رسمية ولائقة وتحسين ظروف العمل للفقراء.

• **بُعد الحماية الاجتماعية:** يُساهم بُعد الحماية الاجتماعية بحوالي ١٤.١٪ من مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في ٢٠٢٢، ما يجعله مساهماً متوسط الأهمية. بلغت نسبة الحرمان في مؤشر عدم الحصول على مساعدات اجتماعية حوالي ٢٥.٣٪، أي أن ربع السكان تقريباً يعيشون ظروفًا يستحقون معها دعماً نقدياً ولا يحصلون عليه، مما يشير إما لقصور في تغطية برامج الدعم أو عدم كفاءة في استهداف جميع المستحقين. بالمقابل، كان الحرمان في مؤشر قلة مصادر الدخل أقل بكثير، حوالي ١٠.٨٪ فقط، ما يدل على أن غالبية الأسر لديها على الأقل مُعيل واحد يكسب دخلاً (ولو ضئيلاً). هذا المؤشر الأخير انخفض أيضاً من ١١.٥٪ في ٢٠١٨ إلى ١٠.٨٪ في ٢٠٢٢، ربما بفضل توسع التحويلات الاجتماعية وفرص العمل العامة. بشكل عام، تعكس هذه الأرقام أن برامج الحماية الاجتماعية في مصر (مثل الدعم النقدي ومعاشات الضمان) قد وصلت إلى شريحة واسعة من الفقراء، لكن هناك فجوات تستدعي توسيع نطاق هذه البرامج لسدّ ثغرات التغطية والوصول إلى جميع الأسر الفقيرة المستحقة.

• **بُعد الأمن الغذائي:** يساهم بُعد الأمن الغذائي بحوالي ١٢.٣٪ من مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. ويبرز ضمن مؤشرات الأمن الغذائي الأسري حيث بلغت نسبة الأسر التي عانت نقصاً غذائياً ممتداً نحو ٤٨.٨٪ عام ٢٠٢٢ - ويعد ثاني أعلى مؤشر حرمان بعد العمل اللائق - مما يعكس أثر ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية على غذاء الأسر الفقيرة. وقد تفاقم هذا المؤشر في ظل التضخم الأخير رغم الجهود الحكومية في توفير السلع المدعومة. في المقابل، معدلات الحرمان في تغذية الأطفال أفضل نسبياً؛ إذ نقل نسبة الأسر التي تعاني من سوء تغذية الأطفال (التقرّم/الهزال) عن ١٠٪ نتيجة تحسّن خدمات صحة الطفل والتوعية الغذائية، كما أن حرمان الأطفال من مصادر البروتين الحيواني منخفض أيضاً لأقل من ١٠٪ نظراً لاعتماد معظم الأسر على الأغذية الأساسية التي تشمل الألبان أو البيض ولو بكمية قليلة. على الرغم من ذلك، تبقى نوعية الغذاء وكفايته تحدياً واضحاً لدى نصف المجتمع تقريباً، مما يستدعي تعزيز شبكات الأمان الغذائي (مثل زيادة حصص التموين وتحسين تغذية الرضع والأمهات) للتصدي لخطر انعدام الأمن الغذائي.

## الفوارق بين الحضر والريف

تشير نتائج ٢٠٢٢ إلى تفاوتات جغرافية حادة في الفقر المتعدد الأبعاد بين المناطق الحضرية والريفية. تبلغ قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في المناطق الريفية نحو ٠.١٠٣ مقابل ٠.٠٤٢ فقط في المناطق الحضرية. أي أن الفقر متعدد الأبعاد أشدّ بأكثر من ضعف في الريف مقارنةً بالحضر. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع نسبة الأسر الريفية المصنفة فقيرة متعدد الأبعاد إلى حوالي ٢٨٪ من السكان الريفيين، مقابل ١١.٩٪ فقط من سكان الحضر. وتظهر معظم المؤشرات مستويات حرمان أعلى بكثير في الريف مقارنةً بالحضر، خاصةً في الخدمات الأساسية كالمياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والإنترنت، وكذلك في

مؤشرات التعليم والسكن والأمن الغذائي في صالح الحضر. فعلى سبيل المثال، نسبة الحرمان من الصرف الصحي في الريف تفوق الحضر بعدة أضعاف، والأمر ذاته ينطبق على الحرمان من خدمات جمع القمامة والمياه المنتظمة وغيرها. يتمثل الاستثناء الوحيد الملحوظ في مؤشر البطالة الذي يتقارب معدله بين الريف والحضر، ربما بسبب اعتماد الكثير من سكان الريف على العمل غير الرسمي أو الزراعة، وبالتالي عدم تسجيلهم كعاطلين بالرغم من ضعف دخولهم. وفيما يتعلق بمساهمة الأبعاد في الفقر في المناطق الحضرية يتصدر بُعد العمل اللائق مساهمةً في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، يليه التعليم ثم الحماية الاجتماعية. بينما في المناطق الريفية تعتبر الخدمات الأساسية الأكثر مساهمةً ثم العمل فالسكن. هذه الاختلافات تبين أن الفقر في الريف مرتبط بشكل أكبر بنقص الخدمات والمرافق العامة فضلاً عن الحرمان التعليمي، في حين يرتبط الفقر الحضري أكثر بسوق العمل وفرص الكسب رغم توافر الخدمات. ويستدعي تقليص هذه الفجوة تكثيف الاستثمارات التنموية في الريف (البنية التحتية، والخدمات الصحية والتعليمية) وتحسين نوعية الوظائف المتاحة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

### الفوارق حسب نوع معيل الأسرة (ذكر/أنثى)

كشفت البيانات أيضاً عن وجود تفاوت - وإن كان أقل حدة - بين الأسر تبعاً لنوع معيل الأسرة، حيث تكون قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للأسر التي يعيها ذكور أعلى نسبياً من تلك التي تعيها إناث؛ إذ بلغت قيمة المؤشر للأسر التي يعيها الذكور نحو ٠.٠٧٩ مقابل ٠.٠٦٤ للأسر التي تعيها إناث. كما أن نسبة الأفراد الفقراء بين الأسر ذات المعيل الذكر حوالي ٢١.٨٪ مقابل ١٧.٧٪ فقط في الأسر ذات المعيلة الأنثى. يعود هذا الفارق بشكل أساسي إلى أن الكثير من الأسر التي تعيها إناث تستفيد من برامج الحماية الاجتماعية أو تحويلات الأقارب، مما يخفف حرمانها؛ فقد أشارت التقارير إلى أن غالبية المستفيدين من الدعم النقدي (تكافل وكرامة) هم من النساء، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أوضاع تلك الأسر. وبالفعل، يسجل بُعد الحماية الاجتماعية مساهمة أعلى نسبياً في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الأسر التي تعيها النساء (حوالي ١٤.٦٪) مقارنةً بالتي يعيها الرجال، ما يشير إلى اعتماد الأسر الأنثوية بشكل أكبر على التحويلات الاجتماعية والدعم. وفي المقابل، نجد أن مؤشر العمل اللائق والتأمينات يساهم بقوة أكبر في فقر الأسر الذكورية (بنحو ١٨.١٪) قياساً بالأسر الأنثوية (١٣.١٪)، مما يعني أن الرجال العاملين أكثر انخراطاً في أعمال غير رسمية بلا تأمين، بينما نسبة من الأسر التي تعيها نساء قد تعتمد على مصادر دخل تقاعدية أو تحويلات ثابتة. أما بالنسبة لبقيّة الأبعاد مثل التعليم والصحة والسكن، فلا توجد فروق جوهرية كبيرة بين الأسر الذكورية والأنثوية (تفاوتات طفيفة في حدود ١٪ في المساهمة). خلاصة القول، إن الأسر التي تعيها نساء ليست أفقر من غيرها، بل بالعكس قد تكون أحسن حالاً نسبياً بفضل شبكات الدعم الاجتماعي، ومع ذلك تظل بعضهن عرضة للفقر خصوصاً مع غياب المعيل الذكر، مما يتطلب استمرار التركيز الحكومي على تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز وصول هذه الأسر إلى الفرص والخدمات.

### التوصيات والسياسات العامة لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد

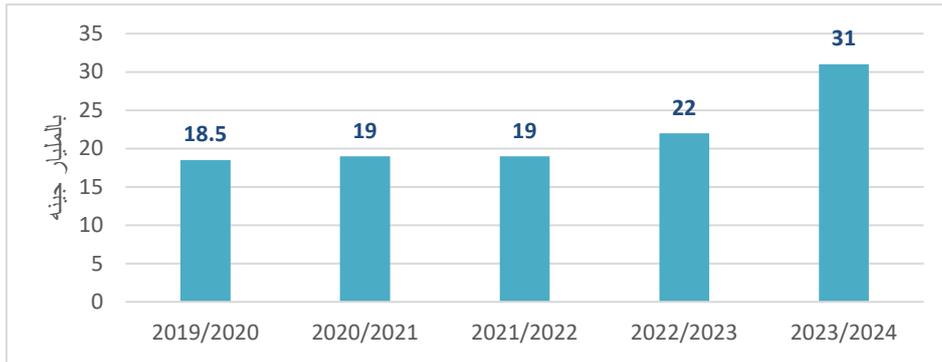
في ضوء ما سبق من تحديات ونتائج، يطرح تقرير الإسكوا ٢٠٢٢ جملة توصيات سياسية شاملة للتصدي للفقر متعدد الأبعاد في مصر، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- توفير فرص العمل اللائق وتعزيز الاقتصاد الرسمي: ينبغي تركيز السياسات الاقتصادية الكلية على فرص عمل منتج ولائق في القطاع الرسمي لاستيعاب الأيدي العاملة، خاصة الفئات الفقيرة والشباب. يتضمن ذلك تشجيع الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة (كالتصنيع والزراعة) بدلاً من الاقتصار على القطاعات الريفية كثيفة رأس المال، مما يتطلب تحولاً هيكلياً في بنية الاقتصاد المصري نحو أنشطة تولّد وظائف مستدامة بأجور عادلة.
- تحقيق النمو الاحتوائي وإعادة التوزيع العادل: ظهر من التجربة المصرية أن النمو الاقتصادي وحده ليس كافياً لخفض الفقر دون سياسات تصحيحية. لذا يؤدي تبني سياسات مالية تضامنية، مثل زيادة تصاعدية الضرائب على الشرائح

الأعلى دخلاً، واستخدام العوائد في الاستثمار بالبشر (التعليم والصحة) وفي تعزيز البنية التحتية بالمناطق المحرومة. من شأن ذلك تضيق فجوة التفاوت بين الأغنياء والفقراء وضمان توزيع أكثر توازناً لثمار النمو بين كافة الأقاليم. كذلك يجب أن تقترن الإصلاحات الاقتصادية الكلية بسياسات اجتماعية نشطة تستهدف الفئات الأشد فقراً والمعرضة للمخاطر لضمان عدم تخلفها عن ركب التنمية.

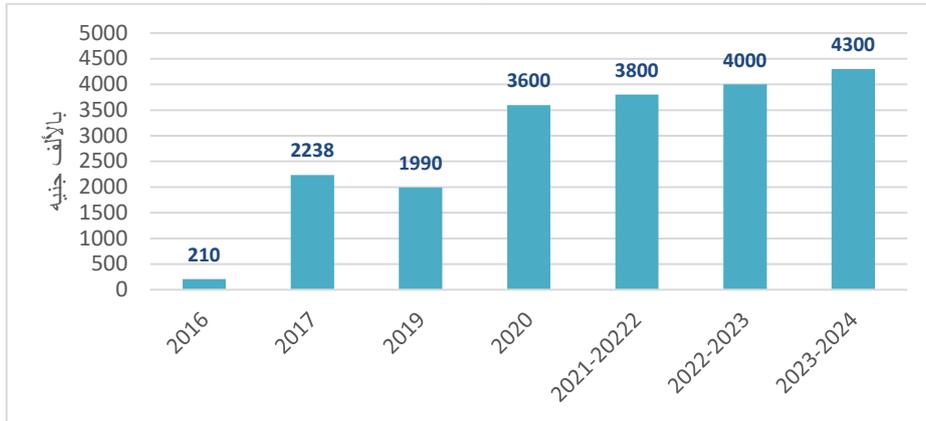
- **توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأضعف:** تظهر أهمية تعزيز برامج الدعم الاجتماعي القائمة مثل برنامج تكافل وكرامة عبر توسعة قاعدة المستفيدين وزيادة قيمة المساعدات للفئات الأكثر احتياجاً. كما يتعين العمل على ضمان وصول الدعم إلى كل أسرة تحت خط الفقر وتنقية جداول المستحقين لتحقيق أقصى كفاءة للاستهداف. وتتضح ضرورة دمج خدمات الدعم النقدي مع جهود التمكين الاقتصادي للأسر (مثل التدريب المهني ودعم المشروعات متناهية الصغر) لضمان خروج المستفيدين من دائرة الفقر بشكل مستدام. ويجب أن ترافق إجراءات التقشف المالي - إن وجدت - بسياسات حماية اجتماعية تحمي الفقراء من الصدمات الاقتصادية وتحول دون سقوط أسر جديدة في براثن الفقر. ويوضح الشكلين رقم (٧) و(٨) تطور الدعم النقدي وعدد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٤/٢٠٢٥)، و(٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٤/٢٠٢٥)، على التوالي.

الشكل رقم (٧) تطور الدعم النقدي لتكافل وكرامة خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٤/٢٠٢٥)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٥) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥".

الشكل رقم (٨) تطور أعداد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٤/٢٠٢٥)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٥) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥".

- **سد الفجوات الجغرافية من خلال مبادرات تنموية ريفية:** لمعالجة التفاوت الكبير بين الريف والحضر، تظهر أهمية توسيع مبادرة "حياة كريمة" وتسريع تنفيذ مشروعاتها في القرى الأفقر والمناطق النائية (الإطار رقم ١). تشمل هذه

المشروعات تحسين الإسكان الريفي (مبادرة سكن كريم)، واستكمال شبكات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء، ورصف الطرق، وإقامة مراكز خدمات صحية وتعليمية في القرى المحرومة. ويستهدف ذلك تضيق الفجوة بين المحافظات ورفع مستوى البنية الأساسية في الريف إلى مستويات تقارب الحضر، مما يؤدي إلى انخفاض مباشر في مؤشرات حرمان الخدمات في تلك المناطق. وتشير تقارير المتابعة إلى توسع نطاق حياة كريمة ليغطي ٤٥٠٠ قرية (جميع القرى المحتاجة تقريباً) بحلول عام ٢٠٢٤، مما يعد خطوة هامة على الطريق ينبغي البناء عليها عبر رصد التمويل اللازم وضمان كفاءة التنفيذ.

- **الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية:** بالرغم من التحسن في بعض مؤشرات التعليم والصحة، تظهر الحاجة الملحة لزيادة الإنفاق العام على هذين القطاعين الحيويين بنسبة أعلى من النمو السكاني. يجب تحسين جودة التعليم وتقليص كثافات الفصول وتحديث المناهج لتأهيل الخريجين لسوق العمل الحديث، الأمر الذي من شأنه كسر حلقة الفقر عبر إتاحة فرص توظيف أفضل مستقبلاً. كما ينبغي تعزيز خدمات الصحة الأولية والوقائية ورفع كفاءة المستشفيات الحكومية خاصة في المناطق الريفية، مع زيادة مخصصات صيانة البنية التحتية الصحية وتوفير الأدوية والمعدات الأساسية. يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري الضمان لمحاربة الفقر على المدى الطويل، إذ يزود الأفراد بالمهارات والصحة اللازمة لكسب عيش كريم والمساهمة في الاقتصاد.
- **تحسين فعالية الحوكمة ومكافحة الفساد:** يعتمد نجاح السياسات المقترحة بوجود مؤسسات قوية وشفافة وآليات حوكمة رشيدة. لذا من الضروري تعزيز آليات المساءلة ومكافحة الفساد لضمان وصول الموارد والخدمات إلى مستحقيها وعدم هدرها. كما ينبغي نشر ثقافة تنافسية عادلة في السوق تكافئ الإنتاجية والابتكار بدلاً من المحسوبية، بما يوفر بيئة مواتية لنمو المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال من الفقراء. وتعد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي البناء عليها بتفعيل التشريعات والإجراءات التنفيذية التي تحاصر الفساد في القطاع العام والخاص على حد سواء. تضمن الحوكمة الرشيدة أن توتي سياسات الحماية الاجتماعية ثمارها المرجوة وأن تصل الخدمات والفرص إلى جميع فئات المجتمع بعدالة، مما يشكل عاملاً حاسماً في إنهاء الفقر بجميع أشكاله.

## مبادرة حياة كريمة:

دعا رئيس الجمهورية في مستهل سنة ٢٠١٩ مؤسسات وأجهزة الدولة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني لتوحيد الجهود بينهما والتنسيق المشترك لإطلاق مبادرة وطنية على مستوى الدولة لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً. ويستهدف البرنامج حصر الاحتياجات التنموية للقرى المستهدفة في المبادرة، وإعداد خطة التدخلات ذات الصلة، ومتابعة وتقييم أثر كافة الجهود على حالة التنمية وجودة الحياة للوصول إلى تجمعات ريفية مستدامة. وتنطلق هذه المبادرة من الواقع المصري من حيث التصاعد المطرد في معدلات الفقر على المستوى القومي، مع انخفاض المستوى التعليمي وتنامي الاقتصاد غير الرسمي، وبخاصة في المناطق الريفية وريف الوجه القبلي على وجه الخصوص. وتبلغ قيمة الاعتمادات المدرجة للمرحلة الأولى من المبادرة (٢٠١٩-٢٠٢١) ٣.٩٥ مليار جنيه مصري للمرحلة الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٢) ٩.٥٩ مليار جنيه موجهة إلى تدخلات متنوعة منها تطوير ورفع كفاءة المنازل، إنشاء وحدات صحية وتقديم خدمات صحية واجتماعية، إنشاء فصول تعليمية جديدة وتدريب مهني، تحسين شبكات الطرق وخدمات المياه والصرف الصحي، كل ذلك في عدد ٣٧٥ تجمع ريفي - كمرحلة أولى - موزعة على محافظات الجمهورية مع التركيز على المحافظات الأكثر احتياجاً وبخاصة في الصعيد. يتم تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج حياة كريمة في ١,٤٧٧ قرية موزعة على ٥٢ مركزاً، في ٢٠ محافظة. وبلغ عدد المشروعات الرئيسية والعمليات الفرعية الخاصة بها ٢٧,٣٣٤. تتضمن المشروعات التي يتم تنفيذها في المراكز إنشاء وتطوير مستشفيات مدينة المركز، وأبراج محمول، ورفع كفاءة طرق الربط الخارجية، وتطهير وتبطين الترع، ورفع كفاءة وتطوير محطات السكة الحديد، وإنشاء وتوسعة محطات الغاز الطبيعي، وإنشاء ورفع كفاءة

محطات معالجة الصرف الصحي. أما مشروعات القرى النموذجية فتشمل إنشاء ومد وتدعيم شبكات الصرف الصحي المتكامل، وإنشاء ومد وتدعيم شبكات مياه الشرب، وتوصيل ومد شبكات الغاز الطبيعي، وشبكات الألياف الضوئية، وصيانة ومد وتدعيم شبكات الكهرباء وإنارة الطرق، وإنشاء وتطوير الوحدات الصحية، وإنشاء وتطوير وحدات الإسعاف، وإنشاء مباني التنمية المحلية، ومشروع الوصلات المنزلية للصرف الصحي ومياه الشرب، وإنشاء عمارات سكنية وتطوير وحدات سكن كريم، وإنشاء مجمع الخدمات الحكومية، ومجمع الخدمات الزراعية، وإنشاء وتطوير مراكز الشباب، وإنشاء وصيانة كباري الري، وإنشاء وتطوير منشآت التضامن، وإنشاء وتطوير المدارس، ومكاتب البريد، ورفع كفاءة الطرق الداخلية، وإنشاء مجمع الخدمات الصناعية.

الجدول رقم (٥) هيكل مخصصات الحماية الاجتماعية حسب المكونات عامي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

معدل النمو (%)	٢٠٢٥/٢٠٢٤ (موازنة مبدئية) مليار جنيه	٢٠٢٤/٢٠٢٣ (موازنة) مليار جنيه	البند
٥.١	١٣٤.٢	١٢٧.٧	دعم السلع التموينية
٢٩.٤	١٥٤.٥	١١٩.٤	دعم المواد البترولية
١٦.٧	١١.٩	١٠.٢	برامج الإسكان الاجتماعي
٢٣.٢	١٠.١	٨.٢	العلاج على نفقة الدولة
٣٨.٣	٤.٤	٣.٢	التأمين الصحي والأدوية
١٤.٣	٢.٤	٢.١	التأمين الصحي الشامل لغير القادرين
---	٣.٥	٣.٥	برامج توصيل الغاز الطبيعي
٣٨.٩	٣.٥	٢.٥	نقل الركاب
٨.٣	٠.٧	٠.٦	اشتراكات الطلبة بخطوط السكة الحديدية وامترو الأنفاق
---	٥.٢	٥.٢	دعم الخطوط غير الاقتصادية بهيئة السكك الحديدية
٢٩	٤٠	٣١	تكافل وكرامة
٥٩.٦	٢١٥	١٣٤.٧	المساهمة في صناديق المعاشات
(١٨.١)	٩.٣	١١.٣	دعم وتنشيط الصادرات
(٩٠.٦)	١.٥	١٥.٩	دعم الأنشطة الصناعية والزراعية
(٧٧.٤)	٧.٤	٣٣.١	بنود أخرى
٢٠	٦٣٥.٩	٥٢٩.٧	الإجمالي

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٥) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥"

## ٢. التقليل من عدم المساواة في المناطق الحضرية عن طريق العمل على تحقيق الفرص والفوائد المشتركة المتساوية

يظهر معامل جيني مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل، حيث تعني القيم الأعلى تبايناً أكبر بين دخول الأغنياء والفقراء. خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠١٧ حافظت مصر على معامل جيني معتدل نسبياً، بل وشهد تحسناً؛ إذ انخفض من ٣٣.٧٪ عام ٢٠١٧ إلى نحو ٢٩٪ عام ٢٠١٩. هذا الانخفاض يشير إلى تحسن عدالة توزيع الدخل قبل عام ٢٠٢٠، حيث كان توزيع الدخل في ٢٠١٩/٢٠٢٠ الأكثر تكافؤاً منذ عقدين تقريباً. مع ذلك، يُلاحظ تاريخياً أن التفاوت داخل المناطق الحضرية أعلى منه في الريف؛ ففي منتصف التسعينيات كان معامل جيني الحضري يفوق الريف بحوالي ١٠ نقاط، وازداد الفارق إلى ١٤ نقطة عام ٢٠٠٥. وبالرغم من كون قيمة جيني الكلية في مصر تقريباً ٣٠ تعكس تفاوتاً متوسطاً مقارنة بدول أخرى، إلا أن هذا المستوى المعتدل يُخفي أوجهاً من عدم المساواة المكانية وبين الجنسين فمثلاً يتباين الدخل بشدة بين سكان المدن الكبرى والمناطق الريفية، كما تختلف الفرص الاقتصادية بين الرجال والنساء.

إلى جانب معامل جيني، تعتبر البطالة الحضرية مؤشراً رئيسياً لعدم المساواة في الفرص. تأثرت معدلات البطالة في المدن المصرية بشكل واضح بالأحداث الاقتصادية خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤. مع بداية جائحة كوفيد-١٩ شهدت البلاد قفزة مؤقتة في البطالة: ارتفع المعدل العام للبطالة إلى ٩.٦٪ في الربع الثاني ٢٠٢٠ (مقابل ٧.٧٪ قبل الجائحة). كانت الزيادة أكثر حدة في المناطق الحضرية المتأثرة بالإغلاقات، حيث بلغ معدل البطالة الحضري حوالي ١٢.٥٪ في منتصف ٢٠٢٠ مقارنة بحوالي ٧.٤٪ فقط في الريف آنذاك. ويُعزى ذلك إلى توقف أنشطة الخدمات الحضرية بشكل أكبر خلال الإغلاق. لكن مع تخفيف القيود واستئناف النشاط الاقتصادي، بدأ معدل البطالة في التحسن تدريجياً؛ فانخفض المعدل الإجمالي إلى ٧.٤٪ بنهاية ٢٠٢١، وسجل معدل البطالة في الحضر نحو ١١٪ مقابل حوالي ٤.٥٪ فقط بالريف في أواخر ٢٠٢١. واستمر التحسن حتى عام ٢٠٢٤ الذي وصل فيه معدل البطالة العام إلى حوالي ٦.٦٪ وهو الأدنى منذ عقد، فيما تراجع البطالة الحضرية إلى ٩.٦٪ مقابل ٤.٢٪ فقط بالريف في نفس العام. ورغم هذا الانخفاض، لا تزال الفجوة كبيرة بين الحضر والريف؛ فمعدل البطالة في المدن يقارب ضعف إلى ضعفي نظيره في المناطق الريفية طوال الفترة. كذلك تستمر البطالة بين الشباب والنساء عند مستويات مرتفعة نسبياً (كما سيأتي تفصيله)، مما يشير إلى تحديات مستمرة في تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الفئات في الحضر.

### السياسات الحكومية لخفض الفوارق في الفرص والدخل بالمناطق الحضرية

عملت الحكومة المصرية خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤ على تبني حزمة سياسات وبرامج لتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية، مع تركيز على الفئات الأكثر احتياجاً في الحضر. وفيما يلي أبرز السياسات الحكومية خلال هذه الفترة:

- توسيع شبكات الحماية الاجتماعية: واصلت الدولة تعزيز برامج الدعم النقدي المشروط وغير المشروط للأسر محدودة الدخل. يعد برنامج تكافل وكرامة أبرز هذه البرامج، إذ يغطي حالياً نحو ٩.٤ مليون فرد (حوالي ١٠٪ من السكان) عبر تحويلات نقدية للأسر الفقيرة وكبار السن وذوي الإعاقة. خلال أزمة كورونا، زادت الحكومة مخصصات البرنامج وأضافت ١٦٠ ألف أسرة جديدة إليه لتخفيف تبعات الجائحة. كما قامت برفع معاشات التقاعد بنسبة ١٤٪ في ٢٠٢٠ ومرة أخرى ١٣٪ في ٢٠٢٢ لمواجهة التضخم. وإلى جانب ذلك، قُدمت إعانات استثنائية لنحو ٩ ملايين أسرة محتاجة لمدة ٦ أشهر لمجابهة غلاء المعيشة في ٢٠٢٢. هذه الإجراءات ساعدت في تخفيف أثر الصدمات الاقتصادية على الفقراء ومنعت ارتفاعاً أكبر في معدلات عدم المساواة. جدير بالذكر أن الحكومة حرصت على هيكلة الدعم ليصل

لمستحققيه بشكل أكثر كفاءة، ففي ٢٠٢١ أعلنت لأول مرة انخفاض معدل الفقر إلى ٢٩.٧٪ (مقابل ٣٢.٥٪ في ٢٠١٨)، مما يعكس جزئياً أثر برامج الحماية الاجتماعية الموسعة.

• تطوير الإسكان والبنية التحتية الحضرية: اعتمدت الدولة مفهوم "السكن الكريم" كحق أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية. ضمن هذا الإطار، تم القضاء على جميع المناطق العشوائية غير الآمنة بحلول ٢٠٢١ (عددها ٣٥٧ منطقة) وإعادة تسكين سكانها في وحدات حديثة وآمنة. أبرز الأمثلة مشروع الأسمرات بالقاهرة ومشاريع "بشائر الخير" بالإسكندرية التي وفرت آلاف الوحدات السكنية لسكان العشوائيات مع تجهيزها بالكامل وانتقال الأسر إليها بإيجارات رمزية. بحلول عام ٢٠٢٢، اكتملت ٦١٢ ألف وحدة سكنية جديدة على مستوى الجمهورية، تم تسليم حوالي ٥٠٠ ألف وحدة منها للمواطنين. كما طرحت الحكومة منذ ٢٠١٤ أكثر من ٧٠٠ ألف وحدة إسكان اجتماعي لمحدودي الدخل (سُلم منها ٤٢٠ ألف وحدة تخدم نحو ٢ مليون مواطن حتى ٢٠٢٢). هذه الجهود قلّصت بشكل ملموس مناطق الفقر الحضري، حيث انتقلت آلاف الأسر من مساكن عشوائية تفتقر للخدمات إلى مجتمعات عمرانية جديدة تتوفر بها مرافق التعليم والصحة والرياضة. كذلك استثمرت الحكومة في مشروعات البنية التحتية بالمناطق الحضرية الفقيرة، فوسّعت شبكات مياه الشرب والصرف الصحي حتى بلغت تغطية مياه الشرب في المدن ١٠٠٪ عام ٢٠٢٠، مما يحسّن جودة الحياة ويخفّض إنفاق الأسر الفقيرة على بدائل المياه والكهرباء. وضمن رؤية طويلة المدى لاستيعاب النمو الحضري ومنع ظهور عشوائيات جديدة، شرعت الدولة في إنشاء ٢٦ مدينة جديدة (مدن الجيل الرابع الذكية) في مختلف المحافظات لاستيعاب نحو ٣٠ مليون نسمة مستقبلاً، مما سيوفر مساكن وفرص عمل حديثة خارج نطاق المدن المزدحمة.

• الإصلاحات الاقتصادية الشاملة مع تدابير تعويضية: تابعت الحكومة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في ٢٠١٦، متضمناً إصلاح دعم الطاقة وتحرير سعر الصرف وزيادة موارد الدولة. ورغم أن هذه الإصلاحات ضرورية لتعافي الاقتصاد الكلي، لكنها حملت تكاليف على الفئات الأقل دخلاً (كارتفاع الأسعار). لذلك توازى معها زيادة الإنفاق الاجتماعي؛ فبالإضافة إلى دعم الخبز والسلع التموينية (الذي استثمرت الدولة في توفيره لنحو ٦٤ مليون مواطن عبر بطاقات التموين)، تم رفع الحد الأدنى للأجور عدة مرات (آخرها إلى ٤٠٠٠ جنيه عام ٢٠٢٣) لتحسين القوة الشرائية للعاملين. كما طبقت الحكومة إعفاءات ضريبية وتساعدية الرسوم لحماية الشرائح الدنيا؛ مثل رفع حد الإعفاء الضريبي على الدخل وتخفيض شرائح الضرائب لمحدودي الدخل منذ ٢٠٢٠. واهتمت الدولة بدعم المشروعات الصغيرة عبر مبادرات تمويل ميسر (مبادرة البنك المركزي بفائدة ٥٪ للمشروعات الصغيرة) لضمان خلق فرص عمل جديدة لأبناء الطبقة الوسطى والشباب. كل هذه السياسات هدفت إلى تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً بحيث لا يقتصر العائد على فئة دون أخرى، وهو ما أكدته رؤية مصر ٢٠٣٠ بتبني شعار "نمو اقتصادي احتوائي يقلل الفوارق".

• تمكين الفئات الضعيفة وتشريعات المساواة: على الصعيد المؤسسي، وضعت الحكومة إطاراً قانونياً واستراتيجياً لتعزيز المساواة. تبنت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦ والتي تضمنت محاور خاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات المهمشة، بما في ذلك تمكين المرأة وذوي الإعاقة وسكان المناطق الفقيرة. وتم إصدار قانون جديد لتنظيم العمل الأهلي (الجمعيات الأهلية) عام ٢٠١٩ لتشجيع مشاركة المجتمع المدني في التنمية بعد إزالة العوائق السابقة. كما صدر القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والذي كفل نسبة ٥٪ من الوظائف لهم في المؤسسات، وإلزام الجهات بتسهيلات الإتاحة. ولتعزيز المساواة بين الجنسين، فعلت الدولة مواد دستور ٢٠١٤ الداعمة لحقوق المرأة، فارتفعت نسبة تمثيل النساء في البرلمان والمناصب القيادية، وتم تعديل قوانين الميراث والعمل لضمان عدم التمييز. هذه السياسات التشريعية والمؤسسية تُكمل الجهود الاقتصادية عبر إزالة العوائق النظامية أمام تكافؤ الفرص.

## دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تعزيز العدالة الاجتماعية

أدركت مصر أن تحقيق العدالة الاجتماعية مسؤولية مشتركة بين الحكومة وشركائها في المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد تضافرت جهود هؤلاء الفاعلين بشكل متزايد خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤ للمساهمة في تقليل عدم المساواة ودعم الفئات المحرومة في المدن.

- **مساهمات منظمات المجتمع المدني:** لعبت الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية دوراً حيوياً في مساندة الأسر الفقيرة وتحسين الخدمات في الأحياء الحضرية الفقيرة. على سبيل المثال، كُنّفت منظمات مثل بنك الطعام المصري وجمعية مصر الخير ورسالة جهودها في تقديم المساعدات الغذائية والنقدية خلال فترات الجائحة وارتفاع التضخم، مستهدفةً المناطق العشوائية وأسر العمالة غير المنتظمة. كما نشطت جمعيات تنمية في برامج التعليم المجتمعي والتأهيل المهني للشباب في الأحياء الشعبية لزيادة فرصهم الوظيفية. وأثمر تعاون وزارة التضامن الاجتماعي مع المجتمع المدني عن إطلاق مبادرات مثل حملة "حياة كريمة في الحضر" التي قدمت دعماً صحياً ومعيشياً للأسر الفقيرة بالمدن على غرار مبادرة حياة كريمة الريفية. بالإضافة إلى ذلك، اضطلعت منظمات حقوقية وتنموية بدور في تمكين النساء بالمناطق الحضرية من خلال مشروعات التمويل متناهي الصغر والتدريب الحرفي، ما عزز دخلهن الأسري وخفّض من هشاشتهن الاقتصادية. وقد أكدت الدراسات أن المجتمع المدني في مصر يضطلع بمهام تنموية أساسية تشمل محاربة الفقر والتوعية بالحقوق الأساسية، مما يزيد مشاركة المواطنين في تحسين ظروفهم. وإبان الأزمات الاقتصادية الأخيرة، ضاعفت الجمعيات جهودها لسد الفجوة التي قد تنشأ لدى بعض الفئات؛ فوفرت المساعدات العينية ودفعت المصروفات الدراسية عن غير القادرين وشاركت في حملات توعية حول الترشيد المالي والصحي في الأحياء المكتظة. هذا التكامل بين الدور الأهلي وجهود الدولة ساهم في تخفيف الأعباء عن كثير من الأسر في المدن خلال فترات الشدة الاقتصادية.
- **مبادرات القطاع الخاص:** اضطلع القطاع الخاص بدور مهم كذلك في تعزيز النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل، مما يقلل من التفاوت في المدن. فالشركات والمؤسسات التجارية الكبرى توسعت في برامج المسؤولية المجتمعية (CSR) التي تستهدف تحسين الأحوال المعيشية في المجتمعات المحلية. على سبيل المثال، مولت بعض البنوك وشركات الاتصالات مشروعات لتطوير مدارس ومستشفيات في الأحياء الفقيرة، وقدمت شركات أخرى دعماً لتدريب الشباب على المهارات التقنية وريادة الأعمال في المدن. وأطلقت وزارة التخطيط بالتعاون مع القطاع الخاص منصة "حوافز" عام ٢٠٢١ لتشجيع الشركات على الاستثمار في مشروعات تنموية بالمناطق الحضرية المحتاجة. وإدراكاً لدور القطاع الخاص في دفع عجلة الاقتصاد وتوفير وظائف، تبنت الدولة سياسات تحفيزية مثل وثيقة سياسة ملكية الدولة ٢٠٢٢ التي تفتح مجالات أوسع للشراكة مع المستثمرين في المشروعات الكبرى والمتوسطة. وفعالياً، ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة الحضرية مع عودة النمو الاقتصادي في ٢٠٢١-٢٠٢٢، خصوصاً في قطاعات الصناعات التحويلية والإنشاءات التي استوعبت الكثير من العمال الشباب. كذلك لعب القطاع الخاص دوراً اجتماعياً مباشراً أثناء الأزمات؛ فخلال جائحة كورونا، تبرعت مؤسسات خاصة لصالح صندوق الطوارئ وأقامت مستشفيات ميدانية ودعمت الأسر المتضررة. وبالتالي، قدمت الشركات حلولاً ابتكارية للتحديات المجتمعية مثل تطبيقات توصيل الخضروات بأسعار مخفضة في الأحياء الشعبية ومبادرات تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة في مراكز الاتصال. وتشير التحليلات إلى أن تفعيل مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني معاً يحقق أثراً مضاعفاً: فهو يزيد الإنتاج وفرص العمل من جهة، ويعزز الدعم الاجتماعي المباشر من جهة أخرى. لذا حرصت الدولة على تسهيل عمل الجمعيات وتوفير حوافز للاستثمار المسؤول، إدراكاً بأن الشراكة بين الحكومة والأهالي والقطاع الخاص هي مفتاح رئيسي لتحقيق التنمية المتوازنة وتقليل التفاوت.

### ٣. تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة (المرأة، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين)

ركزت السياسات والجهود المبذولة خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤ على تحقيق شمولية أكبر بحيث تصل ثمار التنمية إلى الفئات المهمشة في الحضر، لاسيما النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما يلي تحليل لتأثير تلك الجهود على كل فئة:

• **المرأة:** شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، نظراً لدورها الجوهري في تحقيق العدالة الاجتماعية. انعكس هذا الاهتمام في تقلد النساء نسباً غير مسبوقه من المناصب القيادية (مثل ٢٥٪ من الوزراء وتقريباً ٢٨٪ من أعضاء البرلمان بحلول ٢٠٢٤) وفي إطلاق برامج تدريب ودعم رائدات الأعمال. فعلى سبيل المثال، أطلقت وزارة الاتصالات مبادرة "هي للمستقبل الرقمي" ٢٠٢١ لتدريب الإناث على المهارات التقنية وريادة الأعمال الرقمية. كما عمل جهاز تنمية المشروعات على تخصيص حصة من قروض المشروعات المتناهية الصغر للنساء في الأحياء الشعبية، ما ساعد آلاف السيدات على فتح مشاريع منزلية وتجارية صغيرة. وبرنامج تكافل للدعم النقدي خصص ٨٨٪ من بطاقتها لنساء مُعيلات، مما عزز استقلالية المرأة اقتصادياً في الأسر الفقيرة. ورغم هذه الجهود، لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية نسبياً؛ فقط نحو ١٦-١٥٪ من قوة العمل في ٢٠٢١-٢٠٢٣ من الإناث. كما أن البطالة بين الإناث أعلى بثلاثة أضعاف من الذكور تقريباً: حوالي ١٦٪ للنساء مقابل ٥-٦٪ للرجال، وترتفع أكثر في الحضر (مثلاً بطالة الشباب في المدن تخطت ٣٥٪ عام ٢٠٢٤). لكن الاتجاه العام يُظهر تحسناً طفيفاً؛ حيث انخفضت بطالة الإناث من ٢١.٩٪ في ٢٠١٩ إلى ١٦٪ في ٢٠٢١، وذلك بفضل سياسات تشغيل تستهدف كالمشاريع كثيفة الإناث (الصناعات الغذائية والملابس) وتطبيق قوانين تُسهّل عمل المرأة (مثل تغليب عقوبة حرمانها من الميراث ودعمها بإجازات رعاية أطول للأنباء). علاوة على ذلك، كان لزيادة الوعي المجتمعي بدور المرأة وتشجيع مبادرات مثل برامج التدريب الفندقي والتقني للفتيات أثر في دخول المزيد منهن لسوق العمل غير الرسمي. بصورة عامة، أسهمت السياسات الحكومية والمجتمعية في تقدم ملحوظ للمرأة حضرياً: تقلصت الفجوة التعليمية (تفوقت الفتيات على الفتيان في معدلات إتمام التعليم الثانوي مثلاً)، وازدادت نسب حصول النساء على خدمات الصحة الإنجابية، ما يعزز قدرتهن على المشاركة الاقتصادية مستقبلاً. ومع ذلك، لا يزال تحقيق المساواة الكاملة في الفرص الاقتصادية تحدياً، يتطلب استمرار التركيز على إزالة العقبات الثقافية والهيكلية التي تحد من عمل المرأة، مثل توفير المزيد من حضانات الأطفال وخدمات النقل الآمنة للنساء العاملات.

• **الشباب:** تعد فئة الشباب (خاصة ١٨-٣٠ سنة) العمود الفقري لقوة العمل الحضرية، وقد تعرضت لتحديات كبيرة خلال السنوات الماضية أبرزها البطالة المرتفعة. وقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بالشباب عبر إستراتيجيات ومبادرات متعددة. من ناحية التوظيف، أطلقت الحكومة المبادرة القومية للتشغيل بالتعاون مع شركات القطاع الخاص لتوفير فرص تدريب وعمل للخريجين في المدن. كما تم إنشاء مراكز تأهيل مهني حديثة في المناطق الحضرية الصناعية لتزويد الشباب بالمهارات المطلوبة في سوق العمل (مثل مراكز التدريب الفندقي والسياحي في القاهرة والإسكندرية التي تستوعب آلاف المتدربين سنوياً). كل ذلك ساهم في خفض طفيف في معدل بطالة الشباب خلال هذه الفترة؛ فوفقاً لإحصاءات ٢٠٢٤، انخفضت البطالة بين الشباب ١٥-٢٩ عاماً إلى ١٤.٩٪ مقارنةً بحوالي ١٦٪ في ٢٠٢٠. وبقي معدل البطالة بين شباب المدن أعلى من المتوسط العام لكنه أخذ في التحسن (انخفض من ١٨٪ تقريباً في ٢٠١٨ إلى نحو ١٥٪ في ٢٠٢٤). على صعيد آخر، اهتمت سياسات الدولة بشارك الشباب في العمل العام وريادة الأعمال كمسار بديل للتوظيف التقليدي. فأنشأت حضانات ومسرحات أعمال مثل برنامج "رؤاد ٢٠٣٠" الذي دعم مشاريع ناشئة أسسها شباب، ووفّر

تمويلًا مبدئيًا وتدريبًا، ما أنتج مئات الشركات الناشئة في التكنولوجيا والخدمات يقودها شباب مدن. أيضًا تم تمثيل الشباب في المجالس المحلية ومجلس النواب عبر كوتا وتعيينات، الأمر الذي مكّنهم من المشاركة في صنع القرارات التنموية لمجتمعاتهم الحضرية. وعلى المستوى الاجتماعي، نفذت الدولة بالتعاون مع المجتمع المدني برامج توعية للشباب في الأحياء الفقيرة حول قضايا مثل تنظيم الأسرة ومخاطر الإدمان وريادة الأعمال المجتمعية، لتعزيز اندماجهم الإيجابي. بالرغم من ذلك، يظل توفير عدد كافٍ من الوظائف اللائقة أبرز التحديات أمام استيعاب طاقات الشباب الحضري. كثير من الشباب لا يزال يعمل في القطاع غير الرسمي أو أعمال مؤقتة منخفضة الأجر لعدم توافر فرص ثابتة، مما يؤثر على استقرار دخلهم. لذا تتواصل الجهود لجذب مزيد من الاستثمارات في قطاعات كثيفة التشغيل (كالتصنيع والخدمات الرقمية) ولدعم المشروعات الصغيرة التي يخلقها الشباب أنفسهم، بهدف خفض البطالة الشبابية إلى خانة الآحاد في السنوات القادمة.

• **ذوي الإعاقة:** شكّل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة محوراً مهماً في إستراتيجية العدالة الاجتماعية. ففي مصر نحو ١٠ مليون مواطن من ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أنواعها، يتركز الكثير منهم في المناطق الحضرية حيث الخدمات أفضل نسبياً. أطلقت الحكومة خطوات جادة لتعزيز مشاركة ذوي الإعاقة في الاقتصاد والحياة العامة. على الصعيد التشريعي، تم - كما أسلفنا - إقرار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٨) الذي ضمن لهم نسبة ٥٪ من الوظائف في المؤسسات العامة والخاصة، وألزم الهيئات بتيسير البيئة العمرانية (مثل توفير منحدرات ومصاعد في المباني الحكومية ومحطات المترو) لتسهيل الحركة. تمت ترجمة ذلك عملياً عبر اشتراطات هندسية جديدة للمباني وإعادة تجهيز بعض المنشآت الخدمية في المدن (كإنشاء ممرات خاصة بالمكفوفين في ميدان التحرير ومحطات حافلات مزودة بإرشادات صوتية). على الصعيد الاقتصادي، رفعت الدولة معاش كرامة المخصص لذوي الإعاقة الشديدة إلى ٤٥٠ جنيهًا شهرياً بدلاً من ٣٥٠، ووسّعت مظلة المستفيدين لتشمل مئات الآلاف من الأفراد. كما تم في ٢٠٢٢ إضافة ٤٥٠ ألف أسرة جديدة لبرنامج تكافل وكرامة معظمها لأسر بها أشخاص معاقون. ولتشجيع تشغيلهم، تم إطلاق مبادرات بالتنسيق مع شركات القطاع الخاص لتوظيف ذوي الإعاقة في وظائف مناسبة (مثال: مبادرة شركة تيليكوم مصر لتوظيف ٥٠ من ذوي الهمم في مراكز خدمة العملاء بتدريب خاص). (كذلك وفرت وزارة التضامن منحا لدعم مشروعات متناهية الصغر يديرها معاقون (مثل ورش حرفية منزلية). من الناحية التعليمية، بدأت وزارة التعليم مشروع الدمج التعليمي مما رفع نسبة دمج الطلاب ذوي الإعاقات البسيطة في مدارس التعليم العام. وبرغم كل ذلك، لا تزال معدلات البطالة بين ذوي الإعاقة مرتفعة وتتجاوز ٨٠٪ لمعظم الإعاقات المتوسطة والشديدة وفق بعض التقديرات الحديثة. وغالبًا ما يعمل المشتغلون منهم في وظائف متدنية الأجر أو في الاقتصاد غير الرسمي. تواجه هذه الفئة تحديات خاصة مثل محدودية الوصول لبعض المنشآت أو نقص الوسائل التقنية المساعدة، ما يؤثر على فرصهم. إلا أن الوعي المجتمعي بحقوق ذوي الإعاقة تحسّن كثيراً عما قبل؛ فنجد حملات إعلامية وإعلانية منتظمة تحثي بنماذج ناجحة من ذوي الهمم في الرياضة والفن والتكنولوجيا، مما يساهم في تغيير النظرة النمطية وتشجيع دمجهم. وبالتعاون بين الحكومة ومنظمات التمويل والتنمية الدولية، يتم العمل على مشاريع لتوفير مزيد من تكنولوجيا المساعدة (كالأطراف الصناعية الذكية) وتدريب المعاقين على استخدامها. إجمالاً، يمكن القول إن الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ وضعت أسساً أقوى لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة حضرياً من خلال القوانين والدعم المالي، وبدأت تنعكس إيجاباً في صورة زيادة حضورهم في سوق العمل والتعليم، وإن كان الطريق لا يزال طويلاً لتحقيق مشاركة عادلة بالكامل لهذه الفئة.

## التحديات التي واجهت الجهود والتوصيات المستقبلية

على الرغم من التقدم الملحوظ في السياسات والبرامج الهادفة إلى تقليل عدم المساواة الحضرية في مصر خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤، برزت عدة تحديات حدت جزئياً من فعالية هذه الجهود. فيما يلي أبرز العقبات والتحديات، متبوعةً بتوصيات لتعظيم أثر الإجراءات في المستقبل:

- الصدمات الاقتصادية وارتفاع التضخم: واجهت مصر خلال الفترة الماضية أزمات اقتصادية عالمية (جائحة كورونا ثم الحرب الأوكرانية) أدت إلى موجات تضخمية حادة وارتفاع كبير في الأسعار. وقد أثر ذلك بشكل أكبر على الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل في المدن، إذ تأكلت قوتهم الشرائية وزادت تكاليف المعيشة (خصوصاً الغذاء والسكن). ورغم توسيع شبكات الحماية الاجتماعية، ارتفعت معدلات الفقر مجدداً في ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بحسب تقديرات خبراء لتتجاوز ٣٠٪، مما قد يعني اتساع فجوة عدم المساواة مجدداً. توصيات: تعزيز مرونة برامج الدعم الاجتماعي لتكون أكثر سرعة في الاستجابة للصدمات (كربط مبالغ الدعم بمعدل التضخم تلقائياً)، وزيادة الدعم التمويني والنقدي مؤقتاً أثناء الأزمات الاقتصادية لضمان حماية الشرائح الضعيفة من الغلاء. وكذلك تنوع مصادر السلع الأساسية محلياً لتخفيف تأثير الأسعار بالصدمات الخارجية. من جانب آخر، استقرار الاقتصاد الكلي وخفض التضخم أولوية عليا لتأثيره الكبير على توزيع الدخل؛ لذا ينبغي الاستمرار في سياسات ضبط الأسعار (كالرقابة على هوامش ربح السلع الأساسية في المدن) وتعزيز شبكات الأمان ضد تقلبات الأسعار.
- محدودية الموارد والحيز المالي: تعاني مصر من دين عام مرتفع وأعباء خدمة دين كبيرة قلّصت من قدرة الموازنة على زيادة الإنفاق الاجتماعي بالقدر المأمول. فمع أن مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية زادت (إلى ٤٠ مليار جنيه في ٢٠٢٣)، إلا أنها ما زالت غير كافية لتغطية جميع المحتاجين. ظهر ذلك في برنامج تكافل نفسه، حيث تشير دراسات إلى أن نحو ١٥٪ فقط من الأسر تحت خط الفقر يتم تغطيتها بسبب حدود الميزانية، وتتدنى التغطية في المدن أكثر إذ لا يشمل تكافل سوى ٩٪ من فقراء الحضر مقابل ١٨٪ من فقراء الريف. كما أن التمويل المحدود يقيد التوسع في برامج خلق الوظائف والتدريب. توصيات: البحث عن مصادر تمويل مبتكرة للإنفاق الاجتماعي، مثل إصدار سندات تنمية اجتماعية موجهة لمشروعات الحد من الفقر، أو فرض ضرائب تصاعدية أكثر على أصحاب الدخل العليا والثروات (كضرائب على العقارات الفاخرة) وتوجيه حصيلتها لبرامج دعم الفقراء في المدن. كذلك تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي بإعادة هيكلة أولويات الموازنة لصالح التعليم والصحة والإسكان الاجتماعي حتى ضمن الموارد الحالية. وعلى المدى الطويل، سيؤدي تحفيز النمو الاقتصادي الشامل إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الموارد المتاحة للإنفاق الاجتماعي.
- البطالة الهيكلية وضعف فرص العمل اللائق: بالرغم من التحسن النسبي في معدل البطالة العام حتى ٢٠٢٤، إلا أن نوعية الوظائف تمثل تحدياً كبيراً. الكثير من الوظائف المستحدثة في المدن خلال السنوات الأخيرة تركز في القطاع غير الرسمي أو في أعمال منخفضة الأجر والإنتاجية، مما يبقي العاملين قرب خط الفقر. كما أن البطالة بين خريجي الجامعات ما تزال مرتفعة، خاصة في التخصصات غير المطلوبة سوقياً. هذا الوضع يخلق اختلالاً في فرص الدخل ويؤدي لاستمرار فجوة عدم المساواة. توصيات: تحسين مناخ الاستثمار في المدن لجذب استثمارات في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية قادرة على توليد وظائف رسمية بأجور عادلة (مثل التكنولوجيا، الخدمات المالية، الطاقة المتجددة). كذلك الإسراع بسياسات ربط التعليم بسوق العمل عبر تحديث مناهج الجامعات والمعاهد الفنية لملاءمة احتياجات الاقتصاد الحضري الحديث. وينبغي توسيع برامج التلمذة الصناعية والتدريب المدفوع الأجر للشباب مع الشركات، لضمان انتقال سلس من التدريب للتوظيف. كما يوصى بتشجيع ثقافة ريادة الأعمال الاجتماعية بين الشباب لتأسيس مشاريع صغيرة تخدم مجتمعهم وتوفر لهم دخلاً، من خلال حاضنات أعمال وتمويل ميسر. وضمن هذا الإطار، يمكن إنشاء مناطق استثمار اجتماعي في الأحياء منخفضة الدخل، حيث تُمنح حوافز ضريبية للشركات التي توظف نسباً مرتفعة من سكان تلك المناطق أو تقدم خدمات بأسعار مخفضة لهم.

- تحديات إدارية وتنسيقية في تنفيذ البرامج: تضمنت بعض المبادرات الحكومية العديد من الجهات المنفذة، ما أدى أحياناً إلى تداخل الاختصاصات أو بطء التنفيذ. على سبيل المثال، ملف تطوير المناطق العشوائية تعاملت معه عدة جهات (صندوق التنمية الحضرية، المحافظات، وزارة الإسكان)، مما تطلب تنسيقاً عالياً لضمان إسكان جميع المستحقين بسرعة وتوفير الخدمات لهم. وفي بعض الأحيان شكا المواطنون من بيروقراطية إجراءات الحصول على الدعم أو المعاشات، وخاصة ذوي الإعاقة الذين واجهوا تعقيدات في استخراج بطاقة الخدمات المتكاملة. توصيات: تعزيز التنسيق المؤسسي بإنشاء وحدة مركزية لمتابعة برامج الحد من عدم المساواة، تتبع مباشرة رئيس الوزراء، وتضم ممثلين من جميع الوزارات والجهات المعنية لضمان تكامل الجهود وسرعة حل العقبات. كما يجب تبسيط الإجراءات للمستفيدين؛ مثلاً اعتماد التحول الرقمي في تقديم طلبات الدعم ومتابعتها، وإتاحة مكاتب خدمة متنقلة تجوب الأحياء الفقيرة لمساعدة كبار السن وذوي الإعاقة في التسجيل بالبرامج الاجتماعية دون عناء الانتقال. وكذلك تطوير نظم تقييم ومراقبة دورية لقياس أثر كل برنامج وتصحيح مساره حسب البيانات (كأن يتم استطلاع آراء المستفيدين في الأحياء المستهدفة حول جودة الخدمات المقدمة).

- استمرار بعض أوجه عدم المساواة الاجتماعية والمكانية: رغم تحسن مؤشرات مثل الفقر والدخل، تظل هناك فجوات اجتماعية تتطلب معالجة طويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، ما زال عدم المساواة بين الجنسين قائماً في المشاركة الاقتصادية كما ذكرنا، وما زالت بعض المناطق الحضرية في محافظات الصعيد أقل حظاً من حيث توافر فرص العمل أو جودة الخدمات مقارنةً بالقاهرة والدلتا. كذلك تعاني المناطق الحضرية العشوائية المتبقية (غير الرسمية، ولكن الأمانة) من اكتظاظ سكاني ونقص في بعض الخدمات. توصيات: الاستمرار في الاستثمارات المكانية المتوازنة عبر توجيه المزيد من المشاريع التنموية إلى محافظات الصعيد ومدن الدلتا الصغيرة، لضمان عدم تركيز التنمية في العاصمة والمدن الكبرى فقط. وأيضاً اتباع سياسات تشجيع اللامركزية بتمكين المحليات ومنحها موارد أكبر لتلبية احتياجات مناطقها بكفاءة. وفيما يخص النوع الاجتماعي، لا بد من تكثيف برامج تمكين المرأة (كتوفير حضانات مدعومة في أماكن العمل وتعميم إجازات الأبوة لتشجيع تقاسم مسؤوليات الأسرة) وتشديد إنفاذ قوانين المساواة في التوظيف والأجور. أما بقايا المناطق العشوائية غير المخططة فيجب وضع خطة زمنية واضحة لتطويرها تدريجياً ورفع كفاءتها، بالتوازي مع سياسات منع نمو عشوائيات جديدة عبر توفير إسكان اقتصادي كافٍ وميسر للشباب والأسر الجديدة.

في الختام، ورغم التحديات المذكورة، أحرزت مصر تقدماً ملموساً في الحد من عدم المساواة الحضرية خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤ من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية. فقد انخفضت معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل قليلاً، وتحسنت فرص الحصول على السكن اللائق والخدمات الأساسية لملايين المواطنين، بفضل تدخلات حكومية مباشرة ومساهمات فاعلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص. غير أن ضمان استدامة هذه المكاسب وتوسيع نطاقها يقتضي استمرار التركيز على النمو الشامل وتعبئة الموارد للفئات المهمشة. فإذا تمكنت مصر من الحفاظ على استقرار اقتصادها الكلي مع تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية الموصى بها، فستكون قادرة على تحقيق قفزة نوعية نحو عدالة اجتماعية أكبر في مدنها، بما يكفل مشاركة جميع الفئات بفرص متساوية في بناء المستقبل وحصاد ثماره.

#### ٤. ضمان الوصول إلى الفراغات العامة، شاملة الشوارع، ممرات المشاة وحارات الدراجات

تشكل شبكة المناطق المفتوحة أحد المكونات الرئيسية للمدن، حيث تمثل الرئة الأساسية للتنزه وقضاء أوقات الفراغ وعلامة على الوصول إلى مستوى وأداء معيشي أفضل للسكان. وتمثل الفراغات العامة احتياجاً رئيسياً لسكان المدن في العالم، وبخاصة في تلك المدن التي تتسم بكثافة عمرانية وسكانية مرتفعة، كأغلب مدن جمهورية مصر العربية، والتي تعاني بصورة عامة من التلوث البيئي والنقص الشديد في المناطق الخضراء والمفتوحة. ومن الملاحظ بصورة عامة أن نصيب الفرد من المناطق المفتوحة والخضراء لا

يتعدى في المدن المصرية القائمة ١-٢ متر مربع لكل فرد، عام ٢٠٢٠ وهو معدل شديد الانخفاض مقارنة بمدن العالم (٢٤). بينما بلغ نصيب الفرد في المدن الجديدة من المسطحات الخضراء عام ٢٠٢٠ م - ١٢ متر مربعاً لكل فرد ويرجع ذلك إلى الاهتمام بمكون المناطق والفراغات المفتوحة ضمن عناصر مخططات المدن الجديدة وبأشكال مختلفة. وقد اهتمت الدولة في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٤ برفع كفاءه الفراغات المفتوحة من حدائق عامة، حدائق تراثية، حدائق متخصصة، إلى جانب خلق مسطحات جديدة بتطوير كورنيش النيل في معظم عواصم المحافظات وإدراجها في مخططات المدن كفراغ عام يمكن أن تمارس فيه مجموعة من الأنشطة الترفيهية.

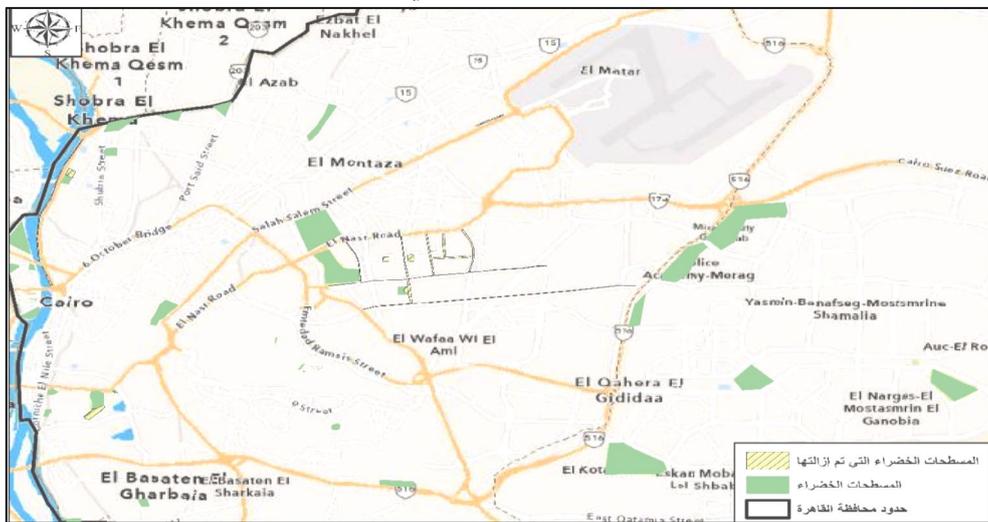
## مشروعات المناطق المفتوحة المتكاملة

يعد مشروع ممشى أهل مصر من المشروعات التي استهدفتها الدولة عام ٢٠٢٢ لزيادة المساحات المفتوحة للتنزه؛ عبر الاستفادة من مقومات السياحة الطبيعية التي تمتلكها. المشروع يستهدف قطاعاً عريضاً من سكان القاهرة الكبرى بطول حوالي ٥.٢ كم، كما يضيف المشروع تكاملاً بين الجوانب تطوير البيئة العمرانية المحيطة وتشمل إزالة العشوائيات على ضفاف النيل وتطهير الملوثات، وزيادة أماكن الجذب السياحي النهري وإقامة مراسي نيلية مطوره، وتقديم خدمات ترفيهية متكاملة منها خدمات المطاعم ومسارات للدراجات وأماكن انتظار سيارات، وربطها ببعض المسارح العائمة، تنفيذ مساحات خضراء تصل إلى ٣١٠٠ م<sup>٢</sup> تحتوي على أكثر من ٢٣٥ شجرة و٦٢ نخلة. بلغت تكلفة المرحلة الأولى للمشروع ٥٨٥ مليون جنيه، بينما وصلت تكلفة المرحلة الثانية إلى ٨٠٠ مليون جنيه، ويستمر المشروع لمرحلتين بطول ٣ كم.

## • مشروعات الحدائق التراثية

تضم مصر عدد من الحدائق التراثية ذات الطابع المعماري المميز في كثير من محافظات الجمهورية. قد لا تكون الحدائق التراثية مجالاً للتردد الكثيف من السكان، ولكن وجودها ضمن المناطق العمرانية يمنح المناطق مجالاً مكاني يقلل من الكثافات السكانية للمناطق ويعطي تطويرها مجالاً آخر لتطوير المناطق المحيطة بها. أصدر الجهاز القومي للتنسيق الحضاري دليل إرشادي للحدائق التراثية ذات الطابع المعماري المتميز ووضع أسس ومعايير التنسيق الحضاري للحفاظ والارتقاء وإدارة الحدائق التراثية على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية، حيث تم اعتماد الدليل من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، والهدف من الدليل ضمان الأسلوب العلمي لتطويرها والتعامل معها قبل ضمها ضمن منظومة المناطق المفتوحة. ومن أهم الحدائق التراثية:

الشكل رقم (٩) الحدائق التراثية في محافظة القاهرة



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الإحصائية الثقافية

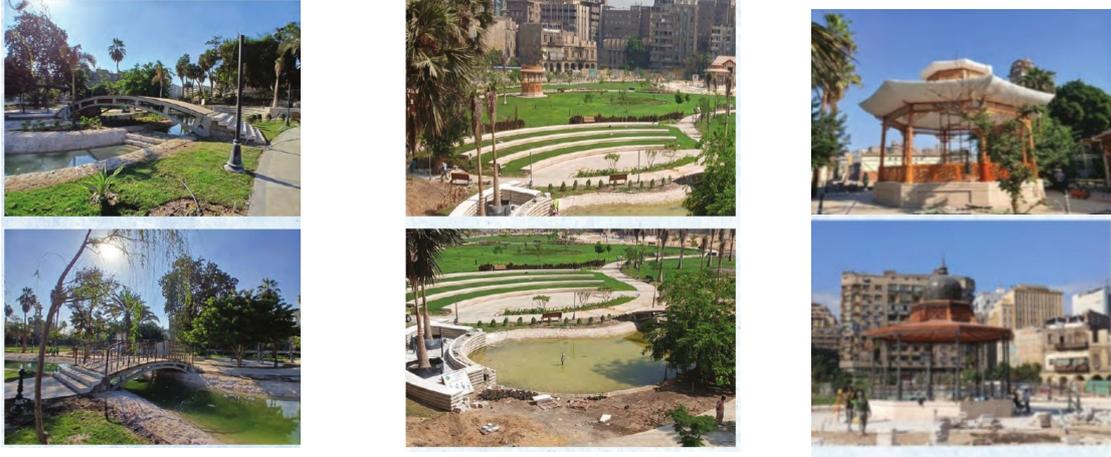
بمحافظة القاهرة (حديقة الأسماك حديقة المسلة، وحديقة الحرية، وحديقة الأندلس، وحديقة الأزبكية، والقناطر الخيرية، وتلال الفسطاط، وعين سيلين).

- بمحافظة الجيزة (حديقة الحيوان، وحديقة الأورمان).
- بمحافظة أسوان (حديقة النباتات).
- بمحافظة الإسكندرية (حديقة انطونيدس).
- بمحافظة الدقهلية (حديقة الخالدين).

#### • تطوير حديقة الأزبكية

في إطار التعاون بين وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ووزارة الثقافة ممثلة في الجهاز القومي للتنسيق الحضاري ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في إطار جهودات الدولة في تطوير منطقة القاهرة الخديوية لإحياء وترميم العقارات والمباني ذات الطابع المميز، بالإضافة إلى تطوير المناطق العمرانية والأراضي المتاحة المنشأة حديثاً لانتقال إليها الأنشطة المختلفة، والتي تُعد من ضمنها تطوير حديقة الأزبكية التاريخية الواقعة بمحافظة القاهرة، والتي تم تنفيذها في القرن التاسع عشر في عهد الخديوي إسماعيل. وتم الانتهاء من أعمال التطوير، وتشتمل (البحيرة - النوافير الأثرية - المسرح الروماني - البرجولا - الكافيتريا - الأسوار وغيرها).

#### الشكل رقم (١٠) أعمال تطوير حديقة الأزبكية



المصدر: جهاز التنسيق الحضاري

#### • حدائق الفسطاط

من أهم مشروعات تطوير مناطق أثريه وتحويلها إلى حدائق مدمجة مع مناطق أثرية مفتوحة هو مشروع تلال الفسطاط، هو احدى ثاني تجارب تحويل مناطق مستغلة بطريقة عشوائية إلى مناطق مفتوحة بعد مشروع حديقة الأزهر. حيث تم تحويل المناطق العشوائية بمصر القديمة إلى منتجعات سياحية وأكبر مسطح أخضر بالعاصمة وقد، تم من إخلاء منطقة بطن البقرة على مساحة ٣٢ فداناً، ونقل ما يقرب من ٢٠٠ أسرة إلى وحدات مفروشة بحي الأسمرات. يبلغ مساحة المنطقة المخططة ٥٠٠ فدان في موقع مركزي بقلب القاهرة التاريخية، تضم "حديقة تلال الفسطاط"، ومتحف الحضارة وبحيرة عين الصيرة ومجمع الأديان وجامع عمرو بن العاص، ولتتكامل الحديقة مع الطبيعة الحضارية للمكان ولتحدث نقلة بيئية نوعية كأكبر متنفس أخضر في قلب القاهرة.

## المخطط المقترح لتطوير حدائق الفسطاط



### • حديقة القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية

في إطار خطة محافظة القليوبية لتطوير المناطق غير المستغلة بالمحافظة لتحويلها لمنتج سياحي بيئي على خريطة السياحة العالمية والمدن المستدامة الخضراء. قام جهاز التنسيق الحضاري بتصميم مشروع لتطوير القناطر الخيرية في إطار مشروع خطة الدولة لتطوير وإجهاث المناطق التراثية وشمل مشروع التطوير إحياء الحدائق التراثية والحدائق المفتوحة، وترميم القناطر والجسور المحيطة بها والكباري وفرش الفراغات العامة. أيضا إضافة عناصر خدمية ومسارات للدراجات ومراسي للمراكب النيلية لتكون منطقة القناطر الخيرية والحدائق المحيطة بها مميزة على خريطة السياحة النيلية والسياحة البيئية الريفية، مما يضع محافظة القليوبية على قائمة المدن السياحية المستدامة والخضراء. بالإضافة إلى استغلال موارد المحافظة البيئية والطبيعية بموقعها الفريد والمتفردين قرب شبين القناطر لتعظيم العائد الاقتصادي والعوائد الاستثمارية من الموارد غير المستغلة بالمحافظة وتحويلها إلى منتج سياحي بيئي. كما تشارك المحافظة حالياً بتخطيط وتطوير منطقة كورنيش القناطر وجارٍ إعداد مقترح تصميمي للمشروع.

### • مشروعات الحدائق المتخصصة

بدء تنفيذ مشروع تطوير الحدائق المتخصصة بالقاهرة عام ١٩٨٦ في محافظة القاهرة ويهدف إلى إتاحة مساحات خضراء تخدم فئات محدودية ومتوسطة الدخل الذين لا يمتلكون فرص للاشتراك في أنشطة خاصة بأسعار منخفضة، ووصل عدد الحدائق إلى ١٨ حديقة تشغل مساحة إجمالية ٢٠٠ فدان. ويتم تمويل هذا المشروع ذاتياً من موارد المحافظة، إلى جانب ٢٠ حديقة أخرى في المحافظة ليصل الإجمالي إلى ٣٨ حديقة. ورغم ثبات عدد الحدائق المسجلة في النشرة الإحصائية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلا إنها شهدت أيضاً إما ثبات أو تراجع بين ٤٠٪ إلى ١٠٪ في عدد الزائرين عن عام ٢٠١٨. ومازالت بعض المناطق الحضرية تعاني من الفقر الشديد في أعداد المنتزهات ومساحات المناطق الخضراء، بالرغم من الجهود المبذولة لتوفير البدائل من المناطق المفتوحة بالمدن حيث يوجد مناطق خضراء أخرى لم تصنف كحدائق عامة، مثل تأهيل مناطق أسفل الكباري وإنشاء مناطق الترفيهية الشريطية مع المحاور الرئيسية بين المناطق السكنية وعلى المحاور في المدن الجديدة. ولكن برغم انخفاض معدلات نصيب الفرد من المناطق المفتوحة، قد تلعب المناطق الرياضية والواجهات المائية والمناطق الترفيهية المفتوحة مجالا لتعويض انخفاض المعدل، لكن يظل التأثير على تحسن المشكلات البيئية وتخفيف الضغوط داخل المدن أيضا منخفضة نتيجة ارتفاع الكثافات السكانية وكثافة حركة النقل داخلها.

الشكل رقم (١١) المناطق الخضراء والمفتوحة في المدن الجديدة في محافظة القاهرة "القاهرة الجديدة"



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٢١)، النشرة السنوية الإحصائية الثقافية

جدول (٦) نماذج من معدلات المناطق المفتوحة ونصيب الفرد منها م<sup>٢</sup> في مدن الدلتا ٢٠٢٢

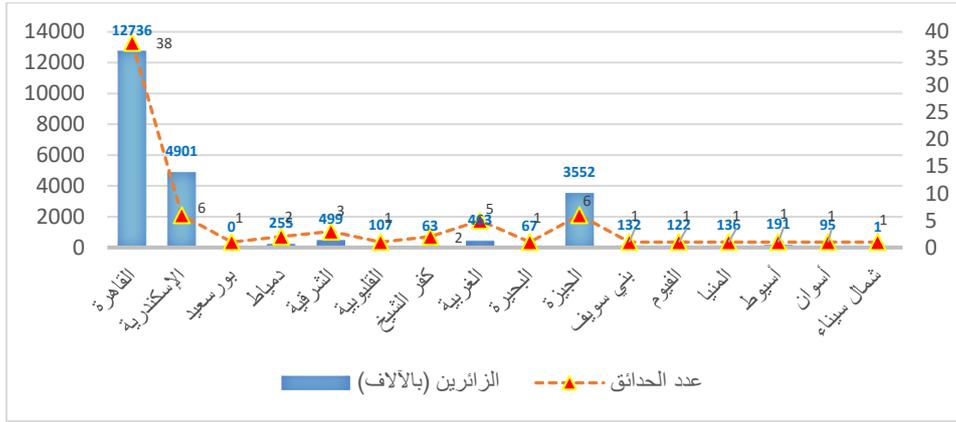
المدينة	حجم السكان	مساحة الكتلة بالفدان	نسبة المناطق المفتوح %	نصيب الفرد م <sup>٢</sup> / مربع
<b>نماذج مدن محافظة المنوفية</b>				
شبين الكوم	٢٧٥٣٤٧	٦.٧٤	%٠.٢٥	٠.١٠
قويسنا	٥٨٧٤٦	٨٠١.٦	%٠.٥	٠.٣٠
<b>نماذج من محافظة القليوبية</b>				
بنها	١٧٠٦٥٦	٢٢٥٨	%٨.١	٠.٢٣
الخانكة	٧٦٤٥٥	٨٦٣.٤٠	%٠.٢٤	٠.١٢
شبرا الخيمة	١٣٢٧٦٠٠	٦٨٣١	%٠.٥	٠.١١

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني (سنوات مختلفة) مخططات الاستراتيجية للمدن.

## التحديات

مازلت نسب المسطحات الخضراء والمفتوحة تحدي في المدن القائمة نتيجة النمو السكاني، ومشروعات تطوير وتوسعة الطرق في بعض المناطق التي أدت إلى خسارة العديد من المسطحات والأشجار القائمة في مساحات الطرق، والتي كانت تساهم في توفير الظلال وتلطيف درجات الحرارة في المناطق المأهولة. الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في آليات مختلفة في تعويض إعادة زراعة أشجار بديلة، وتخصيص نسب لمساحات مناسبة بالمعدلات التخطيطية في مناطق التطوير العمراني والإزالة لتوفير توازن بين الكثافات السكانية والمناطق المفتوحة. تعتبر أعمال الصيانة وإدارة الحدائق لاستمرار أداءها بكفاءة من التحديات التي تواجه استمرار الحدائق والفراغات الحالية في الخدمة، ورغم تواجد إدارات التجميل والنظافة والتشجير في المحافظات والتي إحدى مهامها العناية بالحدائق العامة وأعمال التشجير في الميادين والشوارع.

شكل رقم (١٢) عدد الحوادث وعدد الزائرين سنوياً لها في عام ٢٠٢١ (بالآلاف زائر)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٢١) مصر في أرقام.

## الطرق وممرات المشاة

يعد مشروع كايرو بايك أول نظام عام لمشاركة الدراجات في مصر، وتم تنفيذه من قبل مؤسسة دروسوس السويسرية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومعهد سياسة النقل والتنمية والذي يتم تشغيله عن طريق شركة بدل (Baddel). يهدف المشروع إلى إنشاء ممرات آمنة للدراجات وتعزيز مساحات المشاة. وتم تنفيذ المرحلة الأولى في منطقة وسط البلد، بعدد ٢٥٠ عجلة، وبإجمالي ٢٦ محطة، موزعة على مناطق وسط البلد وجاردن سيتي وجزء من السيدة زينب، وعابدين والعتبة. أوضح بيانات الرصد للمشروع عام ٢٠٢٣ نمواً سريعاً للمستخدمين، الذي تجاوز ٢٥ ألف مستخدم منذ بداية المشروع من الزوار وقاطني القاهرة ومنطقة وسط المدينة والسائحين المترددين عليها، وهذا يفوق قدرات عدد الدراجات التي تم تخصيصها.

الجدول رقم (٧) نماذج مشروعات مسارات الدراجات في المدن الجديدة

المدينة	طول المسار	الموقع	المدينة	طول المسار	الموقع
الشيخ زايد	٧ كم	شارع البستان	الشرق	٤ كم	بين الحي التاسع والمنطقة الترفيهية
٦ أكتوبر	غير محدد	مسارات متقطعة مع المناطق الترفيهية	المنصور الجديدة	٢٠٥ كم	الكورنيش والممشى السياحي

المصدر: الموقع الرسمي لمجلس أمناء مدينة الشيخ زايد

وقد قامت المحافظة بعمل ترويج إضافي للمشروع خلال عام ٢٠٢٣ وأثمر عن توزيع ألف دراجة في جميع محافظات الجمهورية، وعلى طلبه ٧ جامعات لاستضافة المشروع. وتسعى كثير من المدن الجديدة نحو توفير مسارات مخصصة للدراجات الهوائية لتحسين جودة الحياة وتوفير وسائل نقل مستدامة، إما في مسارات مستقلة عن جانب الطريق أو مسارات مشتركة مع مسارات الطرق أو داخل مناطق ترفيهية. ويتمثل إحدى متطلبات نجاح المشروع تتمثل في توافر مسارات على طرق مؤهلة من حيث طبيعة الرصف واتساع الطريق، من خلال المشاركة المجتمعية.

## (٢-١-٢) الحصول على مسكن ملائم

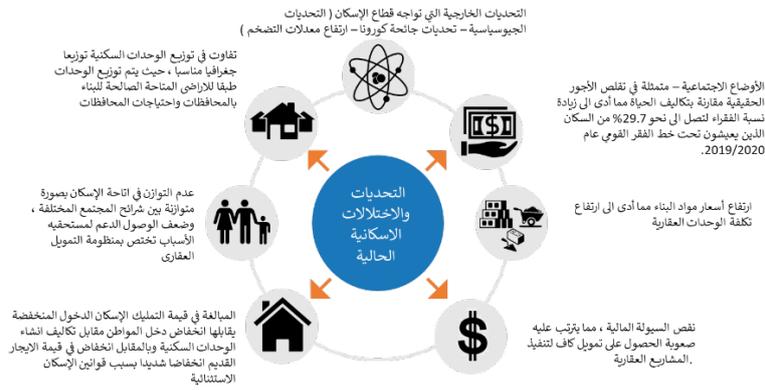
يشكل "الحصول على مسكن ملائم" أحد الركائز الأساسية للتنمية الحضرية المستدامة، ويُعدّ حقاً إنسانياً جوهرياً يرتبط بكرامة الإنسان وجودة حياته. وفي إطار التزام الدولة بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، تسعى السياسات والبرامج الوطنية إلى تعزيز فرص

الوصول إلى سكن لائق وآمن وميسور التكلفة لجميع الفئات، لا سيما الفئات الأولى بالرعاية، من خلال تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية، وتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التخطيط العمراني المتكامل. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز الجهود المبذولة، والمبادرات المنفذة، والتحديات القائمة في مجال تحسين الوصول إلى المسكن الملائم في مختلف أنحاء الجمهورية. كما يتناول هذا الجزء أيضاً آليات توفير التمويل الملائم، وضمان الحياة، بالإضافة إلى مناقشة مشروعات التطوير الحضري والقضاء على المناطق العشوائية.

## ١. ضمان الوصول إلى الإسكان الملائم والميسور التكلفة

تستمر الدولة المصرية في بذل الجهد لتوفير الوحدات السكنية لمحدودي الدخل، من منظور حقوقي، يكفله الدستور والقانون. كما خصصت الحكومات المتتالية الاستثمارات اللازمة لتمويل تنفيذ المشروعات التي تهدف لتقليص عدد المناطق العشوائية وتوفير بدائل سكنية موائمة لجميع مستويات الدخل، علاوة على رفع معاناة الأسر الفقيرة والفئات المهمشة في حياة مسكن ملائم وآمن وصحي. وتقوم بتنفيذ العديد من المبادرات ومنها تحديث استراتيجية الإسكان في مصر والتي تم إطلاقها عام ٢٠٢٠ وذلك للتعامل مع التحديات والفجوات التي ما زالت قائمة والموضحة بالشكل رقم (١٣) والتي من المقترح وضع آليات للتعامل معها.

### الشكل رقم (١٣) التحديات والفجوات في قطاع الإسكان في مصر



المصدر: استراتيجية الإسكان في مصر (٢٠٢٠)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وتقرير إنجازات صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري (٢٠٢٤)، ورؤية مصر ٢٠٣٠ (المحدثة في نوفمبر ٢٠٢٣).

وقد تأثر قطاع الإسكان كغيره من القطاعات الاقتصادية بالأحداث والتوترات في محيطنا الإقليمي وعلى مستوى العالم، حيث شهدت الفترة منذ سنة ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤ عدة أزمات اقتصادية عاصفة مثل جائحة كوفيد-١٩ وتراجع حجم التجارة العالمية بنسبة ١.٢٪ خلال عام ٢٠٢٣، كما ارتفعت أسعار الفائدة بصورة متزايدة ومنتالية، بالإضافة إلى استمرار أزمة التضخم خصوصاً مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وكذلك التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر، وغيرها من الأسباب التي كانت لها تأثير بالغ على سلاسل الشحن والإمداد على مستوى العالم، مما ساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في ارتفاع أسعار المواد المرتبطة بالتمشييد والبناء مما أدى إلى زيادة تكلفة الوحدات السكنية. وعلى الرغم من هذه التحديات فقد قامت الدولة المصرية بإطلاق مبادرات جديدة لمواجهة هذه التحديات مثل المبادرة الرئاسية سكن كل المصريين وتقديم تسهيلات أكثر في قانون التمويل العقاري<sup>١</sup> وعلى مستوى التحديات الإسكانية الداخلية، فقد وضعت وزارة الإسكان خطة عمل لتنفيذ استراتيجية الإسكان من خلال ثلاثة محاور تشمل تقديم الدعم لفئات الدخل المنخفضة، والمساندة لفئات الدخل المتوسط، وإتاحة لفئات الدخل المرتفع. وفقاً لهذه الاستراتيجية،

(١) تقرير إنجازات صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري خلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

سيتم تمكين كل مواطن من أن يحصل على حقه في أن يسكن ويحيا في مجتمع أمن مستقر وبيئة مخططة كاملة المرافق، متصلة بالخدمات المناسبة، مع تحمّل الدولة مسؤولية إتاحة حد أدنى من السكن الكريم لجميع المواطنين، وخاصة الفئات غير القادرة.

شكل رقم (١٤) خطة وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة لتنفيذ استراتيجية الإسكان



المصدر: استراتيجية الإسكان في مصر (٢٠٢٠)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

الجدول رقم (٨) أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة

التعريف	الهدف
تحديد نطاق التنمية المكانية اللازمة لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة في الأعوام القادمة، من خلال (١) تحقيق التوازن في التوزيع السكاني بالمناطق المعمورة الحالية والمستقبلية، (٢) تعظيم عوائد التنمية بالمناطق الجديدة لضمان قدرتها على جذب الزيادة السكانية واحتوائها	زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع حجم وتوزيع السكان
تطوير جودة الحيز المعمور الحالي والمستقبلي والعمل على معالجة قضايا العمران المتفاقمة والملحة	الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية
تحقيق الاستفادة المثلى من موقع مصر الجغرافي المتميز بالنسبة لباقي دول العالم عن طريق زيادة اتصال مصر مع العالم الخارجي والتوسع في المشروعات الاستراتيجية الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية	تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٣)، رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة

تبنّت الدولة المصرية عدداً من الاستراتيجيات والخطط الطموحة لضمان التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة، من خلال إعداد سياسات إسكان وطنية ومحلية تُعزز توفير السكن الملائم لجميع الفئات، مع التركيز على تيسير الحصول على السكن والخدمات الأساسية لذوي الدخل المنخفض بتكلفة مناسبة. وفيما يلي استعراض لأبرز الجهود في مجال سياسات واستراتيجيات الإسكان.

### إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة

تتمثل الرؤية الاستراتيجية لمحور التنمية العمرانية ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، في أن تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها، قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً تُلبّي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم. وتتمثل هذه الرؤية في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية كما يوضح الجدول التالي.

### إطلاق استراتيجية الإسكان في مصر ٢٠٢٠

في أكتوبر ٢٠٢٠، بالتزامن مع اليوم العالمي للموئل وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أطلقت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية "استراتيجية الإسكان في مصر". تحدد هذه الاستراتيجية سياسات ورؤى مستقبلية ثابتة

ومستقرة توضح مسؤوليات الدولة وتضع أطراً للسياسات التي تعالج المشكلات العمرانية الحالية وتتجنب قصور السياسات السابقة. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم حالياً تحديث هذه الاستراتيجية، بما يتلاءم مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي شهدتها مصر منذ إطلاقها في عام ٢٠٢٠، وذلك بهدف ضمان استدامة السياسات الإسكانية وملاءمتها للمتغيرات الراهنة.

تم صياغة الاستراتيجية بناءً على مجموعة من المرتكزات والمبادئ الأساسية التي تساهم بشكل كبير في تحديد السياسات المتبعة لتحقيق أهدافها. وتشمل هذه المرتكزات الحق في السكن الملائم، والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز أو التهميش، والمشاركة المجتمعية والشراكة الفعالة بين مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والقطاع التعاوني، والقطاع الأهلي، والمجتمع المدني ومؤسساته، لضمان تحقيق أهداف الإسكان بشكل مستدام وشامل. كما تتضمن مرتكزات استراتيجية الإسكان أيضاً الارتباط الوثيق مع سياسات التنمية وتوزيع السكان، ودعم التنمية الاقتصادية الوطنية المستدامة، بشكل مباشر أو غير مباشر، ومركزية الاستراتيجيات، والسياسات، ومحلية البرامج، والتنفيذ. وقد تضمنت الاستراتيجية أربع سياسات رئيسية كما هو موضح بشكل رقم (١٥):

### شكل رقم (١٥) المحاور الأساسية لسياسات الإسكان



سيتم تسليط الضوء على سياسات استراتيجية الإسكان في مصر للتعامل مع الإسكان محدودي الدخل، الذي يُعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق الإسكان، من خلال توفير وحدات سكنية في مواقع مناسبة، مزودة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية، ومرتبطة بشبكات النقل وفرص العمل، بما يساهم في تحسين جودة الحياة وبناء مجتمعات عمرانية متكاملة ومستدامة.

### سياسات استراتيجية الإسكان في مصر للتعامل مع الإسكان محدودي الدخل

- إتاحة أراضي الدولة للإسكان: تُركز الاستراتيجية على توفير أراضي مملوكة للدولة تتميز بموقع جيد وتكون مرفقة بالخدمات اللازمة لمشروعات سكنية تستوعب فئات دخل مختلفة واستخدامات مختلطة. ويشمل ذلك استغلال المواقع الصغيرة الشاغرة داخل المناطق المبنية، بما في ذلك أراضي الهيئات والجهات العامة وجهات الأمن التي قد تكون استخداماتها غير متوافقة مع المحيط العمراني. تتطلب هذه السياسة أيضاً وضع ضوابط على مستوى المشروع والتصميم لمشروعات التطوير التي تضم فئات دخل مختلطة. كما تُشدد على أهمية مشاركة مطوري القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لضمان تنفيذ المشروعات بكفاءة وفعالية.
- إتاحة الأراضي الخاصة للإسكان: تسعى الاستراتيجية إلى تطوير أدوات قانونية، وإجرائية، وتنظيمية تُمكن من التحويل الرسمي المربح للأراضي الخاصة في مناطق الامتداد الحضري المحددة لهذا الغرض في المخططات الاستراتيجية المُعدة

من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني. يجب أن تتضمن هذه الأدوات مغريات وحواجز تُشجع ملاك الأراضي على تجنب التنمية غير الرسمية، ويمكن أن تشمل هذه الحوافز تشجيع بناء شقق سكنية صغيرة وميسورة التكلفة. ولتحقيق ذلك، بدأت الهيئة العامة للتخطيط العمراني في إعداد تشريع جديد يجعل تجميع الأراضي وتعديلها مجدياً، وللسماع بإنشاء مناطق إسكان بمعايير مخففة لتقسيم الأراضي والبناء. ويمكن تخصيص هذه النوعية من الإسكان في مناطق الامتداد العمراني عند إعداد التخطيط التفصيلي لهذه المناطق.

• الإيجار المدعوم: تُركز الاستراتيجية على تطوير حلول فعّالة للإيجار السكني تستهدف الأسر شديدة الفقر، لا سيّما تلك التي تقع ضمن الشريحة الأدنى (أقل من ٢٠٪ من توزيع الدخل)، مع إعطاء أولوية للفئات الأكثر هشاشة مثل كبار السن، والنساء المعيلات، والأشخاص ذوي الإعاقة. والخ. وتمثل الآلية الأساسية لهذا المكون في تقديم إعانات إيجار مباشرة (مثل نظام القسائم)، تُمنح للمستفيدين المؤهلين، مما يتيح لهم حرية اختيار السكن الملائم، من الوحدات الإيجارية الجديدة التي تُنشأ ضمن برامج الإسكان الاجتماعي، أو من الوحدات الرسمية التي يوفرها القطاع الخاص. وهناك إطار إيجار مقترح خاص للفئات الأشد احتياجاً، تحت إشراف صندوق الإسكان الاجتماعي، يمكن الاستفادة منه على المديين القصير والمتوسط لتوسيع نطاق الوصول إلى سكن لائق بأسعار ميسرة.

• دعم المواطن وليس المسكن أو الأرض: تُقر الاستراتيجية بأن شريحة محدودي الدخل (تحت خط الفقر) يصعب عليها تأمين وحدات سكنية مناسبة لها في ظل حرية السوق القائم على العرض والطلب. ولذلك، تُركز على دعم الشرائح المستحقة والأكثر احتياجاً، مؤكدة أن تكلفة ذلك تقل كثيراً عن الثمن الباهظ الذي يدفعه المجتمع نتيجة سلبيات الإسكان العشوائي والهامشي وإسكان المقابر. ونظراً لصعوبة تحديد وصول الدعم لمستحقيه من خلال دعم الوحدات السكنية وتسرب الدعم عبر التحايل على القوانين واللوائح، فإنه في ضوء الجهود الحالية لتطوير منظومة الدعم عن طريق صندوق الإسكان الاجتماعي (الوعاء المالي الذي يتولى دعم المنتفعين بإسكان محدودي الدخل وله موارده الخاصة)، يجب أن تشمل سياسة الدعم ما يلي:

• دقة تحديد الشريحة الاجتماعية المستهدفة: من خلال ضوابط تُحدد بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي لتحديد الأسر محدودة الدخل التي تقع دخولها دون خط الفقر.

• توجيه الدعم إلى الساكن وليس إلى المسكن: ضماناً لوصول الدعم إلى مستحقيه. وهذا يتطلب تطوير سياسات الإسكان مستقبلاً لتغيير فلسفة وآليات الدعم وتوجيهها إلى المواطن مباشرة (دعم نقدي) وليس إلى المسكن والأرض، مثل ما تم العمل به من خلال صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري لدعم المواطن بمبلغ يصل إلى ٤٠ ألف جنيه.

• إمكانية خفض الدعم مستقبلاً: حيث يتم دعم الساكن لمدة محددة يقل بعدها الدعم تدريجياً كلما ازداد دخل الأسرة وتطورت مكانتها الاجتماعية.

• التطوير والتحديث المستمر لقانون الإسكان الاجتماعي: بهدف وصول الدعم لمستحقيه، حيث صدر بالفعل القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤، وتم استبداله بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨ في شأن الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

### معايير مخففة للإسكان ميسر التكلفة

تُشجع الاستراتيجية على تأسيس "إسكان ميسر التكلفة" بإجراءات ومعايير مخففة لجذب نمط البناء الذاتي وصغار المطورين العقاريين، بهدف الحد من ظهور المساكن غير الرسمية. ويمكن تخصيص هذه النوعية من الإسكان في مناطق الامتداد العمراني سواء على الأراضي الخاصة أو المملوكة للدولة. ويتطلب تمويل الإسكان ميسر التكلفة ليصبح في متناول الذين لا يحصلون على مرتبات منتظمة، وتطوير برامج الدعم غير المرتبطة بالرهن العقاري، خاصة لشديدي الفقر وتعزيز التمويل متناهي الصغر للإسكان. ويجب حصر الدعم غير المباشر والخفي لبرامج الإسكان (مثل أسعار الأراضي ومعدلات الفائدة) بشكل كامل وإدراجه

بموازنات الجهات المختلفة. وأخيراً، ينبغي أن تُوجه الإعانات الحكومية للمستحقين، وألا يتم توجيهها لوحدات إسكان الطبقات المتوسطة، من خلال نظام حوكمة أكثر كفاءة لإدارة التمويل المخصص لقطاع الإسكان الميسر للوصول إلى مستحقيه وتحقيق أفضل استفادة منه.

### زيادة المعروض من إسكان القطاع الخاص ميسر التكلفة

تُشجع الاستراتيجية وتُحفز مطوري القطاع الخاص الرسمي لمراعاة الفئات الأقل دخلاً بالسوق ضمن تشكيلة منتجاتهم السكنية. كما تُشدد على ضمان حماية حقوق المستهلكين. وتتناول الاستراتيجية قضية التنمية الحضرية المستدامة كجزء لا يتجزأ من تحقيق الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر، وذلك من خلال:

- تحفيز وإيجاد مجموعة متنوعة من خيارات السكن اللائق، والمأمون، والميسور التكلفة والقريب من المنازل لمختلف فئات الدخل في المجتمع. مع مراعاة الدمج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأشخاص الذين يعانون من الهشاشة، بالإضافة إلى منع الفصل واتخاذ تدابير إيجابية لتحسين الظروف المعيشية لهم بغية تيسير مشاركتهم الكاملة في المجتمع.
- تمكين جميع السكان سواء من يعيشون في المستوطنات الرسمية أو العشوائية من العيش حياة كريمة ومثمرة ومن تحقيق كامل إمكاناتهم البشرية.
- الالتزام بتعزيز مشاركة الجميع بصورة عادلة من الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية دون تمييز، بما في ذلك الأراضي المزودة بالخدمات بتكلفة معقولة، والسكن، ومصادر الطاقة الحديثة، ومياه الشرب، والصرف الصحي.

### إعداد المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية (٢٠٥٠)

يعد المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية (٢٠٥٠) الإطار الذي تشارك فيه كافة قطاعات التنمية بالدولة من خلال رؤية متكاملة شاملة للبعد المكاني الذي يوضح أماكن التجمعات والأقطاب ومحاور التنمية الجديدة القائمة على استغلال الموارد المتاحة والأنشطة الواعدة غير التقليدية، والتي يمكن من خلالها استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة وزيادة القدرة التنافسية إقليمياً ودولياً. وقد انعكس المخطط القومي على اصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لعام ٢٠١٨ بشأن خريطة تنمية أراضي الجمهورية حتى عام ٢٠٣٠. ويهدف المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠٢٥ إلى أن تصبح مصر:

- دولة متقدمة ومنافسة على المستوى العالمي، ذات اقتصاد معرفي يستثمر قدرات الإنسان وعبقريته المكان والموارد.
- مجتمعاً متوازناً، متمسكاً بهويته الوطنية، وبتنوعه الثقافي، وقيمه الدينية، والحضارية.
- يتمتع فيه المواطنون كافة بجودة حياة راقية، في إطار بيئة متكاملة ومناخ ديمقراطي داعم للتنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

### مبادرة مؤسسة حياة كريمة

في يناير ٢٠١٩، أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي مبادرة "حياة كريمة" لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً على مستوى الدولة. تهدف المبادرة إلى إيجاد تدخلات فاعلة نحو توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لسكان المجتمعات الأكثر احتياجاً في المناطق الفقيرة، والعشوائيات الحضرية غير المخططة، والمناطق البديلة للعشوائيات غير الآمنة، والقرى الفقيرة، سعياً للقضاء على الفقر المدقع<sup>٢</sup>. وفي هذا الصدد، اتخذت مبادرة "حياة كريمة" سلسلة من الإجراءات التنموية لتحسين جودة الحياة

(١) الصفحة الرئيسية لمؤسسة حياة كريمة - ٢٠٢٥/٦/١٢ - <https://hayakarima.com/about-us>

(٢) الصفحة الرئيسية لرئاسة الجمهورية - ٢٠٢٥/٦/١٢

والمعيشة، من خلال توفير السكن اللائق، بالإضافة إلى رفع كفاءة المؤشرات الصحية للسكان. حيث استعانت المبادرة بقاعدة بيانات خرائط الفقر الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٨، وعلى إثر ذلك تم تحديد أفقر ١٠٠٠ قرية، مُرتبة حسب نسبة الفقراء بكل قرية، وفقاً لمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد. وقد تم تقسيم القرى المستهدفة من جانب المبادرة بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويشارك فيها عدد من الجمعيات الأهلية، فضلاً عن القطاع المصرفي وبيت الزكاة والصدقات المصري، وعليه رصدت المبادرة ١٠٣ مليارات جنيه لتطوير ٢٧٧ قرية تتجاوز نسبة الفقر فيها ٧٠٪، وتم التنسيق مع ١٦ جمعية أهلية للتنفيذ. وانقسمت المبادرة إلى ثلاث مراحل أساسية كالتالي:

- المرحلة الأولى: تشمل القرى ذات نسب الفقر البالغة ٧٠٪ فأكثر (القرى الأكثر احتياجاً التي تحتاج إلى تدخّلات عاجلة).
- المرحلة الثانية: تشمل القرى ذات نسب الفقر التي تتراوح من ٥٠٪ إلى ٧٠٪ (القرى الفقيرة التي تحتاج لتدخّل، ولكن بصورة أقل من المجموعة الأولى).
- المرحلة الثالثة: تشمل القرى ذات نسب فقر أقل من ٥٠٪.

تُعد مبادرة "حياة كريمة" من أضخم المشروعات التنموية في مصر، ولها تأثير بالغ ومباشر على قطاع الإسكان، خاصة في المناطق الريفية والأكثر احتياجاً. تهدف المبادرة بشكل أساسي إلى تحسين جودة حياة المواطنين، وتوفير سكن لائق وآمن لهم.

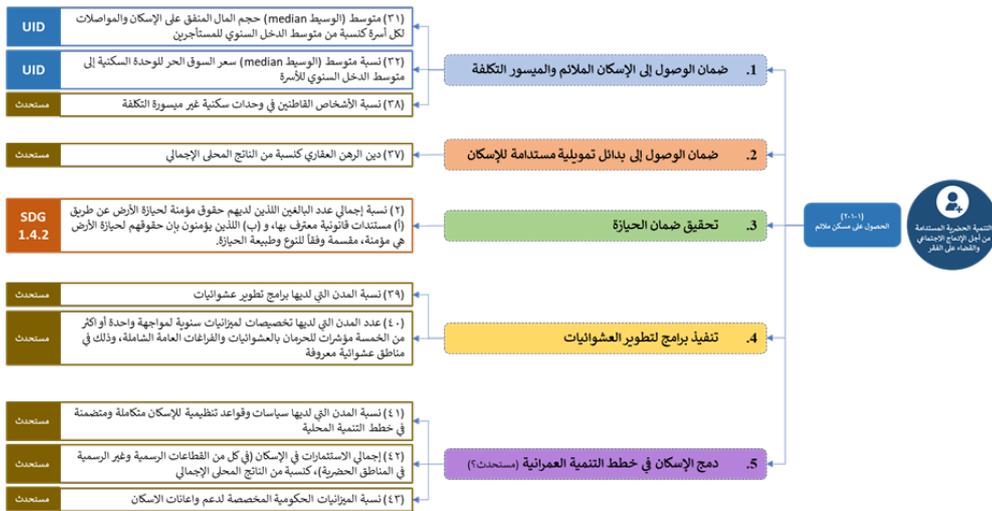
#### شكل رقم (١٦) نماذج لمشروعات تطوير المنازل بمبادرة حياة كريمة



#### انعكاس المبادرات السابقة على تحسين مؤشرات التنمية المستدامة

انعكست تلك الاستراتيجيات، والمخططات والمبادرات على تعزيز قدرة الدولة المصرية في تحسين مؤشرات التنمية بها في المناطق الحضرية وعلى الوفاء بتعهداتها الدولية في احراز تقدم ملموس في العديد من الأبعاد المتعلقة بحصول جميع المواطنين على فرص متساوية للسكن الملائم والحياة الكريمة. وكما هو موضح بالشكل التالي، يشمل الالتزام المفضي إلى حصول جميع المواطنين على مسكن ملائم على خمس مجالات أساسية، تشمل ضمان الوصول إلى الإسكان الملائم والميسور التكلفة، وضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان، وتحقيق ضمان الحياة، وتنفيذ برامج لتطوير العشوائيات، ودمج الإسكان في خطط التنمية العمرانية. وفيما يلي شكل رقم (١٧) عرض لأهم التحديات والمبادرات والتقدم المحرز في كل من تلك المجالات:

## شكل رقم (١٧) المجالات والمؤشرات المفضية إلى الحصول على مسكن ملائم

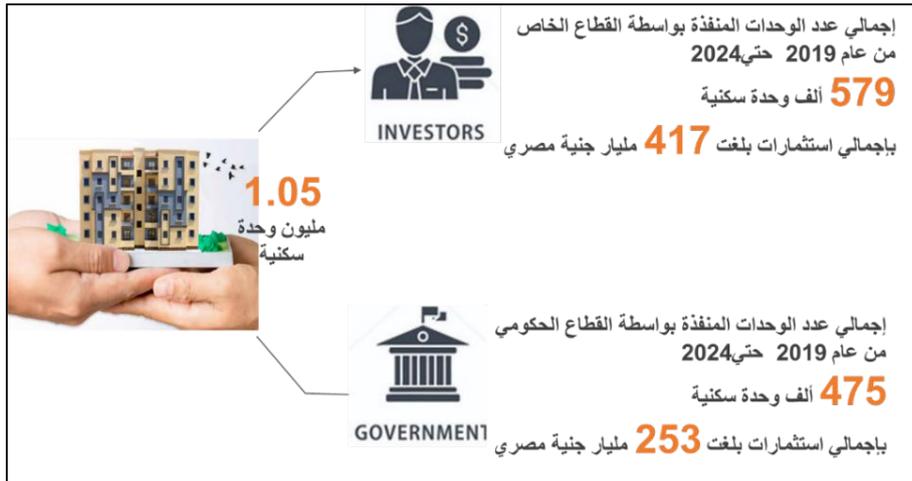


المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٠)، إطار المتابعة للخطة الحضرية الجديدة.

## مساهمات القطاعين الحكومي والخاص في توفير الوحدات السكنية (٢٠١٦-٢٠٢٤)

شهدت الفترة من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩ الانتهاء من تنفيذ ١.٣٨ مليون وحدة سكنية على مستوى القطاعين الحكومي والخاص. وقد بلغ إجمالي الاستثمارات في هذه الفترة ٤١٦ مليار جنيه مصري، حيث ساهم القطاع الحكومي بـ ٤٨٦ ألف وحدة باستثمارات بلغت ١٤٥ مليار جنيه، بينما ساهم القطاع الخاص بـ ٨٩٥ ألف وحدة باستثمارات ٢٧١.٣ مليار جنيه. وفي الفترة اللاحقة، من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، تم الانتهاء من تنفيذ ١.٠٥ مليون وحدة سكنية، باستثمارات إجمالية بلغت ٦٧٠ مليار جنيه مصري. في هذه الفترة، ساهم القطاع الحكومي بـ ٤٧٥ ألف وحدة باستثمارات ٢٥ مليار جنيه، بينما ساهم القطاع الخاص بـ ٥٧٩ ألف وحدة باستثمارات ٤١٧ مليار جنيه. يُلاحظ أن إنتاج القطاع الحكومي يمثل نسبة أكبر من الوحدات الموجهة لشريحة الدخل المنخفض. (٤)

## الشكل رقم (١٨) نصيب القطاعين الحكومي والخاص من تنفيذ الوحدات السكنية وإجمالي الاستثمارات للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٤)



المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

(٤) قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

تشير البيانات إلى تطور ملحوظ في معدلات بناء الوحدات السكنية عبر الفترات الزمنية المختلفة، حيث بلغ متوسط عدد الوحدات المنفذة سنويًا نحو ١٦٠ ألف وحدة خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ٢٠٠١. وقد شهدت الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ ارتفاعًا واضحًا، حيث بلغ المتوسط حوالي ٢٧٠ ألف وحدة سنويًا وذلك مع إطلاق البرنامج الوطني مشروع الإسكان الاجتماعي في عام ٢٠١٤. واستمرت وتيرة البناء في التصاعد خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، إذ تجاوز المتوسط السنوي ٢١٥ ألف وحدة، وهو ما يعكس توجهًا مستمرًا نحو زيادة المعروض السكني لتلبية احتياجات النمو السكاني. في حين أن القطاع العام قد تحمل العبء الأكبر في عمليات بناء الوحدات السكنية حتى سبعينيات القرن الماضي، تغير هذا الوضع لاحقًا حيث استحوذ القطاع الخاص على النصيب الأكبر من إجمالي الوحدات المنفذة. فقد بلغت حصته ٦٢٪ خلال (١٩٨٢-٢٠٠١)، و ٦٥٪ خلال (٢٠١٥-٢٠٢٠)، ثم ٥٤.٧٪ خلال (٢٠٢٠-٢٠٢٤). يُلاحظ بروز دور القطاع العام مجددًا في الآونة الأخيرة نتيجة توجه القطاع الخاص لإنتاج الوحدات الإسكان الفاخر والفوق المتوسط، مما يؤكد على استمرار أهمية الدور الحكومي في توفير السكن المناسب.

### التطور في توفير الإسكان الملائم والميسور التكلفة (٢٠١٥/٢٠١٦ - ٢٠٢٢/٢٠٢٣)

تبنت الحكومة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ العديد من المبادرات والسياسات لدفع عملية بناء الوحدات السكنية الموجهة للفئات الفقيرة والمتوسطة في كل من المدن القائمة والتجمعات العمرانية الجديدة. حيث تم بناء نحو ٧٤٧ ألف وحدة سكنية للإسكان المنخفض والاقتصادي خلال السنوات الأربع الأخيرة من هذه الفترة. يُلاحظ أن أكبر عدد من الوحدات الذي تم تنفيذه في عام واحد بلغ ٣٢٦ ألف وحدة سكنية في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، وشهد هذا العام أكبر نسبة من مشاركة القطاع الخاص (نحو ٦٨٪ من إجمالي الوحدات المنفذة في هذا العام). ومع ذلك، شهدت الأعوام التالية انخفاضاً نسبياً في معدلات التنفيذ - سواء للوحدات المنفذة من القطاع الخاص أو القطاع العام - لتصل إلى نحو ١٥٥ ألف وحدة منفذة في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وبأقل نسبة مشاركة للقطاع الخاص بلغت نحو ٤٨.١٠ فقط. (٦)٥

### جدول رقم (٩) توزيع الوحدات السكنية المنفذة طبقاً للقطاعات المختلفة (٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤)

الفترة	الوحدات	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		الإجمالي العام	
		عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%
٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	عدد	٩٥٧٧٢	٪١٠.٩٠	١٦٧٧٤٣	٪١٢.٣٠	٢٦٣٥١٥	٪١١.٧
	%	٪٣٦.٣٠		٪٦٣.٧٠		٪١٠.٠٠٠	
٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	عدد	١٠٠٥٤٨	٪١١.٥٠	٢١٦٦٣٦	٪١٥.٩٠	٣١٧١٨٤	٪١٤.١
	%	٪٣١.٧٠		٪٦٨.٣٠		٪١٠.٠٠٠	
٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠	عدد	١٠٥٠٧٦	٪١٢.٠٠	٢٢١١٨٧	٪١٦.٢٠	٣٢٦٢٦٣	٪١٤.٥
	%	٪٣٢.٢٠		٪٦٧.٨٠		٪١٠.٠٠٠	
٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠	عدد	١٠٠٥١١	٪١١.٥٠	١٨٠٧٧٠	٪١٣.٢٠	٢٨١٢٨١	٪١٢.٥
	%	٪٣٥.٧٠		٪٦٤.٣٠		٪١٠.٠٠٠	
٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠	عدد	٨٤٩٨١	٪٩.٧٠	١٠٩٢٦٨	٪٨.٠٠	١٩٤٢٤٩	٪٨.٧
	%	٪٤٣.٧٠		٪٥٦.٣٠		٪١٠.٠٠٠	
٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠	عدد	١٤٦٨٨٥	٪١٦.٧٠	١٦٩٧٩٨	٪١٢.٤٠	٣١٦٦٨٣	٪١٤.١
	%	٪٤٦.٤٠		٪٥٣.٦٠		٪١٠.٠٠٠	
٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠	عدد	١٠١٧٥٧	٪١١.٦٠	١١٥٤١١	٪٨.٤٠	٢١٧١٦٨	٪٩.٧
	%	٪٤٦.٩٠		٪٥٣.١٠		٪١٠.٠٠٠	
٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠	عدد	٦٠٥٦٠	٪٦.٩٠	١١٠٣٩٢	٪٨.١٠	١٧٠٩٥٢	٪٧.٦
	%	٪٣٥.٤٠		٪٦٤.٦٠		٪١٠.٠٠٠	
٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠	عدد	٨٠٨٩٤	٪٩.٢٠	٧٤٩٢٦	٪٥.٥٠	١٥٥٨٢٠	٪٦.٩
	%	٪٥١.٩٠		٪٤٨.١٠		٪١٠.٠٠٠	
الإجمالي		٨٧٦٩٨٤	٪١٠.٠	١٣٦٦١٣١	٪١٠.٠	٢٢٤٣١١٥	٪١٠.٠٠٠

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

## تأثير جائحة كوفيد-١٩

ألحقت جائحة كوفيد-١٩ أشد الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً في العالم وكان من الممكن أن تكون النتائج أسوأ بكثير لولا عودة الأنشطة الاقتصادية إلى طبيعتها بشكل أسرع من المتوقع من خلال قرارات الإنهاء الجزئي والكلي للإغلاق في معظم البلاد في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ مصحوباً بالعديد من الإجراءات المالية والنقدية السياسية. وقد تضرر الاقتصاد العالمي بسبب تداعيات جائحة كوفيد-١٩ وكذلك الاقتصاد المصري، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، مقارنة بنسبة ٣,٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩. وبالتالي تأثر قطاع الإسكان بصورة مباشرة وغير مباشرة في ارتفاع أسعار المواد المرتبطة بقطاع التشييد والبناء، مما يعني زيادة تكلفة تنفيذ الوحدات السكنية، واتجاه الدولة لخفض ميزانية الدولة المخصصة لقطاع الإسكان، والتوجه نحو دعم الخدمات الصحية.<sup>٥</sup> و<sup>٦</sup>

## الحرب الروسية الأوكرانية

يشهد السوق العقاري المصري في السنوات الأخيرة طفرة عمرانية واسعة، تتجلى في التوسع الكبير في مشروعات البنية التحتية، من طرق وكباري، وكذلك في جهود التنمية العمرانية وبناء المدن الجديدة. إلا أن هذه الديناميكية تأثرت سلباً جراء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي عامة، وعلى الاقتصادات الناشئة بشكل خاص. وقد كان للقطاع العقاري في مصر نصيبٌ ملموس من هذه التأثيرات، حيث تصاعدت أسعار العقارات بشكل ملحوظ في أعقاب اندلاع الحرب، مدفوعة بارتفاع أسعار مواد البناء، وعلى رأسها الحديد الذي شهد زيادة وصلت إلى نحو ٣٠٪ بنهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢. هذا إلى جانب موجات التضخم العالمية والزيادات المتتالية في أسعار السلع، والتي ساهمت بدورها في رفع تكاليف التطوير العقاري، مما انعكس على الأسعار النهائية للوحدات العقارية وقلل من القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المواطنين. وطبقاً للإحصائيات فإن مصر قامت باستيراد منتج الحديد خلال عام ٢٠٢١ من دولة أوكرانيا بقيمة ٩٦٨ مليون دولار حديد الخلاف خامات معادن أخرى بقيمة ٩٠,٢ مليون دولار، ويمثل الحديد حوالي ١٥٪ من تكلفة إنشاء أي مشروع بشكل عام، مما أثر بالتبعية على زيادة أسعار الوحدات السكنية التي يجري إنشائها حالياً ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الوحدات السكنية بنسبة قد تصل إلى ١٠٪ إذا استمر الارتفاع في أسعار الحديد لفترة طويلة.

## موجة التضخم العالمي

يواجه سوق العقارات العالمي لتحديات عديدة تهدد الطفرة التي عاشها أكثر من عقد وتتمثل التحديات في تشدد السياسات النقدية التي تتذر بمخاطر ركود تضخمي متسارع، واضطراب أسواق المال العالمية والحرب الروسية الأوكرانية، حيث يشهد العالم في الوقت الحالي موجة تضخم هائلة تكاد تكون الأكبر في النصف قرن الماضي جاءت مصحوبة بوباء فيروس كوفيد-١٩ وارتفاع تكاليف الشحن الدولي وكذلك ارتفاع أسعار الوقود بكافة أنواعه، وهو ما أثر على قطاع الصناعة بشكل كبير وبصورة مباشرة على صناعات مواد التشييد والبناء الأمر الذي أحدث طفرة كبيرة في أسعار العقارات حيث أن الزيادة في التكاليف انعكست على سعر البيع، وواجه المطورون العقاريين والشركات تحدياً قوياً يتمثل في الحفاظ على الربحية والاتجاه إلى زيادة الأسعار.

(٥) تقرير انجازات صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري ٢٠٢٠-٢٠٢١

(٦) المصدر: نهاية الموجة الثالثة لفيروس كورونا في مصر دراسة استكشافية - الإصدار الثالث - أغسطس ٢٠٢١

## الإجراءات والمبادرات المتخذة من قبل الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-١٩ والتحديات السياسية<sup>(٧)</sup>

قامت الحكومة المصرية باعتماد مخصصات مالية بالموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وذلك للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن تداعيات فيروس كوفيد-١٩ والحرب الروسية الأوكرانية ومعدل التضخم كما يلي:

- زيادة مخصصات الصحة في الموازنة العامة بنسبة ٤٧٪ لتصل إلى ٢٥٨.٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، مقارنة بحوالي ١٧٥.٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.
  - زيادة مخصصات الأدوية بحوالي نسبة ٢١٪ لتصل إلى ١١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنة بما يقرب ٩.١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.
  - تم دعم برنامج (سكن كل المصريين) في الموازنة العامة للدولة بحوالي ٤٦٪، من أجل تسريع بناء ٢٥٠ ألف وحدة، واستكمال بناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية لسكان المناطق غير الآمنة، وقد حقق قطاع التشييد والبناء نمواً إيجابياً خلال فترة الإغلاق الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩ وساعدت في تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة.
  - اجراءات صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري للتصدي للأزمة لضمان استمرارية بناء الوحدات السكنية
  - زيادة الحد الأقصى للدخل الشهري للمواطنين محدودي الدخل من ٤,٥٠٠ إلى ٦ آلاف جنيه للأعزب، ومن ألف إلى ٨ آلاف جنيه للأسرة، فيما أصبحت فئة متوسطي الدخل ١٣ ألف جنيه للفرد الأعزب، و١٨ ألف جنيه للأسرة.
  - زيادة الحد الأقصى للفئة المستحقة للدعم النقدي الشهري من منخفضي الدخل، بحيث يتدرج من ٥ آلاف جنيه، وذلك لفئة دخل ٤,٥٠٠ جنيه صافي، وتصل إلى ٦٠ ألف جنيه لفئات الدخل الأدنى من ٣ آلاف جنيه صافي، ويكتفى بتقديم دعم سعر العائد والدعم غير المباشر لذوي الدخل أعلى من ٤,٥٠٠ جنيه، لتمكين تلك الفئة المستهدفة من الحصول على وحدات سكنية مدعومة، وذلك للوحدات السكنية التي تزيد أسعار بيعها عن ٣٤٠ ألف جنيه/الوحدة، وبحد أقصى ٤٠ ألف جنيه.
  - زيادة الحد الأقصى لسعر بيع الوحدات السكنية التي سيتم طرحها للبيع مستقبلاً سواء بمعرفة الصندوق أو المطورين العقاريين أو الوحدات المتاحة بالسوق العقاري، بحيث تصبح ٤٥٠ ألف جنيه للوحدات كاملة التشطيب ٣ غرف وصالة، و ٤٠٠ ألف جنيه للوحدات كاملة التشطيب غرفتين وصالة، وذلك لفئة منخفضة الدخل فيما سيصبح سعر بيع الوحدة ١,٧ مليون جنيه بدلاً من ١.٤ مليون جنيه.
  - طرح محور الإيجار، حيث قام صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بتوفير عدد ٣٢ ألف وحدة سكنية جاهزة للتسليم بالمحافظات والمدن الجديدة بمساحات مختلفة أغلبهم ضمن مساحة ٩٠ متر<sup>٢</sup> لطرحها بنظام الإيجار من خلال وزارة التضامن الاجتماعي، وبناء على تكليف السيد رئيس الجمهورية بطرح وتوفير ١٠٠ ألف وحدة سكنية في إطار الإسكان الاجتماعي للإيجار للشباب وحديثي الزواج لمواجهة ارتفاع الأسعار وتخفيف العبء عن المواطنين من محدودي الدخل.
- كما يلاحظ من الجداول التالية أن الإسكان الاقتصادي والمتوسط معاً يمثلان المستويات الأكثر شيوعاً حيث يمثلان نحو ٩٤.٤٪ من إجمالي عدد الوحدات المنفذة من عام ٢٠١٥/٢٠٢٤، مما يعكس أولويات الحكومة وسياستها في توجيه البناء لهذه الفئات التي تعتبر الأكثر احتياجاً في المجتمع المصري. ويؤكد على ذلك الاهتمام أيضاً أنه في الأربعة السنوات الأخيرة قام القطاع الحكومي وحده ببناء نحو ٢٥٩ ألف وحدة سكنية اقتصادية و ٨٨ ألف وحدة سكنية متوسطة من إجمالي ٣٩٠

(٧) تقرير إنجازات صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري ٢٠٢٠-٢٠٢١ - وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

ألف وحدة سكنية في هذه الفترة، أي ان إجمالي الوحدات الاقتصادية والمتوسطة المستوى الذي قام بإنشائها القطاع العام خلال الأربع سنوات الماضية تمثل نحو ٨٩٪ من إجمالي الوحدات التي قام بتنفيذها.

يُلاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة سجّل إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع الحكومي ذروته في العام (٢٠٢٠-٢٠٢١) حيث بلغ ١٤٦,٨ ألف وحدة، ثم انخفض بشكل حاد إلى ٦٠.٥ ألف وحدة في العام (٢٠٢٢/٢٠٢٣)، ليعاود الارتفاع التدريجي ويصل إلى ٨٠ ألف وحدة عام (٢٠٢٣/٢٠٢٤)، واتضح تحول جوهري في أولويات الاستثمار: فبينما انخفضت حصة الوحدات الاقتصادية (للأسر محدودة الدخل) من ٩٨.٤٪ عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ إلى ٧٢.٦٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ارتفعت حصة الوحدات المتوسطة ١٥ ضعفاً تقريباً من ١,٠٨٩ وحدة (١.١٪) (٢٠١٥/٢٠١٦) إلى ١٦,١٨٠ وحدة (٢.٠٠٪) (٢٠٢٣/٢٠٢٤).

جدول رقم (١٠) إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع الحكومي طبقاً لمستويات البناء (٢٠١٥/٢٠١٦ - ٢٠٢٣/٢٠٢٤)

الفترة	منخفض		اقتصادي		متوسط		فوق متوسط		فاخر		الإجمالي العام	
	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%								
٢٠١٥/٧/١ - ٢٠١٦/٦/٣٠	١١٦	٣٨	٩٤٢٥٣	١٤	١٠٨٩	١	٢٨٤	١٠	٣٠	٠.٠٦	٩٥٧٧٢	١١
٢٠١٦/٧/١ - ٢٠١٧/٦/٣٠	٠	-	٩٨٠٨٦	١٤	٢١٣٧	٢	٢٧٥	١٠	٥٠	٠.١١	١٠٠٥٤٨	١١
٢٠١٧/٧/١ - ٢٠١٨/٦/٣٠	١٤٢	٤٦	٨٩٣٩٥	١٣	١٥٠٢٣	١١	٥٠٨	١٩	٨	٠.٠٢	١٠٥٠٧٦	١٢
٢٠١٨/٧/١ - ٢٠١٩/٦/٣٠	٠	-	٨٣٥٥٦	١٢	١٦٨٧٣	١٢	٧٢	٣	١٠	٠.٠٢	١٠٠٥١١	١١
٢٠١٩/٧/١ - ٢٠٢٠/٦/٣٠	٠	-	٦٠٧٠٠	٩	١٧٧٢١	١٢	١٠١٦	٣٧	٥٥٤٤	١١.٩	٨٤٩٨١	١٠
١/٧/٢٠٢٠ - ٣٠/٦/٢٠٢١	٤٨	١٦	٨٤٣٧٧	١٢	٤٨٣٦٢	١٢	٠	٣٤	١٤٠٩٨	٣٠.٣	١٤٦٨٨٥	١٧
١/٧/٢٠٢١ - ٣٠/٦/٢٠٢٢	٠	-	٦٨٤٣٩	١٠	١٦٣٤٦	١٢	١٣٦	٥	١٦٨٣٦	٣٦.٢	١٠١٧٥٧	١٢
١/٧/٢٠٢٢ - ٣٠/٦/٢٠٢٣	٠	-	٤٨١٥٠	٧	٨٠٩٦	٦	٣٨٧	١٤	٣٩٢٧	٨.٤٦	٦٠٥٦٠	٧
١/٧/٢٠٢٣ - ٣٠/٦/٢٠٢٤	٠	-	٥٨٧٣٩	٩	١٦١٨٠	١١	٦٠	٢	٥٩١٥	١٢.٧	٨٠٨٩٤	٩
الإجمالي	٣٠٦	١٠٠	٦٨٥٦٩٥	١٠٠	١٤١٨٢٧	١٠٠	٢٧٣٨	١٠٠	٤٦٤١٨	١٠٠	٨٧٦٩٨٤	١٠٠
	٠.٠٣	-	٧٨.٢	-	١٦.٢	-	٠.٣	-	٥.٣	-	-	-

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

تشير البيانات الإحصائية إلى أن الاقتصاد المصري استثمر بمتوسط ١.٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في قطاع الإسكان على مدى العقدين الماضيين، وذلك وفقاً لوثيقة معلومات برنامج تمويل الإسكان الشامل الصادرة عن البنك الدولي ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية عام ٢٠١٥.<sup>(٨)</sup> ومع ذلك، فقد شهدت معدلات الاستثمار ارتفاعاً، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات في قطاع الإسكان ١٣٨.٩ مليار جنيه مصري خلال الفترة ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وهو ما يمثل ٣.٨٪ من إجمالي الموازنة العامة للدولة.<sup>(٩)</sup>

(٨) وثيقة معلومات برنامج التمويل الإسكان الشامل (٢٠١٥)، البنك الدولي ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

(٩) قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

وعلى الرغم من هذا الارتفاع، لا تزال هذه المستويات تعتبر منخفضة بالمقارنة باحتياجات السكن المتزايدة في مصر ومعدل النمو العمراني السريع، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النسب لا تتضمن عملية تشييد المساكن غير الرسمية. فعلى الصعيد الدولي، تستثمر الدول منخفضة ومتوسطة الدخل عادة بمتوسط ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في الإسكان. بينما يقدر متوسط الاستثمارات في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بحوالي ٤.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي<sup>١٠</sup>.

جدول رقم (١١) إجمالي الاستثمارات في الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاعات المختلفة (٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤)

الفترة	حكومي		خاص		اجمالي	
	بالألف جنيهه	%	بالألف جنيهه	%	بالألف جنيهه	%
٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	٨٦,٧٤٣٢	١٩.٨%	٣٦١,٦٩٧٥٠	٨٣.١%	٤٣٥,٣٨١٢	٤.٤%
٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	٣٩٦,٨٤٨٧٨	٤٦.٧%	٥٠٨,٤٦٠٠٠	٥٩.٨%	٨٥٠,٥٢٠٣٨	٨.٥%
٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠	٢٩٠,٦٩١١١	٢٧.٣%	٧٧٣,٧٧٥٠٠	٧٢.٧%	١,٠٦٤,٤٦٦١١	١٠.٦%
٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠	٢٨٢,٤٣٠٣	٢٩.٨%	٦٦٣,٩٤٩٥٠	٧٠.٢%	٩٤٥,٩٩٢٥٣	٩.٥%
٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠	٣٩٤,٣٩٥٦٠	٤٩.٣%	٤٠٥,٧٣٣٠٠	٥٠.٧%	٨٠٠,١٢٨٦٠	٨.٠%
٢٠٢٠/٧/١ حتى ٣٠/٦/٢٠٢١	٢٥١,٦٢٢٤٥	٢٢.٩%	٨٤٧,٣٩٥٠	٧٧.١%	١,٠٩٨,٦٦١٩٥	١١.٠%
١/٧/٢٠٢١ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٢	٥٩٧,٧٥٧٤	٤٥.٢%	٧٢٣,٢٣٧٠٠	٥٤.٨%	١,٣٢٠,٣١٢٧٤	١٣.٢%
١/٧/٢٠٢٢ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٣	٦٧٥,٩٩,٨٢	٣٢.٣%	١,٤١٧,٤٩,٢٥	٦٧.٧%	٢,٠٩٣,٤٨١,٠٧	٢٠.٩%
١/٧/٢٠٢٣ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٤	٦٠,٨٩٢,٨٣٢	٤٣.٨%	٧٨,٠٩٤,١٢٥	٥٦.٢%	١,٣٨٩,٨٦٩,٥٧	١٣.٩%
الإجمالي	٣,٥٨٣,٦٧,٠١٧	٣٥.٨%	٦,٤٨٢,٣٢٣,٠٠	٦٤.٨%	١٠,٠٦٦,٠٠٠	١٠.٠%

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

## الإنجازات والمشروعات التي تنفذها الدولة المصرية في الوقت الراهن بقطاع الإسكان

### • المبادرة الرئاسية سكن لكل المصريين (مشروعات الإسكان الاجتماعي)

شهدت المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين"، التي تهدف إلى توفير سكن لمحدودي ومتوسطي الدخل، خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣ إنجازات غير مسبوقة، حيث استفاد منها ١.٦ مليون مواطن، وتم تلقي نحو ١٩ ألف طلب في بدايتها عام ٢٠١٤، ليصل عدد الطلبات في عام ٢٠٢٣ فقط إلى ٢٩٥ ألف طلب. وقد بلغت التكلفة الإجمالية للإنشاء حوالي ٣٠٠ مليار جنيه، تحملت الدولة ٣٥٪ منها في صورة دعم لتكاليف الأرض والمرافق وتعويزات المقاولين وفروق الأسعار، بالإضافة إلى دعم سعر الفائدة على التمويل العقاري. وتم تخصيص ٦٣٪ من الوحدات للشباب في الفئة العمرية من ٢١ إلى ٤٠ سنة، في حين حُصصت ٧٠٪ من الوحدات للعاملين في القطاع الخاص والمهين الحرة. كما بلغت نسبة المستفيدات من السيدات ٢٣٪ من إجمالي المستفيدين.

(١٠) وثيقة معلومات برنامج التمويل الإسكان الشامل (٢٠١٥)، البنك الدولي ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

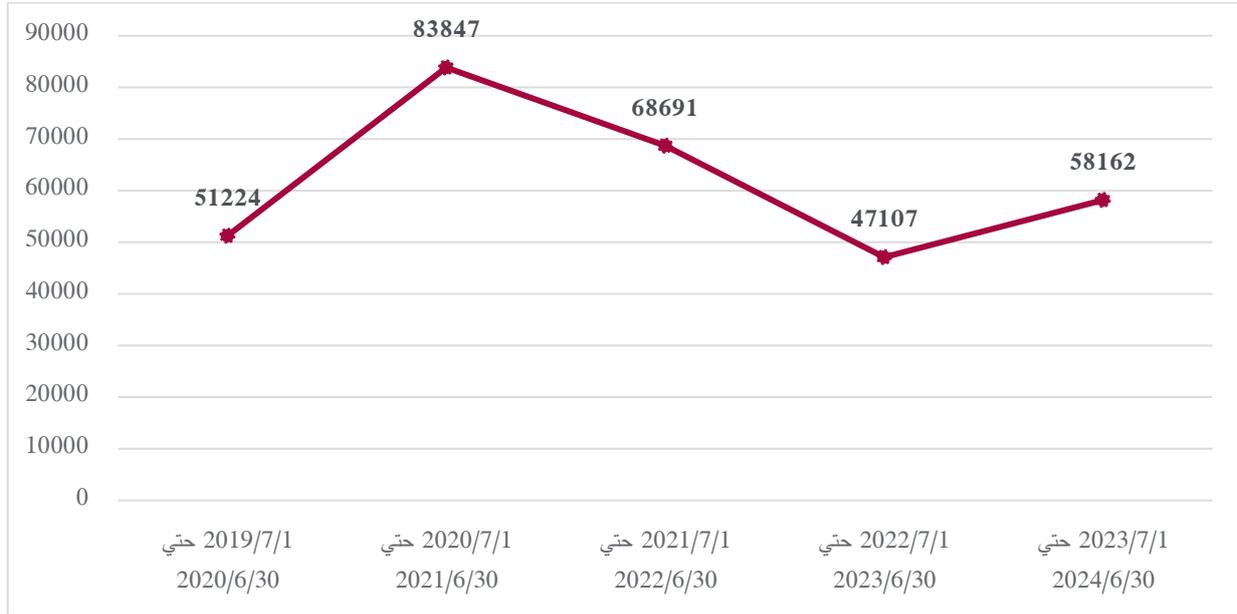
الشكل رقم (١٩) مشروعات الإسكان الاجتماعي (مدينة القاهرة الجديدة- مدينة الفيوم الجديدة)



المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

وفي إطار المبادرة الرئاسية، تم تنفيذ إجمالي ٣٠٩,٠٣١ وحدة سكنية خلال الفترة من (٢٠١٩ / ٢٠٢٤)، وقد تبين أداء المشروع على مدار هذه السنوات، حيث بلغت ذروة التنفيذ في الفترة من (٢٠٢٠ / ٢٠٢١)، بتسليم ٨٣,٨٤٧ وحدة. بعد هذه الفترة، شهدت وتيرة التنفيذ تراجعًا ملحوظًا. ففي الفترة اللاحقة (٢٠٢١ - ٢٠٢٢)، انخفض عدد الوحدات المنفذة إلى ٦٨,٦٩١ وحدة. واستمر هذا الانخفاض ليبلغ أدنى مستوى له في الفترة (٢٠٢٢ - ٢٠٢٣)، حيث تم تنفيذ ٤٧,١٠٧ وحدة. يمكن أن يرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أبرزها التحديات الاقتصادية التي واجهتها مصر والعالم خلال هذه الفترة، عدم توفر الموارد المالية ومستلزمات البناء، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنشاء. على الرغم من الانخفاض، عادت أعداد الوحدات المنفذة للارتفاع نسبيًا في الفترة الأخيرة (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤)، لتصل إلى ٥٨,١٦٢ وحدة، مما يشير إلى تعافٍ جزئي في وتيرة العمل بالمشروع.

الشكل رقم (٢٠) عدد الوحدات المنفذة بمشروع الإسكان الاجتماعي خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤)



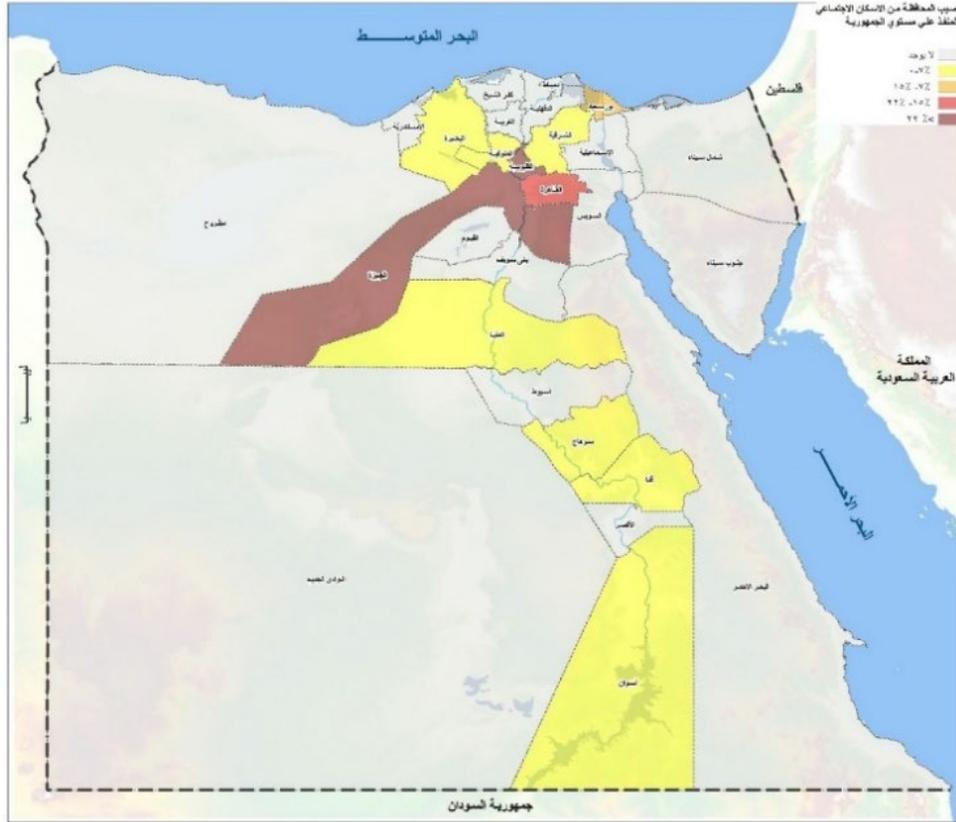
المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

بلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية بمشروع الإسكان الاجتماعي المنفذة خلال الفترة (٢٠١٩ - ٢٠٢٤) ٦٢٦.٨ ألف وحدة منفذ منها ٥٨.١ ألف وحدة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نفذ منها الجهاز المركزي للتعمير ٥٨٠ وحدة بنسبة ١,٢٪ باستثمارات قدرها ١٣٧,٩ مليون جنيه، ومديريات الإسكان ٤,١ ألف وحدة بنسبة ٨,٦٪ باستثمارات قدرها ٦٠١,٤ مليون جنيه، كما نفذت هيئة

(١) قطاع الاسكان والمرافق - وزارة الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

المجتمعات العمرانية الجديدة ٤٢,٥ ألف وحدة بنسبة ٩٠,٢ ٪ باستثمارات قدرها ٥٦,٩ مليار جنيه حتى عام ٢٠٢٣. أما بالنسبة لتوزيع الوحدات السكنية على محافظات مصر فيتضح أن محافظات الجيزة والقليوبية والقاهرة قد استحوذت خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ على الحجم الأكبر من تنفيذ الوحدات السكنية بنسبة (٣٠٪، ٢٧٪ و ٢٢٪) على الترتيب، يليها محافظات بورسعيد، والشرقية، والمنوفية، وسوهاج، وأسوان، من حيث عدد الوحدات السكنية المنفذة، ويوضح الشكل رقم (٢١) نصيب المحافظات من الإسكان الاجتماعي المنفذ<sup>١٣</sup>.

الشكل رقم (٢١) نصيب المحافظات من الإسكان الاجتماعي المنفذ حتى عام ٢٠٢٣



المصدر: نشرة الإسكان في مصر ٢٠٢٢/٢٠٢٣ - الإصدار مارس ٢٠٢٤ - الجهاز المركزي العام للتعبئة والاحصاء

### • مشروعات الإسكان الاقتصادي

تهدف وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في مصر إلى الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال حساب تمويل الإسكان الاقتصادي التابع للوزارة. يقوم هذا الحساب بتمويل إقامة وحدات الإسكان الاقتصادي لتلبية رغبات مختلف شرائح المجتمع. وتتضمن أبرز مشروعات الإسكان الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٩ - ٢٠٢٤) المشروعات التالية:

(١) النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقاً للتصنيف الوظيفي الحكومي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ - مايو ٢٠٢٤ - الجهاز المركزي العام للتعبئة والاحصاء.  
 (٢) النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقاً للتصنيف الوظيفي الحكومي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ - مايو ٢٠٢٤ - الجهاز المركزي العام للتعبئة والاحصاء.

- مشروع إنشاء ٤ عمارات بمنطقة إسكان المستقبل - القاهرة الجديدة (مرحلة تكميلية لنزهة التجمع الثالث): يُعد هذا المشروع مرحلة تكميلية لمشروع نزهة التجمع الثالث، ويشمل تنفيذ ٤ عمارات بإجمالي ٨٠ وحدة سكنية مكتملة التشطيب. تم تخصيص هذه الوحدات بالكامل، مما يعكس الحاجة الملحة لمثل هذه المشاريع في المنطقة



- مشروع إنشاء مجمع سكني متكامل "نزهة الأندلس" بمدينة القاهرة الجديدة: يقع هذا المشروع على قطعة الأرض بمنطقة الجمعيات بقطاع الأندلس في مدينة القاهرة الجديدة، ويمتد على مساحة ١٢ فداناً، ويتكون المشروع من مجمع سكني متكامل يضم ٢٨ عمارة سكنية، بالإضافة إلى مول تجاري يخدم قاطني المشروع والمناطق المحيطة.



جدول رقم (١٢) مشروع إنشاء مجمع سكني متكامل "نزهة الأندلس" بمدينة القاهرة الجديدة

عدد العمارات	عدد الوحدات	مساحة الأرض	المساحة المخصصة للاستعمال السكني	النسبة البنائية	النسبة المخصصة للخدمات	نسبة الطرق والمساحات الخضراء
٢٨	٦٧٢	٢م ٥١٦٩٠.١٥	٢م ١٤٤١٣	٢٧.٨٨%	١.٨٢%	٧٠.٣%

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

#### • مشروعات الإسكان المتوسط (سكن مصر - دار مصر)

في إطار سعي وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية إلى توفير المسكن اللائم للمواطنين من ذوي الدخل المتوسطة فتقوم الوزارة بإنشاء مجتمعات سكنية متكاملة والمرافق والخدمات تتضمن وحدات كاملة التشطيب، بأسعار منافسة لمثيلاتها المقدمة من القطاع الخاص مع ميزة السداد بنظام التمويل العقاري، على النحو التالي:

- مشروع سكن مصر: تتراوح مساحات الوحدات السكنية لمشروع سكن مصر من (١٠٦) م<sup>٢</sup> إلى (١١٨) م<sup>٢</sup> وتتكون من ثلاث غرف وصالة كاملة التشطيب مع توافر المحلات التجارية أسفل العمارات السكنية لخدمة احتياجات المواطنين، وتكون محاطة بسياج شجري للحفاظ على الخصوصية.
- مشروع دار مصر: تتراوح مساحات الوحدات السكنية لمشروع دار مصر من (١٠٠) م<sup>٢</sup> إلى (١٥٠) م<sup>٢</sup> وتتكون من ثلاث غرف وصالة كاملة التشطيب متضمنة العديد من الخدمات حيث يتوافر بها (مول تجاري-مسجد-مدرسة-

لاند سكيب -مصاعد-اسواق-محلات تجارية-خدمات منفصلة-أمن وحراسة) وتكون محاطة بسور حديدي يحيط المشروع ليصبح كمبوند خاص بالمواطنين.

## • مشروعات الإسكان الاجتماعي في مدينة العلمين الجديدة

شهد مشروعي الإسكان المتوسط في مصر، تنفيذ إجمالي ٨٩.٦٨ ألف وحدة سكنية (٦١.٦٧ وحدة سكن مصر - ٢٨ ألف وحدة دار مصر) خلال الفترة من (٢٠١٩/ ٢٠٢٤)، وقد تباين أداء المشروعين على مدار هذه السنوات، حيث بلغت ذروة التنفيذ في الفترة من (٢٠٢٠/ ٢٠٢١)، بتنفيذ ٤٢.٤ ألف وحدة. بعد هذه الفترة شهدت وتيرة التنفيذ تراجعاً ملحوظاً. ففي الفترة (٢٠٢١ - ٢٠٢٢)، انخفض عدد الوحدات المنفذة إلى ١٣.٤ ألف وحدة. واستمر هذا الانخفاض ليبلغ أدنى مستوى له في الفترة (٢٠٢٢ - ٢٠٢٣)، حيث تم تنفيذ ٥.٣ ألف وحدة. ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أبرزها التحديات الاقتصادية التي واجهتها مصر والعالم خلال هذه الفترة، عدم توفر الموارد المالية ومستلزمات البناء، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنشاء. على الرغم من الانخفاض، عادت أعداد الوحدات المنفذة للارتفاع نسبياً في الفترة الأخيرة (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤)، لتصل إلى ١٠.٦ وحدة، مما يشير إلى تعافٍ جزئي في وتيرة العمل بالمشروع. <sup>٤</sup> كان أكبر عدد وحدات منفذة بمدينة العلمين الجديدة حيث بلغ ٢,٢ ألف وحدة بنسبة ٤١,١٪ بنسبة وأقل عدد وحدات بمدينة المنصورة الجديدة حيث بلغ ٣٣٦ وحدة بنسبة ٦,٣٪ من الإجمالي حتى عام ٢٠٢٣.

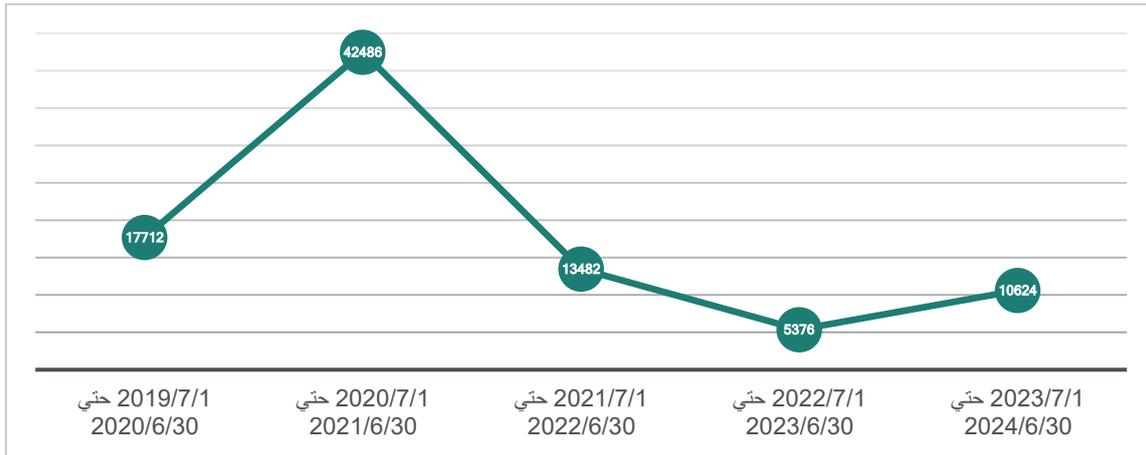


مشروعات الإسكان الاجتماعي في مدينة المنيا الجديدة



مشروعات الإسكان الاجتماعي في مدينة العلمين الجديدة

### الشكل رقم (٢٢) عدد الوحدات المنفذة بمشروع الإسكان المتوسط خلال الفترة (٢٠١٩ - ٢٠٢٤)



المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

(٤) قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

(٥) النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقاً للتصنيف الوظيفي الحكومي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ - مايو ٢٠٢٤ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

## • مشروعات الإسكان الفاخر (جنة)

يستهدف الإسكان الفاخر مواطنين الدخل المرتفع من خلال توفير مجمع سكني في أفضل مواقع المدن الجديدة محاط بسور لتوفير الخصوصية للسكان، وأمن وحراسة، ومبنى اجتماعي، وتتراوح مساحات الوحدات السكنية لمشروع جنة من ١٠٠ م<sup>٢</sup> إلى ١٥٠ م<sup>٢</sup>. ويتوافر به أمن وحراسة ومبنى اجتماعي ليصبح مشروع كامل الخدمات. بلغ إجمالي عدد الوحدات المنفذة بمشروع جنة مصر ٣١.٣ ألف وحدة منفذة حتى عام ٢٠٢٤ بالمدينة الجديدة، منفذ منهم ٣٤٨٠ وحدة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤. بلغ إجمالي عدد الوحدات المنفذة ٥٦٠ وحدة و٣١.٦ ألف جاري تنفيذها بالعاصمة الإدارية الجديدة باستثمارات قدرها ٦.٧ مليار جنيه وعدد الوحدات المنفذة بالمنصورة الجديدة ٨٧٢ وحدة والجاري تنفيذها ٢٥٤ وحدة باستثمارات قدرها ٠.٣ مليار جنيه، و١٠٢٥٦ وحدة جاري تنفيذها بالعلمين الجديدة باستثمارات قدرها ٨.٢ مليار جنيه و٣٣٧٨ وحدة جاري تنفيذها بغرب كارفور باستثمارات قدرها ٠.٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ١٧

الشكل رقم (٢٣) مشروعات الإسكان الفاخر بالعاصمة الإدارية الجديدة R٣



شهد مشروع جنة مصر تراجعاً حاداً في العام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (يوليو ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٣) حيث انخفضت الوحدات المنفذة إلى ٤٣٢ وحدة فقط (بنسبة انخفاض حوالى ٩٦% عن العام السابق)، لكنه شهد انتعاشاً ملحوظاً في العام الجاري (٢٠٢٣/٢٠٢٤) بإنجاز ٣,٤٨٠ وحدة (زيادة حوالى ٧٠٠% عن العام السابق).

جدول رقم (١٣) عدد الوحدات المنفذة بمشروع الإسكان الفاخر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

عدد الوحدات المنفذة بمشروع جنة	الفترة
٥٥٤٤	٣٠/٦/٢٠٢٠ حتى ١/٧/٢٠١٩
٩٤٨٠	٣٠/٦/٢٠٢١ حتى ١/٧/٢٠٢٠
١٢٠٧٢	٣٠/٦/٢٠٢٢ حتى ١/٧/٢٠٢١
٤٣٢	٣٠/٦/٢٠٢٣ حتى ١/٧/٢٠٢٢
٣٤٨٠	٣٠/٦/٢٠٢٤ حتى ١/٧/٢٠٢٣
٣١٠٠٨	الإجمالي

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

(١٦) قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

(١٧) النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقاً للتصنيف الوظيفي الحكومي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ - مايو ٢٠٢٤ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

## التحديات

يعتبر التوسع في خيارات الإسكان للمجموعات الأقل دخلاً ورفع قدرتهم على الحصول على سكن وخدمات عامة وفرصة عمل أحد أهم أولويات الحكومة الحالية. وتبنت الحكومة برنامج تحفيزي في بداية عام ٢٠١٤ مع إعطاء الأولوية لقطاع الإسكان. وقد أقرت الدولة كذلك قانون الإسكان رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ وأنشأ الصندوق الاجتماعي للإسكان بهدف توفير مليون مسكن للأسر منخفضة الدخل خلال ستة سنوات. ومن المقرر أن يقوم هذا البرنامج بتوفير أكثر من ١.٥ مليون وظيفة سنوياً طوال فترة البرنامج.

وبالرغم من إن الغرض الأساسي لدعم الدولة للسكان يتمثل في تقريب الفجوة بين أسعار السكن والدخول، ولكن في الوقت الذي تتفق فيه الدولة مليارات الجنيهات على مشروعات إسكان مدعومة، تزداد الفجوة بين الأسعار والدخول بنسبة تفوق نسبة الدعم. فمثلاً، ازداد سعر الشقة المدعومة من ٥٠ ألف جنيه عام ٢٠٠٥ ببرنامج الإسكان القومي، إلى ١٣٥ ألف جنيه عام ٢٠١٤ ببرنامج الإسكان الاجتماعي، أي بمقدار ٢٧٠٪ في تسع سنوات، بمتوسط زيادة ٣٠٪ في السنة. تواكب هذه الزيادة في أسعار الشقق المدعومة ارتفاع أسعار السكن في السوق المفتوحة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت معدلات الفقر في ذات الفترة، وشهدت دخول متوسطي الدخل زيادة طفيفة قد يلتهمها التضخم، بما معناه أن القدرة الشرائية للمواطن المصري انخفضت، وبخاصة الفقراء، مما أثر في مقدرته على حيازة مسكن ملائم<sup>١٨</sup>.

ويتفاوت ما تخصصه الأسر من دخولها لإيجار المسكن تفاوتاً كبيراً، إذ ينخفض من ناحية إلى أقل من ١٪ ومن ناحية أخرى يصل إلى أكثر من ٣٠٪ من دخولها مما قد يهدد تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى أو الانتقاص منها. ووفقاً لدراسات الدخل والإنفاق للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن متوسط ما تنفقه الأسرة على المسكن والتنقلات معاً يصل إلى نحو ١٩.٢٪ (٢٠.٤٪ في الحضر - ١٧.٩٪ في الريف) في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقابل نحو ٢٤.٧٪ من إجمالي الاستهلاك في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، ويقل عن الإنفاق عام ٢٠١٥ على ذات البند (٢٣.٨٪). ويلاحظ أن الإنفاق على بندي السكن والتنقل يرتفع في الحضر عنه في الريف ليصل إلى نحو ٢٦.٤٪ و ٢٦.٨٪ عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧/٢٠١٨ على التوالي.

وبالرغم من التحسن المستمر في أداء الاقتصاد الكلي المصري خلال الخمس أعوام الأخيرة، والإنفاق على المسكن ومستلزماته، فإن الأوضاع الاجتماعية مازالت تمثل تحدياً للدولة المصرية، متمثلة في تقلص الأجور الحقيقية مقارنة بتكاليف الحياة. وانعكس ذلك على زيادة نسبة الفقراء لتصل إلى نحو ٢٩.٧٪ من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني. وقد اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات لتخفيف حدة التكلفة الاجتماعية على السكان، فعلى سبيل المثال تم زيادة المخصصات المالية لبرنامج تكافل وكرامة التابع لوزارة التضامن الاجتماعي بنحو ٤٠٠٪ في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨ بهدف دعم نحو ٢.٢ مليون أسرة.

وقد كان لكل من السياسات السابقة في مجال الإسكان والزيادة السكانية الكبيرة وأسعار الفائدة المرتفعة أثراً سلبياً على ضمان توفير السكن الميسور التكلفة في مصر لأعوام عديدة. وبناء على دراسة أعدت من البنك الدولي عام ٢٠١٤ فإن الطلب على الوحدات السكنية يقدر بنحو ٣٠٠ ألف وحدة سنوياً علاوة على ٢٥٤ ألف وحدة إضافية مطلوبة لتغطية الخلل الموجود بالسوق المصري، إلا أن معدل تنفيذ الوحدات الجديدة لم يتخط ال ٢٠٠ ألف وحدة سنوياً. وقد يزيد حالياً الاحتياج الفعلي للوحدات السكنية بسوق الإسكان في مصر عن ٧٠٠ ألف وحدة سنوياً نتيجة لزيادة السكان في الفئة العمرية الأقل من أربعين سنة. وقد أدى العجز الحالي في الوحدات إلى زيادة كبيرة في أسعار الوحدات وصعوبة وصول الفئات الفقيرة إلى السكن الميسور الرسمي. وتعمل الدولة جاهدة إلى مواجهة هذا التحدي عن طريق إصلاحات هيكلية في منظومة التشريعات المتعلقة بقطاع الإسكان، علاوة على إنشاء

(١٨) ورقة سياسات الإسكان: وضع سياسة عادلة للإسكان في مصر (٢٠١٤)، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

الصناديق التمويلية العقارية بالإضافة إلى التعاون مع جهات دولية داعمة لتيسير وصول الفئات الفقيرة إلى بدائل تمويلية تساعد على الحصول على المسكن الملائم، والحد من الانتشار العشوائي للوحدات غير الرسمية.

## ٢. ضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان

تبنت الدولة المصرية حديثاً مجموعة من الآليات المختلفة للتعامل مع ملف الإسكان بجميع مستوياته، فبجانب مساهمة الدولة في طرح وحدات مشروع الإسكان الاجتماعي لفئة محدودي الدخل والإسكان المميز لفئة متوسطي الدخل، فقد قامت بتخفيض سعر الإقراض وتقديم الدعم النقدي المباشر للمستفيدين المستحقين وكذا تنوع أساليب ومنتجات التمويل العقاري. ولعل من أهم التشريعات التي قامت الدولة بتطويرها وتعديلها لضمان وصول الفئات الأكثر احتياجاً إلى بدائل تمويلية مناسبة قانون التمويل العقاري وقانون الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

### • قانون التمويل العقاري<sup>١٩</sup>

يعد قانون التمويل العقاري أحد أدوات الدولة لتطبيق العدالة الاجتماعية وإعادة صياغة منظومة الدعم في قطاع الإسكان، وقد صدر قانون التمويل العقاري لتنظيم بناء وتمويل وتخصيص الإسكان لمحدودي الدخل وهو القانون رقم ١٨٤ لسنة ٢٠٠١، ويجيز القانون للمستثمر التصرف في العقار بالبيع أو الهبة أو غيرها من التصرفات، أو ترتيب أي حق عيني عليه وذلك بعد موافقة جهة التمويل وبشروط الوفاء بالالتزامات المترتبة على اتفاق التمويل، ويجوز للمستثمر تأجير العقار أو تمكين غيره من الأفراد بشغله وذلك بعد الحصول على موافقة جهة التمويل. ولم يقتصر القانون على تخصيص وحدات سكنية فقط، بل أتاح طرح أراضي للمواطنين لبناء وحدات سكنية، وشمل أيضاً فئة متوسطي الدخل لزيادة عدد المستفيدين، ليكون توفير سكن كل المصريين هو السياسة المنفذة من قبل الدولة المصرية، وما لهذا القانون من مردود على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وقام قانون التمويل العقاري بوضع القواعد لنوعية القروض الممكن تقديمها من قبل البنوك والشركات وكذلك معايير الاكتتاب، وذلك على النحو التالي:

- يبلغ الحد الأقصى لقيمة القرض ٩٠٪ من قيمة الوحدة، والحد الأقصى للقسط الشهري ٤٠٪ من الدخل، و٣٥٪ لمحدودي الدخل.
- ولا يتعدى الحد الأقصى لقيمة القرض الممنوح للفرد أو الأسرة ١٥٪ من القيمة المالية لشركة التمويل العقاري.
- يجب أن تحدد قيمة الوحدة بواسطة خبير تقييم عقاري معتمد قبل منح التمويل.
- يجب حساب قيمة أقساط الدين مسبقاً.
- يجب أن يكون الدخل معتمد ومقبول من البنوك.
- تقوم شركات التمويل العقاري المرخصة من هيئة الرقابة المالية بتقديم التمويل بجانب البنوك عقود التمويل العقاري الموحدة.
- تم تخفيض رسوم تسجيل العقار من ١٢٪ إلى قيمة ثابتة قدرها ٢٠٠٠ جنيه.

كما تم تعديل شرائح الدخل وسعر العائد للتمويل العقاري في إطار المبادرة وكذلك الحد الأدنى للدفعة المقدمة وفقاً للجدول رقم (١٤) :

<sup>(١٩)</sup> تقرير الإنجازات السنوي صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ - وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

### جدول رقم (١٤) تعديل شرائح الدخل وسعر العائد للتمويل العقاري

فئة العملاء	سعر العائد (متناقص)	الحد الأقصى لوصافي الدخل الشهري	الحد الأدنى للدفعة المقدمة
محدودي الدخل	٧,٥%	١٠ آلاف جنيه للفرد ١٣ ألف جنيه للأسرة	٢٠%
	٨%	١٢ ألف جنيه للفرد ١٥ ألف جنيه للأسرة	
متوسطي الدخل	١٢%	٢٠ ألف جنيه للفرد ٢٥ ألف جنيه للأسرة	

المصدر: البنك المركزي المصري، مبادرات التمويل العقاري، فبراير ٢٠٢٥.

### دور التشريعات الحديثة في مجال التطوير العقاري وضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مناسبة

ساهم قانون التمويل العقاري في تطوير البنية الأساسية القانونية والتنظيمية الخاصة بالتمويل العقاري في مصر من خلال الاعلان عن سوق التمويل العقاري المصري بالقانون رقم ١٤٨ لعام ٢٠٠١. وقد استهدف القانون العمل على توسيع وتبسيط نطاق عمل واختصاصات صندوق الاسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، من خلال توفير قدر كبير من المرونة، فيما يخص تحديد شروط وقواعد الاستفادة من السكن الاجتماعي، وطرق الدعم، وكذلك وضع معايير توصيف مشروعات إسكان ذوي الدخل المنخفض والحد الأقصى لنسبة عبء التمويل إلى الدخل. وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق وقاعدة المستفيدين من منظومة التمويل العقاري، من ذوي الدخل المنخفضة، وتمكين الصندوق من الحصول على أراضي مخصصة بالمجان لبناء مساكن اقتصادية عليها، وتقديم ضمان ضد مخاطر التعثر في سداد الأقساط لجهات التمويل من خلال مشاركة الصندوق مع إحدى شركات التأمين أو الصناديق المتخصصة. ويلاحظ أنه بالرغم من هذه الإجراءات فإن تسجيل العقارات كان محدوداً، وقد يرجع ذلك إلى المستوى المنخفض من الوعي لدى المواطنين والمستثمرين بمنتجات التمويل العقاري<sup>٢٠</sup> و<sup>٢١</sup>. قدوم تطوير الإطار التشريعي لهذا القانون من خلال قانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض مواد قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ بهدف توسيع دائرة المستفيدين من نظام التمويل العقاري وتنشيط عمل صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، من خلال توفير قدر من المرونة فيما يخص تحديد شروط وقواعد الاستفادة من المساكن من المستوى الاقتصادي وفي وضع معايير توصيف مشروعات إسكان ذوي الدخل المنخفض وفي الحد الأقصى لنسبة عبء التمويل إلى الدخل. وقد استحدث القانون ضمن أنشطة التمويل العقاري حالات الانتفاع بالعقار والتأجير الذي ينتهي بالتملك، إضافة إلى ما هو قائم حالياً من تمويل شراء العقارات، أو بناءها، أو ترميمها، أو تحسينها. كما أتاح القانون إنشاء "الاتحاد المصري للتمويل العقاري" ليضم الجهات العامة في نشاط التمويل وإعادة التمويل العقاري تحت مظلة واحدة بهدف المساهمة في تطوير المعايير المهنية لهذه الجهات والعمل على تنمية هذا النشاط في مصر حيث تساعد هذه التعديلات على إحكام الرقابة على الوكلاء العقاريين وخبراء التقييم العقاري ووسطاء التمويل العقاري، وقد بدأ نشاط الاتحاد عام ٢٠١٥. كذلك فقد تم التنسيق مع العديد من الوزارات والجهات المعنية حيث تم تخفيض رسوم التسجيل العقاري بموجب قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٦ وتبسيط إجراءات التسجيل بالمجتمعات العمرانية الجديدة، تبسيط إجراءات التنفيذ على العقار، وإصدار قواعد إنشاء وتنظيم عمل الشركات التي تقدم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني. وتشمل أساليب التمويل العقاري وفقاً للقانون على التالي. تمويل شراء المستثمر لعقار بنظام الإجارة، التمويل بنظام المرابحة، تمويل شراء العقارات بنظام المشاركة، تمويل شراء حق الانتفاع للعقارات، وتمويل بناء أو تحسين أو تطوير عقارات إلى المستثمر بنظام حق الانتفاع.

(٢٠) العقارات التي تم تشييدها مؤخراً في مصر تم بناؤها نقداً أو من خلال نظام أقساط قرض يتم تقديمه من جانب شركات الإنشاءات العقارية.

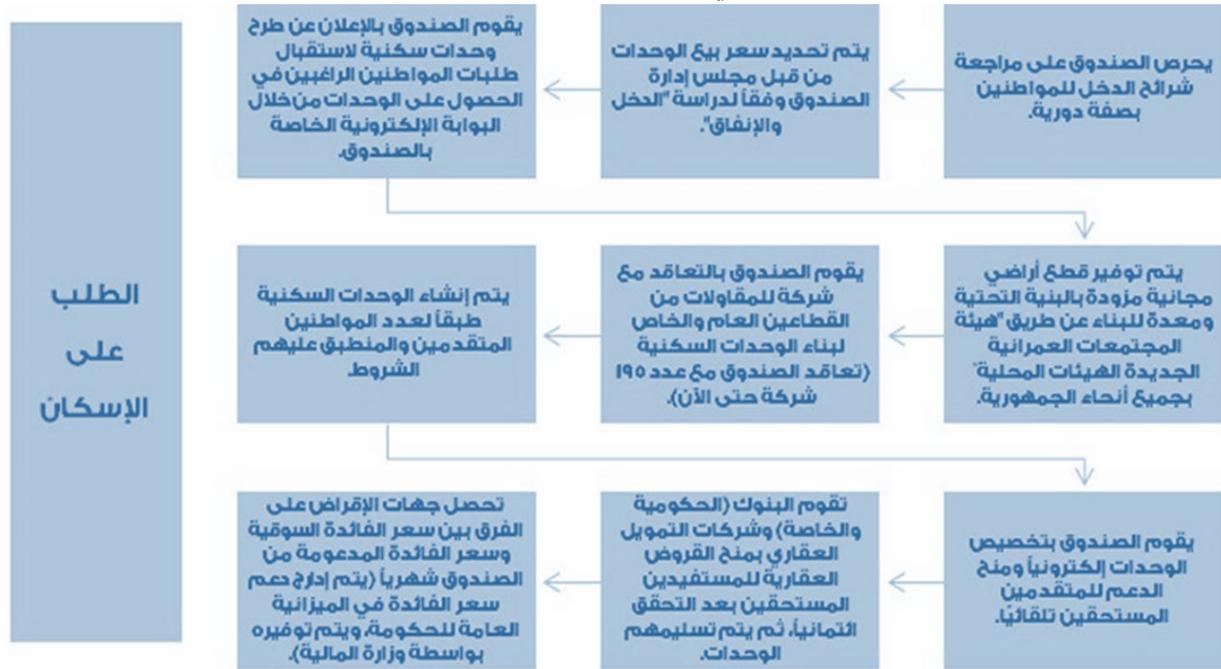
(٢١) تقرير متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (التقرير الوطني لمصر ٢٠٣٠) (٢٠٢٠)، قطاع الاسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

كذلك فقد أصدرت الدولة القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن الإسكان الاجتماعي والمستبدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن "الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري"، حيث تم ضم صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري وتمويل الإسكان الاجتماعي في صندوق واحد بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة بأقل وأيسر السبل، وتيسير الأمر على المواطنين بالتعامل مع جهة إدارية واحدة، ويعد من أهم أحكام القانون إيجاد مصادر دائمة لتمويل وحدات سكنية لفئة محدودي الدخل بمشروع الإسكان الاجتماعي دون الاعتماد على الخزنة العامة للدولة من خلال صندوق له موازنة مستقلة بما يكفل له تادية دوره، كما صدرت شروط وضوابط للتخصيص بهدف ضمان وصول الدعم لمستحقه.

#### • آليات صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري<sup>٢٢</sup>

يختص الصندوق بتوفير تمويل وإدارة وإنشاء وبيع وإيجار الوحدات السكنية، والخدمات والأنشطة التجارية والمهنية اللازمة لهذه الوحدات وتوفير قطع أراضي معدة للبناء ووحدات سكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل. أعتد صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري على مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تحقيق العدالة السكنية للفئات المستحقة. وتستهدف هذه السياسات المواطنين محدودي الدخل، سواء من الأفراد أو الأسر، مع أولوية للمواطنين المتقدمين للحصول على وحدة سكنية لأول مرة. ويحرص الصندوق على تقديم وحدة واحدة فقط لكل أسرة، بما يضمن توزيعاً عادلاً للموارد. كما يقدم الصندوق أشكالاً متنوعة من الدعم، تشمل الدعم النقدي المباشر والدعم المرتبط بالتمويل العقاري، مع التركيز على إحداث تمييز إيجابي لصالح الفئات الأكثر احتياجاً، بما يساهم في تحقيق الشمول الاجتماعي والاستقرار السكني المستدام.

#### شكل رقم (٢٤) دمج التمويل العقاري في الطلب على الإسكان الحاصلين على دعم طبقاً للمحافظة

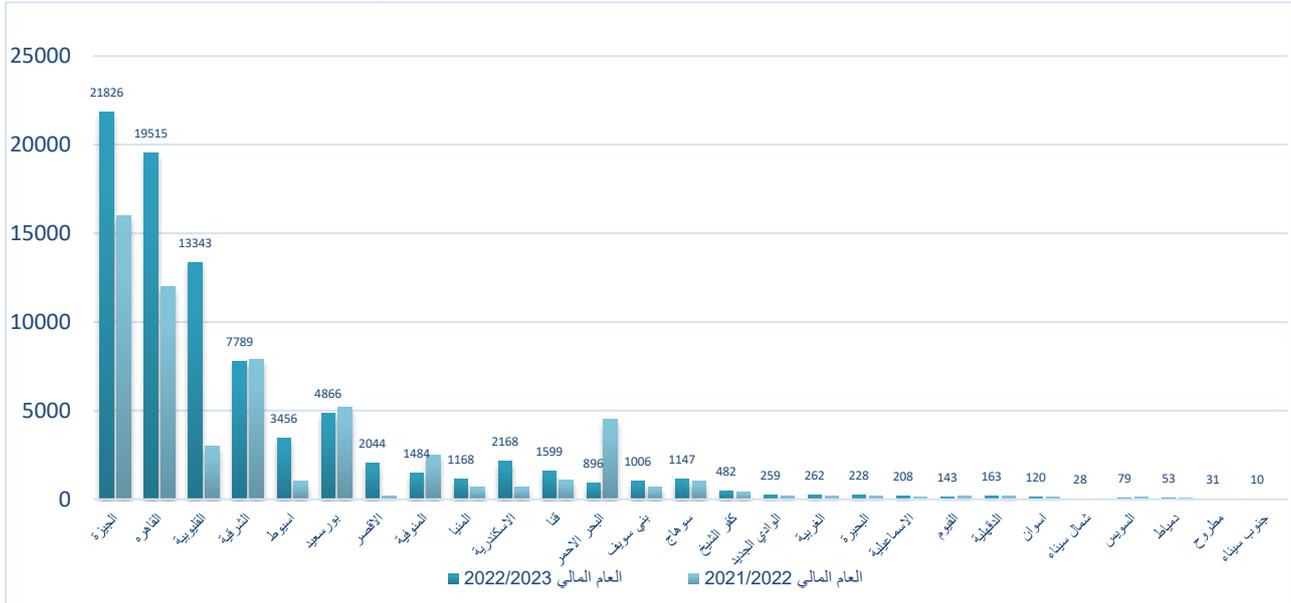


قام الصندوق منذ نشأته بتوفير الوحدات السكنية في كافة محافظات الجمهورية من سيناء شرقاً وحتى مطروح غرباً ومن الاسكندرية شمالاً وحتى أسوان جنوباً واستفاد من تلك الوحدات مواطنين من كافة تلك المحافظات. ويعد العملاء من محافظة الجيزة أكثر المستفيدين من الدعم، فقد بلغ إجمالي عدد العملاء من محافظة الجيزة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ عدد

(٢٢) تقرير الإنجازات السنوي صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ - وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

٢١٨٢٦ مستفيد بنسبة ٢٥.٨٪ من إجمالي الحاصلين على الدعم مقارنة بعدد ١٦٠١٥ مستفيد خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٥٨١١ مستفيد بنسبة ٣٦.٢٪ عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، كما هو موضح بالشكل رقم (٢٥):

الشكل رقم (٢٥) الحاصلين على دعم طبقا للمحافظات خلال العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣



المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، تقرير الإنجازات السنوي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري (٢٠٢٢-٢٠٢٣).

يتولى صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بالإشراف والرقابة على نشاط التمويل العقاري الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك منذ بداية العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ بموجب قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩. وتقوم الهيئة بالإشراف على شئون التمويل العقاري ووضع الضوابط التي تكفل كفاءة السوق ومتابعة نشاطه والرقابة عليه والعمل على تدميته واتخاذ كافة التدابير التي تحافظ حقوق كافة الأطراف المتعاملة فيه. ووفقاً لتقارير نشاط التمويل العقاري للهيئة فقد بلغ عدد الشركات العاملة في نشاط التمويل العقاري في السوق المصري ٢٠ شركة بنهاية عام ٢٠٢٣ (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري).<sup>٢٣</sup>

ويعمل كل من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري (وزارة الاستثمار) وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري (وزارة الإسكان) في تنفيذ سياسات الإسكان والتي يحددها الصندوق الأخير، وتوفير الموارد التمويلية. وتقوم صناديق التمويل العقاري بدعم برنامج الإسكان الاجتماعي الذي طرحته الدولة لبناء مليون وحدة سكنية لفئة محدودي الدخل، من خلال تقديم خدمات التمويل العقاري وتطبيق اسعار فائدة ميسرة (لفئة محدودي الدخل) لشراء هذه الوحدات علاوة على الدعم النقدي، وبذلك ضمنت الدولة توافر التمويل المستدام لبرنامج الإسكان الاجتماعي من خلال استرداد كافة استثماراتها من حصيله التمويل العقاري الذي توفره البنوك وبما يضمن عدم توقف البرنامج نتيجة لنقص التمويل. وقد ساهمت هذه الصناديق في توفير دعم مالي لأكثر من ٥١٣ ألف أسرة (في الفترة من ٢٠١٤ وحتى يوليو ٢٠٢٣) في جميع المحافظات. ويقدم الشكل رقم (٢٦) ملخصاً لفئات المستفيدين المختلفة من التمويل العقاري.

(٢٣) تقارير نشاط التمويل العقاري (٢٠١٤، ٢٠١٨ و ٢٠٢٠)، الهيئة العامة للرقابة المالية - وزارة الاستثمار.

## الشكل رقم (٢٦) المستفيدين من صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري

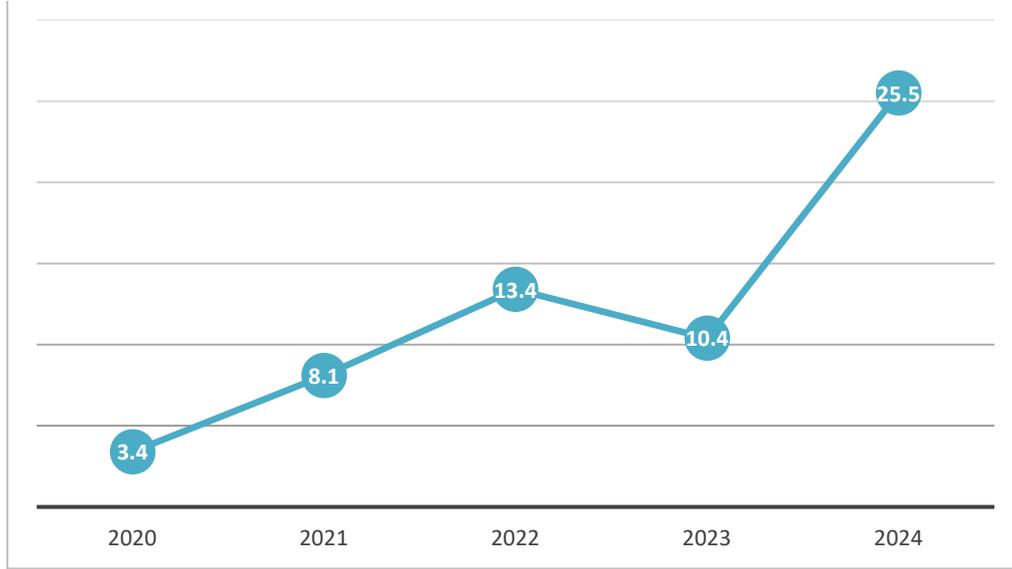


المصدر: تقرير الإنجازات السنوي صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

### • مؤشرات نشاط التمويل العقاري

قامت شركات التمويل العقاري بتوجيه ٩.٧ مليار جنيه تمويلات ممنوحة للمستثمرين لحوالي ٢٢ ألف عميل خلال الأعوام من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١. ثم حدثت طفرة كبيرة في معدلات ضخ الاستثمارات، حيث تم منح ٢٥.٥ مليار جنيه لعملائها في عام ٢٠٢٤ مقارنة بحوالي ١٠.٤ مليار جنيه في العام السابق، بمعدل زيادة بلغ ١٤٤.٩%. وبلغ عدد شركات الحاصلة على رخصة مزاوله التمويل العقاري في السوق المصري ٢٠ شركة (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري)، مقابل ١٥ شركة في عام ٢٠١٩. ونلاحظ ارتفاع معدلات التمويل النشاط العقاري، باستثناء عام ٢٠٢٣ بمعدل انخفاض ٢٢.٤% مقارنةً بعام ٢٠٢٢. ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠٠ نقطة أساس لتصل إلى ١٩.٧٥% بنهاية عام ٢٠٢٣ ارتفاعاً من ٩.٧٥% في مارس ٢٠٢٢.

## الشكل رقم (٢٧) قيمة التمويل العقاري خلال فترة المتابعة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)



المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، تقارير نشاط التمويل العقاري (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤).

(٢٤) تقرير عن تقدم أعمال برنامج الحكومة - مصر تنطلق - يوليو ٢٠١٨ - يوليو ٢٠٢١ - رئاسة مجلس الوزراء.

(٢٥) التقرير السنوي ٢٠٢٤ - الهيئة العامة للرقابة المالية - وزارة الاستثمار.

(٢٦) التقرير السنوي ٢٠٢٣ - الهيئة العامة للرقابة المالية - وزارة الاستثمار.

ويقدر إجمالي الانفاق الحكومي ٢٩٩٠.٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ٢٠٧٠.٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٤٤.٤٪<sup>٢٧</sup> وتم تخصيص ١١١٦.٣ مليار جنيه لقطاع الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ٧٤.٧٩١ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بزيادة قدرها ٦٤٪. ويساهم قطاع التشييد والبناء بنسبة ٤٠٪ من معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ١٨.٢٪ في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢<sup>٢٨</sup> وبلغ إجمالي الوحدات السكنية المنفذة والجاري تنفيذها بالإسكان الاجتماعي ٨٦٩.٥ ألف وحدة، وعدد وحدات الإسكان المتوسط والفاخر ١٤٨.٣ ألف وحدة حتى عام ٢٠٢٣. وبلغ إجمالي عدد المدن الجديدة ٥٠ مدينة منها ٢٤ مدينة من مدن الجيل الرابع المصممة لاستيعاب ٣٢ مليون نسمة.

### ٣. تحقيق ضمان الحياة

تعتبر عملية تنظيم الحياة من المحاور الهامة التي تقوم الدولة بالعمل على علاجها من خلال استراتيجية الإسكان بهدف تحقيق ضمان الحياة لجميع الأسر وخاصة الفقيرة منها. ونتيجة لعقود من السياسات التي لم تساهم في ترسيخ حيازات آمنة للسكان فإن الوضع الراهن يمثل تحدياً كبيراً لتحقيق التوازن بين التنظيم والتطوير العمراني من ناحية وضمان أمن الحياة وبخاصة للفئات الفقيرة، كجزء لا يتجزأ من الحق في السكن اللائق ومكوناً ضرورياً للتمتع بالحقوق المدنية<sup>٢٩</sup>. وتعمل استراتيجية الإسكان على تنظيم الرصيد السكني القائم لتيسير منح سندات ملكية العقارات السكنية وتسجيلها، ومن ثم تسهيل نقل الملكية في السوق الثانوية، والسماح باستخدام العقارات كضمانات للقروض، وتطوير طرق التوسع في التمويل عن طريق القروض العقارية في السوق. ويتم تنفيذ ذلك من خلال ثلاث مكونات فرعية تشمل (١) تنظيم وإضفاء الطابع الرسمي على سندات ملكية لما يقرب من ٢ مليون وحدة سكنية من المساكن الحكومية بنيت على مدار ٤٥ عاماً ماضية، ومن ثم تحسين سيولة تداول الوحدات سواء للبيع أو للإيجار في السوق الثانوية، و(٢) إطلاق برامج لمنح سندات ملكية الأراضي تسمح ببيع قطع الأراضي لملاك المباني منذ أمد طويل في التجمعات غير الرسمية المبنية على أراضي الدولة، و(٣) بدء برنامج وطني لحل قضية عدم تسجيل معظم العقارات السكنية الخاصة سواء أكانت رسمية أو غير رسمية.

#### دور التشريعات الحديثة في مجال التطوير العقاري وضمان الحياة

##### • قانون التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها<sup>٣٠</sup>

تسعى الدولة المصرية بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤية شاملة للتنمية المستدامة، تركز على التخطيط العمراني السليم، ورفع كفاءة استخدام الأراضي، وضمان الحقوق القانونية لحائزي العقارات، وفي هذا الإطار فقد كان القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ في شأن التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين يمثل محطة محورية في تعزيز هذه الرؤية، لا سيما فيما يتعلق بملف "الحياة" وإعطاء الصفة الرسمية القانونية للعقارات المبنية بالمخالفة بعد إتمام التصالح، حيث تمثل الحياة القانونية للعقارات عنصراً أساسياً في التنمية الحضرية، فهي تضمن حقوق الملكية، وتسهل عملية الاستثمار، وتحسن من جودة حياة المواطنين، كما تفتح الباب أمام الدولة لضم تلك العقارات إلى خطط المرافق

(٢٧) النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة - طبقاً للتصنيف الوظيفي للحكومة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

(٢٨) النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة - طبقاً للتصنيف الوظيفي للحكومة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

(٢٩) استراتيجية الإسكان في مصر (٢٠٢٠)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

(٣٠) قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

والخدمات العامة. لكن استمرار العقارات المخالفة دون تصالح أو تقنين يمثل عقبة أمام التخطيط السليم واستقرار السوق العقارية.

وفي هذا الإطار فقد صدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣ بإصدار قانون التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها ليعالج العقبات التي حالت دون استفادة شريحة كبيرة من المواطنين من إجراءات التصالح وفقاً لأحكام قانون التصالح السابق (١٧ لسنة ٢٠١٩)، خاصة في ظل تعقيد المعايير وتفاوت القرارات المحلية، جاء القانون الجديد لييسر الإجراءات، ويوسع نطاق المخالفات التي يجوز التصالح عليها، ويضع آليات واضحة للتقنين، بما يخدم المواطن والدولة على حد سواء، وقد أسهم قانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣ في دعم تأمين الحيابة على النحو التالي:

- إعطاء الصفة الرسمية القانونية للمباني من خلال التصالح، مما يتيح لحائزيها إمكانية استخراج التراخيص لأي أعمال لاحقة، وإدخالها ضمن النطاق الرسمي لخدمات المرافق.
- رفع القيمة السوقية للعقار بعد التصالح، حيث يمكن لحائز العقار تسجيله عقارياً، مما يعزز الثقة في سوق العقارات بأن يتم التعامل عليه بقيمته الحقيقية ووفقاً لحركة السوق الحكومية.
- دعم التحول الرقمي والتوثيق العقاري من خلال تمكين المواطن من تسجيل العقار بمنظومة التحول الرقمي مما يسهم في بناء قاعدة بيانات موحدة ومحدثة للعقارات، تسهل عمليات الحصر، والتخطيط، وتوجيه الدعم أو التمويل العقاري، بما يتوافق مع أهداف مصر الرقمية. هذا بالإضافة إلى القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢٥ الخاص ببناء قاعدة بيانات الرقم القومي الموحد للعقارات والذي سيساهم بشكل كبير في تحقيق ضمان الحيابة من خلال توحيد قاعدة بيانات للعقارات.
- تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يوفر القانون فرصة عادلة للمواطنين لتقنين أوضاعهم، لا سيما من ذوي الدخل المتوسط والمحدود، دون الدخول في صراعات قانونية أو هدم الممتلكات.

كما كان لهذا القانون أهداف أخرى تتمثل في مواجهة تداعيات فوضى البناء المخالف والتعدي على الأراضي الزراعية، وتقليل النزاعات القضائية بإعطاء إطار قانوني للتصالح، وتخفيف العبء على القضاء بحسم آلاف القضايا المتعلقة بالمباني المخالفة. كما يهدف القانون أيضاً إلى توفير موارد يمكن من خلالها التغلب على مشكلات البنية التحتية التي أحدثتها هذه المخالفات البنائية، والحفاظ على الأراضي الزراعية من التآكل، والزحف العمراني.

وفي عام ٢٠٢٥، صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢٥ ويمثل نقلة نوعية في تنظيم الحيابة العقارية في مصر من خلال إنشاء قاعدة بيانات قومية إلكترونية تحتوي على رقم قومي موحد لكل عقار. هذا الرقم يُعد معرّفاً فريداً وغير قابل للتكرار، مما يسهم في تثبيت هوية العقار بشكل دقيق ورسمي، ويقلل من حالات التزاحم على الملكية أو التعدي على العقارات. كما يفرض القانون على الجهات الحكومية ومقدمي الخدمات التعامل مع العقارات فقط من خلال هذا الرقم، وهو ما يعزز من الاعتراف القانوني بملكية العقار أو حيابته ويجعلها قابلة للتوثيق بسهولة في السجلات الرسمية. وبهذا الشكل، يضمن القانون حقوق الحائزين على العقارات من خلال توثيق بياناتهم ضمن المنظومة الرقمية الرسمية، ويوفر حماية قانونية ضد التزوير أو النزاعات العقارية، بما يعزز الثقة في السوق العقاري ويشجع على الاستثمار والتنمية العمرانية الآمنة<sup>٣١</sup>.

#### • تقديرات أمن الحيابة في مصر

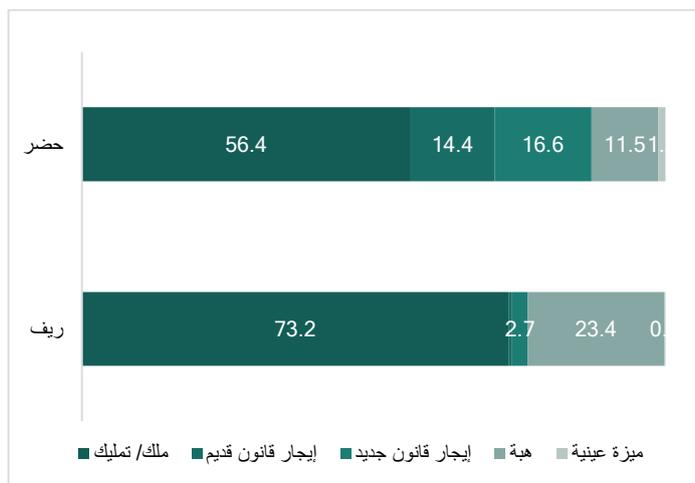
هناك ثلاثة مستويات لقياس الحيابة الرسمية وغير الرسمية في مصر: حيابة للأراضي (التي بنيت عليها الوحدة) والحيابة الأولية للوحدة (لأصحابها الأصليين) والحيابة الثانوية للوحدة (للمستأجرين). كما إن الاختلال في

(٣١) قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢٥ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ (مكرر) في ١٧ يونيو سنة ٢٠٢٥

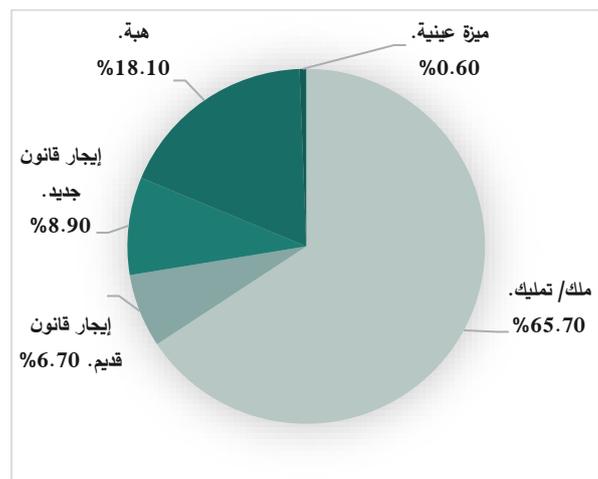
سوق الإسكان والتنمية العمرانية لعقود عديدة مضت قد أدى إلى ظهور اشكال مختلفة من الإسكان غير الرسمي الذي ينطوي على حيازات أغلبها يكون غير آمن، علاوة على حيازات أخرى غير آمنة ايضاً، ولكن في مشروعات إسكان رسمي. وبالرجوع إلى البيانات الرسمية للجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء عن طبيعة الحيازات في مصر بصورة عامة وفي حضر المحافظات بصورة خاصة يتضح الآتي:

يعتبر شكل الحيازة السائد في كل من حضر وريف الجمهورية التملك والتملك، حيث يمكن تصنيف حيازة نحو ٦٥.٧٪ من إجمالي الأسر بالجمهورية كتملك. كما يلاحظ أن عملية الإيجار بأشكالها المختلفة (قديم - حديث - مفروش) كلها تعتبر سمة من سمات المناطق الحضرية وتنخفض نسبتها كثيراً في الريف<sup>٣٢</sup>.

شكل رقم (٢٩) التوزيع النسبي للأسر وفقاً لحياة المسكن ومحل الإقامة

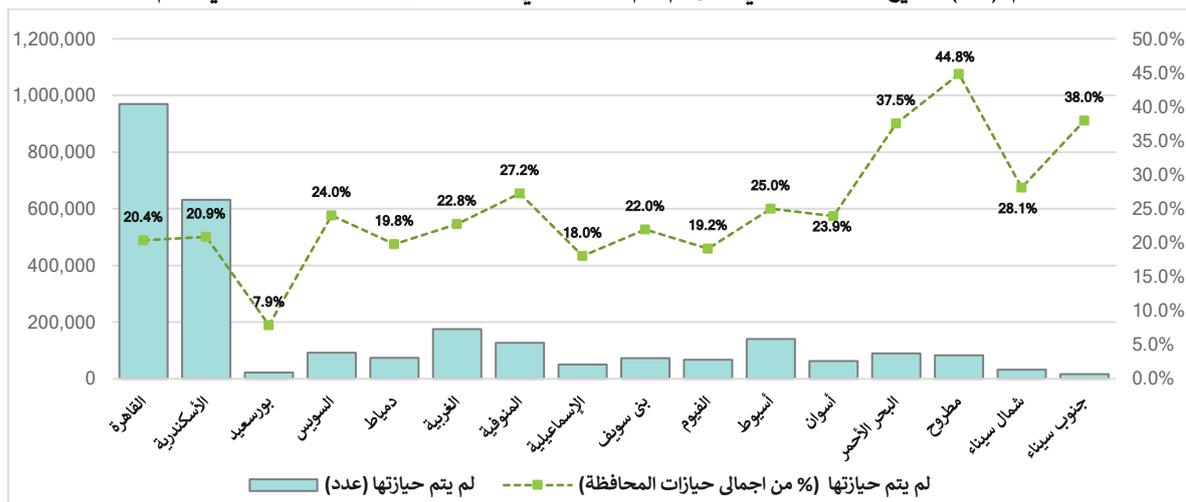


شكل رقم (٢٨) التوزيع النسبي للأسر وفقاً لحياة المسكن



المصدر: الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والاندفاق والاستهلاك ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.

شكل رقم (٣٠) توزيع وحدات المباني التي لم يتم حيازتها في حضر بعض محافظات الجمهورية عام ٢٠١٧



المصدر: الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء.

(٣٢) أهم مؤشرات بحث الدخل والاندفاق والاستهلاك ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ - الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء

#### • جهود الدولة لضمان أكبر قدر من أمن الحياة في مصر

ساهم قانون التصالح في مخالفات البناء (القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ والمعدل بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٠) على تأمين حياة المواطنين وضمان حصولهم على مسكن مناسب. وقد هدف القانون إلى تأمين حياة كافة العقارات المقامة بالمخالفة في ضوء ضوابط محددة تضمن السلامة الإنشائية وتحفظ حقوق ذوي الشأن. وكان من بين أهم نتائج تأمين الحياة إيجاد سبيل للاستفادة من أموال واستثمارات المواطنين في إنشاء عقارات وتأمين حياة تلك العقارات من خلال إعطاء صفة الرسمية لها، وبالتالي يصبح لزاماً على الدولة إمدادها بالمرافق بصورة رسمية. علاوة على رفع قيمة العقار للمبني بعد التصالح وإثبات الوضع القانوني للعقار، وبالتالي إمكانية تسجيله، ومن ثم التعامل عليه بالقيمة الحقيقية والسوقية.

ويصدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣، الذي جاء ليعالج الإشكاليات التي كشفت عنها التطبيق العملي للقانون السابق، بما يمثل ليس فقط معالجة لوضع عمراني قائم، بل خطوة استراتيجية نحو ترسيخ مفهوم "الحياة القانونية" كأداة فعالة للتنمية، ووسيلة لدمج ملايين العقارات ضمن المنظومة الرسمية للاقتصاد، بما يعزز تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ في مجالات التنمية العمرانية، والعدالة الاجتماعية، والتحول الرقمي. ومن المتوقع أن تساهم هذه الجهود في تمكين المواطن من وضع العقار على منظومة التحول الرقمي الجاري الانتهاء منها حالياً، وإصدار لكل وحدة سكنية شهادة برقم قومي لإمكان تداولها والتعامل عليها مستقبلاً. وتعد هذه الخطوة من أهم الخطوات التي تهدف إلى تنظيم العمران ووضع آليات واضحة للتعامل مع وحدات الإسكان وحيازاتها مع الإدارة الرشيدة لأصول الدولة.

#### ٤. تنفيذ برامج لتطوير العشوائيات

يتسم الواقع العمراني في المدن والقرى المصرية باتساع رقعة النمو غير الرسمي - وذلك بالرغم من جهود التخطيط العمراني وتوسع الدولة في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية. وجدير بالذكر أن انضمام الريف إلى منظومة التخطيط العمراني - كما جاء في قانون البناء ١١٩ / ٢٠٠٨ - قد ألقى بالأعباء الجسام على التنمية العمرانية وقدرة الإدارة المحلية على تنظيم العمل بها. وقد قامت الدولة بجهود حثيثة لمواجهة هذه الظاهرة باستخدام أدوات تدخل متعددة بدءاً من عام ١٩٩٤. وفي ظل اهتمام الدولة بتطوير المناطق العشوائية بصورة شاملة وفي إطار تموي متكامل، تأسس صندوق التنمية الحضرية، ليكون بديلاً لصندوق تطوير المناطق العشوائية، كهيئة عامة اقتصادية، وله الشخصية الاعتبارية ويجوز بقرار من مجلس إدارة الصندوق إنشاء فروع ومكاتب له في المحافظات. وتضمنت أهداف الصندوق العمل على تطوير وتنمية مناطق التطوير العمراني التي يُحددها مجلس أمناء الصندوق في إطار القوانين والقرارات المنظمة، والحفاظ على المناطق ذات الطابع المميز منها، والعمل على توفير احتياجات ومتطلبات السكان بتلك المناطق من خدمات، ومرافق عامة، وأنشطة، إلى جانب العمل على تشجيع المجتمع المدني وقطاع الأعمال على المساهمة العينية والمادية في أعمال التطوير العمراني من خلال الصندوق، ووضع السياسات والاستراتيجيات التي تُمكن الصندوق من التطوير والتنمية، والحفاظ على المناطق المُشار إليها.

نقد صندوق التنمية الحضرية حوالي ١٠٠ ألف وحدة سكنية في ٢٤ موقفاً في ١٣ محافظة، وذلك في إطار خطة تستهدف تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى بإنشاء ١٠٠ ألف وحدة من أصل ٥٠٠ ألف وحدة مستهدفة حتى عام ٢٠٣٠. وتبلغ استثمارات الصندوق في مشروعات التطوير العمراني أكثر من ٧٠٠ مليار جنيه، ضمن خطة أشمل تصل إلى ١.١ تريليون جنيه لدعم التنمية الحضرية على مستوى الجمهورية. وتتضمن أهم مشروعات الصندوق تطوير القاهرة التاريخية وحدائق الفسطاط، ومشروع "داره" للإسكان الاستثماري في مختلف المحافظات، وتطوير

منطقة المعصرة بمدينة نصر، ومشروع "واحة فيو" في مدينة نصر، ومشروع "روضة السيدة زينب"، ومشروع "مساكن الخيالة"، ومشروع تطوير مدينة كفر الشيخ.

### المبادئ الأساسية الحاكمة لعمل صندوق التنمية الحضرية

- **المشاركة المجتمعية**، حيث يتم تفعيل اشراك المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في جلسات العرض والتشاور لتطوير المناطق شاملة عمليات التنفيذ، هو ما أكسب الصندوق على مدار السنوات الماضية ثقة الأهالي، وهي الثقة التي يسعى الصندوق للحفاظ عليها وتميئتها عبر تعزيز قنوات التواصل مع المجتمعات المحلية وتوفير مزيد من فرص المشاركة لفئات المجتمع المختلفة لتحديد احتياجاته واختياراته بتمثيل عادل واحساس بالمسئولية والملكية تجاه منطقتة.
- **الابعاد الاجتماعية الاقتصادية**، حيث يتضمن العمران التطوير الاجتماعي والاقتصادي للسكان من خلال عدد من البرامج ذات الصلة بمحو الأمية واستخراج المستندات الرسمية وبرامج رعاية صحة المرأة وعلاج الإدمان إضافة إلى تنمية المهارات الحرفية والمهنية لمساعدتهم على الحصول على فرص عمل، وتمكينهم من العيش بصورة أفضل.
- **وضع أولويات البدء في التطوير** من خلال التنسيق مع الإدارة المحلية بهدف تنمية شاملة ومتكاملة للمحافظة ككل، ويقدم الصندوق الدعم الفني من خلال جلسات النقاش التي تهدف إلى تبادل الخبرات والتعرف على أفضل ممارسات تنمية القدرات المحلية في تحديد الأولويات.
- **خطط إعادة استخدام الأراضي**، حيث يقوم الصندوق بالتنسيق مع المحافظات والهيئة العامة للتخطيط العمراني لصياغة خطط إعادة استخدام الأراضي في المناطق غير الآمنة التي يتم إخلاؤها، وكذا تحديد كيفية الاستفادة من الأراضي الفضاء الناتجة من عمليات التطوير لإتاحة خدمات عامة للسكان.
- **لا للإخلاء القسري**، يعتبر المبدأ الذي قامت على أساسه جميع أعمال الصندوق منذ نشأته، فلا يحق لأي طرف إجراء عمليات إخلاء قسري للمواطنين. وفي حالة المناطق ذات الخطورة المهددة للحياة - والتي عادة ما تستوجب نقل السكان لمواقع أكثر أماناً- يتم مناقشة السكان واطلاعهم على كافة البدائل المتاحة ليكون لهم حق الاختيار الكامل. مع الأخذ في الاعتبار أن البديل الأول يكون محاولة إزالة مصدر الخطورة بالمنطقة من خلال تنفيذ الأعمال الصناعية للوقاية من أخطار السيول، أو تثبيت الصخور القابلة للانزلاق.
- **مراعاة الدستور والقانون**، حيث يعتبر الدستور الضامن لصيانة الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتأتي القوانين لتضمن تنفيذ العدالة في كافة مناحي الحياة ومنها الحفاظ على حقوق الملكيات؛ فالملكية الخاصة المصونة بالدستور لا يتم التعامل عليها الا بالقانون الذي يؤمن للمواطن الحصول على التعويضات العادلة في حالة نزع الملكية للمنفعة العامة.
- **المتابعة والتقييم المستمرة**، حيث يلتزم الصندوق بمتابعة المشروعات أثناء وبعد التنفيذ بهدف مراجعة وتقييم مدى النجاح في تحقيق الاهداف وتحديد أوجه القصور ومعالجتها، وصياغة التوصيات المستقبلية.

وتتطلب مهام أعمال الصندوق من تصنيف المناطق العشوائية بمصر، حيث قام الصندوق منذ تأسيسه بتصنيفها إلى مناطق غير مخططة ومناطق غير آمنة. تمثل المناطق غير الآمنة ١٪ من الكتلة العمرانية بالعمران المصري وتحتاج إلى تدخل عاجل وحاسم لإنقاذ أهالي هذه المناطق من التهديدات المحيطة وسوء أحوال الظروف المعيشية. وتمثل المناطق غير

المخططة نحو ٣٧.٥٪ من عمران المدن و ٩٥٪ من عمران القرى وتحتاج إلى خطط متوسطة وطويلة الأجل من أجل رفع مستوى المعيشة بهذه المناطق لتتوافق مع الالتزامات والمعاهدات الدولية الخاصة بالظروف المعيشية للسكان.

#### الجدول رقم (١٥) مراحل تدخل الدولة لمواجهة مشكلة العشوائيات في مصر

المرحلة الأولى (١٩٩٤-٢٠٠٤)	توفير المرافق الأساسية للمناطق غير المخططة، وتطوير ٣٢٥ منطقة وإزالة ١٣ من إجمالي ١,٢٢١ منطقة عشوائية بتكلفة ٣,٢ مليار جنيه مصري
المرحلة الثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٨)	إعداد المخططات التفصيلية لوقف امتداد المناطق العشوائية في القاهرة الكبرى والإسكندرية.
المرحلة الثالثة (٢٠٠٨ - أغسطس ٢٠٢١)	تأسيس صندوق تطوير المناطق العشوائية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠٠٨ بالمهام التالية: - حصر وتصنيف المناطق العشوائية - وضع السياسات العامة للتطوير - إعداد خطط التطوير ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المختصة
المرحلة الرابعة (أغسطس ٢٠٢١ - مستمر)	تأسيس صندوق التنمية الحضرية بقرار من مجلس الوزراء بالمهام التالية: - تطوير وتنمية مناطق التطوير العمراني - يقوم بطرح مشروعات التطوير العمراني - بإدارة محفظة استثمارات مشروعات التطوير العمراني التي ينفذها، الحفاظ على المناطق ذات الطابع المميز منها، والعمل على توفير احتياجات ومتطلبات السكان بتلك المناطق من خدمات، ومرافق عامة، وأنشطة - ووضع السياسات والاستراتيجيات التي تُمكن الصندوق من التطوير والتنمية، والحفاظ على المناطق

المصدر: صندوق التنمية الحضرية - الموقع الرسمي - ٢٠٢٥/٦/١٢ - <http://www.isdf.gov.eg/NewsDetails.aspx?news=١٨٦>

وتتقسم المناطق غير الآمنة من حيث درجة الخطورة إلى أربعة أنواع وذلك طبقاً لمجموعة من المعايير الفنية الواردة بالتصنيف الدولي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع الأخذ في الاعتبار ظروف العمران المصري.

**مناطق خطورة الدرجة الأولى** تعتبر المناطق المهددة لحياة لقاطنيها، مثل المناطق المعرضة للانزلاق الجيولوجي، والمناطق المعرضة لحوادث السكة الحديد، والمناطق المعرضة للسيول.

**أما مناطق خطورة الدرجة الثانية** فتشمل مناطق المسكن غير الملائم، ويتم تحديد وتصنيف معايير الخطورة لهذه الدرجة وذلك طبقاً لتقارير السلامة الانشائية للمباني الصادر من الاحياء او وجود أكثر من ٥٠٪ من مباني المنطقة متهدمة ومتصدعة أو مبنية من مخلفات ومواد غير صالحة للبناء.

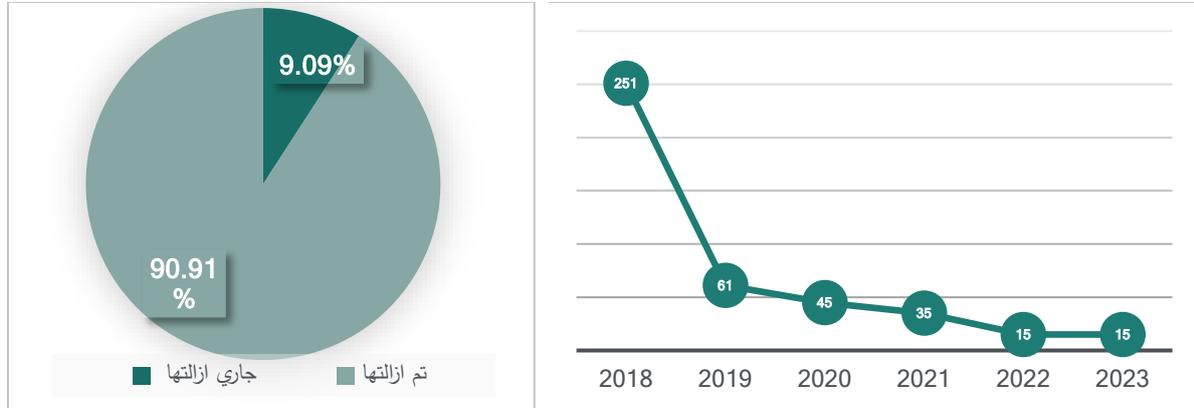
**وتعتبر مناطق خطورة الدرجة الثالثة** تلك المناطق المهددة لصحة العامة لقاطنيها نتيجة لافتقارها لمياه الشرب الصالحة أو الصرف الصحي أو تلك التي تقع في مناطق التلوث الصناعي أو في حرم خطوط الضغط العالي. يتم تحديد وتصنيف معايير الخطورة طبقاً للتقارير من وزارة الكهرباء والطاقة - وزارة البيئة - الإدارة المحلية.

**وأخيراً فإن مناطق خطورة الدرجة الرابعة** فتتعد للحياة المستقرة، ويتم تحديدها بناءً على بيان من الإدارة المحلية بالمناطق الواقعة على اراضي أملاك الدولة والاراضي الواقعة على أملاك الجهات المركزية.

تطور المناطق غير الآمنة: في الآونة الأخير برزت جهود الدولة المصرية في تطوير المناطق الغير امنه حيث تم تطوير ٤٢٢ منطقة حتى عام ٢٠٢٣. بلغ إجمالي عدد المناطق غير الآمنة ١٥ منطقة بإجمالي ٩.٢٣٧ ألف وحدة سكنية

(وجاري تطوير ٨ مناطق و٣ مناطق لم يبدأ تطويرها). وقد تم إزالة ٩٠.٩٪ من إجمالي المناطق غير القابلة للتطوير والتي كانت تمثل ٤٠ منطقة وجاري إزالة ٤ مناطق من المناطق غير الآمنة غير القابلة للتطوير حتى عام ٢٠٢٣. (٣٣)

شكل رقم (٣١) تطوير المناطق غير الآمنة (٢٠١٨ - ٢٠٢٣) شكل رقم (٣٢) التوزيع النسبي للمناطق غير الآمنة غير القابلة للتطوير عام ٢٠٢٣



المصدر: مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار (٢٠٢٥)، وصف مصر بالمعلومات، الإصدار الرابع عشر.

وخلال الفترة من عام ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٤ تم تطوير وإزالة خطورة لعدد ١٥٧ منطقة بعدد وحدات ١٣٤.١ ألف وحدة سكنية. ويمكن القول إن معدلات تنفيذ خطط التطوير والتدخل في المناطق غير الآمنة قد ارتفعت من نحو ٦ مناطق/٤.٩ ألف وحدة سنوياً في الفترة حتى عام ٢٠١٤ إلى نحو ٢٦ منطقة/ ٢٢.٣٥ ألف وحدة سنوياً في الست سنوات الأخيرة وهذا المعدل يرتفع على نظيرة ٢٠.٥ ألف وحدة سنوياً في الفترة من ٢٠١٤ حتى نهاية ٢٠١٨. (٣٤)

ويوضح الجدول رقم (١٩) والأشكال (٣٢-٣٥) الموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة طبقاً لدرجات الخطورة وعدد الوحدات والموقف التنفيذي لها. ويتضح منها أن نسبة تنفيذ عمليات التطوير في المناطق الآمنة وصل في الفترة من ٢٠١٩ وحتى نهاية ٢٠٢٤ إلى نحو ٩٣.٥٪ من إجمالي الوحدات المستهدفة للانتهاء من كامل تطوير المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية، في حين أنه جار الانتهاء من ٦.٥٪ من الوحدات (١٩) منطقة من إجمالي ١٧٢ منطقة). وتشير هذه المعدلات إلى أن الصندوق في طريقه إلى نهو تطوير جميع المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية بمعدلات جيدة وفقاً لما هو مأمول.

ويلاحظ أن الحجم الكبير من الوحدات (٥٧.٩٪ من إجمالي الوحدات) والمناطق غير الآمنة (٧٢.١٪ من إجمالي المناطق) تقع في نطاق درجة الخطورة الثانية (المسكن غير الملائم)، في حين أن نطاق درجة الخطورة الأولى (وهو الأخطر لأنه يهدد الحياة لقاطنيه بصورة مباشرة) يمثل نحو ٩.٩٢٪ من إجمالي عدد المناطق و٥.٩٪ من إجمالي عدد الوحدات في كل المناطق الآمنة. كما يتضح من خلال متابعة الموقف التنفيذي أن أغلب ما يتبقى من مناطق غير آمنة الجارية التدخل فيها تقع في درجة الخطورة الثانية وتمثل نحو ٦٠٪ من إجمالي المناطق ونحو ٦٢.١٪ من إجمالي الوحدات السكنية. ويقوم الصندوق بضح حجم كبير من الاستثمارات الذي يستهدف نهو إزالة الخطورة من كامل المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية، ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن سياسات الصندوق في التطوير كانت دائماً تتبع

(٣٣) وصف مصر بالمعلومات - يناير ٢٠٢٥ - الإصدار الرابعة عشرة - مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار - مجلس الوزراء

(٣٤) صندوق التنمية الحضرية (صندوق تطوير المناطق العشوائية سابقاً) - رئاسة مجلس الوزراء

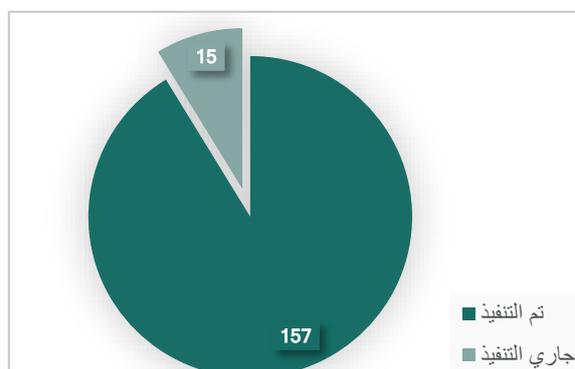
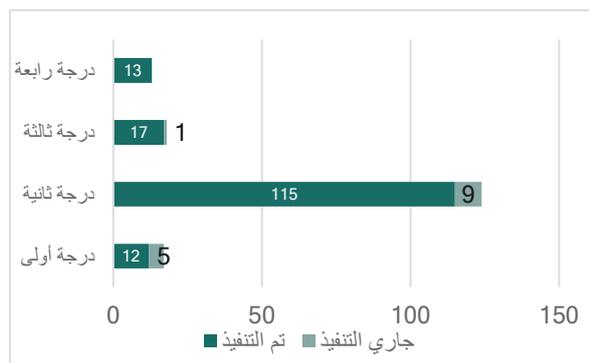
أسلوب تشاركي مع الأهالي مع محاولة التوصل إلى حلول تنفيذية تتأى بقدر المستطاع عن عملية التهجير والنقل، وتحاول توفير حيازات آمنة للسكان، سواء في منطقة التطوير أو خارجها. علاوة على ذلك قام الصندوق بمراعاة التوزيع الجغرافي للوحدات - طبقاً للشكل المرفق - بحيث يتم التخلص من كامل المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية بشكل يضمن التوازن في التنفيذ بين أقاليم ونطاقات الجمهورية المختلفة.

جدول رقم (١٦) الموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤ طبقاً لدرجة الخطورة وعدد الوحدات والموقف التنفيذي

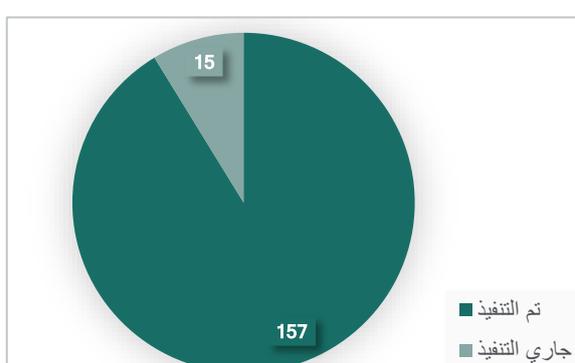
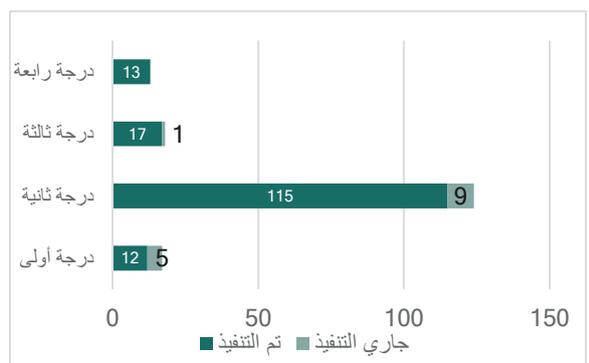
درجة الخطورة	تم التنفيذ		جاري التنفيذ		الإجمالي
	عدد المناطق	عدد الوحدات	عدد المناطق	عدد الوحدات	عدد الوحدات
درجة أولى	١٢	٥٧٥٩	٥	٢٦٥٨	٨٤١٧
درجة ثانية	١١٥	٧٧٣٢٧	٩	٥٧٤٥	٨٣٠٧٢
درجة ثالثة	١٧	٤١٣٦٢	١	٨٣٤	٤٢١٩٦
درجة رابعة	١٣	٩٦٦٥	-	-	٩٦٦٥
الإجمالي	١٥٧	١٣٤١١٣	١٥	٩٢٣٧	١٤٣٣٥٠

المصدر: صندوق التنمية الحضرية.

الشكل رقم (٣٣) الموقف التنفيذي للمناطق غير الآمنة (٢٠١٩ - ٢٠٢٤)



شكل رقم (٣٤) الموقف التنفيذي لوحدات المناطق غير الآمنة (٢٠١٩ - ٢٠٢٤) طبقاً لدرجات الخطورة



المصدر: صندوق التنمية الحضرية.

جدول رقم (١٧) طبيعة التدخل في المناطق غير الآمنة الجاري معالجتها

طبيعة التدخل	عدد المناطق	درجة الخطورة
إزالة مصدر الخطورة عنها واصبحت امنه لحياة قاطنيها.	٥	درجة أولى
إتاحة عملية تراخيص الهدم والبناء للأهالي وتوفير الخدمات والبنية التحتية بتلك المناطق	٩	درجة ثانية
تعويضات نقدية بناء على طلب الأهالي		
تعويضات عينية من خلال بناء الوحدات البديلة والتسكين سواء بذات الموقع أو في مواقع أخرى وذلك بناءً على رغبة الأهالي من خلال عمليات المشاركة المجتمعية في عملية التطوير		
إزالة خطورة كابلات الضغط العالي الكهربائية	١	درجة ثالثة
إزالة خطر التلوث الصناعي		
إزالة خطورة الصرف الصحي وتركيب شبكة صرف محسن		
	١٥	الإجمالي

المصدر: صندوق التنمية الحضرية.

وقد استفاد ١.٢ مليون مواطن من تطوير المناطق غير الآمنة والتي بلغ عددها ١٧٢ منطقة في ٢٥ محافظة، بإجمالي ١٤٣ ألف وحدة سكنية، وذلك بواقع ١٧ منطقة غير آمنة من الدرجة الأولى، و ١٢٤ منطقة غير آمنة من الدرجة الثانية، و ١٨ منطقة غير آمنة من الدرجة الثالثة، و ١٣ منطقة غير آمنة من الدرجة الرابعة.<sup>٢٥</sup> وتشمل هذه المناطق ٥٤ منطقة بالقاهرة، و ٣١ منطقة بالجيزة، و ١٠ مناطق بكل الإسكندرية وبورسعيد، و ٧ مناطق بكل من الوادي الجديد وأسوان والبحيرة وجنوب سيناء والمنوفية، و ٥ مناطق بالسويس، و ٨ مناطق بكل من المنيا ومطروح، و ٤ مناطق بدمياط، و ٢٢ منطقة بكفر الشيخ. كما تم التعامل مع ١٤ منطقة عشوائية غير آمنة بكل من البحر الأحمر والشرقية، و ٣٤ بقنا، و ٢٠ بالإسماعيلية، و ١١ بالغربية، و ١٣ بكل من الأقصر وسوهاج، و ١٧ بني سويف، ومنطقتين بأسسوط، و ١٦ منطقة بكل من الدقهلية والقليوبية.

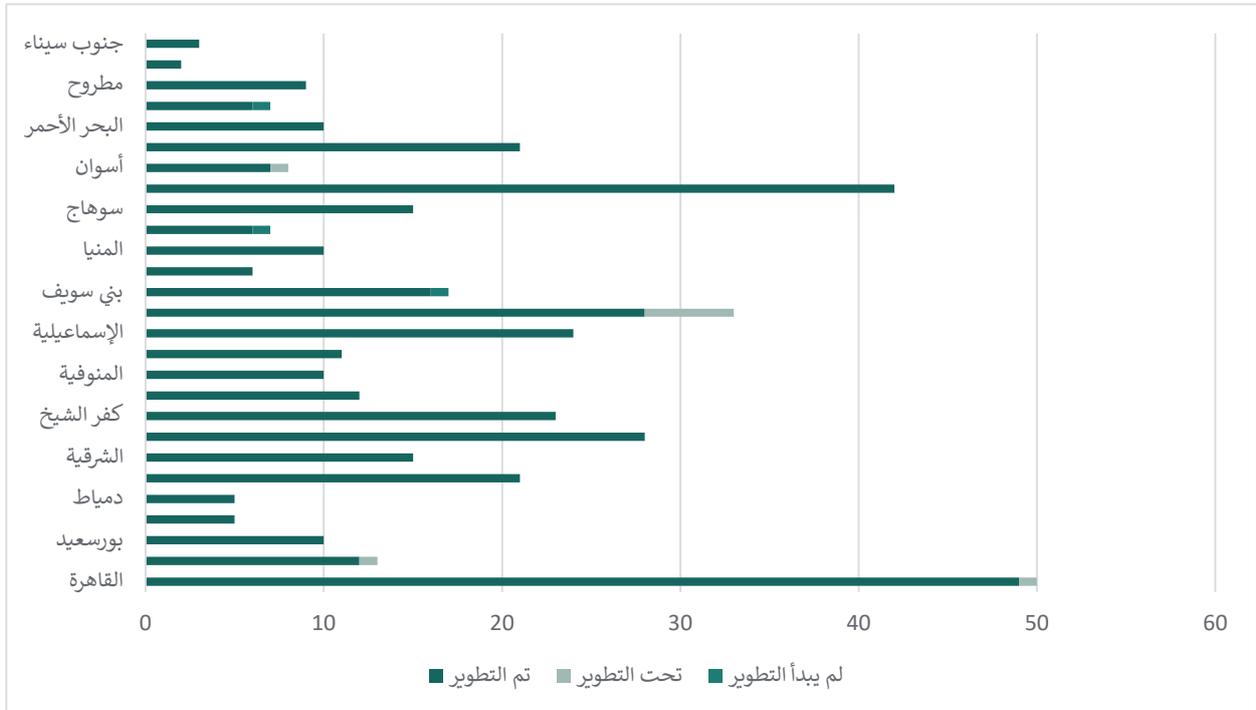
وعلى صعيد المناطق غير المخططة، من المقرر أن تنتهي مصر من الأسواق العشوائية والمناطق غير المخططة عام ٢٠٣٠، حيث يبلغ إجمالي مساحة المناطق غير المخططة لعواصم مدن المحافظات ١٥٢ ألف فدان، وتصل تكلفة رفع كفاءة البنية الأساسية بها لـ ٣١٨ مليار جنيه. هذا وقد تم تطوير ٥٦ منطقة غير مخططة بمساحة ٤٦١٦ فداناً، وتخدم حوالي ٤٦٠ ألف أسرة، بينما يجري تطوير ٧٩ منطقة بمساحة ٦٩٤١ فداناً، وتخدم حوالي ٦٩٠ ألف أسرة.

### الشكل رقم (٣٥) تطوير المناطق العشوائية



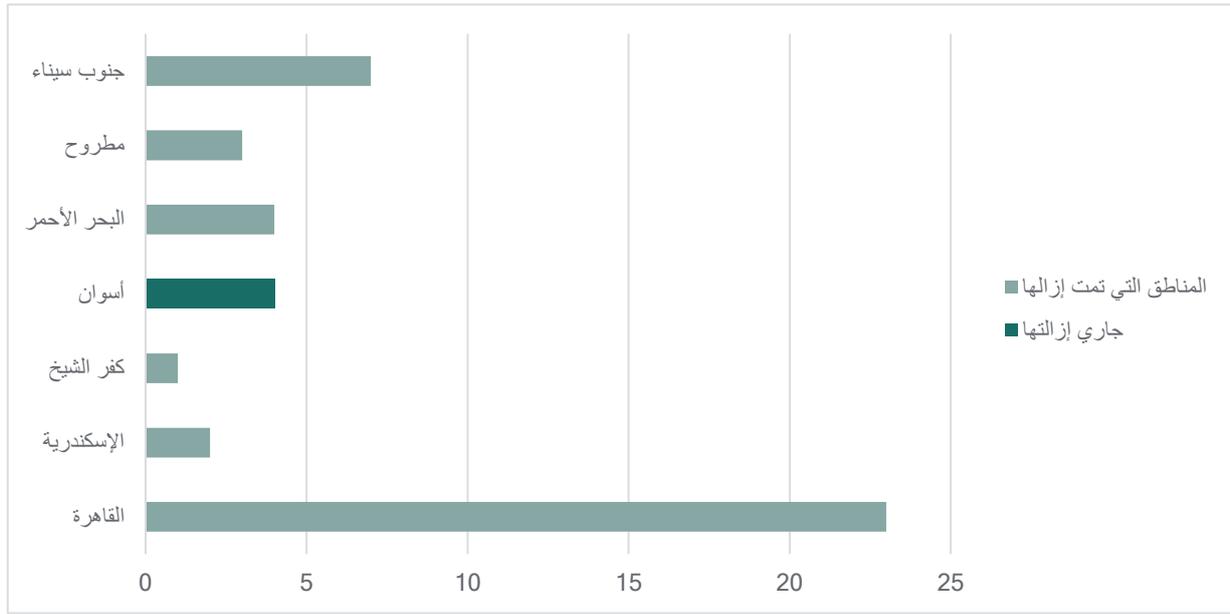
المصدر: صندوق التنمية الحضرية.

### الشكل رقم (٣٦) التوزيع المكاني للموقف التنفيذي للمناطق غير الآمنة ( القابلة للتطوير) حتى عام ٢٠٢٣



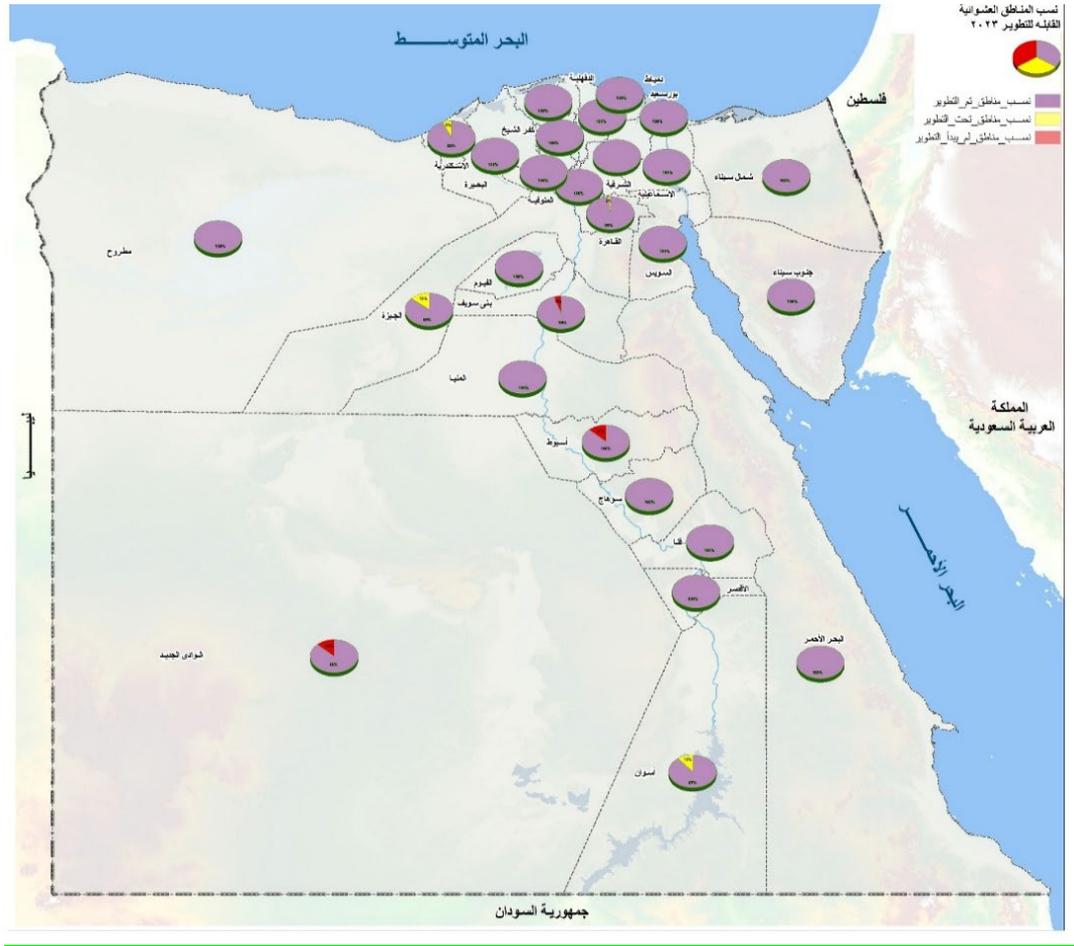
المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٥) وصف مصر بالعلومات- الإصدار الرابع عشر-يناير

شكل رقم (٣٧) التوزيع المكاني للموقف التنفيذي للمناطق غير الآمنة (غير قابلة للتطوير) حتى عام ٢٠٢٣



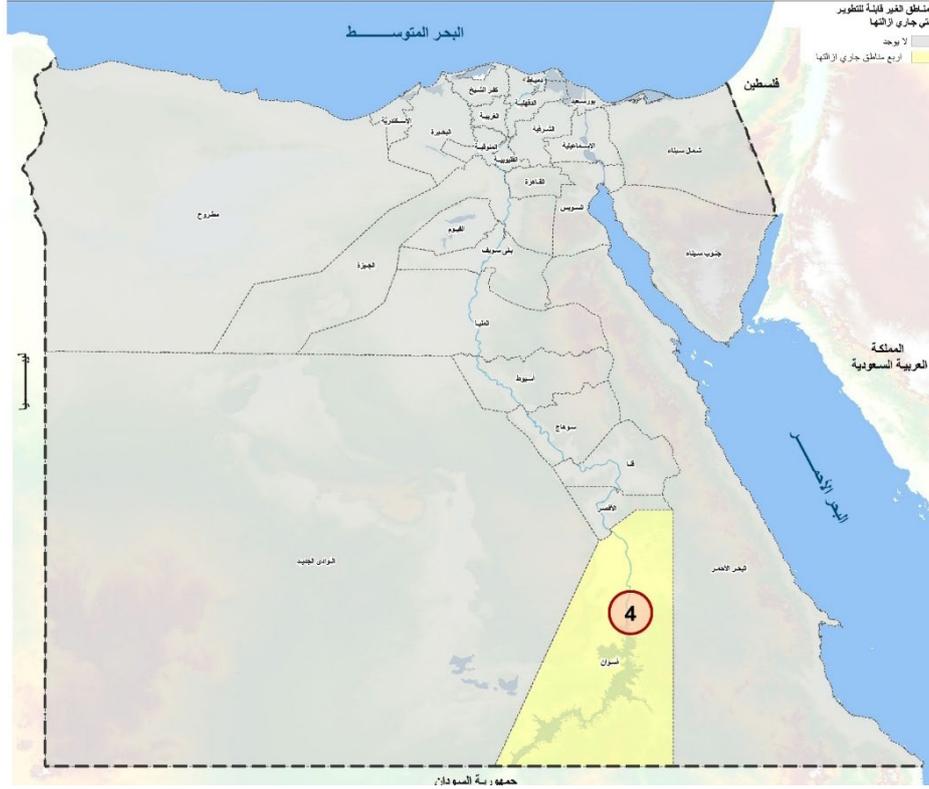
المصدر: مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار (٢٠٢٥)، وصف مصر بالمعلومات - الإصدار الرابع عشر، يناير.

شكل رقم (٣٨) نصيب المحافظات من المناطق القابلة للتطوير حتى عام ٢٠٢٣

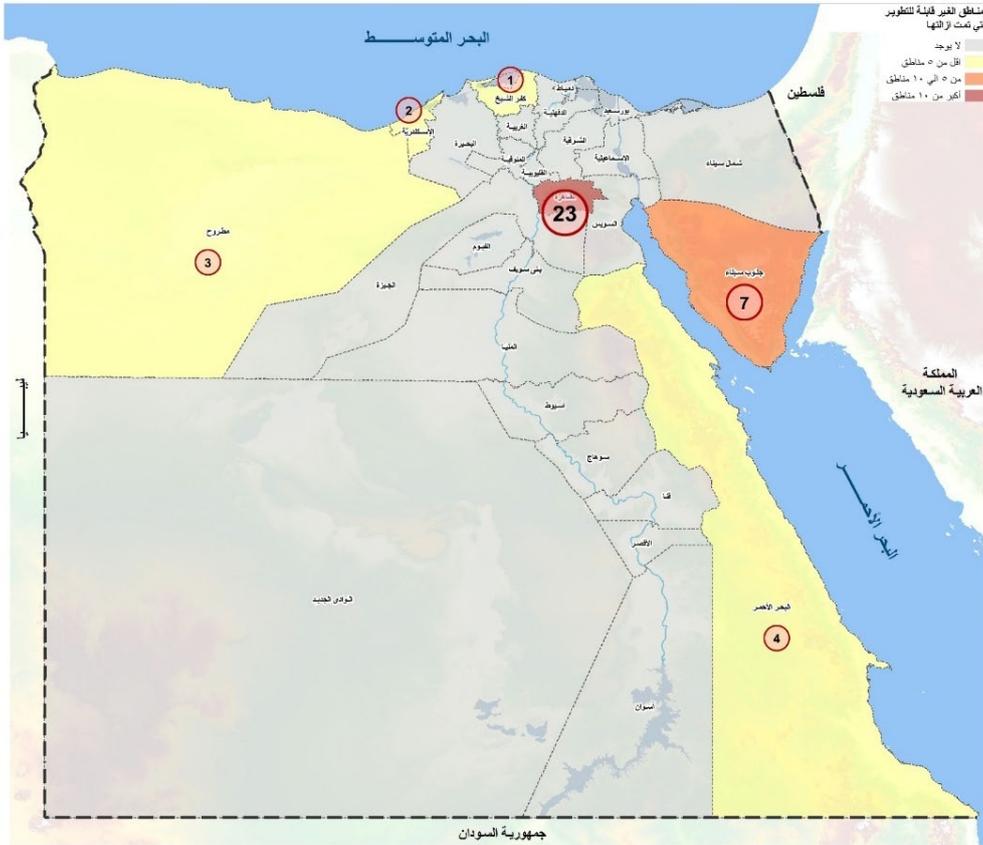


المصدر: صندوق التنمية الحضرية

شكل رقم (٣٩) نصيب المحافظات من المناطق غير القابلة للتطوير التي تم ازلتها حتى عام ٢٠٢٣

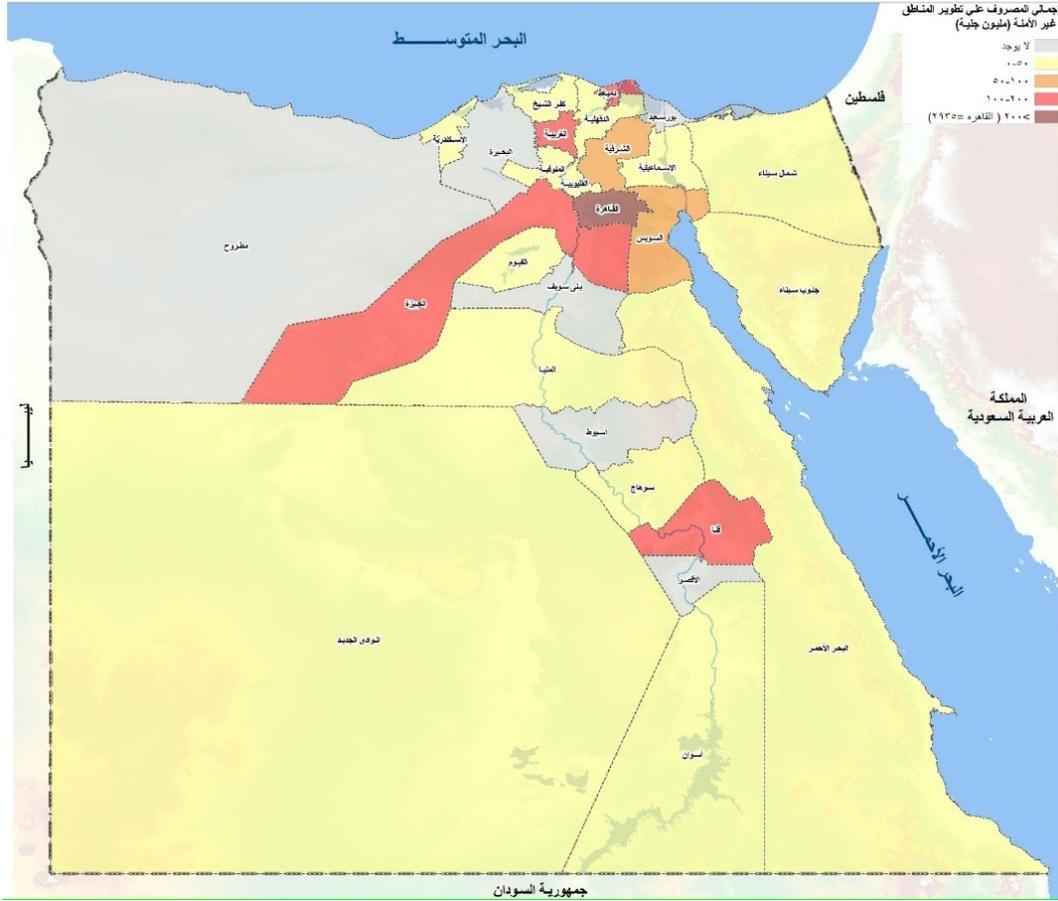


شكل رقم (٤٠) نصيب المحافظات من المناطق غير القابلة للتطوير التي جاري ازلتها حتى عام ٢٠٢٣



المصدر : صندوق التنمية الحضرية

شكل رقم (٤١) نصيب المحافظات من إجمالي الإنفاق على تطوير المناطق غير الأمانة حتى عام ٢٠٢٣



المصدر: صندوق التنمية الحضرية

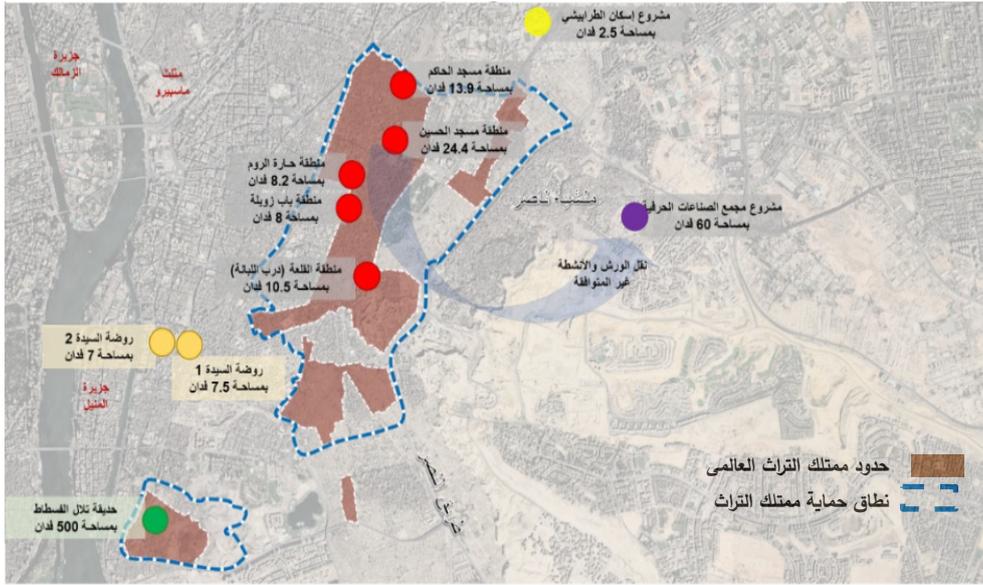
### تطوير المناطق غير المخططة

تم تطوير ٦٠ منطقة من المناطق غير المخططة لخدمة ٤٦٨ ألف أسرة خلال الفترة من (٢٠١٤ / ٢٠٢٣) بتكلفة تقديرية ٣١٨ مليار جنيه لتطوير ورفع كفاءة البنية الأساسية. يقوم صندوق التنمية الحضرية بالتعامل مع المناطق غير المخططة على مستوى الجمهورية، التي نشأت نتيجة عدم تمكن المناطق الرسمية بالمناطق المخططة في الوفاء باحتياجات قاسم كبير من السكان، بحيث تفاقمت هذه المشكلة عبر عقود عديدة، بحيث أصبحت جزء لا يستهان به من عمران أغلب المدن والقرى. تتسم هذه المناطق بالكثافة السكنية المرتفعة التي تزيد في بعض الأحيان عن ٥٠٠ فرد / فدان، كما تتراوح ارتفاعات المباني بها من ٤-١٠ أدوار كما إنها لا توفر الحد الأدنى من السكن الآمن، وتتطلب عمليات تنمية متوسطة وطويلة الأجل .

وقد قام الصندوق بصياغة إطار عمل محدد لدراسة المناطق غير المخططة من خلال إعداد خرائط الأساس والتعاون مع المحافظات لجمع البيانات عن الخدمات والمرافق في هذه المناطق استخدمت في ذلك الصور الفضائية لتحديد المناطق، حيث تم الانتهاء من حصر المناطق غير المخططة في جميع مدن الجمهورية وعددها ٢٢٦ مدينة في ٢٧ محافظة (٣٧,٥٪ من إجمالي مساحة الكتلة العمرانية للمدن. ويلاحظ وفقاً لبيانات صندوق تطوير العشوائيات أن محافظة سوهاج تحتوي على النسبة الأكثر ارتفاعاً من المناطق غير المخططة حيث بلغت ٦٩,٩٪ من كتلة مدن المحافظة. وعلى النقيض من ذلك بلغت أقل نسبة للمناطق غير المخططة ٢,٥٪ وذلك بمحافظة بور سعيد. علاوة على ذلك فإن بعض الجهات المانحة قامت بدعم عملية تطوير المناطق غير المخططة، كبرنامج الارتقاء الحضري وتعزيز فرص العمل بالمناطق غير المخططة في مصر والممول بمنحة مفضولة من

الاتحاد الأوروبي للوكالة الفرنسية للتنمية، وينفذ من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. ويركز هذا البرنامج على التطوير في أربع مناطق بالقاهرة الكبرى، يقطنها ٥٥٪ من إجمالي سكان المناطق غير المخططة في مصر. وفيما يلي نلقي الضوء على بعض مشروعات التنمية العمرانية كمشروع تطوير منطقة الفسطاط وجبانه القاهرة ومشروع تطوير منطقة المدابغ وسور مجري العيون، ومشروع زهرو مايو كمنطقة سكنية بديلة للمناطق الخطرة وغير الآمنة، ومشروع روضة السيدة زينب الحاصل على جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير لعام ٢٠٢٤ ضمن أفضل مشروعات الإسكان المنفذة، ومشروع تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى، ومشروع إعادة إحياء القاهرة التاريخية.

#### شكل رقم (٤٢) مناطق التطوير وإعادة الإحياء ضمن المشروع القومي لإعادة إحياء القاهرة التاريخية



المصدر: صندوق التنمية الحضرية

**مشروع تطوير منطقة الفسطاط وجبانه القاهرة:** تعتمد الفكرة التخطيطية على إعادة إحياء وصياغة النطاق الجغرافي المحيط لمناطق المقابر. وذلك بإنشاء حدائق خضراء مع تطوير الجزر السكنية الموجودة بالمنطقة وينقسم المخطط المقترح إلى عدد من الحدائق تشمل حديقة الفسطاط التاريخية، وحديقة الفسطاط الترفيهية، وحديقة الفسطاط الثقافية، وحديقة الممالك التنكارية. وتضم هذه الحدائق العديد من الأنشطة الترفيهية والسياحية.

#### الشكل رقم (٤٣) مشروع تطوير منطقة الفسطاط وجبانه القاهرة



المصدر: صندوق التنمية الحضرية

**مشروع تطوير منطقة المدايغ وسور مجرى العيون:** يعتبر أحد مشروعات الدولة الكبرى لإعادة إحياء القاهرة التاريخية وتعزيز طابعها الحضاري والتراثي، حيث يُقام على مساحة ٩٥ فداناً خلف سور مجرى العيون، في منطقة المدايغ القديمة التي تم نقلها إلى مدينة الروبيكي الصناعية. ويهدف المشروع إلى تحويل المنطقة من عشوائية إلى مقصد سياحي يعكس التاريخ العريق للعاصمة، من خلال إعادة تخطيطها وتطويرها عمرانياً بما يتناسب مع النسيج التاريخي للمدينة. وتم تنفيذ ٧٩ عمارة تضم ١٩٢٤ وحدة سكنية في مشروع تطوير سور مجرى العيون، بديلاً لمنطقة المدايغ العشوائية، وتصل مساحة الوحدة إلى نحو ١٥٠ م<sup>٢</sup>، ضمن خطة لتحويل المنطقة إلى مجتمع سكني حضاري متكامل.

الشكل رقم (٤٤) مشروع تطوير منطقة المدايغ وسور مجرى العيون



**مشروع روضة السيدة زينب:** تم اعتماد تخطيط أمثل ونموذج راقٍ لتطوير منطقة "تل العقارب بالسيدة زينب" بما يتناسب مع الإطار العام لمنطقة السيدة زينب، مع إضافة لمسات جمالية وطابع إسلامي للعمارات. وكان المشروع ضمن المشروعات الحاصلة على جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير لعام ٢٠٢٤ ضمن أفضل مشروعات الإسكان المنفذة. وكانت المنطقة تُعرف سابقاً باسم "تل العقارب"، وتشهد وجود مبانٍ متهاكلة وعشوائية تهدد سلامة السكان، حيث وصل بعضها إلى مرحلة الانهيار. لذا، تمت إزالة عدد من العمارات والأسر المقيمة بها، حيث بدأت المحافظة بتسكين المتضررين مؤقتاً وتقديم الدعم السكني قبل بدء التنفيذ. يُعتبر المشروع من مشروعات الإسكان البديل التي نفذها صندوق التنمية الحضرية ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بالتعاون مع محافظة القاهرة. تم الانتهاء من تنفيذ مشروع "روضة السيدة" بمحافظة القاهرة بتكلفة ٣٣٠ مليون جنيه، لتوفير مسكن آمن لحوالي ٤٠٨٠ نسمة، وتحتوي على ٨١٦ وحدة سكنية بإجمالي ١٦ عمارة، بالإضافة إلى ١٩٨ وحدة إدارية وتجارية.

الشكل رقم (٤٥) مشروع روضة السيدة زينب قبل وبعد تطوير



المصدر: موقع رئاسة الجمهورية.

**مشروع زهور مايو كمنطقة سكنية بديلة للمناطق الخطرة وغير الآمنة:** يُعد مشروع "زهور مايو" نموذجاً رسمياً موثقاً للسكن البديل الحضاري الذي تم تنفيذه لسكان منطقة "الزرايب" السابقة. وجاء المشروع استجابة لتعرض المنطقة لمخاطر السيول، وضمن جهود الدولة للقضاء على العشوائيات الخطرة، حيث نُفذ بالتعاون بين محافظة القاهرة ووزارتي الإسكان والتضامن الاجتماعي. وقد وفر المشروع وحدات سكنية حديثة بمساحات مناسبة، وخدمات متكاملة، إلى جانب حظائر نموذجية تتماشى مع طبيعة عمل السكان. وتم تنفيذ ١٠٠٨ وحدة سكنية، ويُقام المشروع على ٦٧.٣٧ فدان. ويتضمن ٨٣٤ حظيرة، ومرافق خدمية مثل مدرسة ووحدة صحية وحضانة، بتكلفة ٥٥٠ مليون جنيه.

### الشكل رقم (٤٦) زهور مايو قبل وبعد التطوير



المصدر: صندوق التنمية الحضرية

## (٢-١-٣) الحصول على الخدمات الأساسية

في إطار تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، يمثل تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الخاصة في المناطق الحضرية أحد المحاور الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة للسكان. وتشمل هذه الخدمات قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والنقل والإسكان والطاقة والمياه، والتي تُدار غالباً بالشراكة مع القطاع الخاص أو من خلال مزودي خدمات مستقلين. ويُعد ضمان الوصول المنصف والأمن لهذه الخدمات، خاصةً في المناطق الفقيرة والمهمشة، عاملاً رئيسياً في تقليل الفجوة الحضرية وتحقيق شمولية التنمية. وقد عملت الدولة المصرية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ على تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية التي تضمن توفير خدمات خاصة ذات جودة عالية، مع تعزيز آليات الرقابة والحماية الاجتماعية لمنع التمييز أو الإقصاء. كما شجعت على الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوسيع نطاق الخدمات وضمان كفاءتها، مع التركيز على مراعاة احتياجات الفئات الضعيفة، مثل النساء، والشباب، وذوي الإعاقة. ويشكل تحسين الحصول على هذه الخدمات جزءاً محورياً من التزامات مصر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ مبادئ الحق في المدينة، وتعزيز المساواة والكرامة لجميع السكان الحضريين.

### ١. توفير اتصال آمن بمياه الشرب، والصرف الصحي، والتخلص من المخلفات الصلبة

استهدفت السياسة الوطنية الحضرية السياسات المؤدية إلى خفض الفوارق الإقليمية وما بين الريف والحضر، وتقليل الفجوات بين الشرائح الاجتماعية داخل المدن المصرية، وتمكينها المتساوي من الوصول للخدمات والمرافق الأساسية. كما تتضمن إعداد

المخططات للتجمعات الحضرية والريفية برامج ومشروعات شبكات البنية الأساسية والتي تضمن الاحتياج المستقبلي للسكان والأنشطة المستقبلية للتجمعات. كما ساهمت المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" التي تم تنفيذها في العديد من القطاعات بالقرى المستهدفة في المرحلة الأولى، يبلغ عددها إلى ١٤٧٧ قرية، داخل ٥٢ مركزاً على مستوى ٢٠ محافظة، في تحسين مستوى الخدمات المقدمة لمواطني هذه القرى، من خلال المشروعات المنفذة في العديد من القطاعات الخدمية والتنمية.

### الشكل رقم (٤٧) إنجازات مشروع حياة كريمة "المرحلة الأولى" ٢٠٢٢/٢٠٢٣



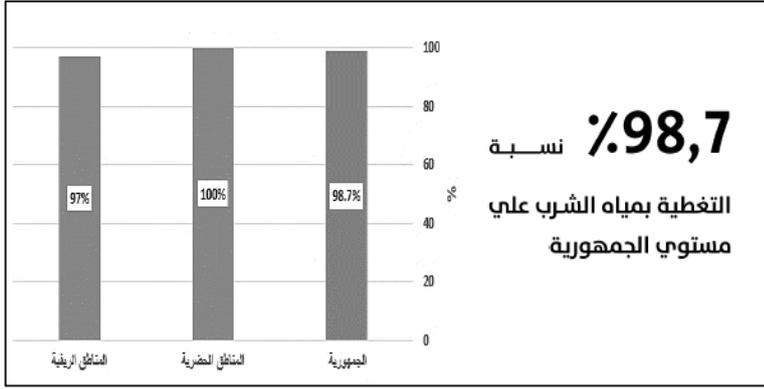
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة عن عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

بلغت جملة الاستثمارات المعتمدة لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي بخطة العام المالي ٢٢/٢٠٢٣ نحو ٢٢ مليار جنيه، منها ٢٠ مليار جنيه تمويل خزانة عامة محلي، و٢.٣ مليار جنيه قروض خارجية، بينما بلغت إجمالي الخطة المعدلة ٤٦ مليار جنيه منها ٢٩.٣ مليار جنيه خزانة عامة محلي، و٢.٣ مليار جنيه قروضاً خارجية، وبلغت جملة المُنفذ نحو ٤٣ مليار جنيه بنسبة ٩٣.٧٪ من الاستثمارات المُعدّلة.

### الحصول على مصادر مياه شرب آمنة

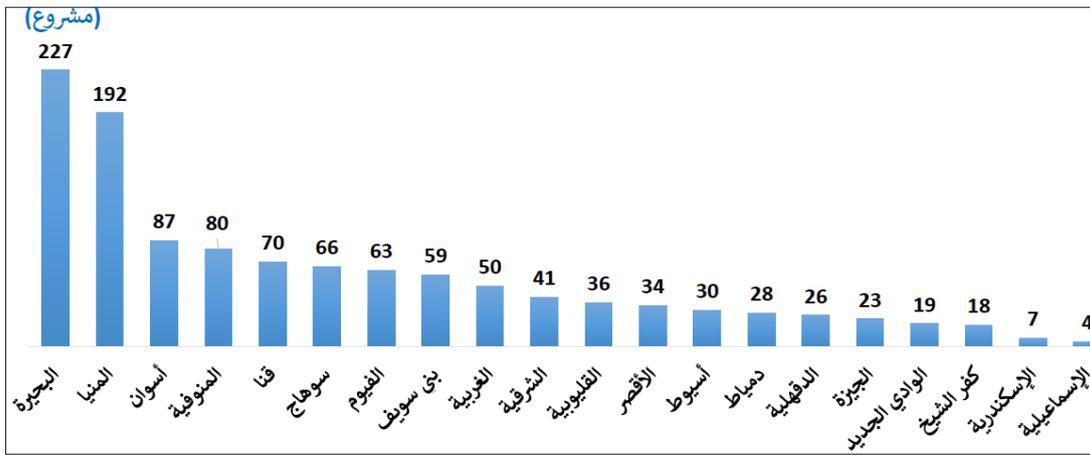
تتنوع مصادر مياه الشرب للحضر والريف حسب الموقع الجغرافي والبيئة الطبيعية التي تتواجد بها التجمعات العمرانية، وتتأثر بعض التجمعات بالحرمان من مصادر مياه شرب آمنة نتيجة أيضاً العزلة المكانية وصعوبة الوصول. وبصفة عامة تشمل هذه المصادر المياه المنقولة بأنابيب إلى المبنى أو الوحدات السكنية أو قطع أراضي، والصنابير العامة والآبار والينابيع المحمية. ويشير تعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والمنشآت ٢٠١٧ إلى حصول ٩٨.٧٪ من سكان حضر الجمهورية على مصادر مياه شرب آمنة، بينما يحصل ٩٥.٤٪ من سكان ريف الجمهورية على مصادر مياه آمنة للشرب. ففي حين ارتفعت نسبة التغطية بمياه الشرب على مستوى حضر الجمهورية بحوالي ١٠٠٪، ونسبة التغطية بمياه الشرب على مستوى ريف الجمهورية بحوالي ٩٧٪ وذلك لعام ٢٠٢١. ونتيجة تنفيذ عدد من المشروعات من مبادرات توصيل مياه الشرب إلى المناطق المحرومة منها المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، تم تنفيذ مشروعات مد وتدعيم شبكات مياه الشرب بطول ٧.٥ كم من إجمالي ٨.٥ كم مستهدف وإجمالي ١١٦٠ مشروع، موزعة بين محافظات الجمهورية. وقد استحوذت محافظتي البحيرة بشمال مصر والمنيا بجنوب مصر على أعلى عدد المشروعات المنفذة في المرحلة الأولى من مشروعات مبادرة "حياة كريمة" في مشروعات إدخال الوصلات المنزلية إلى المنازل ومشروعات تدعيم شبكات مياه الشرب، وبنسبة ٢٠٪ و١٧٪ تقريباً من إجمالي المشروعات المنفذة، على التوالي. بينما حصلت محافظة المنوفية في دلتا مصر على النصيب الأكبر من مشروعات إنشاء وتطوير محطات مياه الشرب وبنسبة ٣١٪ من إجمالي المشروعات.

الشكل رقم (٤٨) انجازات المرحلة الأولى من "مبادرة حياة كريمة" في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢

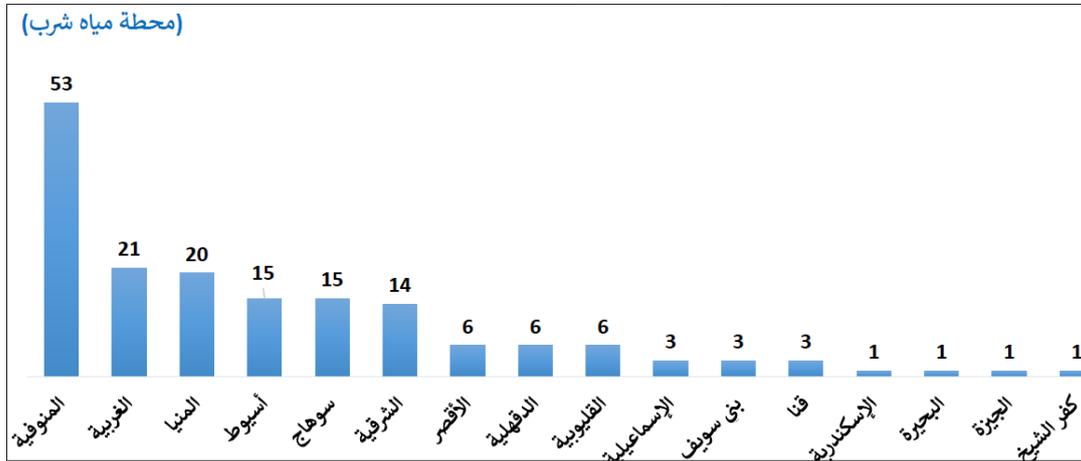


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة عن عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

الشكل رقم (٤٩) توزيع مشروعات تدعيم شبكات مياه الشرب بالمحافظات



الشكل رقم (٥٠) توزيع مشروعات إنشاء وتطوير محطات مياه الشرب بالمحافظات



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة عن عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

وضمن استكمال مشروعات مياه الشرب، وقعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع الحكومة الفيدرالية السويسرية منحة تمويلية بالتعاون مع وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ومن خلال برنامج "إدارة مياه الشرب بصعيد مصر". ويهدف المشروع إلى تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في محافظات جنوب الصعيد، وتوفير خدمة فعالة لمياه الشرب من قبل شركات المياه والصرف الصحي التابعة لها، مما يؤدي إلى الوصول المستدام والمتساوي لمياه الشرب. يتم تنفيذ المشروع خلال مرحلتين، تستغرق المرحلة الأولى من البرنامج الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢) وتتم المرحلة الثانية خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٥).

تبلغ قيمة تمويل المرحلة الأولى ٨.٨ مليون فرانك سويسري، و٩.٣٧ مليون فرانك سويسري للمرحلة الثانية. وتشمل المبادرة تحسين البنية التحتية من خلال مشروعات توريد وإنشاء شبكات مياه الشرب، وتوريد وإنشاء الخزان الأرضي سعة ٥,٠٠٠ متر مكعب، ومحطة رفع تخدم حوالي ٣٥ ألف نسمة وتطوير خطوط المياه، إلى جانب برامج لدعم الفني والحوكمة لشركة أسوان للمياه، والتوعية المجتمعية بأهمية المياه.

## كميات مياه الشرب المنتجة والمستهلكة

تبلغ كمية مياه الشرب المنتجة من جميع المحطات على مستوى الجمهورية حوالي ٢٥.٨٨٨ مليون م<sup>٣</sup>/يوم، بذلك يكون معدل نصيب الفرد من الطاقة الإنتاجية لمحطات المياه حوالي ٢٥٧ لتر/فرد/يوم. ويعتبر معدل مرتفع بالمقارنة مع متوسط الاحتياج من مياه الشرب والمقدر بحوالي ١٦٠ لتر/فرد/يوم وذلك لعام ٢٠٢١. وقد يرجع السبب إلى زيادة الفاقد من شبكة المياه ببعض المناطق نتيجة قدم الشبكة والاحتياج إلى رفع كفاءتها، مما يؤكد على ضرورة استمرار تنفيذ مبادرات تطوير الشبكات ومرافقها على المستوى المحلي والإقليمي. أما الطاقات التصميمية لمحطات مياه الشرب فتقدر بحوالي ٣٥٠ لتر/فرد/يوم. بينما يقدر معدل نصيب الفرد من الطاقة الإنتاجية لمحطات مياه الشرب بحوالي ٢٥٧ لتر/فرد/يوم، مما يدل على وجود فائض بطاقة محطات المياه القائمة لتلبية الاحتياجات المستقبلية.<sup>٣٦</sup>

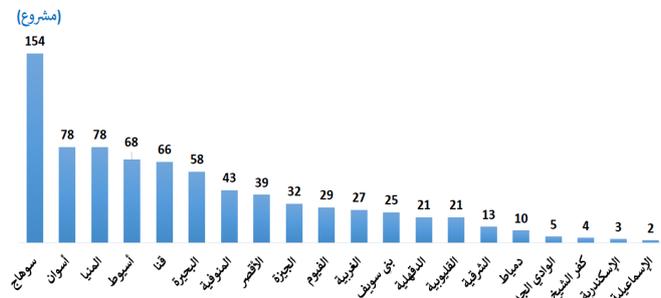
## الصرف الصحي والتخلص من المخلفات الصلبة

تقدر نسبة التغطية بالصرف الصحي للتجمعات العمرانية القائمة على مستوى الجمهورية بحوالي ٦٦.٧٪ تقريباً. وتختلف هذه النسبة بين حضر وريف الجمهورية. فتقدر نسبة التغطية بالصرف الصحي على مستوى حضر الجمهورية بحوالي ٩٦٪. وتتنخفض على مستوى ريف الجمهورية لتصل إلى حوالي ٤٠٪ طبقاً لبيانات عام ٢٠٢١. والمستهدف ارتفاع نسبة التغطية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية بالصرف الصحي. من خلال المبادرات والمشروعات الممولة من سواء من خطط الدولة الاستثمارية أو الاتفاقيات والمنح الأجنبية. تبلغ قيمة المشروعات المنفذة وفقاً للخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ حوالي ٤.٢ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي، منها ٢.١ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي بالقرى. وخلال ذات العام المالي، ومن خلال الهيئة القومية والجهاز التنفيذي والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، وتم تنفيذ ٥٨ مشروع بإجمالي طاقة إنتاجية ٣٣٨ ألف م<sup>٣</sup>/يوم، منها عدد ٤٤ مشروع صرف صحي بالقرى، وبقيمة ٤.٢ مليار جنيه منها مبلغ ٢.١ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي للقرى.

الشكل رقم (٥١) نصيب المحافظات من برنامج التوسع في تنفيذ مشروعات الصرف الصحي المتكاملة

➤ مُستهدف إنشاء وتطوير 167 محطة معالجة صرف صحي

➤ مُستهدف تنفيذ 1441 مشروع صرف صحي



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة عن عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

<sup>٣٦</sup> المصدر: مؤشرات الرصد الحضري على لمستوى القومي.

كما حظيت محافظات كفر الشيخ والفيوم على مشروع ضمن برنامج إدارة مياه الشرب في صعيد مصر بمرحلتيه الأولى والثانية، بتنفيذ مشروعات الصرف الصحي. ويتم تنفيذ مشروع خدمات الصرف الصحي بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية، والاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي بإجمالي مبلغ ١٦٤ مليون يورو خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٦). يهدف المشروع إلى الحد من التلوث بالمصارف والمجاري المائية التي تصب ببجيرة البرلس والبحر المتوسط، تخدم المشروعات ٤٠٠ ألف نسمة بمراكز (البرلس - مطوبس - دسوق - سيدي سالم - الرياض). تشمل المرحلة الأولى تنفيذ عدد من مشروعات الصرف الصحي (شبكات انحدار ومحطات رفع وخطوط طرد) لعدد ٢٢ قرية بمركزي مطوبس ودسوق. بالإضافة إلى تنفيذ توسعات محطة معالجة مطوبس بطاقة ١٥ ألف م<sup>٣</sup>/يوم. وتشمل المرحلة الثانية تنفيذ عدد من مشروعات الصرف الصحي لعدد ٢٤ قرية بمراكز مطوبس ودسوق والرياض وسيدي سالم والبرلس بالإضافة إلى تنفيذ عدد ٣ محطات معالجة صرف صحي.

#### شكل (٥٢) توسعات محطة معالجة مطوبس ١٥٠٠٠ م<sup>٣</sup>/يوم



المصدر: الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي.

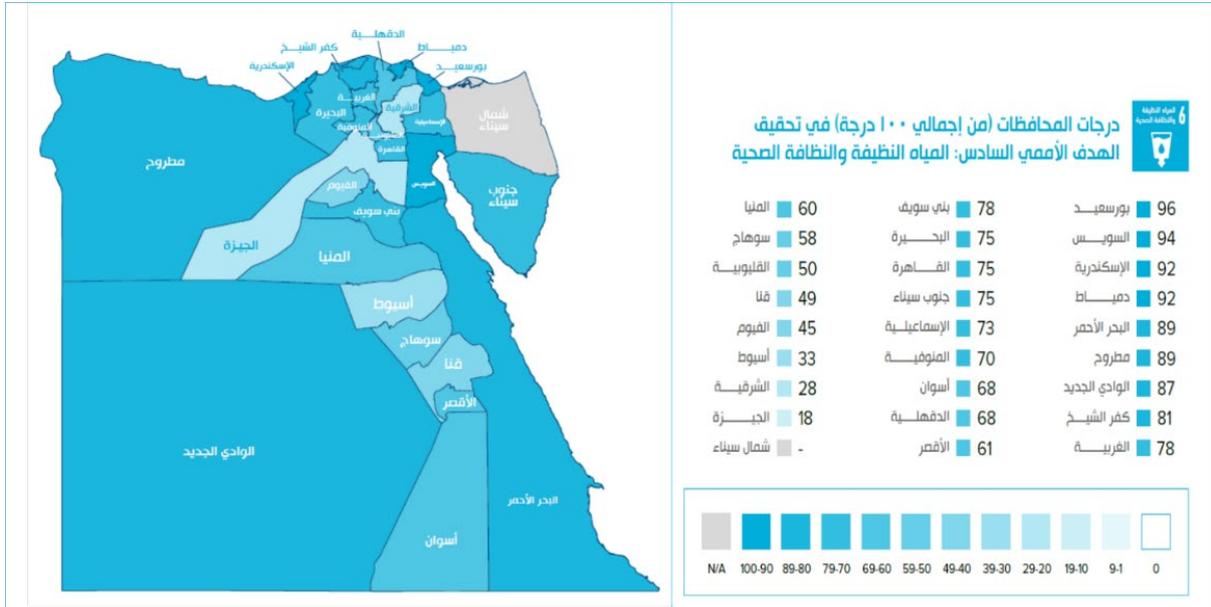
ويهدف مشروع معالجة الصرف الصحي بالقرى الملوثة بمحافظة الفيوم إلى تقليل التلوث الواقع على بحيرة قارون، التي تبلغ مساحتها من ٢٠٠ كم<sup>٢</sup> إلى ٢٥٠ كم<sup>٢</sup>. وتتمثل مصادر التلوث للبحيرة في مياه الصرف الصحي غير المعالج، أو المعالجة وغير المطابقة، ومياه الصرف الزراعي والصناعي. يخدم المشروع ٦٩٨ ألف نسمة، ويتم تمويله من خلال البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية، والاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي بإجمالي تمويل للمرحلة الأولى بقيمة ٣٠٠ مليون يورو والمرحلة الثانية بقيمة ٩٥ مليون يورو. ويتضمن تنفيذ مشروعات الصرف الصحي لعدد ٥٧ قرية، وهدم وإعادة إنشاء محطات معالجة صرف صحي، وتوسعة وإعادة تأهيل محطات معالجة قائمة. وتستغرق مدة تنفيذ المشروع ستة سنوات (٢٠٢٠ - ٢٠٢٦).

#### ترتيب المحافظات من حيث اقترابها من تحقيق الهدف الأممي السادس "المياه النظيفة والنظافة الصحية"

تولي الدولة المصرية اهتمامًا متزايدًا بعملية توطيد أهداف التنمية المستدامة لما لها من أثر في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة باعتبارها من من أهم الركائز الأساسية للأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. وحتى تستطيع السلطات المحلية المشاركة بفاعلية في عملية توطيد أهداف التنمية المستدامة، فمن الضروري توافر بيانات ومستهدفات المؤشرات لكل محافظة في ٢٠٣٠ مرتكزة على الوضع الحالي والطموح للوصول إلى مستهدفات أهداف التنمية المستدامة على المستوى القومي. تساهم خطة الدولة وما توليه من إهتمام في تمويل مشروعات البنية الأساسية، في توطيد الهدف الأممي السادس "المياه النظيفة والنظافة

الصحية" ، تلاحظ إقتراب محافظات الجمهورية من تحقيق الهدف وخاصة المحافظات الحضرية مع تراجع المحافظات الريفية في تحقيق الهدف مع وجود نسب تغير في الاتجاه نحو تحقيق الهدف بين ٠.٥% إلى ١.٣%.

شكل (٥٣) ترتيب المحافظات من حيث اقترابها من تحقيق الهدف الأممي السادس "المياه النظيفة والنظافة الصحية"



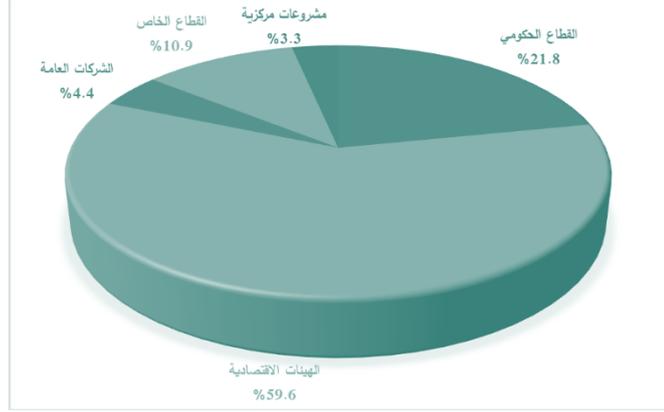
المصدر: نحو توطين التنمية المستدامة-تقرير موجز حول أداء المحافظات في الأهداف الأممية ٢٠٢٣ - الإصدار الثاني - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. تقرير موجز حول أداء المحافظات في الأهداف الأممية مصر - ٢٠٢٣

## ٢. ضمان الوصول لمنظومة آمنة وكفاء للمواصلات العامة

يعتبر قطاع النقل والمواصلات أحد أهم القطاعات الخدمية والحيوية الهامة بالدولة، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بكافة القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم الدولة بتنفيذ إستراتيجية متكاملة لتطوير منظومة النقل من خلال خطة واضحة تشمل كافة قطاعات النقل (الطرق والكباري - السكك الحديدية - مترو الأنفاق - النقل البحري - النقل النهري - الموانئ الجافة واللوجستيات - والنقل الجوي)، بالتوافق مع رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، علاوة على مخرجات المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية (٢٠٥٠)، وتحقق الترابط والتكامل فيما بينها، مع وضع آليات محددة ودقيقة لمتابعة التنفيذ. وتستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ "توفير نظام نقل يحقق أهداف التنمية المستدامة ويرتبط ارتباطاً جوهرياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية المستقبلية، وفي ذات الوقت يدعم دور النقل اعلى المستويين الإقليمي والدولي.

استهدفت خطة الدولة زيادة معدل نمو قطاع النقل والتخزين من ٨.٨% من إجمالي الاستثمارات في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى نحو ١٢.٣% من إجمالي الاستثمارات في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢. وبصفة عامة تستهدف الخطة إعطاء دفعة قوية لاستثمارات القطاع بشقيه العام والخاص نظراً لأهمية القطاع الاقتصادية ومردوده الإيجابي على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك مقارنة بالأعوام السابقة. وبلغت إجمالي الاستثمارات في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ حوالي ١٨٥.٢ مليار جنيه، وحوالي ٢٥٨.٨ مليار جنيه خلال عام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بزيادة ٢٠.٨%، مقارنة بالاستثمارات المنفذة في العام السابق والبالغة نحو ٢١٤.٣ مليار جنيه، لیساهم القطاع عام ٢٠٢٣ بنحو ٢٢% في جملة الاستثمارات المنفذة.

شكل (٥٤) هيكل استثمارات النقل خلال عام (٢٠٢٣/٢٠٢٢)

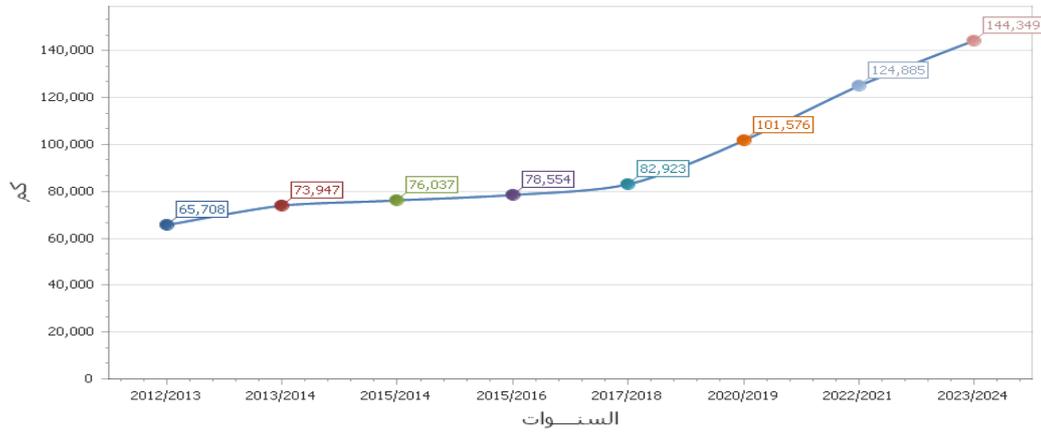


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٣)، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

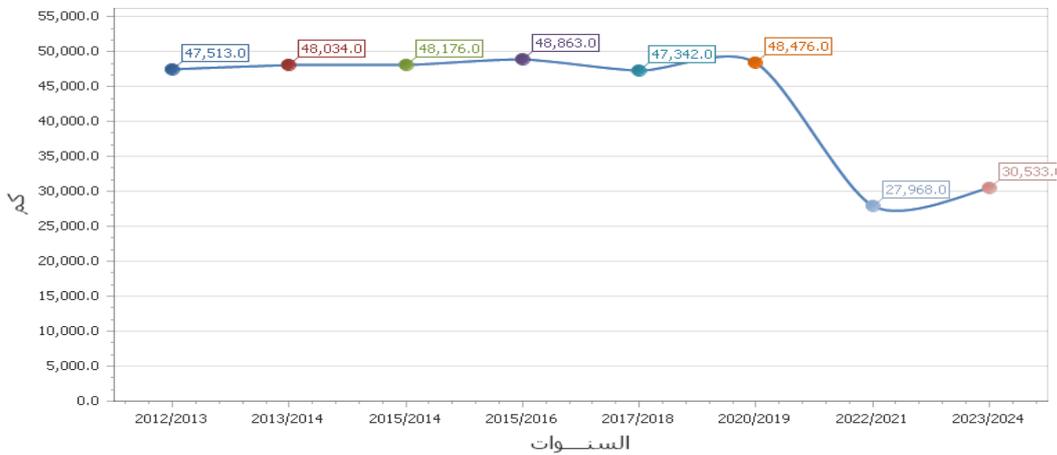
### تطور أطوال الطرق المرصوفة

ارتفعت نسبة أطوال الطرق المرصوفة على المستوى القومي خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢٤ من (١٠١.٥٧٦ كم إلى ١٤٤.٣٤٩ كم) وبمعدل تغير قدره ١.٤%. كما تشير البيانات أيضا إلى انخفاض في أطوال الطرق الترابية بنسبة ٣٧% على مستوى محافظات الجمهورية والتي بلغت ٤٨.٤٧٦ كم عام ٢٠٢٠ إلى ٣٠.٥٣٣ كم عام ٢٠٢٤.

الشكل رقم (٥٥) تطور أطوال الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية



الشكل رقم (٥٦) تطور أطوال الطرق الترابية على مستوى الجمهورية



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٥)، نشرة حصر الطرق والكباري، يناير.

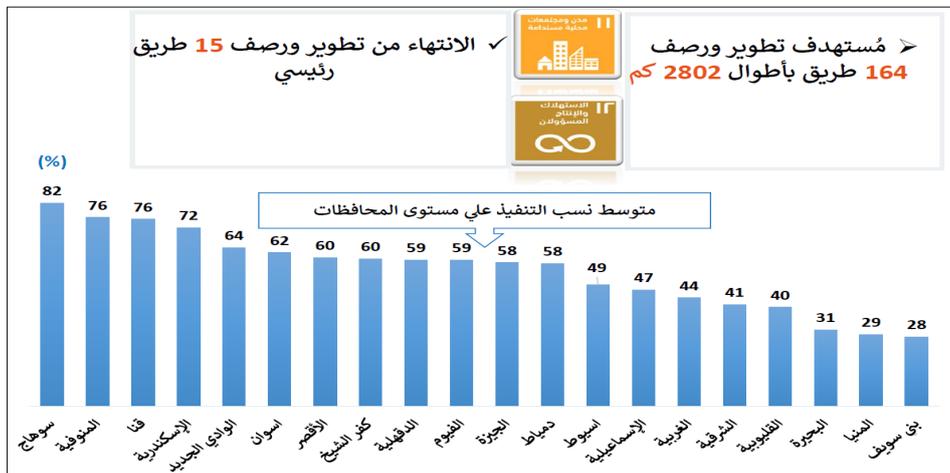
جدول رقم (١٨) تطور أطوال الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية (٢٠٢٠-٢٠٢٤) - بالكيلومتر

الفترة	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٢٣/٢٠٢٤
الهيئة العامة للطرق والكباري	٢٨١٢٠	٢٨٨٢٠	٣٠٣٧٣
مديريات الطرق/المحليات	١٤١٧٢١	٧٨٠٨٩	١٢٨٩٩٦
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	١٠٠٦٥	١٧١١٦	١٤٦٥٢
الشركة الوطنية/ الهيئة الهندسية	٦٣٢٣	٨٦٠	٨٦٠
الإجمالي	١٥٠٠٥٢	١٥٢٨٥٣	١٧٤٨٨٢
معدل التغير	١.٦٨	١.٨	٧.٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء (٢٠٢٥)، نشرة حصر الطرق والكباري، يناير.

ولما للطرق أهمية في تعزيز إمكانيات الوصول سواء لمناطق العمل والخدمات والأسواق، خلاف تحسين البيئية العمرانية للمناطق الداخلية للتجمعات العمرانية، وخفض معدلات استهلاك الوقود، فقد اهتمت الدولة بنسب الإنفاق في الخطط الاستثمارية على تحسين ورصف الطرق الداخلية. وتضمنت مبادرة حياة كريمة برنامجاً لتطوير الطرق الرئيسية والطرق الداخلية للتجمعات العمرانية المستهدفة في المبادرة بالتكامل مع برامج البنية الأساسية بعدد ٥٢ مركز في نطاق عدد ٢٠ محافظة لتقديم خدمات متميزة لتحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية للمواطن المصري كأحد أهم أهداف المبادرة. وتم التخطيط لتطوير ورفع كفاءة طرق إجمالي أطوال ٢٩٠٠ كم وتم انجاز ١٣٣٤ كم منها ٧٥٩ كم في الصعيد ٥٧٥ كم في الدلتا. حيث استهدفت المرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة" رصف ٢٨٠٢ كم من الطرق موزعة بين المحافظات المستهدفة كانت نسبة الإنجاز تتراوح بين ٢٨٪ إلى ٨٢٪ من إجمالي المستهدف كما هو موضح بالشكل رقم (٥٧).

الشكل رقم (٥٧) نصيب المحافظات في تنفيذ مشروعات تطوير ورصف الطرق



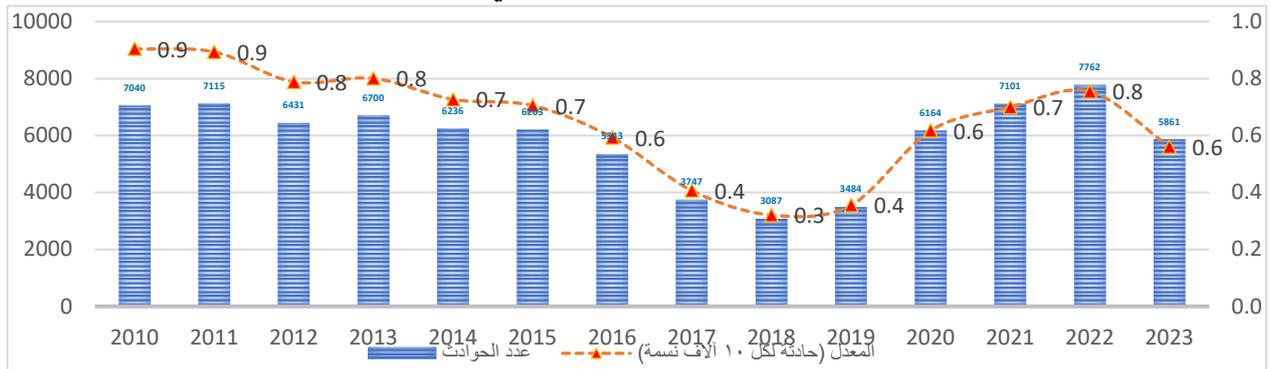
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٣)، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

المشروعات القومية لتحسين النقل بين المحافظات

تعمل الدولة على تنفيذ مشروعات النقل التي تخدم المشروعات القومية الكبرى فضلاً عن تنفيذ برامج رفع كفاءة البنية الأساسية القائمة من شبكات النقل (طرق وكباري - خطوط سكك حديدية - طرق ملاحية - موانئ بحرية - موانئ جوية) لتحقيق الاستغلال الأمثل للاستثمارات وتوفير العديد من فرص العمل في مجالات النقل المختلفة، فضلاً عن خلق مناخ استثماري قادر على تحقيق التنمية في قطاع النقل. وتستهدف التوجهات الإستراتيجية للاقتصاد المصري في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٣٠ التالي:

- زيادة متوسط معدل نمو ناتج قطاع النقل والتخزين بالأسعار الثابتة إلى ٦٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٤.٧٪ خلال الفترة من (٢٠١٤-٢٠٢٣).
- زيادة استثمارات النقل والتخزين إلى ١٥٢٩ مليار جنيهه مقابل ١٣١٧ مليار جنيهه خلال الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠٢٣.
- الزيادة في إجمالي أطوال محاور الطرق الجديدة بنسبة ٥٠٪ لتصل إلى ١٠٥٠٠ كم.
- إنشاء ٣٤ محور على النيل، و ١١٦٠ كوبري علوي مقارنة ب ١٣ محور و ١٠٠٠ كوبري خال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣).
- استكمال مشروع القطار الكهربائي السريع بتكلفة ٥٤٤ مليار جنيهه، والمونوريل بتكلفة ٢٦ مليار جنيهه، وتطوير مترو الأنفاق بتكلفة ٣٤١ مليار جنيهه.
- وتم الانتهاء من انشاء المرحلة الأولى الأتوبيس الترددي السريع على الطريق الدائري بعدد ١٤ محطة من أكاديمية الشرطة وحتى طريق الإسكندرية الزراعي. ويجري حالياً تدريب السائقين على مسار المرحلة الأولى جاري تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع بعدد ٣٤ محطة لخدمة المسافة المتبقية من الطريق الدائري.
- رفع طاقة نقل الركاب بالسكك الحديدية إلى ٣.٥ مليون راكب/ يوم في عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو مليون راكب/ يوم خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣).
- رفع طاقة نقل البضائع عبر السكك الحديدية إلى ٢٥ مليون طن عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٤.٥ مليون طن في عام ٢٠٢٢.
- تحقيق التوازن والتكامل بين وسائل النقل المختلفة، والتركيز على النقل متعدد الوسائط، "رفع متوسط نسبة مساهمة قطاع النقل البحري" في نقل البضائع إلى ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وتشجيع مساهمة النقل النهري في نقل البضائع إلى ما لا يقل عن ٥٪ من جملة حجم النقل.
- تقدم مصر في مؤشر جودة الطرق إلى المراتب العشرة الأولى في عام ٢٠٣٠ مقارنةً بالمرتبة ١٨ في عام ٢٠٢١.
- تقدم مصر في مؤشر الربط بين شبكة الطرق إلى المرتبة ٢٠ عالمياً في عام ٢٠٣٠ مقارنةً بالمرتبة ٤٨ في عام ٢٠١٩.

شكل رقم (٥٨) تطور حوادث السيارات ومعدلاتها في مصر (٢٠١٠-٢٠٢٤)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٤)، النشرة السنوية لحوادث السيارات والقطارات.

### ٣. توفير اتصال للطاقة المتجددة الحديثة

- تستهدف مصر الوصول بالطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ من إجمالي القدرة الإجمالية للشبكة القومية للكهرباء بحلول عام ٢٠٣٥، موزعة بواقع ٢٢٪ من الشمسية و ١٤٪ من الرياح، و ٤٪ من المراكز الشمسية، و ٢٪ من الطاقة المائية.

## الإطار التشريعي

تتبنى الدولة المصرية منظومة تشريعية متكاملة لدعم الطاقة المتجددة، تهدف إلى تعزيز الاستثمار وتحقيق التحول نحو مصادر نظيفة ومستدامة. من أبرز هذه التشريعات قانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥، الذي ينظم إنتاج وتوزيع الطاقة ويمنح هيئة تنظيم الكهرباء صلاحيات رقابية لضمان كفاءة واستدامة القطاع. كما صدر قانون رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠١٤ لتحفيز إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، ويشمل آليات مثل تعريف التغذية، التي تضمن أسعاراً مجزية وثابتة لشراء الكهرباء من المستثمرين لمدة تصل إلى ٢٥ عاماً. وتكمل هذه المنظومة قوانين الاستثمار مثل القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الذي يوفر إعفاءات ضريبية وجمركية للمشروعات الخضراء، ويشجع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في تطوير الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر. كما أصدرت الدولة قرارات جمهورية بتخصيص أراضٍ واسعة في محافظات مثل البحر الأحمر وأسوان لإنشاء محطات طاقة متجددة، مما يعكس التزاماً سياسياً واستراتيجياً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

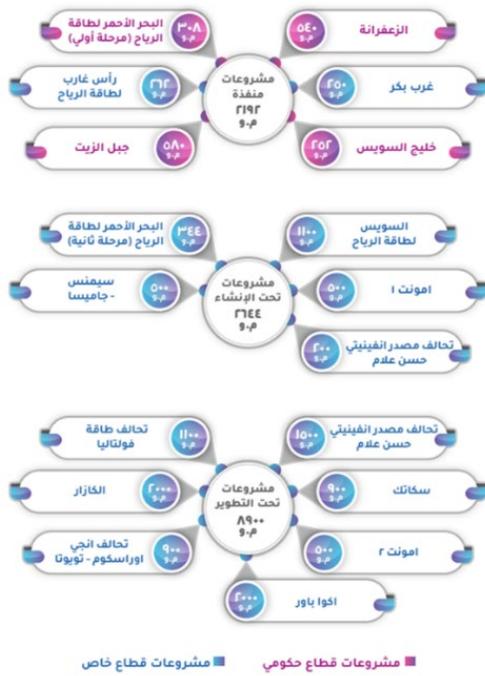
### الشكل رقم (٥٩) أهم تشريعات الطاقة المتجددة

يناير ٢٠٢٣	كتاب دوري رقم ٢ بخصوص القواعد التنظيمية لشراء الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة التي تنتجها هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.
يناير ٢٠٢٣	الكتاب الدوري رقم ٣ لسنة ٢٠٢٣ بشأن القواعد التنظيمية لمنظومة إنتاج الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة الشمسية الفوتوفلطية بغرض الاستهلاك الذاتي.
فبراير ٢٠٢٣	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٢٣، بتخصيص المساحات في كل من محافظتي سوهاج وأسوان من المساحات المملوكة للدولة ملكية خاصة لاستخدامها في إقامة محطات توليد الكهرباء والطاقة المتجددة.
فبراير ٢٠٢٣	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢٣، بتخصيص ٥٩٦٣٤٥٨٩ متر مربع بناحية سيدي براني بمحافظة مطروح من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، لاستخدامها في إقامة مشروع محطات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة.
يونيو ٢٠٢٣	الكتاب الدوري رقم ٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعفاء مشروعات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بنظام صافي القياس حتى قدرة ١٠ ميجاوات من سداد مقابل الدمج.
يونيو ٢٠٢٣	الكتاب الدوري رقم ٦ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل الكتاب الدوري رقم ٣ لسنة ٢٠٢٣ بشأن القواعد التنظيمية لمنظومة إنتاج الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة الشمسية الفوتوفلطية بغرض الاستهلاك الذاتي.
سبتمبر ٢٠٢٣	كتاب دوري رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن سريان الاعفاء من مقابل الدمج لمشروعات إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة بنظام صافي القياس ولاستهلاك الذاتي والتي يتم ربطها بالشبكة الكهربائية منذ نشأة المحطة وحتى صدور الكتاب الدوري رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢.
ديسمبر ٢٠٢٣	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٠ لسنة ٢٠٢٣، بتخصيص مساحة أرض حوالي ٤٦ كيلو متر مربع ناحية بنبان محافظة أسوان من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لاستخدامها في إنشاء محطات طاقة متجددة.
يناير ٢٠٢٤	قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن حوافز مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.
فبراير ٢٠٢٤	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ٢٠٢٤، بتخصيص مساحة أرض حوالي ١٠ آلاف كيلو متر مربع ناحية محافظة الوادي الجديد من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لاستخدامها في إنشاء محطات طاقة متجددة.
يونيو ٢٠٢٤	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٢٤، بتخصيص مساحة أرض حوالي ٩٠٠ كيلو متر مربع ناحية محافظة البحر الأحمر والسويس من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لاستخدامها في إنشاء محطات طاقة متجددة.
نوفمبر ٢٠٢٤	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢ لسنة ٢٠٢٤، بتخصيص مساحة أرض حوالي ١٦٣ كيلو متر مربع ناحية محافظة قنا من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لاستخدامها في إنشاء محطة طاقة شمسية.
ديسمبر ٢٠٢٤	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ لسنة ٢٠٢٤، بتخصيص مساحة أرض حوالي ٣٥٠ كيلو متر مربع ناحية محافظة البحر الأحمر من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لاستخدامها في إنشاء محطات طاقة متجددة.

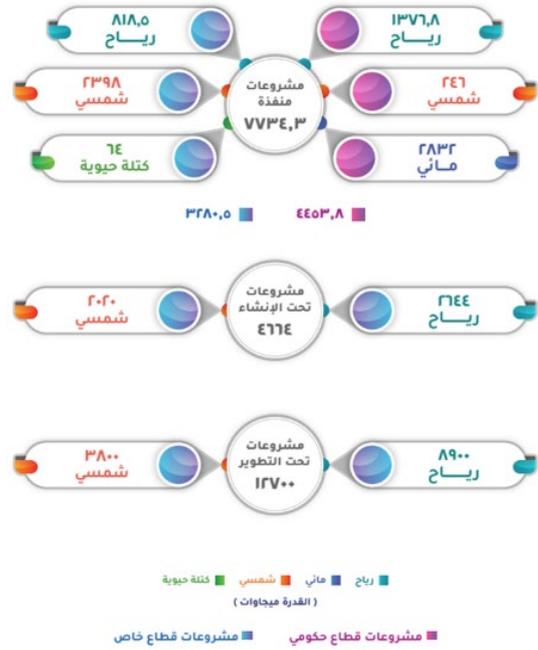
## مشروعات الطاقة المتجددة

تُنفذ مصر حالياً مجموعة متنوعة من مشروعات الطاقة المتجددة ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وتشمل هذه المشروعات محطات الرياح في الزعفرانة وجبل الزيت وخليج السويس، ومحطات الطاقة الشمسية في بنبان وكوم أمبو والغردقة، بالإضافة إلى مشروعات الكتلة الإحيائية مثل الجبل الأصفر وشرق الإسكندرية.

الشكل رقم (٦١) أهم مشروعات طاقة الرياح



الشكل رقم (٦٠) أهم مشروعات الطاقة المتجددة



المصدر: هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، التقرير السنوي ٢٠٢٤.

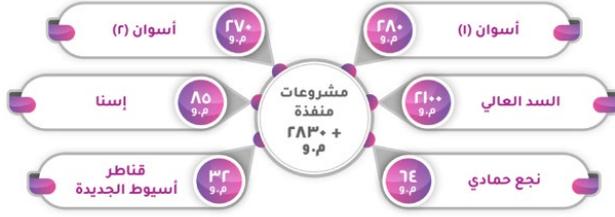
### طاقة الرياح

تُعد مشروعات طاقة الرياح في مصر من أبرز ركائز التحول نحو الطاقة النظيفة، حيث تمتلك الدولة إمكانات هائلة بفضل سرعات الرياح العالية في مناطق مثل خليج السويس والزعفرانة وجبل الزيت. وقد بلغ إجمالي القدرة المركبة من طاقة الرياح حتى منتصف ٢٠٢٥ نحو ٣٠٣٤.٥ ميجاوات، منها أكثر من ١٦٠٠ ميجاوات من تنفيذ القطاع الخاص.

### الطاقة الشمسية

تُعد الطاقة الشمسية من أهم مصادر الطاقة المتجددة في مصر، نظراً لموقعها الجغرافي مما يمنحها معدلات إشعاع شمسي مرتفعة طوال العام. وقد شهدت البلاد طفرة في مشروعات الطاقة الشمسية، أبرزها مجمع بنبان بأسوان، الذي يضم ٣٢ محطة بقدرة إجمالية تصل إلى ١٤٦٥ ميجاوات، ويُعد من أكبر المجمعات الشمسية في العالم. كما تنفذ مصر مشروعات أخرى في مناطق مثل كوم أمبو، والغردقة، والزعفرانة، بالتعاون مع مؤسسات دولية مثل جايكا والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار.

## الشكل رقم (٦٣) أهم مشروعات الطاقة الكهرومائية



## الشكل رقم (٦٢) أهم مشروعات الطاقة الشمسية



المصدر: هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة - التقرير السنوي ٢٠٢٤.

### • الطاقة الكهرومائية

تعد الطاقة الكهرومائية إحدى دعائم منظومة الطاقة المتجددة في مصر، إذ تعتمد على الاستفادة من تدفق مياه النيل لتوليد الكهرباء بطريقة نظيفة ومستدامة. وتبرز محطة السد العالي كأبرز منشأة في هذا المجال بقدرة إنتاجية تصل إلى ٢١٠٠ ميغاوات، إلى جانب محطات أخرى.

### • طاقة الكتلة الإحيائية

تعد طاقة الكتلة الإحيائية من المصادر الواعدة للطاقة المتجددة في مصر، حيث تعتمد على تحويل المخلفات الزراعية والحيوانية والصناعية إلى كهرباء أو وقود حيوي بطرق نظيفة وصديقة للبيئة. وقد بلغ إجمالي القدرة الإنتاجية للمشروعات المنفذة نحو ٦٤ ميغاوات، تشمل محطات مثل الجبل الأصفر وشرق الإسكندرية، فيما يجري تنفيذ مشروعات إضافية بقدرة ٣٠ ميغاوات.

## الشكل رقم (٦٥) منصة مصر للطاقة الشمسية



## الشكل رقم (٦٤) يوضح مشروعات طاقة الكتلة الإحيائية



المصدر: هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة - التقرير السنوي ٢٠٢٤.

## • الهيدروجين الأخضر

في إطار مواكبة الزخم العالمي حول اقتصاد الهيدروجين وتنمية الاعتماد عليه في خفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق أمن الطاقة وتنوع مصادرها، قامت مصر بتطوير السياسات والأطر التنظيمية لتنمية اقتصاد الهيدروجين منخفض الكربون، في نهاية عام ٢٠٢٣ أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر من خلال التعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تستهدف فيها حوالي من ٥٪ إلى ٨٪ من السوق العالمي بحلول عام ٢٠٤٠ حوالي (٦,٥ مليون طن سنوياً)، وتتطلب استثمارات تبلغ حوالي ٦٠ مليار دولار أمريكي، ويتم التطبيق على ثلاث مراحل :

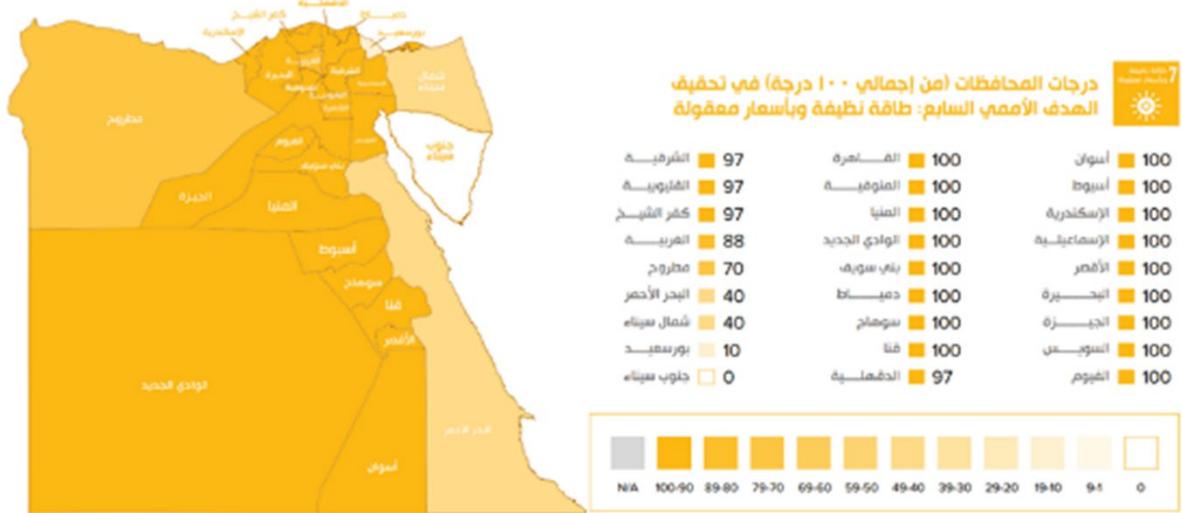
- المشاريع التجريبية خلال الفترة من ٢٠٢٠ - ٢٠٢٩.
- التوسع في السوق خلال الفترة من ٢٠٣٠ - ٢٠٣٩.
- السوق الكامل بحلول عام ٢٠٤٠.

مع بداية ٢٠٢٤ تم اطلاق حزمة من الحوافز لتشجيع صناعة الهيدروجين الأخضر والتي تمثلت في حوافز ضريبية إعفاءات جمركية، حوافز استثمارية، تخفيضات تتعلق برسوم استخدام الموانئ، وتخفيضات في مقابل الانتفاع بأراضي مصنع إنتاج الهيدروجين وزيادة مدد التراخيص الصادرة لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته قد يصل إلى ٥٠ عام

## • منصة مصر للطاقة الشمسية

تعمل المنصة منذ شهر مارس لعام ٢٠٢٤ من خلال تلك المنصة تم تأهيل ٥٨ شركة حتى الآن بمختلف الفئات للعمل بمجال الطاقة الشمسية وعرض بياناتهم للموطن لاختيار الشركة المناسبة له لتكريب خلايا شمسية. كما تم ربط حوالي ٨٠ محطة طاقة شمسية بقدر إجمالي ١١ ميجاوات. وجرى الآن العمل على تنفيذ أكثر من ٢٠٠ محطة طاقة شمسية بقدر ٣٤ ميجاوات تقريباً.

الشكل رقم (٦٦) ترتيب المحافظات من حيث اقترابها من تحقيق الهدف الأممي السابع "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٣). نحو توطين التنمية المستدامة: تقرير موجز حول أداء المحافظات في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

تعكس الخريطة درجات محافظات مصر في مدى تحقيق الهدف الأممي السابع من أهداف التنمية المستدامة، وهو "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"، حيث تم تقييم المحافظات من ٠ إلى ١٠٠ درجة. يُلاحظ من التحليل أن غالبية المحافظات، خصوصاً في الصعيد والدلتا، مثل القاهرة، الإسكندرية، المنيا، أسيوط، قنا، الأقصر، الوادي الجديد، قد حصلت على درجة كاملة (١٠٠)، مما يدل على توفر جيد للطاقة النظيفة بأسعار معقولة في هذه المناطق. في المقابل، تُظهر المحافظات الحدودية مثل جنوب سيناء (٠) وبورسعيد (١٠) وشمال سيناء والبحر الأحمر (٤٠) تدنياً كبيراً في الأداء، ما يعكس تحديات واضحة في البنية التحتية أو

الوصول للطاقة في هذه المناطق. أما محافظات مثل مطروح (٧٠) والغربية (٨٨) فقد حصلت على درجات متوسطة، مما يشير إلى وجود جهود، ولكن مع بعض التحديات القائمة.

## (٢-٢) تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع

في سياق التزامها بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، شهدت مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) اهتمامًا متزايدًا بمحور "تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع"، باعتباره جوهر التنمية العادلة والمنصفة في المدن والمجتمعات الحضرية. وقد انطلقت الجهود الوطنية من رؤية واضحة مفادها أن النمو الحضري لا يكتسب قيمته الحقيقية إلا عندما يُترجم إلى تحسين فعلي في جودة الحياة لجميع السكان، دون استثناء، مع ضمان توزيع عادل للموارد والفرص والخدمات.

وتجسدت هذه الرؤية من خلال سياسات ومبادرات شاملة استهدفت تعزيز التماسك الاجتماعي، والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق، وتحقيق العدالة المكانية، لا سيما في المناطق المهمشة والعشوائية والريفية. كما تم إطلاق مبادرات كبرى مثل "حياة كريمة" و"تطوير العشوائيات" لتجسيد مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، إلى جانب دعم الفئات الأكثر احتياجًا - من النساء، والشباب، وذوي الإعاقة - لضمان شمولهم الكامل في العملية التنموية الحضرية. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز الجهود والتجارب التي ساهمت في ترسيخ أسس الرخاء الحضري الشامل في مصر، خلال السنوات الأربع الماضية.

## (١-٢-٢) اقتصاد حضري شامل للجميع

في إطار التوجهات الاستراتيجية للدولة المصرية نحو تحقيق تنمية عمرانية متوازنة ومستدامة، يبرز محور "اقتصاد حضري شامل للجميع" كأحد الركائز الأساسية للأجندة الحضرية الجديدة، لما له من دور محوري في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية داخل المدن والمجتمعات العمرانية. وقد شهدت الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) جهودًا متواصلة لتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية الحضرية، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية، ودمج الفئات الأقل حظًا في النشاط الاقتصادي، وتوفير بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. وفي هذا السياق، تبنت الحكومة المصرية مجموعة من السياسات والبرامج التي تستهدف تحقيق اقتصاد حضري منفتح، قادر على توفير فرص عمل مستدامة، وتحفيز الابتكار، وتضييق فجوات الدخل بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة. وشملت هذه الجهود تطوير منظومة التعليم الفني، وتعزيز الاقتصاد غير الرسمي، وتمكين المرأة والشباب اقتصاديًا، إلى جانب التوسع في المبادرات الداعمة للأنشطة الاقتصادية المجتمعية، لا سيما في المناطق العشوائية والمهمشة. ويستعرض هذا الجزء من التقرير الوطني الطوعي الثاني أبرز ما تحقق في مسار بناء اقتصاد حضري شامل، وعادل، ومرن يخدم الجميع دون تمييز.

## ١. تحقيق التوظيف المنتج والفعال للجميع وخاصة للشباب

استهدفت النسخة المحدثة من رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تم إطلاقها في نوفمبر ٢٠٢٣ إلى توفير فرص عمل آمن ولائق ومنتج، ورفع معدلات التشغيل، خاصةً بين الشباب والنساء وذوي الإعاقة، وإيجاد بيئة عمل توفر السلامة والأمن للجميع العاملين، وحماية حقوقهم ومدّ مظلة الرعاية الصحية والاجتماعية لتشمل العمالة غير المنتظمة إلى جانب تقليص حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. كل ذلك في إطار تعزيز مرونة سوق العمل وفاعليته ورفع كفاءة العمالة المصرية ومهاراتهم وزيادة قدرتهم التنافسية.

وحددت الرؤية مجموعة من التدخلات اللازمة لتحقيق هذا الهدف تتضمن:

- رفع كفاءة العملية التعليمية، بتطوير البرامج والمقررات الدراسية لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل.
- دعم الاستثمار في رأس المال البشري، وتنمية المهارات التكنولوجية بالانساق مع أحدث النظم التعليمية والمهنية.
- تحفيز القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على المساهمة في رفع كفاءة منظومة التدريب المهني.

- زيادة الإنفاق العام على البحث والتطوير والاستفادة من مخرجات البحوث والدراسات.
- دعم الشراكات بين قطاع الأعمال والمؤسسات الأكاديمية، للاستفادة من الابتكارات الأكاديمية بما ينعكس إيجابياً على سوق العمل.
- دعم البيئة المؤسسية والتشريعية الخاصة بالملكية الفكرية، وتشجيع براءات الاختراع.
- زيادة التعاون والروابط مع علماء مصر بالخارج، للاستفادة من خبراتهم.
- تنظيم الاستعانة بالعمالة المصرية في الخارج، بما يكفل حماية حقوقهم وربطهم بالوطن الأم، من خلال اعتماد دولي للشهادات والمؤهلات المهنية الممنوحة للمصريين الراغبين في العمل في الخارج.
- نشر الوعي بأهمية السلامة والصحة المهنية، لخلق مجتمع واعٍ، وتفاذي الإصابات والحوادث الجسيمة.
- دعم التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

### أهم مؤشرات سوق العمل خلال فترة المقارنة

- بلغ حجم قوة العمل نحو ٣١ مليون فرد بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ / ٢٢ / مقابل نحو ٣٠ مليون فرد بزيادة قدرها ٩٨٤ ألف فرد عن الفترة المناظرة من العام السابق. وبالمثل تنامي عدد المشتغلين ليصل إلى نحو ٢٨.٨ مليون فرد، وقد ترتب على ذلك إضافة فرص عمل جديدة بلغت ٩٦٦ ألف فرصة خلال عام ٢٠٢٣ / ٢٢ وفقاً لبيانات بحث القوي العاملة الذي يُصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- بالنسبة لمعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي، فقد سجل ٤٣٪ من جملة السكان (١٥) سنة فأكثراً خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ / ٢٢، وهي نسبة مقارنة للنسبة المناظرة في الفترة المقابلة من العام السابق. (٤٢.٦٪) ووفقاً للنوع، بلغ معدل مساهمة الذكور ٦٩.٢٪ مقابل ١٥.٥٪ للإناث.
- تجدر الإشارة إلى عودة معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للارتفاع مرة أخرى بعد انحسار التأثير السلبي لجائحة فيروس كوفيد-١٩، حيث شهد المعدل تراجعاً ملحوظاً دون مستوى ٣٩٪ في عام الجائحة، غير أنه عاود الصعود التدريجي حتى بلغ ٤٣٪ في عام ٢٠٢٣ / ٢٢. ويصدق ذلك على كل من الذكور والإناث على حد سواء، حيث تصاعد المعدل في حالة الذكور من ٦٥ عام ٢٠٢٠ / ١٩ إلى ٦٩.٢ عام ٢٠٢٣ / ٢٢، وفي حالة الإناث من ١١.٧٪ إلى ١٥.٥٪.
- تشير بيانات التوزيع النسبي للمشتغلين وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ / ٢٢ إلى تركيز النسبة الأكبر من المشتغلين في قطاع الزراعة (١٨.٨٪)، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة (١٤.٦) ثم قطاع التشييد والبناء (١٤.١)، وقطاع الصناعة التحويلية (١٣) بإجمالي يربو على ٦٠٪ من جملة المشتغلين، يلي ذلك قطاعا النقل والتخزين والتعليم (٩.٣٪) و (٧.٥٪)، ثم الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (٤.٥٪)، بإجمالي ٨١.٨٪ من جملة المشتغلين.
- ارتفع عدد المتعطلين بشكل طفيف من نحو ٢.١٥ مليون فرد إلى حوالي ٢.١٧ مليون فرد خلال فترتي المتابعة بزيادة مطلقة قدرها ١٨ ألف فرد مع تراجع محدود في معدل البطالة إلى ٧٪ مقابل ٧.٢٪ في العام السابق.
- بالمقارنة بما كان مستهدفاً، جاءت معدلات البطالة الفعلية مقارنة إلى حد كبير للمعدلات المستهدفة حيث سجلت الأخيرة ٧.٣٪ خلال عامي ٢٠٢٢ / ٢١ و ٢٢ / ٢٠٢٣، وكذلك الحال في الأعوام السابقة، حيث تقاربت المعدلات المستهدفة والمحقة، باستثناء عام ٢٠١٩ / ١٨ الذي شهد اتساع الفجوة بين معدل البطالة المستهدف (١٠.٢)، والمعدل الفعلي (٧.٥٪).
- باستقراء تطوّر معدلات البطالة على امتداد أعوام الفترة (٢٠١٩ / ١٨ - ٢٢ / ٢٠٢٣)، يمكن استخلاص الآتي:
- (١) التصاعد الملحوظ في معدلات البطالة الإجمالية وبحسب النوع في عام الجائحة (٢٠٢٠ / ١٩) مقارنة بالأعوام الأخرى السابقة واللاحقة. ويرجع ذلك إلى تباطؤ نمو القوي العاملة في عام الجائحة.

- (٢) الاتجاه التناقصي لمعدلات بطالة الإناث من ٢٢.٣ عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ١٧.٣٪ عام ٢٠٢٣/٢٢، مع اتساع الفجوة النوعية بين الإناث والذكور إلى ١٢.٥ نقطة بعد أن كانت قد تراجعت إلى ما دون ذلك في الأعوام السابقة، عدا عام ٢٠١٩/١٨.
- أظهرت نتائج بحث القوي العاملة أن نسبة المتعطلين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة تصل إلى حوالي ٦١.٨٪ من إجمالي المتعطلين في عام المتابعة، مقابل نحو ٦١.٣٪ في العام السابق.
- بلغت نسبة المتعطلين في الفئة العمرية (١٥ - ١٩ سنة) نحو ٦.٥٪ من إجمالي المتعطلين، وانخفضت نسبتهم في الفئة العمرية (٢٠ - ٢٤ سنة) إلى ٢٦.٩٪ من الإجمالي وتصادت في الفئة (٢٥ - ٢٩ سنة) إلى ٢٨.٤٪ من جملة المتعطلين، مع ملاحظة ثبات نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و ٦٤ سنة عند نحو ٥٪ في عامي المتابعة.
- وبالنظر إلى معدلات البطالة في الفئات العمرية المختلفة بنهاية الربع الرابع من عامي المتابعة شكل رقم (٨٧/١) ، يلاحظ ارتفاع معدل البطالة في الفئات الشابة (٢٠ - ٢٩ سنة)، وتراجعها في باقي الفئات دلالة على وهن سوق العمل في استيعاب الفئات الأكبر عمراً، بالإضافة إلى الفئة العمرية (١٥ - ١٩ سنة)، مع ملاحظة شبه استقرار معدل بطالة الفئة العمرية (٤٠ - ٤٩ سنة) عند ٣.١.
- تراجعت معدلات البطالة في معظم الأقاليم الجغرافية، عدا محافظات الوجه القبلي التي ارتفعت فيها معدلات البطالة بشكل طفيف، وكذلك حضر محافظات الحدود الذي ارتفع معدل البطالة به من نحو ١٥.٩٪ إلى ١١.٦٪.

## ٢. دعم وتقوية الاقتصاد غير الرسمي

يشكل الاقتصاد غير الرسمي في مصر نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي والعمالة. وتقدّر مساهمته بنحو ٤٠-٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ما بين ٥٥-٦٠٪ من إجمالي القوى العاملة، معظمهم من الشباب، النساء، وصغار المنتجين والمزارعين. كما تجدر الإشارة إلى ارتفاع تركز النساء في القطاع غير الرسمي. ورغم دوره في توفير فرص عمل، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، إلا أن هذا الاقتصاد غالباً ما يعاني من ضعف الإنتاجية، وغياب الحماية الاجتماعية، وانخفاض مساهمته في الإيرادات الضريبية للدولة. وترجع أهم أسباب ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي إلى التعقيد البيروقراطي والضريبي المرتبط بالتراخيص والتسجيل، على الرغم من جهود تطوير الإطار القانوني المرن لتسجيل الأنشطة الصغيرة ومتناهية الصغر. كما يعاني العاملون في القطاع غير الرسمي من نقص الوعي بالمزايا المرتبطة بالانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، ومن صعوبة الوصول للتمويل الرسمي والتأمينات الاجتماعية. كما يترتب على محدودية البيانات الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي وحجمه صعوبة تصميم سياسات فعالة لتطويره وتحديثه.

وخلال فترة المتابعة، بذلت الحكومة جهوداً لدعم الاقتصاد غير الرسمي تتمثل في إصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، الذي يتضمن منح حوافز ضريبية وجمركية لهذه المشروعات، وتوفير تراخيص مؤقتة لها لمدة ٥ سنوات، وغيرها من الإجراءات التي تسهل دمج هذه المشروعات تدريجياً في منظومة الاقتصاد الرسمي. كما وفرت مبادرة "حياة كريمة" الخدمات الأساسية والتدريب المهني في الريف، بالإضافة إلى توفير مشروعات كثيفة العمالة للمساهمة في تحسين الدخل كما تبنت الحكومة عدد من المبادرات في إطار الشمول المالي، من أهمها تطوير المحافظ الإلكترونية، ونقاط البيع الرقمية، ونشرها بشكل كبير، فضلاً عن تقديم الدعم للمشروعات المنزلية والموسمية لفتح حسابات بنكية. كما تم مد شبكة الحماية الاجتماعية للعمالة في الاقتصاد غير الرسمي من خلال برامج تكافل وكرامة، التأمينات الاجتماعية، والمعاشات لنحو ٢.٥ مليون مستفيد من العمالة غير المنتظمة. كما تم إعداد سجل إلكتروني للعمالة غير المنتظمة بالتعاون مع وزارة القوى العاملة. وقد ساهم الدعم المقدم للعمالة في القطاع غير الرسمي المتضررة من تداعيات جائحة كوفيد-١٩. وتضمنت جهود الحكومة للتمكين الاقتصادي تنفيذ عدد من مبادرات التمويل متناهي الصغر مثل "مشروعك"، "ومن خلال التوسع في برامج التدريب المهني والحرفي

التي تقدمها مراكز التدريب بالمحافظات، وصندوق التنمية المحلية. كما توسعت الحكومة في تقديم الدعم للتعاونيات الإنتاجية في الزراعة والصناعات الريفية.

وتجدر الإشارة إلى إنه على الرغم من أن القطاع غير الرسمي واتساع حجمه يمثل تحدياً كبيراً لتطوير النشاط الاقتصادي في مصر وتحديثه، إلا أنه يعتبر فرصة أيضاً، غي حال تم التعامل معه بشكل سليم، لتحقيق التوازن بين الحفاظ على مرونة هذا القطاع وتوفيره لفرص العمل، خاصةً في وقت الأزمات، وبين تحويل هذه الفرص إلى عمل لائق، ومن ثم تحقيق الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد الوطني والمحلي. ويمكن تحقيق دمج آمن وعادل لهذا القطاع، عبر سياسات تدريجية ومرنة، ومن خلال التمكين الاقتصادي للفئات الهشة، وعن طريق التوعية والتحفيز، بما يدعم أهداف التنمية المستدامة الأممية، وخصوصاً الهدف رقم ٨، والهدف الرابع من أهداف "رؤية مصر ٢٠٣٠". وتشمل جهود الإصلاح المقترحة ما يلي:

١. تطوير نظم الترخيص المرنة: اعتماد "الرخصة المتدرجة" لدمج المشاريع تدريجياً دون فرض أعباء مباشرة.
٢. تعزيز الحوافز الإيجابية بدلاً من النهج العقابي، مع تسويق مزايا الدمج الرسمي (مثل التأمينات، التمويل).
٣. ربط الاقتصاد غير الرسمي بسلاسل القيمة المحلية في الزراعة، الصناعات التراثية، والخدمات.
٤. دعم النساء والشباب من خلال برامج خاصة تتناسب مع طبيعة العمل غير الرسمي لديهم.
٥. توطيق السياسات من خلال تمكين المحافظات والوحدات المحلية في تصميم حلول مناسبة لسياقها الجغرافي.

### ٣. دعم ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تولي الدولة أهمية كبيرة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت على دعم ريادة الأعمال وإطلاق مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي وتمكين المرأة، وتقديم الخدمات التسويقية واللوجستية والتكنولوجية لهذه المشروعات، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية، وترسيخ ثقافة العمل الحر.

#### وفيما يلي عرض لإنجازات القطاع خلال عام ٢٠٢٢ والشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣

خلال عام ٢٠٢٢، بلغ إجمالي التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٦.٨ مليار جنيه، منها ٢.٥ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، و٤.٣ مليار جنيه للمشروعات متناهية الصغر. واستفاد من التمويل ٢٢١.٨ ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر، ساهمت في توفير نحو ٣٦٧.٦ ألف فرصة عمل. وجاء القطاع التجاري في الصدارة بنسبة ٧٣% من حيث التمويل وفقاً للأنشطة الاقتصادية، ثم القطاع الخدمي (١٣.٨%)، وقطاع الصناعة (٧.٣%)، ثم قطاعي الثروة الحيوانية والمهن الحرة بنحو ٤.٩% و١% على الترتيب. وجاءت محافظات الوجه القبلي في المركز الأول بنحو ٥٠.٨% من إجمالي التمويل، تلتها محافظات الوجه البحري بنسبة ٣٢.٨%، والمحافظات الحضرية بنحو ١١.٢%، مع هامشية نصيب المحافظات الحدودية (٥.٢%). وفي مجال الخدمات غير المالية، تم تقديم خدمات الشباك الواحد التالية:

#### في مجال خدمات التسويق

- متابعة تنفيذ ٢٣٨ صفقة تكامل بين المشروعات بقيمة ٢٨.٨ مليون جنيه.
- تسجيل ٢٨٨٠ عميلاً من جميع المحافظات بالجهات الحكومية بسجل الموردين بقيمة مناقصات ١٧٧.٨ مليون جنيه.
- تأهيل المشروعات للتعريف بمتطلبات التصدير لنحو ٦٦٤ مشروعاً.
- تشبيك ٢٦١ مشروعاً بالقنوات التسويقية المختلفة، بإجمالي مبيعات ٥.٩ مليون جنيه.
- خدمات تطوير المشروعات الصناعية والدعم التكنولوجي
- توكويد منتجات لنحو ١٦٢ عميلاً.
- تقديم ٣٩٥ خدمة فنية لنحو ٣٧١ عميلاً في مجال التدريب الفني.

- المساهمة في تطوير (١٨) مجمعاً إنتاجياً من خلال تقديم خدمات تنمية الأعمال للمشروعات داخل التجمع.

### المشروعات الزراعية

- تقديم ٥٥٦٦ خدمة دعم فني متنوعة لمشروعات زراعية في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي.
- ومنها (استفسار دراسات جدوى معلومات فنية مصادر معلومات تدريب فني زراعي، تدريب متخصص للسيدات).
- إعداد وتحديث ٤٠ دراسة جدوى استرشادية للمشروعات الصغيرة في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي.
- إعداد وتنفيذ ثلاثة برامج تدريبية لنحو ٤٧ متدرباً على إعداد وتقييم دراسات الجدوى المشروعات الإنتاج والتصنيع الزراعي، وكذلك إجراء المعاينات الفنية لتلك المشروعات.

### في مجال التجارة الإلكترونية

- التعاون مع عدد من الجهات الخارجية في مجال التسويق الإلكتروني.
- تدريب نحو ١٩٩٣ مستفيداً على التسويق الإلكتروني والتسجيل على منصة المشروعات.
- وآليات التسجيل على المنصات المختلفة، مثل جوميا، وأمازون.

### خدمات ريادة الأعمال

- تنفيذ ٤٧٠ ندوة لرفع الوعي بريادة الأعمال، بإجمالي حضور ٣١.٣ ألف متدرب.
- تنفيذ ٣١٤ دورة تدريبية لتدريب نحو ٨٢٠٠ متدرب بالتعاون مع وزارات الشباب والرياضة والتضامن الاجتماعي، والقوي العاملة، ومنظمة العمل الدولية، والجامعات المختلفة.
- تنفيذ نحو ٤٤٠٠ جلسة توجيه وإرشاد.

### خدمات الامتياز التجاري

- إعداد ٨٧ ندوة توعية مع شركاء التنمية.
- ترشيح نحو ٢٧٥ عميلاً للتمويل بنظام الامتياز التجاري.

خلال الفترة (يناير - سبتمبر ٢٠٢٣) بلغ إجمالي التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٣.٧ مليار جنيه، منها ٣.٦ مليار جنيه قروضا للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، و١٠١.٨ مليون جنيه منحة لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية. وبلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المستفيدة من التمويل خلال هذه الفترة ١٢٠ ألف مشروع، وفرت نحو ١٩٩ ألف فرصة عمل. وجاء القطاع التجاري في الصدارة بنسبة ٦٩٪ من حيث التمويل وفقاً للأنشطة الاقتصادية، ثم القطاع الخدمي (١٥٪)، وقطاع الثروة الحيوانية (٧٪)، ثم قطاعا الصناعة والمهن الحرة بنحو ٧٪ و ٢٪ على الترتيب. كما جاءت محافظات الوجه القبلي في المركز الأول بنحو ٥٥٪ من حيث التمويل وفقاً للمحافظات، تلتها محافظات الوجه البحري بنسبة ٣٣٪ والمحافظات الحضرية بنحو ٩٪ مع هامشية نصيب المحافظات الحدودية ٣٪. وبلغ إجمالي عدد المعارض نحو ١٣١ معرضاً منها ٢٣ معرضاً داخلياً بالقاهرة، و ١٠٤ مباني محافظات الجمهورية، و ٤ معارض خارجية، بإجمالي مبيعات وتعاقبات بلغت ١٣٦.٦ مليون جنيه. وتم تقديم خدمات التدريب الفني من خلال برامج تدريبية فنية متخصصة في مجالات متعددة لنحو ١٥٩ سيدة من إجمالي ١٦٥ عميلاً، وذلك بالتعاون مع المراكز التكنولوجية والقطاع الخاص. وقد استفادت المرأة من خدمات الصحة الأولية بنسبة ٩٩٪ مثل تنفيذ برامج للزيارات المنزلية من خلال الرائدات الريفيات لنحو ٥٣٠.٩ ألف زيارة منزلية، وتوفير الرعاية الصحية لعدد ٢٤٨٠ سيدة وطفلاً، وتنفيذ عديد من القوافل الطبية للوصول إلى المناطق البعيدة عن الخدمات الصحية.

بالإضافة إلى ما سبق، تم فتح عدد (١٣٥) فصل جديد لمحو أمية السيدات والفتيات التحق بها ١٧١٠ سيدة وفتاة، وتم تدريب ٧١٣ فتاة على المهارات الحياتية والتدريب الفني، وتوظيف ٦٢١ فتاة. وتم توقيع اتفاقية مع الوكالة الفرنسية للتنمية بهدف

تهيئة بيئة اقتصادية مواتية لإنشاء وتطوير المشروعات الخاصة بالمرأة وزيادة الشمول المالي، حيث تم صرف نحو ٣١.٦ مليون جنيه لعدد ١٤٧٠ مشروعاً متناهي الصغر بنسبة ١٠٠ قروصاً موجّهة للمرأة. وتم أيضاً توقيع عقد مع البنك الزراعي المصري بقيمة ٦٠ مليون جنيه بهدف تمويل السيدات فوق ٢١ عاماً لإقامة مشروعات متناهية الصغر في القرى المتواجدة بمحافظة مبادرة "حياة كريمة" (٢٠ محافظة).

في إطار مبادرة "حياة كريمة"، عُقدت دورات تدريبية في ريادة الأعمال لنحو ٣٠٨ متدربة بنسبة ٨٥.٥٪ من إجمالي المتدربين، وتم تنفيذ مسابقة تأهيل وتدريب ٥٠ سيدة للتصدير في مجالات الحرف اليدوية والتراثية.

نشاط التمويل متناهي الصغر

وفقاً لتقرير الهيئة العامة للرقابة المالية (أبريل/ يونيو ٢٠٢٣) تشير البيانات إلى بلوغ عدد المستفيدين نحو ٣.٩ مليون فرد بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ٣.٨ مليون فرد في الربع المناظر من العام السابق، بنسبة نمو ٢.٦٪ مع زيادة أرصدة التمويل بنحو ١٠ مليار جنيه بنسبة نمو تربو على ١٢٨، وتعكس البيانات استحواد الذكور على المركز الأول من حيث أرصدة التمويل بنحو ٥٣٪ في فترتي المقارنة مع ملاحظة ثبات أعداد المستفيدين خلال فترتي المتابعة، واستحواد الإناث على النسبة الأكبر من الإجمالي. وعلى مستوى الأنشطة، يعكس نمو النشاط التجاري المركز الأول من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل بقيمة ٢٥ مليار جنيه لنحو ٢.٤ مليون مستفيد بنهاية يونيو ٢٠٢٣، وجاء النشاط الزراعي في المركز الثاني بنسبة ١٦.٩٪ و ٢٠.١٪ من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل على الترتيب، ثم كل من الأنشطة الخدمية والإنتاجية بنسب ١٤ و ٦.٦٪ على التوالي، من حيث أرصدة التمويل خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

#### ٤. تعزيز بيئة عادلة ومسؤولة للابتكار وريادة الأعمال

يُعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات الرائدة ذات الأولوية في البرنامج الحكومي للإصلاح الهيكلي، شأنه في ذلك شأن قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وقطاعي الخدمات التعليمية والصحية. ويُعتبر هذا القطاع من أسرع القطاعات نمواً، حيث لا يقل متوسط معدل نموه السنوي عن ١٥٪، كما أنه من أكثر القطاعات تعزيزاً لمقومات التنمية المستدامة. ويُساهم هذا التطور الكبير لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في توفير وسائل معرفة ومعلومات حديثة تُشكّل أساساً لتقديرات الإنتاج والاستثمار والتشغيل، فضلاً عن دوره الحيوي في الارتقاء بالخدمات الحكومية الرقمية لتطوير أداء الجهاز الحكومي ورفع كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، علاوة على إسهامات القطاع في تنمية الصادرات الخدمية من خلال نشاط التمهيد والاستشارات الفنية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات. ومن المستهدف مضاعفة أعداد المتدربين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتصل إلى مليون متدرب في عام ٢٠٣٠، مقارنة بنحو ٢٦٥ ألف متدرب متوقع بخطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

وفي إطار الاهتمام المتزايد بهذا القطاع دعماً لدوره في توفير البيئة الداعمة للابتكار وريادة الأعمال، تتبنى الحكومة عدد من التوجهات الاستراتيجية التي تشمل التوسع والانتشار لنظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال التطوير المستمر ورفع كفاءة شبكات الإنترنت والخدمات المرتبطة بها، وتنمية القدرات في الاعتماد على البيانات والذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات والأنشطة، مع نشرها في مختلف المناطق الجغرافية لتحقيق العدالة الرقمية. كما يتم تكثيف الاهتمام بتوفير الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في التخصصات الحديثة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتدريب العاملين بأجهزة الدولة على أفضل الممارسات. وتساهم جهود الحكومة في تفعيل السياسات والبرامج الرامية إلى توفير بيئة علمية أكاديمية تُحفّز الابتكار والاستكشافات المعرفية، ونشر مراكز الإبداع التكنولوجي، والنهوض بمستوى التعليم التكنولوجي. وتشمل المبادرات التي تم تنفيذها لدعم الابتكار وريادة الأعمال إطلاق مبادرة "براعم مصر الرقمية" في عام ٢٠٢٣ بهدف تأهيل وبناء المهارات التكنولوجية لطلاب المدارس الابتدائي، ومبادرة "أشبال مصر الرقمية" التي تستهدف تطوير مهارات المتفوقين من طلبة المدارس الإعدادي والثانوي. كما تم أيضاً إطلاق مبادرة رواد مصر الرقمية" بهدف تنمية الريادة التكنولوجية في التقنيات الحديثة لدى طلاب الجامعات والخريجين من جميع

التخصصات. وتهدف مبادرة "بناة مصر الرقمية" إلى صقل مهارات الخريجين المتفوقين في تخصصات محددة ويتم التدريب فيها من خلال برنامج ذوي الخبرة الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع عدد من الجامعات الدولية لمنح الملتحقين به درجة الماجستير، والبرنامج الاحترافي الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع المنصات التعليمية العالمية والجامعات الدولية. ويستفيد من مبادرات أجيال مصر الرقمية حتى الآن نحو ٦٠ ألف متدرب، وتخرج ٧ دفعات في مختلف التخصصات التي تقدمها مبادرة بناة مصر الرقمية؛ حيث تم منح درجة الماجستير المهني لعدد ٢٥٧ طالباً ليصل إجمالي خريجي المبادرة نحو ٣٦٩ خريجاً. وبلغ عدد المتدربين المستفيدين من المحتوى التدريبي عبر المنصة الرقمية لمعهد تكنولوجيا المعلومات للتعلم الإلكتروني "مهارة تك" نحو أكثر من ٧٩ ألف متدرب ليصل إجمالي المتدربين عبر المنصة إلى أكثر من نصف مليون متدرب. وتم إطلاق خدمة محتوى متخصص في الذكاء الاصطناعي، يتكون من مجموعة واسعة من الدورات التدريبية على المنصة في مجال الذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع مجموعة من الشركاء، والتي تتناسب جميع الأعمار والمستويات.

وتم الانتهاء من إنشاء المرحلة الأولى من مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وبدء التشغيل التجريبي لها، التي تضم مركز إحتوتب للإبداع والتطوير، وجامعة مصر للمعلوماتية، وهي أول جامعة متخصصة بأفريقيا في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجالات المتأثرة بها، وأسسها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتضم أربع كليات هي علوم الحاسب والمعلومات والهندسة، وتكنولوجيا الأعمال، والفنون الرقمية، والتصميم. وتمنح الجامعة شهاداتها بالتعاون مع جامعات دولية مرموقة في مجال دعم الإبداع الرقمي وتنمية الشركات الناشئة. وبلغ عدد مراكز إبداع مصر الرقمية إلى ٢٠ مركزاً، ومن المستهدف تأسيس مركز إبداع مصر الرقمية بكل محافظة لتهيئة المناخ الداعم للإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، وتنمية مهارات الشباب بمختلف المحافظات وتأهيلهم بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والعالمى في تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وشملت أنشطة مراكز إبداع مصر الرقمية احتضان ١٦٤ شركة ناشئة، وتدريب ١٥ ألف متدرباً ومستفيداً من برامج ريادة الأعمال، ودعم نحو ٦ آلاف مهنياً مستقلاً.

وفي مجال توطین صناعة الإلكترونيات، تم تأسيس أول مركز إبداع متطور في الشرق الأوسط لدعم تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة بالتعاون مع شركة "سيمينز" العالمية. وتم تأسيس ٨ شركات جديدة متخصصة في تصميم الإلكترونيات والأنظمة المدمجة ليصبح إجمالي الشركات ٧٠ شركة عالمية ومحلية. وقد ارتفعت صادرات تصميم الإلكترونيات والأنظمة المدمجة أكثر من ٢٠٪ لتصبح ٤٩٠ مليون دولار عام ٢٠٢٣، وشهدت فترة المتابعة تأسيس أكثر من ١٥ شركة ناشئة في تصميم الإلكترونيات وحلول الأنظمة الذكية والذكاء الاصطناعي، وتمويل خمسة مشروعات بحث وتطوير، ونشر أكثر من عشرة أوراق بحثية في كبرى الإصدارات العلمية العالمية، وتسجيل خمس براءات اختراع.

كما أطلقت الحكومة إطلاق برنامج تدريب التأهيل للتوظيف في مجال الإلكترونيات، وبدأت الدفعة الأولى من البرنامج التدريبي في سبتمبر ٢٠٢٣، وضمت قرابة ٤٨٥٠ متدرباً تخرج منهم ٢١٠٠ متدرب. وتتم فاعليات البرنامج التدريبي حالياً في سبعة مراكز لتطوير الإلكترونيات من جميع أنحاء الجمهورية، ويتم التعاون مع كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجال التصميم الإلكتروني لإقامة محافل للتوظيف بهدف توفير فرص عمل متميزة لخريجي هذا البرنامج. وتم أيضاً استضافة المؤتمر العالمي لصناعة أشباه الموصلات (Global Semiconductors Alliance) لأول مرة في الشرق الأوسط بمشاركة كبرى شركات الإلكترونيات العالمية وخبراء الصناعة.

وفي مجال الذكاء الاصطناعي، تم البدء في إعداد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، وذلك في ضوء قرب انتهاء المرحلة الأولى من الاستراتيجية في مايو ٢٠٢٤ حيث تتضمن الاستراتيجية تنفيذ مجموعة من المبادرات عبر ست ركائز محورية تتمثل في الحوكمة والبيئة التمكينية، والبنية المعلوماتية، والبيانات، والموارد البشرية، والتكنولوجيا. وتم إطلاق الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسئول، الأمر الذي يُساعد في ضمان إدارة وتطوير ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعي في الدولة واستخدامها بشكل واعى ومسؤول، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم الدعم التقني والمؤسسي لمركز الابتكار

التطبيقي، بالإضافة إلى تطوير رأس المال البشري، ومع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا" وشركة "هواوي" بشأن تحسين مؤشرات مصر في مجال الذكاء الاصطناعي. واستهدفت برامج تنمية القدرات أيضاً تعليم وتدريب ٥٠٠ طالب في خمس جامعات في مجال الذكاء الاصطناعي من خريجي الدورة الأولى المبادرة بناء القدرات للجامعات في مجال الذكاء الاصطناعي والتي تم تنظيمها بالتعاون مع شركة بمصر Dell Technologies.

في مجال التنمية المجتمعية الرقمية، بلغ إجمالي عدد المتدربين رابعة ٢٥ ألف متدرِّباً من خلال مبادرة قدوة تك، ومراكز الاستدامة الرقمية، والتعلم الإلكتروني، ومبادرة المواطنة الرقمية. وبلغ عدد المستفيدين من خدمات التشخيص عن بعد أكثر من ٨٥ ألف مواطن بالإضافة إلى تركيب وتشغيل ٤٥ وحدة تشخيص عن بعد ليصل الإجمالي إلى ١٩٥ وحدة تشخيص عن بعد. كما تم تسجيل ما يقرب من ٤٠٠ شخص من الباحثين عن عمل من الأشخاص ذوي الإعاقة في قاعدة بيانات موقع الشبكة القومية لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل التوظيف ليصل الإجمالي إلى ٩٠٠ شخص، بالإضافة إلى تسجيل ١٥ شركة محلية وعالمية على الموقع ليصل إجمالي عدد الشركات المسجلة على الموقع إلى ١٢٠ شركة.

وفي مجال تنمية صناعة التعهيد وقطاع المهنيين المستقلين، من المستهدف إنشاء والتوسع في ٨٥ مركز تعهيد، وتعيين ٦٠ ألف متخصص على مدار ٣ سنوات، وتأسيس ٢٤ شركة بها مراكز لتقديم خدمات التعهيد لأول مرة بمصر، و ٥٠ شركة تتوسع في نشاطها في تصدير الخدمات الرقمية انطلاقاً من مصر، حيث من المستهدف أيضاً مضاعفة صادرات التعهيد بنحو ٢.٧ مرة في عام لتصل إلى ما لا يقل عن ١٣ مليار دولار عام ٢٠٢٣ مقارنة بنحو ٤.٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢.

## (٢-٢-٢) الرخاء المستدام للجميع

في إطار التزامها بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، حرصت مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) على تعزيز مفهوم "الرخاء المستدام للجميع" كأحد الأهداف الجوهرية للتنمية الحضرية الشاملة. ويعكس هذا التوجه رؤية الدولة في أن تحقيق الازدهار لا يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، بل يشمل أيضاً الارتقاء بجودة الحياة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان توزيع عادل للفرص والخدمات على جميع السكان، دون تمييز أو إقصاء. وقد تجسدت هذه الرؤية من خلال مجموعة من المبادرات والسياسات التي ركزت على تحسين البيئة العمرانية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتمكين الفئات الأكثر ضعفاً، إلى جانب تنمية القدرات المحلية وتوطين أهداف التنمية المستدامة. كما حظيت المناطق الريفية والمهمشة باهتمام خاص من خلال مبادرة "حياة كريمة"، التي شكلت نموذجاً رائداً في الربط بين العدالة المكانية والرخاء الاجتماعي. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز الجهود التي بذلتها الدولة لضمان أن يكون الرخاء الحضري في مصر شاملاً ومستداماً ويعود بالنفع على الجميع.

### ١. تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز صناعات مبدعة وثقافية

شهدت مصر في السنوات الأخيرة تنامياً ملحوظاً في مساهمة الصناعات الإبداعية والثقافية في تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز النمو الشامل. وتعد مصر من الدول الرائدة أفريقيًا في هذا المجال، حيث تمتلك أصولاً ثقافية وإبداعية غنية تشمل صناعات عريقة كالسنيج والسينما إلى جانب مواقع تراث ثقافي ومتاحف عالمية. وقد أسهم الاقتصاد الإبداعي بنحو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري عام ٢٠٢٠، وتعتبر نسبة تقارب متوسط المساهمة العالمية المقدرّة بحوالي ٣.١٪. ويعكس ذلك الدور المتنامي لهذا القطاع في الاقتصاد المصري، إذ بات يُنظر إليه كمحرك مهم لخلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل في المدن. وبالمقارنة، توفر الصناعات الإبداعية عالمياً نحو ٥٠ مليون فرصة عمل (أي حوالي ٦.٢٪ من إجمالي التوظيف العالمي) مع تميزها باستقطاب فئة الشباب والنساء بنسب أعلى من أي قطاع آخر. ويبرز هذا الإمكان الكبير لتوليد الوظائف في مصر من خلال هذا القطاع الحيوي، الذي يساهم في تمكين رواد الأعمال والفنانين والحرفيين الشباب، ويدعم تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. إن

تنوع الاقتصاد الحضري عبر الاقتصاد الإبداعي يسهم أيضًا في تعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية في المدن المصرية، من خلال إبراز الهوية الثقافية ودعم الابتكار وزيادة الأعمال المحلية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ تبنت الحكومة المصرية حزمة من السياسات والبرامج التي عززت تطوير الصناعات الإبداعية والثقافية ضمن الخطة الحضرية الجديدة. ووفق البيانات الرسمية، حافظت مساهمة الاقتصاد الإبداعي في الناتج المحلي الإجمالي على نسبة تقارب ٣٪ خلال هذه الفترة، مع توقعات بارتفاعها في ظل التركيز الحكومي على هذا القطاع كمصدر قوة للاقتصاد الوطني. وقد انعكس الاهتمام المتزايد بالصناعات الإبداعية في حجم المشروعات والمبادرات المنفذة: فعلى سبيل المثال، انضمت ١٣ منشأة ثقافية جديدة إلى منظومة العمل الثقافي عام ٢٠٢١، كما تم افتتاح ١٨ منشأة ثقافية أخرى خلال عام ٢٠٢٣ بتكلفة إجمالية ٢٦٢ مليون جنيه. وبذلك تجاوز عدد المراكز الثقافية الجديدة (من مكتبات ومسارح ومتاحف وغيرها) الخمسين موقعاً في مختلف المحافظات خلال السنوات الأخيرة، مما وفر بنية تحتية داعمة للإبداع في المدن والأقاليم. إلى جانب ذلك، شهدت الأنشطة الثقافية نمواً غير مسبوق؛ حيث نظمت وزارة الثقافة نحو ٢٥ ألف فعالية ثقافية وفنية في عام ٢٠٢٣، منها ٥ آلاف فعالية في قرى مبادرة حياة كريمة والمناطق الحدودية. وفي عام ٢٠٢٤، ارتفع عدد الأنشطة الثقافية المنفذة إلى أكثر من ١٢٠ ألف نشاط متنوع استفاد منه ما يزيد عن ١١ مليون مواطن بجميع أنحاء الجمهورية - وتعتبر قفزة نوعية تؤكد التعافي بعد جائحة كوفيد-١٩ واستعادة الزخم الثقافي. كذلك أطلقت الوزارة أكثر من ٣٠ مهرجاناً دولياً ومحلياً في ٢٠٢٤ ووقعت العديد من بروتوكولات التعاون لتعزيز الصناعات الثقافية. وعلى صعيد دعم المشروعات الإبداعية، تم إصدار حوالي ١٢٠٠ عنوان نشر جديد في ٢٠٢٤، وإنتاج أكثر من ٥٠٠ عرض إبداعي جديد (مسرحي وتوثيقي واستعراضية) ضمن جهود تطوير المحتوى الإبداعي. وإلى جانب المبادرات الثقافية، حرصت الدولة على تمكين الصناعات الإبداعية اقتصادياً؛ فقد أولت النسخة الأولى من رؤية مصر ٢٠٣٠ اهتماماً خاصاً لهذا القطاع عبر هدف دعم الصناعات الثقافية كأحد مصادر القوة الناعمة للاقتصاد. وفي هذا الإطار، قامت أجهزة حكومية عدة بتنفيذ برامج لتعزيز قدرات رواد الأعمال والشركات الصغيرة في مجالات الإبداع: على سبيل المثال، قام مركز تحديث الصناعة (التابع لوزارة التجارة والصناعة) بتقديم دعم فني وتصميمي للتجمعات الحرفية والإبداعية في مختلف المحافظات، وساهم على مدار ٢٠ عامًا في تطوير منتجات الحرف اليدوية والتراثية. وفي عام ٢٠٢٣، وقع المركز بروتوكول تعاون جديد لدعم التجمعات الحرفية ضمن برنامج الصناعات الإبداعية والثقافية، بهدف تحفيز تنافسية الحرف التراثية المصرية وزيادة قدرتها التصديرية وتوفير فرص عمل خاصة للمرأة والشباب. وتعكس هذه الجهود التكاملية التزام الحكومة المصرية بتعزيز قطاع الصناعات الإبداعية كرافد أساسي للنمو الاقتصادي الحضري المستدام. وبفضل هذه السياسات والإنجازات خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤، أصبح القطاع الإبداعي والثقافي مساهماً فعالاً في خلق فرص العمل (لا سيما في الصناعات الثقافية والحرفية والسياحة الإبداعية) وتحقيق التنمية الشاملة التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدن المصرية، مما يرسخ نهج التنمية المستدامة في إطار الخطة الحضرية الجديدة.

تظهر المؤشرات المذكورة أعلاه اعتماداً على تقارير رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارات الثقافة والتخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، إلى جانب تقديرات المنظمات الدولية المعنية. وقد تم الاستناد إلى تقرير معلوماتي حديث لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء حول الاقتصاد الإبداعي، وتقارير الأونكتاد والأمم المتحدة بشأن حجم الاقتصاد الإبداعي عالمياً، بالإضافة إلى بيانات وزارة الثقافة المصرية حول مشروعاتها وإنجازاتها السنوية. هذه المصادر تؤكد جميعها تنامي دور الصناعات الإبداعية والثقافية في الاقتصاد المصري، سواء من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي أو عدد المشروعات والفعاليات المنفذة وكذلك دعم السياسات الحكومية الموجهة لهذا القطاع خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة صادرات مصر من السلع والخدمات الإبداعية بلغت قرابة ١.٢٥ مليار دولار، مما يدل على إمكانات هذا القطاع في تعزيز موارد النقد الأجنبي أيضاً. وعليه، يبرز هذا التوجه الاستراتيجي نحو الاقتصاد الإبداعي كعامل تمكين للاقتصاد الحضري المصري، يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المتنوع وخلق فرص العمل ودفع عجلة التنمية المستدامة التي تضع الإنسان والثقافة في قلب عملية التطوير.

تعطس الأرقام والإحصاءات بوضوح الأهمية المتصاعدة للصناعات الإبداعية والثقافية في مصر، سواء كقطاعات اقتصادية منتجة تساهم في الناتج المحلي وتعزز الصادرات، أو كمجالات مبتكرة لتوفير فرص العمل خصوصاً للشباب، فضلاً عن دورها في صون التراث الثقافي وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة. وقد أكدت تقارير الأمم المتحدة عام ٢٠٢١ على اعتبار الاقتصاد الإبداعي محركاً للنمو في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-١٩، وأعلنت ذلك العام "السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة". وفي السياق ذاته، تواصل مصر تنفيذ التزاماتها ضمن الخطة الحضرية الجديدة عبر دمج مبادئ الاستدامة الثقافية في خططها التنموية، بما يضمن ازدهار الصناعات الإبداعية كرافد مستدام يعزز التنوع الاقتصادي الحضري ويدعم تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة محلياً ودولياً.

## ٢. تطوير المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال لتحقيق النجاحات في إطار اقتصاد حضري حديث

يشهد الاقتصاد الحضري الحديث تحولات سريعة قائمة على المعرفة والابتكار، مما يجعل تنمية المهارات الفنية والتقنية، إلى جانب مهارات ريادة الأعمال، ضرورة ملحة لتحقيق النمو المستدام. تؤكد الخطة الحضرية الجديدة على أهمية بناء قدرات رأس المال البشري في المدن وتوفير الدعم لرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل ازدهار الاقتصاد الحضري. وهذا التوجه يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تهدف إلى التحول نحو اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع قائم على المعرفة والابتكار. في هذا السياق، وضعت الحكومة المصرية بناء قدرات الشباب وتأهيلهم مهنيًا ورياديًا في صدارة أولوياتها كجزء من التزامها بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

### أهمية تطوير المهارات الفنية وريادة الأعمال في الاقتصاد الحضري

تلعب المهارات الفنية دوراً جوهرياً في تأهيل عمالة قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل الحديث وزيادة إنتاجية وتنافسية القطاعات الحضرية. فامتلاك العمال للمهارات التقنية الحديثة يرفع كفاءة الصناعات والخدمات في المدن ويدعم الانتقال إلى اقتصاد قائم على التكنولوجيا والمعرفة. بالمقابل، تمثل ريادة الأعمال ركيزة أساسية للاقتصاد التنافسي ومحركاً رئيسياً لخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي وتعزيز المرونة في مواجهة التحديات. إن رواد الأعمال يسخون أفكاراً ابتكارية في أوصال الاقتصاد الحضري، مما يسهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتوليد حلول جديدة للتحديات الحضرية (مثل الخدمات الرقمية والنقل الذكي والطاقة النظيفة وغيرها). وبذلك، فإن الاستثمار في تنمية المهارات الريادية يتيح إنشاء مشروعات ناشئة وصغيرة توفر وظائف وتدعم التحول نحو اقتصاد أكثر شمولاً واستدامة.

ومن المنظور الوطني، يعد رأس المال البشري الثروة الحقيقية لمصر، حيث سيحدد تطوير هذا المورد البشري إلى حد كبير مدى نجاح الدولة في المستقبل. وتشير هذه الحقيقة إلى أن الاستثمار في تعليم وتدريب الأفراد وصقل مهاراتهم التقنية وريادية الأعمال ليس مجرد هدف تنموي فرعي، بل هو عامل حاسم لتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي. كما أن تعزيز مهارات القوى العاملة وروح المبادرة يدعم جهود الحد من البطالة (لا سيما بين الشباب) وتقليل الفقر من خلال خلق فرص كسب العيش. على سبيل المثال، يساهم رواد الأعمال في فتح شركات ومشاريع جديدة تستوعب العمالة وتولد دخلاً، بينما يؤدي تحسين مهارات العمال الفنيين إلى زيادة قابليتهم للتوظيف في القطاعات الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، غالباً ما ترتبط المدن المزدهرة بوجود قاعدة بشرية ماهرة وقطاع أعمال نابض بالحياة - أي أن المدن التي تطور مهارات سكانها وتدعم رواد الأعمال والمشروعات الناشئة تتمتع باقتصاد حضري أكثر قدرة على المنافسة والنمو.

### جهود تطوير المهارات الفنية في مصر

تبذل مصر جهوداً حثيثة لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني من أجل إعداد كوادر قادرة على قيادة الاقتصاد الحديث. تمتلك مصر أحد أكبر أنظمة التعليم الفني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يتجاوز عدد الملتحقين بالتعليم والتدريب

الفني ٢ مليون طالب وطالبة، ويمثّل طلبة التعليم الفني ما يقرب من نصف طلاب المرحلة الثانوية في البلاد (حوالي ٤٦.٩٪ في عام ٢٠١٩). وهذا دليل على اهتمام الدولة بتنمية المهارات التقنية لدى الشباب على نطاق واسع. معظم هؤلاء الطلاب من خلفيات محدودة الدخل ويتطلعون إلى تحسين سبل معيشتهم من خلال اكتساب مهارات فنية تفتح أمامهم فرص عمل أفضل، مما يعني أن التعليم الفني أصبح أداة أساسية لتمكين الفئات الأقل حظاً اقتصادياً وللارتقاء الاجتماعي.

ركّزت الحكومة على إصلاح منظومة التعليم الفني عبر تبني استراتيجية شاملة لتحديث هذا القطاع، معروفة باسم برنامج إصلاح التعليم الفني ٢٠٠. تستند هذه الاستراتيجية إلى عدة ركائز رئيسية تشمل تحسين الجودة في مدارس التعليم الفني، تحديث المناهج الدراسية لتواكب التكنولوجيات واحتياجات سوق العمل، تطوير قدرات المعلمين والمدربين فنياً وتربوياً، تعزيز الشراكة مع الصناعات والقطاع الخاص لضمان مواءمة مهارات الخريجين مع متطلبات العمل الفعلية، وأيضاً تغيير الصورة النمطية للتعليم الفني في المجتمع. فمن خلال تحديث المناهج واعتماد منهجية التعليم القائم على المهارات والكفاءة، يجري إعداد الطلاب بالمعارف والمهارات العملية المطلوبة في القطاعات الحديثة. وكذلك يجري التعاون مع أرباب العمل لضمان أن التدريب عملي ومرتبب باحتياجات الصناعة، مما يزيد فرص توظيف الخريجين فور تخرجهم. هذه الجهود تأتي ضمن رؤية أوسع لجعل التعليم الفني مساراً مرغوباً ومتكافئاً مع التعليم الأكاديمي العام، بحيث يصبح مصدراً لإمداد الاقتصاد بالمهارات المتخصصة التي يتطلبها النمو الحضري (مثل فني التصنيع الحديث، وتقني المعلومات والاتصالات، ومهندسي الصيانة المتقدمة، وغيرها).

إلى جانب المدارس والمعاهد، تعمل مصر على توسيع نطاق التدريب المهني والتقني عبر مبادرات ومراكز تدريب متخصصة لتأهيل الشباب في حرف وتخصصات مطلوبة. ويتم التعاون في هذا المجال مع الشركاء الدوليين والمؤسسات التنموية لضخ أحدث الخبرات. على سبيل المثال، دخلت وزارة التربية والتعليم في شراكات مع منظمات دولية كالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي لتعزيز قدرات منظومة التعليم الفني وتطبيق نماذج ناجحة عالمياً في مجال التدريب المزدوج (التعليم بالتناوب مع التدريب العملي في المصانع). كما أسس مختبر التأثير المصري Egypt Impact Lab شراكة مع معمل عبد اللطيف جميل (J-PAL) لدعم متخذي القرار بالدلائل العلمية فيما يخص سياسات التعليم الفني. ومن الابتكارات أيضاً إدخال مفاهيم ريادة الأعمال ضمن مناهج التعليم الفني لتنمية روح المبادرة لدى الطلبة. ففي بعض المدارس الفنية تم إدراج برنامج اعرف عن الأعمال (Know About Business - KAB) التابع لمنظمة العمل الدولية، والذي يزود الطلاب بأساسيات تأسيس المشاريع ويُدرب المعلمين على تفعيل ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب. وتهدف هذه الخطوة إلى تخريج فنيين ليسوا قادرين على العمل لدى الآخرين فحسب، بل مؤهلين أيضاً لبدء مشاريعهم الخاصة أو الابتكار داخل أماكن عملهم، مما يربط بين المهارات الفنية والريادية لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية.

نتيجة لهذه الجهود، بدأت ملامح التطوير تظهر من خلال تحسن قابلية توظيف خريجي التعليم الفني وزيادة إقبال الشركات على التعاون مع المدارس التقنية. وتسهم هذه النهضة في التعليم الفني في توفير عمالة فنية ماهرة ترفع إنتاجية القطاعات الصناعية والحضرية، وتسد فجوة المهارات التي طالما شكا منها أصحاب العمل. ورغم التحديات القائمة - مثل الحاجة لمواصلة تحديث المناهج بسرعة أكبر وتوفير تدريب عملي ذو جودة عالية لجميع الطلاب - فإن الاتجاه العام يشير إلى تطور إيجابي سيؤتي ثماره في تمكين الاقتصاد الحضري المصري من قاعدة عمالة مؤهلة تقنياً وقادرة على التعامل مع تقنيات العصر.

### جهود تنمية مهارات ريادة الأعمال في مصر

شهدت مصر خلال الأعوام الأخيرة نمواً ملحوظاً في منظومة ريادة الأعمال، مدفوعاً بإدراك متزايد لدور رواد الأعمال في تحفيز الاقتصاد وخلق الوظائف. تسعى البلاد إلى ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للشركات الناشئة، لاسيما في مجالات مثل التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والحلول المستدامة، مستفيدةً من حماس الشباب وريادة أفكارهم. وقد نمت البيئة الريادية بدعم من الحكومة والقطاع الخاص معاً، وبمساندة منظمات دولية وفرت التمويل والتوجيه والتدريب لرواد الأعمال في المراحل المبكرة. هذا

الزخم خلق منظومة ريادية نابضة تتألف من حاضنات ومسرعات أعمال، ومسابقات للابتكار، وصناديق تمويل للمشروعات الناشئة، وغيرها من عناصر الدعم.

وضمن هذا الإطار، تبنت الحكومة المصرية استراتيجية وطنية شاملة لدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة كسبيل لدفع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائقة. وقد صرّح الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بأن الحكومة مستمرة في تطوير خدمات التمويل والدعم الفني لأصحاب المشروعات الصغيرة، وتيسير مختلف سبل المساندة لهم. وتأتي هذه الخطوة ضمن تنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة، فضلاً عن زيادة حجم الصادرات للأسواق الدولية. تعكس هذه التصريحات التزام الدولة بتهيئة مناخ ملائم لنمو المشروعات الناشئة والصغيرة من خلال حشد كافة الأجهزة المعنية لتقديم التمويل الميسر والإرشاد والتدريب لأصحاب الأفكار والشركات الناشئة. وقد أثمرت هذه الجهود عن تحقيق نتائج بارزة، حيث أوضح جهاز المشروعات أن المشروعات الصغيرة في مصر تساهم بحوالي ٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر أكثر من ٧٥٪ من إجمالي فرص العمل في السوق المصرية. وهذا يؤكد الدور المحوري لهذه المشروعات في الاقتصاد الوطني، ويبرهن أن دعم ريادة الأعمال ليس مجرد مبادرة محدودة، بل ركن أساسي للاقتصاد الحضري المصري.

من بين الخطوات المهمة التي اتخذتها الدولة إصدار قانون تنمية المشروعات رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠، الذي يهدف إلى تهيئة البيئة التشريعية والإجرائية لنمو قطاع المشروعات الصغيرة. يتضمن القانون حوافز وتسهيلات عديدة بينها تبسيط المعاملة الضريبية وتقديم إعفاءات، إضافة إلى تشجيع المشروعات غير الرسمية على الانضمام للاقتصاد الرسمي عبر حوافز دمج خاصة. كما تم إطلاق العديد من المبادرات الوطنية بمشاركة مختلف الوزارات والبنوك ومنظمات المجتمع المدني لدعم رواد الأعمال، وقام جهاز المشروعات بدور المنسق لضمان تكامل الجهود بين الجهات المعنية. ومن الجهود البارزة أيضاً تشجيع ريادة الأعمال في المجالات الابتكارية والتكنولوجية ودعم التحول الرقمي؛ إذ يركز الجهاز على دعم المشروعات الصغيرة ذات الطبيعة الابتكارية أو المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة لتكون عنصراً فاعلاً في التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي. في هذا السياق، أعلن أن مصر احتلت المركز الأول عربياً في عام ٢٠٢٢ من حيث عدد صفقات الاستثمار في الشركات الناشئة والمشروعات الابتكارية، مما يدل على نشاط استثماري قوي وبيئة جاذبة للمبتكرين. وقد ساهمت الدولة في ذلك عبر إطلاق أول برنامج حكومي لتمويل رأس المال المخاطر بقيمة ٥٠ مليون دولار (بتمويل من البنك الدولي) للاستثمار في صناديق رأس المال الجريء التي تدعم الشركات الناشئة.

علاوة على ذلك، أنشأت الحكومة كيانات متخصصة لتعزيز بيئة ريادة الأعمال وضمان استدامة زخمها. مثالاً حديث هو المركز المصري لريادة الأعمال والابتكار الذي تم تأسيسه في يونيو ٢٠٢٣ بهدف توفير مظلة متكاملة لدعم المبتكرين ورواد الأعمال. يهدف المركز إلى دعم التحول نحو اقتصاد المعرفة من خلال تمكين الشباب المصري من تحويل أفكارهم الإبداعية إلى شركات ناشئة قادرة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وذلك عبر توفير بيئة ريادية محفزة تسرّع من نمو المشاريع وتربطها بالمستثمرين. يقدم المركز حزمة خدمات تشمل التدريب وبناء القدرات الريادية، وإتاحة حاضنات ومسرعات الأعمال، وإرشاد الشباب من مرحلة الفكرة وصولاً إلى التوسع والنمو، إضافة إلى توفير معلومات دورية لصناع القرار حول وضع البيئة الريادية في مصر لتعزيز السياسات الداعمة. كما يضطلع المركز بمبادرات للوصول إلى رواد الأعمال في مختلف المحافظات، لضمان نشر ثقافة الابتكار خارج العاصمة ودعم رواد الأعمال في المدن الثانوية والريف.

تركز جهود بناء القدرات الريادية أيضاً على تمكين المرأة والشباب في ريادة الأعمال، سداً للفجوات القائمة. فمنذ إطلاق موجة برامج ريادة الأعمال في ٢٠١٦، جرى تصميم العديد منها لمعالجة بطالة الشباب مع تبني نهج أكثر شمولاً يراعي الفوارق الجندرية والمكانية. وقد باتت استهداف النساء والشباب جزءاً أساسياً من خطط حاضنات الأعمال وبرامج التمويل، مع إعطاء أولوية خاصة لسكان المحافظات الأقل حظاً. وعلى الرغم من استمرار وجود تحديات أمام رائدات الأعمال (مثل العقبات الثقافية وضعف خدمات رعاية الأطفال وصعوبة التنقل الآمن وغيرها)، فإن هناك إدراكاً متزايداً لضرورة توفير دعم متخصص لزيادة مشاركة النساء في

النشاط الريادي. وتعمل الجهات المعنية حاليًا على تهيئة الظروف لبيئة أكثر تمكينًا للمرأة، سواء عبر توفير حاضنات أعمال مخصصة لهن أو إدراج مكونات التدريب على المهارات الحياتية والقيادية ضمن برامج ريادة الأعمال الموجهة لهن.

ومن جهة أخرى، يشهد المجتمع المصري تغيرات ثقافية في نظرة الشباب للعمل بفضل التحول الرقمي وانتشار مفهوم الاقتصاد القائم على المنصات. إذ بات الكثير من الشباب يفضلون العمل الحر والاقتصاد الرقمي المرن (وظائف الاقتصاد التشاركي والعمل عن بعد وغيرها) على الوظائف التقليدية. هذا التغيير في التطلعات أسهم في زيادة إقبال الشباب على خوض تجربة تأسيس شركات ناشئة بحثًا عن الاستقلالية والابتكار. وتواكب الدولة هذا التحول بتشجيع الشركات الناشئة الرقمية وتبني سياسات داعمة للاقتصاد التكنولوجي (مثل التوسع في خدمات الدفع الإلكتروني، وحاضنات للتجارة الإلكترونية، وبرامج التدريب على البرمجة والتطبيقات الرقمية). ورغم أن الأطر القانونية المنظمة لأشكال العمل الجديدة ما زالت قيد التحديث لتشمل مجالات كالاقتصاد الأعمال الحرة والعمل عن بعد، فإن الاتجاه العام يبشر بتحول إيجابي نحو اقتصاد حضري أكثر ابتكارًا ومرونة رقمية.

### **الأثر على تحقيق اقتصاد حضري حديث**

إن ثمار هذه الجهود المتكاملة في تطوير المهارات الفنية والريادية بدأت تتعكس في تعزيز مقومات الاقتصاد الحضري الحديث في مصر. فمن جهة، يُرصد سوق العمل الحضري بخريجين فنيين أكفاء يمتلكون مهارات تقنية حديثة، مما يرفع إنتاجية القطاعات الصناعية والخدمية في المدن المصرية ويُعزز القدرة التنافسية لتلك القطاعات. القطاع الخاص بات يجد في خريجي التعليم الفني المطور عمالة قابلة للتدريب السريع وذات مهارات عملية تلبي احتياجاته، وهو ما يشجعه على الاستثمار والتوسع. كذلك، تحسين المهارات التقنية للعمال الحاليين (عبر برامج التدريب أثناء العمل وغيرها) يسهم في ترقية جودة المنتجات والخدمات المحلية ويفتح آفاقًا أوسع لدخول أسواق جديدة. وبهذا، فإن الاستثمار في رأس المال البشري الفني ينعكس مباشرةً على تحقيق نمو اقتصادي حضري مستدام قائم على قاعدة إنتاجية قوية.

من جهة أخرى، تؤدي تنمية مهارات ريادة الأعمال وما يصاحبها من دعم للمشاريع الناشئة إلى حفز النشاط الاقتصادي في المدن ونشوء شركات مبتكرة تُثري المشهد الاقتصادي. زيادة عدد رواد الأعمال وشركاتهم يعني المزيد من فرص العمل واستيعاب العاطلين - وهو أمر بالغ الأهمية في بلد يشكل الشباب نسبة كبيرة من سكانه. وقد أشارت دراسات إلى أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب كان أحد الدوافع الرئيسية لتوسع برامج ريادة الأعمال في مصر، حيث تُعوّل تلك البرامج على المشروعات الناشئة لاستحداث وظائف واستقطاب الشباب للعمل المنتج. وعلى الرغم من أن الأثر الفعلي للمنظومة الريادية على معدلات البطالة ما زال قيد التقييم (حيث تشير بعض الأدلة إلى نتائج متباينة)، إلا أنه من الواضح أن ريادة الأعمال تسهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وتوفير بدائل وظيفية للكثير من الشباب الطموح.

وفي المدن، تنتشر هذه المشروعات في مختلف المجالات من تصنيع وتجارة وخدمات، وبالتالي فإن دعمها يؤدي إلى تنشيط الاقتصاديات المحلية في الحضر وزيادة الدخل المجتمعي. أضف إلى ذلك أن كثيرًا من هذه المشاريع يعمل في القطاع غير الرسمي، لذا فإن سياسات الدمج الرسمي (مثل قانون ٢٠٢٠/١٥٢) وتحسين المهارات الإدارية والمالية لأصحابها يرفع إنتاجيتها ويدخلها ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية، وهو ما يزيد حصة الاقتصاد الحضري ككل ويوفر موارد إضافية للدولة (عبر الضرائب وتنمية سلاسل التوريد المحلية).

كما أن تنمية المهارات الريادية يرافقه عادةً نشر ثقافة الابتكار في المجتمع. فوجود رواد أعمال ناجحين وقصص نجاح شركات ناشئة يتحول إلى قدوة تشجع مزيدًا من الشباب على الابتكار واغتنام الفرص. وقد بدأت المدن المصرية تشهد فعاليات دورية كمعارض الابتكار ومسابقات ريادة الأعمال والهاكاثونات، التي تجمع المبدعين مع المستثمرين والحكومة، مما يخلق منصات لتوليد الحلول الحضرية الجديدة (في مجالات مثل المواصلات الذكية وإدارة المخلفات والطاقة الشمسية وغيرها). هذه الحركة تعزز التحول نحو مدن أكثر نكاءً واستدامة عبر تبني حلول تكنولوجية وريادية لمعالجة مشاكل المدينة التقليدية. كما أنها تدعم التوجه نحو اقتصاد أخضر حضري، من خلال تشجيع المشروعات الصديقة للبيئة في إطار الاستراتيجية الوطنية لتغيير المناخ. على سبيل

المثال، يدعم جهاز المشروعات ورواد الأعمال الشباب في تأسيس شركات ناشئة خضراء تساهم في مواجهة تحديات التغيير المناخي والتكيف معه، وفق الاستراتيجية الوطنية للمناخ ٢٠٥٠.

### التحديات وسبل التعامل معها

على الرغم من التقدم الواضح في تنمية المهارات الفنية والريادية في مصر، إلا أن هناك تحديات قائمة ينبغي معالجتها لضمان تحقيق النتائج المرجوة بالكامل. فعلى صعيد المهارات الفنية، ما يزال عدم التطابق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تحديًا مستمرًا، لا سيما مع تسارع التغيير التكنولوجي. يحتاج الأمر إلى مرونة أكبر في تحديث التخصصات الفنية واستحداث برامج تدريبية قصيرة المدى لتلبية الطلب على مهارات جديدة (مثل برمجة الآلات الرقمية، وصيانة معدات الطاقة المتجددة، وغيرها). كما أن جودة التدريب العملي ليست موحدة بعد؛ إذ تتفاوت قدرات المدارس ومراكز التدريب، مما يتطلب وضع معايير موحدة للجودة وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص لتوفير تدريب عملي أوسع نطاقًا. وإلى جانب ذلك، لا تزال الصورة النمطية السلبية عن التعليم الفني في نظر بعض الأسر تحول دون انخراط المزيد من الشباب المؤهلين فيه. لذا يجب الاستمرار في حملات التوعية التي أبرزت بالفعل قصص نجاح خريجي التعليم الفني وفرصهم الوظيفية المتميزة، لإقناع المجتمع بقيمة هذا المسار التعليمي.

أما على صعيد ريادة الأعمال، فمن أبرز التحديات ضمان استدامة الشركات الناشئة ورفع قدراتها الإدارية. الكثير من رواد الأعمال الشباب يواجهون عقبات تتعلق بنقص الخبرة في الإدارة والتخطيط المالي والتسويق، مما قد يؤدي إلى تعثر مشاريعهم رغم أفكارها الواعدة. لذلك من الضروري تعزيز مكوّن التدريب على مهارات الأعمال ضمن حاضنات ومسرعات الشركات الناشئة - كأن يتم توفير برامج منتظمة لبناء القدرات في إدارة المشروعات، والمالية، والموارد البشرية لرواد الأعمال. وبالفعل أوصى خبراء السياسات بضرورة توفير تدريب خاص لأصحاب المشاريع حول مهارات إدارة رأس المال البشري وكيفية بناء فرق العمل والمحافظة عليها، إذ وجد أن الكثير من الشركات الناشئة تعاني من تسرب الموظفين بسبب ضعف الخبرة الإدارية لدى المؤسسين. كما أن الحصول على التمويل لا يزال تحديًا أمام العديد من الشركات الناشئة، فرغم تحسن بيئة الاستثمار نسبيًا، إلا أن الوصول إلى التمويل في المراحل المبكرة أو التوسع قد يكون محدودًا لبعض القطاعات أو خارج المدن الكبرى. هنا يأتي دور مبادرات مثل صناديق التمويل الحكومية ودعم البنوك العامة لتوفير قروض ميسرة وضمانات ائتمانية للمشروعات الصغيرة المبتكرة.

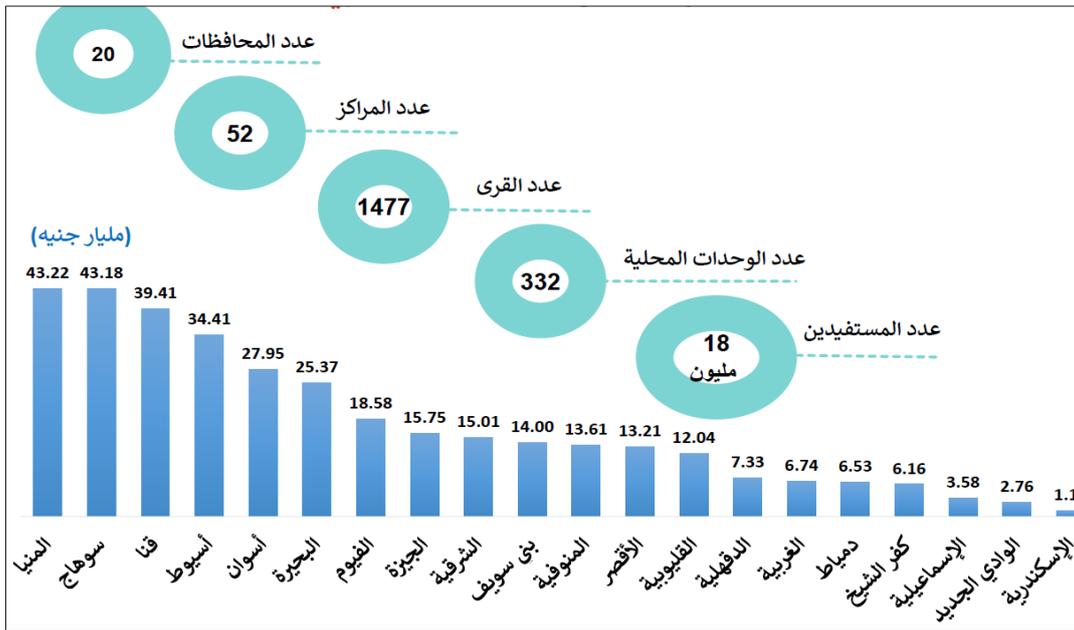
إضافة إلى ذلك، يبرز تحدي الفجوة الرقمية في بعض الفئات؛ فعلى الرغم من أن البنية التحتية الرقمية في مصر تتطور، إلا أن هناك نقصًا في بعض المهارات الرقمية المتقدمة لدى رواد الأعمال والعاملين في المشاريع الصغيرة. وقد أظهرت المسوح أن العديد من أصحاب الشركات الصغيرة يعتبرون نقص المهارات الرقمية واللغات الأجنبية من العوائق أمام نمو أعمالهم. بالتالي، فإن برامج التدريب يجب أن تشمل بقوة تنمية المهارات الرقمية (كالإدارة الإلكترونية، والتسويق الرقمي، والتحليل البيانات) لضمان قدرة رواد الأعمال على الاستفادة من فرص الاقتصاد الرقمي الحديث. وفي السياق نفسه، ينبغي التركيز على إدماج التكنولوجيا في عمليات المشروعات الصغيرة (مثل التحول إلى البيع عبر الإنترنت، واستخدام حلول الدفع الرقمي) لمساعدة هذه المشروعات على المنافسة والتوسع.

ولا يمكن إغفال تحديات الدمج الشامل؛ فبرغم الجهود المبذولة للوصول إلى رواد الأعمال في الريف وصعيد مصر، لا تزال أغلب أنشطة ريادة الأعمال تتمركز في القاهرة وبعض المدن الكبرى. وهذا يتطلب تكثيف مبادرات نشر ثقافة ريادة الأعمال في جميع المحافظات وتطوير مراكز ابتكار محلية تتناسب مع موارد وظروف كل منطقة. أيضًا، يجب مواصلة العمل على إزالة العقبات الخاصة بمشاركة المرأة - كتوفير حضانة أطفال في حاضنات الأعمال، وتحسين خدمات المواصلات العامة الآمنة - لتمكين المزيد من السيدات من إطلاق مشاريعهن والمساهمة في الاقتصاد. إن التغلب على هذه العقبات سيضمن أن عوائد تنمية المهارات تصل لجميع فئات المجتمع وتعزز عدالة التنمية الحضرية.

### ٣. تطوير اتصالية بين الحضر والريف لتعزيز الإنتاجية

مع التوسع لحضري المتسارع، تتزايد فجوة التنمية بين المناطق الريفية والحضرية. وقد حظي الحضر في مصر مثله مثل دول العالم وخاصة العواصم، بكثير من الفرص، ولكن على الرغم من اعتماد المناطق الحضرية والريفية على بعضها البعض، إلا أن المناطق الريفية تتخلف عن الركب. وتأتي مبادرة "حياة كريمة" ضمن أهم المبادرات لتطوير الريف المصري، بهدف تحسين قدراته وتقليل الفوارق بين أداءات التنمية للريف وإعطائه فرص التكامل مع الحضر. حيث تم تخصيص تمويل لعدد ٣٣٢ وحدة محلية وتضم ١٤٧٧ قرية بتوابعها، ويبلغ عدد المستفيدين من سكان القرى في المرحلة الأولى للمبادرة حوالي ١٨ مليون نسمة. ويبلغ نصيب محافظات الصعيد التي تعد الأكثر فقراً وتراجُعاً في مستويات التنمية حوالي ٦٨٪ من إجمالي المخصصات المالية للمرحلة الأولى والبالغة ٢٣٧ مليار جنيه مصري (الشكل رقم ٦٧).

شكل (٦٧) المخصصات المالية للمحافظات المستهدفة في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة لتطوير الريف المصري



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة "حياة كريمة" بنهاية العام المالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣).

**تحسين قدرات الروابط الاقتصادية:** تم إتاحة قروض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من البنوك وجهات التمويل المختلفة بقيمة ١٥ مليار جنيه بعدد ٦٤٧ ألف مستفيد. وبلغ التمويل خلال الفترة من ٢٠٢١ / ٢٠٢٣ حوالي ٧.١ مليار جنيه مصري لهذه المشروعات وانعكس ذلك على توليد ٥٠٣ ألف فرصة عمل. وتهدف هذه المشروعات إلى تفعيل دور التعاونيات الإنتاجية في القرى. كان نصيب قطاع الزراعة ٦٪ في مشروعات داعمة مثل (مراكز خدمات بيطرية، مراكز ارشاد زراعي، مراكز تجميع ألبنان). ويوضح الجدول (١٩) التالي توزيعها مراكز الخدمات الزراعية بين محافظات الصعيد ومحافظات الدلتا.

الجدول رقم (١٩) توزيع مراكز الخدمات الزراعية المنفذة بين المحافظات خلال الأعوام (٢٠٢١/٢٠٢٣)

المحافظات	عدد المشروعات	النسبة %
محافظات وسط وجنوب مصر	٥٣٧	٨٠٪
محافظات الدلتا	١١٤	١٧٪
أخرى	٢١	٢٠٪

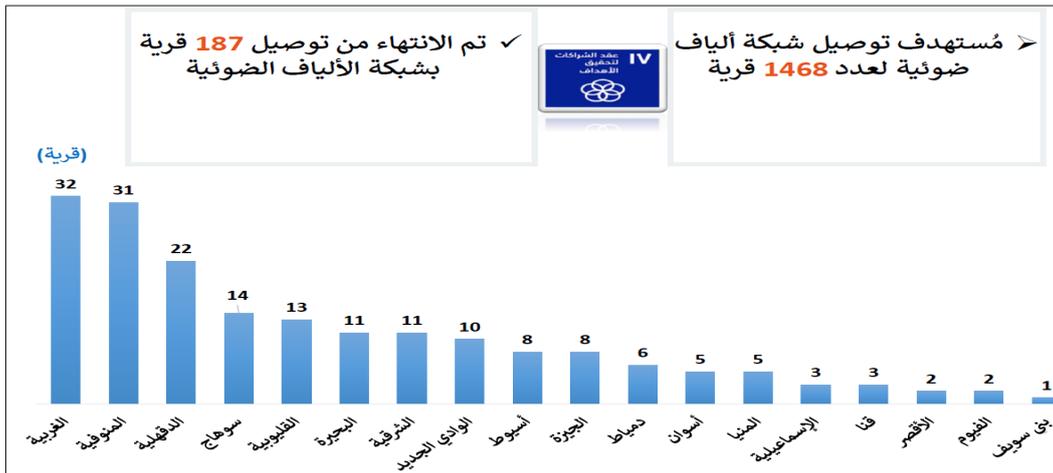
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة "حياة كريمة" بنهاية العام المالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣).

تفعيل مبادرات "شغلك جنب قريتك" و"شغلك من بيتك" لتوفير فرص عمل للشباب قريبة من أماكن إقامتهم في القرى والمناطق الريفية، وذلك من خلال توجيههم نحو العمل الحر والعمل عن بعد، وتأهيلهم لسوق العمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات والخدمات عن بعد. وتساهم هذه المبادرات في تخفيف الضغط على المدن الكبرى والحد من الهجرة الداخلية.

**الاتصالية المادية:** يعد قطاع الاتصالات من القطاعات التي تمكن الربط بين المجتمعات والأفراد وينعكس ذلك على نمو فرص العمل وتمكين المشروعات المختلفة من فتح آفاق أسواق جديدة لتسويق المنتجات والسلع المختلفة، كما يساهم في زيادة فرص التعلم والتدريب في مجالات عدة مما يزيد الروابط بين المجتمعات الريفية وفرص النمو في الاقتصاديات الحضرية. وتهدف وزارة الاتصالات إلى تطوير الخدمات والمرافق لجميع القرى المصرية، وهي حوالي ٤٥٠٠ قرية مصرية، لاسيما المباني الحكومية والمنازل والمستشفيات، والمدارس، ومراكز الخدمات، وغيرها. ويبلغ عدد المستفيدين إلى ما يزيد عن ٥٨ مليون مواطن في أكثر من ثلاثة ملايين أسرة. وفيما يلي مشروعات الاتصالات للقرى:

- ربط المباني في القرى المستهدفة في مبادرة "حياة كريمة" باستخدام شبكة الألياف الضوئية في غضون ثلاث سنوات. استهدف خلال المرحلة الأولى ربط ١٤٠٠ قرية تتضمن مليون مبنى في عام واحد، وفي المراحل القادمة سيتم تغطية كامل القرى المستهدفة، وخلال العام المالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣)، تم الانتهاء من تنفيذ ربط ١٨٧ قرية (الشكل رقم ٦٨).
- تجهيز مجتمعات الخدمات الحكومية في قرى المشروع بأحدث الوسائل التكنولوجية التي تتيح تقديم الخدمات بآليات رقمية بما يدعم جهود الدولة في إحداث نقلة نوعية في مستوى الخدمات الحكومية المقدمة والبالغ عددها ٣٣٢ مُجمَعاً، لتقديم الخدمات للمواطنين بالوحدات القروية.
- تنظيم ندوات للتثقيف الرقمي والمالي لرفع الوعي بالتحول الرقمي والشمول المالي، وتقديم محاضرات حول أدوات التمكين الاقتصادي الرقمي التي تدعم فرص العمل الحر والعمل عن بُعد، إلى جانب عقد ورش عمل حول تقنيات الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع مؤسسة كير مصر" ووزارة الشباب والرياضة، ذلك بهدف رفع كفاءة الشباب من خريجي برامج بناء القدرات الرقمية من قرى حياة كريمة، وتنمية مهاراتهم بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل.

شكل (٦٨) توزيع مشروعات شبكات الألياف الضوئية المستهدفة في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة

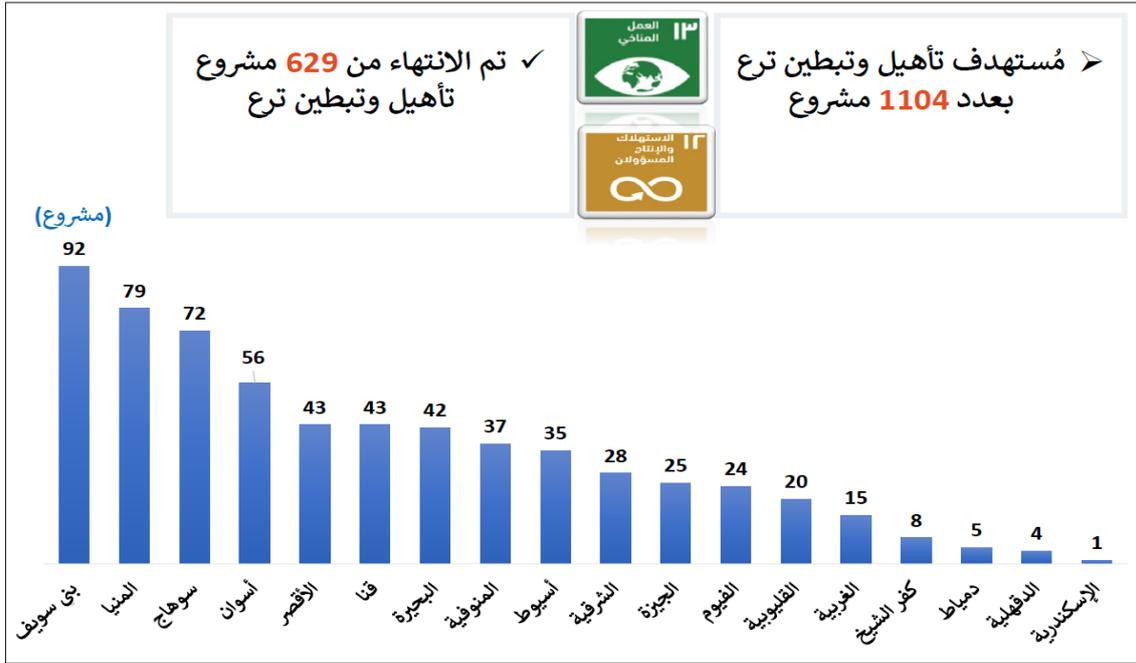


المصدر: الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة "حياة كريمة" بنهاية العام المالي (٢٠٢٢ / ٢٠٢٣) - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

**تعزيز الصمود ومرونة المجتمعات الزراعية:** أطلقت الدولة البرنامج الوطني للاستثمار في مشروعات المياه والطاقة والغذاء «نؤوفي» لتجسيد مشروعات في مجال العمل المناخي لدفع التحول الأخضر وتعزيز جهود التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية، تركيزاً على قطاعات المياه، والغذاء، والطاقة، والنقل المستدام، بشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأفريقي للتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ومن المشروعات ذات العلاقة بتعزيز صمود ومرونة الريف نحو إنتاج الغذاء وبالتالي المساهمة في تعزيز الروابط الحضرية الريفية لسلاسل الإمداد المختلفة، سواء إنتاج الغذاء أو التصنيع الزراعي أو احتياجات الأسواق المحلية. ويهدف البرنامج إلى:

- تحقيق الربط والتكامل بين عدد من المشروعات وخاصة ذات التشابه التي تتيح التكامل في النطاق الجغرافي في مجال تحديث الممارسات الزراعية، والتحول إلى أنظمة الري الحديثة في الزراعة من خلال تحديث نظم الري في الأراضي الزراعية القديمة؛ وبشرط مراعاة الأبعاد المائية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية. ومراعاة التوزيع العادل للمشروعات التنموية على مختلف أنحاء الجمهورية والمناطق شديدة التأثر بالتغيرات المناخية مع تركيز عمليات تحسين مستوى المعيشة على المناطق الأكثر فقراً، لتشمل محافظات وسط وجنوب مصر، وفي محافظات الدلتا لمكون الري الحديث في مراكز وقرى مبادرة حياة كريمة وهذا الإطار تم تنفيذ عدد من مشروعات تبطين وتأهيل الترع للحفاظ على الموارد المائية (الشكل رقم ٦٩)

شكل (٦٩) توزيع مشروعات تبطين وتأهيل الترع للحفاظ على الموارد المائية في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة



المصدر: الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة "حياة كريمة" بنهاية العام المالي (٢٠٢٢ / ٢٠٢٣) - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

- مشروع التحول الغذائي الزراعي الموائم للمناخ أحد مشروعات محور الغذاء ببرنامج "نُؤفي"، من خلال تعزيز إنتاجية المحاصيل الزراعية وتكيفها مع التغيرات المناخية في منطقة وادي النيل والدلتا، ودعم قدرات صغار المزارعين على التكيف مع مخاطر وتداعيات التغيرات المناخية. مما يقلل من آثار التغير المناخي التي قد تؤدي إلى الهجرة المناخية من المناطق المتأثرة، وبالتالي الضغط على التجمعات الريفية والحضرية المتاخمة.

## (٢-٣) التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة

تُعد التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة إحدى الركائز الأساسية لتحقيق مدن ومجتمعات أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية والصدمات البيئية، وأكثر التزاماً بحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وتعكس هذه الأولوية التوجه الوطني نحو تعزيز الاستدامة في التخطيط الحضري، من خلال الحد من البصمة البيئية للمدن، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه، ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، والمساهمات المحددة وطنياً، ورؤية مصر ٢٠٣٠. وفي هذا الإطار، تبذل الدولة جهوداً متواصلة لتبني سياسات حضرية مرنة تستند إلى الأدلة العلمية وتراعي خصوصيات النظم البيئية المحلية، من خلال إدماج معايير الاستدامة والمرونة في مشروعات البنية التحتية والتخطيط العمراني، وتعزيز جاهزية المدن لمواجهة المخاطر البيئية مثل السيول وارتفاع درجات الحرارة والتصحر. كما تولي اهتماماً خاصاً بتعزيز مشاركة المجتمع المحلي والقطاع الخاص في تنفيذ حلول حضرية مبتكرة تساهم في الحد من التلوث وتحقيق الاستخدام الكفء للأراضي والموارد. ويتناول هذا الجزء من التقرير موضوعين، الأول يتعلق بالمرونة، والحد من مخاطر الكوارث، وتأقلم المدن والموائل البشرية، والثاني

يركز على الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية. ويناقش الموضوع الأول قضايا الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك، وآليات تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي، والجهود المبذولة لتطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الانسان، ودور البنية التحتية عالية الكفاءة والتخطيط المكاني المتميز في تحقيق المرونة البيئية المستهدفة. ويتناول الموضوع الثاني من هذا الجزء، الخطط والبرامج التي تبناها الدولة خلال فترة المتابعة لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بكفاءة، خاصة في المناطق الحضرية، وآليات دعم حماية الموارد علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات، وتنفيذ إدارة فعالة بيئياً للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية. كما يستعرض أيضاً التوسع في تأسيس المدن الذكية، التي تعزز الرقمنة، وتعتمد على استخدام الطاقة النظيفة والتكنولوجيا.

## (٢-٣-١) المرونة، والحد من مخاطر الكوارث، وتأقلم المدن والموائل البشرية

تولي مصر أهمية متزايدة لتعزيز المرونة الحضرية والحد من مخاطر الكوارث، خاصة في ظل تصاعد التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية. وفي هذا السياق، أطلقت الدولة مجموعة من المبادرات والاستراتيجيات الوطنية، انطلاقاً من التزامها بأهداف التنمية المستدامة وتحقيق مستهدفات "رؤية مصر ٢٠٣٠". وتأتي هذه الجهود امتداداً لمسار طويل من السياسات والمبادرات التي تهدف إلى بناء مجتمعات أكثر قدرة على التكيف والصمود في مواجهة المخاطر البيئية والمناخية. كما اتخذت مصر بعد عام ٢٠٢٢ مجموعة من السياسات والإجراءات لمواجهة تحديات تغير المناخ، مع التركيز على التحول الأخضر، وتعزيز الطاقة المتجددة، تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز التعاون الدولي. وفيما يلي أبرز هذه السياسات والإجراءات:

**الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠:** أطلقت مصر هذه الاستراتيجية في مايو ٢٠٢٢، تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام منخفض الانبعاثات، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتحسين البنية التحتية للتمويل المناخي، وتعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى تعزيز الحوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ.

**استضافة مؤتمر COP٢٧ (نوفمبر ٢٠٢٢):** استضافت مصر مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP٢٧) في شرم الشيخ، مما عزز دورها القيادي في المفاوضات المناخية الدولية. وركز المؤتمر على دعم الدول النامية لمواجهة التحديات المناخية، مع التركيز على تمويل التكيف وخفض الانبعاثات.

**زيادة الاستثمارات الخضراء:** من خلال تعزيز الاستثمارات الخضراء، ودعم البنية التحتية المستدامة في إطار جهود الدولة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال مواصلة تضمين البعد البيئي في منظومة التخطيط وتنفيذ "دليل معايير الاستدامة البيئية". وبموجب تلك المعايير، من المستهدف زيادة نسبة المشروعات الاستثمارية الخضراء المدرجة ضمن مشروعات الخطة الاستثمارية للعام المالي عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥ إلى حوالي ٥٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة مقارنة بنسبة ٥٠٪ في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

**مشروع تعزيز التكيف مع تغير المناخ:** في دلتا نهر النيل والساحل الشمالي والذي أطلقته الدولة المصرية بهدف حماية ٦٩ كيلومتراً من السواحل في خمس محافظات حيوية بحلول قائمة على الطبيعة، تضم كفر الشيخ والبحيرة وبورسعيد والدقهلية ودمياط الجديدة، وذلك من مخاطر ارتفاع منسوب سطح البحر. بالإضافة إلى ذلك، يعمل المشروع بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية على وضع خطة استراتيجية شاملة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على امتداد ١٢٠٠ كيلومتر على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط. وتهدف هذه الخطة إلى تحديد المناطق الأكثر عرضة للخطر، وتقييم التأثيرات المحتملة لارتفاع منسوب سطح البحر على المياه الجوفية والترسيب الساحلي، وذلك وفقاً لسيناريوهات مستقبلية تمتد حتى عام ٢١٠٠.

**خطة مصر للتكيف مع المناخ:** تم إعداد "الخطة الوطنية للتكيف" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتركز على الزراعة، والموارد المائية، والمناطق الساحلية، والصحة العامة وتهدف إلى بناء قدرة مؤسسية وفنية على التخطيط والتنفيذ الفعال لإجراءات التكيف، وتقليل المخاطر المناخية على القطاعات الحيوية.

بعد عام ٢٠٢٢، بدأت وزارة البيئة المصرية تنفيذ عدد من المشروعات المدعومة من خلال الصناديق التمويلية المتخصصة، مثل صندوق المناخ الأخضر (GCF) وصندوق الاستثمار المناخي (CIF)، بهدف خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز التكيف مع تغير المناخ تتمثل في:

**مبادرة استثمارات الطبيعة والناس والمناخ (صندوق CIF):** خلال مؤتمر COP٢٧ في نوفمبر ٢٠٢٢، فازت مصر بالمرتبة الأولى على مستوى دول شمال إفريقيا وأوروبا في مبادرة صندوق CIF لدعم مشروعات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. تركز هذه المبادرة على تمويل مشروعات ضمن برنامج "ثُوقِي" في مجالات: الزراعة الذكية مناخياً- الأعمال الزراعية والتمويل الزراعي- حماية النظم البيئية للمناطق الساحلية. -تحفيز مشاركة القطاع الخاص. ووافق مجلس إدارة صندوق المناخ الأخضر GCF، على ٣ برامج تمويلية لدعم جهود التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز العمل المناخي، تستفيد منها مصر وعدد من الدول في قارة أفريقيا، وآسيا، وشرق أوروبا، ويتم تنفيذها بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. كما وافق صندوق المناخ الأخضر على برنامج صندوق استثمار الزراعة المرنة الذكية في مصر و٩ دول بحزم تمويلية قيمتها ١٣٠ مليون دولار، لدعم أصحاب الحيازات الصغيرة، وتوفير الحلول المستدامة للتنمية الزراعية والريفية وتحسين الدخل، ودعم قدرة القطاع على مواجهة التغيرات المناخية.

**رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة ٢٠٢٢:** تضع هذه الرؤية أهدافاً لتعزيز الاستدامة البيئية، وتحسين جودة الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يسهم في بناء مدن ومجتمعات أكثر مرونة واستدامة. حددت أربعة مبادئ حاكمة تمثل الركائز الرئيسية التي تحكم تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الستة للرؤية باستخدام سبع إمكانات تمثل أدوات لتسريع تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

**مبادرة "أجندة شرم الشيخ للتكيف":** أطلقت خلال مؤتمر المناخ COP٢٧، وتهدف إلى تعبئة ما بين ١٤٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار سنوياً لدعم جهود التكيف مع التغيرات المناخية، مع التركيز على حماية الفئات الأكثر ضعفاً في إفريقيا من آثار الكوارث المناخية مثل الجفاف والفيضانات.

وقد شهدت ساحة رسم السياسات العامة المصرية خلال الأعوام القليلة الماضية توجهاً نحو دمج المخاطر البيئية في عملية التخطيط كوسيلة وكغاية أيضاً؛ فهناك مجموعة من السياسات البيئية التي رمت إلى تحقيق أهداف اقتصادية (وسيلة)، ولكن مع التأكيد على أهمية تخفيض معدلات التلوث ورفع جودة الحياة (غاية). فقد أطلقت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، وأصدرت أيضاً أول سند أخضر سيادي في المنطقة لتمويل مشاريع في مجال النقل النظيف والإدارة المستدامة للمياه في ضوء استضافتها للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التغير المناخي (COP٢٧) كما قامت مصر أيضاً بالتنسيق العمل العالمي بشأن التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته والتمويل كما تلعب الهيئة العامة للتخطيط العمراني دوراً محورياً في دمج اعتبارات التغير المناخي ضمن السياسات والمخططات العمرانية في مصر، بما يعزز من قدرة المدن على التكيف والمرونة.

**دليل تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي في المخططات العمرانية:** أعدت الدليل الهيئة العامة للتخطيط العمراني، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف دمج الأبعاد البيئية والمناخية في مراحل التخطيط المختلفة. وتم اختبار الدليل على عدة مستويات شملت المشروعات القومية، والمحلية (مثلاً في محافظة مطروح ومدينة العريش).

**تحديث المخططات الاستراتيجية للمحافظات والمدن، مع مراعاة الضغوط المناخية:** وذلك لتأخذ المخططات لمحدثة في الاعتبار تداعيات التغيرات المناخية التي تشمل على سبيل المثال ارتفاع درجات الحرارة، والسيول، وارتفاع منسوب البحر يتم استخدام أدوات تحليلية لتقييم المرونة المناخية للمناطق العمرانية، وتحديد أولويات التدخل.

**تعزيز التخطيط الحضري المستدام:** وتمثلت هذه الجهود في المنتدى الحضري العالمي بالقاهرة، حيث ناقشت الهيئة العامة للتخطيط العمراني تحديات التغير المناخي في التخطيط العمراني، وأكدت على أهمية التخطيط متعدد المستويات، وشرحت الجهود المبذولة لتحديث الأدلة التخطيطية لتشمل معايير الاستدامة والمرونة، خاصة في المدن الجديدة والمناطق الساحلية.

**إطلاق برنامج التكامل المكاني بين المدن الجديدة والقائمة:** كأحد البرامج الرائدة التي تُنفذ بالتعاون بين الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويُعد جزءاً من جهود مصر لتحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة.

**قضايا الاستدامة البيئية:** تتعرض المناطق الساحلية في مصر لمجموعة من الظواهر البيئية الناتجة عن تغير المناخ العالمي، والتي تؤثر بشكل كبير على المجتمعات المحلية، الأنشطة العمرانية، والمناطق الصحراوية. تشمل هذه الظواهر ارتفاع منسوب البحر، تآكل الشواطئ، الفيضانات الساحلية، زيادة الملوحة، والظواهر الجوية المتطرفة مثل العواصف وموجات الحر. هذه التحديات تهدد الأمن الغذائي، البنية التحتية، والاقتصاد المحلي، خاصة في دلتا النيل والساحل الشمالي.

• **ارتفاع منسوب سطح البحر:** يهدد ارتفاع منسوب سطح البحر المدن الساحلية مثل الإسكندرية ودمياط بالغرق الجزئي بحلول ٢٠٥٠ و ٢١٠٠، وفقاً لسيناريوهات الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ، وذلك على النحو التالي:

**المنطقة الساحلية للبحر المتوسط:** مع ارتفاع منسوب سطح البحر تتآكل وتغمر الشواطئ الرملية وبالتالي يتراجع خط الشاطئ تدريجياً في اتجاه اليابسة وخاصة في المناطق الساحلية ذات المناسيب المنخفضة (من منسوب صفر إلى منسوب متر واحد فوق مستوى سطح البحر) مما يجعلها من المناطق شديدة الخطورة. وقد يؤدي ذلك إلى التهام الحاجز الرملي الضيق والمنخفض المنسوب - الذي يفصل بين البحر والبحيرات الشمالية - والتحام هذه البحيرات بالبحر تدريجياً كما هو متوقع لبحيرة المنزلة. وفي هذه الحالة سوف تتغير النواحي البيئية للكائنات المائية والخواص الطبيعية والكيميائية للبحيرة، وفي حالة إزاحة خط الشاطئ تجاه الأراضي الزراعية فمن المحتمل أن يزيد من ملوحة المياه الجوفية وبالتالي يعرض تربة الأراضي الزراعية بالمنطقة للتملح، ومن الممكن أن تحيط مياه البحر ببعض الأماكن من خلال غمرها لمناطق منخفضة مالم تدعم إنشاءات الحماية وتتخذ تدابير خاصة بالتكيف. كما من المتوقع تكرار للعواصف والأعاصير وموجات تسونامي التي تتسبب في كثير من الآثار السلبية. وطبقاً لسيناريوهات فسيوودي الارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر إلى غرق ما بين ١٢٪ إلى ٣٢٪ من دلتا نهر النيل بحلول ٢٠٦٠، مع توقع أضرار وخسائر اقتصادية سنوية.

**المنطقة الساحلية للبحر الأحمر:** من المحتمل أن تتأثر المنطقة الساحلية للبحر الأحمر وتتأثر الشعاب المرجانية بارتفاع منسوب سطح البحر خاصة إذا كان معدل الارتفاع أعلى من معدل نمو الشعاب المرجانية، كذلك قد تزداد معدلات ابيضاض الشعاب المرجانية نتيجة للإجهاد البيئي، إلا أن التكوين الصخري للساحل - الذي يتميز به البحر الأحمر، والمرتفع قليلاً عن منسوب البحر بما يقارب مترين إلى خمسة أمتار - يعد حاجزاً طبيعياً للحماية من ارتفاع منسوب سطح البحر في تلك المناطق.

"وفقاً لتقرير حديث صادر عن الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، فإن دلتا النيل معرضة بشكل متزايد للفيضانات الساحلية نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر، وهو أحد آثار الاحتباس الحراري. كما يُشير التقرير إلى أنه من المتوقع أن تغمر المياه حوالي ٢٦٦٠ كيلومتراً مربعاً في شمال الدلتا بحلول عام ٢١٠٠. وهذا يُمثل حوالي ٢٥٪ من مساحة الدلتا وفقاً للنماذج الرياضية. وتواجه المدن الساحلية، مثل الإسكندرية، ذات المشكلة. ويُقال إن الإسكندرية تغرق سنوياً بمقدار ثلاث ملليمترات تقريباً."<sup>٣٧</sup>

من المتوقع أن تُسبب الفيضانات الساحلية الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر أضراراً أوسع نطاقاً من الفيضانات في بورسعيد، تُعد الإسكندرية المدينة الساحلية الأكثر عُرضة للخطر في سياق الفيضانات، حيث تُواجه تكاليف اقتصادية مُحتملة أعلى نتيجة الأضرار التي لحقت بها. وبالنسبة للتكلفة المالية، يُظهر التأثير الإجمالي لسيناريو الفيضانات لعام ٢٠٥٠ في الإسكندرية خسائر اقتصادية محلية تتراوح بين ٦.٩ مليون دولار و ٣٤.٥ مليون دولار، وذلك حسب درجة ضعف في المدينة. وطبقاً للتنمية العمرانية في مواجهة التغيرات المناخية التقرير السنوي لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة ٢٠٢٤ فيمثل عدد السكان المتأثر بالتغير المناخي في شمال الدلتا ٨ مليون نسمة في المناطق الحضرية بينما في المناطق الريفية يمثل ٦.٥ مليون نسمة.

<sup>٣٧</sup> <https://www.space&water.org/local-perspectives-case-studies/sea-level-rise-and-potential-predictions-sinking-delta-egypt>.

- **هبوط التربة:** ترتفع معدلات هبوط التربة من (٦-٩) مم/ السنة في كل من محافظة المنوفية، والدقهلية، دمياط، كفر الشيخ بينما معدل متوسط من هبوط التربة (٣-٦) مم/السنة في كل محافظة بورسعيد، والمنوفية، والدقهلية، ودمياط، وكفر الشيخ.
- **موجات الحرارة:** تشمل أكثر المدن التي تتعرض للزيادة المتوقعة في مؤشر متوسط حجم موجات الحرارة اليومية (١٩٠٠ - ٢٠٤٠) أسبوط، ثم السويس، ثم الزقازيق، والفيوم.
- **ارتفاع درجة حرارة مياه البحر المتوسط:** يحذر من تسجيل درجات حرارة قياسية في البحر المتوسط صيف ٢٠٢٣، حيث تجاوزت بعض المناطق ٣٠°C، مما يعرض النظم البيئية البحرية للخطر الشديد. بالنسبة لمصر، فهذا يؤثر بشكل مباشر على سواحل الإسكندرية ودمياط وشواطئ البحر المتوسط.
- **الفقر المائي:** تعد مصر من أكثر دول العالم التي تعاني من الشح المائي، حيث يصل نصيب الفرد من المياه إلى ٥٦٠ متر مكعب سنويا وهو ما يمثل تقريبا نصف خط الفقر المائي المقدر ب ١٠٠٠ متر مكعب سنوي<sup>٣٨</sup>
- **عواصف متطرفة** لمستوى سطح البحر المدفوعة بمزيج من ارتفاع المد والجزر والعواصف إلى الفيضانات الساحلية المدمرة مثل عاصفة نوفمبر ٢٠٢٣. شهدت محافظة الإسكندرية ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى البحر، أدى إلى غمر أجزاء من الكورنيش وانهيار أجزاء من البنية التحتية البحرية.
- **تلوث البحيرات المصرية:** تواجه البحيرات المصرية مجموعة من التحديات البيئية المتفاقمة، تختلف حدتها من بحيرة لأخرى، لكنها تشترك في تأثيرها السلبي على الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها. من أبرز هذه التحديات:

- تجفيف أجزاء واسعة من البحيرات لصالح التوسع الزراعي أو العمراني، مما أدى إلى تقلص ملحوظ في المساحة المائية للعديد من البحيرات عبر التاريخ، مثل بحيرات المنزلة.
- التلوث الناتج عن مياه الصرف (الزراعي، الصناعي، والصحي)، حيث تصب كميات كبيرة من هذه المياه في البحيرات، سواء عبر المصارف الرسمية أو بشكل مباشر دون معالجة، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات المغذيات والملوثات.
- أنشطة الصيد المخالفة باستخدام وسائل مدمرة للثروة السمكية، إضافة إلى انتشار المزارع السمكية غير المرخصة أو غير المنظمة، مما يسبب خللاً في التوازن البيئي.
- ومن الأمثلة الحديثة على تدهور بعض البحيرات:
- بحيرة البرلس بمحافظة كفر الشيخ، والتي أظهرت دراسة منشورة عام ٢٠٢٥ تعرضها لمستويات خطيرة من التلوث بالبلاستيك حيث تم رصد تراكيز عالية من الجزيئات البلاستيكية في المياه والرسوبيات، مما يشكل خطراً على الأسماك والطيور المائية وسلسلة الغذاء كاملة.

## ١. الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عنه

- تحتل مصر الركن الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، حيث يلتقي أربعة من أقاليم الجغرافيا البيولوجية، تشمل الإيراني - الطوراني، وإقليم البحر المتوسط، والسنديانى الصحراوي، والأفريقي الاستوائي؛ ويمثل موقعها - بالوقت ذاته - قلب حزام الصحراء في الإقليم الثالث، السنديانى الصحراوي؛ وهو الإقليم الذي يمتد من مراکش، في الزاوية الشمالية الغربية من أفريقيا، إلى صحاري آسيا الوسطى، المرتفعة الباردة. ويزيد من تفرد هذا الموقع كونه منقسماً إلى جزئين، بواسطة أطول أنهار العالم النيل<sup>٣٩</sup>.
- مؤشر نسبة مسطحات المحميات الطبيعية من إجمالي مسطح الجمهورية: ١٤.١٠٪ وذلك سنة ٢٠٢٢ وهذه

<sup>٣٨</sup> <https://www.mwri.gov.eg/?p=٢٠٤٨٠>

<sup>٣٩</sup> <https://www.eeaa.gov.eg/Topics/٨٥/٣٨/Details>

النسبة ثابت من سنة ٢٠٢١، ولكنها زادت عن سنة ٢٠٢٠ حيث كانت تبلغ ١٣.٦٪.

- مؤشر نسبة مساحة المناطق الساحلية البحرية المحمية من إجمالي المحميات الطبيعية ٧.٣٪ وذلك سنة ٢٠٢٢.
- تبلغ نسبة الإدارة المتكاملة للمناطق المحمية ١٠٠٪.

• **التلوث من القمامة البحرية والتلوث من مصادر البرية:** تؤدي المخلفات البلاستيكية إلى موت عدد من الكائنات البحرية والأسماك، السلاحف والحيتان حيث تتناول مع طعامها الأكياس والعبوات الفارغة وهذا يعمل على انسداد قنواتها الهضمية مما يؤدي إلى موتها حسب دراسة أجريت أظهرت محطة رأس غارب في البحر الأحمر ومحطتي دمياط وبورسعيد في البحر الأبيض المتوسط أعلى وفرة للمواد البلاستيكية الدقيقة، بينما وُجد أقل تركيز في محطة العين السخنة في البحر الأحمر ومحطة مرسى مطروح في البحر الأبيض المتوسط. كان الزايون والبولي إيثيلين تيريفثاللات أكثر البوليمرات شيوعاً في الأسماك. أبرزت النتائج وجود المواد البلاستيكية الدقيقة في الرواسب والمياه والأسماك في البحرين الأبيض المتوسط والأحمر.

• **مؤشرات التأثيرات السلبية لتغير المناخ على التنوع البيولوجي في مصر<sup>٤٠</sup>**

- ابيضاض الشعب المرجانية بالبحر الأحمر لأول مرة عام ٢٠٠٧
- انكماش وجود وتوزيع وانتشار أشجار الامبيت في المناطق المرتفعة بجبل علبة.
- انكماش وجود وتوزيع العديد من النباتات الطبية في جبل سانت كاترين بسيينا.
- انكماش وجود وانتشار فراشة سيناء الزرقاء الأصغر في العالم والمستوطنة في سيناء، ومدى انتشارها لا يزيد على ٥ كيلومترات مربعة، وتتغذى على نوع من النباتات الموجودة في جبل سانت كاترين (الزعيتران).
- فقدان نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية قد تصل إلى ٢٥٪.
- حدوث خلل في توقيتات ومواعيد زراعة المحاصيل.
- انتقال قرابة ٢.٥ مليون مصري إلى مناطق أقل تأثراً بتغير المناخ.

• **المخاطر المؤثرة على النظم البيئية الساحلية والبحرية:** تتعرض المناطق الساحلية والبحرية للعديد من المخاطر التي تواجهها مثل التلوث وتدمير الموائل والنحر، واستخدامات الأراضي غير الرشيد، والإدارة غير الواعية لأهمية الموارد، والتوسع في إنشاء المنتجعات السياحية. وقد أدى التدهور في نوعية البيئة وتناقص إنتاجية مواردها المتجددة بأسلوب جائر، إلى فقدانها لإنتاجيتها المثلى واستنزاف مواردها بما يهدد بنسبها، ويوضح الجدول رقم (٢٠) المهددات الواقعة على البيئات الساحلية والبحرية

جدول رقم (٢٠) درجات الخطورة الواقعة على النظم البيئية الساحلية والبحرية

أهم مكونات النظم البيئية الساحلية والبحرية						المهددات
الشواطئ	الطيور المائية	مناطق تكاثر الأسماك	الحشائش البحرية	المانجروف	الشعاب المرجانية	
مرتفعة جداً	متوسطة	متوسطة	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	التغيرات المناخية
مرتفعة	مرتفعة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	مرتفعة	السياحة والتنمية الحضرية
مرتفعة	مرتفعة	متوسطة	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة جداً	التلوث البترولي
ضعيفة	ضعيفة	مرتفعة جداً	ضعيفة	ضعيفة	مرتفعة	الصيد الغير قانوني والجائر
ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	متوسطة	السيول
ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	مرتفعة	حوادث الإصطدام بالشعاب
متوسطة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	المخلفات الصلبة
ضعيفة	ضعيفة	مرتفعة	متوسطة	متوسطة	مرتفعة	الإستخدام المفرط للأسمدة بالزراعة
متوسطة	ضعيفة	متوسطة	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	الصرف الصحي والزراعي

المصدر: جهاز شئون البيئة - الحقيبة التعليمية الخاصة بالتنوع البيولوجي اصدار ٢٠٢٢.

<sup>٤٠</sup> سياسات مناخية - العدد الثالث: حماية التنوع البيولوجي واستعادة النظم البيئية في ظل مخاطر تغير المناخ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠٢٤

• **تأثير ارتفاع درجة حرارة البحار على الأحياء المائية (البحر الأحمر):** تمثل السياحة المرتبطة بالشعاب المرجانية دخل رئيسي لبلدان البحر الأحمر، حيث يعد البحر الأحمر أحد الوجهات السياحية الرئيسية في العالم حتى الآن، يقدر الدخل من السياحة الساحلية على طول الساحل الشرقي لمصر حوالي ٣.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعاني البحر الأحمر من درجات حرارة مرتفعة، ومن المعروف أن الشعاب المرجانية تتعرض للتهديد بسبب زيادة درجات حرارة المحيطات وظروف التسخين الشديدة المرتبطة بتغير المناخ، مما يؤدي إلى فقدان هذه الشعب لتصبغها ومصدرها الرئيسي للتغذية، وتعرف هذه الظاهرة نادرة الحدوث بتبييض الشعب المرجانية، وقد شهدت السواحل المصرية بعض التبييض على مدى عدة أشهر من منتصف عام ١٩٩٨<sup>٤١</sup>.

- كشف تطور الزمني لعدد موجات الحر البحرية على طول خطوط العرض عن زيادة في الأحداث في شمال البحر الأحمر منذ عام ١٩٩٨ الذي كان خاليًا في السابق من موجات الحر البحرية وهو ما يُترجم أيضًا إلى زيادة في إجمالي أيام موجات الحر البحرية وقد تم أيضًا ملاحظة انخفاضًا تدريجيًا في الأحداث في القسم الجنوبي من البحر الأحمر.

- يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى فقدان الشعاب المرجانية في البحر الأحمر، ومن المتوقع أن تتوقف عن النمو بحلول عام ٢٠٧٠. وتقدر الخسارة المالية السنوية لقطاع السياحة بسبب التغير في التفضيلات السياحية بسبب ارتفاع درجات الحرارة وفقدان الشعاب المرجانية في البحر الأحمر بنحو ١٠٠ مليار جنيه سنويًا بحلول عام ٢٠٦٠<sup>٤٢</sup>.

- يوجد العديد من الدراسات (طبقًا لتقرير حالة البيئة ٢٠٢١ الصادر عن وزارة البيئة) أشارت إلى حدوث تغيرات في سلوك أسماك القرش في البحر الأحمر المصري خلال العقد الماضي قد يكون لها علاقة بالتغيرات المناخية، بما في ذلك درجة حرارة الماء ودوران المياه ودرجة الحموضة، كما أن التغيير في الخصائص الفيزيائية للمياه يمكن أن يؤثر على النبضات الكهربائية التي تتلقاها أسماك القرش ويشير التناقص الواضح في أنواع أسماك القرش السطحية في مناطق الشعاب المرجانية البحرية في وسط البحر الأحمر مقارنة بحوضه الشمالي الغربي إلى وجود توزيع غير متكافئ لتلك الحيوانات في جميع أنحاء البحر الأحمر، خاصة لبعض الأنواع منها والتي يتم ملاحظتها بشكل شائع في مصر.

- وفقًا لمعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، تُصنّف أنواع القرش الحر والقرش ذو الطرف الأبيض المحيطي على أنها مهددة أو مهددة بشدة بالانقراض على المستوى الإقليمي، نتيجة للضغوط البيئية والصيد الجائر. أما الدلافين، فهي من الثدييات البحرية ذات الدم الحار، وتنتشر في المناطق الضحلة نسبيًا من البحر الأحمر. وتُعد معظم أنواعها مدرجة ضمن فئات التهديد في القائمة الحمراء لعام ٢٠١١، سواء كأنواع مهددة أو مهددة بشدة بالانقراض. وتتميز الدلافين بحساسيتها العالية لأي تغير في الخصائص الفيزيائية للمياه، نظرًا لاعتمادها على تحديد الموقع بالصدى في البحث عن الغذاء وتجنب المفترسات.

• **المخاطر المؤثرة على النظم البيئية الجبلية:** تتمثل المخاطر الرئيسية للتنوع الأحيائي في المناطق الجبلية في الأنشطة البشرية (الصيد - التحطيب - الاتجار في الأنواع) (نشاط غير قانوني يشمل صيد، أو جمع، أو بيع، أو شراء الكائنات الحية، أو أجزائها، ويُعد من أخطر التهديدات للتنوع البيولوجي الامتداد العمراني. هذا بالإضافة إلى الأنواع الغازية (كائنات غير أصلية يتم إدخالها إلى نظام بيئي جديد، وتتفوق على الأنواع المحلية في التكاثر والانتشار، مما يؤدي إلى اضطراب النظام البيئي.) التي دخلت حديثًا وأيضًا التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية (أهمها السيول). ويمكن تلخيص المهديدات الواقعة على البيئات الجبلية وذلك على وفقا للجدول (٢١) :

<sup>٤١</sup> Lily Geneviev -Marine heatwaves reveal coral reef zones susceptible to bleaching in the Red Sea - April ٢٠١٩ Global Change Biology

<sup>٤٢</sup> نشرة "توجهات مستقبلية - التغيرات المناخية أبرز المخاطر العالمية" التي أصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء في مارس ٢٠٢٠

الجدول رقم (٢١) درجات المخاطر الواقعة على النظم البيئية الجبلية

أهم القيم الطبيعية للنظم البيئية الجبلية		المهددات
الكائنات البرية	الغطاء النباتي	
مرتفعة	مرتفعة	التغيرات المناخية
متوسطة	متوسطة	السياحة
ضعيفة	ضعيفة	التلوث البترولي
مرتفعة جدا	لا تنطبق	الصيد الغير قانوني
ضعيفة	ضعيفة	المخلفات الصلبة
ضعيفة	ضعيفة	الزراعة
مرتفعة	مرتفعة	الرعي والجمع الجائر
ضعيفة	ضعيفة	التنمية الحضرية

المصدر: جهاز شئون البيئة (٢٠٢٢)، الحقبة التعليمية الخاصة بالتنوع البيولوجي.

أبرز جهود الدولة لتعامل مع القضايا البيئية

تبدل الدولة المصرية جهوداً كبيرة لحماية التنوع الحيوي والحد من تدهوره من خلال تبني استراتيجيات وطنية شاملة ومشروعات ميدانية متعددة. فقد أطلقت وزارة البيئة "الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل ٢٠٣٠" بهدف الحفاظ على الأنواع والموائل الطبيعية ودمج مفاهيم الحماية في السياسات التنموية. كما توسعت شبكة المحميات الطبيعية فتبلغ نسبة مسطحات المحميات الطبيعية من إجمالي مسطح الجمهورية ١٤.١٠٪ وذلك سنة ٢٠٢٢. وهذه النسبة ثابتة من سنة ٢٠٢١، ولكنها زادت عن سنة ٢٠٢٠ حيث كانت تبلغ ١٣.٦٪<sup>٤٣</sup> من مساحة البلاد، إلى جانب تنفيذ مشروعات مثل دمج التنوع البيولوجي في السياحة البيئية، وحماية الشعاب المرجانية في البحر الأحمر، وبرامج صون الطيور المهاجرة. وتعمل الحكومة أيضاً على تعزيز الرصد البيئي، وتنفيذ قوانين حماية الطبيعة، وزيادة وعي المجتمعات المحلية بأهمية التنوع الحيوي كأحد ركائز الاستدامة البيئية في مصر. وتتضمن أبرز تلك الجهود خلال عام ٢٠٢٤ ما يلي:<sup>٤٤</sup>

- تم الانتهاء من إعداد خطط التنميط لعدد ٦ محميات (وادي دجلة، الغابة المتحجرة، محمية وادي الريان، محمية قارون، محمية الجزر الشمالية، محمية وادي الجمال). تم إعداد واعتماد ٤ خطط إدارة للموارد الطبيعية وادي الجمال، نبق، سيوة، العميد أمارا مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر.
- تطوير الفرص الاستثمارية: تطوير ١٨ فرصة استثمارية في مجال السياحة البيئية.
- التعاون العلمي: توقيع بروتوكول مع مركز بحوث وقاية النبات لدعم محمية وادي الأسسيوطي علمياً في مجال الحفاظ على النحل، ومراجعة دليل رصد التنوع البيولوجي بالتعاون مع مشروع التعاون المصري الإيطالي.
- إزالة التعديات: تنفيذ قرارات إزالة التعديات على محمية وادي الأسسيوطي، ومتابعة تطبيق القانون في جميع المحميات بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- التقييم البيئي: إصدار دليل إرشادي لأعمال إنشاء بعض الأعمال الخفيفة سهلة الفك والتركيب في منطقة حرم الشاطئ.
- مشروع دمج صون التنوع البيولوجي للسياح في مصر: الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض

<sup>٤٣</sup> طبقاً (النشرة السنوية لإحصاءات البيئة: الجزء الأول أحوال البيئة وجودتها اصدار مايو ٢٠٢٤).

<sup>٤٤</sup> الموقع الرسمي لوزارة البيئة - جهود وزارة البيئة خلال عام ٢٠٢٤.

- خطط الحماية: الانتهاء من رصد الأنواع المهددة بالانقراض بمحمية وادي الجمال (عروس البحر، السلحفاة البحرية، صقر الغروب، أشجار المنجروف والسيال) باستخدام الخبرات التقليدية لقبيلة العباددة.
- الانتهاء من رصد الغزال المصري بمحمية سيوة الطبيعية وتم إعداد التقرير وتسليمه لقطاع حماية الطبيعة ومكتب رئيس جهاز شؤون البيئة.
- إعداد تقرير تقييم دراسات صقر الغروب، عروس البحر، والسلحفاة البحرية، وإعادة صياغتها بما يتوافق مع القواعد التوجيهية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بالتعاون مع البرنامج البيئي للتعاون المصري الإيطالي.
- الطيور البرية والمائية: المشاركة في المهرجان السنوي لمشاهدة وتصوير الطيور ببورسعيد في فبراير ٢٠٢٤، وإصدار قرار تنظيم الصيد للصيادين ومحبي الصيد.
- **الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي:** الانتهاء من مسودة الاستراتيجية الوطنية خطة العمل للتنوع البيولوجي المتوافقة مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة.
- **تطوير البنية التحتية للمحميات:** وتشمل مجموعة من المشروعات على النحو التالي:
  - إنشاء سفالة البلو هول وسفالة التايجر ريف لدعم الأنشطة السياحية البيئية في محمية أبو جالوم بسيناء.
  - إعداد مخطط لإعادة تصميم منطقة البلو هول تمهيدا لترحها للاستثمار.
  - تطوير خدمات الزوار والبنية التحتية لمنطقة البلو هول ومحمية راس محمد بمحميات سيناء بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر
  - تطوير خدمات الزوار - محمية وادي الجمال بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة.
  - تطوير ورفع كفاءة مركز الزوار بمحمية وادي الجمال.
  - إدارة وتشغيل المركز للتعريف بالمحمية وعرض معلومات عن كافة البيئات ومكونات التنوع البيولوجي، والتعريف بمناطق الزيارة بالمحمية.
  - إنشاء منطقة تقسيم بمنطقة أم البساو تتضمن خيمة بدوية على ترات قبيلة العباددة لتقديم خدمات الزوار، وإتاحة أنشطة مشاهدة النجوم والسياحة الصحراوية والجبلية للاستفادة بموارد المحمية.
  - تطوير خدمات الزوار بشاطئ حنكوراب وتوفير معدات السباحة والسنوركلينج وإقامة مطعم ومركز معلومات للتعريف بالمحمية ومواردها وأماكن الزيارة المتاحة بها.
  - رفع كفاءة المبنى الإداري المحمية قارون.
- تطوير محمية الدبابية (تقع جنوب مدينة إسنا بمحافظة الأقصر): التعاون مع مشروع السياحة البيئية والإدارة المستدامة لمدعوم من برنامج المنح لصغيرة في صندوق البيئة العالمية، حيث تم الانتهاء تمهيد الطريق الترابي داخل المحمية بطول ١.٢ كم وعرض ٥ أمتار، بالإضافة إلى كفاءة التجهيزات بقاعة العرض بالمبنى الإداري وتجهيز دولا ب عرض متحفي، مع وضع عدد من اللافتات العضوية.
- **برنامج مبادلة الديون المصرية الإيطالية<sup>٤٥</sup>:** على مدار العشرين عاما الماضية، أنجز برنامج التعاون البيئي المصري - الإيطالي مجموعة واسعة من المبادرات البيئية الناجحة في مصر، بما في ذلك مشروعات لتعزيز الزراعة المستدامة وتحسين إدارة الموارد المائية والنفايات الصلبة. وأبرز تلك الإنجازات:
  - دعم حماية منتزه وادي الريان الوطني.
  - ترميم موقع وادي الحيتان المدرج على قائمة التراث العالمي.
  - ضمان الحفاظ بشكل أفضل على منطقة سيوة المحمية.
  - تعزيز الاستدامة في منتزه الصحراء البيضاء الوطني.

<sup>٤٥</sup> سياسات مناخية - العدد الثالث: حماية التنوع البيولوجي واستعادة النظم البيئية في ظل مخاطر تغير المناخ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠٢٤

- حماية وتمكين المجتمعات في منتزه وادي الجمال الوطني.

- مبادرة " الحلول القائمة على الطبيعة" ودورها في التحول المناخي.
- **أبرز جهود الدولة لحل القضية تلوث البحيرات:** أطلقت الدولة في مايو ٢٠١٧ المشروع القومي لتطوير البحيرات الطبيعية، باستثمارات تُقدَّر بنحو ١٠٠ مليار جنيه مصري، بالتعاون بين الهيئة الهندسية للقوات المسلحة والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، بهدف استعادة وتجديد وتأهيل ١٤ بحيرة طبيعية رئيسية على مستوى الجمهورية.

#### • **برنامج الرصد الدوري للبحيرات المصرية يهدف إلى:**

١. رصد نوعية المياه والرواسب بالبحيرات.
٢. تقييم الوضع البيئي والجيولوجي الحالي لكل بحيرة.
٣. إنشاء قاعدة بيانات شاملة للبحيرات تركز على أعمال التحكم في النوعية وتوكيد الجودة والتي سوف يتم الاعتماد عليها في إدارة كل هذه البحيرات.

- **المشروع القومي لتطوير البحيرات المصرية:** يعد أحد المشروعات القومية العملاقة التي أطلقتها الدولة المصرية في إطار استكمال مسيرة التنمية الحقيقية، وذلك بتوجيهات من القيادة السياسية لتأهيل وتنمية البحيرات وحل المشكلات البيئية والتحديات التي عانت منها لعقود. ويهدف المشروع إلى إعادة البحيرات إلى أفضل حالاتها البيئية والإنتاجية، بل وتحويلها إلى بحيرات ذات معايير عالمية، من حيث جودة المياه والتنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد وفي هذا الإطار، تم إطلاق برنامج للرصد البيئي الدوري للبحيرات يهدف إلى متابعة الموقف البيئي بدقة، من خلال قياس جودة المياه، وتحليل الرسوبيات، ورصد الملوثات مثل الصرف الزراعي والصناعي والميكرو بلاستيك، وتتبع التغيرات في التنوع البيولوجي ويسهم هذا البرنامج في دعم متخذي القرار بمعلومات علمية دقيقة لضمان استدامة عمليات التطوير والحفاظ على البحيرات كمورد طبيعي وبيئي واقتصادي استراتيجي.

**بحيرة مريوط:** الانتهاء من مشروعات الإصحاح البيئي للتدفق (٣) (خطوط أو نقاط محددة يتم منها صرف المياه (سواء بعد المعالجة أو قبلها) إلى البحيرة. تقوم بالصرف على بحيرة مريوط وهي شركة العامرية لتكرير البترول - شركة سيدي كبري للبترول - شركة أبو الهول للملح والصدوا، وجاري الانتهاء من تركيب وتشغيل محطة معالجة التدفق (١) شركة (العامرية للغزل والنسيج. وجاري تنفيذ إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصناعي بواسطة شركة لبتروكيماويات المصرية. الانتهاء من مشروع حصري وجرى الملوثات (مصادر تلوث المياه) لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي والمنشآت الصناعية لجميع محافظات الجمهورية طبقاً لتقرير إنجازات وزارة البيئة ٢٠٢٤

#### تنمية بحيرة البرلس:

- الانتهاء من دراسة التقييم البيئي لأعمال تطوير بحيرة البرلس والتنسيق مع جهاز تنمية الثروة السمكية والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة الغطاء النباتي بالبحيرة. طبقاً لتقرير إنجازات وزارة البيئة ٢٠٢٤
- إعادة التوازن البيئي لبحيرة قارون:
- بشأن تنفيذ مشروعات الحفاظ على التوازن البيئي لبحيرة قارون والتي تتضمن مشروعات منها:
- مشروعات شبكات ومحطات رفع ومعالجة الصرف الصحي للمياه الجارية تعمل بمركزي يوسف الصديق واطسا من خلال مبادرة حياة كريمة.
- مشروعات شبكات ومحطات رفع ومعالجة الصرف الصحي للمياه الجارية تعمل بإجمالي عدد ٢٠ مشروع بقرض من بنك الاعمار الأوروبي.
- مشروع رفع كفاءة محطة معالجة الصرف الصحي للمياه الجارية تعمل بالمنطقة الصناعية بكوم اوشيم.
- تنمية الثروة السمكية: تم إجراء البحث في إنزال عدد ٦ مليون وحدة زريعة جمبري بالبحيرة بعد توقف عدة سنوات، بداية إنتاج البحيرة خلال نوفمبر طبقاً لتقرير إنجازات وزارة البيئة ٢٠٢٤.

تطوير بحر يوسف وتحسين نوعية المياه ببحيرة قارون: تم تنفيذ أعمال تكريك وتطهير لبحر يوسف بطول ٧٠ كم في المرحلة الأولى، مع دمجها بالمرحلة الثانية ليصل الإجمالي إلى ٢٨٨ كم، بهدف تحسين إدارة المياه بالفيوم وزيادة كفاءة وصول المياه إلى بحيرة قارون. وتم اقتراح توسيع وتعميق بحر وهبي لتوصيله مباشرة بالبحيرة، مما يسهم في تحسين نوعية المياه وتقليل التلوث.

**تطوير بحيرة المنزلة:** تم البدء بتطوير بحيرة المنزلة لتكون مشروع تنوعي متكامل تم اختياره بعناية ليكون مدخلاً لتطوير بحيرات مصر وبخاصة إدكو والبرلس ومربوط والبردويل وقارون، وقطعت أعمال تطهير وتطوير بحيرة المنزلة شوطاً كبيراً نحو استعادة البحيرة بريقها وطبيعتها باعتبارها أكبر بحيرات مصر الشمالية بالتخلص من التلوثات التي انتهكت قوانين تنظيم الصيد بها وكذلك قطعت أعمال التخلص من الملوثات مرحلة متقدمة. تمثل بحيرة المنزلة واحدة من أهم البحيرات الطبيعية في مصر، وقد شهدت خلال السنوات الأخيرة مشروعاً قومياً ضخماً لتطويرها، بإشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وبتكليف مباشر من القيادة السياسية. يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل البحيرة بيئياً واقتصادياً من خلال إزالة التلوثات والمخلفات، وتكريك الرواسب لتحسين تدفق المياه، وفتح البواغيز التي تربط البحيرة بالبحر المتوسط، ما أسهم في تحسين جودة المياه وزيادة مساحتها المائية من ١٥٠ ألف فدان إلى نحو ٢٥٠ ألف فدان. كما تم إنشاء حزام آمن وبنية تحتية متكاملة تشمل مراسي للصيادين ومحطات معالجة مياه الصرف. وأسفرت الجهود عن زيادة إنتاجية الثروة السمكية، وتحسين الظروف البيئية والمعيشية للصيادين، مما يجعل البحيرة نموذجاً ناجحاً في استعادة الأنظمة البيئية وتعزيز الأمن الغذائي.

**حماية الشعاب المرجانية:** وذلك من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والإجراءات التي تشمل:

- إدارة مستدامة للشعاب المرجانية، وتنفيذ سياسات "سياحة مستدامة" في محميات البحر الأحمر.
- تنظيم رياضة الغوص والمراسي.
- إطلاق مبادرة حماية الشعاب المرجانية ٢٠٣٠ تحت مظلة الاتفاقية الدولية لحفظ الشعاب المرجانية<sup>٤٦</sup>.
- مراقبة بيئية مستمرة بالتعاون مع المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد، وتنظيف شواطئ وقاع البحر بشرم الشيخ برعاية وزيرة البيئة ومحافظ جنوب سيناء؛ تم جمع قرابة ١٠٠ كجم من النفايات.
- تنظيم فعالية الجزر الشمالية بالغرقة بعنوان "الغرقة خضراء"، وأطلقت بالتعاون مع القطاع الخاص لإزالة النفايات من محمية الجزر الشمالية<sup>٤٧</sup>.
- زراعة أشجار المانجروف، في المواقع المتدهورة المختارة من خلال زراعة وتشذيب شتلات المانجروف، وبالتالي زيادة احتجاز ثاني أكسيد الكربون مما يؤدي إلى التخفيف من آثار تغير المناخ. يقدر إجمالي الكربون العضوي المخزن في أشجار المانجروف في مصر بنحو ٠.٢٠ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون مع تخزين ٠.٠١ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في الكتلة الحيوية فوق الأرض و ٠.١٩ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون المخزنة في المتر العلوي من التربة. وطبقاً لمؤشر الترميم البيئي للشعاب المرجانية في مصر يُظهر أن إمكانية الاستعادة تتراوح بين ٤٠٪ إلى ٨٠٪، وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً نسبياً مقارنة بالعديد من المناطق الأخرى حول العالم<sup>٤٨</sup>. وتنفيذ مشروع يهدف إلى زيادة مساحة مساحات أشجار المانجروف في مواقع المانجروف المتدهورة المختارة على ساحل البحر الأحمر من خلال زراعة ١٠٠٠٠ شتلة مانجروف جديدة / سنة (ما مجموعه ٥٠٠٠٠ شتلة) بدعم من المجتمع. تم تنفيذ أنشطة الزراعة في صيف ٢٠٢٣ في حماطة مع المجتمع المحلي وفي سفاجا مع شباب مجتمع سفاجا.

<sup>٤٦</sup> <https://oceandecade.org/ar/news/gfcr-approves-more-than-20-million-usd-in-additional-funding-for-resilience-action>

<sup>٤٧</sup> <https://www.ceaa.gov.eg/News/22013/Details>

<sup>٤٨</sup> The-State-of-the-Worlds-Mangroves-Report\_٢٠٢٢

- **مبادرة البحر الأحمر للشعاب المرجانية**<sup>٤٩</sup>: أطلقت رسمياً في مؤتمر COP٢٧، بالشراكة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والصندوق العالمي للشعاب المرجانية، بهدف حماية الشعاب المرجانية من آثار تغير المناخ وتعزيز السياحة البيئية في البحر الأحمر.
- **مشروع تطوير قرية الغرقانة في محمية نيق بشرم الشيخ**<sup>٥٠</sup>، كجزء من مبادرة "جرين شرم" لتحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضراء، بالتعاون بين وزارة البيئة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ويتمويل من مرفق البيئة العالمي، بهدف دمج المجتمع المحلي في مسارات التنمية البيئية والسياحية.
- **بدأت مصر في تنفيذ مبادرة Green Fins عام ٢٠١٩**، التي تديرها مؤسسة Reef-World بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتهدف إلى تعزيز الاستدامة داخل قطاع السياحة البحرية من خلال تحديد التهديدات المتعلقة بالسياحة والحد منها. وفي غضون العام الأول من التنفيذ في مصر، تخطط المبادرة للوصول إلى ٣٠ من مشغلي السياحة البحرية، وتدريب ١٥٠ مرشد غوص، وزيادة الوعي حول الاستدامة وأفضل الممارسات بين ٣٠ ألف سائح<sup>٥١</sup>
- **خطة الحماية البيئية للمناطق الساحلية**: تُنفذ الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ عددًا من مشروعات حماية السواحل باستخدام مواد وتقنيات صديقة للبيئة، بهدف مواجهة النحر والتغيرات المناخية، والحفاظ على الموارد الساحلية.<sup>٥٢</sup>

### المواد والتقنيات البيئية المستخدمة

- التغذية بالرمال: تُستخدم الرمال الطبيعية لإعادة تشكيل الشواطئ المتآكلة، كما حدث في شواطئ الإسكندرية مثل إستانلي وأبي قير.
- الحواجز الغاطسة: تُنفذ تحت سطح الماء لتقليل قوة الأمواج دون التأثير على المنظر الطبيعي، وتُعد خيارًا بيئيًا مقارنة بالحواجز الخرسانية التقليدية.
- إعادة تأهيل الحواجز القديمة: بدلاً من إنشاء حواجز جديدة، يتم ترميم الحواجز القائمة باستخدام مواد مقاومة للتآكل وصديقة للبيئة مثل الأحجار الطبيعية.

### أمثلة على المشروعات

- حماية كورنيش الإسكندرية: باستخدام التغذية بالرمال والحواجز الغاطسة لحماية الطريق والمنشآت السياحية.
- حماية شاطئ الأبيض وخليج مطروح: باستخدام تقنيات بيئية لوقف التآكل واستعادة الشاطئ.
- مشروع تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية في دلتا النيل: بتمويل من صندوق المناخ الأخضر، ويشمل حماية بطول ١٤ كم باستخدام حلول طبيعي.
- **مشروعات حماية سواحل**<sup>٥٣</sup>، وتشمل:
  - ومن أبرز مشروعات حماية سواحل محافظة مطروح والتي كان لها أثر كبير في حماية شواطئ مدينة مرسى مطروح ومنطقة الأبيض غرب المدينة من تأثيرات التغيرات المناخية (مشروع حماية شاطئ خليج مطروح و مشروع حماية شاطئ الأبيض)، حيث سبق الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع حماية وتطوير شاطئ خليج مطروح بطول ١٥٠٠ متر، ويجرى تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع بطول ٣٠٠ متر، كما سبق الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع حماية شاطئ الأبيض بطول ١٥٠٠ متر ويجرى تنفيذ المرحلة الثانية بطول ٤٠٠٠ متر.

<sup>٤٩</sup> <https://www.undp.org/ar/egypt/press-releases/anqad-wrsht-almi-alawly-altshawryt-alawly-hwl-mbadrt-albhr-alahmr-llshab-almrjanyt>

<sup>٥٠</sup> <https://www.ceaa.gov.eg/News/٢٢٥٨٨/Details>

<sup>٥١</sup> <https://greenfins.net/news/egypt-hurghada>

<sup>٥٢</sup> [https://www.mwri.gov.eg/?page\\_id=٢٢٢٤٠](https://www.mwri.gov.eg/?page_id=٢٢٢٤٠)

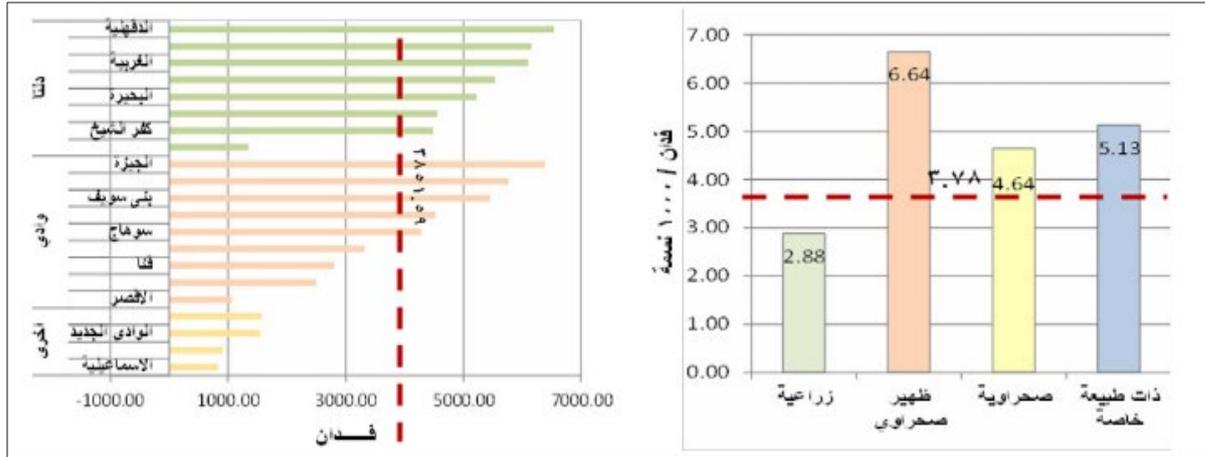
<sup>٥٣</sup> [https://www.mwri.gov.eg/?page\\_id=٢٢٢٤٠](https://www.mwri.gov.eg/?page_id=٢٢٢٤٠)

- ومن أبرز مشروعات حماية سواحل محافظة كفر الشيخ، والتي كان لها أكبر الأثر في وقف التراجع المتزايد في خط الشاطئ والذي وصل لما يزيد عن ٤.٨٠ كيلومتر عند مصب النيل بفرع رشيد حتى الثمانينيات من القرن العشرين. مشروع حماية مدينة بلطيم واستعادة شواطئها، ومشروع حماية المنطقة شرق الرؤوس البحرية المنفذة شرق مصب مصرف الغربية الرئيسي (كتشنر) والتغذية بالرمال بطول ٤ كيلومتر، وأعمال تدعيم الحائط البحري الشرقي لمصب النيل فرع رشيد
- ومن أبرز مشروعات حماية سواحل محافظة دمياط، عملية إنشاء حاجز غاطس وأعمال حماية بإجمالي أطوال ٨٠٠ متر لحماية المنطقة غرب لسان راس البر، وعملية تدعيم وإعادة تأهيل حواجز أمواج راس البر ١ & ٢، بطول ٢٠٠ متر، وعملية حماية المنطقة شرق مدينة عزبة البرج بمنطقة طوال أبو الروس، وعملية حماية شواطئ المنطقة شرق ميناء دمياط وأمام مدينة رأس البر عن طريق إنشاء حاجز أمواج بطول ٢٢٥ متر لكل حاجز .
- من أبرز المشروعات المنفذة بالمحافظة مشروعات (تدعيم وتطوير وحماية كورنيش الإسكندرية في اتجاه المنشية ومحطة الرمل وفي المسافة من بئر مسعود حتي المحروسة - إعادة تأهيل حاجز السلسلة بالميناء الشرقي - حماية وتدعيم الحائط البحري الأثري للأحواض السمكية بالمنزه - إعادة تأهيل الحاجز الغربي لقلعة قابيتاي - إعادة تأهيل الحاجز الأوسط للميناء الشرقي - التغذية بالرمال بشواطئ ستانلي وأبي قير والمندره - حماية عدد من المناطق الاستراتيجية بمنطقة حائط أبي قير)، والتي كان لها أثر كبير في وقف التراجع المتزايد في خط الشاطئ، واستعادة شواطئ المدينة بمناطق بئر مسعود والمحروسة، وحماية الثروة العقارية لمدينة الإسكندرية، وحماية طريق الكورنيش من الأمواج العالية، كما وفرت هذه المشروعات الحماية لمناطق الميناء الشرقي، وحماية قلعة قابيتاي وتطوير المنطقة أمام القلعة لجذب وتنشيط ودعم الاستثمارات السياحية، وحماية الحائط البحري الأثري بالمنزه وكوبري المنزه، وعدد من المناطق الاستراتيجية الهامة بالمحافظة.<sup>٥٤</sup>
- كما تنفذ مصر حلولاً طبيعية قائمة على النظم الإيكولوجية لتدابير الحماية للسواحل من خلال "مشروع تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية بالساحل الشمالي ودلتا نهر النيل" الجاري تنفيذه بالتعاون بين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويمنحة ممولة من صندوق المناخ الأخضر بقيمة ٣١.٤٠ مليون دولار، ويستخدم هذا المشروع تقنيات منخفضة التكلفة من البيئة المحيطة بمنطقة المشروع لإنشاء خطوط طولية لمصدات الرمال المستخدمة في أعمال الحماية والتي تم إعدادها بمشاركة المجتمع المحلي، وهو الأمر الذي ينعكس على استدامة هذا المشروع .
- ويهدف هذا المشروع لمواجهة ارتفاع منسوب سطح البحر، والظواهر الجوية الحادة، وحماية المواطنين والمنشآت والأراضي الزراعية والقرى والمناطق المنخفضة من مخاطر الغمر بمياه البحر، والعمل على استقرار المناطق الصناعية والمدن الجديدة، وذلك بإقامة حمايات بأطوال تصل إلى حوالي ٦٩ كم في خمس محافظات ساحلية هي (بورسعيد - دمياط - الدقهلية - كفر الشيخ - البحيرة)، حيث تم الانتهاء من تنفيذ أعمال حماية بأطوال تصل إلى ٥٨ كم بمحافظات كفر الشيخ والبحيرة ودمياط وبورسعيد، والعمل على تنفيذ ١١ كم أخرى بمحافظة الدقهلية .
- كما يهدف المشروع أيضاً لإقامة محطات رصد على البحر المتوسط لمتابعة التغيرات في الأمواج والرياح ومنسوب سطح البحر نتيجة التغيرات المناخية، وكذلك وضع خطة إدارة متكاملة للمناطق الساحلية على طول السواحل الشمالية لمصر على البحر المتوسط، للحفاظ على الاستثمارات والثروات الطبيعية بالمناطق الساحلية.
- **ضبط النمو على الأراضي الزراعية:** اختلفت تقديرات معدلات فقد الأراضي الزراعية في مصر بسبب النمو العمراني، في عام ٢٠١٩، تراجعت الحالات إلى أقل من ٥٠,٠٠٠ حالة، وهو أدنى مستوى في العقد. يعود ذلك إلى:
  - تكثيف حملات الإزالة الفورية.
  - ربط تراخيص البناء بشهادة صلاحية من وزارة الزراعة.

<sup>٥٤</sup> [https://www.mwri.gov.eg/?page\\_id=٢٢٢٤٠](https://www.mwri.gov.eg/?page_id=٢٢٢٤٠)

- إدراج حماية الأراضي ضمن أهداف الاستراتيجية الزراعية.
- لوحظ ارتفاع طفيف في ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، قد يكون ناتجاً عن تداعيات جائحة كوفيد-١٩، والتي أثرت على عمليات المراقبة والتنفيذ جزئياً، مع عودة بعض المخالفات.
- التناقص المستمر في مساحة الأراضي الزراعية نتيجة التعديلات حتى عام ٢٠٠٨، مع استمرار الفقد في الأراضي الزراعية نتيجة ضمها للأحوزة العمرانية للمدن والقرى، تقدر هذه المساحة بحوالي ٦٠ ألف فدان للمدن و ٨٠ ألف فدان للقرى في عامي ٢٠٢٧ / ٢٠٢٢ وإجمالي ٥٠٠ ألف فدان عام ٢٠٥٠.

#### الشكل رقم (٧٠) مسطح الأراضي التي تم تضمينها في الأحوزة وأعلى المحافظات في فقدان الأراضي الزراعية



المصدر: السياسة الحضرية الوطنية ٢٠٢٣.

طبقاً لمؤشر معدل نصيب الفرد من المسطحات الخضراء في المدن الجديدة<sup>٥٥</sup>، يبلغ معدل نصيب الفرد من المسطحات الخضراء في المدن الجديدة مهم لأنه يحسن جودة الحياة، يقلل التلوث، يخفف من حرارة المدن، يدعم التنوع البيولوجي، ويعزز الصحة النفسية. حيث يتعدى نصيب الفرد فيها من المسطحات الخضراء والمفتوحة ١٥ متراً مربعاً.

- **النماذج الناجحة:** تبذل الدولة المصرية جهوداً حثيثة وشاملة للقضاء على التعدي على الأراضي الزراعية، باعتبارها قضية أمن قومي تمس الأمن الغذائي والتوازن البيئي. أبرز هذه الجهود:
  - المرحلة الثانية من الموجة ٢١ لإزالة التعديلات (٢٠٢٣-٢٠٢٤) وهي استكمالاً لمجموعة من الموجة لإزالة التعديلات
  - تنفيذ إزالة جماعية للمباني غير المرخصة على الأراضي الزراعية.
  - تغطية كل المحافظات وخاصة الغربية، الشرقية، البحيرة، والمنوفية.
  - تم إزالة أكثر من ٢٢٠ ألف حالة تعدي حتى منتصف ٢٠٢٤.
- المبادرات التوعوية والردع المجتمعي مثل حملات "احمي أرضك" و"الأرض مستقبلنا"، حيث يتم تحديث التصوير الجوي والأقمار الصناعية شهرياً.
- الإجراءات التشريعية والتنظيمية: تعديلات قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦.
- مشروع النهج المستدام لإدارة المياه والتربة للأراضي الجافة بحوض البحر الأبيض المتوسط: بهدف تحديد واختبار والتحقق من الحلول المصممة خصيصاً "القائمة على الطبيعة" والحلول العملية لتعزيز مرونة النظم الاجتماعية والبيئية للأراضي الجافة المهدهدة بالانقراض أو لاستعادة النظم البيئية المتدهورة في الأراضي الفاحلة. سيتم تطوير المعرفة العلمية الجديدة، والأدوات والعمليات المتكاملة عبر مجموعة واسعة من المناطق المختارة للأنظمة الاجتماعية والبيئية للأراضي الجافة بمنطقة حوض البحر الابيض المتوسط، ستساعد التقنيات التي يتم تطويرها داخل المشروع على الاستخدام الفعال

<sup>٥٥</sup> طبقاً الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك مصر - مدن الجيل الرابع

لكل قطرة من المياه والإدارة المستدامة للتربة وذلك لكلا من الخدمات المدنية والزراعية والنظم البيئية في هذه المناطق مع إمكانية الارتقاء إلى النظم الاجتماعية والبيئية المماثلة عبر حوض البحر المتوسط.<sup>٥٦</sup>

- إنشاء المشاتل<sup>٥٧</sup>، بهدف مكافحة التصحر، وإنتاج الأشجار، وإيجاد فرص عمل للشباب، حيث تقوم وزارة البيئة بالاهتمام بإنشاء ورفع كفاءة المشاتل طبقاً للمادة ٢٧ من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ والذي ينص على تخصيص مساحة بكل محافظة أو مدينة أو قرية تكون مشتل لإنتاج الأشجار حيث قامت الوزارة بإنشاء مشتل بالعريش ببئر العبد ومشتل بمحافظة الوادي الجديد بالخارجة بالإضافة لمشتل وزارة البيئة بالقاهرة الجديدة وهو المصدر الأساسي لإنتاج الشتلات.

- إصدار القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٢٢، الذي ينص على الحبس والغرامة لكل من يتعدى على أرض زراعية أو مملوكة للدولة.

- إطلاق المركز الوطني للبنية الأساسية للبيانات المكانية عام ٢٠٢٠ بهدف إنشاء نظام تخطيط وطني متكامل لمنع التعديات على الأراضي في المستقبل.

- أطلقت الدولة مشروعات استصلاح ضخمة مثل الدلتا الجديدة، توشكى، وتنمية سيناء لتعويض الفاقد من الرقعة الزراعية مشروع الدلتا الجديدة: يُعد مشروع الدلتا الجديدة نموذجًا متقدمًا يجمع بين التنمية الزراعية والتكنولوجيا الحديثة لتحقيق الأمن الغذائي والاستدامة في مواجهة التغيرات المناخية وندرة الموارد. فقد اعتمد المشروع منذ بدايته على تطبيق الزراعة الذكية، من خلال استخدام نظم الري المحوري والتقنيات الرقمية لمراقبة جودة التربة ومستويات الرطوبة، وتوجيه كميات المياه بدقة، مما يساهم في ترشيد استهلاك المياه وتحسين الإنتاجية الزراعية. كما تم دمج تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تخطيط الأراضي وتحديد أنسب المحاصيل لكل منطقة، إلى جانب استخدام أنظمة الطاقة الشمسية لتشغيل الآبار ومحطات الضخ، مما يقلل من الاعتماد على الوقود التقليدي. ويعزز المشروع من فرص التحول الرقمي في الزراعة من خلال التوسع في استخدام التطبيقات الذكية لإدارة المزارع، وتحليل البيانات الزراعية في الوقت الفعلي.

- جهود وزارة الموارد المائية والري في معالجة تدهور الأراضي والتصحر واستدامة المياه.

- تولي وزارة الموارد المائية والري في مصر اهتماماً بالغاً بمواجهة تحديات تدهور الأراضي والتصحر، باعتبارها من القضايا ذات التأثير المباشر على الأمن المائي والغذائي. وتعمل الوزارة من خلال حزمة من المشروعات والمبادرات المتكاملة لتحقيق استدامة الموارد المائية، من أبرزها:

- مشروعات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.
- مشروع تأهيل وتبطين الترع، لتحسين كفاءة نقل المياه وتقليل الفاقد، مما يساهم في تحسين التربة وتقليل معدلات التصحر في المناطق الزراعية.
- برنامج التحول إلى نظم الري الحديث، عبر دعم استخدام الري بالتنقيط والري بالرش بدلاً من الري بالغمر، بهدف ترشيد استخدام المياه وتحسين جودة الأراضي الزراعية.
- حفر وتجهيز الآبار الجوفية في المناطق الحدودية والصحراوية، لتعزيز التنمية الزراعية في الأراضي الجديدة ومكافحة التصحر.
- التوسع في مشروعات الحصاد المائي في مناطق جنوب سيناء والوادي الجديد ومطروح، من خلال إنشاء سدود وبحيرات صناعية لتجميع مياه الأمطار والسيول واستخدامها في الزراعة.

- البرنامج القومي للصرف<sup>٥٨</sup>: يتم تنفيذ "البرنامج القومي الثالث للصرف" على ثلاث مراحل، حيث تم نهو المرحلة الأولى في عام ٢٠١٩ والتي تم خلالها إحلال وتجديد شبكات الصرف المغطى في زمام ٩٤ ألف فدان وتوسيع وتعميق

<sup>٥٦</sup> <https://www.salam-med.org/>

<sup>٥٧</sup> <https://www.ceaa.gov.eg/Topics/٨٧/١٨٠/index>

[https://www.mwri.gov.eg/?page\\_id=٢١٩٩١](https://www.mwri.gov.eg/?page_id=٢١٩٩١)<sup>٥٨</sup>

المصارف العامة والمكشوفة في زمام ١٠ آلاف فدان بالإضافة لشرء معدات وقطع غيار للمعدات والمصانع بهيئة الصرف ، ويجرى تنفيذ المرحلة الثانية بين عامي ٢٠١٦ - ٢٠٢٣ لإحلال وتجديد شبكات الصرف المغطى في زمام ١٥٣ ألف فدان (تم نهو ١١٧ ألف فدان منها ، وجرى التنفيذ والطرح في ٣٦ ألف فدان أخرى) ، وتوسيع وتعميق المصارف العامة والمكشوفة في زمام ٢٠ ألف فدان (تم نهو ١٥ ألف فدان منها ، وجرى طرح ٥ آلاف فدان) ، كما يجرى تنفيذ المرحلة الثالثة بالتزامن مع المرحلة الثانية بين عامي ٢٠٢٠ - ٢٠٢٦ لإحلال وتجديد شبكات الصرف المغطى في زمام ٢٥٧ ألف فدان (تم نهو ٧٣ ألف فدان منها ، وجرى التنفيذ والطرح في ٦٦ ألف فدان أخرى) ، وتوسيع وتعميق المصارف العامة والمكشوفة وإحلال وتجديد الأعمال الصناعية في زمام ٧٠ ألف فدان ، حيث تم نهو عدد (١٥) عملية وجرى تنفيذ عدد (٢٠) عملية وإسناد عدد (٨) عمليات والسير في إجراءات طرح عدد (٤٠) عملية ، بالإضافة لتنفيذ عدد من الخدمات الاستشارية لدعم الهيئة في مجال تطوير الجانب البيئي والاجتماعي لمشروعات الصرف المغطى وتحسين نظام المراقبة والتقييم للصرف المغطى وتطوير نظام المعلومات.

## ٢. تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي

في ظل التغيرات المناخية المتسارعة، اتخذت مصر مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي تستهدف التكيف مع الظواهر البيئية وتخفيف آثارها، عبر استراتيجيات وطنية وسياسات قطاعية متخصصة. شملت هذه الجهود التوسع في مشروعات الطاقة النظيفة، مثل محطة بنبان للطاقة الشمسية، والتحول نحو النقل المستدام، وإطلاق أول سندات خضراء سيادية لتمويل مشروعات بيئية. وعلى صعيد التكيف، عملت الدولة على إعداد الخطة الوطنية للتكيف (NAP) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف تعزيز مرونة قطاعات الزراعة والمياه والصحة، وحماية المناطق الساحلية من ارتفاع منسوب البحر. كما أطلقت مصر مبادرات دولية، أبرزها مبادرة "AWARE" للتكيف مع التغيرات المناخية في قطاع المياه خلال مؤتمر COP٢٧. هذه الإجراءات تؤكد التزام مصر بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠، وتعزيز قدرة المجتمعات والموائل الطبيعية على التكيف مع تحديات المناخ.

قامت مصر بالعديد من الجهود في مجال الحد من الكوارث ومن ضمنها:

تطوير منظومات متكاملة لإدارة الكوارث بهدف تعزيز قدرتها على التنبؤ بالمخاطر والاستجابة السريعة لها، سواء كانت كوارث طبيعية مثل السيول والزلازل والعواصف الرملية، أو كوارث ناتجة عن النشاط البشري مثل التسربات الكيميائية أو الحوادث الصناعية. ومن أبرز هذه المنظومات: نظام الإنذار المبكر متعدد المخاطر، الذي تشرف عليه الهيئة العامة للأرصاد الجوية بالتنسيق مع مركز معلومات مجلس الوزراء، والذي يُصدر تحذيرات فورية للمحافظات والجهات المختصة قبل وقوع الكارثة. كما تم تطوير خريطة قومية للمخاطر الطبيعية تعتمد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد لتحديد المناطق عالية الخطورة، خصوصاً في الدلتا وسيناء والبحر الأحمر. وتعمل الدولة كذلك على تحديث خطط الطوارئ والإخلاء في المؤسسات التعليمية والمستشفيات والمنشآت الحيوية، إلى جانب تنفيذ تدريبات ميدانية مشتركة بين الجهات المعنية مثل الحماية المدنية، ووزارة الصحة، والمحافظات، مما يعزز من جاهزية الدولة وتقليل الخسائر البشرية والاقتصادية وقت الأزمات. تركز المنظومة الوطنية المتكاملة للإنذار المبكر بمخاطر الطقس والمناخ على العناصر التالية:

### • الرصد، ويشمل الآتي:

- محطات الرصد: عدد ١٢٠ محطة رصد تقوم برصد جميع عناصر الطقس المختلفة من ضغط ورياح ودرجات حرارة ورطوبة وسحب وظواهر جوية، وتتكون منظومة محطات الرصد من ١٠٣ محطات سطحية - ٦ محطات طبقات جو عليا - ٤ محطات أوزون - ١٨ محطة إشعاع - ٥ محطات تلوث.
- عدد ٣ رادارات طقس: تستخدم لرصد حركة السحب وأنواعها وحساب كمية الأمطار وتوقيت سقوطها، وهي إحدى أدوات التنبؤ الآني بالطقس.

• الإنذار المبكر، ويشمل الآتي:

- مراكز الإنذار المبكر والتنبؤات وعددها (٩ مراكز) تعمل على مدار ٢٤ ساعة بنظام نوبات ٧/٢٤
  - عدد المدن والمحافظات التي لديها أنظمة الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة: تشمل منظومة الإنذار المبكر حاليًا مجموعة واسعة من المحافظات التي تشهد مخاطر بيئية متكررة. وتتوزع الأنظمة على النحو التالي ٥٩:
  - المحافظات الساحلية (مواجهة ارتفاع منسوب البحر والعواصف):
    - الإسكندرية: نظام متكامل لرصد ارتفاع منسوب البحر والأمواج العالية، مرتبط بغرف عمليات المحافظة.
    - دمياط - بورسعيد - كفر الشيخ: أنظمة إنذار مبكر للتنبؤ بتغيرات الأمواج والرياح، إضافة إلى متابعة مخاطر النحر الساحلي.
    - البحيرة (مدينة رشيد وإدكو): وحدات متقدمة لرصد ارتفاع منسوب البحر وتأثيره على المناطق المنخفضة.
    - مرسى مطروح: أنظمة متكاملة تشمل تحذيرات من العواصف البحرية والرياح الشديدة، خاصة في مناطق السلوم وسيدي براني.
    - محافظات البحر الأحمر وسيناء (مواجهة السيول والعواصف):
      - البحر الأحمر: تعتبر من أكثر المحافظات تجهيزًا بمنظومة إنذار مبكر ضد السيول، خاصة في مدن الغردقة، رأس غارب، القصير، مرسى علم، والشلاتين، حيث تم إنشاء سدود إعاقة وبحيرات تخزين بالتوازي مع نظم إنذار رقمية مبكرة.
      - جنوب سيناء: تغطية شاملة للمدن السياحية (شرم الشيخ، دهب، نويبع، الطور، سانت كاترين) بأنظمة استشعار الأمطار وتحليل بيانات السحب، مع إرسال تحذيرات فورية عبر غرف العمليات.
      - شمال سيناء: تطوير منظومة لرصد السيول بالتعاون مع وزارة الموارد المائية، خاصة في العريش، الشيخ زويد، ورفح.
    - محافظات صعيد مصر (مواجهة مخاطر السيول):
      - أسوان: أنظمة إنذار مبكر فعالة في نصر النوبة، دراو، إدفو، خاصة مع انتشار مخزات السيول.
      - الأقصر: نظام إنذار ضد السيول في المناطق الجبلية وغرب المحافظة.
      - قنا - سوهاج - أسيوط - المنيا: المحافظات مزودة بشبكة من محطات الإنذار المبكر موزعة على المناطق ذات الخطورة، خصوصًا المراكز الواقعة بالقرب من المخزات الجبلية، مثل نقادة، قوص، البداري، دير مواس، والمنشأة.
    - محافظات الوادي الجديد (رصد العواصف الرملية والمخاطر الصحراوية):
      - تغطي أنظمة الإنذار مدن الداخلة، الخارجة، الفرافرة، باريس، بهدف مواجهة العواصف الرملية والتغيرات المناخية الحادة.
    - القاهرة الكبرى:
      - تتوفر أنظمة إنذار مبكر للتعامل مع الأمطار الشديدة في مناطق شرق القاهرة (مدينتي، القاهرة الجديدة، بدر)، وبعض المناطق المعرضة لتجمع المياه، بالإضافة إلى مراقبة العواصف الترابية والرياح عبر غرف العمليات المشتركة بين المحافظات الثلاث (القاهرة، الجيزة، القليوبية).
- مراكز الإنذار المبكر والتنبؤات المدنية: مركز الإنذار المبكر الجوي الرئيسي بمقر الهيئة - عدد ٤ مراكز لتأمين سلامة الملاحة الجوية (مركز مطار القاهرة - مركز مطار الأقصر - مركز مطار الغردقة - مركز مطار برج العرب).

مراكز الإنذار المبكر والتنبؤات العسكرية: مركز تنبؤات بحرية بمقر الهيئة - قاعدة رأس التين البحرية- ٢ مركز تنبؤات جوية (المركز الرئيسي بالقوات المسلحة - مركز ألماتة).

## مشروعات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي للمجتمعات المحلية في المناطق الزراعية والمناطق الحضرية

- مبادرة "القرية الخضراء" إحدى المبادرات الرائدة التي أطلقتها الحكومة المصرية ضمن المشروع القومي "حياة كريمة"، وتهدف إلى تعزيز التنمية الريفية المستدامة من خلال دمج البعد البيئي في خطط تطوير القرى المصرية. تسعى المبادرة إلى تحويل القرى إلى نماذج صديقة للبيئة تعتمد على الطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وإدارة المخلفات بطريقة مستدامة. كما تعمل على تأهيل القرى للحصول على شهادة "ترشيد" للمجتمعات الريفية الخضراء وفقاً لمعايير المجلس العالمي للأبنية الخضراء. حتى عام ٢٠٢٤، حصلت أربع قرى مصرية على هذه الشهادة، مما يعكس التقدم الفعلي نحو تحقيق أهداف التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الريف المصري. وتتكامل هذه المبادرة مع جهود وطنية أخرى مثل "اتحضر للأخضر" و"الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠"، مما يعزز من قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث
- الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الزراعية في واحة الخارجة في الصحراء الغربية المصرية<sup>٦١</sup>، بهدف زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة:

  ١. الممارسات والتقنيات المبتكرة التي تم تجربتها أو اختبارها أو توسيع نطاقها من قبل المنتجين لزيادة الإنتاجية بشكل مستدام ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي
  ٢. صياغة السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار لدعم الزراعة المستدامة والغابات ومصايد الأسماك والتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي.

## المرونة الحضرية في الأقصر "التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره"<sup>٦١</sup>

- يعمل البرنامج على تعزيز قدرة مدينة الأقصر على التكيف مع التغيرات المناخية والمخاطر البيئية، من خلال تطوير خطة عمل مناخية تدعم استثمارات حضرية مرنة ومستدامة، تحمي السكان والبنية التحتية والتراث الثقافي. ويشمل ذلك:
- تقوية قدرة المؤسسات المحلية على التخطيط والإدارة البيئية.
  - تحسين التكامل بين التنمية الحضرية والسياسات المناخية.
  - حماية الفئات الضعيفة والمناطق المعرضة للمخاطر مثل الفيضانات وارتفاع درجات الحرارة.
  - ضمان أن تكون التنمية العمرانية في الأقصر شاملة، ومستجيبة لتغير المناخ، وقادرة على الصمود
  - يغطي المشروع محافظة الأقصر، مع التركيز على مدينة الأقصر والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك مراكزها الحضرية والمجتمعات الريفية المعرضة للمخاطر المناخية.
  - **مشروع توسيع نظم الري بالطاقة الشمسية تخفيف وتكيف<sup>٦٢</sup>:**
  - سيستفيد من هذا المشروع حوالي ١.٧٥ مليون مواطن، ويعزز من تحقيق خطط الدولة بشأن زيادة إنتاج الطاقة المتجددة بنحو ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
  - توسيع نطاق استخدام الري بالطاقة الشمسية من قبل صغار المزارعين والمجتمعات الريفية في المناطق النائية من أجل تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

<sup>٦١</sup> <https://moic.gov.eg/ar/project/٣٢١>

<sup>٦١</sup> وزارة البيئة

<sup>٦٢</sup> الشراكة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة - منصات رسم السياسات وتفعيل الشركات - التقرير السنوي ٢٠٢٣ - وزارة التعاون الدولي

- تجنب الآثار السلبية أزمات الطاقة المستقبلية وتأثيراتها على إنتاج الغذاء وإنشاء نموذج قابل للتكرار يمكن استخدامه من قبل البلدان الأخرى

#### • مشروع تحقيق المرونة بالمناطق النائية والأكثر احتياجاً

زيادة قدرة المناطق المعرضة للتأثر مناخياً على الصمود من خلال تدخلات محددة تهدف إلى تحسين سبل عيش المزارعين، وذلك بالمناطق الصحراوية والنائية.

يبلغ عدد سكان تلك المناطق والمزعم استفادتهم من أنشطة المشروع حوالي ٥ مليون شخص وذلك من خلال إدخال العديد من تقنيات التكيف التي من شأنه أن يساعد المجتمعات الضعيفة على تقليل الخسائر.

#### • مشروعات التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية في كلا من المجتمعات المحلية والمدن المتأثرة بالتغير المناخي.

مشروع التحول إلى أنظمة الري الحديث لترشيد استهلاك المياه العذبة على النحو الأمثل وذلك في زراعات قصب السكر وحدائق الفاكهة.

سدود الاعاقة للحماية من خطر السيول والفيضانات وحصاد مياه الأمطار وتجميعها في البحيرات الصناعية أمام سدود الحماية لاستخدامها.

• المشروع القومي لتأهيل الترع والذي يغطي آلاف الكيلومترات في ريف مصر عبر قرى ونجوع في سائر أنحاء الدولة، ويسعى المشروع للحفاظ على كفاءة استخدام المياه في الري وتقليل الهادر من المياه بالإضافة إلى رفع كفاءة نقل المياه لتعظيم الاستفادة من وحدة المياه مع ضمان وصول المياه إلى المزارعين في نهاية الترع مما يحقق أعلى إنتاجية، ويشمل المشروع تطهير الترع ونزع الحشائش وزيادة المساحة المخصصة للمنفعة العامة وتطوير الجسور.

• مشروعات حماية الشواطئ من ارتفاع منسوب البحر باستخدام حواجز الامواج والكتل الخرسانية، ومشروعات حماية الشواطئ بمواد صديقة للبيئة.

• إنشاء وإحلال شبكات الصرف الزراعي بشقيه العام والمغطى بهدف الحفاظ على مستويات الملوحة وزيادة الإنتاجية للمزارعين مكافحة للتصحر، ومشروعات السحب من الآبار الجوفية باستخدام الطاقة الشمسية، وإحلال وتجديد محطات الرفع.<sup>٦٣</sup>

### مشروعات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي في قطاع الطاقة

مصر تقود التحول في قطاع الطاقة المتجددة بالمنطقة، حيث تصدّرت الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في قدرات توليد الكهرباء من الرياح عام ٢٠٢٤، مدعومة بتوسّع لافت في المشروعات الكبرى والتعاون مع القطاع الخاص. هذا التقدّم يعكس رؤية واضحة للاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة، ويعزّز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة المستدامة. ويتمثل في:

- مجمع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان: أكبر مشروع للطاقة الشمسية في إفريقيا، بقدرة تتجاوز ١.٦ جيجاوات، حصل على جوائز دولية مثل جائزة التمويل من البنك الدولي

- المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِـي»، الذي يتضمن محورا للطاقة تستهدف الحكومة من خلاله تنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ١٠ جيجاوات لتحل محل مشروعات كهرباء تعمل بالطاقة الحرارية بقدرة ٥ جيجاوات.

- الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتغيرات المناخية لعام ٢٠٥٠: في مايو ٢٠٢٢، أطلقت جمهورية مصر العربية الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتغيرات المناخية لعام ٢٠٥٠، والتي تضمنت مستهدفات الحكومة المصرية على مستوى

القطاعات ذات الصلة، من خلال مجموعة من المشروعات ذات الأولوية القصوى التي سيتم تنفيذها قبل عام ٢٠٣٠ (٢٦ مشروعاً تغطي ٥ قطاعات رئيسية من بينهم الكهرباء والطاقة، والغذاء، والمياه)، مُستندة على محاور العمل

<sup>٦٣</sup> وزارة الموارد المائية والري في ٢٩ مايو ٢٠٢٥

المناخي الثلاث (التخفيف، والتكيف، و تعزيز المرونة والصمود للتعامل مع الخسائر والأضرار المترتبة على تغير المناخ)، وباستخدام مبدأ الانتقال العادل إلى الاقتصاد الأخضر والمستدام، كما أعلنت المساهمات المحدثة وطنياً لخفض الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠<sup>٦٤</sup>

- مشروع رياح السويس للطاقة ١.١ جيجاوات: يقع المشروع بالقرب بمدينة رأس غارب في منطقة خليج السويس وجبل الزيت، وسيتم تطويره وفق نظام "بناء/تملك/تشغيل"، وستقود اكوا باور أعمال التطوير والتمويل والهندسة والإنشاء والتشغيل والصيانة الخاصة بالمشروع. سيتم توليد الطاقة في مشروع رياح السويس للطاقة ١.١ جيجاوات باستخدام توربينات يصل ارتفاعها إلى ٢٢٠ متراً إلى جانب توظيف أحدث التقنيات. ومن المقرر أن تعمل المحطة على أعلى مستوى من كفاءة الأداء، وستزود نحو ١,٠٨٠,٠٠٠ وحدة سكنية بالطاقة، وتخفض ما يقرب من ٢.٤ مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنوياً<sup>٦٥</sup>.

- إنشاء محطة توليد كهرباء من طاقة الرياح بجبل الزيت (جنوب رأس غارب) تقع محطة طاقة الرياح الجديدة "جبل الزيت" بالكيلو ١١٨ بمنطقة جبل الزيت جنوب مدينة رأس غارب على مساحة ١٠٠ كيلومتر مربع، وبتكلفة ٤٧٨ مليون يورو اختير المشروع كأفضل مشروع للطاقة والصناعة في العالم وذلك ضمن فوز خمسة مشروعات مصرية في مسابقة التحكيم العالمية، كأفضل أعمال إنشائية على مستوى العالم لعام ٢٠٢٢.

- محطة "أمونت" لطاقة الرياح برأس غارب تقوم شركة "إيميا باور" الإماراتية بتنفيذ المحطة، بالشراكة مع شركة "سوموتومو كوربوريشن" اليابانية، بقدرة ٥٠٠ ميجاوات موعد التشغيل التجاري التعاقدى المحدد في أغسطس  
- محطة أبيدوس للطاقة الشمسية في أسوان تم افتتاح محطة "أبيدوس ١ للطاقة الشمسية" في ديسمبر ٢٠٢٤، في صحراء كوم امبو بمحافظة أسوان بقدرة ٥٠٠ ميجاوات. هذا المشروع من ضمن مشروعات أخرى تأتي ضمن محور الطاقة في المنصة الوطنية لبرنامج "توفي".

- محطة الضبعة النووية تُعد محطة الضبعة للطاقة النووية أحد أبرز المشروعات القومية في مصر، وركيزة استراتيجية لتحقيق أمن الطاقة والتحول نحو مصادر نظيفة منخفضة الانبعاثات. تقع المحطة في مدينة الضبعة بمحافظة مطروح، وتضم أربعة مفاعلات روسية من طراز VVER-١٢٠٠ بقدرة إجمالية تبلغ ٤٨٠٠ ميجاوات

- توقيع صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية مذكرة تفاهم مع شركة أكوا باور بخصوص استثمار مشترك في مشروع لطاقة الرياح بقيمة ١.٥ مليار دولار بطاقة ١.١ جيجاوات في خليج السويس، وبحلول عام ٢٠٢٦، من المخطط أن يُسهم المشروع بقدرة ١.١ جيجاوات بمنطقة خليج السويس في إمداد أكثر من مليون أسرة بالطاقة وتفادي ٢.٤ مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

- الهيدروجين الأخضر: في السنوات الأخيرة، أصبحت مشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر محوراً استراتيجياً ضمن جهود الدولة للتحويل نحو الطاقة النظيفة وتحقيق الحياد الكربوني. حيث قامت الدول بعمل الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون ٢٠٢٤، وذلك في إطار جهود مصر للتحويل نحو الاقتصاد منخفض الكربون، وتكريس الاستدامة البيئية. وتتمثل أبرز جهود الدولة في مجال الهيدروجين الأخضر في:

- توقيع ٢٧ مذكرة تفاهم لإنتاج الوقود الأخضر تم توقيع ١٠ اتفاقيات إطارية منها خلال انعقاد COP ٢٧ مع مختلف الشركات الدولية والعالمية، وكان انطلاق أولى المشروعات من السخنة، بل ومنطقة الشرق الأوسط وتم اعلان عن افتتاح أول مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر بالمنطقة الاقتصادية خلال قمة المناخ في نوفمبر ٢٠٢٢، تمهيداً لأن تصبح المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أحد أهم مراكز الطاقة الخضراء إقليمياً ودولياً،

<sup>٦٤</sup> <https://moic.gov.eg/ar/page/nwfe>

<sup>٦٥</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=٦٣٢٥>

- إطلاق أولى مشروعات إنتاج الوقود الأخضر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بتحالف شركات مصر للهيدروجين الأخضر وفرتيلوب وسكاتك النرويجية، لإنتاج الهيدروجين الأخضر من محطة إنتاج بقدرة ١٠٠ ميجاوات من المحطات الكهربائية، يتم تدعيمها بنحو ٢٦٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح معاً؛ لإنتاج ١٥ ألف طن من الهيدروجين الأخضر كمادة وسيطة ولإنتاج ما يصل إلى ٩٠ ألف طن من الأمونيا الخضراء سنوياً، ويوفر نحو ١٠٠ فرصة عمل، بتكلفة استثمارية ١٣٥ مليون دولار.
- شركة (سكاتك) النرويجية - منشأة لتصنيع الأمونيا الخضراء بمنطقة السخنة بطاقة إنتاجية مليون طن سنوياً قابلة للزيادة إلى ٣ ملايين طن سنوياً، بتكلفة استثمارية ٥,٥ مليار دولار، وسوف ينتج ١٠ آلاف فرصة عمل في مرحلة الإنشاء و ٦٠٠ فرصة في مرحلة التشغيل.
- إقامة مصنع لإنتاج الوقود الأخضر بحجم إنتاج ٥٠٠ ألف طن سنوياً شركة (الفنار) السعودية: لإنتاج ٤٨٠ ألف طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر باستخدام محلات كهربائية بقدرة ٤ جيجاوات ومخطط أن تبدأ عمليات التشغيل بحلول عام ٢٠٢٦.
- المبادرة الوطنية للمشروعات الذكية بهدف دعم المشروعات التي تركز على الاستدامة البيئية والتحول الرقمي، من خلال تشجيع الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والنقل المستدام، مما يعزز من قدرة المدن على التكيف مع التغيرات المناخية<sup>٦٦</sup>.
- شهدت المبادرة تطوراً نوعياً في كل دورة على النحو التالي:
- الدورة الأولى (٢٠٢٢) كانت دورة تأسيسية، شهدت مشاركة أكثر من ٦,٠٠٠ مشروع على مستوى الجمهورية، وركزت على ترسيخ فكرة دمج البعد البيئي والرقمي داخل المحافظات، وبرزت خلالها مشروعات معالجة المخلفات وتدويرها، والطاقة الشمسية، وأنظمة الري الذكي.
- الدورة الثانية (٢٠٢٣) اتسمت بزيادة عدد المشروعات المتقدمة إلى أكثر من ٧,٢٠٠ مشروع، مع ارتفاع جودة المقترحات، خاصة في مجالات الابتكار التكنولوجي، والحلول الذكية لإدارة المياه والطاقة، وتميزت بزيادة واضحة في مشروعات يقودها الشباب والمرأة.
- الدورة الثالثة (٢٠٢٤) شهدت توسعاً في حجم المشاركة إلى أكثر من ٨,٥٠٠ مشروع، مع تركيز أكبر على الاقتصاد الدائري، والذكاء الاصطناعي لخدمة البيئة، والمشروعات التي تعالج آثار تغير المناخ في المناطق الريفية والحدودية.<sup>٦٧</sup>

### البرامج القومية لتخفيف آثار التغير المناخي في قطاع الصناعة:

- مشروع الابتكار المناخي والاستدامة الصناعية<sup>٦٨</sup>.
- بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبدعم من صندوق المناخ الأخضر.
- يركز على التكنولوجيا النظيفة، دعم الشركات الناشئة، وتحفيز التمويل المناخي.
- مبادرة "الصناعة الخضراء: تهدف لتعزيز القدرة التنافسية للأعمال الدائرية في جنوب البحر الأبيض المتوسط" هي برنامج تنموي رائد أطلقته الحكومة المصرية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار. تهدف المبادرة إلى دعم القطاع الصناعي المصري في التحول نحو ممارسات صناعية مستدامة، من خلال تحسين الأداء البيئي، خفض استهلاك الموارد، وضمان التوافق مع اللوائح البيئية.<sup>٦٩</sup>

<sup>٦٦</sup> الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - صفحة المبادرة <https://www.sgg.eg>

<sup>٦٧</sup> طبقاً للبيانات الواردة من وزارة التنمية المحلية.

<sup>٦٨</sup> <https://www.eeaa.gov.eg/News/٢٢٥٩٥/Details>

<sup>٦٩</sup> طبقاً الموقع الرسمي لوزارة البيئة

- الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات في مصر في ١٤ يونيو ٢٠٢٢<sup>٧٠</sup>: تأتي هذه الاستراتيجية في إطار إدراك مصر لأهمية الكبرى لقطاع السيارات في تحقيق مستهدفات التطوير الصناعي والتنمية الاقتصادية. وتحت مظلة هذه الاستراتيجية تم إطلاق عدد من الخطوات الجادة لدعم هذه الصناعة الهامة:

#### • **البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات:**

- إطلاق وحدة صناعة السيارات التابعة لوزارة التجارة والصناعة
- تأسيس المجلس الأعلى لصناعة السيارات
- صندوق دعم صناعة السيارات صديقة البيئة
- المبادرة الرئاسية لإحلال المركبات المتقدمة
- تعزيز البنية التحتية لصناعة المركبات
- تصنيع الضفائر الكهربائية

#### • **البرامج القومية لتخفيف آثار التغير المناخي في قطاع النقل:**

- مشروع الحافلات الكهربائية:
- إدخال ١٠٠ حافلة كهربائية بالقاهرة الكبرى، ضمن مشروع الحد من التلوث. وتأتي هذه الأتوبيسات الكهربائية في إطار مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى بتمويل من البنك الدولي، والذي يستهدف جعل القاهرة مدينة أكثر اخضراراً وأكثر ملاءمة للحياة فيها. وستلعب وسائل النقل العام دوراً كبيراً في تحقيق ذلك، نظراً لأن قطاع النقل يحل في المرتبة الثانية بعد قطاع الطاقة كأكبر مُنتج لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في مصر. ومن شأن الأتوبيسات الكهربائية الحديثة والموثوقة أن تشجع الركاب على التحول من استخدام السيارات الخاصة إلى الأتوبيسات، مما يقلل من انبعاثات قطاع النقل بشكل كبير<sup>٧١</sup>
- القطر الكهربائي: يعد مشروع القطر الكهربائي السريع أحد وسائل النقل المستحدثة طبقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، هذا الخط يضمن سرعة الانتقال والربط بين القاهرة والمدن الجديدة (العبور - المستقبل - الشروق - هليوبوليس الجديدة - بدر - المنطقة الصناعية والعاشر من رمضان - العاصمة الإدارية الجديدة) سيخدم ٣٠ ألف راكب /ساعة/اتجاه بإجمالي ٥٠٠ ألف راكب يومياً.
- إنشاء مسارات للدراجات: تعمل مصر على إنشاء مسارات خاصة للدراجات في عدة مناطق، خاصة في وسط القاهرة، ضمن مشروع "بسكلتة" الذي يهدف إلى تعزيز وسائل النقل المستدامة وتقليل الازدحام المروري ويل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتتمثل أهمية المشروع في تقليل التلوث الهوائي الناتج عن المركبات التقليدية، وتعزيز ثقافة ركوب الدراجات كوسيلة نقل بديلة وصديقة للبيئة، وتحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية عبر تقليل الازدحام المروري.

### ٣. تطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الانسان

تبذل الدولة المصرية جهوداً مستمرة لتطوير منظومات متكاملة للحد من آثار الكوارث الطبيعية وتلك الناتجة عن الأنشطة البشرية، في إطار سعيها لتعزيز المرونة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة. وقد شملت هذه الجهود تحديث خطط الطوارئ والإغاثة، وإنشاء نظم للرصد والإنذار المبكر خاصة فيما يتعلق بالسيول، والزلازل، وتلوث الهواء، وحرائق الغابات. كما تم تعزيز قدرات الحماية المدنية، وتحديث البنية التحتية لتكون أكثر مقاومة للصدمات المناخية والبيئية. وفي هذا السياق، أطلقت الحكومة مشروع "التكيف

<sup>٧٠</sup><https://www.sis.gov.eg/Story/٢٩١٩٣٥>

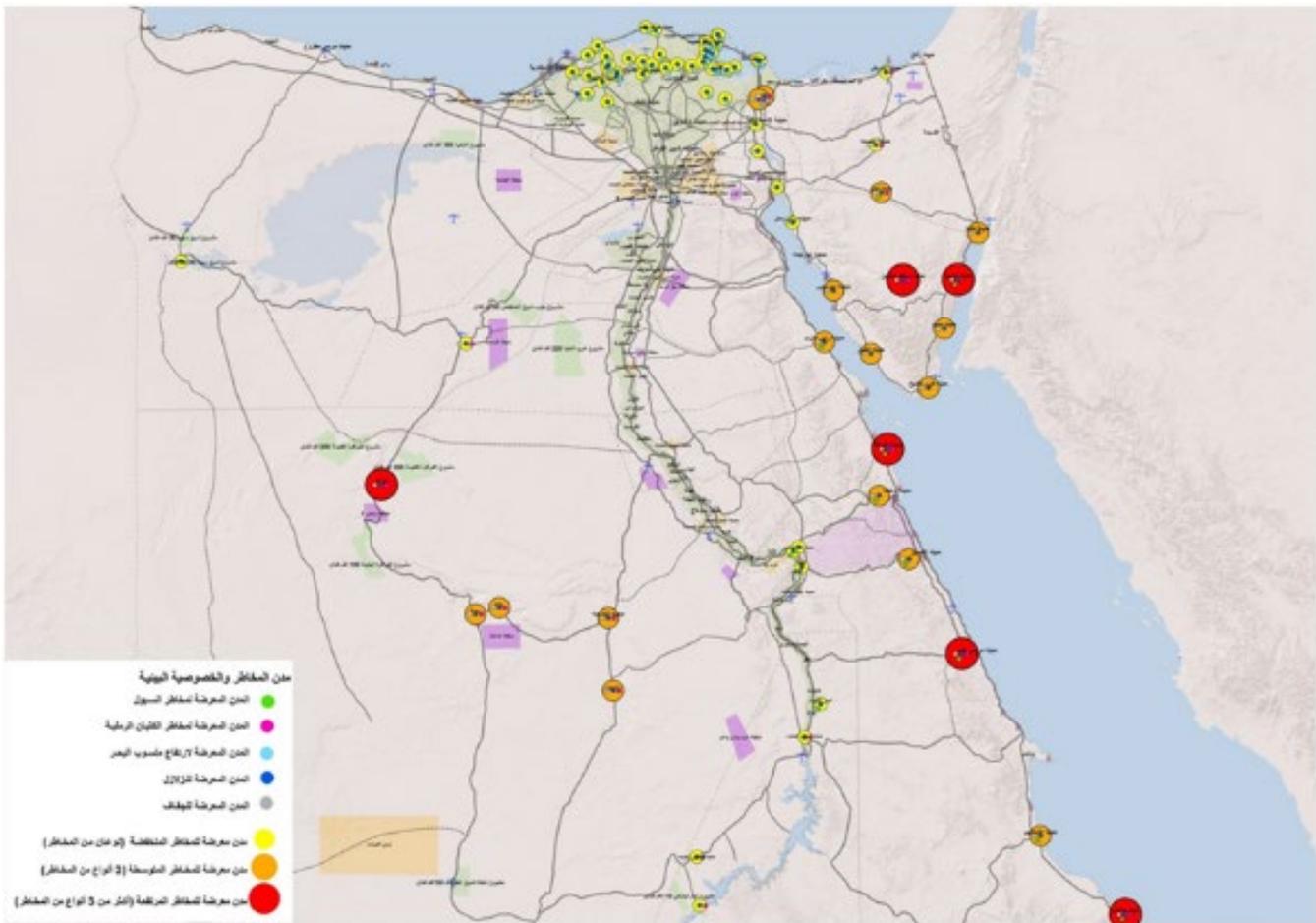
<sup>٧١</sup><https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/٢٠٢٣/٠٨/٢٩/electric-buses-will-help-cairo-move-toward-a-greener-future>

مع التغيرات المناخية في دلتا النيل" لمواجهة مخاطر ارتفاع منسوب سطح البحر، إلى جانب دعم مشروعات الحماية من السيول في محافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر. وعلى صعيد الكوارث الصناعية والبيئية، تم تطوير منظومات الرقابة البيئية على المصانع، وتفعيل آليات الرصد اللحظي للانبعاثات، بما يقلل من مخاطر الحوادث الصناعية والتلوث. وتُعد هذه المنظومات جزءاً من رؤية أشمل نحو بناء مجتمع أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات المتعددة.

### المدن المعرضة للمخاطر البيئية (ارتفاع سطح البحر - السيول - الزلازل)

تم تحديد المدن المصرية ذات الطبيعة الخاصة المعرضة لدرجة من درجات المخاطر الطبيعية والمستقبلية سواء كانت تلك المعرضة لمخاطر السيول، وزحف الرمال والكثبان الرملية، والزلازل، والجفاف، وارتفاع منسوب البحر. كما تم تحديد المدن ذات الخطورة المرتفعة التي تتعرض لأكثر من خطر طبيعي حالي أو مستقبلي وتلك ذات الخطورة المتوسطة

الشكل رقم (٧١) تصنيف المدن المصرية طبقاً لدرجات المخاطر الطبيعية



المصدر: السياسة الحضرية الوطنية ٢٠٢٣

#### • أبرز حوادث السيول في مصر

- عاصفة التنين" في القاهرة الجديدة ٢٠٢٠: في ١٢ مارس ٢٠٢٠، تعرضت مصر لعاصفة جوية شديدة أُطلق عليها "عاصفة التنين"، والتي تُعد من أقوى العواصف التي شهدتها البلاد منذ عام ١٩٩٤. تميزت هذه العاصفة بأ مطار غزيرة وصلت إلى حد السيول، ورياح عاتية بلغت سرعتها نحو ١٢٠ كيلومترًا في الساعة، مما أدى إلى اقتلاع الأشجار وتدمير بعض البنى التحتية. كانت القاهرة الجديدة من أكثر المناطق تضرراً.

### الشكل رقم (٧٢) أضرار عاصفة التين



سيول قرية سنور بني سويق (٢٠٢٢): تسببت السيول القادمة من سلاسل جبال البحر الأحمر في انهيار جسر مخر السيل بقرية سنور، مما أدى إلى غرق حوالي ٤٠٠ فدان من الأراضي الزراعية وتلف محاصيل مثل الطماطم والقمح والبقول البلدي. كما تصدعت بعض المنازل، واضطر الأهالي إلى إخلائها والانتقال إلى قرى مجاورة.

### الشكل رقم (٧٣) غرق المزارع وتصدع المنازل بسبب السيول في سنور بني سويق

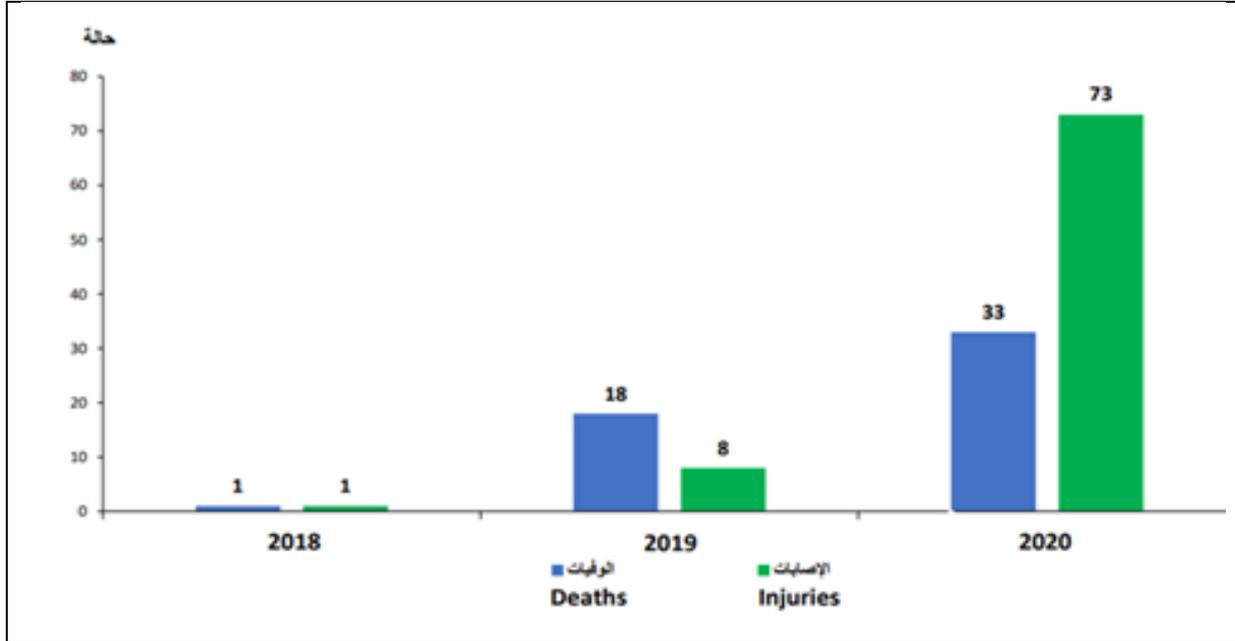


- سيول مرسى مطروح (أكتوبر ٢٠٢٣): شهدت محافظة مرسى مطروح أمطارًا غزيرة أدت إلى سيول في مناطق مثل وادي الرمل والكيلو ٤ ومنطقة القصر. وصلت المياه إلى داخل المنازل، مما دفع السلطات المحلية إلى إجراء عمليات إخلاء للسكان في المناطق المتضررة

- سيول أسوان (٢٠٢٣): تعرّضت المدينة لأمطار غزيرة استمرت على مدار يومين، مما أدى إلى تدهور الحالة الجوية، وأسفر عن وقوع حادث انقلاب سيارة على الطريق الصحراوي الغربي، أصيب فيه خمسة أشخاص.

- سيول مرسى علم (ديسمبر ٢٠٢٣): تعرضت مدينة مرسى علم بمحافظة البحر الأحمر لسيول كثيفة أدت إلى غرق الطرق الرئيسية، خاصة طريق مرسى علم - إدفو، وقطع الكهرباء عن بعض المناطق. أسفرت السيول عن مصرع شخص وإصابة ٣ آخرين، بعد أن جرفت السيول السيارة التي كانوا يستقلونها.

الشكل رقم (٧٤) إجمالي الخسائر البشرية الناتجة عن السيول

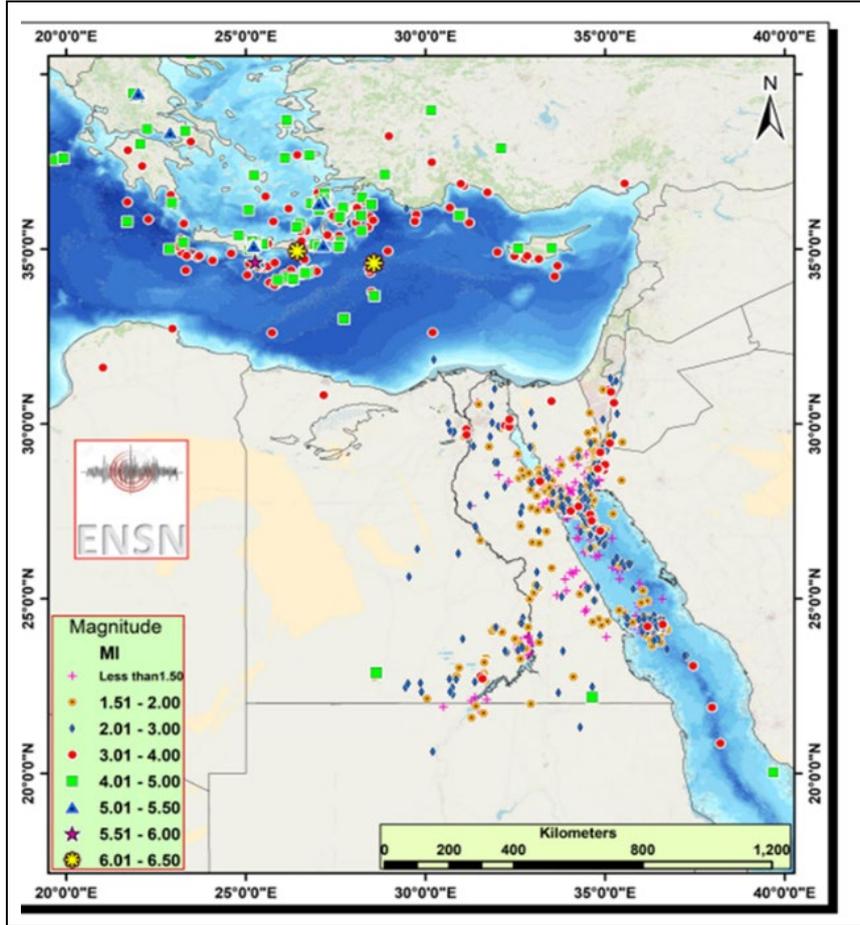


المصدر: النشرة السنوية لإحصاءات البيئة الجزء الثالث: المخلفات والكوارث عام ٢٠٢٢ اصدار مايو ٢٠٢٤.

#### • التوزيع المكاني للنشاط الزلزالي في مصر

- **منطقة شرق البحر ابيض المتوسط:** تعد من أكثر المناطق الزلزالية نشاطاً، ويصل مستوى النشاط الزلزالي بها إلى المتوسط وفوق المتوسط، وتؤثر مباشرة على مدن الساحل الشمالي وإسكندرية ورشيد ودمياط، ويصل إلى أجزاء من الدلتا ونهر النيل. وبالنبذة لزلزال عام ١٩٥٥ بقوة ٦,٨ ريختر، فقد شعر به سكان مصر كلها وأحدث دماراً محدوداً في مدن إسكندرية والبحيرة وبعض مناطق الدلتا، وأدى إلى مقتل ٢٢ شخصاً.
- **منطقة أهدود البحر الاحمر وخليجي السويس والعقبة:** يصل مستوى النشاط الزلزالي بها إلى المتوسط وفوق المتوسط، ويتسم بتكرارية عالية. وتؤثر الزلازل في هذه المنطقة على محافظات القناة والبحر الاحمر وجنوب سيناء والمناطق المحيطة بالخليج، والقاهرة والدلتا. وقد هز زلزال عام ١٩٩٥ بقوة ٧,٢ ريختر، بخليج العقبة، كل من الأردن ومصر وفلسطين والسعودية، وتسبب في تدمير جزئي في بعض أرصفة ميناء نويبع وأحد الفنادق، وأحدث شروخاً في بعض المباني والطرق، كما أحدث شروخاً في المناطق الجبلية المحيطة.
- **دهشور (جنوب غرب القاهرة):** يحدث بها نشاط زلزالي متوسط، ويقع على بعد ٣٥ كم جنوب غرب القاهرة، وتشمل منطقة الفيوم وبحيرة قارون.
- **مكامن الزلازل في جنوب مصر:** أقل نسبياً عنها في الشمال، ويتأثر بمجموعة من بؤر الزلازل المتفرقة على امتداد وادي النيل جنوباً.
- **مكمن أبو زعبل - الخانكة (شمال شرق القاهرة):** يحدث بها نشاط زلزالي متوسط ودون المتوسط، ويقع على بعد ٣٥ كم شمال شرق القاهرة، ويشمل منطقة الخانكة وأبو زعبل.

الشكل رقم (٧٥) توزيع بؤر النشاط الزلزالي في مصر (نشاط الزلزال المحلي والإقليمي في مصر ٢٠٢١)



المصدر: الشبكة القومية للزلازل - النشرة السنوية ٢٠٢١

#### • خريطة الخطر الزلزالي

تظهر أعلى مستويات الخطورة الزلزالية تظهر في كلٍ من منطقة خليج العقبة وشبه جزيرة سيناء الجنوبية، ومنطقة البحر الأحمر قرب رأس غارب وسفاجا، ومنطقة شرق البحر المتوسط (شمال غرب مصر - قبالة الإسكندرية). بينما تظهر كلٍ من الدلتا ووادي النيل خطورة زلزالية منخفضة إلى معتدلة.

#### • خريطة القيمة المعرضة للخطر

تظهر أعلى القيم في كلٍ من القاهرة الكبرى والجيزة، بسبب الكثافة السكانية والمباني والمنشآت، وفي الإسكندرية والمدن الساحلية الكبرى. بينما تسجل المناطق الصحراوية وريف الصعيد أقل القيم.

#### • خريطة نسبة الخسائر السنوية

تشمل المناطق التالية، على سبيل مثل جنوب سيناء خليج العقبة المنطقة الشرقية من البحر الأحمر تسجل نسب خسارة عالية، أي أن المباني فيها هشة نسبياً مقارنة بقيمتها. بينما تسجل القاهرة والإسكندرية، نسب خسارة أقل نسبياً رغم ارتفاع القيمة والخطر، بسبب بنية أقوى نسبياً أو اختلاف طبيعة التربة.

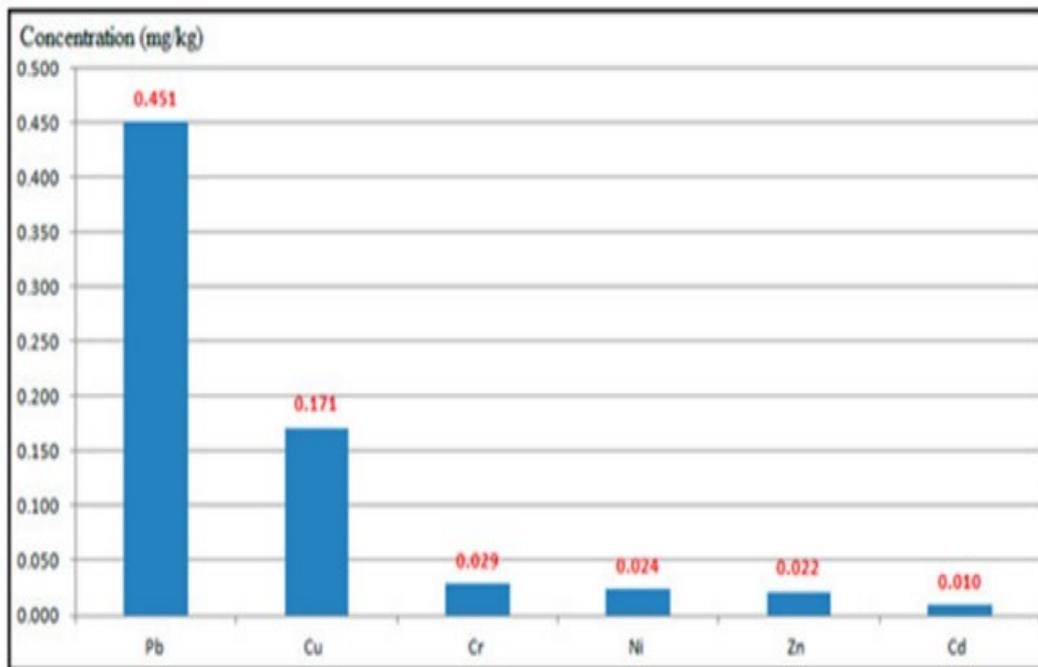


البذور، والعمليات الكيميائية الحيوية للنباتات، ونموها، وتكاثرها، وكلها تؤدي إلى إنتاج أنواع الأكسجين التفاعلية، وفي النهاية موت النبات. على الرغم من إمكانية استخدام الطرق الحرارية أو الكيميائية، أو مزيج منهما، لمعالجة التربة الملوثة، إلا أن تطبيقاتها معقدة ومكلفة.<sup>٧٣</sup>

الشكل رقم (٧٧) متوسط التركيزات السنوية للمعادن الثقيلة في العينات (PM<sub>10</sub>) التي تم جمعها في مواقع مختلفة في منطقة العكرشة



الشكل رقم (٧٨) متوسط تركيزات المعادن الثقيلة في التربة السطحية التي تم جمعها من منطقة العكرشة



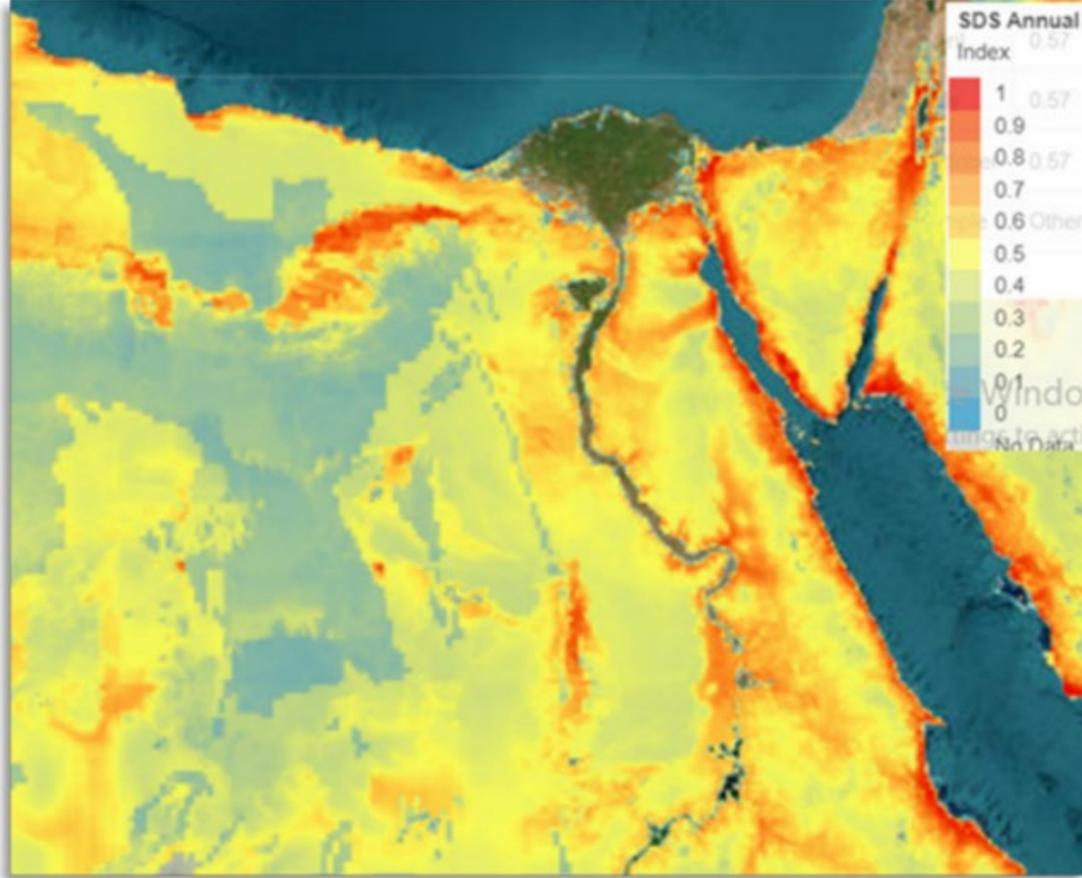
Source: Atef M. F. Mohammed, Inas A. Saleh, Hend R. Zahran, & Nasser M. Abdel-Latif. (٢٠٢٣). Ecological and Risk Assessment of Heavy Metals in a Diverse Industrial Area of Al-Akrasha, Egypt. Mdpi

Bedair, H., Ghosh, S., Abdelsalam, I. M., Keerio, A. A., & AlKafaas, S. S. (٢٠٢٢). Potential implementation of trees<sup>٧٣</sup> to remediate contaminated soil in Egypt. Environmental Science and Pollution Research.

## • العواصف الرملية

تعتبر شبة جزيرة سيناء من أكثر المناطق عرضة للعواصف الرملية وكذلك الصحراء الشرقية بطول ساحل البحر الأحمر مع وجود عواصف جنوب غرب الصحراء الغربية.

الشكل رقم (٧٩) أماكن انتشار العواصف الرملية في مصر



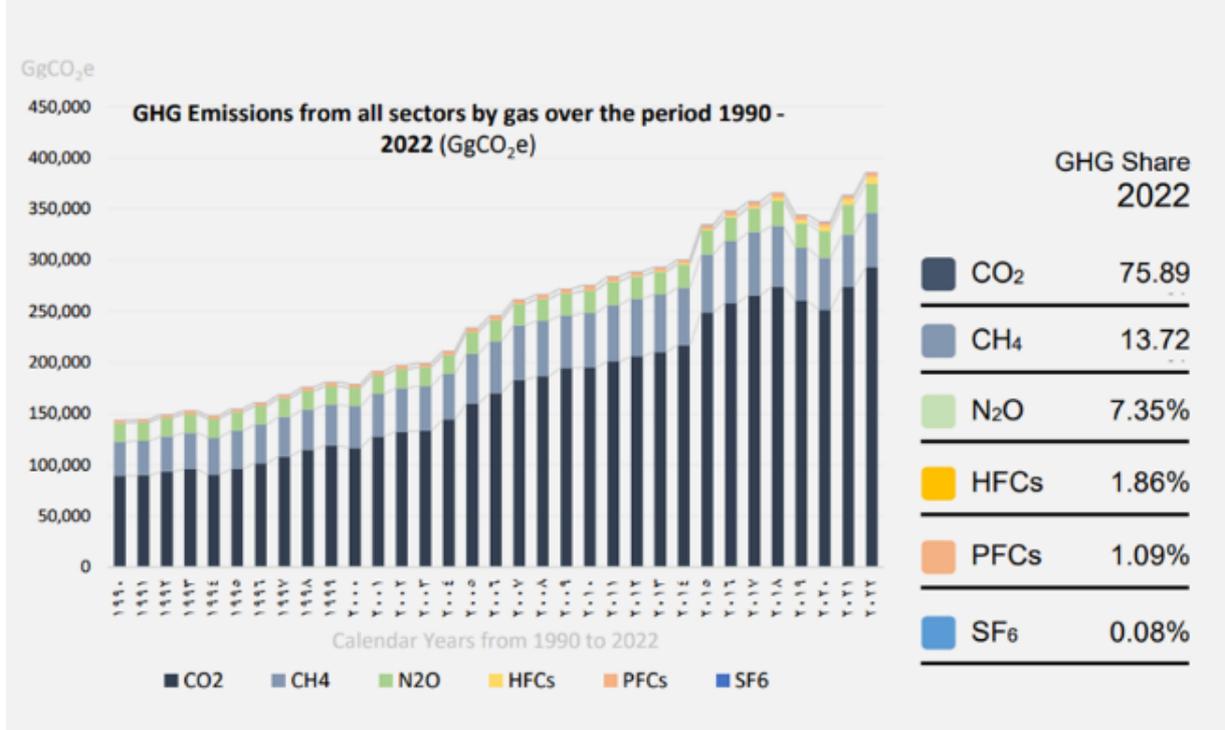
المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية (٢٠٢٤)، التنمية العمرانية في مواجهة التغيرات المناخية: التقرير السنوي لمتابعة تنفيذ خطة الحضرة الجديدة

## • جودة الهواء

تتأثر جودة الهواء في مصر بعدة عوامل رئيسية، منها:

- قطاع توليد الكهرباء: يعد المصدر الرئيسي للانبعاثات، حيث تعتمد محطات توليد الكهرباء على الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي، مما يؤدي إلى إطلاق كميات كبيرة من الغازات الدفيئة.
- قطاع النقل: وسائل النقل المعتمدة على الوقود الأحفوري تساهم بنسبة كبيرة في الانبعاثات الغازية، مما يزيد من مستويات التلوث في المدن الكبرى مثل القاهرة.
- القطاع الصناعي: المصانع والمنشآت الصناعية تطلق ملوثات الهواء مثل ثاني أكسيد الكبريت والجسيمات الدقيقة، مما يؤثر على جودة الهواء وصحة السكان.
- النفايات: حرق النفايات وإطلاق الغازات الضارة من المدافن يؤدي إلى تلوث الهواء والمياه والتربة، مما يزيد من المخاطر البيئية.

الشكل رقم (٨٠) انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من جميع القطاعات حسب الغاز خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢ (حيجا جرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



Source: Egypt's First Biennial Transparency Report ٢٠٢٤

- تُعد القاهرة من أكثر المدن تلوثاً في العالم، حيث تسهم الصناعات الثقيلة، مثل مصانع الأسمت والحديد والصلب، في زيادة مستويات الجسيمات الدقيقة (PM٢.٥) في الهواء. تشير الدراسات إلى أن هذه الصناعات تساهم بنسبة تصل إلى ١٧٪ من تركيزات PM٢.٥ في القاهرة، مما يؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة، بما في ذلك أمراض الجهاز التنفسي.
- في القاهرة، تزيد مستويات الجسيمات الدقيقة، التي تشكل أكبر خطر على صحة الإنسان، عدة مرات عن المستويات التي توصي بها منظمة الصحة العالمية. فتلوث الهواء يُعد أحد أكبر مشكلات الصحة البيئية في المدينة. وفي كل عام، يحصل ما يصل إلى مليوني مواطن على العلاج الطبي لأمراض الجهاز التنفسي الناتجة عن سوء نوعية الهواء في القاهرة. وتتطوي هذه المشكلات الصحية على تكاليف اقتصادية باهظة حيث تعادل نحو ١.٤٪ من إجمالي الناتج المحلي لمصر سنوياً.<sup>٧٤</sup>
- طبقاً لمعهد التأثيرات الصحية، ومعهد القياسات الصحية والتقييم، بالتعاون مع اليونيسف يبلغ إجمالي عدد الوفيات المنسوبة إلى تلوث الهواء الكلي في عام ٢٠٢١ في مصر إلى ١٧٠٠٠ نسمة.

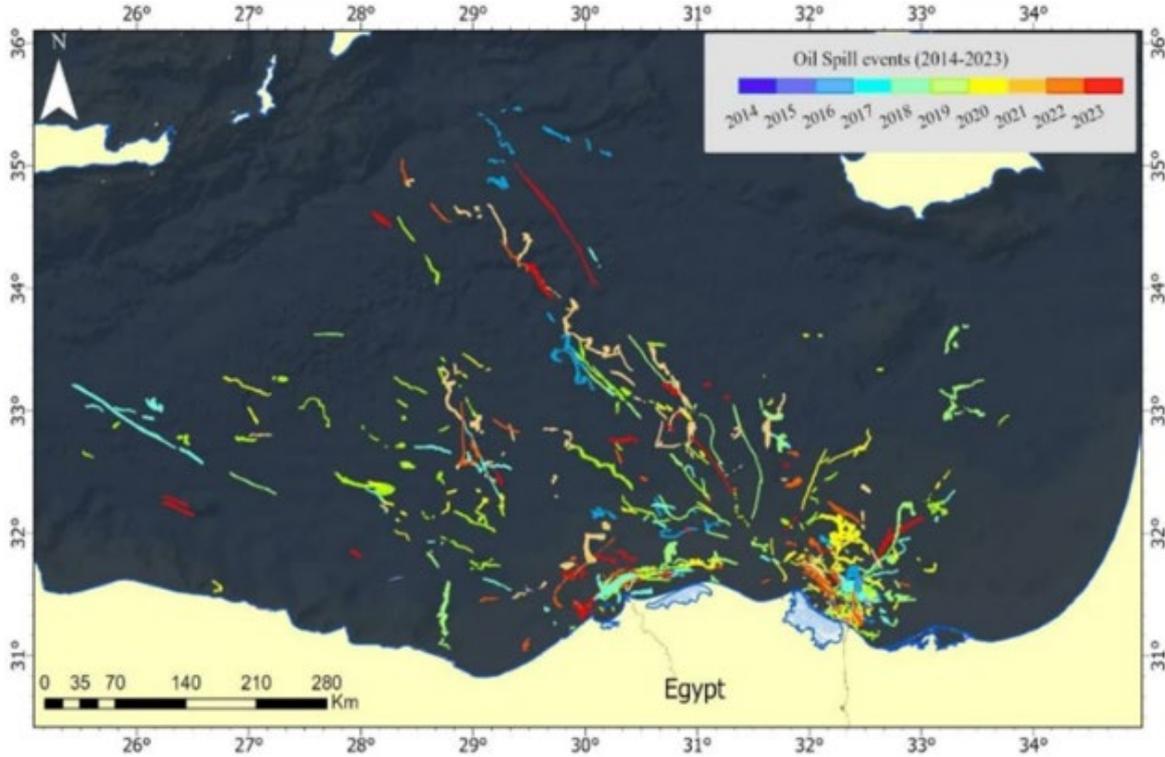
### التلوث النفطي

يعتبر البحر المتوسط هو الأكثر تعرضاً لأنواع مختلفة من الملوثات مثل تلوث النفط الناتج عن حركة مرور السفن العالمية والتقيب عن النفط في البحر وتفرغ الرواسب الزيتية والحوادث البحرية. يوضح الشكل التالي التوزيع الكبير للانسكابات النفطية ويتضح انها تتركز بشكل خاص بالقرب من الموانئ الرئيسية وقناة السويس، مما يسلب الضوء على الصلة بين حركة المرور

<sup>٧٤</sup> <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/٢٠٢٣/٠٨/٢٩/electric-buses-will-help-cairo-move-toward-a-greener-future>

البحرية الكثيفة والمخاطر البيئية. كما تشير التقلبات الزمنية، مع ارتفاعات ملحوظة في سنوات معينة مثل ٢٠١٧ و ٢٠١٩ وزيادات موسمية في الصيف والربيع، إلى وجود علاقة بين حركة المرور البحرية الإقليمية.

الشكل رقم (٨١) توزيع الانسكابات النفطية المكتشفة (٢٠٢٣-٢٠١٤)



Source: Salma M. Baghdady & Ali A. Abdelsalam (٢٠٢٤). Ten years of oil pollution detection in the Eastern Mediterranean shipping lanes opposite the Egyptian coast using remote sensing techniques- Springer

#### • النماذج الناجحة للحد من تلوث الهواء

- مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى يونيو - ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٦: يهدف مشروع "إدارة تلوث الهواء والتغير المناخي في القاهرة الكبرى" والممول من البنك الدولي إلى تحسين نوعية الهواء من خلال الحد من الانبعاثات المختلفة من القطاعات الحيوية، وزيادة القدرة على مقاومة تلوث الهواء في القاهرة الكبرى، وتقليل تركيزات الملوثات، وخاصة ذات التأثير الأكثر ضررا بالصحة والاقتصاد والاستدامة بكافة أنواعها، وذلك من خلال وضع خطة متكاملة لإدارة نوعية الهواء والمناخ خلال مكونات المشروع. ويتكون المشروع من خمس مكونات رئيسية تشمل:
  - المكون الأول: تعزيز نظام دعم اتخاذ القرارات بشأن نوعية الهواء.
  - المكون الثاني: دعم تفعيل الخطط الرئيسية لإدارة المخلفات الصلبة في القاهرة الكبرى.
  - المكون الثالث: خفض انبعاث مركبات هيئة النقل العام.
  - المكون الرابع: تغيير السلوكيات ورفع الوعي والتواصل.

## الشكل رقم (٨٢) جهود وزارة البيئة في مجال تحسين جودة الهواء



المصدر: <https://www.eea.gov.eg/News/Details/22402>

- المكون الخامس: إدارة المشروع والرصد والتقييم.

### • مشروعات التشجير<sup>٧٥</sup>

- تشجير المناطق الأكثر تلوثاً: تقوم وزارة البيئة سنوياً بتشجير أحد المناطق الأكثر تلوثاً، حيث تم تشجير مناطق حلوان وشبرا الخيمة والخانكة وأبو زعبل والتبين والمعصرة بإجمالي عدد من الأشجار ٣٠ ألف شجرة تقريباً. وقامت بتنفيذ مشروع تشجير المدارس والجامعات والمعاهد. وقد قامت وزارة البيئة بتشجير تلك الاماكن على مستوى الجمهورية بعدد ٥٠ ألف شجرة سنوياً.
- **مشروع تشجير الطرق الرئيسية والبيادين:** حيث تقوم وزارة البيئة بتشجير الطرق الرئيسية بالتنسيق مع الهيئة العامة للطرق والكباري حيث تم تشجير الطريق الدائري وطريق وادي النطرون العلمين بعدد ١٧ ألف شجرة بالإضافة لتشجير البيادين (تريموف) وأماظة وشوارع مصر الجديدة.
- **مشروع زراعة الأسطح:** يهدف المشروع لاستغلال الاسطح في زراعه اصناف من الخضراوات والنباتات لتوفير الغذاء وحل مشكلة البطالة وتحسين نوعية الهواء وقد قامت وزارة البيئة بتنفيذ مشروع تجريبي تدريبي فوق اسطح وزارة البيئة بالفسطاط للاستفادة منه بيئياً واجتماعياً واقتصادياً، ليكون هذا المشروع مركز تدريبي لطلاب المدارس حيث يمكن لكل م<sup>٢</sup> مزروعة من السطح أن تزيل حوالي ١٠٠ جم من الملوثات سنوياً.
- **المبادرة الرئاسية ١٠٠ مليون شجرة:** مبادرة لزراعة ١٠٠ مليون شجرة خلال ٧ سنوات تساهم وزارة البيئة بعدد ١٣ مليون شجرة خلال فترة المبادرة حيث تم البدء بزراعة ١.٣ مليون شجرة من المبادرة على أن يتم زراعة ٢ مليون شجرة سنوياً على مدار سنوات المبادرة وتهدف تلك المبادرة إلى مكافحة التصحر وزيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء وخفض الانبعاثات وتحسين نوعية الهواء.
- **إنشاء الحدائق:** قامت وزارة البيئة بإنشاء العديد من الحدائق حيث تم تنفيذ حديقة الماظنة على مساحة ٤٠٠٠ م<sup>٢</sup> من خلال انشاء مساحات خضراء وزراعة الاشجار بها بالإضافة للنباتات المزهرة قامت الوزارة أيضاً برفع كفاءة حديقة

السلام البيئية بشرم الشيخ على مساحة ٣٣ فدان حيث شهدت تلك الحديقة مؤخراً إنشاء منطقة خضراء خلال مؤتمر المناخ الذي عقد بمدينة شرم الشيخ.

#### • الغابات الشجرية

تهدف الغابات الشجرية إلى الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالج في زراعة الأشجار الخشبية لما لها من مردود بيئي حيث انه مع التزايد المستمر لكميات مياه الصرف الصحي المعالجة وتوالي إنشاء محطات المعالجة في سائر أنحاء الجمهورية خلال سنوات الخطة فإن وزارة البيئة بالتعاون مع كافة الوزارات المعنية ممثلة في وزارة الزراعة ووزارة الاسكان (الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي) تولي أهمية كبيرة في زراعة مزيد من الغابات الشجرية والأحزمة الخضراء حول الطريق الدائري للقاهرة الكبرى ومع الطرق المتقاطعة وحول المدن الصناعية والجديدة. وفقاً لآخر حصر فعلى يوجد حالياً في حدود ٨ الاف فدان غابات شجرية موزعه ٣٤ غابة في ١٧ محافظة، إن البرنامج الوطني للاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة في زراعة الغابات الشجرية يؤدي إلى حل المشكلة البيئية لتراكم مياه الصرف الصحي ويساهم في تقليل حدة تلوث الهواء والتربة، كما أنه أحد عناصر تلطيف وتحسين المناخ، ان زراعة الغابات الشجرية أحد الحلول للتخفيف من اثار التغيرات المناخية حيث تساهم ايضا في توفير الاخشاب وايجاد فرص عمل للشباب.

#### • الحد من التلوث البترولي

تبذل الدولة المصرية جهوداً متكاملة للحد من التلوث البحري الناتج عن البترول، خاصة في المناطق الحساسة بيئياً مثل خليج السويس والبحر الأحمر. أبرز هذه الجهود:

- خطط الإصحاح البيئي لمنشآت البترول: بالتعاون بين وزارة البيئة ووزارة البترول والثروة المعدنية، تم تنفيذ خطط لمعالجة مياه الصرف الصناعي في ١٣ موقعاً بترولياً في خليج السويس، منها منشأتان لتكرير البترول. وتشمل هذه الخطط إنشاء محطات معالجة متطورة للوصول إلى التوافق البيئي، بتكلفة تجاوزت ٧مليارات جنيه.

- الاستجابة لحوادث التسرب البترولي: في حالات الطوارئ، مثل حادث السفينة الجانحة في القصير (٢٠٢٤)، تم نشر حواجز مطاطية وماصة للزيت، واستخدام معدات لشفط الوقود من سطح المياه. تم إرسال فرق غطس لتقييم الأضرار على الشعاب المرجانية، وتفعيل برامج للرصد البيئي وإعادة التأهيل إذا لزم الأمر.

- للحد من التلوث البحري بالزيت تقوم وزارة البيئة بالتعاون مع الجهات المعنية المختلفة برصد وتسجيل أي حالات تسرب بالزيت واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو متابعة مصير ومسار بقع الزيت ومكافحته بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الملوث بهدف تطبيق القانون والاتفاقات الدولية وحماية البيئة البحرية من التلوث وتقوم وزارة البيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بتنفيذ عدد من البرامج التدريبية في إطار رفع الوعي للحفاظ على البيئة.

- وقعت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس اتفاقية تعاون مشترك مع شركة الخدمات البترولية للسلامة والبيئة "بتروسيف"، بهدف مكافحة التلوث البحري بالزيت في كافة الموانئ التابعة لاقتصادية قناة السويس، وذلك في إطار سعي المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتحقيق أعلى معايير النظم البيئية المستدامة، بموجب هذه الاتفاقية ستعمل شركة بتروسيف على وضع إجراءات احترازية لتأمين عمليات شحن وتفريغ المنتجات البترولية بداخل الموانئ الجنوبية التابعة للهيئة الاقتصادية لقناة السويس، بالإضافة إلى التدخل السريع والتعامل مع كافة حوادث التلوث البحرية بالزيت حال حدوثها؛ لحماية البيئة البحرية من كافة المخاطر والأضرار بما في ذلك وضع التدابير اللازمة للحد من حوادث التسرب أو التلوث الزيتي.

#### • الحد من تلوث التربة

- مشروع الإدارة المستدامة للأراضي بالشراكة مع منظمة الفاو<sup>٧٦</sup> والذي يهدف الى تحسين إدارة التربة في البيئات

<sup>٧٦</sup> <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/eec9١٠٥٥-٧٤٩٤-٤٤٠e-ad٥٣-١bc٣٦٦٣dc٧١b/content>

ومكافحة التدهور. ويشمل: نظم دعم القرار المكاني، تدريب مزارعين، تحليل جودة التربة. وتم تطبيقه في محافظات كفر الشيخ، والشرقية، وأسيوط، والمنيا، والفيوم، ومشروع الرمال السوداء (كفر الشيخ - البرلس). مع تزايد القلق من احتمالية تلوث التربة بسبب وجود أكثر من ٤١ عنصراً من العناصر الأرضية النادرة في بعض المناطق الغنية بالمعادن، اتجهت الدولة إلى تنفيذ نظام مغلق لمعالجة وفصل هذه المعادن، يُعد صديقاً للبيئة ويهدف إلى الحد من التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الاستخلاص التقليدية. ويعتمد هذا النظام على تقنيات تضمن منع تسرب المخلفات الكيميائية، وإعادة استخدام المياه، وتقليل الانبعاثات، وذلك بما يتوافق مع توصيات وزارة البيئة المصرية وهيئة المواد النووية. وقد جاء هذا التوجه في إطار حرص الدولة على تحقيق التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئية المحلية، لا سيما في مناطق مثل مشروع استخلاص المعادن من الرمال السوداء بمحافظة كفر الشيخ حيث تُطبق معايير السلامة البيئية المشددة لضمان عدم تدهور التربة.

- مشروع تطوير منطقة العكرشة الصناعية بمحافظة القليوبية<sup>٧٧</sup>

#### • جهود الدولة لمواجهة مشكلة السيول

تبنت الدولة المصرية مجموعة من السياسات والإجراءات الفعالة لمواجهة مشكلة السيول، التي تُعد من أبرز المخاطر الطبيعية التي تهدد مناطق عديدة خاصة في جنوب سيناء، البحر الأحمر، وأسوان. وحرصت الدولة على التحول من أسلوب "رد الفعل" بعد وقوع الكارثة إلى منهج "الإدارة الاستباقية للمخاطر"، من خلال تنفيذ مشروعات بنية تحتية للحماية من السيول، وتعزيز قدرات الإنذار المبكر، وتحديث خرائط المخاطر. اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات للحد من مخاطر السيول، منها<sup>٧٨</sup>:

- إنشاء منشآت للحماية: حيث تم تنفيذ ٣٢٤ منشأة للحماية من أخطار السيول، تشمل سدوداً وبحيرات صناعية وخزانات أرضية، بتكلفة ٢ مليار جنيه
- تطهير وتطوير مخرات السيول: حيث تقوم وزارة الموارد المائية والري بتطهير وتطوير مخرات السيول الطبيعية وإنشاء أخرى صناعية لتصريف المياه بشكل آمن.
- التوعية والتدريب: حيث تعمل الجهات المعنية على توعية المواطنين بمخاطر السيول وتدريب فرق الإنقاذ.
- جهود الدولة المصرية للتعامل مع العواصف الرملية

تواجه مصر تحديات متزايدة بسبب العواصف الرملية والترابية، خاصة في مناطق الصحراء والصحراء والصحراء وسيناء، والتي تؤثر سلباً على الصحة العامة والزراعة والنقل. واستجابة لهذه الظاهرة، كثفت الدولة المصرية جهودها للتقليل من آثار العواصف من خلال تطوير منظومات الرصد والإنذار المبكر، بالتعاون مع الهيئة العامة للأرصاد الجوية ووزارة البيئة. كما تعمل الحكومة على تعزيز الغطاء النباتي في المناطق الصحراوية وشبه الجافة عبر مشروعات التشجير وحماية الكثبان الرملية، للحد من انجراف الرمال. ومن جانب آخر، تم تحديث السياسات المتعلقة بإدارة الطوارئ الجوية، وتفعيل خطط استجابة سريعة في المطارات والمدارس والمرافق العامة. وتُعد هذه الجهود جزءاً من الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية، والتي تولي اهتماماً خاصاً بالظواهر الجوية المتطرفة ومنها العواصف الرملية، بهدف تعزيز قدرة المجتمعات على التكيف وتقليل المخاطر البيئية المرتبطة بها.

#### • جهود الدولة لمواجهة مخاطر الزلازل

تبذل الدولة المصرية جهوداً كبيرة لمواجهة مخاطر الزلازل والتقليل من آثارها، خاصة مع وقوع مصر في نطاق النشاط الزلزالي عند أطراف الصفيحة الإفريقية. وقد تم تأسيس المركز القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيائية ليكون الجهة الرئيسية لمراقبة النشاط

<sup>٧٧</sup> <https://gopp.gov.eg/%D9%80%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B%D8%A9-%D9%80%D8%B%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D9%80%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%83%D8%B1%D8%B%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%86/>

<sup>٧٨</sup> طبقاً لموقع الرسمي لوزارة الري والموارد المائية

الزلزالي من خلال الشبكة القومية لرصد الزلازل، والتي تضم أكثر من ٥٥ محطة موزعة على مستوى الجمهورية، قادرة على تسجيل وتحليل أي هزات أرضية في وقتٍ قياسي. كما تعمل الدولة على تحديث الأكواد الإنشائية المصرية للمباني المقاومة للزلازل، لضمان أن تكون المنشآت الحيوية والبنية التحتية قادرة على الصمود، خصوصاً في المدن الجديدة والمناطق الصناعية.

#### ٤. بناء المرونة الحضرية من خلال تنفيذ بنية تحتية ذات كفاءة مرتفعة وتخطيط مكاني متميز

تتبنى مصر نهجاً متكاملاً في بناء المرونة الحضرية، من خلال تطوير بنية تحتية ذكية ومرنة وتطبيق تخطيط مكاني متوازن يستجيب للتحديات المناخية والبيئية. ويأتي ذلك في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تضع في أولوياتها تعزيز قدرة المدن على مواجهة الصدمات مثل السيول، وموجات الحر، وندرة المياه، وتدهور الأراضي. وتشمل الجهود تنفيذ مشروعات كبرى تعتمد على مفاهيم الاستدامة، مثل شبكات الصرف المطري في المدن الجديدة، ومشروعات تحلية المياه وإعادة استخدام المياه الرمادية، بالإضافة إلى التوسع في المساحات الخضراء والممرات البيئية داخل الكتل العمرانية.

دون جهود مستدامة للتصدي لتحديات تغير المناخ، تشير التقديرات إلى أن مصر قد تواجه خسارة في إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين ٢٪ و ٦٪ بحلول عام ٢٠٦٠. حيث حدد بيان الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤ خطة طموحة لزيادة الاستثمارات العامة الخضراء إلى ٥٠٪ من إجمالي الاستثمارات بحلول السنة المالية ٢٠٢٥، بناءً على ما يُقدر بنحو ٤٠٪ في السنة المالية ٢٠٢٤. ويمثل ذلك زيادة كبيرة من ١٥٪ فقط في السنة المالية ٢٠٢١، مما يعكس التزام مصر بتوسيع نطاق المشروعات الصديقة للبيئة وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرات الوطنية مثل "حياة كريمة" و "القرية الخضراء" مصممة خصيصاً لتعزيز الاستدامة في المجتمعات الريفية. وستغطي مبادرة القرية الخضراء في نهاية المطاف ١٧٥ قرية، مما يعزز القدرة على الصمود وتحمل آثار المناخ من خلال تطبيق معايير البناء الأخضر وإنشاء شبكات ري حديثة.<sup>٧٩</sup>

#### • النماذج الناجحة

- مشروع تطوير البنية التحتية الذكية في العاصمة الإدارية الجديدة: يستهدف هذا المشروع إنشاء مدينة ذكية مستدامة وصديقة للمناخ. وتتسم العاصمة باستخدام أنظمة تحكم ذكية في الطاقة والمياه، وبنية مرنة لمجابهة تغيرات المناخ، وتخطيط مكاني يقلل الكثافة ويحافظ على التهوية.
- مشروع تعزيز استدامة خدمات المياه في صعيد مصر: يتم تمويل هذا المشروع من الحكومة الهولندية، وتنفذه اتحاد البلديات الهولندية. ويهدف المشروع بشكل عام إلى تحسين استدامة استثمارات المياه والصرف الصحي والنظافة المصرية، خاصة في إطار جهود الحكومة المصرية بعد ضخ استثمارات من خلال حياة كريمة وبرنامج تنمية الصعيد في مشروعات بنية تحتية على المستوى المحلي، والتي من شأنها تحسين الخدمات المحلية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. كما يتم تنفيذه في أربع محافظات في صعيد مصر تتضمن قنا، وسوهاج، وأسيوط، والمنيا.
- تحسن نوعية المياه في مصرف كتشنر<sup>٨٠</sup>: يهدف إلى رفع كفاءة المصرف وتحسين الأحوال الصحية والبيئية لسكان في المحافظة التي يمر بها (كفر الشيخ - الدقهلية - الغربية) بتمويل من بنك الاستثمار الأوروبي - الاتحاد الأوروبي
- برنامج الصرف الصحي بكفر الشيخ: يهدف المشروع تحسين خدمات الصرف الصحي بمحافظة كفر الشيخ بتزويد ٦٢ قرية بخدمة الصرف الصحي بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية - بنك الاستثمار الأوروبي - الاتحاد الأوروبي.

<sup>٧٩</sup> <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/٢٠٢٤/١/٢٥/climate-action-a-catalyst-for-egypt-s-prosperity-and-sustainable-growth>

<sup>٨٠</sup> البيانات الواردة من الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي

- معالجة مياه الصرف الصحي للقرى الملوثة لبحيرة قارون بمحافظة الفيوم: يهدف للمساهمة في القضاء على مشكلة الصرف الصحي في محافظة الفيوم والتلوث في بحيرة قارون بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية - بنك الاستثمار الأوروبي-الاتحاد الأوروبي.

- محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر ٢٠٢١: أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الزراعي في العالم وتعد الأضخم من نوعها، وتقع على بعد ١٠ كيلو متر جنوب أنفاق بورسعيد في سيناء وشمال مدينة القنطرة شرق بحوالي ١٧ كيلو متر وتعد من أهم مشروعات برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء وتعظيم مواردها الطبيعية حيث ستساهم في استصلاح ٤٥٦ ألف فدان من خلال إعادة تدوير وتشغيل مياه الصرف الزراعي والصناعي والصرف الصحي التي سيتم تحويلها من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية أسفل قناة السويس، وبعد المعالجة سيتم تصريفها في قناة الشيخ جابر. تبلغ الطاقة القصوى التصميمية لمحطة معالجة مياه مصرف بحر البقر تقدر بـ ٥.٦ مليون متر مكعب / يوم، حيث تعمل المحطة ضمن منظومة مياه مصرف بحر البقر ليصل إجمالي الأراضي المزروعة إلى ٤٠٠ ألف فدان في سيناء. تقع المحطة على مساحة ١٥٥ فدان بإجمالي ٦٥٠ ألف متر مربع في الجانب الشرقي لقناة السويس وإلى الجنوب من مدينة بورسعيد بحوالي ٢٧ كيلو متر.

سيتم تحويل المياه من الضفة الغربية من (محطة السلام) إلى الضفة الشرقية أسفل قناة السويس من خلال عبور المياه داخل عدد ٢ سحارة قائمة أسفل قناة السويس، حيث تم تنفيذ ٤ خطوط قطر ٣٨٠٠ مم (٢ خط لكل سحارة) لنقل المياه من السحارة إلى القناة المكشوفة الموجودة خارج حدود محطة المعالجة التي يقدر طولها بـ ٧٥٠ متر تقريباً ومنها إلى قناة الدخول الموجودة داخل المشروع التي تقدر بطول ٥٨٦ مترًا. تعمل المحطة من خلال أربعة وحدات لمعالجة المياه، حيث تقدر الطاقة الاستيعابية لكل وحدة معالجة بـ ١.٤ مليون متر<sup>٣</sup>/يوم.<sup>٨١</sup>

- **النهر الأخضر بالعاصمة الإدارية الجديدة:** سلسلة من الحدائق الحضرية التي تشبه النهر وتقع في العاصمة الإدارية الجديدة. ستمتد أكثر من ٣٥ كيلومترًا وتغطي مساحة ٦٢٠٠ فدان، مما يجعلها ستة أضعاف سنترال بارك في مدينة نيويورك. كما سمي بالنهر الأخضر على غرار نهر النيل ودوره في وسط القاهرة. ولكنه ليس مياه جارية كالنيل، بل حديقة شريانية تمثل الرئة الطبيعية للعاصمة الإدارية الجديدة مضيًا سمة جديدة لها. النهر الأخضر عبارة عن حديقة كبيرة من المساحات الخضراء. كما تحتوي على بحيرة اصطناعية، وليس مياه نهر النيل. توجد بحيرتان صناعيتان، البحيرة الحالية تم إنشاؤها في النهر الأخضر وتغطي مساحة ٤ أفدنة، والبحيرة الثانية ستجاوز ٢٥ فدانًا، وستحتوي على ألعاب مائية للترفيه والتسلية.<sup>٨٢</sup>

- **معالجة الصرف الصحي للقرى الملوثة لبحيرة قارون بمحافظة الفيوم (٢٠٢٢-٢٠٢٦):** يهدف المشروع إلى المساهمة في القضاء على مشكلة الصرف الصحي في محافظة الفيوم والتلوث في بحيرة قارون وذلك من خلال إنشاء وهم وتوسعة وإعادة تأهيل محطات معالجة ومد شبكات انحدار وإنشاء خطوط طرد ومحطات رفع - شراء سيارات كسح - خدمات استشارية. وهذا المشروع بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية - بنك الاستثمار الأوروبي -الاتحاد الأوروبي. بتكلفة ٣٩٥ مليون يورو (طبقاً للبيانات الواردة من الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي في ٢٦ مايو ٢٠٢٥).

- **برنامج الصرف الصحي بكفر الشيخ (٢٠١٧-٢٠٢٦):** يهدف المشروع تحسين خدمة الصرف الصحي بمحافظة كفر الشيخ بتزويد ٦٢ قرية بخدمة الصرف الصحي وذلك من خلال إنشاء وتوسعات لمحطات معالجة صرف صحي جديدة وقائمة وإنشاء محطات رفع، تركيب شبكات الصرف الصحي. وهذا المشروع بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية - بنك الاستثمار الأوروبي -الاتحاد الأوروبي. بتكلفة ١٦٤ مليون يورو (طبقاً للبيانات الواردة من الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي في ٢٦ مايو ٢٠٢٥).

<sup>٨١</sup> <https://www.presidency.eg/ar/>

<sup>٨٢</sup> <https://www.arabcont.com>

- تحسين نوعية المياه في مصر كتشنر (٢٠٢٣-٢٠٢٨): يهدف المشروع إلى رفع كفاءة المصرف وتحسين الأحوال الصحية والبيئية لسكان المحافظات التي تمر بها من خلال إعادة تأهيل وبناء وتوسعات محطات معالجة صرف صحي وتنفيذ شبكات وهذا المشروع بالتعاون مع- بنك الاستثمار الأوروبي -الاتحاد الأوروبي. بتكلفة ٢٣٨.٩ مليون يورو (طبقاً للبيانات الواردة من الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي في ٢٦ مايو ٢٠٢٥).
- برنامج إدارة مياه الشرب في صعيد مصر - المرحلة الثانية (٢٠٢٢-٢٠٢٥): يتم تمويل المشروع من خلال الحكومة الفيدرالية السويسرية.

## (٢-٣-٢) الإدارة المستدامة في استخدام الموارد الطبيعية

تعد الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، خاصة في ظل التحديات البيئية المتزايدة مثل ندرة المياه وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي. وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين الاستغلال الاقتصادي للموارد والحفاظ عليها للأجيال القادمة، من خلال اعتماد سياسات وتشريعات تنظم استخدام المياه، والطاقة، والأراضي، والموارد الحيوية. ففي قطاع المياه، تبنت الحكومة الاستراتيجية القومية للمياه التي تركز على ترشيد الاستهلاك، وتحسين جودة المياه، والتوسع في إعادة الاستخدام. وفي قطاع الأراضي، يجري تنفيذ مشروعات مثل الدلتا الجديدة ومستقبل مصر الزراعي باستخدام أساليب ري حديثة وطاقت متجددة. كما تم التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية والرياح، مثل محطة بنبان بأسوان، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وتولي الدولة اهتماماً خاصاً بالمحميات الطبيعية وإعادة تأهيل النظم البيئية المتدهورة، بما يسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي. وتؤكد هذه الجهود التزام مصر بتطبيق مفهوم الإدارة المستدامة كخيار استراتيجي في مواجهة التغيرات البيئية والمناخية.

### ١. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية

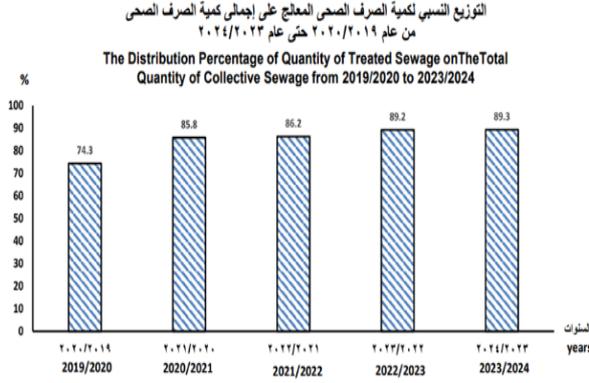
تبذل مصر جهوداً كبيرة لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية، وذلك من خلال عدة استراتيجيات ومشروعات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتقليل التأثير البيئي. من أبرز هذه الجهود:

التوسع في المدن الخضراء: تعمل الحكومة المصرية على إنشاء مدن جديدة تعتمد على الطاقة المتجددة والتخطيط العمراني المستدام، مثل العاصمة الإدارية الجديدة التي تتضمن مساحات خضراء واسعة وتقنيات حديثة للحفاظ على الموارد الطبيعية.

مشروعات الطاقة المتجددة: يتم تنفيذ مشروعات تهدف إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مثل مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يساهم في تحسين جودة الهواء وتقليل الانبعاثات الكربونية. فمصر تظهر التزاماً سياسياً قوياً تجاه التحول الأخضر من خلال الاستفادة من ثروتها من الموارد الطبيعية لزيادة حصة إنتاج الطاقة المتجددة، كما تسعى مصر إلى أن تصبح رائدة في قطاع الهيدروجين منخفض الكربون، وكذلك مركزاً إقليمياً لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في المنطقة، من خلال الاستفادة من إمكاناتها في مجال الطاقة المتجددة. طبقاً لمؤشر مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية يبلغ نسبة مساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة في الإنتاج الطاقة ٥.١٪.

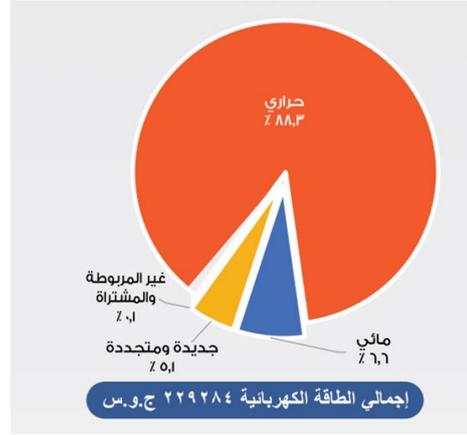
إدارة المياه بكفاءة: تشمل الجهود تحسين أنظمة الري والزراعة الذكية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للمياه لضمان استدامة الموارد المائية في المناطق الحضرية هناك تحسن مستمر في قدرة الدولة على معالجة مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية بأمان طبقاً لمؤشر نسبة كميته مياه الصرف المعالج يتضح أن النسبة ارتفعت بحوالي ١٥٪ خلال خمس سنوات، ما يدل على توسع في المحطات والتقنيات المستخدمة.

الشكل رقم (٨٤) نسبة الصرف الصحي المُعالج من إجمالي الصرف الصحي المُجمَع خلال الفترة (٢٠٢٤/٢٠٢٣-٢٠٢٠/٢٠١٩)



المصدر: النشرة السنوية احصاءات مياه النقية والصرف الصحي ٢٠٢٤/٢٠٢٣

الشكل رقم (٨٣) إجمالي الطاقة الكهربائية حسب المصدر



المصدر: التقرير السنوي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لشركة القابضة للكهرباء في مصر

### النماذج الناجحة:

مشروع توصيل الغاز الطبيعي للمنازل:<sup>٨٣</sup> يوفر هذا المشروع الغاز لما يقرب من ٢.٣ مليون وحدة سكنية، ويستفيد منه ٩ ملايين مواطن في ٢٠ محافظة، ويتم تنفيذه بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية.

مشروع الحدائق الذكية والمستدامة بالعاصمة الإدارية الجديدة: تصميم مساحات خضراء تعتمد على أنظمة ري ذكية باستخدام المياه المعالجة.

مشروع الطاقة الشمسية في المباني الحكومية - القاهرة والجيزة: تركيب ألواح طاقة شمسية على أسطح المباني الحكومية.

أعمال التطوير الجارية بواحة سيوة:<sup>٨٤</sup> تقوم وزارة الموارد المائية والري بتنفيذ أعمال لتطوير منظومة الري والصرف بواحة سيوة، لاستعادة التوازن البيئي بالواحة، وتحقيق التوازن بين معدلات سحب المياه والمناسيب الآمنة لبرك الصرف الزراعي بالواحة، ووضع حلول جذرية لمشكلة السحب الجائر للمياه الجوفية وارتفاع منسوب مياه الصرف الزراعي بالواحة، وذلك بالتعاون مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة والباحثين بكلية الهندسة بجامعة القاهرة.

تهدف أعمال التطوير الحالية لوضع حلول جذرية لمشكلة زيادة الملوحة بمياه "خزان الحجر الجيري المتشقق" نتيجة الحفر العشوائي للآبار، حيث يعتبر هذا الخزان هو الخزان الرئيسي لإنتاج مياه الري بالواحة، وأيضاً لحل مشكلة زيادة كميات مياه الصرف الزراعي والتي أدت لارتفاع منسوب المياه الأرضية بالأراضي الزراعية بالواحة وهو الأمر الذي أثر سلباً على هذه الأراضي، وهي مشكلات قائمة منذ ٣٠ عاماً، ولذلك بدأت الوزارة في تنفيذ خطة لتنمية الواحة وتطوير ما بها من جسور للبرك وآبار وعيون طبيعية، حيث يتم حفر آبار عميقة لإنتاج المياه العذبة من خزان الحجر الرملي النوبي للخلط مع مياه الآبار السطحية وإغلاق العديد من الآبار الجوفية والتي كانت تسحب المياه من الخزان الجوفي السطحي بشكل جائر.

كما تم تنفيذ أعمال لتقوية وتعليق وتدعيم عدد من الجسور ببركة سيوه لتقليل الأضرار الناتجة عن ارتفاع مناسيب المياه خلال السنوات الماضية والتي أثرت سلباً على بعض الأراضي الزراعية والمباني والمنشآت السياحية الواقعة على البحيرة،

<sup>٨٣</sup> الشراكة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة - منصات رسم السياسات وتنفيذ الشركات - التقرير السنوي ٢٠٢٣ - وزارة التعاون الدولي

<sup>٨٤</sup> [https://www.mwri.gov.eg/?page\\_id=21933](https://www.mwri.gov.eg/?page_id=21933)

حيث بدأت المنطقة تسترد عافيتها بعد خفض منسوب المياه ببركة سيوة، الأمر الذي أسهم في استرداد مساحات كبيرة من المزارع التي تدهورت خلال السنوات الماضية.

كما تجرى أعمال حفر قناة مفتوحة لنقل مياه الصرف الزراعي ببعض المصارف المؤدية لبركة سيوة إلى منخفض عين الجنبي شرقي الواحة حيث تمتد هذه القناة لمسافة ٣٣.٧٠ كيلومتر، كما يجري إنشاء محطة رفع أنظفير لنقل مياه الصرف الزراعي من مصارف أنظفير وسيوة الغربي وملول من خلال قناة بطول ٥.٧٠ كيلومتر تصل إلى القناة المفتوحة.

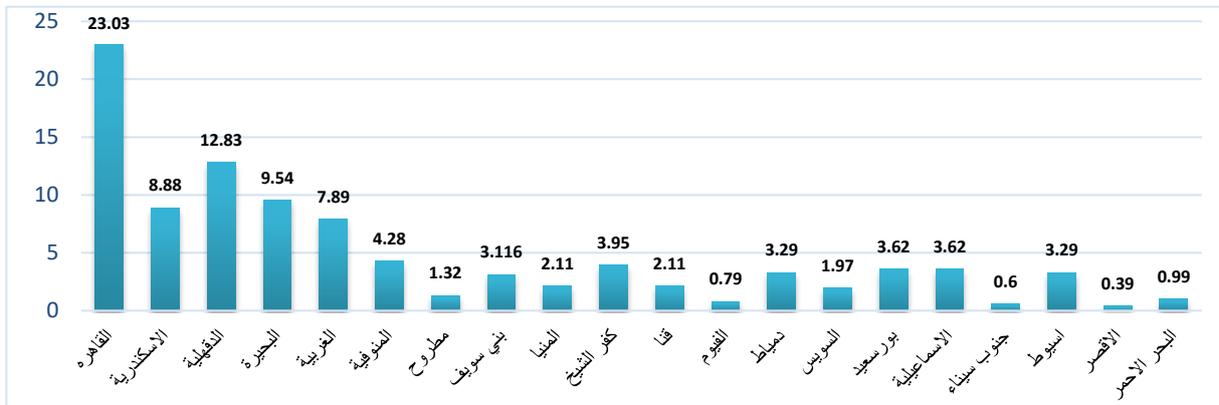
- قناطر أسيوط الجديدة: <sup>٨٥</sup>تعد من أكبر المشروعات المائية القومية التي نفذتها مصر على نهر النيل، وجاءت لتحل محل القناطر القديمة التي تجاوز عمرها ١١٥ عامًا، بهدف تحسين إدارة المياه، والري، والطاقة، والملاحة. توفر قناطر أسيوط الجديدة مياه الري لنحو ١.٦ مليون فدان في محافظات، ويوفر الكهرباء النظيفة لـ ١٣٠ ألف أسرة من خلال محطة الطاقة الكهرومائية، ويوفر الدخل لنحو ٥ ملايين شخص من الفئات الضعيفة في القطاع الزراعي؛ كل ذلك بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك التنمية الألماني، وبنك الاستثمار الأوروبي والتعاون السويسري.

- مؤشر نسبة استخدام الطاقة المتجددة إلى إجمالي الطاقة المستخدمة: تعتبر نسبة استخدام الطاقة المتجددة إلى إجمالي الطاقة المستخدمة مؤشر مهمة لأنها تقلل الانبعاثات، وتعزز الاستدامة، وتتنوع مصادر الطاقة، وتحفز الابتكار، وتساعد في تحقيق الأهداف البيئية. حيث بلغت نسبة استخدام الطاقة المتجددة إلى إجمالي الطاقة المستخدمة عام (٢٠٢٠ / ٢٠٢١) طبقاً لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة (رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة) ٢٠٪ وتم تحديد المستهدف لعام ٢٠٣٠ في حدود ٤٠.٣٪.

## ٢. دعم حماية الموارد علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات

تبذل الدولة المصرية جهوداً ملموسة في دعم حماية الموارد الطبيعية من خلال تبني سياسات متكاملة تركز على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات، باعتبارها جزءاً أساسياً من الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات الصلبة، التي تهدف إلى تقليل توليد النفايات، وتحسين جمعها، وزيادة معدلات التدوير. كما تم إنشاء جهاز تنظيم إدارة المخلفات التابع لوزارة البيئة، لضبط القطاع وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص. ترتفع نسبة مؤشر تدوير المخلفات البلدية في كلا من محافظة القاهرة حيث تبلغ ٢٣.٠٣٪ والدقهلية ١٢.٨٣٪ والبحيرة ٩.٥٤٪.

الشكل رقم (٨٥) نسب إعادة تدوير النفايات الصلبة لبعض محافظات الجمهورية لعام ٢٠٢٢



المصدر: مصر في أرقام قطاع البيئة إصدار مارس ٢٠٢٤.

<sup>٨٥</sup> الشراكة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة - منصات رسم السياسات وتفعيل الشركات - التقرير السنوي ٢٠٢٣ - وزارة التعاون الدولي

تعتبر المخلفات الصلبة البلدية المكون الأكثر تأثيراً على البيئة والتي لا تقل كمياتها تبعاً للتقارير الرسمية عن ٢٥ في المائة من المجموع الكلي لحجم المخلفات في مصر، وتختلف مكونات المخلفات البلدية حسب المنطقة والحالة الاجتماعية غير أن المواد العضوية هي الجزء الأكبر من هذه المخلفات . وقد قام جهاز تنظيم إدارة المخلفات بإعداد دليل المخططات الرئيسية لإدارة المخلفات الصلبة في مصر، يهدف الدليل إلى تقديم خدمات إرشادية لإدارة المخلفات الصلبة على مستوى المحافظات لإعداد مخططات متكاملة تؤدي إلى إدارة بيئية وصحية سليمة لإدارة المخلفات الصلبة، وتحقيق الاستدامة، والكفاءة الاقتصادية، والفنية. كما أولت الدولة اهتماماً بأنواع المخلفات الطبية والإلكترونية وهي من المخلفات التي تقترن وجودها في المناطق الحضرية الكبرى.

شهدت مصر توسعاً ملحوظاً في تنفيذ مشروعات البيوجاز في إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في الريف المصري. وتعتمد هذه المشروعات على إعادة استخدام المخلفات الحيوانية والزراعية لإنتاج غاز حيوي يُستخدم كبديل للطاقة، إلى جانب إنتاج سماد عضوي آمن. حيث تم تنفيذ عدد ٦ وحدات غاز حيوي (سعة ٢ م<sup>٣</sup>) بقرية الفالوجا بمحافظة البحيرة، وتنفيذ عدد ١٦ وحدة غاز حيوي (سعة ٢ م<sup>٣</sup>) بقرية بنى رافع بمحافظة أسيوط، وكذلك تنفيذ عدد ٢٤ وحدة غاز حيوي (سعة ٢ م<sup>٣</sup>) بقرية الطوناب بمحافظة أسوان، وذلك ضمن بروتوكول التعاون مع جمعية دار الأورمان. كما تم تطوير دليل تقييم كفاءة مشروعات البيوجاز في مصر والذي يهدف إلى تقييم نماذج الشركات المنفذة لمشروعات تنفيذ وحدات الغاز الحيوي من خلال تحليل الجوانب الفنية والإدارية والمالية.

تم انشاء النظام الوطني لإدارة المعلومات والبيانات الخاصة بالمخلفات كنظام متكامل لتسجيل الشركات العاملة في مجال المخلفات للحصول على التراخيص والموافقات والتصاريح الخاصة بأنشطة المواد والمخلفات والتي يصدرها جهاز تنظيم إدارة المخلفات إلكترونياً، وذلك لتسهيل الاجراءات على إعادة تدوير المخلفات الصلبة تحافظ على الموارد، تقلل التلوث، تحد من حجم النفايات، توفر الطاقة، وتعزز الاستدامة. تبلغ اعلى نسبة لتدوير النفايات على مستوى مصر في محافظة القاهرة تليها محافظة الدقهلية ثم محافظة البحيرة.

### النماذج الناجحة:

#### من أبرز المشروعات الداعمة لهذا التوجه

- البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة: الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي يركز على تطوير البنية التحتية لإدارة النفايات في أربع محافظات نموذجية<sup>٨٦</sup>.
- إنشاء مصانع لتدوير القمامة وإنتاج الوقود البديل في مدن مثل الفيوم وأبو رواش<sup>٨٧</sup>
- مشروعات الجمع والفصل من المصدر، خاصة في القاهرة والجيزة، بالشراكة مع المبادرات المجتمعية.
- مشروع "صفر نفايات" في مدينة شرم الشيخ، الذي تم إطلاقه قبيل استضافة مصر لقمة المناخ COP٢٧، ويُعد نموذجاً للمدن المستدامة.
- إنشاء المدينة المتكاملة لمعالجة المخلفات بالعاشر من رمضان: إنشاء المدينة المتكاملة لمعالجة المخلفات بالعاشر من رمضان على مساحة ١٢٢٨ فدان، حيث تستقبل مخلفات بلدية، هدم وبناء، وطبية، وصناعية، وخطرة، وتم مراعاة كمية المخلفات المستقبلية المتولدة عن محافظتي القاهرة والقليوبية، حيث تم تخصيص مساحة ١٠٦ فدان لمعالجة المخلفات البلدية الصلبة المتولدة عن محافظة القليوبية، ومساحة ٢٣٧.٥ فدان للتخلص الآمن من المرفوضات، ومساحة ١٠ فدان لمعالجة والتخلص الآمن من المخلفات الطبية بمحافظة القليوبية، وتخصيص مساحة ٢١٢ فدان لمعالجة المخلفات البلدية الصلبة المتولدة عن محافظة القاهرة ومساحة ٤٤٦.٧ فدان للتخلص الآمن من المرفوضات الناتجة عن عمليات المعالجة، بالإضافة إلى مساحة ١٦.٥ فدان لمعالجة والتخلص الآمن من المخلفات الطبية المتولدة عن محافظة القاهرة،

<sup>٨٦</sup> <https://dev.nswmp.net/>

<sup>٨٧</sup> [https://www.ceaa.gov.eg/News/٦٧٧١/Details?utm\\_source](https://www.ceaa.gov.eg/News/٦٧٧١/Details?utm_source)

كما تضم المدينة مساحة ٧٦.١٤ فدان لمعالجة المخلفات الصناعية الخطرة ومساحة ٢٣ فدان لمعالجة مخلفات البناء والهدم، كما حساب الاحتياجات المطلوبة لمعالجة المخلفات البلدية المتولدة بنطاق القاهرة الكبرى خلال ٣٠ عامًا.<sup>٨٨</sup>

- وقعت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة البيئة وبالتنسيق مع وزارة الخارجية وثيقة مشروع إدارة المخلفات الطبية والإلكترونية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمنحة مقدمة من مرفق البيئة العالمية مدتها خمس سنوات بهدف تنفيذ أولويات الحد من انبعاثات مركبات الدايبوكسين والفيوران المنصوص عليها في خطة العمل الوطنية الصادرة في عام ٢٠٠٥ للوفاء بمتطلبات اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

• **المدن المزودة بنظام متكامل لإدارة المخلفات في مصر**<sup>٨٩</sup>: تشير البيانات الرسمية إلى أن منظومة إدارة المخلفات تم إدخالها تدريجيًا إلى عدد متزايد من المدن المصرية على مستوى الجمهورية، مع تفاوت في درجات التطبيق حسب مستوى الجاهزية والبنية التحتية المحلية. حتى منتصف عام ٢٠٢٤، يمكن رصد تطور المنظومة على النحو التالي:

- شملت منظومة الإدارة المتكاملة للمخلفات جميع المحافظات، بدرجات متفاوتة بين المحافظات الكبرى والمحافظات الأقل كثافة سكانية.

- يتراوح إجمالي عدد المدن التي تم إدخال نظم متكاملة لإدارة المخلفات بها بين ١٣٠ إلى ١٥٠ مدينة، تشمل العواصم الإقليمية، والمدن الحضرية الكبرى، ومراكز المحافظات.

- في عدد من المحافظات، لا سيما القاهرة الكبرى والإسكندرية والدقهلية ودمياط وبورسعيد، وصلت منظومة الإدارة المتكاملة إلى مراحل متقدمة، مع استكمال جميع مكونات البنية التحتية (محطات وسيطة، مصانع تدوير، مدافن صحية).

- يجري العمل حاليًا على استكمال إدخال المنظومة إلى بقية المدن والمراكز، ضمن خطة قومية تنتهي مرحلتها الحالية بحلول عام ٢٠٢٦، بهدف تغطية كافة أنحاء الجمهورية.

- وتشتمل المنظومة المتكاملة على خدمات منتظمة لجمع ونقل المخلفات، وإنشاء محطات وسيطة ثابتة ومتحركة لتحسين كفاءة النقل، بالإضافة إلى مصانع معالجة وتدوير ومدافن صحية مطابقة للمعايير البيئية. كما تعتمد المنظومة على إدخال نظم رقمية للمتابعة والتقييم لضمان جودة الأداء.

#### • **البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة:**<sup>٩٠</sup>

يعمل إدارة المخلفات الصلبة على تحسين نظام النفايات البلدية في أربع محافظات، ويستفيد منه أكثر من ٦ ملايين شخص ويوفر ٥٧١ فرصة عمل مباشرة. وقد تم تنفيذه بالشراكة مع بنك التعمير الألماني، والاتحاد الأوروبي وسويسرا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

#### • **مبادرة "إدارة المخلفات الصلبة لأفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠":**

أطلقت خلال رئاسة مصر لمؤتمر المناخ COP٢٧، وتهدف إلى تدوير ٥٠٪ من مخلفات القارة بحلول عام ٢٠٥٠، من خلال تطوير منظومة إدارة المخلفات، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتعزيز الاقتصاد الدائري.

#### • **مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة:**

يتم تنفيذه بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، ويعمل على تحسين الظروف الصحية لنحو ٣.١ مليون شخص يعيشون في المجتمعات الأقل حصولاً على الخدمات في مصر، ٥٠٪ منهم من النساء، وذلك من خلال التخلص من ١٠٨٢ طن من مبيدات الآفات القديمة من ٦٥ موقعاً في جميع أنحاء مصر.

<sup>٨٨</sup> <https://www.ceaa.gov.eg/News/٢٢٠٧٦/Details>

<sup>٨٩</sup> وزارة التنمية المحلية

<sup>٩٠</sup> الشراكة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة - منصات رسم السياسات وتفعيل الشركات - التقرير السنوي ٢٠٢٣ - وزارة التعاون الدولي

## • مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى:<sup>٩١</sup>

تعتبر مبادرة بيئية كبرى أطلقتها الحكومة المصرية عام ٢٠٢١، بتمويل من البنك الدولي، ويستمر حتى عام ٢٠٢٦. يهدف المشروع إلى تحسين جودة الهواء وتقليل الانبعاثات الضارة، خاصة في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية. تنفذ الحكومة المصرية حالياً مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى بتمويل من البنك الدولي. يهدف المشروع إلى خفض انبعاثات الهواء والمناخ من القطاعات الحيوية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلوث الهواء في القاهرة الكبرى. وينفذ المشروع بالتعاون مع وزارة البيئة ووزارة التنمية المحلية ومحافظة القليوبية وهيئة النقل بالقاهرة والجهات المعنية الأخرى. يركز المشروع على مصدرين رئيسيين لتلوث الهواء: النفايات الصلبة وانبعاثات المركبات في القاهرة الكبرى.

### الجدول رقم (٢٢) مشروعات إدارة المخلفات الصلبة

الوصف	اسم المشروع / المبادرة
إنشاء (١٧) محطة وسيطة ثابتة، (١٤) محطة وسيطة متحركة، (٣) مصانع جديدة، (٤) خطوط جديدة، (٢١) مدفن صحي	تنفيذ منظومة المخلفات البلدية الصلبة الجديدة
توقيع عقد أول محطة لمعالجة المخلفات في الجيزة	محطة المعالجة بمحافظة الجيزة
رفع (٣.٢) مليون طن من التراكمات التاريخية على مستوى الجمهورية	رفع التراكمات التاريخية
إنشاء محطة مركزية بتكنولوجيا الفرغ والتعقيم	محطة معالجة النفايات الطبية بالغربية
التخلص من ٧٠٩١ طن من المخلفات الإلكترونية وبطاريات الرصاص	التخلص من المخلفات الإلكترونية والبطاريات
التخلص من ١٠٠٠ طن من المبيدات المهجورة عالية الخطورة	التخلص من المبيدات المهجورة
التخلص الآمن من ١٠٠٥ طن من شاشات CRT	التخلص من شاشات الأشعة الكاثودية
معالجة ٤٣٠ طن من الزيوت الملوثة بشركات الكهراء	معالجة زيوت محولات ملوثة بـ PCBs
تقنين أوضاع ١٥ مصنعاً	تقنين مصانع تدوير المخلفات الإلكترونية
تنفيذ ١٨٤٣ وحدة منزلية و ١ متوسطية الحجم لإنتاج الغاز الحيوي	وحدات البيوجاز

المصدر: البيانات الواردة من وزارة البيئة.

## ٣. تنفيذ إدارة فعالة بيئياً للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية

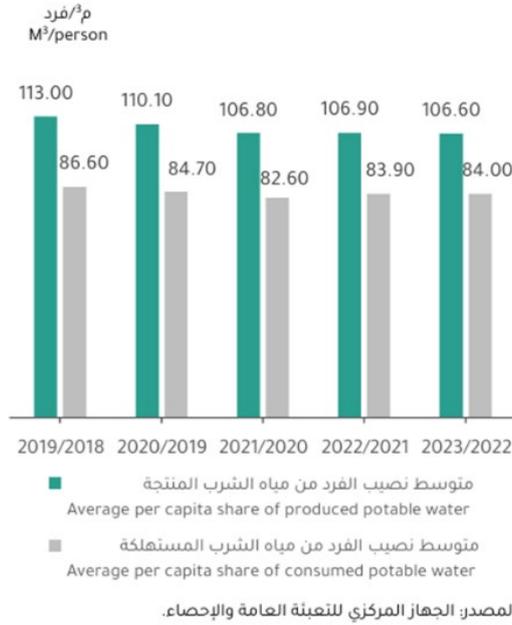
تتبنى مصر نهجاً متكاملاً لإدارة الموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتقليل التأثيرات البيئية السلبية. من أبرز الجهود المبذولة:

- **الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:** وضعت وزارة البيئة استراتيجية وطنية للإدارة الساحلية المتكاملة، تشمل تعزيز دعم السياسات، التخطيط المستدام لاستخدام الموارد الساحلية، ورفع الوعي بين الجهات المعنية.
- **حماية الشواطئ المصرية:** تعمل وزارة الموارد المائية والري على تنفيذ مشروعات لحماية الشواطئ، خاصة في دلتا نهر النيل، باستخدام حلول منخفضة التكلفة تعتمد على دعم المجتمع المحلي.
- **إدارة البحيرات المصرية:** تضع وزارة البيئة البحيرات المصرية وحمايتها ضمن أهم أولوياتها واستراتيجياتها ويتم ذلك من خلال تطبيق منظومة متكاملة تضمن استدامة مواردها الطبيعية وتعظيم الاستفادة البيئية والاقتصادية منها وإدارتها بأسلوب الإدارة المتكاملة من خلال حزمة من الإجراءات والبرامج، تشمل برنامج الرصد البيئي للبحيرات ويتم تنفيذ هذا

البرنامج بالتعاون مع المعهد القومي لعلوم البحار والمصائد منذ ٢٠٠٩ برصد نوعية مياه البحيرات الشمالية " البردويل - البرلس - المنزلة- إدكو -مريوط".

- **الرصد اللحظي للصراف الصناعي للمنشآت الكبرى:** يتم التنسيق مع " الهيئة العامة للتنمية الصناعية " لإلزام الشركات الصناعية الكبرى لتكريب الحساسات على السيب النهائي للمنشآت الصناعية الكبرى بهدف الرصد اللحظي المستمر لمؤشرات الصراف الصناعي لتلك المنشآت وربطها بالشبكة الوطنية للرصد بوزارة البيئة
- **مشروعات تحلية مياه إعادة استخدام المياه:** تُعد إعادة استخدام المياه من الركائز الأساسية لمواجهة تحديات ندرة المياه، وتحقيق الاستخدام الأمثل لهذا المورد الحيوي، خاصة في ظل ثبات حصة مصر من مياه نهر النيل وارتفاع الطلب بسبب النمو السكاني والتوسع العمراني والزراعي. وقد اعتمدت الدولة في الاستراتيجية القومية للمياه على مبدأ التدوير وإعادة الاستخدام كمحور رئيسي، حيث يتم إعادة استخدام نحو ٢٥٪ من المياه المتاحة عبر عدة مصادر.
- **تقنيات ترشيد وإعادة استخدام للمياه**<sup>٩٢</sup>: حيث انخفض نصيب الفرد من المياه المنتجة كما يوضح شكل رقم (٨٦) :

الشكل رقم (٨٦) متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب



#### ٤. تبني توجهات مبنية على مفهوم المدن الذكية والتي تعزز الرقمنة، والطاقة النظيفة والتكنولوجية

يتعلق الهدف الرابع من برنامج عمل الحكومة بتنمية عمرانية متكاملة ومستدامة، حيث يركز على استيعاب السكان المتزايد من خلال التوسع العمراني وزيادة المساحة المأهولة بالسكان، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي وتقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وذلك بشكل واضح دون المساس بالنمو السكاني القادم، مع استكمال تطوير المناطق غير المخطط لها. ويتضمن الهدف الرابع من برنامج عمل الحكومة، برنامجاً فرعياً للتوسع في تأسيس المدن المستدامة وتنمية الجيل الرابع.

- يركز هذا الهدف خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على بناء ١٤٢ ألف وحدة سكنية في إطار التوسع العمراني والسكني خدمات متكاملة متفرعة بين وحدات سكنية متوسطة وفوق متوسطة، وإنشاء وحدات عمرانية متكاملة وتستمر في السعي إلى إنشاء وحدات سكنية متكاملة وخدمات متكاملة إسكان مناسبة لجميع فئات المجتمع. وفي الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، تم تنفيذ نحو ٢٢٥٣٥ وحدة سكنية جديدة لكل فئات المجتمع المصري، في مجال الإسكان الاجتماعي، تم

<sup>٩٢</sup> طبقاً للبيانات الواردة من وزارة الموارد المائية والري في ٢٩ مايو ٢٠٢٥

- تنفيذ ٢١٣٤٧ وحدة سكنية في مجال الإسكان التعاوني، تم تنفيذ ٥٥ وحدة سكنية، وفي الإسكان الفاخر، تم تنفيذ ٣٨٤ وحدة سكنية، وفي الإسكان المميز والمتوسط، تم تنفيذ ٥٨ وحدة سكنية، وفي مشروعات سكن مصر، تم تنفيذ ٦٩٦ وحدة سكنية.
- في إطار مبادرة وحدات "العمارة الخضراء" بسكن لكل المصريين بالتعاون مع البنك الدولي والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، بهدف بناء السكن البيئي، تم تنفيذ المرحلة الأولى والتي تتضمن بناء ٢٥ ألف وحدة سكنية، معتمدة بشكل جزئي حسب الهرم للإسكان الاجتماعي. وحصلت مبادرة "العمارة الخضراء" في مصر على جائزة الاتحاد الأفريقي للإسكان كأفضل أفكار إبداعية في مجال الإسكان على المستوى القارة الأفريقي في نوفمبر ٢٠٢٣.
- فاز برج فوريس العالمي بالعاصمة الإدارية الجديدة بعدد من الجوائز كأفضل ناطحة سحاب تجارية خلال عام ٢٠٢٤.<sup>٩٣</sup>
- تهدف الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي ٢٠٢٥-٢٠٣٠ إلى لبناء مراكز بيانات متطورة لتعزيز البنية التحتية الوطنية الرقمية، والمساهمة في إنشاء مركز البيانات الوطني في دعم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي في مصر في مجالات مثل التحكم في المرور، والتخطيط العمراني، وتحسين الزراعة، والتشخيص الطبي، وخلافه. وفي إطار هذه الاستراتيجية، أطلقت مصر عدة مشروعات ومبادرات تطبيقية تسهم بشكل مباشر في تعزيز التحول الرقمي والتنمية الحضرية المستدامة، وذلك من خلال إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات المختلفة. وفيما يلي جدول (٢٣) أبرز هذه المشروعات:

#### الجدول رقم (٢٣) مشروعات الذكاء الاصطناعي في مصر

اسم المشروع أو المبادرة	الوصف	المصدر
المركز الوطني للذكاء الاصطناعي	ذراع تنفيذي للاستراتيجية، يعمل على تنسيق الجهود البحثية والتطبيقية في الذكاء الاصطناعي	<a href="https://ai.gov.eg/">https://ai.gov.eg/</a>
منصة المدن الذكية CityOS	منصة لإدارة نظم المدينة (مرور، طاقة، نفايات) عبر AI والتحليل التنبؤي	عرض المشروع في <a href="#">Cairo ICT</a>
دعم الشركات الناشئة في AI	احتضان وتوجيه وتمويل للشركات العاملة في الذكاء الاصطناعي	ITIDA – InnovEgypt – مركز الابتكار التطبيقي AIC – الذكاء الاصطناعي
أنظمة المرور الذكية	رصد ذكي لحركة السيارات عبر كاميرات وذكاء اصطناعي لتقليل الحوادث	وزارة النقل المصرية – الذكاء الاصطناعي في النقل + تقارير <a href="#">Cairo ICT</a>

المصدر: كتاب وصف مصر في معلومات ٢٠٢٥

#### تطبيقات التحول الرقمي لوزارة الري والموارد المائية تشتمل هذه التطبيقات<sup>٩٤</sup>:

تبنت الدولة مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

- تحويل نظم الري إلى الري الحديث وذلك لزراعة قصب السكر وحدائق الفاكهة
- التوسع في تطبيق نظم الري المطور بالترع الفرعية بناءً على مشاركة المزارعين واستعاضة التكاليف.
- التوسع في نظم الصرف المعطى والصرف المحكوم وإعادة تأهيلها.
- التوسع في معالجة مياه الصرف الزراعي
- إنشاء وإحلال وتجديد وصيانة القناطر والمنشآت الصناعية أمام - حجوزات - سحارات - كبارى - محطات رفع .....
- على الترع ومجرى نهر النيل ومن أهم تلك المنشآت قناطر أسيوط الجديدة والتي تعمل على توفير الاحتياجات المائية لمساحة ١,٦٥٠ مليون فدان

<sup>٩٣</sup> كتاب وصف مصر في معلومات ٢٠٢٥

<sup>٩٤</sup> [https://www.mwri.gov.eg/?page\\_id=٢٢٢٤٣](https://www.mwri.gov.eg/?page_id=٢٢٢٤٣)

- معالجة مياه الصرف الزراعي محطة بحر البقر لمعالجة ٥,٦ مليون متر مكعب يوميا - محطة المحسمة لمعالجة ١ مليون متر مكعب يوميا - محطة الضبعة لمعالجة ٧,٥ مليون م ٣ يوم لاستصلاح غرب الدلتا
- استخدام الإدارة الذكية والنمذجة لتحسين عمليات التخطيط لتوزيع المياه.
- التحول الرقمي مثل إنشاء ٢٧ تطبيق يعتمد على النظم الجغرافية للمتابعين وقياس مؤشرات الأداء مثل: (تطبيق محطات مصلحة الميكانيكا والكهرباء - حصر تعديلات املاك الدولة على منافع الري - متابعة البحيرات داخل مصر منخفضة توشكي) - حصر حدائق الري الحديثة - منشآت الحماية من السيول - حصر مساحات المنزرعة على المياه الجوفية - بيانات شبكة الترع والمصارف ومتابعة أعمال التطهير - متابعة الأملاك - متابعة أعمال الإزالات للتعديلات)<sup>٩٥</sup>
- تطبيق لحصر بيانات نوعية المياه بالمواقع المختلفة على امتداد شبكة المجاري المائية، وكذا إعداد مؤشر يوضح نوعية المياه على طول مجري نهر النيل وفروعه
- تطبيق لحصر بيانات الترع (موزعة على حسب درجة التربة وعرض القاع والادارة).
- تطبيق لحصر المساحات التي تم التحول فيها لنظم الري الحديث (موزعة على حسب الموقع - الزمام - نوع الأرض - نوع المحاصيل - تاريخ التحول - نوع النظام المستخدم).
- تطبيق لحصر الجزر والمراسي النهرية والتعديلات على نهر النيل.
- تطبيق لحصر التعديلات على نهر النيل وفرعية وشبكة الترع والأراضي الزراعية.
- تطبيق لحصر منشآت الحماية من أخطار السيول على مستوى الجمهورية، ومخبرات السيول بالوجه القبلي.
- تطبيق لحصر آبار المراقبة، وحوالي ٥٥ ألف بئر إنتاجي (موزعة على حسب ملكية البئر وموقف الترخيص)، وحصر المساحات المنزرعة على المياه الجوفية (تبعاً لنوع المحاصيل الزراعية وطريقة وتقنية الري المستخدمة).
- تطبيق لحصر المخالفات بالمناطق الشاطئية (موزعة على حسب المحافظة ونوع المخالفة وموقف الإزالة وتحرير محاضر المخالفة وقرارات إزالة).

▪ **الاستراتيجية الوطنية للعمارة والبناء الأخضر والمستدام**<sup>٩٦</sup>: تم الإعلان رسمياً عن الاستراتيجية الوطنية للعمارة والبناء الأخضر والمستدام في مصر خلال فعاليات المنتدى الحضري العالمي في نوفمبر ٢٠٢٤، وهي تُعد أحد المراكز الأساسية لرؤية الدولة نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أنماط عمرانية أكثر كفاءة واستدامة، تراعي الاستخدام الرشيد للموارد، وتحسن جودة الحياة، وترتكز على محاور رئيسية تشمل ترشيد استهلاك الطاقة والمياه ومواد البناء، ودمج الطاقة المتجددة والتنقل الحضري المستدام، والإدارة المتكاملة للمخلفات، وتحسين البيئة العمرانية الداخلية والخارجية. وتشمل الاستراتيجية تحفيز المطورين العقاريين عبر حوافز مادية (إعفاءات ضريبية، تسهيلات تمويل) وغير مادية (تبسيط الإجراءات، شهادات بيئية). وتطبيق الأكواد الخضراء للبناء بالتعاون مع المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، بالإضافة إلى دمج الاستراتيجية مع خطط الإسكان والمباني الحكومية والخدمية والمشروعات القائمة.

#### • **أكواد البناء الأخضر التي تم تطويرها:**

- كود المباني الخضراء صديقة البيئة
  - يضع معايير لتصميم وتنفيذ المباني التي تُراعي كفاءة الطاقة والمياه وجودة البيئة الداخلية
  - يُشجع استخدام المواد المستدامة وتقنيات العزل الحراري
- كود تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني
  - يُلزم باستخدام نظم الإضاءة والتكييف الموفرة للطاقة

<sup>٩٥</sup> وزارة الموارد المائية والري في ٢٩ مايو ٢٠٢٥

<sup>٩٦</sup> <https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/٧٥٤٨٨>

○ يُدمج الطاقة الشمسية في التصميمات الجديدة

- دليل الاستدامة والعمارة الخضراء والطاقة

○ يُعد مرجعاً إرشادياً للمصممين والمطورين لتطبيق مفاهيم الاستدامة في المشاريع العمرانية

- **برنامج أطلس المدن المصرية المستدامة**<sup>٩٧</sup>: يهدف الأطلس إلى تقديم تصور شامل لحالة المدن المصرية من منظور الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع التركيز على تأثيرات تغير المناخ. كما انه يوفر قاعدة بيانات شاملة ودقيقة حول المؤشرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، التي تعكس واقع المدن المصرية، مما يساهم في تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات فعالة تدعم التحول نحو مدن أكثر استدامة وفقاً لمستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وتم تنفيذه في جميع المدن المصرية (مدن المراكز - المدن الجديدة - العواصم الإدارية للمحافظات)، ويتم التنفيذ على مراحل، بدأت بنموذج في مدينتي الاسكندرية والأقصر. وتم تمويل هذا المشروع من خلال تمويل حكومي وتمويل من شركاء التنمية الدوليين - برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يمكن الاستفادة من المنح المقدمة من جهات التمويل المختلفة.
- أطلقت **خطة عمل المدينة الخضراء** لمدينة السادس من أكتوبر بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لتكون أول مدينة مصرية تعتمد رسمياً خطة للتحول الأخضر، ضمن برنامج المدن الخضراء العالمي تحديد ١٤ مشروعاً رئيسياً تشمل النقل المستدام، وإدارة المياه، والطاقة النظيفة، والمخلفات الصلبة، و١٧ مبادرة طويلة المدى، منها تطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتحسين كفاءة الطاقة في المباني والمنشآت الصناعية.

## (٢-٤) التنفيذ الفعال

في إطار التزام مصر بتطبيق الخطة الحضرية الجديدة، يأتي محور "التنفيذ الفعال" باعتباره أحد الأعمدة الجوهرية لضمان ترجمة المبادئ والأهداف إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. وقد عملت الدولة المصرية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ على تعزيز قدراتها المؤسسية والتشريعية والتنفيذية لضمان التطبيق المتكامل للخطة، من خلال تطوير الأطر التنظيمية، وتحديث آليات التخطيط العمراني، وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية والمحلية. كما تم التركيز على دمج أولويات التنمية المستدامة ضمن الخطط القطاعية والمحلية، وتفعيل آليات التمويل المستدام، وبناء القدرات، وتعزيز دور البيانات والرقمنة في دعم اتخاذ القرار. ولتحقيق تنفيذ فعال وشامل، تبنت الحكومة المصرية نهجاً قائماً على الشراكة بين مختلف الأطراف، بما يشمل الوزارات والهيئات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء التنمية. وتم اعتماد مبدأ التوطين المحلي للأجندة الحضرية من خلال برامج مثل "حياة كريمة" التي جسدت نموذجاً تطبيقياً للتنمية الحضرية المتكاملة. كما أولت الدولة أهمية خاصة للرصد والمتابعة المستندة إلى مؤشرات أداء واضحة، لضمان التقييم المستمر لمسارات التنفيذ وتحقيق التعلّم المؤسسي. ويعكس هذا التوجه التزام مصر الراسخ بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على نحو فعال، ضمن رؤية تنموية وطنية تستند إلى الشمولية، والاستدامة، والتكامل المكاني، والمؤسسي.

## (٢-٤-١) بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إعداد إطار داعم

في ضوء الالتزامات الوطنية تجاه تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، يشكل محور "بناء هيكل حوكمة حضرية: إعداد إطار داعم" أحد الركائز الأساسية لضمان فعالية السياسات الحضرية واستدامة نتائجها. وتدرك الدولة المصرية أن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة لا يقتصر على البرامج والمشروعات فحسب، بل يتطلب أيضاً وجود بنية مؤسسية قوية، تستند إلى الشفافية والتنسيق بين مختلف المستويات الحكومية، وتُعزز من قدرات الفاعلين المحليين على التخطيط والإدارة والمتابعة. ومن هذا المنطلق، تولي مصر

<sup>٩٧</sup> وزارة التنمية المحلية

اهتمامًا خاصًا بتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يُمكن الوحدات المحلية من الاضطلاع بأدوارها في إدارة الشأن الحضري، وفق مبادئ الحوكمة متعددة المستويات والأطراف. وقد ركزت الجهود الوطنية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ على مراجعة وتحديث الإطار المؤسسي الداعم للتنمية الحضرية، بما يشمل تعزيز اللامركزية، ورفع كفاءة الهياكل المحلية، وتطوير آليات المشاركة المجتمعية، وإرساء قواعد التنسيق بين الجهات المركزية والمحلية. كما تم إعداد ومراجعة عدد من الأدلة التنظيمية والخطط الإرشادية المتعلقة بالتخطيط العمراني والإدارة المحلية، إلى جانب تعزيز دور البيانات ونظم المعلومات في دعم صنع القرار المحلي. ويُعد هذا المسار خطوة محورية نحو تأسيس نظام حوكمة حضرية قادر على تفعيل الخطة الحضرية الجديدة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

## ١. تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بأدوارها

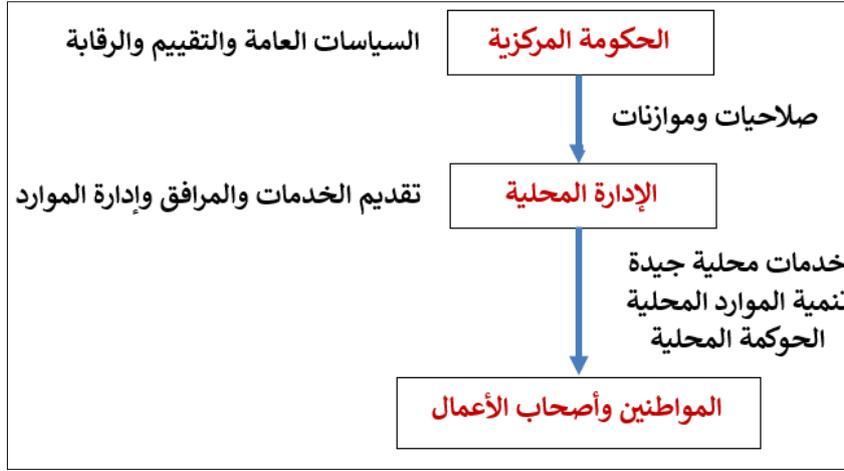
أهم مرتكزات التوجه نحو اللامركزية والتي تمثلت في وضع الدستور الحالي (٢٠١٤) الإطار التشريعي الحالي لتطبيق اللامركزية، ونص عليها صراحة، وحدد ملامح النظام المحلي في إطارها. كما تعتبر اللامركزية وسيلة (وليست هدف في حد ذاته) لتمكين الإدارة المحلية من القيام بأدوارها ولإصلاح النظام المحلي، بما يحقق التنمية الشاملة وتحسن الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمواطنين، ورضاهم عن الأداء الحكومي. ولا يمكن اعتبار اللامركزية مجرد مجموعة إجراءات إدارية، ولكنه تحول جذري وشامل في نظام عمل الدولة، يتطلب تأصيل اللامركزية كثقافة إدارية. ولا تعتبر مصر حديثة العهد باللامركزية، حيث يعتبر قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - خاصة في نسخته الأولى بداية الاهتمام باللامركزية وزيادة صلاحيات المحليات كجزء من التحول للديمقراطية، حيث تضمن تفويض صلاحيات ١٤ وزارة خدمية للمحافظات فيما يخص عمل المديرية الخدمية، ولكن هذا التفويض لم يطبق. وصدرت قوانين وقرارات أخرى تزيد من درجة اللامركزية وتأخذ من صلاحيات وأدوار الإدارة المحلية لصالح الهيئات والوزارات المركزية (أمثلة: هيئة التنمية الصناعية - هيئة التنمية السياحية - إلخ). وبالنسبة للإطار الدستوري لتطبيق اللامركزية، فقد استعرض فريق عمل المشروع أهم ملامح هذا الإطار وفقاً لما ورد في دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ في بالنسبة لنظام الإدارة المحلية في الفرع الثالث من الفصل الثاني (السلطة التنفيذية) من الباب الخامس (نظام الحكم) وأُفرد لها المواد (١٧٥ - ١٨٣) والتي جاءت داعمة بشكل صريح لتوجه الدولة نحو اللامركزية، وفقاً لما يوضحه الشكل التالي:

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تشكيل لجنة إعادة هيكلة نظام الإدارة المحلية في مصر، وفقاً لخطاب وزير المالية الموجه إلى السيد وزير التنمية المحلية بشأن توصيات مجلس النواب المؤرخ ٢٣/٦/٢٠٢٣ والمتضمنة التوصية بتشكيل لجنة من الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة ووزارة التنمية المحلية ووزارة المالية لإعادة هيكلة نظام الإدارة المحلية في مصر بما يسمح بوضع الأسس والقواعد العامة لدعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية. وبناءً عليه، قدم السيد وزير التنمية المحلية مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء بشأن تشكيل لجنة لإعادة هيكلة نظام الإدارة المحلية وتطبيق اللامركزية بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٢، تضمنت اقتراح تشكيل اللجنة برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء، وأن تكون قراراتها ملزمة للوزارات، وينوب وزير التنمية المحلية عن رئيس مجلس الوزراء ويحل محله في حالة غيابه، وتتولى وزارة التنمية المحلية الأمانة الفنية للجنة وبدعم فني ولوجيستي من مشروع الدعم الفني للوزارة. كما تم ضم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لعضوية اللجنة، لأهمية دورها في تنفيذ نقل الاختصاصات والموازنات الاستثمارية. ويتمثل دور اللجنة في وضع مقترحات لإعادة هيكلة نظام الإدارة المحلية في مصر بما يسمح بوضع أسس والقواعد العامة لدعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، والتنسيق بين الجهات المركزية والهيئات في مجالات اللامركزية الثلاث حسب مجموعات العمل المشكلة، وموائمة مقترحاتها مع التوجه في قانون الإدارة المحلية حين صدوره.

وتظهر أهمية التوجه نحو اللامركزية في ضوء ما تحققة من رفع مستوى الرضاء الشعبي عن أسلوب وجودة تقديم الخدمات العامة، وتحقيق التوازن التنموي جغرافياً ومكانياً (توطين التنمية محلياً)، وتحسين كفاءة استخدام المال العام على المستوى المحلي، وتخفيف ضغوط تبعية المحليات على الحكومة المركزية، وإطلاق قدراتها في تنمية مواردها في ضوء سيطرتها على الخدمات المحلية،

وتمكين المستوى المركزي من القيام بمهام وضع السياسات العامة والتقييم والمساءلة، وتحسين الصورة الذهنية والعلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمواطنين. وذلك من خلال تقاسم الأدوار الذي يعبر عنه بشكل مبسط الشكل رقم (٨٧):

الشكل رقم (٨٧) تقاسم الوظائف والأدوار بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمواطنين أصحاب المصالح



ونظراً لأهمية "الحكومة متعددة المستويات" أوضح فريق عمل المشروع تطور هذا المفهوم وعلاقته باللامركزية. فخلال الفترة منذ بداية ١٩٩٠ كانت اللامركزية من أهم الإصلاحات التي تم تبنيها من الحكومات تمهيداً للابتعاد عن مركزية اتخاذ القرارات من خلال الحكومات المركزية والتخطيط المركزي وفي الفترة من بداية الألفية استمرت الحكومات في الإصلاحات نحو تطبيق اللامركزية مع التركيز بشكل متزايد على الأهداف الألفية. وفي الفترة التالية بدأ التركيز على أهداف التنمية المستدامة واعتبار أن اللامركزية ليست هدفاً في حد ذاته، ولكن سبيل لتحسين مستوى الخدمات ورفع مستوى رضا المواطن. ومن ثم بدء تبني مدخل توطئ أهداف التنمية المستدامة لتحقيق التوازن التعموي جغرافياً ومكانياً. ويشير مصطلح الحكومة متعددة المستويات إلى تكامل أفقي ورأسي لأنظمة الحكومة لتمكين رسم السياسات بكفاءة، وتقديم الخدمات بشكل فعال، مع الأخذ في الاعتبار أن الخدمات الحكومية يتم تقديمها بشكل تشاركي بين أصحاب المصلحة على جميع مستويات المركزية والمحلية ويعتمد ذلك على مبادئ اللامركزية والتوطين، ويعتمد ذلك على كفاءة الإدارة المحلية ومؤسسات محلية ممكنة وقوية.

### التحديات التي تعترض التوجه نحو اللامركزية

تتمثل أهم التحديات التي تعترض التوجه نحو اللامركزية فيما يلي:

#### ◀ التحديات التشريعية:

- صعوبة وجود قانون منفصل للمجالس المحلية وانتخابها، كما ينادي البعض. كما أن تطبيق المادة (١٧٦) من الدستور تعتبر الأساس في التوجه نحو اللامركزية، حيث تتطلب وجود توافق حول "البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية".
- تنص المادة (١٧٨) من الدستور على أن الموارد المحلية تتضمن الضرائب ذات الطابع المحلي، ولا بد من توافق هذه المادة مع المادة (٣٨) من الدستور والتي تنص على أن إصدار الضرائب لا بد وأن يكون بقانون.
- ضرورة الانتهاء من مناقشة وإقرار قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، واتخاذ إجراءات اللازمة لتنفيذه.

#### ◀ التحديات البشرية:

- توافق أغلب الحضور على أن تطبيق اللامركزية يتوقف بدرجة كبيرة على توافر الكادر البشري المدرب والمؤهل على تنفيذ المهام والوظائف التي سيتم نقلها من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، وعلى إدارة الموارد المالية والموازنات التي يتم تخصيصها للوحدات المحلية.

• يتطلب تأهيل وتدريب الكادر المحلي وجود نمط استرشادي للمهام والوظائف التي يتم نقلها إلى الوحدات المحلية، وكيفية تطبيق ذلك بحيث يتم تأهيل وتدريب القيادات والموظفين المحليين على تنفيذ المهام والوظائف المنقولة، بالجودة والكفاءة المطلوبة.

• ضرورة أن يتواءم التوجه نحو اللامركزية مع تطبيق منظومة متكاملة للشكاوى والمتابعة في إطار تطبيق الحوكمة المحلية، وعلى النحو الوارد في قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠، للتأكيد على المحاسبة والمسألة.

#### ◀ التحديات المالية:

• ضعف الموارد التي يتم تحويلها من الحكومة المركزية إلى وحدات الإدارة المحلية.

• تواضع قدرة وحدات الإدارة المحلية على تنمية مواردها المحلية، وغياب الدوافع التي تحفز وحدات الإدارة المحلية في تنمية الموارد المحلية، في ضوء تطبيق مبدأ وحدة الموازنة وتحويل الموارد المحلية وموارد الصناديق الخاصة إلى حساب الخزانة الموحد.

• ضعف قدرات ومهارات الإدارة المحلية في تنفيذ المناقصات وإدارة المشروعات التنموية وتنفيذها ومتابعة تنفيذها.

#### ◀ تحديات أخرى:

• توجد مقاومة للتوجه نحو اللامركزية، ليس فقط من الحكومة المركزية، ولكن من وحدات الإدارة المحلية وقيادتها أيضاً.

#### متطلبات التوجه نحو اللامركزية

• أهمية الربط بين اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية مع اللامركزية السياسية، حيث يمكن وضع تصور متكامل للتوجه نحو اللامركزية، ولكن لا يتم تطبيقه إذا لم يرتبط بالسياسة العامة للدولة.

• ضرورة وضع تصور ورؤية للتنمية الشاملة خلال السنوات العشر القادمة، ومن ثم تحديد الدور المحوري الذي تلعبه الإدارة المحلية في تحقيق هذه الرؤية، ومن ثم إعداد استراتيجية متكاملة للتوجه نحو اللامركزية في هذا الإطار.

• ضرورة ضمان استدامة التوجه نحو اللامركزية، وبحيث لا يكون هناك رجعة إلى المركزية عند البدء في التطبيق، مع وجود آليات لمراجعة كافة القوانين والتشريعات ذات الصلة لضمان توافقه مع التوجه نحو اللامركزية.

• يمكن التدرج في التنفيذ من خلال اختيار نطاق جغرافي (محافظة أو إقليم) أو نطاق قطاعي للتطبيق الاسترشادي للامركزية قبل التعميم والتوسع في التطبيق على مستوى الجمهورية.

• تحديد أولويات إصلاح منظومة الإدارة المحلية سواء جغرافياً أو قطاعياً، مع إمكانية التجريب والتركيز على تحقيق قصص نجاح سريعة يمكن الاستفادة منها في تعميم الممارسات الفضلى.

• تعزيز مفاهيم الحوكمة المحلية خاصة ما يتعلق بالشفافية وبالنشراكة وبالشفافية ووضوح العلاقات وخطوط المسؤولية والمساءلة في العلاقة بين المستوى المركزي والمستوى المحلي، وبين الحكومة والمواطنين، وبين الجهات المعنية ذات الصلة.

• تحديد دور مهم ودمج القيادات الطبيعية على المستوى المحلي في رفع الوعي وتنمية القدرات ودعم التوجه نحو اللامركزية.

• إعداد قاعدة بيانات أو مرصد للمبادرات المحلية الناجحة واستخلاص الدروس المستفادة وتعميم الممارسات الفضلى.

• تطوير الإطار المؤسسي للوحدات المحلية على النحو الذي يسمح بمعالجة التحديات التي تواجه هذه الوحدات، واستحداث هيئات لإدارة التجمعات العمرانية الجديدة.

• إصدار قانون تداول المعلومات لتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات التي يتم بناء عليها اتخاذ القرارات والسياسات المعززة بالحقائق والمعلومات.

• إعادة النظر في قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢، لإعطاء دور أكبر لوحدات الإدارة المحلية في إعداد الخطط التنموية الخاصة بها.

- التوسع في ميكنة الخدمات العامة للاستفادة من التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها والذكاء الاصطناعي في توفير الخدمات العامة للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم.
- وجود أهمية قصوى لتطبيق منظومة متكاملة وفعالة للمتابعة والتقييم لضمان تنفيذ البرامج والمشروعات لخدمة المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، مع الاهتمام بتقييم أثر تطبيق اللامركزية من خلال مؤشرات ذكية.
- ضرورة رفع الوعي الجمعي بأهمية التحول إلى اللامركزية والهدف منها، خاصة على مستوى الوزارات والهيئات المركزية، وأيضاً وحدات الإدارة المحلية من خلال معالجة السلبيات التي تترأى للأطراف المختلفة والتي تتمثل في التخوف من تحمل المسؤولية وعدم القدرة على إدارة الموارد وفقدان الصلاحيات وخلافه.
- مرونة التوجه نحو اللامركزية تطبيق نماذج مختلفة بالنسبة للامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وفقاً للظروف الوطنية.

### اللامركزية لإدارية

- التأكيد على وجود حكومة مركزية قوية تضمن عدالة التوزيع، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين بجودة وكفاءة وفعالية، من خلال وضع المعايير وتطبيقها، ومراقبة التنفيذ وتقييم الأداء.
- ضرورة تحديد العلاقة بين الوزارات المركزية والمديريات التابعة لها على مستوى المحافظات وتقاسم الأدوار وتعزيز التنسيق بينها.
- رسم خريطة المهام والوظائف لتحديد المسؤوليات وتقاسم الموارد بين المستويين المركزي والمحلي، مع التأكيد على أن نقل السلطات والمهام يكون على مستوى كافة الوحدات المحلية، حتى القرى.
- تحديد الأدوار والمهام التي يتم نقلها إلى الوحدات المحلية في توفير الخدمات والمرافق العامة، وفي إدارتها، وصيانتها، وتحديثها.
- تطوير وتفعيل دور المديرية لتقوم بالأدوار المنوطة بها على مستوى المحافظات، وتوفير الموارد البشرية ونظم العمل التي تسمح لها بالقيام بهذه الأدوار، وتنمية قدرات العاملين بهذه المديرية التي عانت من نقص في الكوادر وعدم تأهيل الموظفين للقيام بوظائفها ومهامها في التخطيط والتنفيذ وإدارة الخدمات والمرافق العامة.
- التأكيد على دور وزارة التنمية المحلية في تنمية القدرات وتأهيل الكوادر المحلية، حيث إن المشروعات والمبادرات التي يتم تنفيذها في هذا الشأن والتي تكون في الأغلب والأعم منفذة من خلال مشروعات الدعم الفني وممولة في إطار التعاون الدولي، ومن ثم لا تنطوي على عناصر الاستدامة.
- التركيز والاهتمام بتنمية قدرات الكوادر المحلية على تنفيذ المشروعات التنموية على المستوى المحلي، ومتابعتها وتقييم أثرها، حيث عادة ما تركز برامج تنمية القدرات على تنمية المهارات في مجال تخطيط وتمويل المشروعات فقط.
- ضرورة الاهتمام باختيار القيادات المحلية والتأكد من تمتعها بالسمات الشخصية والمهارات والقدرات التي تسمح لها بالاضطلاع بمسئولياتها وتنفيذ المهام والوظائف المنوطة بها.
- ضرورة تطوير دور المحافظ والقيادات المحلية وعدم قصر هذا الدور على الوظائف الإدارية الذي يعوق من قيامها بأدوار فنية في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية المحلية وغيرها.
- التأكيد على أن تطبيق نظام الانتخاب للقيادات المحلية لا يسفر بالضرورة عن وفير كوادر أكثر كفاءة.

### اللامركزية المالية

- تنمية قدرات الوحدات المحلية على إدارة الموازنة الاستثمارية التي تمول من الباب السادس من الموازنة العامة للدولة، والتي زادت بنسبة كبيرة خلال الأعوام الماضية، ولكن الوحدات المحلية وجدت صعوبة في إدارتها بكفاءة، وفقاً للشروط المحددة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- أهمية رفع قدرة الوحدات المحلية على تنمية مواردها المالية الذاتية من خلال أنشطة فعلية وتقديم الخدمات للمواطنين وليس من خلال فرض الرسوم والضرائب وزيادة معدلاتها فقط.
- ضرورة توضيح دور الصندوق السيادي في إدارة أملاك الدولة على المستوى المحلي، ومدى إمكانية الاستفادة من هذه الأملاك في تمويل المشروعات والخدمات والمرافق المحلية.
- عدم التمسك بمبدأ "حياد دور اللامركزية على الموازنة العامة للدولة" واستبدال هذا المبدأ باستهداف تعزيز الأثر الإيجابي للتوجه نحو اللامركزية على الموازنة العامة للدولة، من خلال زيادة قدرة الوحدات المحلية على تنمية مواردها الذاتية، وعلى رفع كفاءة الإنفاق العام على المستوى المحلي.
- إصلاح منظومة الشركات القابضة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وفي تعزيز قدرتها على تنمية مواردها الذاتية.
- التوجه نحو الحد من تنفيذ المشروعات التنموية من خلال الأمر المباشر حيث تحد من قدرة الوحدات المحلية على تنفيذ هذه المشروعات، وعدم قدرتها على تحمل تبعات هذا النمط من اسناد المشروعات، وعدم قدرة المقاولين المحليين على التقدم للمناقصات العامة، خاصة في ضوء صدور قانون الحياض التنافسي ومن ثم العودة إلى تطبيق قانون المناقصات العامة.
- الاهتمام بتقييم أثر المشروعات الممولة من خلال منظومة التعاون الدولي والتي يتم تنفيذها في الوحدات المحلية المختلفة.
- أهمية الدور الذي تلعبه "الموازنة التشاركية" في المساهمة في تعزيز التحول نحو اللامركزية المالية، وفي تنفيذ بعض المشروعات وفي تغيير الصورة الذهنية عن قدرات الوحدات المحلية.
- ضرورة الانتقال من إعداد برنامج استثماري لبرامج التنمية المحلية، إلى إعداد خطة تنموية طويلة ومتوسطة الأجل على المستوى المحلي.

### اللامركزية الاقتصادية

- تمتلك المحافظات إمكانات كبيرة للمساهمة بدور أهم في النشاط الاقتصادي، مما يتطلب توفير السياسات والحوافز التي تعزز اللامركزية الاقتصادية.
- ضرورة تبني استراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية المحلية تقوم على تعظيم الاستفادة من كافة الموارد والإمكانات والمقومات الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية التي تمتلكها الوحدات المحلية.
- ضرورة الاهتمام بالتعامل مع التحديات التي تواجه ضم القطاع غير الرسمي إلى منظومة الاقتصاد الرسمي، في ضوء الدور الأصيل للإدارة المحلية في إدارة قطاع المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، وريادة الأعمال، والمشروعات الناشئة.
- ضرورة تعزيز الربط بين التنمية العمرانية والتنمية الصناعية لتوفير البنية الأساسية المتكاملة لهذه المناطق والتي تعاني في بعض الوحدات المحلية من ضعف معدلات التشغيل وتوضع معدلات الإشغال، في حين تعاني من ارتفاع الطلب على الوحدات الصناعية في بعض الوحدات المحلية.
- تحويل المشروع القومي لتنمية الريف المصري إلى استراتيجية متكاملة للتنمية الريفية المستدامة.
- أهمية الدور الذي تلعبه المجالس المحلية المنتخبة في دعم منظومة التنمية الاقتصادية المحلية، لتعكس وتعبّر عن احتياجات المواطنين وأصحاب المصالح في توفير فرص عمل لائق ومنتج، وتعزيز الموارد المحلية، ومستوى معيشي أفضل، وبحيث يكون التوجه إلى اللامركزية الاقتصادية معزز بالطلب من الجهات المعنية ذات الصلة ومن أصحاب المصالح.
- على الرغم من أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تم استحداثه على مستوى المحافظة إلا أنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن المجالس المحلية المنتخبة.

- ضرورة مراعاة ودمج التزامات مصر الدولية والإقليمية خاصة تلك التي تفرض قيوداً على ضرورة تطبيق معايير الحوكمة متعددة المستويات، وغيرها من الالتزامات التي تحد من قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاندماج في سلاسل الامداد والتوريد العالمية، وفي الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل الدولية، وعلى المعونات الفنية من مؤسسات التنمية الدولية.
- تعزيز دور الوحدات المحلية في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية وعلى جودة حياة المواطنين ورفع قدرة الوحدات المحلية على الصمود والمرونة.
- أهمية رسم خريطة بالمزايا التنافسية والممكنات الاقتصادية لكافة الوحدات المحلية حتى على مستوى القرية.

## التوصيات والمقترحات

- أهمية مناقشة التوجه نحو اللامركزية شريطة وجود إرادة قوية من الجهات التنفيذية على المستويين المركزي والمحلي للالتزام بتبعات التوجه نحو اللامركزية ومسئولياتها.
- تتضمن متطلبات التوجه نحو اللامركزية ضرورة وجود إطار تشريعي متكامل لتفعيل ما ورد في الدستور من مواد ذات صلة، بالإضافة إلى تطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية الداعمة لهذا التوجه، مع توفير الموارد المالية اللازمة ومساندة جهود الوحدات المحلية لتنمية مواردها الذاتية، وتنمية القدرات البشرية لتمكين القيادات المحلية للقيام بالمهام المنوطة بها، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المساءلة والمحاسبة وتوفير المعلومات وتعزيز التشاركية والشفافية لضمان أن يؤتي التوجه نحو اللامركزية ثمارها في تحسين حياة المواطنين، وتنمية الاقتصاد المحلي.
- تطبيق مبادئ الحوكمة متعددة المستويات، ومتعددة الأطراف، والتوسع في التجريب والاسترشاد بالتجارب الدولية والمحلية الناجحة، مع مراعاة التطورات المحلية والإقليمية والدولية التي لها توكيد على أهمية تطوير أداء الوحدات المحلية لتصبح أكثر صلابة ومرونة وقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المتسارعة.
- التأكيد على الدور الهام والحيوي لوزارة التنمية المحلية في إدارة ملف "التوجه نحو اللامركزية"، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق تقدم واضح وملاموس وفي توقيت مناسب في ضوء الجهود السابقة للوزارة والخبرات المتراكمة لدى قيادات الوزارة.

وفي ضوء ما سبق، نخلص إلى ٣ توصيات أساسية:

أولاً: ضرورة قيام وزارة التنمية المحلية بإعداد استراتيجية متكاملة للتوجه نحو اللامركزية، يتم إعدادها من مجموعة من الخبراء في مجالات الإدارة المحلية، والتنمية المحلية، والقانون والتشريعات، والاقتصاد، والسكان، والاجتماع، والعمران، والبيئة، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من التخصصات، مع ضرورة تبني منهج التخطيط التشاركي في إعدادها. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن تتضمن الاستراتيجية الرؤية المستقبلية طويلة المدى لتوجه نحو اللامركزية، والأهداف الكلية والقطاعية والمكانية والزمنية، وخارطة تقاسم الوظائف والمهام بين المستويين المركزي والمحلي، وآليات تطبيق اللامركزية بكافة أنواعها، فضلاً عن إعداد إطار متكامل لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم نتائجها.

ثانياً: ضرورة استمرار جهود وزارة التنمية المحلية لتفعيل وتقوية دور لجنة إعادة هيكلة نظام الإدارة المحلية في مصر لتتولى تبني السياسات وإصدار القرارات الملزمة لكافة الوزارات والهيئات والجهات المعنية ذات الصلة، وتنفيذ ما يلزم من برامج وإجراءات، لإعطاء دفعة قوية للتوجه نحو اللامركزية، في إطار إعداد الاستراتيجية المتكاملة، وفي ظل الجهود الحالية والمستمرة.

ثالثاً: متابعة الجهود المبذولة من كافة الأطراف المعنية ذات الصلة، خاصة في الأجل القصير والمتوسط، لتطوير الإطار التشريعي، والمؤسسي، والتنظيمي، وتوفير التمويل، وتنمية القدرات، والتوسع في تطبيق الحوكمة متعددة المستويات والأطراف، وما يرتبط بها من قواعد للمساءلة والمحاسبة والرقابة والشفافية والمتابعة والتقييم وتوفير المعلومات والبيانات الداعمة.

## ٢. الربط بين السياسات الحضرية وآليات التمويل والميزانيات

في إطار توجهات الدولة للإصلاح التشريعي والقضاء على تقادم بعض التشريعات بسبب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تم إعداد قانون التخطيط العام للدولة (١٨ لسنة ٢٠٢٢) ليحل محل القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة، والذي تم صياغته في وقت كانت مصر تتبنى فيه الفكر الاشتراكي القائم على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج المختلفة. كما جاء القانون ليتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ - والتي تم إطلاقها في فبراير ٢٠١٦ ، حيث أوجدت واقع جديد للتخطيط في مصر يتطلب التنسيق بين الوزارات والهيئات والمحافظات من ناحية وبين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى والذي لم يحققه القانون ١٩٧٣/٧٠، كما استهدف القانون الجديد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة . وجاء القانون الجديد ليتسق بشكل تام مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحالي للدولة المصرية والتغيرات المختلفة، حيث يضع مجموعة من المبادئ التخطيطية التي تعكس الاستحقاقات الدستورية التي جاء بها دستور ٢٠١٤ كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والتحول نحو اللامركزية، والأدوار الممنوحة لمؤسسات المجتمع المدني والتطورات التي شهدتها علم التخطيط كالاستدامة والتنوع والمرونة والتنمية المتوازنة والانفتاح على المجتمع وتشجيع الابتكار

وتتمثل اهداف مشروع القانون فيما يلي:

- التحول نحو اللامركزية ونقل السلطات والمسئوليات بين المستويات المحلية المختلفة.
- تحقيق الاستحقاقات الدستورية المتعلقة بالإدارة المحلية.
- التركيز على قضايا المتابعة والتقييم وهو ما لم يكن موجود في القانون السابق.
- تشجيع التخطيط التشاركي والمشاركة المجتمعية وإشراك المواطن في جهود تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
- تأسيس مجلس أعلى للتخطيط والتنمية المستدامة، برئاسة السيد رئيس الجمهورية والذي يحقق التنسيق بين الجهات المعنية بالتخطيط والتنمية حيث يهدف مشروع القانون للقضاء على فكرة عدم الاتساق والتضارب.
- تحقيق مجموعة من المبادئ التخطيطية التي تعكس الاستحقاقات الدستورية التي جاء بها دستور ٢٠١٤.
- تحديد المنهجية التخطيطية المفصلة لإعداد الخطط على المستوى القومي والإقليمي والمحلي والقطاعي وتحديد كافة الأدوار لجميع الأطراف ذات العلاقة بشكل واضح ومنضبط .
- معالجة أسباب تعثر المشروعات الممولة من الخزانة العامة، والتأكيد على عدم إدراج أية مشروعات دون التحقق من توافر الأراضي اللازمة لتنفيذها مما يعزز من كفاءة المشروعات الممولة من الخزانة العامة للدولة.
- إدراج البعد البيئي في كافة مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- تنظيم اليات التخطيط التنموي وربط التخطيط بالتمويل
- تنظيم العلاقة بين المستويات القومية والاقليمية والمحلية في اعداد الخطط
- كفاءة استخدام الموارد العامة ووضع مواشرات اداء ومعايير واضحة لتقييم اثر المشروعات والخطط

## ٣. تطوير أطر قانونية وسياسات لتمكين الحكومات من تنفيذ السياسات الحضرية

عملت الحكومة المصرية على تحديث التشريعات ذات الصلة بقطاع التنمية العمرانية، وتعزيز قدرات الإدارة المحلية، ووضع استراتيجيات وطنية شاملة للتنمية الحضرية. وشملت هذه الجهود تعديل قانون البناء الموحد وتشديد إنفاذه، واستحداث قوانين لتقنين أوضاع البناء غير الرسمي، إلى جانب إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية وتحديث الأدلة التنظيمية للمدن. تأتي هذه الإصلاحات في سياق السعي لتوفير بيئة تمكينية تمكن الحكومات المركزية والمحلية من تنفيذ السياسات الحضرية بفعالية، مع مراعاة مبادئ الاستدامة والحوكمة الرشيدة ومواجهة التحديات الحضرية المتمتامة.

## تحديث التشريعات الحضرية وتعزيز إنفاذها

يمثل قانون البناء الموحد ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ الإطار التشريعي الأساسي لتنظيم التخطيط العمراني والبناء في مصر. خلال السنوات الأخيرة، أدخلت الحكومة تعديلات جوهرية على هذا القانون لتحسين منظومة تراخيص البناء وضبط النمو العمراني. ففي عام ٢٠٢٠، وافق مجلس النواب مبدئياً على تعديلات قانون البناء الموحد بهدف تبسيط إجراءات الترخيص وتشديد العقوبات على المخالفات. وقد نصت التعديلات على زيادة مدة صلاحية تراخيص البناء إلى ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لتخفيف العبء عن المواطنين، وتفعيل دور اتحاد الشاغلين لضمان الصيانة الدورية للعقارات والحد من انهيار المباني. كما مُنحت وزارة الزراعة سلطة إزالة المباني المقامة خارج الحيز العمراني حفاظاً على الرقعة الزراعية، ووُضعت آليات لمساءلة المسؤولين في الإدارات المحلية في حال تأخر إصدار التراخيص عن مدة شهر دون مبرر. هذه الإجراءات مجتمعة تهدف إلى سد ثغرات المنظومة القديمة التي أسهمت في انتشار البناء العشوائي، وضمان تطبيق أكثر صرامة للقانون للحد من المخالفات.

بالتوازي مع تعديل التشريعات، تبنت الحكومة اشتراطات تخطيطية وبنائية جديدة لضبط التنمية العمرانية. في أعقاب ظهور جائحة كوفيد-١٩، فُرضت في منتصف ٢٠٢٠ إجراءات استثنائية منها تجميد مؤقت لإصدار تراخيص البناء في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية لمدة ستة أشهر، بهدف وقف موجة البناء المخالف خلال الإغلاق. وخلال عام ٢٠٢١ صدرت اشتراطات بنائية وتخطيطية تفصيلية جديدة تُخفض كثافات البناء المسموح بها وتقلل ارتفاعات المباني في المناطق المزدهمة، مع اشتراط ترك مساحات فضاء حول المباني ومنع البناء السكني في بعض المناطق شديدة الكثافة حتى إعداد مخططات تفصيلية. كما استحدثت تلك الاشتراطات عملية ترخيص أكثر تعقيداً تتضمن مراجعات فنية من جامعات وجهات هندسية لضمان الالتزام بالمعايير. ورغم أن هذه الضوابط جاءت كفرصة ذهبية لتنظيم العمران وفق توصيف وزير الإسكان آنذاك، إلا أنها واجهت تحديات على أرض الواقع، حيث اعتُبرت صارمة إلى حد أعاق حركة البناء في كثير من المناطق. وبحلول أوائل ٢٠٢٤ قررت الحكومة إلغاء هذه الاشتراطات المؤقتة الصادرة عام ٢٠٢١ نظراً لتداعياتها السلبية، والتوجه نحو تفعيل قانون البناء الموحد كإطار تشريعي شامل مع إدخال تسهيلات جديدة. وقد أعلنت وزارة الإسكان في مارس ٢٠٢٤ عن تعديلات تنفيذية لتبسيط تراخيص البناء وتخفيف قيود الارتفاعات، لا سيما في الريف والمناطق القروية، لتنشيط قطاع التشييد وتحفيز الاستثمار العقاري. فعلى سبيل المثال، رُفع الحد الأقصى المسموح لارتفاع المباني في القرى ليصل إلى طابق أرضي + دورين في الشوارع بعرض ٤ أمتار، وأرضي + ٣ أدوار في الشوارع بعرض ٦ أمتار، مع تحديد الارتفاع النهائي من ١٠ إلى ١٣ متر حسب عرض الشارع. أما في المدن، فتظل قيود الارتفاع مرتبطة بالمخططات الاستراتيجية المعتمدة لكل مدينة والصادرة عن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية. هذه التعديلات الجديدة من شأنها تحقيق قدر أكبر من العدالة التخطيطية بين المناطق الحضرية والريفية، والحد من البناء غير الرسمي عبر إتاحة خيارات تطوير نظامية للمواطنين.

قانون التصالح في بعض مخالفات البناء مثل ركيزة أخرى في تطوير المنظومة التشريعية الحضرية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. فمع تفاقم مشكلة البناء غير المرخص عبر العقود الماضية، صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ (وتعديله بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٠) لينيح للمواطنين تقنين أوضاع المباني المخالفة مقابل غرامات مالية، وذلك لاحتواء ظاهرة العشوائيات وتحقيق دمجها في الاقتصاد الرسمي. ورغم أن هذه المبادرة القانونية حققت بعض النتائج، حيث تلقت الجهات المختصة نحو ٢.٩ مليون طلب تصالح حتى نهاية المهلة في ٢٠٢١، إلا أن عملية البت في الطلبات شهدت بطئاً شديداً ولم يتم البت إلا في نسبة ضئيلة منها (حوالي ٦٪ قبول و٤٪ رفض حتى ٢٠٢٣). في ضوء ذلك، وحرصاً على توسيع نطاق التقنين وجذب المزيد من المخالفين لتوفيق أوضاعهم، أقرت الحكومة قانوناً جديداً للمصالحة في مخالفات البناء هو القانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣ الذي عُمل به بدءاً من ديسمبر ٢٠٢٣. جاء القانون الجديد بمثابة إعادة صياغة شاملة للقانون السابق، حيث وسع فئات المخالفات القابلة للتصالح بشكل كبير بحيث يُمكن تقنين نحو ٨٠٪ من البناء المخالف القائم وفق تصريحات رئيس لجنة الإسكان بالبرلمان. أصبحت مخالفات كانت محظورة سابقاً - مثل البناء على أراضي ذات قيمة تراثية أو على خطوط التنظيم أو تجاوز قيود ارتفاع قرب المطارات - قابلة للتقنين بشروط خاصة تتطلب موافقات إضافية من الجهات المعنية (كالحصول على موافقة جهاز التنسيق الحضاري للمباني

التراشية مثلاً). وإلى جانب توسيع الفئات، أدخل القانون تبسيطات إجرائية مهمة؛ فلم تعد لجان البتّ ملتزمة بالمعاينة الميدانية لكل حالة قبل إصدار القرار، بل يكفي بفحص المستندات المقدّمة وحُسن النية، مع إمكانية معاينة الموقع خلال خمس سنوات بعد الموافقة. هذا التغيير الإجرائي يُتوقع أن يُسرّع البت في الطلبات بصورة ملموسة. كذلك لم يُخفّض القانون رسوم التصالح مباشرةً، لكنه قدّم تسهيلات في السداد (تقسيت الرسوم حتى ٥ سنوات مع إعفاء الفوائد لأول ٣ سنوات)، إلى جانب منح تخفيضات ونسب إعفاء تشجيعية وتوسيع صلاحيات المحافظين في تحديث قيمة الغرامات لتتناسب مع الأوضاع الاقتصادية. ويُنظر إلى القانون الجديد كمحاولة جادة من الحكومة لتعزيز دمج البناء غير الرسمي ضمن المنظومة الرسمية وتحصيل موارد مالية لدعم الخزانة العامة، خصوصًا بعد أن جاءت حصيلة الرسوم من القانون السابق أقل كثيرًا من المتوقع. ومع ذلك، يبقى نجاح هذا القانون مرهونًا بوضوح آليات تنفيذه وقدرة المواطنين على تحمل كلفة التقنين، فضلًا عن توفر الإرادة السياسية لمواصلة تطوير البيئة التشريعية بشكل يحفّز الامتثال ويحول دون عودة المخالفات مستقبلاً.

## دعم الإدارة المحلية والحوكمة الحضرية

إلى جانب تحديث القوانين العمرانية، أدركت الدولة أن تمكين الإدارة المحلية هو عنصر حاسم لتنفيذ السياسات الحضرية على الأرض. ينص دستور ٢٠١٤ على التزام الدولة بتطبيق اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية خلال مدة محددة، بما يكفل تمكين الوحدات المحلية من إدارة شؤونها وتوفير الخدمات بكفاءة وعدالة. وفي هذا السياق، جرى إعداد مشروع قانون الإدارة المحلية الجديد ليحل محل القانون القديم رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، بغية تعزيز استقلالية الوحدات المحلية وتوسيع صلاحياتها وصلاحيات مجالسها المنتخبة. استهدفت مسودة هذا القانون إعطاء المحافظات والمدن قدرًا أكبر من الحرية في وضع موازنتها وتنمية مواردها المحلية (عبر الضرائب والرسوم المحلية) بما يساعدها على تمويل مشروعات التنمية الحضرية. كما يتضمن المشروع تعزيز آليات المساءلة المحلية عبر المجالس المنتخبة ومنحها صلاحيات رقابية وتشريعية أوسع على المستوى المحلي، تنفيذًا لنصوص الدستور. وعلى الرغم من بدء مناقشة هذا القانون منذ عام ٢٠١٨، إلا أن إقراره تأخر خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. فقد أُرجئ طرحه للتصويت في البرلمان عام ٢٠٢٠، واستمرت البلاد طوال تلك الفترة بلا مجالس محلية منتخبة، حيث تعيّن مجالس مؤقتة لإدارة المحافظات والمدن. هذا الفراغ المؤسسي حدّ من قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في صنع القرار العمراني ومتابعة تنفيذ الخطط على المستوى المحلي. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تحركات تمهيدية على صعيد بناء قدرات الإدارة المحلية؛ منها استمرار برنامج تنمية صعيد مصر الممول جزئيًا من البنك الدولي منذ ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تعزيز قدرة محافظات الصعيد على إدارة التنمية المحلية ضمن إطار من الحوكمة الرشيدة وتوسيع اللامركزية المالية. كذلك أطلقت الدولة الحوار الوطني في ٢٠٢٣ والذي تضمّن إحدى أولوياته التعجيل بانتخابات المجالس المحلية وإصدار قانون الإدارة المحلية الجديد لضمان مساءلة محلية وتحسين الخدمات. وفي أغسطس ٢٠٢٣، صدر عن الحوار الوطني توصيات بضرورة إجراء انتخابات المجالس الشعبية المحلية قبل نهاية ٢٠٢٤ وإعطاء أولوية لإقرار التشريعات المنظمة لها. إن تمكين الحكومات المحلية عبر انتخاب مجالسها ومنحها السلطات والصلاحيات المالية المطلوبة سيشكل خطوة جوهرية نحو تنفيذ أكثر فعالية للسياسات الحضرية، بحيث تصبح خطط التنمية العمرانية متوائمة مع احتياجات كل منطقة ومدعومة برقابة شعبية محلية، مما يعزز الاستدامة والعدالة في التنمية.

## الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والسياسات الحضرية

ضمن جهود مصر لتحقيق التنمية الحضرية المتكاملة، برز اهتمام بوضع إطار استراتيجي وطني يوجه سياسات العمران على المدى المتوسط والطويل. وتبلور ذلك في صياغة الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية التي تتسجم مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة. وقد عملت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تطوير سياسة حضرية وطنية شاملة، تُحدّد التوجهات العامة لإدارة العمران في مصر وتعزز التكامل بين برامج وخطط التنمية القطاعية المختلفة. وفي عام ٢٠٢٣، تم إقرار الوثيقة الوطنية للسياسة الحضرية من قبل مجلس الوزراء ومن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية لتصبح إطاراً للتنفيذ. وتهدف هذه السياسة الوطنية إلى تنسيق جهود التخطيط والتنمية بين

مختلف الجهات، ووضع رؤية موحدة للتوسع الحضري المستدام تتضمن مبادئ مثل: توازن التوزيع السكاني على المستوى القومي، وتعظيم استغلال الموارد والموقع الجغرافي لمصر، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، إلى جانب تعزيز نهج المدن الذكية وتحسين إدارة المدن بالخدمات الرقمية. وتُركّز الاستراتيجية أيضاً على دعم التخطيط التشاركي وإشراك جميع أصحاب المصلحة - من قطاع خاص ومجتمع مدني وأكاديميين - في صياغة وتنفيذ الخطط الحضرية، بما يضمن تبني حلول مبتكرة للمشكلات المزمنة كالازدحام والنقل والإسكان. كما ارتكزت الاستراتيجية على مخرجات المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢ الذي يضع تصوّرًا طويل المدى لشكل العمران في مصر، ويرمي إلى زيادة المساحة المعمورة من حوالي ٧٪ حاليًا إلى ما يقارب ١٢-١٤٪ من مساحة مصر بحلول عام ٢٠٥٢ وتوجيه النمو السكاني إلى مجتمعات عمرانية جديدة لتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. ضمن هذا الإطار، تمضي الحكومة في بناء مدن الجيل الرابع الذكية وتحويل المدن القائمة إلى مدن مستدامة ومرنة، مثل العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة وغيرها. وتتكامل هذه الجهود مع إطلاق برامج قومية مثل "حياة كريمة" لتنمية القرى والمناطق الريفية ورفع جودة الخدمات بها، مما يساعد في تقليل ضغط الهجرة إلى المدن وتحسين توزيع التنمية الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، عززت الدولة الأطر المؤسسية للتخطيط العمراني من خلال المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية برئاسة رئيس الوزراء، والذي يختص بوضع وإقرار السياسات العمرانية على المستوى القومي وضمان التنسيق بين الوزارات والمحافظات في ملفات استخدامات الأراضي وتنفيذ المخططات الاستراتيجية. كل هذه الاستراتيجيات والسياسات الوطنية تشكل مرجعية تساعد الحكومات المركزية والمحلية على توحيد الرؤية والأهداف في إدارة العمران، وتضمن مواءمة التشريعات والإجراءات التنفيذية مع الأهداف الأشمل للتنمية المستدامة حضرياً.

## التحديات والتوجهات المستقبلية

على الرغم من التقدم الملحوظ في تحديث الأطر القانونية والسياساتية للتنمية الحضرية في مصر، لا تزال هناك تحديات قائمة تستوجب المعالجة لضمان تمكين فعلي للحكومات في تنفيذ السياسات الحضرية. من أبرز هذه التحديات ترجمة التشريعات إلى إنفاذ فعال على أرض الواقع؛ فعلى سبيل المثال، نجاح التعديلات الأخيرة لقانون البناء الموحد وقانون التصالح سيعتمد على قدرة الأجهزة المحلية على تطبيقها بعدالة وحزم، وتوفير كوادر مدربة ونظم رقابية تمنع العودة إلى المخالفات القديمة. كذلك فإن تأخر تفعيل اللامركزية الكاملة يمثل تحدياً هيكلياً. لذا فإن الإسراع بإصدار قانون الإدارة المحلية الجديد سيكون خطوة أساسية لتعزيز الحوكمة الحضرية التشاركية.

من التحديات أيضاً التنسيق بين الجهات المختلفة العاملة في مجال التنمية العمرانية. فرغم وجود مجلس أعلى للتخطيط العمراني، قد تتداخل اختصاصات وزارات وهيئات متعددة (الإسكان، التنمية المحلية، البيئة، النقل وغيرها) في تنفيذ سياسات وبرامج حضرية. لذا من المهم تعزيز آليات التنسيق الأفقي والرأسي، وتفعيل مبدأ التخطيط المتكامل الذي يراعي جوانب الإسكان والبنية التحتية والاقتصاد الحضري والاعتبارات البيئية معاً في كل مشروع أو خطة. كما تواجه المدن المصرية تحديات تمويلية في توفير الموارد الكافية لمشاريع التنمية المستدامة (كشبكات النقل العام وتحسين المناطق العشوائية والبنية الأساسية الخضراء). وهنا تبرز الحاجة إلى ابتكار حلول تمويلية، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص وآليات التمويل المحلي (مثل سندات البلديات أو صناديق التنمية الحضرية)، إلى جانب الاستفادة من الشراكات الدولية وبرامج التعاون الإنمائي.

على صعيد السياسات المستقبلية، يتوقع أن تستمر مصر في مراجعة وتحديث المنظومة التشريعية بحسب تطورات الحاجة. فمثلاً، يجري العمل على الانتهاء من التعديلات المرتقبة على قانون البناء الموحد عبر البرلمان الحالي لضمان إدماج التسهيلات الأخيرة ضمن القانون. ومن المنتظر أيضاً صياغة لوائح تنفيذية محدثة تتماشى مع السياسة الحضرية الوطنية ٢٠٢٣، بحيث تُرسي معايير للتخطيط المستدام تراعي قضايا معاصرة مثل التكيف مع التغيرات المناخية وخفض الانبعاثات الكربونية في المدن. وفي هذا الصدد أصدرت وزارة الإسكان في ٢٠٢٤ تقريراً بعنوان "التنمية العمرانية في مواجهة التغيرات المناخية" يبرز سياسات تعزيز مرونة المدن المصرية وقدرتها على الصمود. كذلك ستشهد الفترة القادمة تركيزاً على تمكين التقنيات الذكية في الإدارة الحضرية،

تنفيذًا لأهداف التحول الرقمي في المدن وتحسين الخدمات للمواطنين؛ ويأتي مشروع مدينة بدر الذكية كمثال ريادي تتبناه الوزارة بدعم من الشراكة مع كوريا الجنوبية لتطبيق حلول المدن الذكية ضمن التخطيط العمراني.

#### ٤. بناء قدرات الحكومات المحلية في تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية ذات المستويات المتعددة

في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٠ كثفت الحكومة المصرية جهودها لتعزيز قدرات وحدات الإدارة المحلية على مستوى المحافظات والمراكز والقرى، بما يتوافق مع توجهات الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة. وانطلقت هذه الجهود في إطار دستور ٢٠١٤ الذي نصّ على دعم اللامركزية والتنمية الريفية والمتوازنة، وذلك لضمان حوكمة محلية وإقليمية متعددة المستويات تربط بين المستويات المركزية والإقليمية والمحلية بشكل فعال. وقد تجسدت هذه الرؤية في حزمة من البرامج الوطنية والمبادرات الرئاسية ومشروعات تطوير نظم الإدارة المحلية، إلى جانب خطط مستمرة لبناء قدرات الكوادر البشرية المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التخطيط وصنع القرار.

برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر: يُعد برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر أحد أبرز نماذج التعاون التنموي التي هدفت إلى تمكين المحافظات اقتصاديًا وإداريًا. منذ انطلاقه تجريبيًا في محافظتي سوهاج وقنا عام ٢٠١٧ ثم امتداده إلى محافظتي المنيا وأسيوط، نجح البرنامج خلال ٢٠١٨-٢٠٢٤ في تنفيذ ٥٦٣٣ مشروعاً (منها مشاريع منتهية وأخرى جارية) باستثمارات إجمالية تُناهز ٢٧.٠٥ مليار جنيه. شملت هذه المشروعات تحسين البنية التحتية (الصرف الصحي، الطرق والنقل، مياه الشرب، الكهرباء والإنارة) وتطوير البيئة العمرانية، إلى جانب رفع كفاءة الوحدات المحلية وتطوير المراكز التكنولوجية بالمحافظات المستهدفة. وقد استفاد من تدخلات البرنامج حوالي ٨.٢ مليون مواطن في المحافظات الأربع، وساهمت هذه التدخلات في تحسين مستوى البنية الأساسية والخدمات المحلية بنسبة تقارب ٨٢.٦٪، بالمعدل، متجاوزةً الهدف المخطط (٧٠٪).

ركز البرنامج على تعزيز قدرات الإدارة المحلية وتمكينها من قيادة عملية التنمية الاقتصادية على أرضها. تم إنشاء وحدات تنفيذ محلية بالمحافظات المستهدفة وتنمية مجالس اقتصادية محلية تضم ممثلين عن القطاع الخاص، ما عزز نهج التخطيط التشاركي والاستثمار القائم على الاحتياجات الفعلية. تمكنت المستويات المحلية عبر البرنامج من ترفيق وتجهيز ٤ مناطق صناعية جديدة وتطوير ١٢ نكتلاً اقتصاديًا في الصعيد، فضلاً عن تطوير وميكنة ٤٨ مركزاً تكنولوجياً لخدمة المواطنين، مما حسن إجراءات تقديم الخدمات المحلية وقّص زمن الحصول على التراخيص والخدمات الأساسية بنسبة تُراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪. وبالتوازي، أطلق البرنامج آلية حوافز الأداء وربط التمويل بتحقيق النتائج لتحفيز الإدارة المحلية على تحسين الأداء الإداري والخدمي. وقد أشرك البرنامج المواطنين في جلسات مشاور مجتمعية لتحديد أولويات مشروعات خطط الاستثمار المحلي، مما عزز المشاركة المجتمعية في التخطيط على المستوى المحلي.

أسفرت هذه الجهود عن تحسين بيئة الأعمال المحلية في المحافظات المستهدفة، حيث تم تحسين تنافسية بيئة الاستثمار ورفع كفاءة إدارة المرافق الاقتصادية. وتشير نتائج قياس رضا أصحاب الأعمال (المستثمرين) إلى أن ٨٥٪ منهم أعربوا عن رضاهم عن تدخلات البرنامج لتحسين مناخ الاستثمار المحلي. كما استفاد أكثر من ٥٩ ألف منشأة وشركة أعمال من تحسينات بيئة الأعمال وإشراك القطاع الخاص. وبفضل هذه النجاحات المتكاملة، اختارت الأمم المتحدة برنامج تنمية صعيد مصر كأحد أفضل الممارسات التنموية عالمياً التي حققت تقدماً في توطين أهداف التنمية المستدامة. كذلك حصل البرنامج على جائزة أفضل برنامج تنموي ممول من البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٣ تقديرًا لأثره. وفي ضوء توجهات القيادة السياسية، يجري العمل على تعميم ممارسات البرنامج على باقي المحافظات ووضع خارطة طريق لتطوير الإدارة المحلية وتعزيز اللامركزية المالية والإدارية في وحدات الحكم المحلي.

المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتنمية الريف: تُعد مبادرة حياة كريمة المشروع القومي الأضخم لتطوير الريف المصري، وقد أُطلقت مرحلتها الأولى في ٢٠١٩ بهدف تحسين جودة الحياة في القرى الأكثر احتياجًا. خلال السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٤، قطعت المبادرة

شوطاً كبيراً في تحديث البنية التحتية والخدمات بالريف مع التركيز على النهج المتكامل والتنمية المستدامة. شملت المرحلة الأولى من حياة كريمة العمل في ٢٠ محافظة تضم ٥٢ مركزاً إدارياً، حيث تم تطوير ٣٣٢ وحدة محلية قروية تخدم ١٤٧٧ قرية يبلغ عدد سكانها نحو ١٨ مليون مواطن. تم ضخ استثمارات تقارب ٣٥٠ مليار جنيه في هذه المرحلة لتوفير مرافق وخدمات أساسية تشمل مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء ورصف الطرق وبناء مساكن جديدة وتحسين الوحدات الصحية والتعليمية. وأسفرت الجهود عن نتائج ملموسة مثل ارتفاع نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي بنحو ٥٨٪ وزيادة توفير الغاز الطبيعي للمنازل بنسبة ٣٦٦٪، إلى جانب توسعة شبكات الاتصالات وتحسين جودة الإنترنت بالقرى بنسبة ٤١٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ حتى ديسمبر ٢٠٢٤.

ركزت المبادرة أيضاً على إنشاء مجتمعات خدمات حكومية موحدة في الوحدات المحلية الريفية، لتقريب الخدمات من المواطنين وتبسيط إجراءات حصولهم عليها. تم إنشاء وتجهيز مئات المراكز الخدمية التي تجمع خدمات الأحوال المدنية والتوثيق والتموين والبريد وغيرها تحت سقف واحد، ما عزز كفاءة الأداء المحلي وسهل حياة المواطنين في المناطق الريفية. وتعمل وزارة التنمية المحلية بالتنسيق مع الجهات المعنية على ضمان التشغيل الفعال لهذه المجتمعات عبر توفير الكوادر المدربة والبنية التكنولوجية اللازمة لها. إلى جانب ذلك، اتسم تنفيذ حياة كريمة بروح المشاركة المجتمعية، حيث تم إشراك المجتمع المدني ومتطوعي مؤسسة حياة كريمة في تحديد الاحتياجات ومتابعة تنفيذ المشروعات على الأرض. وقد ساهم هذا النهج التشاركي في تعزيز إحساس المواطنين بالملكية المجتمعية للمشروعات وفي بناء الثقة بين الأهالي ومؤسسات الحكم المحلي، الأمر الذي يُعد عاملاً جوهرياً لنجاح الحوكمة على المستوى المحلي. وتماشياً مع تركيز المبادرة على بناء الإنسان، تم إطلاق برامج توعية وتمكين اقتصادي لأبناء القرى، بما يخلق فرص عمل محلية ويساعد في خفض معدلات الفقر وتحسين جودة الحياة الريفية بشكل مستدام.

#### تطوير نظم الإدارة المحلية والتحول الرقمي

انطلقت خلال الأعوام الأخيرة عدة مشروعات لتحديث نظم عمل الإدارة المحلية وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية الداعمة للحكومة متعددة المستويات. في عام ٢٠٢٢، تم إصدار قانون التخطيط العام الجديد الذي رسّخ نهج التخطيط التشاركي والمتكامل على المستوى المحلي، حيث ألزم بإشراك المواطنين والجهات المحلية في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أرسى القانون منهجية التخطيط القائم على الأدلة وتحديد أولويات الاستثمار المحلي وفق معادلة تمويلية عادلة بين المحافظات، آخذة بالاعتبار مؤشرات السكان ومعدلات الفقر ومستوى الخدمات بكل محافظة. وقد بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تطبيق نظام التوزيع الممركز للاستثمارات (الاستثمارات الموجهة محلياً) وفق هذه المعادلة منذ ٢٠١٨، مما أدى إلى زيادة الموارد المخصصة للمحافظات الأفقر بنسبة ٣٤٠٪ تقريباً. أتاحت هذه الإصلاحات توجيه مزيد من التمويل لمشروعات البنية الأساسية والخدمات بالريف والمناطق النائية، ومثلت نقلة نوعية نحو سد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتعزيز العدالة المكانية.

على صعيد التحول الرقمي، نفذت وزارة التنمية المحلية خطة شاملة لميكنة الخدمات وتبسيط إجراءاتها في دواوين المحافظات والوحدات المحلية. تم تطوير المراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين في جميع المحافظات وتزويدها بالنظم الإلكترونية الحديثة، حيث جرى ربط ١٠٠٪ من المراكز التكنولوجية بالمنظومة المركزية للشباك الواحد. وأسهم ذلك في توحيد إجراءات تقديم الخدمات المحلية والارتقاء بمستوى الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد عبر تقليل التعامل المباشر بين المواطن والموظف. ووفق البيانات، أدى تطوير ٤٥ مركزاً تكنولوجياً في الإدارات المحلية بعدة محافظات إلى تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتقليص زمن الحصول على التراخيص والخدمات الأساسية بمعدل يتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪. كما أطلقت الوزارة خدمات إلكترونية عبر الإنترنت وفي تطبيقات الهواتف الذكية لعدد من خدمات المحليات (مثل طلبات التصاريح وبناء المشروعات الصغيرة ورخص المحال)، مما سهّل وصول المواطنين لهذه الخدمات دون عناء وانتظار طويل.

إلى جانب ذلك، حرصت الحكومة على تعزيز نظم المتابعة وتقييم الأداء على المستوى المحلي. فتم إنشاء وحدات ولجان مختصة بتقييم الأداء الخدمي بكل محافظة، وجرى تطبيق منظومة حوافز تميّز لتشجيع الوحدات المحلية على تحسين مؤشرات أدائها في

مجالات مثل رضا المواطنين وكفاءة إدارة الموارد المحلية. كما يجري الإعداد لإطلاق بوابة موحدة للبيانات المحلية تتيح جمع وتبادل المعلومات بين الوزارات والمحافظات، مما يدعم صنع القرار المستند إلى البيانات ويعزز التنسيق الرأسي والأفقي بين مستويات الحوكمة المختلفة. هذه الخطوات مجتمعة تشكل البنية التحتية المؤسسية اللازمة لتحقيق حوكمة متكاملة متعددة المستويات تربط الخطط القومية برؤى التنمية المحلية بصورة سلسلة وشفافة.

### بناء قدرات الكوادر المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية

إدراكًا لأهمية العنصر البشري في نجاح جهود اللامركزية، أولت الحكومة عناية خاصة لبرامج رفع كفاءة الكوادر المحلية إداريًا وماليًا وتخطيطيًا. يُعد مركز التنمية المحلية للتدريب بسقارة الذراع الأساسي في هذا المجال، إذ ينفذ سنويًا خطة تدريبية مكثفة تستهدف العاملين بالإدارة المحلية على مختلف المستويات الوظيفية. يقدم المركز نحو ٤٠ دورة تدريبية سنويًا يتلقى عبرها حوالي ٥ آلاف متدرب من ديوان عام الوزارة وجميع المحافظات تدريبًا متخصصًا في مجالات الإدارة المحلية المتنوعة. وتشمل الدورات موضوعات الإدارة الحديثة، والتخطيط المحلي المتقدم، وإدارة المشروعات، وتنمية مهارات القيادات المحلية والشباب، فضلًا عن التدريب على التحول الرقمي وحوكمة البيانات. ونتيجة لهذه الجهود، تمكنت الوزارة خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤ من تأهيل المئات من الكوادر الشابة لشغل مناصب قيادية بالوحدات المحلية، مما خلق صفاً ثانياً من القيادات المحلية المؤهلة علمياً وعملياً. كما حصل مركز سقارة عام ٢٠٢٣ على شهادة الجودة العالمية ٢٠١٨:٢١٠٠١ ISO كمؤسسة تدريبية معترف بها دولياً، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتطبيق أفضل المعايير في بناء قدرات العاملين بالمحليات.

وعلى صعيد التوعية والمشاركة المجتمعية، تبنت الدولة مبادرات لتعزيز تواصل الإدارة المحلية مع المواطنين وإشراكهم في صنع القرار المحلي. فعلى سبيل المثال، أطلقت وزارة التنمية المحلية برنامجاً لتدريب مسؤولي وحدات حقوق الإنسان ووحدات تكافؤ الفرص بالمحافظات لرفع وعيهم بقضايا مشاركة المرأة والشباب والفئات المهمشة في الشأن المحلي. وتم عقد جلسات استماع ومنتديات محلية في عدد من المحافظات لإشراك الأهالي في مناقشة خطط المشروعات التنموية قبل اعتمادها. وفي إطار برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، تم إرساء ممارسات مؤسسية جديدة لإشراك المواطنين في عمليات التخطيط والاستثمار المحلي، إذ جرى استطلاع آراء المواطنين وأصحاب المصلحة حول أولويات المشروعات في بداية كل دورة تخطيط. وأسفر ذلك عن تعزيز الشفافية والمسائلة حيث أصبح المواطن شريكاً في تحديد احتياجات مجتمعه وتقييم جودة الخدمات. كذلك شجعت الدولة التعاون مع منظمات المجتمع المدني والتحالفات الأهلية، مثل التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، للمساهمة في تنفيذ مبادرات تنموية على المستوى المحلي (كقوافل الرعاية الصحية وتحسين السكن للأسر الأولى بالرعاية في إطار حياة كريمة). هذا التكامل بين الجهود الحكومية والأهلية عمق من أثر التدخلات التنموية ورسخ نهج الحوكمة التشاركية في إدارة الشأن العام المحلي.

### الخلاصة

بالنظر إلى الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٠، يظهر جلياً أن مصر قطعت خطوات واسعة في بناء قدرات الحكومات المحلية وتحسين نظم الحوكمة متعددة المستويات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. فمن خلال برامج رائدة كمبادرة حياة كريمة وبرنامج تنمية صعيد مصر، شهدت القرى والمراكز الأقل حظاً استثمارات غير مسبوقه في البنية الأساسية والخدمات، رافقها تمكين مؤسسي للإدارة المحلية وضخ كوادر مؤهلة قادرة على إدارة هذه المشروعات بكفاءة واستدامة. كما أن إدخال آليات التخطيط التشاركي والتمويل القائم على الأداء وتطوير التشريعات الداعمة، كلها عناصر عززت تكامل الجهود بين الحكومة المركزية والمحافظات والوحدات القروية تحقيقاً لمبدأ الحوكمة متعددة المستويات الذي تتبناه الخطة الحضرية الجديدة. ولعل المؤشرات المذكورة - من أعداد المستفيدين بالملايين ونسب التحسن الكبيرة في الخدمات المحلية، وارتفاع معدلات رضا المواطنين والمستثمرين - تعكس حجم ما تحقق من تقدم. ومع التزام الحكومة المصرية بمواصلة هذا النهج، يتوقع أن تواصل قدرات الإدارات المحلية النمو خلال السنوات القادمة، بما يكفل تقديم خدمات أكثر كفاءة وشمولاً للمواطنين، ويُسرّع تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠

على المستوى المحلي والقومي. وبهذا تبرز مصر تجربتها في التقرير الوطني الطوعي الثاني لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة كنموذج يحتذى به في دمج الاستثمار في البشر والبنية الأساسية لتحقيق تنمية حضرية متوازنة وشاملة.

## ٥. تبنى مداخل تشاركية تضع في اعتبارها المرأة والتنوع العمري في تنفيذ التخطيط والسياسات الحضرية

شهدت مصر خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ جهودًا متنامية لتعزيز النهج التشاركي في التخطيط الحضري، بحيث يراعي هذا النهج اعتبارات النوع الاجتماعي (الجنس) والتنوع العمري. ويأتي ذلك اتساقًا مع الخطة الحضرية الجديدة والتزامات مصر تجاه تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. فقد أكدت الدولة المصرية في خططها وتقاريرها الوطنية على إشراك النساء والشباب وكافة الفئات العمرية في عملية صنع القرار المحلي والتخطيط العمراني، باعتبار ذلك شرطًا أساسيًا لبناء مدن ومجتمعات أكثر شمولًا واستدامة. وفي هذا السياق، يتناول هذا المقال أمثلة عملية لمبادرات وطنية طبقت مداخل تشاركية مراعية للمرأة والشباب، مثل مبادرة حياة كريمة وبرامج تطوير المناطق العشوائية، إلى جانب السياسات الحضرية الوطنية. كما يستعرض بيانات ومؤشرات حديثة حول مشاركة النساء والشباب في التخطيط وصنع القرار على المستوى المحلي، مع الإشارة إلى أبرز التحديات والفرص في هذا المجال خلال الأعوام الأخيرة.

أهمية النهج التشاركي الشامل في التخطيط الحضري: يساهم منهج التخطيط التأسيري في ضمان أن تعكس التنمية الحضرية احتياجات وتطلعات جميع فئات السكان، بمن فيهم النساء، والشباب، وكبار السن، والأطفال. وقد شددت تقارير الأمم المتحدة على ضرورة تعزيز مشاركة هذه الفئات في الحياة العامة والسياسية على المستوى المحلي لضمان التنمية المستدامة والشاملة. وفي مصر، تتطلع الدولة من قناعة بأن تمكين المرأة والشباب وإعطاءهم مساحة للمشاركة الفاعلة في التخطيط وصنع القرار هو عنصر جوهري لتحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. لذلك، اتخذت خطوات تشريعية ومؤسسية مهمة خلال العقد الماضي لترسيخ هذه المشاركة. فعلى سبيل المثال، نصَّ دستور مصر ٢٠١٤ (المادة ١٨٠) على تخصيص نسبة ٢٥٪ من مقاعد المجالس المحلية للنساء ونسبة مماثلة ٢٥٪ للشباب (ذكورًا وإناثًا دون سن ٣٥)، وهي سابقة تاريخية تهدف إلى ضمان صوت قوي للمرأة والشباب في المجالس المحلية المستقبلية. وعلى الرغم من تأخر إجراء انتخابات المحليات حتى الآن، فإن هذا الإطار الدستوري يعكس إرادة سياسية لتفعيل دور المرأة والشباب في الحكم المحلي فور انعقاد تلك الانتخابات.

### إدماج المرأة والشباب في السياسات الحضرية الوطنية

حرصت الحكومة المصرية عند إعداد السياسات الحضرية الوطنية وبرامج التخطيط القومي على إدماج منظور النوع الاجتماعي وتمكين الشباب. فقد عملت وزارة الإسكان ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، على إعداد السياسة الحضرية الوطنية خلال السنوات الأخيرة. وتستهدف هذه السياسة خلق بيئة عمرانية مستدامة تعزز التنمية المتوازنة إقليميًا وتحقيق العدالة في توزيع الاستثمارات والخدمات بين المناطق الريفية والحضرية وبين المدن القائمة والمدن الجديدة. ومن ضمن توجهاتها تشجيع المشاركة المجتمعية في التخطيط، بحيث يكون للمجموعات المختلفة - ومن ضمنها النساء والشباب - دور في صياغة الرؤية التنموية الحضرية وتنفيذها ومتابعتها. وقد أكد مسؤولون مصريون في المحافل الدولية على أن قضايا المرأة والشباب تؤخذ بعين الاعتبار في التخطيط الحضري الوطني؛ فمثلًا أوضح وزير الإسكان خلال المنتدى الحضري العالمي عام ٢٠٢٤ أن هناك مجالس استشارية مجمعة معنية بالفئات مثل النساء والأطفال والشباب لتعزيز مشاركتهم في وضع توصيات تُطبق محليًا. وتهدف هذه الجهود إلى ضمان أن السياسات الحضرية لا تكون محايدة تجاه الفوارق الاجتماعية، بل تراعي احتياجات المرأة وتطلق طاقات الشباب في التنمية العمرانية.

## مبادرة "حياة كريمة" كنموذج للتنمية التشاركية

### إشراك الشباب وتمكين المرأة في مبادرة حياة كريمة

تعد المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" أحد أبرز المشروعات التنموية الشاملة التي أطلقت في السنوات الأخيرة، وتركز على تطوير قرى الريف المصري والمناطق الأكثر احتياجًا بهدف تحسين جودة الحياة والقضاء على الفقر. اتسمت هذه المبادرة بطابع تشاركي واضح من خلال تعبئة جهود الشباب والمتطوعين في عمليات التنفيذ الميداني. فبعد إطلاق المبادرة عام ٢٠١٩، تم تأسيس مؤسسة حياة كريمة لتكون المظلة الرسمية لعمل الشباب المتطوع في المشروع. وقد انخرط آلاف الشباب في جميع المحافظات في العمل التطوعي وخدمة مجتمعاتهم المحلية عبر هذه المبادرة، مما أكسبهم خبرات قيادية وعزز روح المواطنة النشطة. وإلى جانب دور الشباب، وضعت مبادرة حياة كريمة المرأة المصرية في قلب جهودها التنموية. إذ أفادت تقارير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن المبادرة استهدفت نحو ٢٦ مليون سيدة مصرية ضمن تدخلاتها المختلفة، وذلك بهدف تحسين جودة حياة الأسرة الريفية عبر توفير البنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية وفرص التمكين الاقتصادي للنساء. وقد انعكس ذلك في تنفيذ برامج لتدريب السيدات على الحرف والمشاريع الصغيرة وتوفير التمويل متناهي الصغر لهن، فضلاً عن مبادرات صحية موجهة للمرأة مثل دعم صحة الأم والطفل. وهكذا مثلت "حياة كريمة" نموذجًا لكيفية توجيه الاستثمار العام بشكل شامل يراعي الفئات المهمشة، مع توظيف طاقات الشباب في التنفيذ ومراعاة تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا ضمن أهداف التنمية المحلية.

### أثر المبادرة على المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية

امتدت آثار مبادرة حياة كريمة لتشمل تعزيز المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي. فقد شجعت المبادرة الأهالي (بمن فيهم النساء والشباب) على المشاركة في تحديد أولويات مشروعات تطوير قراهم، سواء عبر جلسات استماع ومشاورات تنسيقية أو من خلال تمثيلهم في لجان متابعة التنفيذ في بعض المناطق. كما أتاحت المبادرة منصة للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، حيث تضافرت جهود الجهات الحكومية مع مؤسسات المجتمع الأهلي والقطاع الخاص لإنجاح المشاريع. وأسفر هذا التكامل عن نتائج ملموسة في البنية التحتية والخدمات الأساسية بالريف، ما يعود بالنفع خاصة على الفئات الضعيفة كالنساء وكبار السن الذين كانوا الأكثر معاناة من نقص الخدمات سابقًا. ويفضل نهجها الشامل، أشاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٢١ باهتمام القيادة المصرية بملف تطوير القرى والعشوائيات، واعتبر مبادرة حياة كريمة تجسيدًا للنهج التنموي المتكامل الذي يحقق تحسينًا نوعيًا في حياة المواطنين. كذلك أكد برنامج الأغذية العالمي عام ٢٠٢٣ تكامل سياسات التنمية المستدامة في مصر، مشيرًا إلى أن مبادرة حياة كريمة أثبتت فعالية النهج المصري الشامل في التنمية. هذه الإشارات الدولية تعكس نجاح مصر في تقديم نموذج تنموي يضع الإنسان في المركز، ويضمن ألا يُترك أحد خلف الركب - لا سيما النساء والشباب في المجتمعات الريفية - خلال عملية التحديث العمراني.

### تطوير المناطق العشوائية وتحسين سكن الأسر الأكثر احتياجًا

حققت مصر خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤ إنجازات غير مسبوقة في تطوير المناطق العشوائية ضمن استراتيجيتها لتحقيق العمران الآمن والكرام لجميع المواطنين. وقد تبنت الدولة مقاربة توازن بين إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة وتطوير العمران القائم من أحياء غير مخططة أو مناطق سكن غير لائق، مع الحرص على إشراك السكان قدر الإمكان في مراحل إعادة التوسيع وتحسين الخدمات. فعلى مدى ما يقرب من عقد، عملت أجهزة الدولة بالتعاون مع المجتمع المدني على نقل الأسر القاطنة في المناطق الخطرة إلى مساكن حديثة وآمنة، وتوفير بدائل ملائمة تراعي احتياجات كل أسرة. وقد تطلّب ذلك في كثير من الحالات إجراء حوار مع الأهالي لكسب ثقتهم وتطمينهم حيال الانتقال إلى المجتمعات الجديدة، وضمان تقبلهم للتغيير عبر توفير خدمات أفضل وفرص معيشة كريمة. ومن الأمثلة البارزة مشروع نقل سكان المناطق غير الآمنة في القاهرة إلى حي الأسمرات ومشروع "بشائر الخير" في الإسكندرية، حيث تم إشراك الأهالي في اختيار نمط الوحدات السكنية الجديدة نسبيًا وإعلامهم بمراحل التطوير أولًا بأول. ورغم أن

التخطيط التفصيلي لهذه المشروعات تم على المستوى المركزي، إلا أن التركيز كان موجّهًا نحو خدمة المواطن وتحسين نوعية حياته كغاية أساسية، الأمر الذي يتسق مع المبادئ الحقوقية في ضمان حق كل فرد في سكن لائق.

### نتائج ملموسة لتحسين حياة الأسر (بيانات ومؤشرات)

أسفرت جهود تطوير العشوائيات في مصر عن نتائج كبيرة من منظور الكم والنوع. فعلى صعيد المناطق العشوائية غير الآمنة (وهي المناطق التي كانت تشكل خطرًا مباشرًا على حياة قاطنيها)، تم الإعلان رسميًا عن خلو مصر من المناطق العشوائية غير الآمنة بنهاية عام ٢٠٢٢. حيث تم تطوير ٣٥٧ منطقة غير آمنة على مستوى الجمهورية، عبر إنشاء نحو ٢٤٦ ألف وحدة سكنية جديدة لنقل الأهالي إليها، مما استفاد منه حوالي ١.٢ مليون مواطن كانوا يقطنون تلك المناطق. وبلغت التكلفة الإجمالية لتطوير المناطق غير الآمنة نحو ٦٣ مليار جنيه مصري. هذه الأرقام تعكس حجم الاستثمار الاجتماعي الموجّه لتحسين معيشة الفئات الأقل دخلًا وظروفًا. أما فيما يتعلق بالمناطق العشوائية غير المخططة (الأحياء التي تفتقر للبنية الأساسية الملائمة لكنها لا تمثل خطورة آنية)، فقد شهدت هي الأخرى مشاريع رفع كفاءة واسعة خلال الفترة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، في محافظة القاهرة وحدها تم تطوير ٣١ منطقة غير مخططة بمساحة إجمالية ٢٣٨٠ فدان، استفاد منها ما يقارب ٢٦٣ ألف أسرة من خلال تحسين شبكات المياه والصرف ورسف الطرق وتنسيق العمران. كما تأسست عام ٢٠٢٠ "صندوق التنمية الحضرية" كبديل لصندوق تطوير العشوائيات، ليتولى إدارة ملف تطوير المناطق غير المخططة وتلبية احتياجات سكانها على نحو أكثر شمولية واستدامة. وإلى جانب البنية التحتية، وفّرت الدولة في مشاريع الإسكان البديل خدمات اجتماعية متكاملة (مراكز صحية، مدارس، ملاعب، مناطق حرفية) لضمان توفير مقومات الحياة الكريمة للعائلات المنتقلة. وقد أولت اهتمامًا خاصًا للمرأة والطفل في هذه المجتمعات الجديدة عبر إنشاء حضانات ومراكز تنمية مهارات للسيدات، إدراكًا أن تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا ينعكس إيجابًا على استقرار الأسرة ككل. وبالجملة، فإن نهج التطوير العمراني في المناطق العشوائية خلال السنوات الأخيرة كان إنساني النزعة، يهدف إلى تحقيق أمن السكان وكرامتهم، مما يساهم في معالجة الفجوات الاجتماعية داخل المدن على المدى الطويل.

مشاركة المرأة والشباب في صنع القرار المحلي: تطورات وتحديات

مؤشرات على تمكين المرأة في المناصب القيادية المحلية

خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، برزت زيادة ملحوظة في تمثيل المرأة المصرية في مواقع اتخاذ القرار على المستويات التنفيذية المختلفة، الأمر الذي يهيئ البيئة نحو مشاركة أقوى للمرأة في إدارة الشأن المحلي مستقبلاً. فإلى جانب تحقيق المرأة نسبة تاريخية في البرلمان (٢٨٪ من المقاعد منذ انتخابات ٢٠٢٠ بفضل نظام الكوتا)، شهدت الحكومة وحركة المحافظين في عام ٢٠٢٤ تعيين عدد غير مسبوق من النساء في مناصب قيادية. وطبقاً للبيانات الرسمية، تضمّنت التشكيلة الحكومية التي أعلنت في يوليو ٢٠٢٤ ٤ وزيرات (بينهن وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزيرة التنمية المحلية) بالإضافة إلى ٥ نائبات للوزراء؛ كما تم تعيين أول سيدة في منصب محافظ لمحافظة البحيرة، فضلاً عن وجود ٩ سيدات في منصب نائب المحافظ في عدة محافظات. هذا الحضور النسائي البارز في المستويات التنفيذية العليا يضمن إيصال صوت المرأة في صنع القرارات التنموية ويعزز أخذ احتياجات النساء بعين الاعتبار في السياسات المحلية. وقد أكد التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ٢٠٢١ تصاعد مشاركة المرأة في الحوكمة المحلية تزامناً مع توجه الدولة نحو اللامركزية. ومع اقتراب عقد انتخابات المجالس المحلية (المؤجلة منذ فترة)، من المتوقع أن يستفيد تمثيل المرأة من نص المادة ١٨٠ الدستورية بحيث يفوق عدد النساء المنتخبات في المحليات ١٤ ألف سيدة (ما لا يقل عن ٢٥٪ من إجمالي حوالي ٥٦ ألف مقعد محلي). ورغم التحديات المتبقية، فإن هذه التطورات تشير إلى تقدم ثابت نحو تمكين المرأة سياسياً على المستوى المحلي وضمان مشاركتها الفعّالة في التخطيط وصنع القرار بشأن قضايا مجتمعها.

### مشاركة الشباب وبناء قدراتهم القيادية

أما بالنسبة إلى فئة الشباب، والتي تمثل شريحة كبيرة من المجتمع المصري (حيث تُقدّر نسبة من هم بين ١٨ و٣٥ عامًا بحوالي ثلث السكان)، فقد أولتها الدولة اهتمامًا استثنائيًا في إطار ما يسمى «الجمهورية الجديدة». إذ أدركت القيادة السياسية أن الشباب

هم قاطرة المستقبل ولا بد من إشراكهم في رسم السياسات وتحمل المسؤوليات التنفيذية. ففي السنوات الأخيرة، تم إطلاق برامج لبناء قدرات الشباب وتأهيلهم للقيادة المحلية، مثل الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب وبرنامج القيادة الرئاسية، مما أدى إلى بروز كوادر شبابية في مناصب معاوني المحافظين ونوابهم. وتشير حركة نواب المحافظين ٢٠٢٤ إلى تعيين عدد من الشباب (بعضهم في أوائل الثلاثينات من العمر) في مواقع نائب المحافظ، جنباً إلى جنب مع التمكين النسائي المذكور. كما أن اشتراط المادة الدستورية ١٨٠ بمنح ٢٥٪ من مقاعد المحليات للشباب دون سن ٣٥ سيضمن دخول آلاف من القادة الشباب إلى المجالس المحلية المنتخبة مستقبلاً، ما يضح دماء جديدة في الإدارة المحلية. وإلى حين إجراء تلك الانتخابات، يجري تشجيع الشباب على المشاركة العامة عبر مجالس ومنتديات الشباب التي تُنظمها وزارة الشباب والرياضة، ومن خلال مشاركتهم في مبادرات التنمية على الأرض مثل حياة كريمة وغيرها. وقد أكدت الدكتورة منال عوض (وزيرة التنمية المحلية الحالية) في كلمتها أمام المنتدى الحضري العالمي ٢٠٢٤ أهمية دور الشباب في التنمية الحضرية، مشيرة إلى أن الأطفال والشباب والنساء والقاعديين هم قاعدة ثرية للتشاور وتقديم رؤى متجددة تسهم في حلول مبتكرة للتحديات الحضرية. وتواجه مشاركة الشباب بعض العقبات المعروفة، مثل العزوف أحياناً عن العمل العام وضعف خبرات البعض، إلا أن الفرص المتاحة أمامهم اليوم في مصر - سواء عبر التعيينات القيادية أو المبادرات التطوعية - غير مسبوقه وتُمثل فرصة ذهبية لخلق جيل جديد من قيادات الإدارة المحلية القادرين على إحداث التغيير الإيجابي في مجتمعاتهم.

### التحديات والفرص في سبيل تخطيط حضري أكثر شمولاً

على الرغم من التقدم الملموس، لا تزال هناك تحديات تعترض تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وجميع الفئات العمرية في التخطيط الحضري. من هذه التحديات ما يتعلق بالإطار المؤسسي؛ فعلى سبيل المثال، تأخر تطبيق اللامركزية وعدم انتخاب المجالس المحلية منذ أكثر من عقدٍ من القنوات الرسمية لمشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي. كما أن الثقافة المجتمعية التقليدية في بعض المناطق قد لا تحبذ تولي النساء أو الشباب أدواراً قيادية، مما يستدعي جهوداً مستمرة لبناء الوعي وتغيير الصور النمطية. كذلك، كثيراً ما تواجه عمليات التخطيط التشاركي صعوبة في الوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً (كالنساء الريفيات كبيرات السن أو الشباب العاطلين) وإشراكهم في النقاشات التخطيطية بسبب نقص التدريب أو المعوقات اللوجستية. وفي المقابل، هناك فرص واعدة يمكن البناء عليها. فالدعم السياسي العلني لتمكين المرأة والشباب صار أوضح من أي وقت مضى، ويتجسد ذلك في الخطاب الرسمي وفي التعيينات القيادية الأخيرة. كما أن استضافة مصر لفعاليات دولية مثل المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر عام ٢٠٢٤ أتاح منصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حول إدماج المجتمع (بمختلف فئاته) في التنمية الحضرية. وقد خرجت توصيات ذلك المنتدى داعيةً إلى تعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان أن التخطيط العمراني يستجيب لاحتياجات الجميع. إضافة إلى ذلك، يُمثل التوسع في التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية فرصة لإشراك أوسع للمواطنين - خاصة الشباب - في عمليات التخطيط من خلال منصات الاستبيانات الإلكترونية والمشاورات عبر الإنترنت حول مشروعات التطوير المحلي. وأخيراً، فإن النجاحات التي تحققت في مبادرات حياة كريمة وتطوير العشوائيات تولد قصص نجاح يمكن تعميمها والبناء عليها، فهي تثبت أن النهج التشاركي المراعي للبعد الاجتماعي يؤدي ثماره تنموياً ويغيّر حياة الناس للأفضل.

### الخلاصة:

لقد أثمرت فترة المتابعة عن مبادرات رائدة ونتائج ملموسة في تمكين المرأة وإشراك الشباب وتحسين معيشة السكان في المدن والقرى على حد سواء. ولا يزال الطريق طويلاً لترسيخ المشاركة المجتمعية كجزء أصيل من منظومة التخطيط المحلي، إلا أن الإرادة السياسية والوعي المجتمعي بأهمية هذا النهج يبعثان على التفاؤل. ومع المضي قدماً في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ستواصل مصر تعزيز تلك المداخل التشاركية والبناء على دروس التجربة الأخيرة، سعياً نحو مدن ومجتمعات أكثر شمولاً وعدالة واستدامة تحقق رؤية "لا أحد يُترك خلف الركب" في سياق التنمية الحضرية الحديثة.

## ٦. تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات وعلى جميع مستويات اتخاذ القرار

يستعرض هذا الجزء من التقرير جهود الدولة المصرية لتمكين المرأة في المناصب القيادية والحياة العامة، مستنداً إلى البيانات والمؤشرات الحديثة، مع استعراض أهم السياسات والمبادرات والتحديات القائمة والتوصيات للمضي قدماً.

### التمكين السياسي وتمثيل المرأة في مواقع القيادة

حققت المرأة المصرية خلال الفترة الأخيرة حضوراً تاريخياً في السلطات التشريعية والتنفيذية. فبفضل التعديلات الدستورية عام ٢٠١٩ وتفعيل نظام الكوتا، وصلت نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب إلى حوالي ٢٧٪ (١٦٢ نائبة من إجمالي ٥٩٦) في الدورة الحالية ٢٠٢١-٢٠٢٦، وهي أعلى حصة في تاريخ البرلمان المصري. كما تمثل النساء ١٤٪ من مجلس الشيوخ (الغرفة الثانية) وتتولى إحدى السيدات منصب وكيل المجلس، مما يدل على كسر حواجز النوع الاجتماعي حتى في المناصب البرلمانية العليا. وفي الحكومة، شهد تشكيل مجلس الوزراء في عام ٢٠١٨ دخول أكبر عدد من الوزيرات بتاريخ مصر بحصة بلغت ٢٥٪ من الحقائق الوزارية. ورغم بعض التراجع لاحقاً، عادت القيادة السياسية لتوسيع مشاركة المرأة في التشكيل الوزاري الجديد عام ٢٠٢٤، والذي ضم ٤ وزيرات بالإضافة إلى ٥ نائبات للوزراء. هذا التواجد النسائي المميز امتد أيضاً للإدارة المحلية، حيث تم تعيين سيدة كمحافظ لمحافظة البحيرة إلى جانب ٩ نائبات للمحافظين في محافظات عدة (مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة والبحر الأحمر وجنوب سيناء والوادي الجديد وغيرها) في حركة تغييرات ٢٠٢٤. وبذلك تضمنت الدولة وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار على المستويين المركزي والمحلي، إيماناً بدورها الجوهري في التنمية.

من ناحية أخرى، عززت الدولة الإطار القانوني والمؤسسي لدعم المشاركة السياسية للمرأة. دستور ٢٠١٤ ضمن حصة ٢٥٪ من مقاعد المجالس المحلية للنساء (نحو ١٣,٥٠٠ مقعد مخصص للسيدات) لضمان صوت المرأة في صنع القرار المحلي، إلا أن تفعيل ذلك مرهون بإجراء انتخابات المحليات القادمة. كذلك أنشئت مجالس وآليات وطنية لتمكين المرأة، مثل المجلس القومي للمرأة الذي يضطلع بدور استشاري مهم وإطلاق مبادرات لرفع الوعي بحقوق المرأة سياسياً ومجتمعياً. وقد عينت القيادة السياسية نساء في مناصب رفيعة مستحدثة لأول مرة، منها مستشارة للأمن القومي لرئيس الجمهورية، ومستشارة رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية، تأكيداً للاعتماد على الكفاءات النسائية في دوائر صنع القرار العليا.

### دمج المرأة في القضاء والإدارة العامة

شهدت السنوات الأخيرة قفزة نوعية في انخراط المرأة في السلطة القضائية والمناصب التنفيذية العليا. فبعد عقود من غيابها عن بعض الهيئات القضائية، جاء قرار تاريخي في يوم المرأة العالمي ٨ مارس ٢٠٢١ بالسماح بتعيين المرأة في مجلس الدولة والنيابة العامة، تفعيلاً للاستحقاق الدستوري بالمساواة. وعلى إثر ذلك التحقت دفعات من القاضيات بتلك الهيئات لأول مرة، حيث تم تعيين ٩٨ قاضية في مجلس الدولة بأكتوبر ٢٠٢١ تلتها دفعات أخرى. ونتيجة هذه الجهود، بلغ عدد النساء في القضاء المصري أرقاماً غير مسبوقة: ١٣٠ قاضية في المحاكم العادية، و١٣٧ قاضية بمجلس الدولة، ووجود ١٧ وكالة نيابة عامة (بعد انضمامهن لأول مرة)، فضلاً عن آلاف العضوات بهيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة. كما حققت المرأة سابقة تاريخية بتولي المستشارية حسان شعبان رئاسة المحكمة الاقتصادية بطنطا كأول امرأة ترأس محكمة في مصر، وتولي قاضيات مناصب رئيس دوائر بمحاكم الاستئناف العالي. وفي المناصب التنفيذية، ازدادت مشاركة النساء كنواب للوزراء والمحافظين كما سلف ذكره، وتم تعيين أول مساعد أول لرئيس الوزراء لشؤون المتابعة من السيدات عام ٢٠١٩. هذه المؤشرات تؤكد نجاح الدولة في فتح أبواب الهيئات القضائية والإدارية أمام الكفاءات النسائية بما يحقق تكافؤ الفرص في تولي المناصب العامة.

### التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة

تعترف الدولة بأن التمكين الاقتصادي للمرأة ليس مجرد قضية مساواة اجتماعية، بل هو ضرورة لتحقيق التنمية الشاملة. وعلى الرغم من استمرار فجوة مشاركة النساء في سوق العمل (حيث ارتفعت نسبة مشاركة الإناث اقتصادياً إلى حوالي ١٦.٩٪ فقط في

٢٠٢٤ مقابل أكثر من ٧٠٪ للذكور)، فقد اتخذت خطوات ملموسة لتعزيز اندماج المرأة اقتصادياً. ارتفع حجم التمويل الموجه للمشروعات متناهية الصغر الخاصة بالنساء من ٨ مليارات جنيه عام ٢٠١٩ إلى ٩ مليارات في ٢٠٢٠، لتشكل النساء ٦٢٪ من إجمالي عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر على مستوى البلاد. كما أطلقت الحكومة أول دليل للتخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي بهدف توجيه الجهات الحكومية لإدماج احتياجات المرأة في البرامج التنموية وتخصيص التمويل الملائم لها. نتيجةً لهذه الجهود وغيرها، تحسنت مؤشرات الشمول المالي للمرأة؛ إذ استحوذت النساء على ٤٠٪ من الزيادة في عدد الحسابات البنكية الجديدة خلال ٢٠٢٠/٢٠٢١، وارتفع عدد المستفيدات من خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول إلى نحو ٢ مليون سيدة. كذلك تُظهر البيانات أن النساء يمثلن حوالي ٥٠٪ من العاملين بالجهاز الإداري للدولة (لا سيما في قطاعي التعليم والصحة)، مما يعكس حضورهن القوي في الوظائف الحكومية. وعلى صعيد القطاع الخاص وقطاع الأعمال، بدأت المشاركة النسائية في المناصب القيادية تشهد تحسناً تدريجياً مدعوماً بإصلاحات تنظيمية؛ فقد ألزمت الهيئة العامة للرقابة المالية منذ ٢٠١٩ الشركات المدرجة بالبورصة والشركات المالية غير المصرفية بتعيين سيدة واحدة على الأقل في مجالس إدارتها، وتطور الأمر عام ٢٠٢١ ليتعين أن يكون للمرأة نسبة ٢٥٪ من مقاعد مجالس إدارة الشركات أو عضويتين على الأقل. وبالفعل ارتفعت نسبة تمثيل النساء في مجالس إدارات الشركات المقيدة بالبورصة من ١٠٪ في ٢٠١٩ إلى نحو ١١.٦٪ في ٢٠٢٠، مع توقع استمرار الارتفاع لتحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ ببلوغ المرأة ٣٠٪ من المناصب القيادية بحلول ٢٠٣٠.

أما في جانب التمكين الاجتماعي، فقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً لتحسين جودة الحياة للمرأة وأسرتها. أطلقت مبادرات صحية ضخمة مثل حملة "١٠٠ مليون صحة" التي وفرت فحوصات مجانية للأمراض المزمنة والسرطان للنساء في جميع المحافظات. وفي مجال التعليم، نجحت مصر في سد الفجوة بين الجنسين؛ حيث ارتفعت نسبة الإناث المقيدات بالتعليم العالي إلى ٤٩.٨٪ في العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (مقارنة بحوالي ٤٥.٤٪ في ٢٠١٣/٢٠١٤) كما تشكل الإناث ٥٨٪ من طلاب الدراسات العليا حالياً. وانخفض معدل تسرب الفتيات من المرحلة الابتدائية إلى ٠.٢٣٪ فقط عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بعدما كان ٠.٤٥٪ قبل عقد، مما يؤثر إلى تحسن فرص بقاء الفتيات في التعليم. إلى جانب ذلك، اتسع نطاق برامج الحماية الاجتماعية المراعية للمرأة؛ فتستفيد مئات الآلاف من الأسر التي تعولها نساء من برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة"، كما جرى تعزيز معاشات الأرملة والمطلقات وزيادة منافذ مراكز استضافة النساء المعنفات. وأطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برامج للتوعية بالمسؤولية الأسرية مثل برنامج "مودة" لتأهيل الشباب للزواج وتثقيفهم، وذلك للحد من الظواهر الاجتماعية السلبية التي تقع المرأة ضحيتها. كل هذه الجهود تعكس إدماج بعد تمكين المرأة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية باعتباره ركيزة لتحقيق التنمية الحضرية الشاملة.

### دور المرأة في التخطيط العمراني والمبادرات المجتمعية

على صعيد التنمية الحضرية والمحلية، تبنت مصر نهجاً يضمن أن تكون للمرأة كلمة مسموعة في رسم سياسات المدن والمجتمعات المحلية. فقد ألزمت وحدات تكافؤ الفرص المنشأة في كل وزارة ومحافظة بوضع قضايا النوع الاجتماعي ضمن خطط التنمية المحلية الشاملة. يبلغ عدد هذه الوحدات ٢٧٧ وحدة على مستوى الجمهورية، ومهمتها دمج احتياجات المرأة في عملية التخطيط والمتابعة والتقييم بالمحافظات. وفي إطار عمل هذه الوحدات، تم إطلاق حزمة من المبادرات في مختلف المحافظات لتعزيز المشاركة المجتمعية للنساء؛ فعلى سبيل المثال أطلقت وزارة التنمية المحلية ست مبادرات توعوية وتدريبية تستهدف النساء، منها حملة "معاً ضد العنف" التي عقدت ٢٣٨ ندوة لتوعية ١٧ ألف مستفيدة بمناهضة العنف والتحرش، وحملة لمناهضة ختان الإناث (٢٤٩ ندوة) وزواج القاصرات (٣٠ ندوة) للوصول للأسر بجميع القرى. وكذلك مبادرة "إنت منتجة" التي نظمت عشرات ورش العمل لتدريب السيدات في الريف على حرف يدوية ومشروعات صغيرة بهدف تمكينهن اقتصادياً محلياً. هذه الجهود على المستوى القاعدي توازيها مبادرات قومية كبرى مثل مبادرة "حياة كريمة" لتنمية الريف المصري، والتي تُعد منصة شاملة لتحسين معيشة المواطنين في القرى الأكثر احتياجاً. وتولي "حياة كريمة" عناية خاصة لتمكين المرأة الريفية عبر توفير فرص عمل في المشروعات الصغيرة والبنية التحتية الاجتماعية؛ إذ تتعاون المؤسسة القائمة على المبادرة مع الوزارات المعنية لتدريب النساء والشباب على الحرف وتحسين دخول الأسر الريفية. على سبيل المثال، تشمل بروتوكولات التعاون الحديثة تدريب وبناء قدرات المرأة في الزراعة

والصناعات الغذائية المنزلية (كالزراعات على الأسطح وتصنيع الغذاء) لضمان دخل مستدام للأسر الريفية. وإلى جانب ذلك، يجري إشراك المرأة في عمليات التخطيط الحضري من خلال مراعاة احتياجاتها في تصميم المشروعات العمرانية. ففي القاهرة الكبرى تم إدماج منظور النوع الاجتماعي في تطوير خدمات النقل العام مثل مشروع الأتوبيس الترددي السريع، وذلك بعد عقد مشاورات متعددة الأطراف تضمن مراعاة سلامة المرأة وراحة تنقلها. كما نفذت الحكومة بالتعاون مع هيئات دولية برنامج "مدن آمنة" لتهيئة الفضاءات العامة بما يكفل أمن النساء والفتيات في المناطق الحضرية المكتظة، عبر تحسين الإضاءة في الشوارع والأسواق وتصميم مسارات آمنة. هذه الأمثلة تؤكد حرص مصر على أن تكون المرأة شريكًا متساويًا في صنع القرارات التخطيطية محليًا وعمرانيًا، سواء من خلال مواقعها الرسمية (كعضوة بالمجالس المحلية مستقبلًا أو كقيادية تنفيذية) أو عبر المشاركة المجتمعية المنظمة.

### التحديات المتبقية والخطوات المستقبلية

بالرغم من التقدم الملحوظ في تمكين المرأة المصرية خلال السنوات الأخيرة، لا تزال هناك تحديات تتطلب المعالجة لضمان تحقيق المشاركة الكاملة المنشودة في جميع المجالات. من أبرز هذه التحديات استمرار انخفاض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة مقارنة بالرجال، ويرتبط ذلك بعوامل اجتماعية وثقافية تتطلب مزيدًا من الجهد لتغيير الصور النمطية حول عمل المرأة وتشجيع توظيفها في القطاع الخاص. وعلى الرغم من التحسن التدريجي في تمثيل النساء بمجالس إدارات الشركات والمؤسسات، إلا أن النسبة لا تزال دون المأمول، مما يتطلب تحفيزًا أكبر للقطاع الخاص للالتزام بتوجيهات الدولة نحو زيادة القيادات النسائية، وكذلك توفير شبكات دعم مثل برامج وتبادل الخبرات لتمكين مزيد من رائدات الأعمال والمديرات التنفيذيات. وفي المجتمع، ما زالت بعض الممارسات الضارة مثل العنف الأسري والتحرش تمثل عقبات أمام المشاركة الآمنة والفاعلة للمرأة، مما يستلزم استمرار إنفاذ التشريعات الرادعة والتوعية المجتمعية المكثفة. وفيما يلي أبرز التوصيات لتعزيز مشاركة المرأة والمضي قدمًا نحو تحقيق المساواة الكاملة في مواقع صنع القرار:

- **استدامة بناء القدرات:** توسيع برامج بناء قدرات القيادات النسائية على المستوى الوطني والمحلي، على غرار برنامج "المرأة تقود في المحافظات" الذي يستهدف تدريب السيدات في جميع المحافظات على المهارات القيادية والإدارية للمشاركة الفعالة في تنمية مجتمعاتهن. واستمرار برامج التأهيل للمناصب التنفيذية والقضائية لضمان تمكين الكفاءات النسائية الشابة وصلل خبراتهن.
- تمكين اقتصادي أعمق: تعزيز سياسات المصالحة بين العمل والأسرة لرفع مشاركة المرأة في سوق العمل (مثل التوسع في خدمات رعاية الأطفال وإجازات الأمومة المدفوعة)، إلى جانب زيادة التمويل للمشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، واستهداف رفع نسبة مشاركة النساء اقتصاديًا إلى المستويات المستهدفة في رؤية ٢٠٣٠ (٣٠٪ فأكثر في المواقع القيادية).
- **سد الفجوات الإقليمية:** التركيز على الفجوات بين المحافظات في مؤشرات تمكين المرأة، عبر رصد تقدم كل محافظة في مجالات مثل تعليم الإناث ومشاركتهن الاقتصادية ومناصبهن القيادية، وتقديم حوافز للمحافظات الأقل أداءً لاعتماد مبادرات مبتكرة تزيد من مشاركة المرأة المحلية. فعلى سبيل المثال، يمكن تبني برامج خاصة للفتيات في صعيد مصر لرفع معدلات الالتحاق بالتعليم الفني والتكنولوجي، بما يعزز فرص تمثيلهن في قطاعات اقتصادية جديدة.
- استمرار الإصلاحات التشريعية والمؤسسية: متابعة تحديث التشريعات الداعمة لحقوق المرأة وضمان إنفاذها الفعال. ويشمل ذلك الاستمرار في تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦ فيما يخص حقوق المرأة، وتحديث الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ كلما اقتضت الحاجة لمواءمتها مع مستجدات التنمية. كما يُوصى بتعزيز آليات المتابعة والتقييم عبر المرصد الوطني للمرأة وغيره، لرصد التقدم المحرز سنويًا في تحقيق أهداف تمكين المرأة وإعداد تقارير شفافة تبرز النجاحات والتحديات.

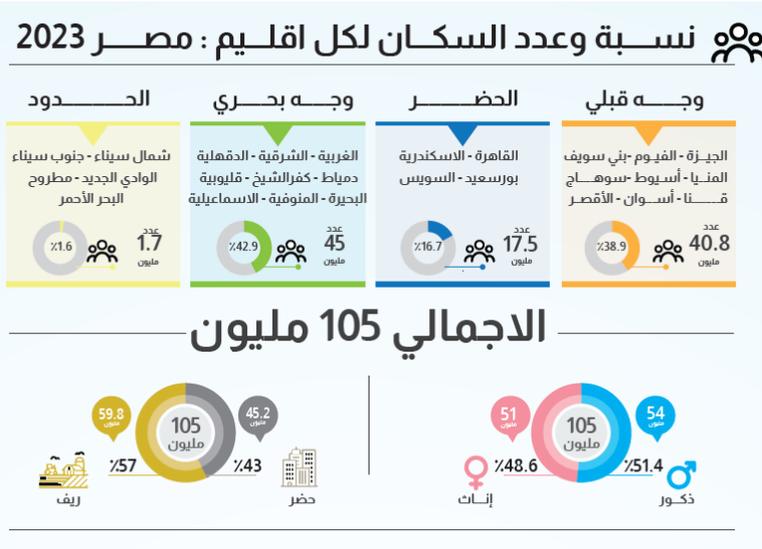
## (٢-٤-٢) تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية

يُعدّ "تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية" من الركائز الجوهرية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، إذ يُسهم في توجيه النمو العمراني بطريقة متوازنة ومنظمة، ويعزز الاستخدام الكفء للأراضي والموارد، ويراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وفي إطار تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، تولي الدولة اهتماماً متزايداً بتطوير أدوات التخطيط الحضري وتعزيز القدرات المحلية على إدارة النمو الحضري، مع التركيز على تعزيز التكامل بين التخطيط على المستويين الوطني والمحلي، وتشجيع المشاركة المجتمعية، وتبني نهج قائم على الأدلة والبيانات. ويتناول هذا الجزء من التقرير أبرز السياسات والتدخلات التي تهدف إلى تحسين آليات التخطيط والإدارة المكانية في المدن والمناطق الحضرية. ويستعرض هذا الجزء أيضاً تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة، وتطوير منصات رقمية تشاركية وسهلة الاستخدام من خلال الحكومات الإلكترونية والأدوات الرقمية للحوكمة الخاصة بالمواطنين، والتوسع في تبني التكنولوجيا الحديثة والابتكار لتحسين الرخاء المشترك للمدن والأقاليم. كما يناقش تنفيذ أدوات رقمية، شاملة نظم المعلومات المكانية الجغرافية، بهدف تطوير التخطيط العمراني والإقليمي، وزيادة كفاءة إدارة الأراضي وسهولة الوصول إلى الخدمات الحضرية. وأخيراً، يعرض جهود بناء القدرات على جميع المستويات الحكومية لتحقيق المتابعة الفعالة على تنفيذ سياسات التنمية الحضرية، وكذا إجراءات دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية تجميع وتصنيف وتحليل البيانات.

### ١. تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة

#### أهم مؤشرات التوازن المكاني لتوزيع السكان

بلغ عدد سكان مصر عام ٢٠٢٣ حوالي ١٠٥ مليون نسمة ٢٠٢٣، يعيش منهم ٤٣٪ في الحضر، و٥٧٪ في الريف. واحتل الوجه البحري أكبر عدد من سكان مصر، حيث يمثل سكان هذا الإقليم ٤٢.٩٪ من إجمالي السكان، يليه الوجه القبلي بنسبة ٣٨.٩٪، ثم المحافظات الحضرية (١٦.٧٪)، في حين تمثل المحافظات الحدودية أقل من ٢٪ من إجمالي السكان.



المصدر: الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية ٢٠٢٣-٢٠٣٠ - وزارة الصحة والسكان.

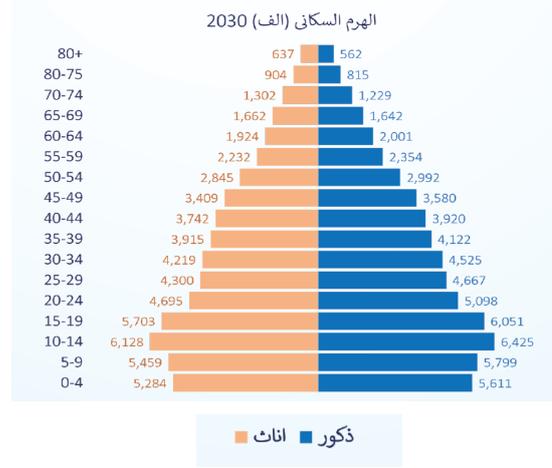
حدثت تغيرات في توزيع هيكل الفئات العمرية للسكان في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١، حيث زادت نسبة الفئات العمرية ٦٠ سنة فأكثر من ٦.٩٪ سنة ٢٠١١ إلى ٨.٢٪ سنة ٢٠٢١، ومتوقع زيادة ذات الفئة في عام ٢٠٣٠ إلى ١٠.٦٪. مما له تأثيرات متعددة وتحديات صحية واجتماعية، مثل زيادة في الاحتياجات الصحية والاجتماعية لهذه الفئة، والحاجة إلى توفير خدمات صحية ودعم اجتماعي أفضل، وزيادة تكاليف الرعاية الصحية والمعاشات، مما يتطلب توجيه استثمارات إضافية في البنية التحتية الصحية.

الشكل رقم (٨٩) توزيع كبار السن وفقاً لفئات السن

كبار السن			
الإجمالي	إناث	ذكور	فئات
3925	1924	2001	60-64
3304	1662	1642	65-69
2531	1302	1229	70-74
1719	904	815	80-75
1199	637	562	80+
12678			

60 فأكثر % 10.6

الشكل رقم (٨٨) الهرم السكاني المتوقع لسنة ٢٠٣٠



المصدر: الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية ٢٠٢٣-٢٠٣٠ - وزارة الصحة والسكان.

تضمن سياسات التنمية الإقليمية المتوازنة والمتكاملة رؤية مصر ٢٠٣٠، والإستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية ٢٠٢٣-٢٠٣٠، والمخطط القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢، وبعض البرامج الإقليمية مثل برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، وغيرها، وذلك على النحو التالي:

#### رؤية مصر ٢٠٣٠:

أطلقت مصر عام ٢٠١٦ النسخة الأولى من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعد بوصلة لتوجهات الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، تبني عليها الدولة الخطط والبرامج لتنفيذ أهدافها من خلال التركيز على مفاهيم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية المحلية المتوازنة. وتهدف الرؤية إلى أن تكون مصر بحلول ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام بيئي مُتَزَن ومتنوع، تُحَقِّق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين، بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة. ونظراً إلى المتغيرات والتحديات لدولية والإقليمية والمحلية، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتحديث الرؤية في المصدرة في ٢٠٢٣. وتضم الرؤية ستة أهداف رئيسية على النحو التالي:

#### الهدف الرئيسي الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشتة

وذلك بتطبيق مبدأ "العدالة والإتاحة" من خلال تقديم التمويل المناسب لتوفير الخدمات، إتاحة حلول متطورة لتحقيق كفاءة تقديم الخدمات للتغلب على التحديات من خلال التقدم التكنولوجي والابتكار وتعزيز التحول الرقمي، وبيئة تشريعية ومؤسسية داعمة، وبرامج القيم الثقافية. أما الأهداف الأساسية العامة، تتمثل في: (١) القضاء على الفقر، (٢) توفير الغذاء، (٣) إتاحة خدمة صحية متميزة، (٤) الارتقاء بمنظومة التعليم، (٥) إتاحة السكن اللائق، (٦) إثراء الحياة الثقافية والرياضية.

#### الهدف الرئيسي الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة

وذلك بتطبيق التوزيع العادل للدخل الذي يُمكن المواطنين من تلبية احتياجاتهم المعيشية، والارتقاء في المواقع الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن تكافؤ الفرص وعدم التمييز، سواء بسبب السن، أو الجنس، أو الإعاقة، أو الدين، أو البُعد الجغرافي. وتحقيق المساواة من خلال إتاحة الموارد والمنافع والخدمات العامة لجميع المواطنين، مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، إلى جانب التمتع بحقوق التعبير، والحق في العمل، والحقوق المدنية، كالملكية الخاصة دون تمييز. أما الأهداف الأساسية العامة، تتمثل في: (١) توفير برامج الحماية الاجتماعية (٢) الحد من الفجوة بين الجنسين (٣) لإدماج وتكافؤ الفرص (٤) وتعزيز التنمية المكانية والمحلية.

### الهدف الرئيسي الثالث: نظام بيئي متكامل ومستدام

من خلال حماية الموارد البيئية والطبيعية وتنوعها البيولوجي، والحد من الاستهلاك غير المستدام المصاحب لعملية التنمية في قطاعات مثل الزراعة والصيد، والتعدين، والسياحة، والنقل. وأيضا الاعتماد على الموارد البديلة المتجددة. أما الأهداف الأساسية العامة، تتمثل في: (١) مواجهة تحديات تغير المناخ (٢) استدامة الموارد الطبيعية (٣) المحافظة على التنوع البيولوجي واستدامة النظم الإيكولوجية (٤) إدارة المخلفات.

### الهدف الرئيسي الرابع: اقتصاد متنوع ومعرفي

يقصد بالتنوع الاقتصادي بدعم مقدر الأنشطة والقطاعات المختلفة على توليد الدخل وإدارة الموارد وخلق فرص عمل في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، ليكسب النمو والتنمية المرونة الكافية لمواجهة الأزمات والصدمات المختلفة. مما يتيح عدّة مصادر للدخل. والاقتصاد المعرفي من خلال ربط مؤسسات التعليم والبحث العلمي بالقطاعات الاقتصادية، لتعزيز الكفاءة في التعليم والتدريب، والبحث العلمي، والاستعداد التكنولوجي، والابتكار. أما الأهداف الأساسية العامة، تتمثل في: (١) تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة، (٢) تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية، (٣) زيادة فرص العمل اللائق، (٤) التحوّل نحو الشمول المالي، (٥) تحفيز التصنيع، (٦) مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة، (٧) تحقيق الاستدامة المالية.

### الهدف الرئيسي الخامس: بنية تحتية متطورة

من خلال مفهومٍ شاملٍ للخدمات عالية الجودة التي توفرها الدولة لمواطنيها من أجل الارتقاء بمستوى معيشة الفرد وإتاحة فرص متساوية للجميع من الطاقة المستدامة، وشبكات النقل الآمنة، ونظم الاتصالات والبنية الرقمية التي تربط جميع المناطق الجغرافية ببعضها. والتي من دورها تدعم التنمية الاقتصادية بتسهيل عمليات الإنتاج والتوزيع، وتسهيل حركة التجارة الدولية وإقامة مناطق لوجستية وتجارية وصناعية متطورة، بما يدفع عجلة النمو الاقتصادي ويجذب مزيداً من الاستثمارات المحلية والأجنبية بتوفير الجاهزية اللازمة للمشروعات، سواء في المجمعات الصناعية المنتشرة بمعظم محافظات مصر أو في المدن الجديدة. أما الأهداف الأساسية العامة، تتمثل في: (١) تقديم خدمات أساسية وملائمة، (٢) توفير نُظم نقل آمنة ومستدامة، (٣) تعزيز نظم وموارد الطاقة المستدامة، (٤) تطوير نظم الاتصالات والمعلومات.

### الهدف الرئيسي السادس: الحوكمة والشراكات

تشمل تطبيق مبادئ الحوكمة في سيادة القانون والعدالة والمشاركة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، وإدماجها مؤسسياً وتشريعياً، بالإضافة إلى العمل على رفع القدرات البشرية وتغيير الثقافة والسلوك الإداري. وترتبط قضية الحوكمة بالمسؤولية المشتركة للقطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتصبح مسؤولية كل فرد من أفراد المجتمع، من خلال العمل بنظام فعّال للمراقبة والمحاسبة للعمليات والإجراءات الخاصة بجميع المؤسسات، بما يضمن فاعليتها وكفاءتها وامتثالها للوائح والقوانين المعمول بها، والوصول إلى أداء أكثر إنتاجية في الدولة. أما الأهداف الأساسية العامة، تتمثل في: (١) الإصلاح الإداري، (٢) ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد، (٣) تعزيز المساءلة والمحاسبة، (٤) تمكين الإدارة المحلية، (٥) تعزيز الشراكات، (٦) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، (٧) الحفاظ على الاستقرار والأمن. وتتضمن الوثيقة عددًا من المؤشرات الاستراتيجية لمتابعة الأداء والتقدم المحرز بكل هدف من الأهداف العامة التي تتضمنها الوثيقة، مع تحديد نقطتين زمنيتين: عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠.

### الإستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية ٢٠٢٣-٢٠٣٠

تم إطلاق الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية الأولى في نوفمبر ٢٠١٤ بهدف الارتقاء بنوعية حياة المواطن من خال تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي وذلك عن طريق تحسين خصائص السكان وإعادة رسم الخريطة السكانية في مصر من خلال إعادة توزيع السكان، مع تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال تقليل التباينات والفجوات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية. وتم تحديث الاستراتيجية عام ٢٠٢٣ بعد مراجعة وتقييم الخطة التنفيذية ٢٠١٥ -

٢٠٢٠ بناءً على نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١ والذي أظهر ضرورة إجراء تدخلات وتعديلات جديدة على الخطط الخمسية للاستراتيجية القومية للسكان والتنمية ٢٠٣٠-٢٠١٥ لتتمكن من تحقيق مستهدفات ٢٠٣٠. واهتمت الاستراتيجية بعدد من المبادرات والمشروعات التالية لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ ومنها:

- إطلاق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية في عام ٢٠٢٢ ليكون بمثابة النواة الرئيسية لتحديث الاستراتيجية.
  - تحقيق أهداف المبادرات الرئاسية والتي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الفرد وتحسين خصائص السكان مثل، (١) مشروع حياة كريمة، (٢) مشروع تكافل وكرامة، (٣) الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، (٤) استراتيجية الطفل.
  - دعم المبادرات القومية الحالية الخاصة بالمجال الصحي ومتابعة تنفيذها مثل، (١) مشروع التأمين الصحي الشامل، (٢) مبادرة ١٠٠ مليون صحة، (٣) ومبادرة صحة المرأة للكشف عن أورام الثدي، (٤) مبادرة صحة الأم والجنين، (٥) والبرنامج القومي للأمراض المنقولة جنسياً.
  - وضع خطط طوارئ في حالة الأزمات لضمان الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية والهامة للفرد، مثل التغيرات المناخية والأوبئة.
  - ووضع الخدمات الخاصة بالنساء والفتيات للتكيف مع تغير المناخ.
- وتشمل أهم مرتكزات الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠ والتي لها تأثير على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، ما يلي:

- ضمان الحقوق الإيجابية: والتغطية الصحية الشاملة، مع ضمان فرص الحصول على خدمات ومعلومات الصحة الإيجابية المتكاملة، وخاصة بين الفئات الهشة.
- حوكمة الملف السكاني: ومن أهمها مراجعة متطلبات الإطار القانوني للوائح القطاع الصحي فيما يخص مشاركة التمريض والرائدات والقابلات في المهام، مما يغطي فجوة تقديم الخدمات الصحية المتوافقة مع الأبعاد الثقافية والمجتمعية لبعض المناطق. والتغطية الصحية من خلال منظومة التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين في مختلف الخدمات الصحية، والخدمات المتنوعة بطرق مختلفة مثل القوافل والحملات الطبية.
- تفعيل اللامركزية: لتمكين المديرية والإدارات بالمحافظات للمشاركة في تنفيذ الأنشطة، من خلال إدماج الخطط السكانية ضمن خطط التنمية على المستوى المحلي. مع ضمان استدامة التمويل وتنوع مصادره بمشاركة القطاع الخاص لتنفيذ الأنشطة، وضمانها للمناطق المحرومة من التغطية الجغرافية.
- تدفق واستخدام البيانات: التنسيق والتكامل بين مرصد المجلس القومي للسكان ومرصد وزارة التخطيط ومرصد المركز الديموغرافي ومراكز المعلومات المختلفة في وزارات (الصحة والسكان والنضامن) والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- ميكنة نظم المعلومات من الوحدة الصحية حتى المستوى المركزي لمتابعة التطور في تلقي الخدمة، وتمكين متخذي القرار من تخطيط وتنفيذ برامج الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة والسكان. أيضا توفير أنظمة إدارة السجلات الإلكترونية وتطبيقات الصحة الرقمية لتسجيل وتتبع البيانات بفعالية.

### المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢

تتبنى الهيئة العامة للتخطيط العمراني إعداد الإستراتيجيات القومية عدد من المحاور التي تضمن بها تحقيق التوازن في المعمور المصري وتكامل المقترحات القطاعية المختلفة مع التوجهات القومية. أصدرت الهيئة العامة للتخطيط العمراني عام ٢٠١١ المخطط الاستراتيجي القومي لعام ٢٠٥٢ وتم اعتماده في ديسمبر ٢٠١٣، ثم تبنت الهيئة تحديثه طبقاً للمستجدات التنموية ومن خلال هذا أعدت الهيئة خريطة مستقبل التنمية العمرانية في مصر ٢٠٣٠ (الجمهورية الجديدة) حيث تعكس الخريطة واقع ومستقبل التنمية العمرانية على المستوى القومي من خلال ما تحقق ومستهدف من توازن بين التوزيع المتكافئ للموارد والمقومات وبين

متطلبات تنمية المناطق ذات الأولوية وتمثل خريطة الطريق لتحقيق مستهدفات رؤية واستراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ تنفيذاً لأهداف التنمية المستدامة علي مستوي العالم وايضا تؤكد علي أهمية وتقررد وظيفة ودور الموقع الجغرافي للدولة المصرية التي تعد نافذه التنمية لأفريقيا شمالا ولأسيا غربا ولأوروبا جنوبا وترسم الخريطة خطه عمل الدولة المصرية بمنافذها الشرقية والغربية والجنوبية في رسم علاقتها الاقتصادية مع الدول الجوار

وقد اسفرت جهود التنمية لمخرجات المخطط الاستراتيجي القومي ٢٠٥٢ و ٢٠٣٠ وخريطة مستقبل مصر للتنمية العمرانية ٢٠٣٠ على التغير في تركيز التنمية واستعمالات الأراضي على المستوى القومي كالتالي

- زيادة نسبة مساحة المعمور الحالية والمقترحة للتنمية من ٧.٨٪ في عام ٢٠١١ إلى ١٤.٢٪ عام ٢٠٢٤ من إجمالي مساحة الجمهورية.
- تضاعف مساحات الأراضي المخصصة للتنمية الزراعية وأصبحت تمثل ٣.٧٪، في مقابل ذات النسبة للمناطق الزراعية القائمة، ليصبح إجمالي نسبة الأراضي للتنمية الزراعية ٨٪ من مساحة الجمهورية.
- إتاحة أراضي للتنمية العمرانية الجديدة من مدن جديدة ومناطق عمرانية مخطط بنسبة ٠.٦٣٪ من مساحة الجمهورية.
- إضافة مساحات لأراضي قطاع الطاقة والطاقة الجديدة والمتجددة بنسبة ٣.٥٤٪ من إجمالي مساحة الجمهورية.
- توجيه التنمية العمرانية للظهير الصحراوي وتكامل مشروعات التنمية للقطاعات الاقتصادية.
- اضافة خمس مناطق تنمية ذات اولوية جديدة علي المستوى القومي ناتجة من تحليل المقومات والمستجدات وصلاحيات الاراضي للتنمية لجميع القطاعات حيث وصل الاجمالي الي ١٥ منطقة تنمية ذات اولوية علي المستوى القومي

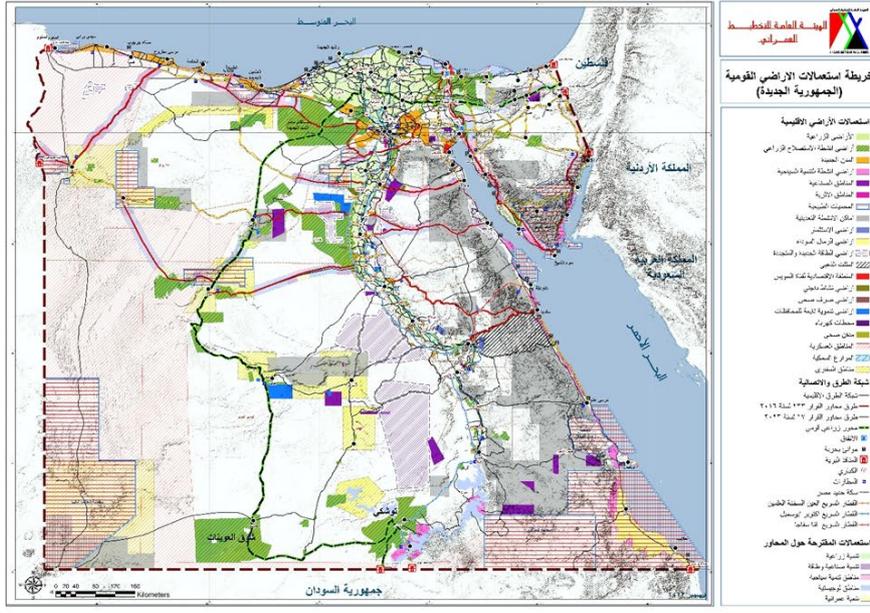
### الشكل رقم (٩٠) تغير التوازن المكاني على المستوى القومي

خريطة مستقبل التنمية العمرانية في مصر ٢٠٣٠

المخطط الاستراتيجي القومي ٢٠٥٢



منطقة غرب الدلتا	منطقة A	مناطق التنمية ذات الاولوية الجديدة
منطقة المثلث اللوجستي القومي	منطقة B	
منطقة الاقصر- أسوان	منطقة C	
منطقة رأس غارب - جبل الزيت	منطقة D	
منطقة مرسي علم - برنيس	منطقة E	



النشاط	استعمالات الأراضي	المساحة بال كم	النسبة من الجمهورية	اجمالي المساحة بال كم
أراضي التنمية الزراعية	المران والزراعة القنطرة (الوادي والنلت)	37019.7	3.70%	7.64%
	أراضي الإصلاح المفتوحة	36955.6	3.70%	
	أراضي الواحات	465.85	0.05%	
	جهاز مشروع الخدمة الوطنية للتنمية الزراعية	1998.71	0.20%	
أراضي التنمية الصناعية	المناطق الصناعية	8070.93	0.81%	0.88%
	أراضي الاستثمار	698.77	0.07%	
أراضي التنمية السياحية	أراضي تنمية سياحية	13465.45	1.35%	1.41%
	مناطق الترفيه	675.74	0.07%	
أراضي التنمية العمرانية	المنطقة الحبيبية - ٢٥ %	1734.0675	0.17%	0.32%
	ترار ٣٠١ التماثلي - ٥ %	1497.605	0.15%	
أراضي الطاقة	أراضي الطاقة الحبيبية والمحمدة	35270.82	3.53%	3.54%
	مصنعات كهرباء	120.6	0.01%	
أراضي التنمية الأخرى	أراضي الصرف الصحي	400.66	0.04%	0.22%
	المناطق السكنية بالمحافظات	1175.47	0.12%	
	المناطق الاقتصادية الخاصة	671.53	0.07%	
	البنية التحتية ٢٠ %	2383.25	0.24%	0.24%
نسبة استخدامات الأراضي القومية من الجمهورية				14.2 %

إجمالي نسبة استعمالات الأراضي القومية  
١٤,٢ % تقريبا من إجمالي مساحة مصر  
عام ٢٠٢٤

إجمالي نسبة استعمالات الأراضي القومية  
٧,٨ % من إجمالي مساحة مصر  
عام ٢٠١٠

المصدر: مستقبل التنمية العمرانية في مصر - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - أكتوبر ٢٠٢١

### السياسة الوطنية الحضرية:

أطلقت الهيئة العامة للتخطيط العمراني وثيقة السياسة الحضرية الوطنية والتي تم اعتمادها من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية في سبتمبر ٢٠٢٣، وقد تم دمج مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة، ضمن أهداف السياسة. والتزاما دوليا من مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. وقد أسهمت هذه الوثيقة في توجيه جهود الدولة نحو بناء مدن مستدامة، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وتعزيز التنمية الاقتصادية. وقد تجسدت هذه الرؤية على أرض الواقع من خلال إنشاء مدن جديدة، وتطوير البنية التحتية، وتنفيذ مشاريع ضخمة مثل مبادرة حياة كريمة لتطوير الريف المصري. من التوجهات الأساسية للسياسة:

- إعادة هيكلة النسق العمراني القومي لتقليل الهيمنة إقليم القاهرة والاسكندرية والاستفادة من ميزات التكتل الحالي في تحقيق التنافسية العالمية.
- الانتشار المتوازن للنمو الحضري من المدن الجديدة في والقائمة نحو الظهير الصحراوي لتخفيف طلب النمو الحضري على الأراضي الزراعية.
- وضع سياسات لتعزيز الروابط الحضرية الريفية وأهمها الاتصالية والتنمية الاقتصاد المحلي والريفي لتقليل التفاوتات.
- الاهتمام بتنمية وتحفيز نمو المدن الصحراوية وخاصة مدن البوابات، وإنشاء نظم النقل الشبكي اللوجيستي بين المدن الإنتاجية ومدن المنافذ بما يتفق مع الخطط القومية، والذي من شأنه سيدعم التوازن وتحرك التنمية في المناطق والأقاليم الهامشية واعطاء فرص للمحافظات الحدودية لتغيير حالتها التنموية من أقل تطورا إلى أقاليم إنتاجية وجاذبة للسكان.
- وضع منظومة النقل الذكي وربطها بالظهير الريفي والعمراني.
- دعم التنمية المرتكزة على النقل على محاور شبكة النقل من خلال تكثيف الأنشطة الاقتصادية واستخدامات الأراضي المتنوعة.

- التكامل بين خطط تنمية أراضي المدن الجديدة والأراضي المتاحة داخل الكتل العمرانية بالمدن القائمة.
- تشجيع الصناعات المكتملة لسلاسل القيمة محلياً والصناعات التصدير ذات المكون المحلي والمحتوى التكنولوجي المرتفع.

### الإطار التشريعي والمؤسسي الداعم للتنمية المتوازنة:

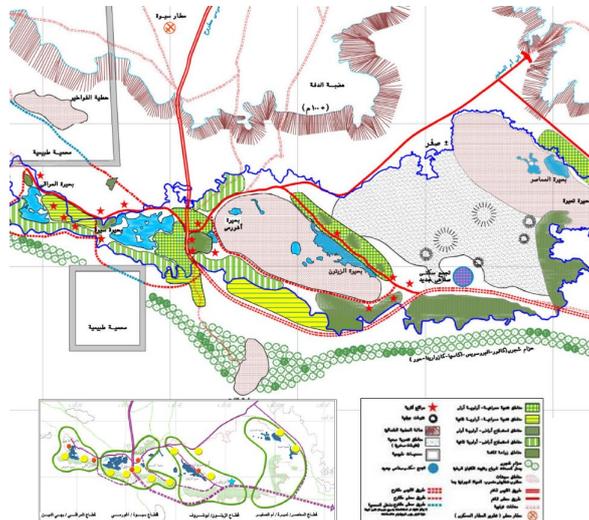
رغم أن قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ لا يزال الإطار التشريعي القائم، إلا أن هناك جهوداً مستمرة لتطويره بما يتوافق مع الدستور ورؤية مصر ٢٠٣٠، وأهداف برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤-٢٠٢٧، ووثيقة ملكية الدولة، والمخرجات الهامة للحوار الوطني لعام ٢٠٢٤، إضافة إلى الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي للفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠. تركز جهود الإصلاح الحالية على أربعة محاور رئيسية للتحويل إلى اللامركزية التي تعزز التنمية المتوازنة:

- الإصلاح القانوني والتشريعي، من خلال إعداد مشروع قانون جديد للإدارة المحلية يدعم نقل الصلاحيات المالية والإدارية والاقتصادية للمستويات المحلية، ويعزز من أدوار المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، ويحدد بوضوح العلاقة بين المستويات المختلفة للحكومة.
- الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات، عبر إعادة هيكلة وحدات الإدارة المحلية، وتطوير الهياكل التنظيمية، وبناء قدرات الكوادر البشرية، وضمان وجود آليات عمل فعالة قادرة على تنفيذ مهام التنمية المحلية بكفاءة.
- تمكين مالي مستدام، يشمل تطوير نظم الإيرادات الذاتية للوحدات المحلية، وتنظيم نظام التحويلات المالية من الحكومة المركزية وفقاً لمعادلات تحقق العدالة والكفاءة، بما يضمن القدرة المالية للمحليات على أداء مهامها.
- تعزيز الحوكمة المحلية، من خلال ترسيخ الشفافية والمساءلة، وتطوير نظم متابعة الأداء، وإشراك المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عمليات التخطيط، وتنفيذ المشروعات، ورقابة تقديم الخدمات.

### المخططات الإقليمية والمحلية الداعمة للتنمية المتوازنة:

- تخطيط حول الطرق والمحاور في الظهير الصحراوي: في عام ٢٠٢٣ صدر القرار الجمهوري رقم ١٧ بتخصيص ٢ كم من الأراضي الصحراوية الواقعة حول الطرق الجديدة في المناطق الصحراوية وتكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخططات الاستراتيجية لتنمية الأراضي حولها، ويبلغ طولها حوالي ٣٧٠٠ كم.
- وتعزز المحاور الربط بين التجمعات القائمة والجديدة وتفتح آفاق تنمية جديدة بالظهير الصحراوي والاستفادة من الموارد والامكانيات غير المستغلة لجذب السكان من وادي النيل والدلتا ودعم الاقتصاد القومي زراعياً وصناعياً وسياحياً.
- وتتسم المشروعات المقترحة بالتكامل بين القطاعات الاقتصادية التي تتوافق مع الموارد الطبيعية للنطاق المار به المحور.

### شكل (٩١) استراتيجية التنمية الشاملة لنطاق واحة سيوة - الوحدات البيئية



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

## استراتيجيات التنمية الشاملة للوحدات مع محاور الربط:

لم تحظ الوحدات من قبل بوضع استراتيجيات تتكامل فيها عمرانيا مع النطاقات حولها والمشروعات الاقليمية والقومية. وستتيح الإستراتيجيات فرص تنمية متنوعة للمناطق المعزولة وربطها بالبيئات الخارجية لها، أيضا توجيه تنمية تراعي أهداف الاستدامة، وخاصة التنمية الاجتماعية التي تنمي قدرات المجتمع المحلي وجعله قادر على التطور. كما راعت الاستراتيجيات التوازن بين مجهودات التنمية والبعد البيئي بهدف الحفاظ على المنظومات البيئية المختلفة. ويوضح شكل (٩٢) تشكيل الوحدات البيئية لوحدة سيوة لتحديد المناطق الملائمة للتنمية العمرانية، وتحديد أولويات التنمية من خلال مشاركة المجتمع المحلي. وقد روعي في المشروعات ربط نطاقات توطن التجمعات الريفية المتناثرة بمسار المحاور وطرح مشروعات تتناسب مع متطلبات المجتمع المحلي، مثل مشروعات سياحة السفاري في المحور الرابط بين سيوة والباويتي، ومشروعات الزراعات الطبيعية، واستصلاح الأراضي قائمة على الآبار للمجتمعات المحلية، وتوطين خدمات محلية للمناطق.

### **الشكل الرقم (٩٢) الموارد الطبيعية السياحة لوحدة سيوة**



### **تكامل تنمية المحاور مع محافظات الصعيد مصر:**

تعتبر محاور الطرق في الظهير سياسة من سياسات اعادة الاتزان في المعمور المصري، مع توفير اتصالية بمناطق الموارد في الظهير مما يزيد من فرص التوسع الاقتصادي لجنوب مصر وتقليل معدلات الهجرة ومعدلات الفقر. من أهم المحاور التي تزيد من التوسع المباشر في ظهير محافظات الصعيد والتكامل مع المخططات الاستراتيجية للمحافظات. وتهدف مشروعات تخطيط الاراضي حول المحاور في محافظات الصعيد التالي:

- تكامل الاتصالية بين شرق النيل وغرب النيل من خلال تدعيم البنية الاساسية للوصلات العرضية والواصلة حتى المحاور الطولية في الظهير الصحراوي.
- التكامل بين المدن القائمة والمدن الجديدة في الظهير المباشر للوادي.
- التوسع الاقتصادي في مناطق الاستصلاح في الظهير المباشر والتجمعات الريفية الهامشية ضعيفة الموارد، وتخفيف الضغط على الريف القائم للحفاظ على الاراضي الزراعية.
- فرص التنوع الاقتصادي مع الانشطة الاستخراجية والمنافذ الجوية والبحرية.
- تدعيم ربط المناطق الصناعية في الظهير بمحافظات الصعيد.

## برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر من عام (٢٠١٧-٢٠٢٥):

يُعد هذا البرنامج نموذجاً رائداً لتطبيق اللامركزية في مصر والتي تعزز من التنمية المتوازنة، حيث طُبّق بشكل إرشادي في محافظات سوهاج وقنا، ثم توسع لاحقاً ليشمل أسيوط والمنيا. قام البرنامج بتطوير منهجيات ونظم عمل متقدمة للإدارة المحلية، شملت:

- تطوير منظومة التخطيط المحلي القائم على المشاركة المجتمعية، بحيث أصبحت عمليات تحديد الأولويات تتم بالشراكة مع المواطنين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- وضع أسس لتوزيع الاستثمارات بشكل عادل بين المحافظات والمراكز، مع دمج البُعد البيئي والاجتماعي في عمليات تحديد المشروعات.
- تحديث نظم تنفيذ ومتابعة المشروعات، بما في ذلك رقمنة المشتريات الحكومية، وتطوير نظم إدارة الأصول، وهو ما أدى إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام.
- دعم التنمية الاقتصادية المحلية عبر تشجيع التكتلات الاقتصادية، وتعزيز دور المحافظات في قيادة جهود التنمية الاقتصادية، وإشراك القطاع الخاص في وضع سياسات التنمية المحلية وتنفيذها.
- تعزيز الشفافية والمساءلة، من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالخطط والمشروعات، وتسهيل وصول المواطنين إليها.

## ٢. ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية

يُعد تكامل قضايا الإسكان ضمن خطط التنمية الحضرية أحد الركائز الأساسية لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة في المدن. ويُقصد به إدراج الأبعاد السكنية كجزء لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات العمرانية، بما يعزز العدالة المكانية ويضمن الوصول العادل إلى السكن اللائق لكافة الفئات الاجتماعية، لا سيما الشرائح ذات الدخل المحدود والمتوسط.

ويعتبر تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية من ضمن أولويات الحكومة المصرية ومن خلال أدوات عدة أهمها السياسة الوطنية الحضرية وعملية اعداد المخططات الحضرية الاستراتيجية على اختلاف مستوياتها وفقاً لقانون البناء رقم ١١٨ لعام ٢٠٠٨ وتعديلاته ولائحته التنفيذية. إن إعداد سياسة وطنية حضرية في مصر تعتبرها الدولة خطوة رئيسة لبيان التوجه اللازم ومسار العمل لدعم التنمية العمرانية. كما أن السياسة ترسم إطاراً شاملاً للتنسيق للتعامل مع القضايا الأكثر إلحاحاً المتعلقة بالتنمية العمرانية السريعة، بما في ذلك التعامل مع العشوائيات وتقنينها والمناطق غير القابلة للتطوير، وإمكانية الوصول إلى الأراضي والخدمات الأساسية والبنية التحتية والتشريع الحضري، ولوائح التخطيط العمراني، والحراك العمراني والإسكان.

وقد بدأ إعداد وثيقة "السياسة الوطنية الحضرية تحت إشراف الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية منذ عام ٢٠١٦، وتهدف إلى صياغة السياسات اللازمة للنهوض بالحضر المصري على مستوى التنسيق العمراني ليكون أكثر ديناميكية وتنافسية، وعلى مستوى المدن لتكون أكثر إنسانية وأمناً واستدامة وقدرة على الصمود والحفاظ على موارثها الحضارية.

وتأخذ "السياسة الوطنية الحضرية" في اعتبارها أهداف وأولويات "المخطط الاستراتيجي القومي ٢٠٥٢، و"استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وتعكس التزامات مصر الدولية بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ - وتحديداً الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، والخطة الحضرية الجديدة. وتتضمن السياسة الوطنية الحضرية - التي تم الاستعانة في إعدادها بنخبة من الخبراء المستقلين في مجالات التخطيط العمراني والنقل الحضري والإدارة المحلية والاقتصاد في مصر - من خمس محاور رئيسية وهي إدارة النمو الحضري وتوجيه التوسعات تعزيز الاتصالات داخل وبين المدن التوازن الإقليمي

والتنمية المتكاملة تعزيز الإطارين القانوني والإداري الحاكمين للتنمية الحضرية، ووضع سياسات قومية للتنمية الاقتصادية المحلية (٩٨).

وتعتبر المخططات الاستراتيجية للمدن المصرية من الأدوات الهامة التي تشمل خطط تفصيلية لقضايا الإسكان والاحتياجات الحالية والمستقبلية من الوحدات السكنية على اختلاف مستوياتها.

ويوضح كذلك الجدول والشكل المرفقين التوزيع النسبي للاستثمارات في قطاعات التشييد والبناء والأنشطة العقارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٣ وبصورة عامة فقد ارتفعت الاستثمارات الإجمالية للنشطين من نحو ١٤.٥٩% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ١٧.٧ عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣. علماً بأن إجمالي أنشطة التشييد والبناء تشمل مشروعات الإسكان علاوة على أنشطة التشييد والبنية التحتية الأخرى.

جدول رقم (٢٤) الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج بالأسعار الثابتة والتوزيع النسبي على الانشطة التشييد والبناء العقارية (٢٠١٥-٢٠٢٣)

السنة	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢٣/٢٠٢٢	
	بالمليون جنيه	%						
الناتج المحلي الإجمالي	٣٨٧٩٤٢٤.٦		٤١٧١٠٢٤.٤		٧٤٥٧١٢٢.٣		٧٧٢٦٧٦٤.٢	
التشييد والبناء	٢٤٣٨٢٠.١	٦.٣%	٣٠١٨٨٠.١	٧.٢%	٥٦٨٨٩٨.٣	٧.٦%	٥٩٨٤٠٥.١	٧.٧%
الأنشطة العقارية	٤٠٠٣٢٨.٩	١٠.٣%	٤٤٧٩٧٤.٢	١٠.٧%	٨١٥٠٨٥.٩	١٠.٩%	٨٤٦٢٧٣.٥	١١.٠%

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠١٥ - ٢٠٢٣) الجهاز المركزي العام للتعبئة والإحصاء

تسعى الدولة إلى تلبية الطلب المتزايد على الوحدات السكنية وتحقيق العدالة المكانية في توزيع المشروعات والخدمات. وفي هذا الإطار، يأتي مشروع تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى كأحد المشروعات القومية الهادفة إلى تعزيز قدرات قطاع الإسكان الحضري، من خلال إعادة توظيف الأراضي داخل الكتل العمرانية المكتظة، وتوفير وحدات سكنية متكاملة تستهدف الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل، بما يساهم في تحسين جودة الحياة الحضرية وتحقيق الاتزان بين العرض والطلب في السوق العقاري.

#### مشروع تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى

يُعد مشروع تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى أحد المحاور الاستراتيجية الداعمة لتكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية العمرانية الشاملة. إذ يهدف المشروع إلى معالجة التحديات العمرانية القائمة، لا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، من خلال توفير وحدات سكنية ملائمة تستهدف الفئات ذات الدخل المحدود. ويتيح المشروع تنفيذ مشروعات تنمية داخل الكتل العمرانية القائمة، دون المساس بحقوق السكان الأصليين، بما يساهم في تحسين جودة الحياة ورفع كفاءة البيئة العمرانية، وضمان الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية.

<sup>٩٨</sup> السياسة الحضرية الوطنية لجمهورية مصر العربية (٢٠٢٠)، الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

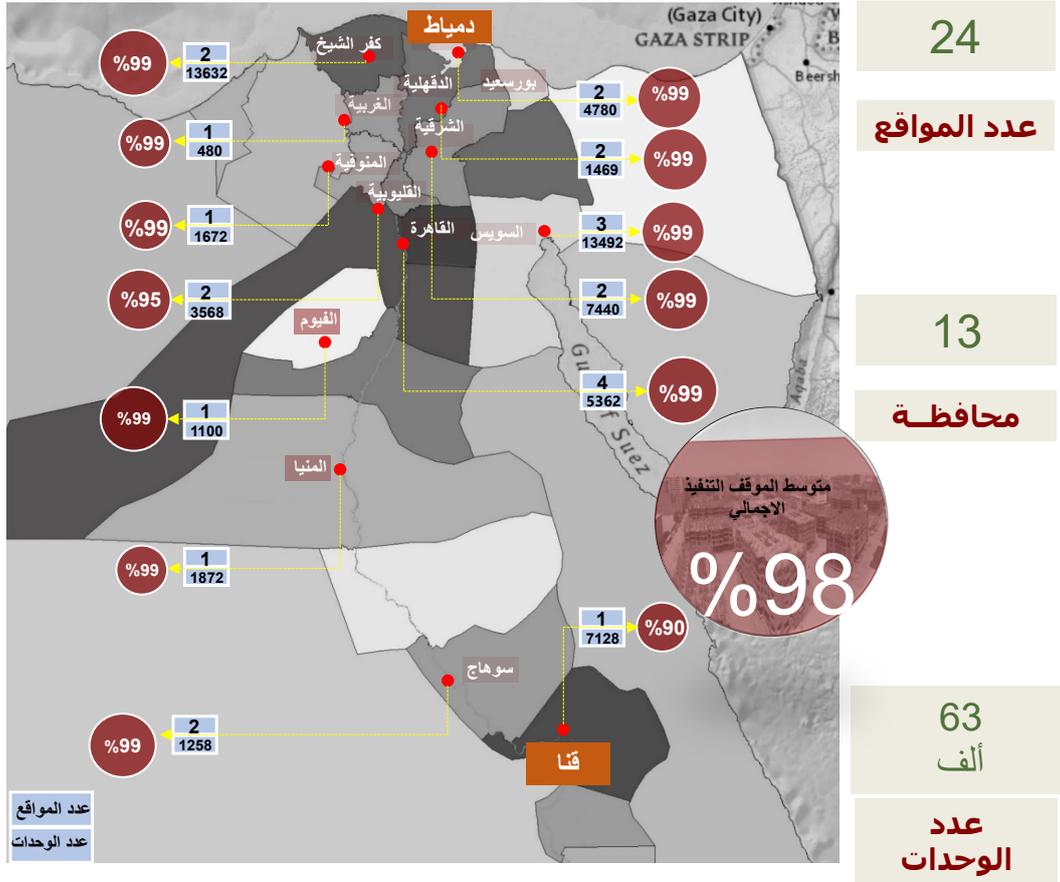
## شكل (٩٣) العوائد المتوقعة من المشروعات



(توفير وحدات سكنية لكافة الفئات)	إجتماعياً
(خلق فرص استثمارية وتوفير فرص عمل)	اقتصادياً
(انشاء مناطق عمرانية تتميز بجودة الحياة)	بيئياً
(تفريغ المناطق المتكدسة بالسكان ونقلهم إلى المناطق المتطورة)	أمنياً
(تحسين الحالة العمرانية والصورة البصرية للمدن القائمة)	عمرانياً

المصدر: صندوق التنمية الحضرية

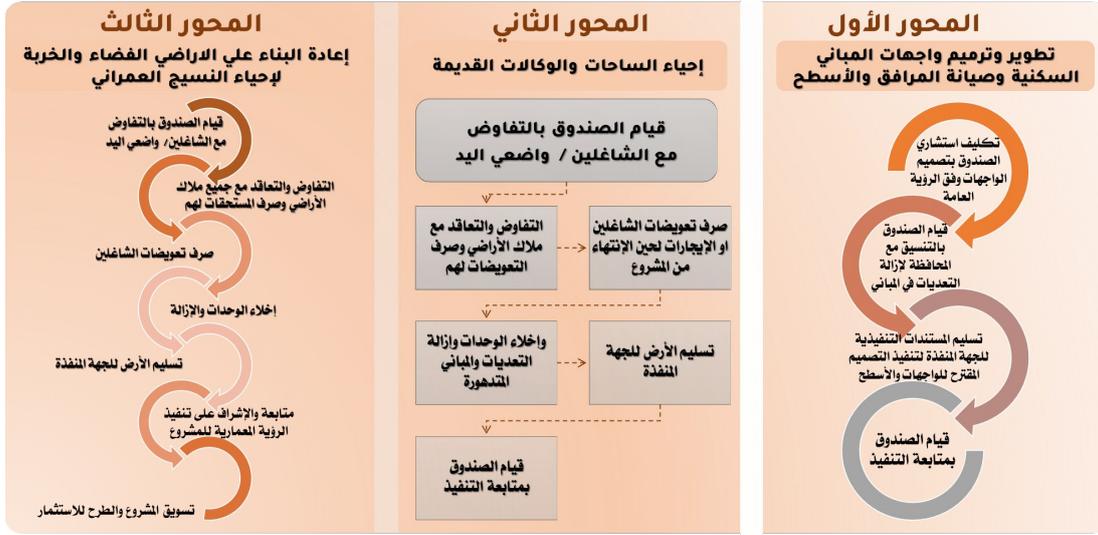
## الشكل رقم (٩٤) مشروعات الصندوق عواصم المحافظات والمدن الكبرى (داره) / الفسطاط فيو



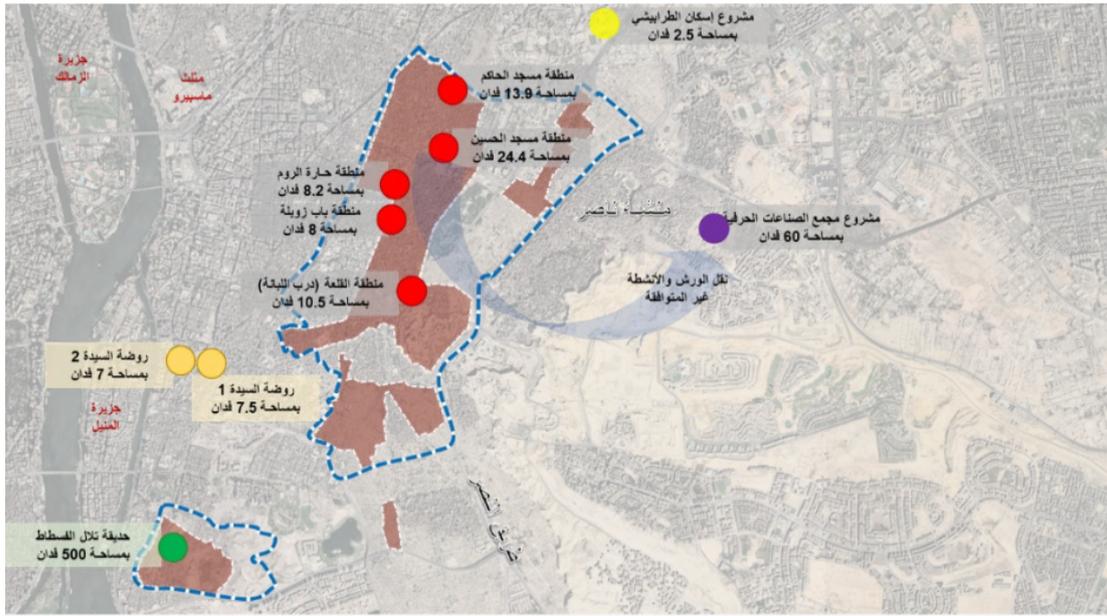
المصدر: صندوق التنمية الحضرية

## الشكل رقم (٩٥) مشروع إعادة إحياء القاهرة التاريخية

### محاور تنفيذ المشروع القومي لإعادة إحياء القاهرة التاريخية



## الشكل رقم (٩٦) مناطق التطوير وإعادة إحياء القاهرة التاريخية



تغطي القاهرة التاريخية مساحة حوالي ٢٣٠٢.٥ فدان بواقع ٩.٦ كم مربع، وهي معلنة على قائمة التراث العالمي من قبل اليونسكو منذ عام ١٩٧٩ لما تمثله من قيمة تاريخية استثنائية سواء على مستوى:

- التراث المعماري الاستثنائي
- النسيج العمراني التقليدي
- نمط الحياة والحرف اليدوية التي مازالت تنتجها المدينة القديمة.



### محاور الاحياء العمراني للقاهرة التاريخية

#### إعادة التأهيل المجتمعي والحرف اليدوية

- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان من خلال الارتقاء بالأنشطة القائمة وترشيدها وتهذيبها (الأسواق والحرف اليدوية التقليدية)،
- تنمية أنشطة مستدامة متسقة مع النسيج العمراني (الأنشطة الثقافية والسياحية)
- دعم التوعية المجتمعية ومشاركة السكان في مشروع الإحياء
- برامج التدريب والتأهيل للسكان
  - التدريب على الحرف التقليدية وتطوير الإنتاج الحرفي التقليدي
  - برامج محو الأمية للكبار



#### إعادة التوظيف المتلائم للمباني الأثرية

- إعادة استغلال وتوظيف المباني الأثرية بأنشطة تتوافق مع قيمتها المعمارية.
- التنسيق الكامل مع وزارة السياحة والآثار.



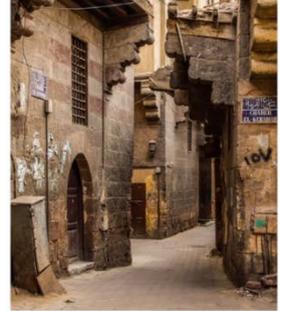
#### التأهيل السياحي

- توفير الخدمات السياحية التي تنفقر إليها المنطقة التاريخية
- الترويج لأجندته سنوية ثابتة بأحداث وأنشطة سياحية
- توفير محاور للتراث تمثل العمود الفقري للمدينة القديمة تركز على الأنشطة التجارية والسياحية
- الترويج بوسائل التسويق الإلكتروني والعملاء الداعية بالخارج كمفصل سياحي تاريخي



#### إعادة العمراني

- إعادة تأهيل النسيج العمراني التاريخي المتحلل والمتهدم.
- تأهيل وإحياء المباني السكنية لتحسين الظروف المعيشية للسكان.
- نقل الأنشطة الغير متوافقة، مع الحفاظ على الحرف اليدوية داخل العمود الفقري التاريخي.
- إعادة استغلال المناطق الخالية والخربة



### ٣. تضمين الثقافة كمكون ذو أولوية في التخطيط العمراني

ارتفع قيمة مصر في مؤشر التراث والثقافة من ٣.٩ في عام ٢٠٢٢ إلى ٤.٧ في عام ٢٠٢٤، وهو مؤشر فرعي لقياس القوة الناعمة حيث تتراوح قيمة المؤشر من (٠ - ١٠) ويمثل ١٠ الأفضل. ويرجع ذلك ارتفاع عدد المسارح الحكومية والمكتبات العامة خلال الفترة من عام (٢٠٢١) وعام (٢٠٢٤). ولكن لا يزال التوزيع النسبي للخدمات الثقافية فيه تفاوت كبير بين محافظة القاهرة وباقي المحافظات، وفيما يلي جدول (٢٥) التوزيع النسبي للخدمات الثقافية في عام ٢٠٢٤ بين أعلى خمس محافظات وأقل خمس محافظات من محافظات الجمهورية.

الجدول رقم (٢٥) أعلى وأقل خمس محافظات في نسبة الخدمات الثقافية حسب عام ٢٠٢٤

الخدمة	أعلى خمس محافظات	%	أقل خمس محافظات	%
عدد بيوت وبيوت الثقافة	القاهرة	٧	مطروح	١.٧
	الدقهلية	٦.٩	شمال سيناء	١.٧
	البحيرة	٥.٥	بور سعيد	١.٧
	(اسيوط، المنوفية، الشرقية،)	٥.٢	الاسماعلية	١.٧
			الفيوم	١.٤
عدد المكتبات	الجيزة	١٤.٦	الإسكندرية - كفر الشيخ	١.٥
	القاهرة	٩	مطروح - سوهاج	٠.٩
	البحيرة	٦.٨	جنوب سيناء	٠.٦
	الغربية	٦.٢	السويس	٠.٣
	الدقهلية	٥.٦	باقي المحافظات	٠
	القاهرة	٢٤.٦	القليوبية	٤.٥
مساح عامة	اسوان	٨.٤	كفر الشيخ - الدقهلية - الوادي الجديد	٤.٢
	الجيزة	٧.٨	الشرقية - بني سويف - البحر الأحمر - الأقصر - المنوفية - دمياط	٣.٦ إلى ٢.٥
	الاسكندرية	٥.٤	باقي المحافظات	اقل من ١
	القاهرة	٣٠.٢	جميع المحافظات	٢.٣
	الاسكندرية	١١.٦	دمياط - الدقهلية - القليوبية - المنوفية - أسيوط - قنا	لا يوجد
متاحف				

المصدر: وصف مصر بالمعلومات- الإصدار ١٤ - يناير ٢٠٢٥ -مركز دعم واتخاذ القرار، مجلس الوزراء

### برامج الخدمات الثقافية في العمران المصري

يمثل العلم والثقافة بوابة العبور لكل مسارات التنمية ومفتاح الأمان والأمل الذي يصوغ التوجهات ويولد التسامي ويعمق مساحة الفهم الإنساني وخبراته ويوفر القدرة على تقديم منظور متكامل للحاضر والمستقبل. وتمثل برامج الخدمات الثقافية شريك في التنمية ليس فقط كعناصر أو مباني خدمات، ولكنها تشارك في مبادرات التنمية الاقتصادية مثل برامج الدعم الفني للحرف التراثية والمشروعات المرتبطة بها، والسكانية مثل التثقيف الصحي، أو التثقيف الوعي القومي للجماهير في مجالات السينما والمسرح والموسيقى والفنون الشعبية والفنون التشكيلية وخدمات المكتبات في المحافظات من خلال بيوت وقصور الثقافة والمكتبات.

ولذلك اهتمت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالبعد الثقافي في المكون العمراني من خلال إصدار دليل الخدمات الثقافية والذي يعطي الأسس والمعايير التخطيطية لبرامج الخدمات المقترحة في لمخططات، سواء في بعدها الكمي من الاحتياجات العددية لها، أو بعدها المكاني على مستويات مختلفة من العمران.

ينظم الخدمة الثقافية في مصر عدد من القوانين والقرارات الجمهورية والوزارية، ومجموعه من الجهات المسؤولة عن قطاع الثقافة: (١) المجلس الأعلى للثقافة واختصاصاته وضع التوصيات والقرارات اللازمة لتهيئة المناخ الثقافي الملائم لتدفق الإبداع، والإشراف على الخدمات الثقافية ذات الطابع القومي، (٢) المجلس الأعلى للآثار واختصاصاته والتثقيب عن التراث الحضاري والأثري،

والحفاظ على الآثار بالترميم والصيانة، وإقامة المتاحف الأثرية، والتسجيل العلمي والأثري للتراث الحضاري القديم، (٣) الهيئة المصرية العامة للكتاب (٤) الهيئة العامة لقصور الثقافة ويختص برفع المستوى الثقافي، وتوجيه الوعي القومي، وحماية الإرث والمأثورات الشعبية المصرية من الاندثار، والحفاظ على الهوية القومية، وتنشيط حركة الفنون التشكيلية، ورفع مستوى خدمات المكتبات في المواقع الثقافية والمكتبات الفرعية، تقديم المساعدات المالية والفنية للجمعيات الثقافية، إتاحة فرصة التنمية الثقافية والفنية للمرأة و الأطفال، والفنية، والوصول إلى أنسب صيغ الخدمات الثقافية التي تحتاجها القرية المصرية، كما تهدف الهيئة إلى نشر الثقافة المعلوماتية من خلال أندية تكنولوجيا المعلومات بالمواقع الثقافية من خلال إدارات مركزية موزع على خمس أقاليم ثقافية يتبعها عدد (٢٩) فرع ثقافي بواقع فرع في عاصمة كل محافظة.

تضم جميع مخططات المحافظات والمدن والقرى برامج للخدمات العامة الأساسية ومن ضمنها الخدمات الثقافية ويتم حساب مقترحات الخدمات الثقافية لسنه الهدف اعتمادا على المعايير والمعدلات التخطيطية ويتم اعتمادها ضمن مكونات المخطط من الإدارات المحلية. وكما هو موضح في الشكل رقم (٩٧). وأهتمت أيضا الخطة الاستثمارية للدولة بتوزيع الاستثمارات العامة على الخدمات الثقافية وفي بعض المحافظات يتم تخصص استثمارات للآثار حسب المكون الأثري والتاريخي التي تضمه المحافظات.

الشكل رقم (٩٧) أنواع الخدمات الأساسية التي تدرج ضمن المخططات



المكتبات العامة		بيوت ثقافة		قصور الثقافة		الزيادة السكانية	٢٠٤٠	٢٠٢٣
الاحتياج المطلوب	المعدل المعياري	الاحتياج المطلوب	المعدل المعياري	الاحتياج المطلوب	المعدل المعياري			
٠	مكتبة عامة / ٤٠ ألف نسمة	٠	بيت ثقافة / ١٠٠ ألف نسمة	٠	قصر ثقافة / أكثر من ٢٥٠ ألف نسمة	١٣٤٢٠	٢٦٢١٤	١٢٧٩٤

### مشروعات تخطيط وتطوير المناطق التاريخية في العمران المصري

مشروع تحديث المخطط الاستراتيجي لمحافظة أسوان: تتمتع محافظة أسوان بتنوع المنتج السياحي، حيث تعتبر مركزا عالميا للسياحة بجميع أنماطها من السياحة الأثرية والدينية والبيئية و سياحة السفاري والمغامرات والسياحة رياضية والشاطئية والترفيهية، والعلاجية، و سياحة المؤتمرات، والمهرجانات. الموسم السياحي للمحافظة الملائم للسياحة الدولية يبلغ ٨ شهور وللسياحة المحلية

يبلغ حوالي ٦ شهور لذلك تعتبر مصيف ومشتى مميز. وفيما يلي أهداف دمج المقومات التراثية الطبيعية والبشرية والأثرية في عملية التنمية:

**التراث الطبيعي:** وتتمثل في محميات طبيعية (محمية جزر سالوجا وغزال، ومحمية وادي العلاقي) تميز بتنوعها النباتي الفريد، حيث تضم أكثر من ٩٤ نوعاً من النباتات، بما في ذلك أشجار السنط النادرة، موطناً للطيور المهاجرة والنادرة. تستخدم في الأنشطة البحثية ومسارات رحلات المغامرات. والتوسع في إنشاء النزل البيئية والسياحة الروحانية على الموارد الطبيعية.

**التراث التاريخي:** تشمل تطوير المناطق الأثرية واستكمال اعمال الحفائر والاستكشافات.

**خدمات ورامج التراث البشري:** من خلال إنشاء مراكز وقرى الحرف التراثية، وتطوير مراكز التسوق والمعارض للأعمال الحرفية اليدوية، ومراكز تدريب حرفي تراثي. والاهتمام بتطوير المتاحف.

**برامج الترويج السياحي:** مثل السياحة العلاجية، والرياضية، وسياحة المؤتمرات، والمعارض.

- تكامل المنتج السياحي بين محافظة أسوان والبحر الاحمر والواحات في ضوء تطوير المحاور العرضية والجديدة.
- عمل برامج سياحية مبتكرة ومسارات لسياحة السفاري والسياحة الرياضية والمغامرات.
- ترشيح التجمعات الريفية ذات القدرات السياحية والتنافسية والتي تؤهل المحافظة للاقتصاد الارجواني والبرتقالي، واقتراح مجموعة من البرامج المتكاملة للتنمية المحلية (البشرية والاقتصادية).
- مشروعات المدن ذات المكون الثقافي (التاريخي والأثري): تذخر معظم المدن المصرية بالمناطق والمباني ذات القيمة التاريخية، وتضم الكثير من المجتمعات المحلية أصول سكانية ثقافية لها خصوصية. وقد راعت دلائل الأعمال المرجعية لتخطيط المدن التعامل مع المناطق التاريخية والتراثية وأيضاً مراعاة تحليل خصائص المكون البشري والسكاني ودمجه في عمليات التخطيط والتنمية طرح مشروعات الخدمات الثقافية والاقتصاد المحلي.

**المخطط الاستراتيجي لمدينة سيوة:** تم اعداد المخطط في عام ٢٠٢٤ تحت اشراف الهيئة العامة للتخطيط العمراني. ومشروع التنمية المكانية المتوازنة. وتجدر لإشارة إلى أن مدينة سيوة تقع في محافظة مطروح شمال غرب مصر، وتضم المدينة ومحيطها تراث طبيعي وبشري وأثري، يقام عليه عديد من الأنشطة ترتبط معظمها بالسياحة.

**التراث التاريخي والعمراني:** اثار لمرحلة ما قبل التاريخ زارها الاسكندر الاكبر عام ٣٣١ ق. م توجد بها قلعة شالي ومعبد آمون. يتميز مجتمع سيوة بنقديس ملكية المياه على الأرض الزراعية، ويمتاز بالانغلاق والمسالمة. كما أن البناء التقليدي يعتمد على مادة الكرشيف، التي تتأثر سلباً بالأمطار الشديدة.

**المكون البشري والثقافي:** تضم ١١ قبيلة لهم نمطا بشري فريد في عاداته وتقاليده، لديهم اللهجة المحلية السيوية المشتقة من الأمازيغية. ويشكل سكان واحة سيوة خليطاً من قبائل بربر شمال إفريقيا، الذين يمثلون حوالي ٨٢٪ من السكان، بالإضافة إلى ١٤٪ من سكان الوادي والدلتا، و ٤٪ من البدو والقبائل العربية. وتنتشر القبائل بنسبة ٧٥٪ شرق مدينة سيوة و ٢٥٪ غربها.

**التراث الطبيعي:** تم اعلان مساحة ٧٨٠٠ كم ٢ من واحة سيوه عام ٢٠٠٢ كمحمية طبيعية.

### اشتراطات التعامل مع العمران في المدينة

- وقد أصدر الجهاز القومي للتنسيق الحضاري عام ٢٠٢٢ دليلاً يحدد حدود وأسس الحفاظ على المناطق ذات القيمة المتميزة في واحة سيوة. يتضمن الدليل ضوابط واشتراطات خاصة بالتنسيق الحضاري والبناء في سبع مناطق متميزة بواحة سيوة، مثل مدينة سيوة، وأغورمي، وجبل الموتى، وجبل الدكرور، كالتالي:
- **نطاق الحماية (أ):** لا يجوز الهدم أو البناء داخل هذا النطاق، ويسمح بالترميم فقط بعد الرجوع لوزارة الآثار والجهاز القومي للتنسيق الحضاري.

- **نطاق الحماية (ب):** لا تتجاوز نسبة البناء ١٠٠٪ لحدود المباني القائمة، ويسمح فقط بالارتفاع دور ارضي وأول (بحد أقصى ٧ متر). ويسمح بدروة للسطح بما لا يزيد ارتفاعها عن ١.٧٠ متر أعلى سطح بلاطة السقف الأخير.
- **الطابع المعماري:** اشتراطات الطابع المعماري استخدام الكرشيف والأسلوب التقليدي في البناء - على أن يستخدم الكرشيف في البياض النهائي للواجهات - أو البياض بلون الكرشيف.

يسمح بالاستخدام السكني مع مراعاة الطابع المعماري والشروط البناء والارتفاع، الاستخدام السياحي والتجاري الذي يسمح للسكان المحليين الحفاظ على الموروثات الثقافية لهم وخلق فرص اقتصادية من مواردهم الثقافية. لاستكمال استراتيجية القضاء على المناطق المتدهورة لتحسين الوضع الحضري في سيوة، تم تطوير ٣ مناطق عشوائية بمدينة سيوة عام ٢٠٠٦، وتحتاج ٤ مناطق اخرى إلى حل سريع بسبب تردي حالتها وتأثيرها السلبي على الجانب السياحي للمدينة.

### مشروعات إعادة تطوير وإحياء القاهرة التاريخية

تشمل عدد من المشروعات التي تتكامل مع بعضها: بين مشروعات ترميم آثار، مشروع المتحف القومي للحضارة المصرية بالفسطاط، تطوير ميادين، وأيضاً التعامل مع المناطق العشوائية غير الآمنة في القاهرة التاريخية. تغطي القاهرة التاريخية مساحة حوالي ٢٣٠٢.٥ فدان بواقع ٩.٦ كم مربع، وهي معلنة على قائمة التراث العالمي من قبل اليونسكو منذ عام ١٩٧٩ لما تمثله من قيمة تاريخية استثنائية سواء على مستوى التراث المعماري الاستثنائي، والنسيج العمراني التقليدي، ونمط الحياة والحرف اليدوية التي مازالت تنتجها المدينة القديمة. وقد تم استكمال عدد من المشروعات كالتالي:

- **تطوير الشوارع الثقافية والحضرية:** يعد تطوير الشوارع الثقافية والحضرية أحد الأدوات الفاعلة في الحفاظ على التراث العمراني وإبرازه، حيث تسهم تلك المشروعات في تحسين الصورة البصرية للمكان ورفع جودة الحياة وتحسين الاقتصاد المحلي. يتضمن التطوير إعادة تأهيل الفراغات العامة وتحسين الأرصفة والإنارة والعناصر الفراغية المختلفة، مع مراعاة الطابع المعماري والتاريخي للمكان، بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية المستدامة SDGs، خاصة الهدف ١١ المعني بالمدن المستدامة. أيضاً تطوير الميادين الفراغات العامة المفتوحة ذات الطابع الرمزي أو الوظيفي المرتبط بها، وهي نقاط النقاء المجتمعي وتاريخه، وإعادة تنظيم الحركة المرورية والمشاة. كم يشمل تحسين التشجير والإضاءة والعناصر البصرية، لتعزيز الهوية البصرية من خلال تصميمات مستوحاة من البيئة العمرانية المحيطة.
- **توثيق المباني التراثية:** يعد توثيق المباني ذات القيمة أحد الخطوات الأساسية في الحفاظ على التراث العمراني، حيث يُعد التوثيق الأداة مرجعية وقاعدة بيانات مهمة للجهات المختصة والمعنية بالحفاظ على التراث، التي تتيح التعرف الدقيق على القيمة التاريخية والمعمارية والإنشائية للمبنى، ويسهم في وضع خطط الترميم والتطوير المناسبة له. ويشمل التوثيق:

- الرفع المعماري الدقيق للمبنى.
- تصوير فوتوغرافي شامل لكافة التفاصيل.
- جمع وتسجيل المعلومات التاريخية.
- تحليل الحالة الإنشائية الحالية.
- تصنيف المبنى من حيث الأهمية والقيمة.
- وضع لافتات على المبنى تضم حالة المبنى، اسم الشارع، رقم تسجيل المبنى، الطراز.

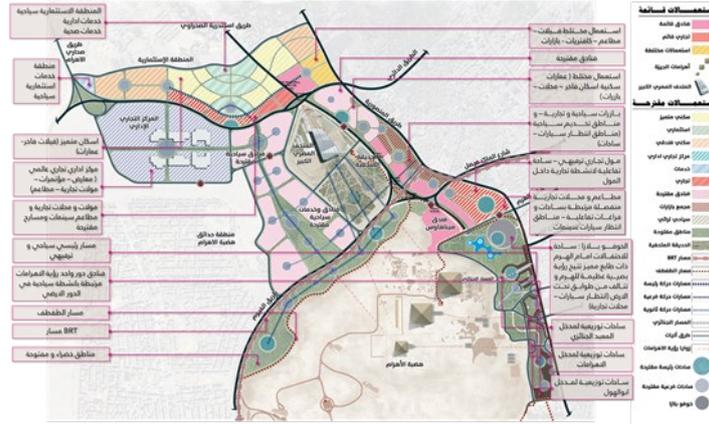
- **مشروع إعادة إحياء القاهرة التاريخية:** قام صندوق التنمية الحضرية التابع لمجلس الوزراء بإعداد خطة تطوير للقاهرة التاريخية وتشمل:

- إعادة تأهيل العمران: إعادة تأهيل النسيج العمراني التاريخي المتحلل والمتهدم. وتأهيل وإحياء المباني السكنية لتحسين الظروف المعيشية للسكان. ونقل الأنشطة غير المتوافقة، مع الحفاظ على الحرف اليدوية داخل العمود الفقري التاريخي. إلى جانب إعادة استغلال المناطق الخالية والخربة.
- **التأهيل السياحي:** من خلال توفير الخدمات السياحية التي تقدر إليها المنطقة التاريخية، والترويج لأجندته سنوية ثابتة بأحداث وأنشطة سياحية بوسائل التسويق الإلكتروني والحملات الدعائية بالخارج كمقصد سياحي تاريخي، توفير محاور للتراث تمثل العمود الفقري للمدينة القديمة تركز على الأنشطة التجارية والسياحية.
- **إعادة التوظيف المتلائم للمباني الأثرية:** بأنشطة تتوافق مع قيمتها المعمارية، التنسيق الكامل مع وزارة السياحة والآثار.
- **إعادة التأهيل المجتمعي والحرف اليدوية:** تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان من خلال الارتقاء بالأنشطة القائمة وترشيدها وتهذيبها (الأسواق والحرف اليدوية التقليدية)، وتنمية أنشطة مستدامة متسقة مع النسيج العمراني (الأنشطة الثقافية والسياحية)، عمل برامج التدريب والتأهيل للسكان والتوعية المجتمعية بمشاركة السكان في مشروع الإحياء.
- أيضا التدريب على الحرف التقليدية وتطوير الإنتاج الحرفي التقليدي.
- ومن المتوقع الانتهاء التطوير لعدد من المناطق (منطقة مسجد الحاكم ومنطقة درب اللبانة، منطقة باب زويلة وحارة الروم، منطقة مسجد الحسين، وذلك في الفترة بين آخر عام ٢٠٢٥ وعام ٢٠٢٦).

#### • مشروع تطوير المنطقة المحيطة بهضبة الأهرام والمتحف المصري الكبير

- تتبنى وزارة الإسكان والهيئة العامة للتخطيط العمراني بالتعاون مع إحدى المكاتب الاستشارية المصرية المشروع، حيث يتم وضع تصور للمنطقة البالغ مسطحها ٨٦١٧ فدان تقريبا، وهي منطقة يتواجد بها أهم المناطق الأثرية على مستوى العالم. وذلك بهدف إحياء القيم التراثية والحضارية والحفاظ على هذه المنطقة وإبراز صورتها البصرية وقيمتها التاريخية، وتضم المنطقة مشروع إقامة أكبر المتاحف في العالم في هذه المنطقة. كما تضم مكون عمراني يستهدف إعادة تخطيطه يشمل المناطق السكنية التالية (١) منطقة نزلة السمان السكنية، (٢) منطقة كفر الجبل السكنية (٣) منطقة إسكان الرماية (٤) منطقة حدائق هضبة الأهرام السكنية (٥) والمناطق المطلة على المتحف المصري الكبير "شرق وجنوب شرق وجنوب وشمال المتحف". تم اعتماده وصدور قرار بشأن اعتماده برقم ٦٠٣ لسنة ٢٠٢١ مخطط تطوير وتحسين المنطقة المحيطة بهضبة الأهرام والمتحف المصري الكبير والذي يراعي تخطيط وتطوير المنطقة كالتالي:
- مشاركة الأطراف المعنية والمتأثرة بتطوير المنطقة مثل: (١) الوزارات المعنية الآثار والثقافة والنقل والسياحة والهيئة الهندسية للقوات المسلحة. (٢) المجتمع المحلي بما يضمنه من عاملين بالمنطقة، وجمعيات المجتمع المحلي، وسكان المنطقة. (٣) المحافظة والأحياء ذات الصلة (٤) المستثمرين العالميين والمحليين (٥) الهيئات العامة ذات الصلة مثال هيئة مترو الانفاق والنقل العام، هيئة المتحف المصري الكبير.
  - الدراسات والمخرجات المستهدفة: دراسة وتحليلات بمنطقة الدراسة، وضع الفكرة التصميمية وتصورات التنمية المقترحة، ومخطط استعمالات الأراضي المقترحة، أعمال تصميم وتنسيق الموقع، والاشتراطات البنائية والتخطيطية للمناطق المحيطة بالمتحف المصري الكبير.
  - الحفاظ والحماية والتحريم للمحمية التراثية الأثرية الحضارية العالمية: مع التهيئة العمرانية والوظيفية لمحيطها العمراني (أقل قدر من التدخل التخطيطي وبأقل قدر من الإزالة والإحلال للمناطق المتداخلة مع المواقع الأثرية.
  - تعظيم الاستثمار السياحي المتكامل: من خلال تخصيص الأراضي الاستثمارية بهدف تعظيم القيمة الأثرية والتراثية.

## الشكل رقم (٩٨) تصور تطوير وتخطيط المنطقة بهضبة الأهرام والمتحف المصري الكبير



المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

### • مشروعات تحقيق الاستدامة البيئية للمكونات التراثية:

تتأثر المواقع التراثية بالاستخدامات المختلفة سواء المحيطة به أو داخله. ولذلك تم تحويل استخدامات الطاقة في المواقع التراثية إلى استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة وتشمل:

**طاقة شمسية:** إنشاء محطات في ٥ مواقع: هضبة الجيزة، قصر المنيل، متحف شرم، والمتحفين الوطني والمجهرات بالإسكندرية، لتخفيض انبعاثات ٢٩٥ طن من ثاني أكسيد الكربون.

**التنوع البيولوجي:** أطلقت في أواخر عام ٢٠٢٠ ضمن مشروع: "Eco-Egypt" حملة "اكو إيجبت UNDP-GEF دمج التنوع البيولوجي بالسياحة البيئية بالتعاون بين وزارة البيئة ووزارة السياحة، حيث تستهدف الترويج لعدد ١٣ محمية شملت نوبع، سانت كاترين، رأس محمد، سيوة، وغيرها، مع مراعاة الأنشطة التي تمارس طبقاً للإشترطات ودرجات الحماية المطلوبة.

**الفنادق البيئية (Ecolodges):** أصدرت وزارة السياحة في يونيو ٢٠٢٢، قراراً باعتماد اشتراطات ومعايير وطنية لتقييم الفنادق البيئية مثل: (١) مجموعة الفنادق البيئية في جنوب سيناء، تهدف إلى حماية البيئة والتركيز على استخدام مواد البناء الملائمة لطبيعة المنطقة، الهندسة المعمارية الفريدة وإدارة النفايات الصلبة والسياحة المسؤولة. (٢) مجموعة الفنادق البيئية في واحة سيوة: فقد تم استبدال الطاقة الكهربائية بإضاءة من وحي البيئة الطبيعية من خلال الشموع الخافتة مما يدعم استهلاك الطاقة النظيفة، وإستخدام المفروشات المصنعة من المنتجات البيئية السيوية من الطبيعة. (٣) مجموعة الفنادق البيئية في واحة الفرافرة: تحتوي جميع الغرف على مفروشات بدوية تقليدية مع ألوان ترابية، كما تمتلك بعض الفنادق مزارع خاصة تنتج الأغذية العضوية التي تستخدمها المطاعم.

## ٤. تنفيذ امتدادات عمرانية، وتكثيف، وتجديد عمراني وإعادة تطوير مخطط للمناطق الحضرية

تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني إعداد مخططات تنمية متكاملة للمدن المصرية بأسلوب التخطيط الاستراتيجي القائم على مشاركة كافة الشركاء، بحيث تشمل على: (١) حيز عمراني جديد للمدينة يسمح لها بالزيادة العمرانية المخططة حتى سنة الهدف. (٢) استعمالات الأراضي المقترحة والاشتراطات التخطيطية والبنائية لكافة المناطق المخططة داخل الحيز الجديد. (٣) مخططات تفصيلية للمناطق. (٤) برامج تنفيذية لمجموعة من المشروعات ذات الأولوية التي اتفق عليها شركاء التنمية بالمدينة والآليات المقترحة للتنفيذ للشراكة مع القطاع الخاص. (٥) تحديد المناطق العشوائية بالمدينة وإعداد مخططات تفصيلية لها. (٦) قاعدة معلومات متكاملة للمدينة باستخدام GIS.

## ٥. تحديث مخططات المحافظات والمدن والمناطق العمرانية

تعد الهيئة العامة للتخطيط العمراني جدول زمني لتحديث مخططات المدن التي انقضت عليها ٥ سنوات طبقا لقانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، أو حدثت عليها مستجدات في حالتها بطلب من الجهات المحلية، إعادة تحديث حالة العمران بعد اعتماد المخططات التفصيلية وادراج الأدوات الجديدة في دليل العمل المرجعي وأهمها التقييم البيئي الاستراتيجي. وخلال هذا التحديث يتم الآتي:

- تحديثات القومية والإقليمية من الرؤى والاستراتيجية وانعكاسها على المدن ذات الصلة.
- تحديث حالة المشروعات المقترحة من المخطط السابق والمشروعات.
- تحديث الرؤية الخاصة بالمدينة بناء على ات وبمشاركة الجهات المحلية والقوى الفاعلة بالمدينة.
- تقييم كفاءه استغلال الأراضي المضافة للحيز والمخطط الاستراتيجي السابق للمدينة، ونسبة الاستغلال وأسباب التغير في الاستعمالات المتوطنة.
- تقييم الاحتياجات لنمو قطاع الإسكان في المدينة ومستويات الإسكان المطلوبة.
- الأنشطة الاستثمارية المتباطئة في النمو والمناطق الجاذبة لها.
- تغير الاحتياجات المستقبلية للخدمات نتيجة تغير حجم السكان المستهدف.
- التقييم البيئي الاستراتيجي للمخرجات من البرامج والمشروعات المقترحة للمدينة.
- وفيما يلي نسب إنجاز إعداد المخططات الاستراتيجية والتفصيلية للمدن والقرى المصرية

نماذج من تحديث مخططات المدن:

- تضم الخريطة النهائية للمخططات الاستراتيجية للمدن تحديد مناطق ذات أهمية في تحسين البيئة العمرانية والاستفادة من فرص الاستيعاب المستقبلي للسكان والأنشطة كالتالي:
- مناطق الامتداد الجديدة المضافة للحيز العمراني المستقبلي للمدينة.
- المناطق غير المخدومة بالبنية الأساسية وشبكة الطرق التي تحتاج إلى توسعه وتطوير.
- منطقة قلب المدينة القديم والمناطق الأثرية، ومناطق الاستعمالات المختلطة.
- مناطق التكتيف الرأسي والمتوقع زيادة الرصيد السكني بها نتيجة استكمال الحد الممكن من الارتفاع، أو مناطق الكثافات السكانية المنخفضة.
- الأراضي الفضاء ومناطق الامتداد الأفقي المضافة للحيز المقترح والتي يتم عمل مخططات تفصيليه لها تضم تقسيم الأراضي الجديدة، والضوابط، والاشتراطات التخطيطية، والبنائية.
- والجدير بالذكر أنه يتم تقييم التغيير في استعمالات الأراضي والاستيعاب المقترح في إعداد تحديث المخططات الاستراتيجية للمدن كل ٥ سنوات طبقا لقانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، حيث يتم تقييم التالي:
- تقييم كفاءه استغلال الأراضي المضافة للحيز والمخطط الاستراتيجي السابق للمدينة، ونسبة الاستغلال وأسباب التغير في الاستعمالات المتوطنة.
- تقييم الاحتياجات لنمو قطاع الإسكان في المدينة ومستويات الإسكان المطلوبة.

- الأنشطة الاستثمارية المتباطئة في النمو والمناطق الجاذبة لها.
- تغير الاحتياجات المستقبلية للخدمات نتيجة تغير حجم السكان المستهدف.
- وفيما يلي المدن التي تم وضع تصور لها حول الاحتياجات المستقبلية للتوسع العمراني ومشروعات وخطط التنمية العمرانية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار المخططات الاستراتيجية على المستويات الأعلى.
- قد أضافت الهيئة العامة للتخطيط العمراني في منهجية تحديث المخططات على بلورة جهود الدولة المتمثلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ بما تتضمنه من تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة والبيئة العمرانية في كافة أعمال المخططات العمرانية للمدن في مصر.

#### • تحديث المخطط الاستراتيجي العام لمدينة الخانكة لعام ٢٠٣٠:

- تم إعداد التحديث في ٢٠٢٤، يسعى المشروع إلى دراسة ورصد المتغيرات الجديدة سواء الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية - إن وجدت- والتحقق من تحقيق الاهداف والرؤى طويلة الأمد للتنمية العمرانية المستدامة في مصر من خلال عدد من الأهداف، أهمها:
- تحديد الفرص والتحديات والمزايا التنافسية المحتملة وسياقها الحضري وهيكلها الاجتماعي والاقتصادي في إطار استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ ومخرجات المخطط الاستراتيجي على المستوى القومي والإقليمي، بالإضافة إلى السياسات الحاكمة لمنظومة العمران في مصر لتعزيز التكامل والتنافسية الاقتصادية للمدن.
- زيادة قدرة المدينة على التصدي والتكيف بشكل أفضل مع الضغوط المناخية، الصحية، الاقتصادية والاجتماعية والمادية.
- الربط بين المشروعات المقترحة والموارد المتاحة والمتوقعة وتحديد الجهات المسؤولة عن التمويل والتنفيذ والتشغيل.
- مراجعة تقدير الاحتياجات، والعمل على ضمان عدالة التوزيع المكاني سواء للخدمات المجتمعية أو مرافق البنية الأساسية، بالإضافة إلى رفع كفاءة تشغيلها على مستوى المدينة، وترشيد الموارد المطلوبة لتنفيذ المشروعات المقترحة لتحقيق أهداف التنمية.
- وضع آلية لزيادة تنفيذ المقترحات والية لتخصيص المواقع (الأراضي) لتوطين المشروعات المقترحة وتوفير التمويل اللازم لها.

#### • تحديث دلائل إعداد المخططات الإستراتيجية والتطوير لتحقيق التنمية المستدامة

- دليل مخططات التطوير والتحسين في السياق المصري: تم إعداد هذا الدليل بدعم مالي من "الاتحاد الأوروبي" و"الوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية". يعد محتوى الدليل مسؤولية "مشروع البنية التحتية بالمشاركة" التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي.
- يهدف الدليل يهدف هذا الدليل إلى توفير إرشادات بسيطة وسهلة الاستخدام تتعلق بكيفية إعداد "مخطط التطوير والتحسين" بالمناطق المحلية بمصر. ومن ثم، يهدف الدليل إلى شرح الخطوات المؤدية لذلك وإتاحة مجموعة من الأدوات المتكاملة للجهات المسؤولة عن التخطيط العمراني، وكذلك للممارسين بهذا المجال.
- ويشمل الدليل مجموعة من الأدوات، والمقاربات، والمنهجيات التي تم الاستعانة بها بالفعل في إنتاج مثل هذه المخططات للعديد من المناطق المحلية بإقليم القاهرة الكبرى.
- تشمل المجموعة التي يستهدفها هذا الدليل في المقام الأول الجهات ذات الصلة بالتخطيط العمراني في مصر على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، بما يشمل الهيئة العامة للتخطيط العمراني، صندوق التطوير الحضري. ويمكن إعادة النظر فيه وتجديده لضمان أن التدخلات القائمة ما زالت ضرورية وقابلة للتنفيذ؛ وذلك كل خمس سنوات من أجل

إدماج مشروعات جديدة من القائمة الطويلة للمشروعات المقترحة به. وتم استخدام هذا الدليل في مخطط التطوير والتحسين لمنطقة "عزبة النصر".

#### دليل تصنيف مناطق التنمية والتطوير العمراني وسياسات التعامل معها:

تم إعداد هذا الدليل من خلال صندوق التنمية الحضرية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ويهدف هذا الدليل إلى عرض المنهجية التطبيقية لتحديد وتصنيف مناطق التنمية والتطوير العمران وسياسات التعامل معها في المدن القائمة، بالإضافة إلى وضع مداخل ومناهج التعامل معها وصولاً إلى رسم السياسات التوجيهية. وهو بمثابة شروط مرجعية تمكن الأجهزة المحلية المعنية من تنفيذ التطوير المستهدف وفي ضوء الأولويات المقترحة.

#### • مقترحات تعديل القوانين والتشريعات المرتبطة بالتخطيط العمراني للتغلب على تحديات تنظيم وتخطيط العمران:

ترتكز مقترحات تعديلات باب التخطيط العمراني في قانون البناء رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٨ على تنظيم العمران بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبما يتواءم مع نصوص دستور ٢٠١٤ وتوجهات الدولة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن ذكر بعضها كالتالي:

- تعديل واستحداث بعض التعريفات منها استبدال المخططات الاستراتيجية العامة للمدن والقرى بمخططات التنمية العمرانية لتوسيع المفهوم وعدم اقتصره على أحد أدوات التخطيط وإضافة مستوى المخطط الاستراتيجي للمركز كأحد المستويات التخطيطية.
- وتحديد تعريف سنة الهدف والتي يتم على أساسها تحديد الاحتياجات ووضع الخطط التنموية.
- تم وضع تعريف شروط مشروع التقسيم والمرافق الأساسية التي يلتزم بتوفيرها المقسم.
- لتحقيق التنمية المستدامة تم وضع تعريف للمدن الذكية وتقييم الهرم الأخضر.
- أجرت بعض التعديلات للاختصاصات ومهام المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، ودفعاً لإنجاز المهام تم النص على أن تشكل للمجلس أمانة فنية للمساعدة في أداء مهامه ومنح المجلس سلطة تفويض من يراه من الوزراء المختصين من بين أعضائه في بعض الاختصاصات.
- تدقيق لدور الهيئة العامة للتخطيط العمراني وفقاً لآليات عملها، تحديد اختصاصات الهيئة للتأكيد على دورها في إعداد المخططات بمستوياتها المختلفة ثم تفعيلها وفقاً لخطط الدولة، مع النص على أن تكون مخططات التنمية العمرانية المعتمدة ملزمة لجهات الدولة ليتوافق مع قانون التخطيط العام الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وتعديل مسمى الإدارات العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بالمحافظات حيث تشكل على مستوى المحافظة مع استبدال المخططات الاستراتيجية بمخططات التنمية العمرانية.
- ولضمان التوفير المالي المطلوب للمشروعات الناتجة عن المخططات بمستوياتها تماشياً بما جاء بقانون التخطيط العام تم النص على أن تراجع المخططات مع مشروع الخطة الاقتصادية والاجتماعية متوسطة الأجل.
- تم النص على أن يُستحق مقابل تحسين على المناطق المضافة إلى الكتلة العمرانية القائمة والتي يتضمنها الحيز العمراني المعتمد بمخطط التنمية العمرانية لئلا يتيح للدولة التحصيل فور اعتماد المخطط وصرفه في أعمال التنمية العمرانية للمناطق المضافة للحيز العمراني المعتمد.
- وتحقيقاً لمبدأ المشاركة ولضمان إعداد المخططات التفصيلية مع كافة الجهات المعنية وذات الصلة تم النص على أن تعد الإدارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بالمحافظة المخططات التفصيلية بالتنسيق مع الأجهزة التنفيذية والوحدة المحلية المختصة والمجالس المحلية المختصة والمجتمع المدني مع وضع برنامج زمني للأولويات لضمان إعداد المخططات وفقاً لخطة زمنية محددة في ضوء أن مناطق مخطط التنمية العمرانية تشمل ( مناطق وسط المدينة، ومناطق

إعادة التخطيط والمناطق غير المخططة والمناطق الصناعية والمناطق الحرفية ومناطق الامتدادات العمرانية والمناطق ذات القيمة المتميزة.

- وضع حوافز بتخفيض رسوم الفحص والاعتماد للمشروعات المعتمدة وفقا لكود المدن الذكية في إطار توجه الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة.
- ولسرعة الإنجاز يقترح منح المحافظ سلطة اعلان مناطق التطوير العمراني واعتماد البرنامج الزمني لتطوير تلك المناطق، اشراك المجلس المحلي والمجتمع المدني في العملية التخطيطية لتحديد المشروع.
- ولمراعاة مقتضيات تنسيق العمران تم النص على إجراءات إعادة تقسيم وتوزيع الأراضي مع تحديد الإجراءات المتخذة حال رفض أصحاب الأراضي الداخلة في مناطق إعادة التخطيط تنفيذه.

## ٦. تحديث الأدوات الرقمية لتخطيط وتطوير مناطق التنمية

قد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بتطوير النظام الرقمي لتحديد مناطق التنمية والتطوير العمراني DIGITAL CATEGORIZATION – DCAT System بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ضمن أحد مخرجات مشروع البنية التحتية بالمشاركة. ويعتبر نظام رقمي لتحديد وتصنيف مناطق التطوير العمراني بمستوياتها المختلفة بطريقة رقمية متطورة تسهم في تحديد المناطق العمرانية الغير مستغلة الاستغلال الأمثل، وتصنيف مناطق التطوير العمراني بمستوياتها المختلفة بطريقة رقمية متطورة في عمليات اتخاذ القرارات ورسم السياسات التخطيطية وما يتبع ذلك من تبنى السياسات والآليات المناسبة لتدخلات إيجابيه لتعظيم استخدام تلك المناطق والاستفادة من إمكاناتها الكامنة مع تميمتها عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا، وهو ما يتوافق مع رؤية الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة للمناطق الحضرية. ويتم من خلاله تصنيف المناطق التالية باستخدام معايير محددة وبنظم المعلومات الجغرافية كالتالي:

**المناطق ذات القيمة والطبيعة الخاصة:** وتشمل معايير وبيانات تحديد المناطق الأثرية والتراثية، تحديد مراكز المدن، الواجهات المائية، والمناطق ذات القيمة الاقتصادية.

**مناطق الامتداد العمراني:** مناطق الامتداد داخل الأحوزة العمرانية والظهير الصحراوي والجيوب الزراعية.

**المناطق المتدهورة:** معايير وبيانات المناطق غير المخططة، والمناطق المخططة المتدهورة مثال مناطق الاسكان الرسمي المتدهور، مناطق الأنشطة غير الرسمية، والمناطق غير الآمنة، والمناطق الخطرة التي تتعرض للتحديات البيئية، والصحية، والاجتماعية، والأمنية.

## ٧. تحسين القدرات لعمليات التصميم والتخطيط العمراني، وتدريب المخططين في

### جميع مستويات الحكومة

- **الندوات التعريفية الداخلية:** تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإقامة ندوات تعريفية داخلية في إطار "استراتيجية تواصل" بهدف رفع مستوى التنسيق بين مختلف قطاعات الهيئة واستعراض المشروعات والإنجازات على صعيد التخطيط العمراني، بما يدعم تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، وتعزز وعي العاملين بمهام الهيئة وإنجازاتها، والاطلاع على أحدث توجهات ومشروعات الهيئة.

وذلك في إطار أنشطة مشروع التنمية المكانية المستدامة (S-SpaD ٢٠٣٠). وتقام هذه الندوات بصفة دورية وأمثلةها:

- عرض مشروع تدعيم تخطيط وإدارة التنمية بالقاهرة الكبرى ومستهدفاته خلال السنوات الماضية من وضع رؤية استراتيجية طويلة المدى لإقليم القاهرة الكبرى، تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية، التنافسية الاقتصادية، والاستدامة البيئية من خلال مشروعات ذات أولوية ومخططات تشاركية ودراسات تطوير مؤسسي.
- عرض مشروعات التنمية العمرانية للمدن والمراكز.
- عرض مناقشة إحياء المناطق التراثية والتاريخية.
- تطوير الجزر النيلية.
- الارتقاء بالمناطق اللا رسمية.
- مناقشة سياسات تعزيز الاستدامة البيئية.
- تحديث الأدلة والأدلة المستحدثة
- ورش عمل استعراض مشروعات المخطط القومي ورشة عمل دليل التخطيط والتصميم العمراني لتعزيز دور المرأة والفتيات في السياق المصري
- ورش عمل تبادل المعرفة مع الجهات الخارجية:

تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني بهدف دعم الإدارة وبناء القدرات المؤسسية لها بتنظيم ورشة عمل لتبادل المعرفة مع الجهات الخارجية التي تشارك الهيئة في عديد من المشروعات، منها موئل الأمم المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومن أمثله ورش العمل:

- ورشة عمل لتبادل الخبرات والمعرفة مع فريق عمل مكتب مصر ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وذلك في إطار أنشطة مشروع التنمية المكانية المستدامة ٢٠٣٠ S-SpaD.
- واستعراض فريق المشروع أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال المخططات الاستراتيجية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي، مسلطاً الضوء على دمج التقييم البيئي الاستراتيجي ضمن عملية إعداد المخططات لضمان استدامتها. كما تم تقديم شرح موجز لقاعدة البيانات الجغرافية المركزية، التي تُعد بمثابة منصة شاملة لاحتواء كميات هائلة من البيانات والخرائط المحدثة باستمرار.
- وعرض فريق موئل الأمم المتحدة أداة تقييم الهشاشة من ثلاثة أبعاد رئيسية: الهشاشة العمرانية، مخاطر تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، لتحديد المناطق الأكثر عرضة للمخاطر والتدخلات المستهدفة (مثل تحسين البنية التحتية والتخطيط العمراني المستدام وحماية النظم البيئية). مع نقل الخبرات من التجارب العالمية والعربية في هذا المجال، و الدروس المستفادة والتحديات وكيفية تجاوزها.
- ورشة عمل مخاطر التغير المناخي وتقييم الهشاشة.
- ورش عمل لتطوير قدرات إدارات التخطيط العمراني بالمحافظات:

وفي إطار دور الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتعزيز قدرات الكوادر المحلية في مجال التخطيط العمراني، تنظم الهيئة التعاون مع مركز التنمية المحلية للتدريب بسقارة، سلسلة من ورش العمل التدريبية المتخصصة تحت عنوان "المخططات التفصيلية والأحوزة العمرانية". يستهدف تدريب عدد من مديري عموم إدارات التخطيط العمراني بالمحافظات، وتمكينهم من الإسهام بفعالية في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة. في عدد من الموضوعات كالتالي:

- منهجية إعداد المخططات التفصيلية والتحديات التي تواجهها.
- السياسات المتبعة لإعادة تخطيط المناطق، وقانون البناء بين الواقع والتطبيق.
- آليات اعتماد الأحوزة العمرانية.
- تخطيط مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي وإدارة المخلفات الصلبة، وربط مخرجاتها بأهداف التنمية المستدامة.
- تخطيط شبكات الكهرباء والاتصالات، واستخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة ودورها في تحقيق الاستدامة.

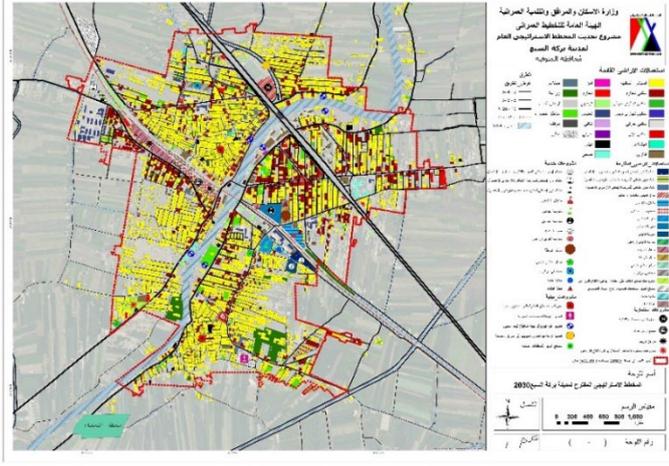
- ورش عمل المخططات الإستراتيجية والمخططات التفصيلية
- ورش عمل عن الرصد الحضري ومجموعات مؤشرات الرصد وطرق إعدادها.
- سلسلة ورش العمل حول أداة تقييم قابلية التأثير بالتغيرات المناخية بمحافظة أسوان، بمشاركة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، نظم مشروع "بناء القدرات من خلال تطوير البنية التحتية في المناطق الحضرية من خلال أنشطة المكون الخاص بدمج اعتبارات التغير المناخي، ضمن تطبيق مخططات التطوير والتحسين، وأداة تقييم التأثير بالتغيرات المناخية في أسوان لتعزيز مرونة المحافظة في التكيف مع التغيرات المناخية وتحديد المناطق الأكثر عرضة للمخاطر، وتطوير استراتيجيات ملائمة للتكيف.

## ٨. دعم دور المدن الصغيرة والمتوسطة

تمثل المدن الصغيرة في النسق الحضري المصري ما يقرب من ٥٦٪ من المدن، وبوزن نسبي حوالي ١٠٪ من سكان حضر الجمهورية. وترتفع النسبة إلى حوالي ٩٣٪ من المدن إذا ضمت لها المدن المتوسطة الحجم. تختلف قضايا هذه المدن باختلاف الضغوط وضعف قدراتها على إحداث تنمية. ويمكن تصنيف هذه المدن إلى:

- مدن صغيرة ومتوسطة قضاياها تتركز في كونها مدن جذب سكاني ومعدلات نمو عمراني مرتفعة.
- مدن صغيرة تم تحويلها من قرى إلى مدن، مشكلاتها العمرانية ضعف البنية العمرانية من حيث البنية الأساسية وتدني المستوى البيئي والبنية الاقتصادية التي تؤهلها لتوليد فرص عمل.
- مدن صغيرة ومتوسطة التقليدية ودورها الأساسي خدمة ظهيرها الريفي كمركز سوق محلي وخدمات محلية وإقليمية محدود.
- مدن متوسطة لها دور مركز صناعات وسيطة لقرىها ولها علاقات مع مدن صناعية أو مناطق صناعية. مشكلات تغيير خصائص سكانها من التريف إلى التحضر وبالتالي تغير استعمالات الاراضي والنمو العمراني نتيجة نمو فرصها الاقتصادية.
- تتضمن إعداد المخططات الإستراتيجية للمدن الصغيرة والمتوسطة والجاري إعدادها منذ ٢٠٠٦ وحتى الوقت الراهن مقترحات تحديد النمو العمراني وتوفير الخدمات والبنية الأساسية، وأيضاً دراسات الاستيعاب السكاني المستقبلي بها، ومشروعات الاقتصاد المحلي.
- وفي عمليات تحديث المخططات يتم مراجعة المشروعات التي سبق طرحها في المخطط السابق، وتقييم الأسباب التي أدت إلى تأخر تنفيذ المشروعات، ويتم مراجعة مدى الاحتياج لها أو تطوير طبيعة المشروعات المختلفة لتناسب مع احتياجات المدن.
- وتأكيداً على دور المدن الصغير والمتوسطة في خدمة وتنمية ريفها المحيط بها يراعى عند اقتراح المشروعات التي تدعم المدن الصغيرة والمتوسطة التالي:
- فتح آفاق جديدة في التوسع الاقتصادي لها من خلال ربط توسعاتها بالقدرات الإنتاجية بالمدن وتأهيلها في مجالي البنية الأساسية والقدرات البشرية بما يؤهلها لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تطوير الأنشطة اللارسمية لدفع الاقتصاد المحلي للمدن في إطار منظومة التطوير العمراني بالمدن وتوفير الأراضي والبنية الاساسية اللازمة لها.
- تحسين الاتصالية للمدن الصغيرة والمتوسطة لتحسين وقت رحلات العمل منها وإليها.
- التكامل الاقتصادي بين المدن الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة الإنتاجية والمدن الثانوية المرتبطة بها.

## شكل (٩٩) المخطط الاستراتيجي لمدينة قوسنا (مدن صغيرة) - محافظة المنوفية



المساحة بالهكتار	المساحة م2	الاستعمال
المشروعات الخدمية المقترحة		
1.83	7680	ما قبل الإنتاجي
2.51	10560	إنتاجي
0.17	720	إنتاجي زهري
3.54	14880	إعدادي
0.17	720	إعدادي زهري
1.26	5292	شعوي عام
0.66	2772	شعوي تجاري
0.12	504	شعوي زراعي
0.79	3300	مستشفى مركزي
0.48	2000	مركز شرطة
0.24	1000	نقطة إطفاء
0.33	1400	مركز لعلاج الطبيعي
0.19	800	مكتبة عامة
المشروعات الاستثمارية المقترحة		
1	4200	سوق القيمي للتضاروت والمقاهية
2.5	10500	مراكز ترفيه
2.2	9240	مجمع ورش حرفي
1.5	6300	مشروع صقيرة قائمة على استغلال بواقي الإنتاج الزراعي
مشروعات ببنية		
0.59	2462.12	مصنع لتدوير المخلفات الصلبة وإنتاج السماد العضوي

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

## ٩. تنفيذ وسائل مواصلات متعددة الوسائط مستدامة، شاملة بدائل بدون محركات

أطلقت مصر المنصة الوطنية لبرنامج "ثؤفي" كبرنامج وطني يمثل نموذجًا إقليميًا فاعلاً ومنهجًا للتمويل الميسر للتعامل مع قضايا التكيف والتخفيف والصمود. حيث وضعت مصر إستراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ تشمل أهدافًا رئيسية حتى عام ٢٠٥٠، ومجموعة من المشروعات ذات الأولوية (٢٦ مشروعًا) حتى عام ٢٠٣٠، تغطي الركائز الثلاث الرئيسية للعمل المناخي: التخفيف والتكيف والمرونة مع التركيز على الانتقال العادل للاقتصاد الأخضر. تمثل دعم مشروعات النقل الأخضر بتمويل بلغ ٣.٤ مليارات يورو. يتم توجيهها إلى مشروعات رئيسية تهدف إلى تطوير البنية التحتية للنقل الجماعي في مصر، من أجل تحسين كفاءة المواصلات العامة والحد من الانبعاثات الكربونية. وتنقسم مشروعات النقل الأخضر التي تم الإتفاق عليها خلال عام الأول ٢٠٢٣ والعام الثاني ٢٠٢٤ للإستراتيجية، بين وزارة النقل والوزارات المصرية المعنية، وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية إلى المشروعات التالية:

### • مشروعات الربط القومية والإقليمية:

القطار الكهربائي السريع: للربط بين المحافظات والموانئ والمدن الكبرى، ويعتبر من وسائل النقل الآمنة والمنفصلة تمامًا عن المحاور المرورية القائمة بالمدن، لذلك يتخذ أقصر الطرق ليختصر المسافة بين جميع المحافظات: (١) الأول يمتد من العين السخنة وحتى حدائق أكتوبر ثم يتفرع جنوباً حتى الفيوم/بني سويف ويتفرع شمالاً حتى الإسكندرية والعلمين ومرسى مطروح. (٢) الثاني يمتد من محطة الفيوم / بني سويف وحتى مدينة أبو سمبل بطول ١١٠٠ كم غرب طريق الصعيد الصحراوي الغربي. (٣) الثالث يمتد من المحطة التبادلية مع الخط الثاني (محطة قنا) ثم يمتد شرقاً حتى الغردقة ثم إلى ميناء سفاجا بطول حوالي ٢٢٥ كم. ومن المميزات التي يحققها:

- يحقق ربط الامتدادات العمرانية والمدن الجديدة التي يمر بها.
- يسهل حركة الانتقال منها وإليها وبالتالي يخفف العبء عن الوادي والدلتا.
- تنشيط حركة التجارة الداخلية ونقل الإنتاج المحلي لمواني التصدير (مواني بحرية - مواني جافة - مواني جوية) وربط المناطق الصناعية بموانئ التصدير.
- تنمية حركة السياحة بين البحر الأحمر (الغردقة) وجنوب الصعيد (الأقصر - أسوان - أبو سمبل) والتي تتيح للشركات السياحية مرونة أكثر في تنوع البرامج السياحية.

## • خطوط الربط الإقليمية:

- إنشاء خط السكك الحديدية الروبيكي العاشر من رمضان/ بلبس بطول ٦٠ كم.
- مشروع خط السكة الحديد طنطا- المنصورة-دمياط.

## • مشروعات النقل الحضري:

- تأتي سياسات النقل الحضري المستدام ضمن السياسات الداعمة لتخفيف آثار التغير المناخي. تعد سهولة الانتقال بين مختلف وسائط النقل العام من أهم أسس النقل للرحلات المستدامة للأفراد داخل وبين المدن والتجمعات العمرانية المختلفة، ويكون ذلك بتطوير النقل الجماعي وتوفير وسائل نقل متعددة يسهل الوصول إليها واستخدامها. وتعتمد استراتيجية النقل والمواصلات في مصر على تطوير منظومة متعددة الوسائط وخاصة في القاهرة الكبرى والاسكندرية.
- تنفيذ امتداد الخط الأول لمترو الأنفاق وصولاً إلى شبين القناطر، تبلغ تكلفته ١.٥ مليار يورو، ومن شأنه تعزيز شبكة المترو لتخدم المزيد من المناطق السكنية؛ مما يخفف الضغط على وسائل النقل الأخرى، ويقلل من التكدس المروري في العاصمة والمناطق المحيطة.
- مشروع تحويل خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية إلى مترو كهربائي بتكلفة مماثلة، ويُعد هذا المشروع من أهم المبادرات التي ستسهم في تطوير وسائل النقل في المدينة الساحلية، خاصة مع التوسع العمراني والاحتياج المتزايد إلى وسائل نقل صديقة للبيئة.
- تحقق الربط والتكامل بين كافة مكونات شبكة النقل الجماعي بالجر الكهربائي (المونوريل - القطار الكهربائي الخفيف)، وكذلك وسائل النقل الجماعية العامة والخاصة كما تم في المحطة المركزية.
- **الخط الرابع (خط الهرم):** بطول ٤٢ كم وعدد ٣٨ محطة ويحقق الربط بين محافظة القاهرة والجيزة ومدينة السادس من أكتوبر حيث يمتد من حدود مدينة ٦ أكتوبر مروراً بالمتحف المصري الكبير ثم ميدان الرماية ثم شارع الهرم حتى محطة الجيزة ليتقاطع مع الخط الثاني للمترو ثم يمتد ليتقاطع مع الخط الأول للمترو بمحطة الملك الصالح ثم يمتد حتى محطة القسوطا ليتقاطع مع الخط السادس ثم إلى شارع صلاح سالم ثم طريق النصر مراراً بمدينة نصر لينتهي عند مدينة المحطة المركزية لوسائل النقل الجماعية.

## شكل رقم (١٠٠) مشروعات النقل الجماعي الأخضر



المصدر: الهيئة القومية للأنفاق

## (٢-٤-٣) حشد الموارد المالية

في إطار تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز التنمية المستدامة في مصر، يُعدّ محور "حشد الموارد المالية" من الركائز الأساسية لضمان استدامة المشروعات الحضرية وتحقيق الأهداف التنموية على المستويين الوطني والمحلي. خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، واجهت مصر تحديات مالية غير مسبوقه بفعل المتغيرات العالمية والمحلية، إلا أنها نجحت في تبني آليات مبتكرة لتعبئة الموارد، وتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتفعيل أدوات التمويل التنموي الدولي والمحلي لدعم تنفيذ البرامج العمرانية والمجتمعية. وقد شهدت هذه المرحلة تنوعاً في مصادر التمويل، شمل الاعتماد على الموازنات العامة، وتعزيز الاستثمارات الحكومية الموجهة للقرى والمناطق الحضرية، كما تم إطلاق مبادرات وطنية كبرى مثل "حياة كريمة" بدعم مالي غير تقليدي، إلى جانب توسيع الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية والبنوك التنموية. وفي ذات السياق، تم تطوير سياسات أكثر كفاءة لإدارة الموارد المالية، وتفعيل دور وحدات الإدارة المحلية في تخصيص الإنفاق ومتابعة التنفيذ. ويمثل هذا الجزء من التقرير استعراضاً للجهود في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الخطة الحضرية خلال فترة المتابعة.

### ١. تطوير أطر تمويلية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات الحكومية

في إطار توجهات الدولة للإصلاح التشريعي والقضاء على ازدواجية التشريعات وتضاربها وفي سبيل تحسين الاقتصاد المصري، وفي ظل التغيرات التي طرأت على نمط إعداد الموازنة العامة، وتوصيات المؤسسات الدولية في شأن تطوير الأداء المالي، والتي منها تطوير نظام إعداد الموازنة والرقابة، والممارسات الدولية المرتبطة بالأطر الموازنية، والتخطيط الاستراتيجي والتطورات التكنولوجية في ميكنة الأداء الموازني والتشريعات الدستورية والقانونية القائمة، والقدرات اللازمة للتحويل وفق المستهدفات الحالية والمستقبلية ومقارنتها بالإمكانات القائمة المتاحة، تم إعداد قانون المالية العامة الموحد، رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، والذي جاء متوافقاً مع الدستور المصري ومحققاً لأهداف إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، أخذاً في الاعتبار الممارسات الدولية، حيث يقوم بدمج قانون الموازنة العامة للدولة وقانون المحاسبة الحكومية في قانون موحد.

تحدد فلسفة مشروع قانون المالية العامة الموحد في الإطار العام لضبط النظام المالي وحسن إدارته، وقد ارتأت الحكومة أن ذلك لن يأتي إلا من خلال دمج القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية، اللذان يحكمان الأداء المالي في مصر في مشروع قانون المالية العامة الموحد، خاصة بعدما طرأت التغيرات التي شهدتها نمط إعداد الموازنة وتنفيذها ومراقبتها في ظل ما يعترى العالم اليوم من تغيرات بهدف التطور والتحول إلى الأنظمة الرقمية والمميكنة.

ففي ظل التطورات المتلاحقة أصبح هناك العديد من الممارسات الفعلية التي لم ترد في القوانين السابقة مثل الأطر الموازنية، والتخطيط المالي وموازنة البرامج والأداء"، علاوة على وجود عدد من المواد في القانونين بذات المضمون، وتؤدي ذات المعنى بما يعكس عدم الترابط بين نصوصهما والذي ظهر جلياً بتطبيق الموازنة الإلكترونية التي تربط الإعداد بالتنفيذ بما يعكس الحاجة الملحة لصياغة قانون موحد للمالية العامة.

وتتضمن أهداف قانون المالية العامة الجديد ما يلي:

- تحقيق المرونة الكافية في تنفيذ الموازنة، والحفاظ على المخصصات المالية بإعادة استخدامها في السنوات التالية إذا حالت الظروف دون صرفها خلال سنة الاعتماد" وفق ضوابط حاکمة.
- خفض العجز في الموازنة العامة للدولة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- طرح خطط موازنة لضمان التخطيط المالي الجيد، ووضع رؤية مستقبلية للأداء المالي في الجهات الإدارية، وضبط الأداء المالي من خلال استخدام الأساليب العلمية والتقنيات الفنية لرفع كفاءة الأداء المالي بالقطاعات المختلفة.
- المساهمة في تحقيق أعلى مستويات الشفافية والإفصاح في الإعداد والتنفيذ والرقابة والاستجابة للتغيرات المتعلقة بالصرف والتحصيل المميكن، واستخدام نظم التوقيع الإلكتروني.
- دمج الموازنة العامة للدولة وقانون المحاسبة الحكومية في قانون موحد.
- مراعاة النظم المميكنة الحديثة، إلى جانب تطبيق موازنة البرامج والأداء باعتبار ذلك أحد وسائل ضبط الإنفاق العام وترشيده وتأسيس مفاهيم المحاسبة والمساءلة.
- الارتقاء بالكوادر البشرية بالإدارات المالية بالوزارات والجهات الإدارية، حيث يشترط في مسؤوليها التأهيل العلمي والتدريب المستمر لضمان جودة الأداء المالي، ورفع مستوى القدرات البشرية العاملة في النظام المالي بما يلائم والتغيرات الرقمية، والاعتماد في إدارة النظام المالي على التكنولوجيا الرقمية الحديثة.

شمل الباب الأول من القانون ٧ مواد خاصة بالتعريفات ومبادئ الموازنة العامة للدولة وموازنة البرامج والأداء. وتتضمن الموازنة العامة للدولة في القانون جميع برامج الدولة التي يقوم بها كل من الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية، وما يتبع هذه الجهات من وحدات ذات طابع خاص والصناديق والحسابات الخاصة، والمشروعات الممولة من الحسابات الخاصة، في ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.

ولا تتضمن الموازنة العامة للدولة الهيئات العامة الاقتصادية والتي تعد بشأنها موازنات تقدم من الوزير إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى مجلس النواب لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين موازنات هذه الهيئات والموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات. ولا تتضمن الموازنة العامة أيضاً الوحدات الاقتصادية، وتقتصر العلاقة بين الموازنة العامة للدولة وموازنات هذه الوحدات على ما يؤول للدولة كحصة في توزيعات الأرباح وما قد يتقرر لهذه الوحدات من قروض ومساهمات.

تنظم مواد الباب الثاني من القانون (١٨ مادة) أسس ومراحل إعداد الموازنة، بما يضمن تنفيذها على أساس موازنة البرامج والأداء، في ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة، وفقاً لكل من البرامج والتصنيف الاقتصادي، والتصنيف الوظيفي، والتصنيف الإداري. كما تضمن القانون مواد تستهدف تنظيم أسس ومراحل إعداد الموازنة، بما يضمن تنفيذها على أساس موازنة البرامج والأداء في ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة، وتبويب وفقاً لكل من البرامج، والتصنيف الاقتصادي، والتصنيف الوظيفي، والتصنيف الإداري.

يحدد القانون تقسيمات استخدامات الموازنة العامة للدولة، وتقسيمات مواردها، فضلاً عن قواعد تنفيذ الموازنة وأحكام الصرف والتحصيل، وقواعد الرقابة المالية والضبط الداخلي. حيث تضم الموازنة في جانب الاستخدامات المصرفية التي تتضح في ستة أبواب على النحو الوارد بالقانون إلى جانب حيازة الأصول المالية و سداد القروض. أما في جانب الموارد فقد اتضح أن الإيرادات والتي تضم ثلاثة أبواب علاوة على مصادر التمويل ويتضمن بايين تفصيلاً في القانون. وقد صنف القانون الحسابات الحكومية إلى حسابات الاستخدامات والموارد، وحسابات الأصول والخصوم، والحسابات النظامية، ويتم تصنيف وتبويب هذه الحسابات وفقاً لتقسيمات الموازنة العامة للدولة، ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وتحدد اللائحة التنفيذية أنواع هذه الحسابات على المستوى الإجمالي والتفصيلي.

ويحدد القانون دور وزارة التخطيط في تحديد الأهداف الاستراتيجية للدولة بكل قطاعاتها في سنة الموازنة والإطار الموازني متوسط المدى بالتنسيق مع الوزارات والجهات المستقلة مع تحديد أولويات تنفيذ تلك الأهداف، وتعرضها على مجلس الوزراء لاعتمادها في ضوء الضوابط والقواعد والأحكام الواردة في قانون التخطيط العام للدولة. ووضح القانون قيام وزارة المالية بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية بعد دراسة مشروعات الموازنات الواردة إليها من الجهات الإدارية واستطلاع

رأى البنك المركزي فيما يتعلق بالتنسيق بين كل من السياسات المالية والنقدية والائتمانية بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحقق سنوياً من الأهداف الإستراتيجية، كما بين التزام تلك الجهات بتقديم كافة البيانات والمعلومات والإيضاحات التي تطلبها الوزارة فيما يتعلق بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، كما بين القانون حق الاطلاع على الدراسات والأبحاث والمعلومات اللازمة لإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

أوضح القانون في الباب الثالث (٢٥ مادة) قواعد تنفيذ الموازنة وأحكام الصرف والتحصيل، وذلك عند صدور القانون حيث يتم استخدام الاعتمادات المقررة لكل جهة تتضمنها الموازنة فور صدور القانون، وتكون كل جهة مسئولة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ موازنتها وتحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة لها. كما تضمن القانون في الباب الرابع (١٢ مادة) للرقابة المالية والضبط الداخلي لحسابات الجهات الإدارية. وتناول القانون في الباب الخامس - ٧ مواد - الحسابات الختامية والالتزامات الإدارية والوحدات الاقتصادية بتقديمها وكل القوائم المالية إلى الوزارة والجهاز المركزي للمحاسبة. تناول القانون في الباب السادس (١١ مادة) اختصاصات الوزير المختص فيما يتعلق بالموازنة اشتراطات التأهيل والتدريب اللازم لشغل وظائف مسؤولي إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة بوزارة المالية، إلزام الجهات الإدارية بتوفير الموارد البشرية اللازمة، إطار تطبيق النظم الإلكترونية، ضمان التدقيق وعدم إجراء أية تعديلات بمنأى عن وزارة المالية، أهمية اللائحة المالية للموازنة والحسابات وإكسابها الشرعية القانونية، تشكيل لجنة دائمة للمالية العامة بوزارة المالية تختص بشأن القواعد التي يقتضيها تطبيق القانون التزام الجهات الإدارية باستخدام الأنظمة والتطبيقات الذكية في إعداد وتنفيذ موازنتها، ويعد من المخالفات مخالفة أي حكم من أحكام هذا القانون.

أشار القانون في الأحكام الانتقالية إلى تطبيق موازنة البنود لحين التطبيق الكامل للموازنة البرامج والأداء في غضون أربعة سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون، مع مراعاة تطوير نظام الرقابة بما يناسب تطبيق موازنة البرامج والأداء، ويحقق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بكفاءة وفعالية، ويضمن تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأهداف الإستراتيجية للدولة، وعلى أن تحدد اللائحة التنفيذية المتطلبات والضوابط اللازمة لهذا التحول.

ويتوافق القانون مع القواعد الدستورية المختلفة، خاصة المادة (١٢٤) التي تنص على أن الموازنة العامة للدولة تشمل كافة إيراداتها ومصروفاتها دون استثناء، ويُعرض مشروعها على مجلس النواب قبل تسعين يوماً على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تكون نافذة إلا بموافقة عليها، ويتم التصويت عليه باباً باباً. ويجوز للمجلس أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذاً للالتزام محدد على الدولة. وإذا ترتب على التعديل زيادة في إجمالي النفقات، وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات تحقق إعادة التوازن بينهما، وتصدر الموازنة بقانون يجوز أن يتضمن

تعديلاً في قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق هذا التوازن. وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يتضمن قانون الموازنة أي نص يكون من شأنه تحميل المواطنين أعباء جديدة. ويحدد القانون السنة المالية، وطريقة إعداد الموازنة العامة، وأحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها. وتجب موافقة المجلس على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة، وعلى كل مصروف غير وارد بها، أو زائد على تقديراتها، وتصدر الموافقة بقانون.

ووفقاً للمادة (١٢٥) من الدستور، يجب عرض الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة على مجلس النواب، خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويعرض معه التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبة وملاحظاته على الحساب الختامي. ويتم التصويت على الحساب الختامي باباً باباً، ويصدر بقانون. وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزي للمحاسبة أية بيانات أو تقارير أخرى.

## (٢-٤-٤) تنمية القدرات

قدمت الشراكات الدولية عدد من المبادرات التي تساهم في نقل الخبرات المختلفة في مجال مختلفة لوزارة التنمية المحلية، ويمكن رصدها كالتالي:

- الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: قدم الاتحاد الأوروبي لوزارة التنمية المحلية دعماً لتمويل مشروع تعزيز الحوكمة الإدارية والاقتصادية العامة في مصر. عقد دورات دراسية حضرها خبراء أوروبيين في مجال المخلفات الصلبة، وتم إيفاد بعثتين من خبراء الوزارة لكل من اسكتلندا وبريتسلافا ضمن برنامج تاكس للتعاون مع الاتحاد الأوروبي والذي يضمن عقد دورات وإيفاد بعثات واستقدام خبراء في المجالات التي تطلبها وزارة التنمية المحلية. قدم الاتحاد الأوروبي منحة بقيمة ٨ مليون يورو لدعم مشروع تحسين وتطهير مصرف كيتشنر والذي تشرف عليه وزارة التنمية المحلية على مكون إدارة المخلفات الصلبة، والذي تتشارك فيه مع وزارتي الري والموارد المائية والإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، وذلك بتمويل قدره (٧٩ مليون يورو) كقرض لتمويل هذا المكون مقدم من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية.
- التعاون مع الصين: حيث تم إيفاد بعثات تدريبية من كوادر التنمية المحلية والمحافظات بواقع ٢٠ متدرب في مجال إدارة المناطق الصناعية والاستثمارية بالمحافظات، كما أوفدت الوزارة عدد من قياداتها للمشاركة في ثلاث ورش عمل وزارية رفيعة المستوى تناولت التخطيط الإقليمي والموارد المائية والتنمية والطاقة الريفية خلال عام ٢٠١٩.
- التعاون مع الهند: حيث استفادت الوزارة بالعديد من الدورات التدريبية في إطار البرنامج الهندي للتدريب الدولي مع التركيز على دورات الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات التي تتميز بها الهند. كما شارك وفد من القطاع القانوني بالوزارة في دورة بمعهد الهند الدولي للديموقراطية في نوفمبر ٢٠١٩ بنيو دلهي لندارس ملف الانتخابات المحلية بالهند، واتفق على اعداد ثلاث دورات لتأهيل الكوادر بالوزارة والمحافظات على الانتخابات المحلية وأسلوب إدارتها والتقنيات المستخدمة.

تنفذ الوزارة كذلك مشروع "تسريع الاستجابة المحلية للقضية السكانية" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للسكان وللعام الثاني على التوالي للإسراع في تنفيذ الاستراتيجية القومية للسكان على مختلف المحافظات حيث يطبق الآن على ١٠ محافظات بتمويل قدره ٤.٢ مليون جنيه، وتم بمقتضاه تشكيل وحدات سكانية بكل محافظة، وجاري خلال الفترة القادمة إطلاق لوحه بيانات الكترونية تشمل كل مؤشرات السكان وتحديثها امام صانع القرار بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عدة مشروعات وأطر للتعاون، منها مشروع مقترح عن اللامساواة الحضرية بالمدن، ومشروع تطوير منطقة وادي الدير ومدينة سانت كاترين.

الشراكة مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الافريقية UCLGA، وتم ضم محافظتي القاهرة والقليوبية لعضوية المجلس التنفيذي ولمجلس عموم افريقيا. وتم عقد اجتماع للسيدات العاملات بمجال الإدارة المحلية والمحافظات والعمد والمعروف باسم ريفيلا REFELA وتأسيس فرع لها في مصر وعقد اجتماع مشترك بين الجانبين.

#### • المشروعات المستهدفة من الشراكات الدولية لأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بسياسات التنمية الحضرية:

قدم تقرير " الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة-منصات رسم السياسات وتفعيل الشراكات"، تقريره السنوي ٢٠٢٣، وزارة التعاون الدولي، ملخص موجز عن الشراكات الدولية في جميع مجالات التنمية المستدامة، والتي تؤكد أن هناك تكامل بين جميع توجهات الدولة وسياسات التنمية الحضرية، وأيضاً دور الدولة الفعال في تنفيذ السياسات المختلفة وإعطاء فرص تمويلية وحوكمة المبادرات والسياسات التي تضمن تنفيذها.

وتأتي أهمية الشراكات المختلفة سواء الاقتصادية، الدعم الفني، أو المراجعة الفنية ونقل النظم الجديدة، وايضا نقل لتكنولوجيا، في إنها تعطي طرق مختلفة للحلول الجديدة أو تحسين فجوات الأوضاع الحالية من الحلول. ويمكن عرضها كالتالي من خلال الشركات الدولية العاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمرتبطة بالسياسات الحضرية.

<ul style="list-style-type: none"> <li>• برنامج الشراكة التعليمي المصري الياباني لدعم وإنشاء المدارس اليابانية لدمج انماط متعدد من التعليم، ومشروعات تحسين التعليم الأساسي. وضمن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتطوير التعليم قبل الجامعي.</li> <li>• مشروع الدعم الفني والمالي للمبادرة الشاملة للتعليم الفني، وإنشاء مراكز التميز في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني.</li> <li>• تمويل مشروعات بحثية حول إنتاج أغشيه صناعية لتحلية المياه.</li> <li>• تطوير المستشفى التعليمي القصر العيني.</li> </ul>	<p><b>نماذج من المشروعات المرتبطة بالتعليم:</b></p> <p><b>التعليم:</b></p>  <p><b>شركاء التنمية:</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم الرعاية الصحية الأولية، إنشاء وحدات رعاية صحية أساسية.</li> <li>• تطوير النظام الصحي في مصر ومشروع التأمين الصحي الشامل، دعم موازنة قطاع الحماية الاجتماعية بمصر (التأمين الصحي الشامل).</li> <li>• صندوق مخصص للخبرة الفنية وتبادل الخبرات لدعم وزارة الصحة والسكان.</li> <li>• إدارة المخلفات الخطرة للمستشفيات</li> </ul>	<p><b>نماذج من المشروعات المرتبطة بالخدمات الصحية</b></p> <p><b>الصحة:</b></p>  <p><b>شركاء التنمية:</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم المبادرات التي تدعم الفئات الضعيفة والمرأة لزيادة المشاركة في التنمية، وأيضا شبكات الأمان الاجتماعي: (١) برنامج «تكافل وكرامة» المرحلة الثانية. (٢) تكافؤ الفرص والتنمية الاجتماعية، من خلال دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال من خلال "مبادرة نورة" لدعم المشروعات النسائية.</li> </ul>	<p><b>نماذج من المشروعات المرتبطة بتمكين المرأة</b></p> <p><b>تمكين المرأة:</b></p>  <p><b>شركاء التنمية:</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• برنامج فرصة" دعم المشروعات متناهية الصغر، وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودعم رواد الأعمال لها.</li> <li>• التنمية المجتمعية من تنمية المناطق العشوائية ودعم التوظيف لسكانها</li> </ul>	<p><b>مشروعات التنمية الاقتصادية والاقتصاد المحلي</b></p> <p><b>الشركات الصغيرة والمتوسطة:</b></p>  <p><b>شركاء التنمية:</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• استكمال مشروع المتحف المصري الكبير</li> <li>• الاستثمار المستدام في السياحة بمصر، ودعم تهيئة بيئة عمل امنة تحقق المساواة للمرأة في قطاع السياحة.</li> <li>• إعداد المرحلة الأولى من الدراسات الخاصة للقاعات السبع بمنطقة القصور السلطانية أسفل مسجد محمد علي بالقلعة.</li> </ul>	<p><b>مشروعات الحفاظ على المكون الثقافي والتاريخي</b></p> <p><b>السياحة والآثار:</b></p>  <p><b>شركاء التنمية:</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم تطوير الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة يستفيد نحو ٣ ملايين راكب يوميًا في خط المترو الحالية. المرحلة الأولى من</li> </ul>	<p><b>مشروعات النقل الحضري المستدام ومتعدد الوسائط</b></p>

<p>الخط الرابع للمترو بالقاهرة الكبرى ومن المقرر أن ينقل الخط الرابع نحو ٢.٥ مليون مواطن يومياً، ويربط القاهرة بأهرامات الجيزة مما يدعم قطاع السياحة. ويتم ذلك بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير خط سكة حديد أبو قير وتحويله إلى مترو كهربائي، وإعادة تأهيل ترام الرمل.</li> </ul>	<p><b>النقل المستدام:</b></p>  <p><b>شركاء التنمية:</b></p> 
<ul style="list-style-type: none"> <li>• البرنامج الشامل لتمويل الإسكان الاجتماعي يقوم هذا المشروع بإنشاء وحدات سكنية لحوالي ٢ مليون شخص من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، في ٢٧ محافظة، بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي.</li> <li>• خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بكفر الشيخ وتوفير خدمات الصرف الصحي المتكاملة بالمناطق الريفية في محافظة الأقصر، والصرف الصحي بالفيوم.</li> <li>• تحسين نوعية المياه بمصرف كتشنر وإنشاء منظومة مياه مصرف بحر البقر، الصرف الصحي في المناطق المجاورة لمصرف الرهاوى.</li> <li>• مشروع توسيع وتطوير محطة معالجة الصرف الصحي الغربية بالإسكندرية.</li> <li>• تزويد ٢٤٠ قرية محرومة من مياه الشرب ومشروع إنشاء خمس محطات تحلية مياه بمحافظة جنوب سيناء، إنشاء محطتي تحلية مياه البحر في مدينة رفح الجديدة ومدينة بئر العبد الجديدة.</li> </ul>	<p><b>مشروعات الإسكان والمرافق</b></p> <p><b>الإسكان والمرافق:</b></p> 

## ١. توسعة فرص التعاون بين المدن وتعزيز التبادل بينها للوصول إلى حلول عمرانية واستفادة مشتركة

تراعي المخططات الإستراتيجية المحافظات الأبعاد المكانية التي تتيح اشتراك التجمعات العمرانية في الفرص المختلفة مثل المناطق الاقتصادية المشتركة في ظهور عدد من المدن، أيضاً فرص الخدمات المجتمعية الإقليمية التي تخدم عدد من التجمعات الحضرية أو الريفية. كما تراعي تكامل الأنشطة المقترحة في المدن مع تخصص ظهريها الإقليمي، مثال تكامل قرى الظهير الصحراوي مع التجمعات الريفية في المناطق الزراعية القائمة. وفيما يلي نماذج الحلول العمرانية المقترحة في إعداد المخططات الاستراتيجية التي تحقق تكامل التنمية. كما طرحت السياسة الوطنية الحضرية في تقريرها توجيه النسق العمراني إلى فرص التكامل من خلال هدف ثنائيات النسق والمقصود بها، الاستفادة من قدرات العمران سواء الجديد مع القائم، أو القائم ذو القدرات مع الأقل قدرات، أو ثنائيات الروابط بين الحضر والريف كالتالي:

## • تنفيذ مقترحات السياسة الوطنية الحضرية لثنائيات النسق العمراني المصري

التكتلات الحضرية: تعظيم الاستفادة من المدن الجديدة في تكوين تكتلات حضرية تجمع المدن الجديدة مع المدن العواصم القائمة. من خلال تهيئة المدن الجديدة للقيام بأدوار تنموية ووظيفية على المستويين الإقليمي والقومي، ودعم التكامل والتفاعل بين الظهيرين الريفي والحضري.

الاستفادة من الرصيد السكني القائم بالمدن الجديدة وضمه إلى العرض المتاح بالسوق العقاري مع السماح بنسبة من الوحدات الشاغرة لتلبية احتياجات الحراك السكني داخل المدن الجديدة. مع التركيز على الأنشطة والمشروعات الابتكارية وغير التقليدية. الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة شكل العلاقات التبادلية بين العمران القائم والجديد طبقاً للديناميكيات المستمرة في منظومة المدن الجديدة مكانياً ووظيفياً وتنموياً. الأمر الذي يتطلب استخدام أدوات رصد وتحليل مكانية وتكنولوجيات التحول الرقمي.

تم البدء في تنفيذ أنشطة مشروع "تحسين وتحفيز التفاعل العمراني المكاني بين المدن القائمة والمجمعات العمرانية الجديدة" في خمس نماذج من التكامل المكاني في محافظات، مدينة السادات الجديدة: مدينة وادي النطرون، مدينة بني سويف القائمة: ومدينة بني سويف الجديدة - مدينة دمياط القائمة: مدينة دمياط الجديدة - مدينة قنا: مدينة قنا الجديدة وغرب قنا الجديدة مع مشروعات الاستثماري جنوب غرب وادي قنا. ولتنفيذ هذه السياسة. وفي إطار هذا التكامل تم التالي:

مراجعة المخططات المكانية على مستوى التكتلات الحضرية، بهدف وربط مخططات المدن القائمة والجديدة في المحافظات المستهدفة، وتطبيق مخرجات السياسة الوطنية الحضرية.

ربط المخططات بالخطة الاستثمارية للدولة، حتى يتم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، والتي تساهم جذب الاستثمارات في قطاعات التعليم والصحة، تمهيداً لتحديث الخريطة الاستثمارية للمحافظة. والتي تساهم في تعزيز التنمية الإقليمية لتحقيق التوازن التنموي والنمو الاقتصادي والاجتماعي. التكامل بين قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

تطوير قدرات الإدارات المعنية في مجالات الحوكمة الحضرية وإدارة الأراضي ونظم المعلومات الجغرافية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

## • مشروعات الربط الإقليمي وتحسين الاتصالية بين المدن والأقاليم:

تعمل خطط الربط القومي والإقليمي على تحسين الاتصالية بين المدن المحاور، وخاصة المحاور العرضية. فتمثل مدن بداية المحور ونهاية المحور نمط من أنماط التعاون والتكامل. وهي جزء من سياسات حلول التنمية المكانية للتغلب على محدودية تدفق الموارد أو العمالة بين المدن، وفي إطار هذا يتم وضع خطط التنمية الاقتصادية على أساس التكامل تدفقات الموارد والعمالة بين المدن. من أشهر المحاور لتدعيم علاقات التكامل بين مدن المحاور:

- محور بني مزار البويطي: التكامل بين مناطق الاستصلاح في ظهير الوادي ومناطق الاستصلاح في واحات البويطي، حيث تعتبر بني مزار مصدر للعمالة والصناعات الزراعية.
- محور ديروط الفرافة: حيث تعد ديروط مصدر للعمالة اليومية لمناطق الاستصلاح في نطاق الفرافة.
- محور قنا سفاجا: محور تكامل مدينة قنا الصناعية مع مدينة وميناء سفاجا لتصدير المواد الخام والصناعات مواد البناء.

## ٢. تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ وإدارة ومتابعة وتقييم

### سياسات التنمية الحضرية

تتبنى الدولة حزم من برامج تنمية القدرات وبخاصة القدرات الرقمية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، حيث قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من عام ٢٠١٨ بإطلاق برنامج "تنمية وبناء القدرات الرقمية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة (بما فيهم

العاملين بالمحافظات والمديريات التابعة) حيث يهدف إلى أن يتواكب العاملين بالدولة مع المتغيرات الإدارية والتكنولوجية الحديثة، وتوجه الدولة نحو التحول الرقمي. ويشمل البرنامج عدة محاور أهمها: محور تنمية الثقافة الرقمية، محور تنمية المهارات الرقمية، محور تنمية مهارات العاملين بوحديات نظم المعلومات والتحول الرقمي، ومحور تطبيقات العاصمة. يستهدف البرنامج تعزيز المهارات الرقمية للموظفين وثقافة التعلم المستمر، علاوة على تعزيز الالتزام بالمعايير القياسية للجودة ودعم آليات الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد. وفيما يلي مجموعة البرامج تنمية القدرات التي من شأنها المساهمة في كفاءة تنفيذ وإدارة ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية.

#### • خطط وبرامج بناء القدرات في وحدات الإدارة المحلية:

تتزايد الأهمية لتطوير وبناء قدرات الجهاز الإداري المحلي باعتباره ركيزة أساسية لتحسين جودة الخدمات وتعزيز كفاءة تنفيذ خطط التنمية المحلية، خاصة في ظل تعاظم دور المحافظات في تنفيذ مبادرات قومية كبرى مثل "حياة كريمة". يمثل مركز التنمية المحلية بسقارة الأداة التنفيذية الرئيسية لوزارة التنمية المحلية في مجال بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية بالإدارة المحلية. وقد شهد تحول في سياسات التدريب منذ عام ٢٠١٩، حيث تحول مركز سقارة من مجرد جهة تدريبية إلى منصة مؤسسية تقدم برامج متكاملة تجمع بين التأهيل الأكاديمي والتطبيق العملي، بما يتماشى مع متطلبات إصلاح الإدارة المحلية.

وكان إطلاق برنامج "قادة المستقبل" عام ٢٠١٩ من أبرز معالم هذا التطوير، حيث استهدف إعداد جيل جديد من القيادات المحلية القادرة على إدارة التغيير وقيادة جهود التنمية. وتستند سياسات بناء القدرات في وحدات الإدارة المحلية إلى عدة محاور رئيسية، تشمل:

- تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية عبر تطوير الهياكل والأنظمة الإدارية.
- رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال برامج تدريب مستمرة تستجيب لاحتياجات الإدارة المحلية وتحدياتها المتغيرة.
- إدماج التحول الرقمي والإدارة المبنية على البيانات في عمل وحدات الإدارة المحلية.
- دعم التمكين القيادي وبناء صف ثاني من القيادات المحلية القادرة على قيادة جهود التنمية.
- وقد تبنت وزارة التنمية المحلية نهجاً شاملاً لتطوير القدرات، يقوم على الدمج بين التدريب النظري والممارسات العملية، مع تعزيز الشراكات مع مؤسسات محلية ودولية متخصصة في التدريب وبناء القدرات.
- بلغ عدد البرامج المنفذة سنوياً نحو ١٠٠ برنامج في المتوسط. ومع بداية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ارتفع عدد البرامج إلى ١١٤ برنامجاً استفاد منها ٥,٦٩٧ متدرباً حتى مايو ٢٠٢٥. وتتوزع هذه البرامج لتغطي مجالات متعددة ترتبط مباشرة بتطوير أداء الإدارة المحلية، مع تركيز خاص على: (١) التحول الرقمي. (٢) التخطيط والإدارة الرشيدة. (٣) التنمية الاقتصادية المحلية. (٤) التكيف مع تغير المناخ والإدارة البيئية. (٤) تطوير مهارات التواصل المؤسسي.
- وتماشياً مع برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤-٢٠٢٧)، أدرجت وزارة التنمية المحلية تطوير مركز سقارة ضمن أولوياتها الاستراتيجية، وتشمل الخطة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦:
- تنفيذ ١٦١ برنامجاً وورشات عمل، منها ٧٨ برنامجاً مستحدثاً.
- تدريب ٥,٥٦٢ موظفاً محلياً على مدار ٣٧ أسبوعاً، بإجمالي ٧,٣٨٨ ساعة تدريبية.
- إدخال برامج متقدمة في مجالات: نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، تحليل البيانات باستخدام (Power BI)، الأمن السيبراني وحوكمة البيانات. مع تطبيق اختبارات تحديد مستوى للبرامج التكنولوجية لضمان توافق التدريب مع احتياجات المتدربين الفعلية.

### ٣. بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة لاستخدام البيانات في صياغة سياسات مبنية على الدلائل

يواجه جمع البيانات عن الفئات المهمشة في مصر، عديد من المشكلات، منها عدم وجود منظومة موحدة لبيانات الفئات المختلفة والتي يمكن تصنيف احتياجاتهم المختلفة، والوصول إليهم. هناك آليات متعددة تشمل الإحصاءات الرسمية، المسوحات الميدانية، الدراسات البحثية، وتقارير المنظمات غير الحكومية. والتي تتضمن البيانات معلومات حول أعداد هذه الفئات، توزيعها الجغرافي، خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، ومستوى وصولها إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والسكن، والعمل.

هناك ثلاث عناصر أساسية فتخدم الوصول إلى البيانات للفئات المهمشة، وتشمل:

- الأدلة الداعمة لطرق جمع وقياس البيانات المختلفة من الجهات لتحقيق مصداقية وشفافية البيانات والطرق المناسبة لتحليلها.
  - بنية تكنولوجية لتوحيد شبكات تدفق المعلومات من الجهات المختلفة.
  - بناء قدرات الأفراد لتوصيل احتياجاتهم المختلفة عبر المنصات ووسائل الاتصال المختلفة.
- **الأدلة الداعمة لطرق جمع وقياس البيانات:**

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إبريل ٢٠٢٥، الدليل الإجرائي للمتابعة والتقييم والذي يأتي في إطار الجهود المشتركة من الجانبين، حيث يوفر مرجعاً شاملاً وموحداً للقائمين على عملية المتابعة والتقييم، لتعزيز مفهوم الإدارة المبنية على النتائج وتطبيقها في وتيرة العمل اليومية، مما يحسن عملية متابعة تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، ويعزز عملية متابعة وتقييم الأثر. ويمثل الدليل مرجع شامل للعاملين بوحدة المتابعة والتقييم لتوحيد منهجية العمل على مستوى الدولة. كما إنه بمثابة أداة استراتيجية أساسية في إدارة الحكم الرشيد. إنه يُمكن الحكومات، وكذلك المؤسسات والهيئات التي تتعاون معها، من اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على بيانات دقيقة. ومن الأهمية في جميع جهات الدولة العاملة في تتبع الأدلة التي تقدم حالة التقدم في كثير من البرامج والمشروعات والتي يمكن بها تتبع تغير حاله جميع الفئات المتأثرة بالسياسات.

#### • **بنية تكنولوجية لتوحيد شبكات تدفق المعلومات:**

- برنامج التحول الرقمي للحكومة المصرية: تبنت الحكومة المصرية برنامجاً لتعزيز البنية المعلوماتية للدولة المصرية وتنمية القدرات والتحول الرقمي منذ عام ٢٠١٦؛ لبناء مصر الرقمية والوصول إلى مجتمع مصري يتعامل رقمياً في كافة مناحي الحياة؛ ويتم تنفيذ البرنامج على مرحلتين:

#### **المرحلة الأولى: تعزيز القدرات المعلوماتية:**

استهدفت المرحلة الأولى من البرنامج تحسين جودة حياة المواطن من خلال إنشاء سجل موحد للمواطن وتحديد الفئات المستحقة لبرامج الحماية الاجتماعية ومنظومة الدعم؛ والتحول نحو الشمول المالي والمدفوعات الرقمية؛ ورصد الاقتصاد الموازي وتعديل التشريعات.

#### **المرحلة الثانية: البنية التكنولوجية وقواعد البيانات:**

- تجهيز بنية تكنولوجية عالية التأمين للتعامل مع الكم الهائل من البيانات وتحديثها آلياً يومياً.
- زيادة عدد قواعد البيانات إلى ٣ مليار سجل؛ واستخدام الذكاء الاصطناعي لتتقنية وتدقيق واستكمال البيانات.
- استكمال السجل الموحد للمواطن أو هوية رقمية للمواطن؛ وتحديد الأسر الأولى بالرعاية ونسب التغطية للبرامج الاجتماعية؛ وبناء السجل الموحد للكيانات الاقتصادية.

- عمل شاشة بحث متقدم للجهات الحكومية؛ وتقديم خدمات استباقية في حالات الوفاة والميلاد، والزواج، والطلاق.
- المنصة الموحدة للخدمات بما يتيح تقديم الخدمات للمواطنين دون اطلاع مقدم الخدمات على البيانات الشخصية لمواطن وأسرته.

#### • موقف التحول الرقمي حتى عام ٢٠٢٤:

ثم بدأت عملية التحول الرقمي للبرنامج عام ٢٠١٩/١٨ وتم تحديد مدة ٤ سنوات لإتمام التحول الرقمي للحكومة المصرية؛ لإحلال التكنولوجيا في كافة الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن وفي النواحي التعليمية والرعاية الصحية والنواحي الثقافية؛ وعلى أن يتم التنفيذ تحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

تواصل وزارة الاتصالات جهودها في دفع التحول الرقمي من خلال توسيع نطاق الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتحقيق تكامل بين الجهات المختلفة، وتوفير حلول رقمية متطورة للمواطنين، حيث تعمل على تنفيذ استراتيجية شاملة تسهم في تحسين كفاءة الخدمات الحكومية، ودعم بيئة الاستثمار، وتعزيز الشفافية، وتطوير قطاعات الصحة والقضاء، مما يرسخ مكانة مصر كمركز إقليمي للخدمات الرقمية.

وشهدت منصة "مصر الرقمية" نموًا كبيرًا، حيث أصبحت تضم ١٤ حزمة خدمية تشمل ١٧٥ خدمة حكومية رقمية، ما يتيح للمواطنين الوصول إلى العديد من الخدمات بسهولة، كما تم إطلاق ٩ تطبيقات ذكية على أنظمة iOS وأندرويد لتقديم خدمات مثل التوكيلات، والتأمينات، والمركبات، والدعم، والشركات، والقضايا، والأحوال الشخصية، والشهر العقاري، والإفتاء، وخلال عام ٢٠٢٤، تم تنفيذ ١١ مليون معاملة واستعلام عبر المنصة.

#### • دعم تبادل سهولة تبادل البيانات:

تحسين الأداء الحكومي، تم ربط ٦٧ جهة حكومية عبر المحول الرقمي الحكومي، مما رفع عدد عمليات التكامل إلى ٢٥٩ تكاملاً، ما يسهم في تسهيل تبادل البيانات بين المؤسسات الحكومية، وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر دقة.

#### • بناء قدرات الأفراد والمؤسسات:

بناء القدرات يعد محور اهتمام استراتيجية مصر الرقمية، التي تهدف إلى تمكينه من الوصول إلى الخدمات الرقمية، وتمتية مهاراته الرقمية، بما يؤهله للحصول على فرص عمل متميزة؛ مشيراً إلى أنه يتم توفير مجموعة متنوعة من برامج بناء القدرات الرقمية التي تستهدف جميع المواطنين من مختلف المراحل العمرية؛ موضحاً ارتفاع عدد المتدربين من ٤ آلاف متدرب في عام ٢٠١٨ إلى ٥٠٠ ألف متدرب سنوياً حالياً.

#### • النماذج المرتبطة ببيانات الفئات المهمشة:

أطلقت عدد من المبادرات التي تستفيد من البنية التكنولوجية والتي من خلالها يتم جمع البيانات الخاصة بهم وربطها ببيانات الرقم القومي للأفراد وبالتالي الهوية الرقمية ، هذه المبادرات ترتبط بقضايا وخدمات المهمشين، والجدير بالذكر أن وزارة التضامن الاجتماعي تقوم بدعم الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع المحلية في إدارة مبادرات الحماية الاجتماعية و المقاولات الصغيرة وتقديم البيانات عن الأفراد المعنيين بتقديم الخدمة لهم ، والاعتماد على البيانات الرسمية الأساسية، لضمان دقة البيانات وسهولة المشاركة السلمية للجهات في تنفيذ المبادرات والبرامج المختلفة، ومن ثم تقييم الأنشطة المختلفة للجمعيات و تعزيز قدرات الجمعيات ، ويمكن عرضها كالتالي:

#### • مبادرة "سكن كريم": وهي مبادرة لقطاع الشؤون الاجتماعية لوزارة التضامن الاجتماعي، وتهدف إلى تقديم برنامج لتوفير

الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحرومة من مياه شرب نقية وصرف صحي وترميم أسقف لمنازل الأسر لكفالة حقها في العيش في سكن كريم. الأثر المتوقع على المستفيدين: - - تحسن المؤشرات الصحية للأسر المستفيدة من المبادرة في المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات وتقليل التلوث وخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. - تحسين البنية

- التحتية والمؤشرات البيئية لمساكن الأسر المستفيدة. إتاحة فرص عمل للعاطلين من الجنسين لتنفيذ مكونات البرنامج بالمناطق المستهدفة. تتضمن معايير اختيار الأسر لضمان الوصول إلى المستحقين التي ستستفيد بالمبادرة ما يلي:
- القرى الأكثر فقراً طبقاً لخرائط الفقر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).
- القرى التي بها شبكات عمومية لمياه الشرب وللصرف الصحي.
- مساكن أسر مُسجلة في قاعدة بيانات برنامج "تكافل وكرامة" و"الضمان الاجتماعي".
- مساكن أسر لم تنطبق عليها شروط برنامج "تكافل وكرامة" و"الضمان الاجتماعي" ومطلوب توفير بعض خدمات الحماية الأساسية لها.
- الجهات الشريكة في التمويل والتنفيذ تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي، جهات حكومية، جمعيات ومؤسسات أهلية، القطاع الخاص.

تم وجاري تنفيذ تدخلات للأسر الأولى بالرعاية بقرى بمحافظة المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر تشمل إنشاء أسقف ٣٨٩٧ منزلاً، وتأهيل ٢٢٤٠ منزلاً من تمويل وزارة الأوقاف و٦٤٣٧ وصلة منزلية لمياه الشرب و١٠٠٠ وصلة داخلية لمياه الشرب بالمنيا وتم أو جاري تنفيذ ٥٥٩٢ وصلة خارجية للصرف الصحي بقرى بمحافظة المنيا وسوهاج وقنا وجاري تنفيذ ١٣٧٠ وصلة صرف صحي داخلية بسوهاج و٣٨٠٠ وصلة صرف صحي داخلية بقنا. وتم تنفيذ ٣٩١٦٥ وصلة صرف صحي من تمويل الجهات المساندة للبرنامج بالمحافظات الخمس (المنيا - أسيوط - سوهاج - قنا - الأقصر).

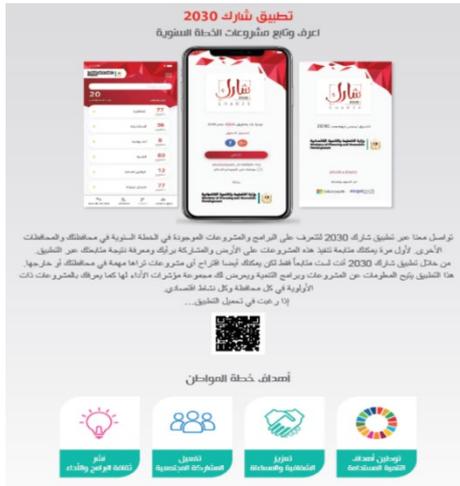
- **مبادرة "تكافل وكرامة":** هو برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي. الفئات المستهدفة هم: ذوي الإعاقة، الطفل (يتيم الابوين - مهجور العائلة - ابن المطلقة إذا تزوجت - ابن المسجون / المسجونة - كريم النسب)، والمرأة المعيلة، والمسمن أكبر من ٦٥ سنة، والأسر المعالة (أسره فقيره).
- **مبادرة "بر أمان":** مد الحماية الاجتماعية لقطاع من قطاعات العمالة غير المنتظمة عن طريق توفير مستلزمات الصيد لصغار الصيادين لمساعدتهم على القيام بعملهم ومواجهة بعض مخاطر المهنة. تم الانتهاء من ثلاث مراحل من المبادرة وجاري تنفيذ الرابعة، ومن إنجازات المبادرة: وقد تم إعداد قاعدة بيانات وإفية عن الصيادين، وتم تسجيل عدد ١٩٥٦٠ من الصيادين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية.
- تفعيل نظام المتابعة والتقييم من خلال تسجيل عمال الصيد وإنشاء قاعدة بيانات تفصيلية عن جميع أصحاب المراكب الآلية والشرعية والقوارب الصغيرة والعاملين عليها.
- تمكين المرأة حيث تم حصر جميع السيدات العاملات في الصيد للتخطيط للمبادرة الفرعية الخاصة بإحلال وتجديد المراكب، ثم تم تسليم ١٣٥ مركب صيد جديد لعينة ممثلة جغرافياً للسيدات وتنفيذ استطلاعي للمبادرة المبكرة الخاصة بإحلال وتجديد مراكب الصيد.
- تحقيق الريادة في استهداف ودعم عمال الصيد كجزء أصيل في العمالة غير المنتظمة والتمكين الاقتصادي وتمكين المرأة ومد شبكات الحماية الاجتماعية لهم.
- ابتكار عدد ٥ مبادرات فرعية (إحلال وتجديد مراكب صيد - سداد مديونية التأمينات الاجتماعية عن بعض المستفيدين المتعثرين حيث تقوم الوزارة بتسديد نسبة نصف الاشتراك لكل مستفيد - توفير سيارات مبردة لجمعيات الصيادين لتحسين القيمة المضافة للمنتج - توفير خلايا شمسية حيث سيتم التنفيذ ببحيرة السد العالي وجاري التخطيط لها - إنشاء مزارع سمكية مصغرة لتوفير الدخل للصيادين خلال فترات التعتيل وجاري دراسة المقترح.

#### ٤. بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة للعمل مع الفئات الضعيفة والمهمشة

استهدفت مبادرة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تعزيز أطر المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة، من خلال "خطة المواطن"، والتأكيد على حق المواطن في التعرف على توجهات خطة التنمية المستدامة التي تتبناها الدولة، حيث تقدم الوثيقة معلومات مُفصلة عن الاستثمارات الموجهة من الدولة لكل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وأبرز المشروعات الجاري تنفيذها في كل قطاع، فضلاً عن أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة. وهو ما يساعد المواطن على متابعة هذه المشروعات في محافظته/ مدينته/ قريته، مما يسهم بدوره في دمج المواطن في منظومتي التخطيط والمتابعة.

مبادرة "صوتك مسموع": وترتكز على محورين رئيسيين، المحور الأول تحت عنوان "إدارة محلية مستجيبة للمواطن"، حيث يهدف هذا المحور إلى جعل المواطن طرفاً فاعلاً ومشاركاً في منظومة محاربة الفساد والإهمال وإهدار الموارد ونقص فاعلية وكفاءة أداء السلطات المحلية للخدمات التي تقوم بها، مشيراً إلى أن هذا المحور يلبي أيضاً حق المواطن في أن يقدم مقترحات وذلك من خلال إدارة منصة متكاملة للتواصل مع المواطنين. وفي إطار ذلك؛ أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تطبيق "شارك ٢٠٣٠" للتعرف على البرامج والمشروعات الموجودة في الخطة السنوية في المحافظات. فأول مرة يمكن للمواطن متابعة تنفيذ المشروعات على الأرض ومشاركة المواطن برأيه ومعرفة نتيجة متابعته عبر تطبيق شارك ٢٠٣٠؛ والرسالة: " أنت لست متابعاً فقط لكن يمكنك أيضاً اقتراح أي مشروعات تراها مهمة في محافظتك أو خارجها". وهذا التطبيق يتيح المعلومات عن المشروعات وبرامج التنمية ويعرض مجموعة مؤشرات الأداء لها ويعرف المواطن بالمشروعات ذات الأولوية في كل محافظة وكل نشاط اقتصادي.

الشكل رقم (١٠٢) تطبيق شارك ٢٠٣٠



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الشكل رقم (١٠١) مبادرة صوتك مسموع



المصدر: وزارة التنمية المحلية

#### • برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر

بدأت الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر في الفترة الزمنية من ٢٠١٦-٢٠٢١ في محافظتي سوهاج وقنا؛ والذي يستهدف تعزيز التنمية المحلية المستدامة وخلق فرص عمل منتجة، والحد من الفقر في محافظتي سوهاج وقنا. وتتضمن الأهداف التنموية للبرنامج ما يلي:

- دعم التنمية المحلية في المحافظات المختارة في صعيد مصر عن طريق ورفع القدرة التنافسية والاقتصادية. رفع كفاءة الوحدات المحلية لتقديم الخدمات الأساسية وتحسين أداء البنية التحتية والخدمات المقدمة لتحسين بيئة الأعمال على مستوى المحافظات.
- رفع الكفاءة المؤسسية للمحافظات بناء قدرات ومعالجة تحديات التنسيق المؤسسي والإداري.
- إشراك المواطنين في جميع جوانب الخدمات العامة على مستوى المحافظات، وتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- يسعى البرنامج إلى تمكين الإدارة المحلية بالأساليب والمنهجيات اللازمة لتبني نهج التنمية الحضرية المتكاملة، وتقديم الدعم الفني اللازم لتعزيز قدرتها على تصميم وتنفيذ الخدمات المحلية التي تتطلب التخطيط الحضري ومدخلات التصميم، مثل الأسواق المحلية، ومناطق الحرف اليدوية، ومحطات النقل، وغيرها من المباني أو المرافق للخدمات المحلية.
- وبهذا الصدد، تم إعداد دليل تصميمي للإدارة المحلية للأسواق والسويقات يهدف هذا الدليل إلى وضع خطوط إرشادية تمكن الإدارة المحلية من القيام بأعمالها فيما يختص بتخطيط وتصميم وتنفيذ الأسواق والسويقات على مستوى المدن والقرى، والوصول إلى نموذج مقترح لتقييم مدى استيفاء الأسواق والسويقات القائمة للمعايير التخطيطية والتصميمية بما يساعد متخذي القرار على تحديد مدى جدوى تطويرها في مكانها أو نقلها إلى مكان آخر.
- كذلك إنشاء أسواق جديدة لتلبية احتياجات السكان والوصول إلى الفاعلية والكفاءة وتحقيق أعلى استفادة لتحقيق تنمية بالمجتمعات العمرانية القائمة والجديدة. كذلك فإن الدليل يسلط الضوء على الوضع الراهن للأسواق التقليدية والتي تمثل النموذج السائد في المجتمعات العمرانية القائمة ومنها ما يمثل مناطق ذات قيمة سواء قيمة اقتصادية أو اجتماعية أو تاريخية وغير ذلك من أوجه التميز التي من الممكن أن تمتلكها هذه الأسواق مقارنة بالمراكز التجارية الحديثة، حيث إن السوق ليس مجرد مكان للتجارة فقط، بل مركزاً للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

## ٥. مشاركة المؤسسات والجمعيات المحلية كمروجين وموفرين لبرامج تنمية القدرات

يسهم المجتمع المدني بمؤسساته وجمعياته المحلية بدور هام في تنمية وتطوير القدرات في مصر على مستوى كافة محافظاتنا. تم إنشاء الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي لتحل محل الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات بوزارة التضامن الاجتماعي طبقاً لنص المادة رقم " ٧٦ " من قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، وتتبع وزير التضامن الاجتماعي، ويتمثل دورها الرئيسي في تقديم الدعم والمساندة لمؤسسات المجتمع الأهلي الخاضعة لأحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية والعمل على تلبية الخدمات المطلوبة تحقيقاً لتنفيذ انشطتها التنموية لخدمة المجتمع طبقاً لأحكام القانون، وتختص الوحدة بالإشراف والتوجيه والمتابعة مالياً وإدارياً وفنياً على كيانات مؤسسات المجتمع الأهلي المحددة بأحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي، كما تختص برسم ومتابعة إجراءات تطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة، وإعداد ونشر الدراسات والمعلومات والإحصاءات الخاصة بمؤسسات المجتمع الأهلي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وتتبع الوحدة المركزية وحدات فرعية بكل محافظة من محافظات الجمهورية، تعمل على تقديم الدعم والمساندة لمؤسسات المجتمع الأهلي المقيدة بالمحافظة والعمل على تلبية الخدمات المطلوبة تحقيقاً لتنفيذ انشطتها التنموية لخدمة المجتمع طبقاً لأحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية، علاوة على تنفيذ سياسة واستراتيجية الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي فيما يتعلق بعمل مؤسسات المجتمع الأهلي بجميع محافظات الجمهورية.

تقدم منصة الوحدة المركزية خدمات الإلكترونية والتي من دورها توجيه ممارسات الأنشطة للمناطق المختلفة ومجالات المشاركة، كما تقدم خدمات تخص الرغبة في تتلقى أموال عينية أو نقدية من داخل مصر من الصناديق المختلفة مثل صندوق عطاء لدعم الجهات الأهمية لتنفيذ مشروعات لخدمة ذوي الإعاقة ويتم تمويل الصندوق من خلال التبرع أو شراء وثائق. ومن خلال المنصة يتم تلقي طلبات تسجيل المتطوعين الراغبين في الانضمام للعمل بالجمعية او المؤسسة بدون مقابل.

التعاون من أجل التدريب والترويج لخدمات الحكومة:

تنفذ وزارة التضامن الاجتماعي عدد من البروتوكولات مع الجهات الحكومية ومؤسسات العمل الأهلي المحلية، للمشاركة في أنشطة خطة الوزارة، وأيضا مع البنوك المشاركة للتمكين الاقتصادي للمؤسسات. على سبيل المثال:

- التعاون بين وزارتي التضامن الاجتماعي والعمل ومؤسسة صناع الخير للتنمية، وذلك لتدريب مليون مواطن خلال ٣ سنوات، حيث يتم تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مهنية متخصصة تستهدف المواطنين في قرى " حياة كريمة" لتعزيز فرص التمكين الاقتصادي والدخول في سوق العمل والترويج لخدمات الحكومة في مجال دعم الأسر ورعاية وتأهيل الأيدي العاملة في المناطق الأكثر احتياجاً.
- مبادرة الهلال الأحمر المصري " بيديك تنقذ حياة " بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، لرفع وعي الرائدات الاجتماعيات في مجال الإسعافات الأولية. وتهدف المبادرة تقديم دورات تدريبية في مجال الإسعافات الأولية إلى الرائدات الاجتماعيات واللاتي يبلغ عددهن ١٥ ألف رائدة لإكسابهن المهارات لتقديم الخدمة الإسعافية الصحيحة، ونقلها لأفراد مجتمعاتهن مما يساهم في تقليل مضاعفات الإصابة، وإنقاذ حياة المصابين.
- تعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، مشروع إسناد عدد من مراكز تنمية الأسرة والطفولة بقرى المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» للتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي لإدارتها وتشغيلها أو إسنادها للغير، وذلك وفق ما تتضمنه وثيقة معايير جودة دور الحضانات، وكذلك معايير رياض الأطفال في مصر.
- تنفيذ الهلال الأحمر المصري برنامجاً تدريبياً لإعداد مدربين من ميسرات الحضانات، وذلك في إطار المنحة المقدمة من صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية لرفع كفاءة مؤسسات العمل الأهلي، وعدد من الخبراء من شركة مسار للتنمية المستدامة. استهدف التدريب بناء قدرات وإعداد ميسرات الحضانات على مستوى ٥ محافظات "القاهرة، والبحر الأحمر، والوادي الجديد، وجنوب سيناء ومرسى مطروح".

## ٦. تنفيذ برامج تنمية قدرات عن كيفية استخدام الإيرادات الشرعية للأراضي، التمويل والأدوات الأخرى

تعد الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر بمثابة وثيقة اتصال رئيسية تسلط الضوء على نهج مصر في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وتقتصر الاستراتيجية إطاراً تموالياً وطنياً متكاملاً يمثل مظلة تشمل مبادرات التمويل المختلفة التي تستهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تسلط الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل الضوء على الإجراءات التي تهدف إلى سد الفجوة التمويلية، وزيادة تدفق الموارد المالية إلى القطاعات الرئيسية، وتعزيز آليات التمويل المبتكرة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة. ومستقبلاً، ستكون هناك حاجة إلى تبني نهج حكومي شامل لتنفيذ السياسات والمبادرات اللازمة، لذا، تقترح الاستراتيجية أيضاً ترتيبات حول الإشراف والتنسيق والمتابعة لدعم التنفيذ الفعال وتتبع التقدم المحرز، وتشمل أهداف الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر ما يلي:

- تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية المستدامة.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل أهداف التنمية المستدامة.
- توفير بيئة مواتية لحلول التمويل المستدام.
- زيادة تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في ضوء توجه الدولة نحو تعزيز اللامركزية المالية وتمكين المحافظات من تحسين مواردها المالية لتحقيق التنمية المستدامة، تعمل وزارة التنمية المحلية على تطوير سياسات وأطر متكاملة لحشد وتنمية الموارد المالية. وتهدف هذه الجهود إلى تمكين وحدات الإدارة المحلية من توفير التمويل اللازم لتنفيذ الخطط التنموية الحضرية والمحلية، وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات أفضل للمواطنين.

وترتكز سياسات وزارة على تنوع مصادر التمويل، من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد الذاتية، وتعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، وبنوك التنمية، وصناديق التنمية المحلية، بالإضافة إلى آليات التمويل المشترك والشراكة مع القطاع الخاص.

## • تطوير الأطر والسياسات التمويلية للإدارات المحلية:

قامت وزارة التنمية المحلية بتنفيذ حزمة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تحديث منظومة تنمية الموارد المالية للمحافظات، شملت ما يلي:

- تطوير لائحة صندوق التنمية المحلية بما يواكب متطلبات المرحلة الحالية، ليشمل أهدافاً جديدة تدعم التنمية الاقتصادية المحلية، مثال إتاحة قروض للوحدات المحلية لتمويل مشروعات تنموية مقابل عائد سنوي يتناسب مع طبيعة النشاط.
- تنفيذ وإدارة واستثمار المشروعات ذات الطابع الاقتصادي والخدمي والإنتاجي بشكل مباشر أو بالشراكة مع المحافظات.
- التعاون مع المحافظات لطرح مشروعات قابلة للإدارة والتشغيل من خلال القطاع الخاص، وفق لوائح تضمن الحوكمة وكفاءة التشغيل.
- تقديم الدعم الفني والمالي للوحدات المحلية الراغبة في إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية.
- إمكانية تأسيس شركات مملوكة للصندوق أو بالشراكة، لإنشاء وإدارة مشروعات تنموية وخدمية.
- تشكيل لجنة متخصصة لمراجعة اللوائح المالية والإدارية للمشروعات التي تديرها المحافظات. وفي إطار هذا التوجه نحو مراجعة عدد ٥٨٢ لائحة وإرسالها إلى وزارة المالية، حيث تم اعتماد ١١١ لائحة حتى تاريخه، بما يضمن توحيد الإجراءات وتحقيق الانضباط المالي.

## الإيرادات المحلية:

- تنظيم مقابل الخدمات المحلية: تم حصر كافة مقابل الخدمات التي تحصلها المحافظات، وإرسالها إلى وزارة المالية لاعتمادها رسمياً، بهدف إتاحة أدوات قانونية للمحافظات لتنمية مواردها بشكل مستدام.
- تحديد الرسوم السيادية: التنسيق مع مصلحة الضرائب من خلال لجنة مشتركة لتحديد الرسوم السيادية المستحقة على الخدمات المحلية، بما يساهم في تسهيل عملية تحصيلها ودعم الموارد الذاتية للمحافظات.
- حل المشكلات المالية وتعزيز الدعم للمحافظات: تشكيل لجنة مشتركة مع وزارة المالية برئاسة نائب وزير المالية، تعمل على معالجة التحديات المرتبطة بتنمية الموارد الذاتية، وتقديم الدعم الفني والمالي للمحافظات لإقامة المشروعات الاقتصادية والخدمية.
- إعداد خارطة طريق لتنمية الموارد المالية: تم إعداد خارطة طريق شاملة تتضمن سياسات وخطط وآليات لتنمية الموارد المالية الذاتية للمحافظات، مدعومة بخطة تنفيذية محددة بإجراءات ومؤشرات أداء لقياس التقدم.
- تشكيل لجان عمل ميدانية: تشكيل لجان رئيسية وفرعية على مستوى محافظات الصعيد، بهدف تسريع جهود تنمية الموارد المالية المحلية، وضمان تنفيذ الخطط الموضوعة بفعالية.
- إعداد خطط متكاملة لتنمية الموارد: إعداد خطط عمل شاملة لتنمية الموارد الذاتية على مختلف المستويات الإدارية، تشمل: ديوان عام الوزارة؛ مستوى المحافظات؛ مستوى المراكز والوحدات المحلية.
- حصر الأصول والأراضي المتاحة:

تنفيذ عملية شاملة لحصر الأراضي والممتلكات غير المستغلة في المحافظات. ودراسة إمكانية طرح هذه الأصول للقطاع الخاص لإقامة مشروعات اقتصادية وخدمية، مثل إنشاء المواقف والأسواق النظامية، بهدف القضاء على المواقف والأسواق العشوائية. العمل على توقيع هذه الأراضي على خرائط جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لدعم التخطيط وإدارة الأصول بشكل أكثر كفاءة وشفافية.

## برنامج إعادة ترتيب الأراضي:

في إطار الإدارة المستدامة للنمو العمراني، تولت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وبدعم فني من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تنفيذ برنامج استرشادي لإعادة ترتيب الأراضي في عدد من محافظات الجمهورية، لاستخدام نتائج البرنامج في صياغة مجموعة من السياسات الفعالة لرفع كفاءة منظومة التخطيط العمراني في مناطق الامتداد داخل الكتلة الحضرية والاستفادة منها في تعديل وتطوير قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨. ويستهدف هذا البرنامج الاسترشادي لإعادة ترتيب الأراضي الحفاظ على الأرض الزراعية من التآكل والحد من الامتداد العشوائي في الكتلة الحضرية، وتطوير الترابطات بين ريف وحضر الجمهورية.

ويركز البرنامج الاسترشادي على استخدام منهجية إعادة ترتيب الأراضي كأداة لإعداد مخططات تفصيلية واقعية قابلة للتنفيذ، فضلاً عن زيادة القيمة المالية للأرض وتوفير مصدر مستدام لتمويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة اللازمة لاستخدام الأرض. وتؤكد هذه المنهجية على أهمية تحديث الخرائط المساحية وعلى التعاون والتنسيق بين كافة أصحاب المصالح المعنيين ذوي الصلة في تطبيق هذه الآلية (شكل رقم ٤). وقد تم تطبيق البرنامج بنجاح في محافظة القليوبية وتحديداً في مدن بنها، وقليوب، وقها. وجاري تنفيذ المنهجية في محافظتي قنا ودمياط. مخرجات المشروع الاسترشادي لإعادة ترتيب الأراضي:

قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد دليل استرشادي لتطبيق منهجية ترتيب الأراضي في مناطق الامتداد العمراني والكتل الحضرية.

تم تنفيذ عدد من برامج تنمية القدرات للتدريب على استخدام هذه المنهجية سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وبالتعاون مع وزارة التنمية المحلية ومركز التنمية المحلية بسقارة وبعض الجامعات الوطنية والأجنبية، ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية. واستفاد من برامج تنمية القدرات القائمين على تنفيذ المنهجية في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، والإدارات الهندسية، وإدارات التخطيط العمراني على مستوى المحافظات والمدن.

في ضوء نجاح البرنامج الاسترشادي لترتيب الأراضي في ٣ مدن من مدن محافظة القليوبية، وقعت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، اتفاقية منحة من الحكومة السويسرية لتمويل مشروعات البنية الأساسية التي تحددها المخططات التفصيلية التي يتم إعدادها باستخدام منهجية ترتيب الأراضي في محافظتين من محافظات الجمهورية (قنا ودمياط)، وبشراكة مباشرة من أصحاب المصالح المعنيين ذوي الصلة. وتبلغ قيمة المنحة السويسرية ٨.١ مليون دولار أمريكي، وتقدم الحكومة المصرية مكون محلي مقابل بمبلغ ٣.٦٦ مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات.



## ٧. تنفيذ برامج تنمية قدرات عن السلطات المحلية ودورها في إدارة وتخطيط التمويل

تتقاسم ٣ وزارات رئيسية مسؤولية التخطيط في الدولة المصرية، حيث تتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مسؤولية إعداد الاستراتيجيات والرؤى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والخطط طويلة ومتوسطة المدى على المستوى الوطني والقطاعي وتتولى أيضاً إعداد برنامجاً استثمارياً سنوياً للمشروعات التنموية التي سيتم تنفيذها مع تحديد مصادر تمويلها. وتتولى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني مهمة إعداد الرؤى والمخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية على مستوى الوحدات المحلية الرئيسية. بينما تتولى وزارة التنمية المحلية التنسيق لإعداد خطط الخدمات البلدية على المستوى المحلي.

وتوجد نقاط تماس كثيرة وتشابك في الخطط التي تعدها الوزارات الثلاث، مما دفعها إلى التعاون خلال السنوات القليلة القادمة لفض هذه التشابكات وتعزيز تنسيق الجهود بينها لتطوير منظومة للتخطيط للتنمية الشاملة والمتكاملة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي والقطاعي، وتم إعداد الإطار التشريعي اللازم، وفقاً لما ورد أنفاً.

وقامت الوزارات الثلاث أيضاً بدعم من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية بإعداد مجموعة من أدلة العمل وتنفيذ برامج تنمية القدرات على المستوى المركزي والمحلي. وشملت هذه الجهود أيضاً برامج تدريب المدربين، كما تم الاستفادة من الإمكانيات التدريبية الكبيرة التي تتيحها جهات كثيرة، على رأسها مركز التنمية المحلية بسقارة.

### القضايا الرئيسية:

- تطوير أدلة العمل بشكل سهل وعملي وجاذب.
- وضع إطار مؤسسي للعملية التدريبية والاستفادة من زخم التطوير المؤسسي وتطور تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في إعداد الأدلة التدريبية التفاعلية وتدريب عدد أكبر من العاملين بالجهات المعنية ذات الصلة على استخدامها.
- متابعة وتقييم أثر تنفيذ هذه البرامج التدريبية المختلفة على تطوير منظومة التخطيط الشامل والمتكامل: قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية بتنفيذ عدد كبير من برامج تنمية القدرات شملت ما يلي:
  - برنامج تدريبي موسع على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بالتعاون مع التخطيط القومي بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد استفاد من هذا البرنامج عدد كبير من القيادات المتوسطة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
  - برنامج تدريبي في الأقاليم الاقتصادية السبعة على استخدام "النموذج الإلكتروني" الذي أعدته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لإدراج المشروعات التنموية في إطار البرنامج الاستثماري السنوي وربطه ببرنامج عمل الحكومة وبأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠. وقد استهدف هذا البرنامج المسؤولين عن إدارات التخطيط في المحافظات، والعاملين بالمكاتب الإقليمية للتخطيط الإقليمي التابعة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
  - برنامج تدريبي على استخدام نظام المعلومات الجغرافية.
  - برنامج تدريبي للإعلاميين للتعريف بالمفاهيم الاقتصادية والتخطيطية مع التركيز على آليات الترويج لرؤية مصر ٢٠٣٠.
  - برنامج تدريبي للعاملين بديوان عام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن المهارات الشخصية، وإدارة الوقت، ومدونة السلوك، وخلافه.

## ٨. زيادة التعاون وتبادل المعلومات عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح التنمية

### الحضرية المستدامة

تهدف السياسة الوطنية للابتكار المستدام في مصر إلى تحويل البلاد إلى مجتمع معرفي مبتكر ومستدام، من خلال توظيف الابتكار لخلق قيمة وتعزيز الاستدامة في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية. تسعى هذه السياسة إلى تحقيق التنافسية الإقليمية والعالمية لمصر، وتحسين جودة الحياة من خلال الابتكار. تتضمن السياسة الوطنية للابتكار المستدام عدة محاور رئيسية:

- **دعم التدريب الصناعي:** يشمل ذلك تطوير المهارات والقدرات اللازمة للابتكار في القطاعات الصناعية المختلفة.
- **مشاركة الجامعات والمراكز البحثية:** تهدف إلى تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات التتموية.
- **تمويل اقتناء التقنيات والملكية الفكرية:** يشمل ذلك توفير الدعم المالي للجهات التي تسعى إلى امتلاك التقنيات الحديثة وتسجيل حقوق الملكية الفكرية.
- **نقل التكنولوجيا:** يهدف إلى تسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى مصر والاستفادة منها في التنمية.
- **برامج تنمية الموارد البشرية للبحوث والتطوير:** تركز على بناء قدرات الباحثين والمطورين في مجال الابتكار.
- **تطبيق مؤشر الابتكار:** يهدف إلى قياس مستوى الابتكار في مصر وتقييم التقدم المحرز في هذا المجال.
- **تمويل الابتكارات الخضراء:** يركز على دعم المشاريع التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الأثر البيئي.
- **تعزيز الثقافة العلمية في المجتمع:** يشمل ذلك نشر الوعي بأهمية الابتكار وريادة الأعمال.
- **تطوير آليات تسجيل حقوق الملكية:** يهدف إلى توفير بيئة قانونية وتشريعية داعمة للابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- تنفيذ مبادرات وبرامج داعمة: مثل:
  - برامج دعم الشركات الناشئة: توفر التمويل والإرشاد اللازم للشركات الناشئة في مراحلها الأولى.
  - تطوير آليات لاختيار ومحاسبة القيادات التنفيذية: يهدف إلى ضمان اختيار القادة المناسبين وتنفيذ السياسات بفعالية.
  - تفعيل دور المعاهد العليا: تهدف إلى إشراك المعاهد العليا في المبادرات الرئاسية المتعلقة بالابتكار، وتنفيذ مشروعات تطبيقية تساهم في التنمية المستدامة.
  - مبادرة "تحالف وتنمية": تهدف إلى إنشاء تحالفات إقليمية لتحفيز الابتكار على مستوى الدولة. وتهدف إلى تكوين مجموعة من الكيانات القانونية (أعضاء التحالف) تتضمن خمسة أنواع على الأقل من أصحاب المصلحة: (١) جامعة/مركز بحثي كعضو ارتكاز، (٢) جهة حكومية معينة، (٣) مستثمرين ومنهم مراكز دعم ريادة الأعمال كالحاضنات ومسرعات الأعمال، (٤) شركات قطاع خاص، و(٥) رواد أعمال مؤسسين شركات ناشئة عالية ومتسارعة النمو، ويتعاون أعضاء التحالف في قطاع عمل محدد ومنطقة جغرافية معينة وإقليم محدد لإنتاج إبداعات عالية القيمة موجّهة بقوة للأسواق العالمية والتحديات المحلية وذلك من خلال تنفيذ أنشطة داعمة للإبداع معتمدة على التفاعلات المكثفة بين الأعضاء وعلى مساهمتهم بالموارد البشرية والتكنولوجية.

### (٢-٤-٥) تكنولوجيا المعلومات والابتكار

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التكنولوجيا والابتكار، حرصت الدولة المصرية خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ على دمج تكنولوجيا المعلومات والابتكار في السياسات الحضرية كركيزة أساسية لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠. وقد أولت الدولة اهتمامًا خاصًا بتوظيف الحلول الرقمية والتقنيات الذكية في تحسين جودة الحياة في المدن، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد الحضرية، وتقديم الخدمات العامة بشكل أكثر عدالة وفعالية، مع دعم الابتكار المحلي وريادة الأعمال الرقمية كوسيلة لتعزيز التنافسية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة للشباب والنساء. وتماشياً مع الخطة الحضرية

الجديدة، عملت مصر على تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتشجيع المدن على اعتماد سياسات الابتكار المفتوح، وتطوير المنصات التكنولوجية التفاعلية التي تضمن مشاركة المواطنين في صنع القرار والتخطيط الحضري، بما يساهم في بناء مدن أكثر استجابة ومرنة وشمولاً للجميع.

## ١. تطوير منصات رقمية تشاركية وسهلة الاستخدام من خلال الحكومات الإلكترونية والأدوات الرقمية للحكومة الخاصة بالمواطنين

تعد التكنولوجيا وتطبيقاتها أهم أدوات تحقيق الشفافية وعدالة توزيع الفرص للسكان، وأيضاً ضمان المشاركة المدنية ومشاركة الفئات المهمشة. خلال الأربع سنوات الماضية اهتمت الدولة المشروع القومي للبنية المعلوماتية بهدف تعزيز القدرات الرقابية للدولة وأجهزتها المختلفة، وتوفير المعلومات لمتخذ القرار من خلال شبكات بنية معلوماتية كأدوات تحقيق الحوكمة الرقمية. وقد أتاح المشروع القومي للبنية المعلوماتية الفرصة لإنشاء العديد من المنصات الحكومية وغير الحكومية لتقديم الخدمات للمواطنين في قطاعات عدة، متابعة العمل الحكومي في المبادرات والمشروعات، نشر المعلومات المختلفة عبر تقارير دورية للجهات والأفراد. من خلال وزارة الاتصالات بالتعاون مع الجهات والوزارات المقدمة للخدمات الحكومية لتحقيق التحول الرقمي من خلال محورين هامين وهما، الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين الأداء الحكومي. وجاري توفير جميع الخدمات الحكومية للمواطنين رقمياً على مستوى الجمهورية. والتي ستمكن المواطن المصري من تلقي هذه الخدمات إلكترونياً. كما تم توفير عدة طرق لدفع رسوم الخدمة عبر الإنترنت. كما تم إنشاء شبكة حكومية مغلقة، تربط كافة المباني الحكومية ببعضها البعض على مستوى الجمهورية. وجاري العمل على ربط أكثر من ٣٣ ألف مبني حكومي. تتضمن المنصات الداعمة للمواطنين في مجال المشروعات:

- أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي منصة "مبادرات تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة" وأيضاً السياسات الحضرية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، هي مبادرة تهدف إلى توحيد جهود مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. تتيح هذه المنصات قنوات للتواصل والتنسيق بين هذه الأطراف، وتوثيق المبادرات والمشاريع القائمة والمقترحة، بالإضافة إلى رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. وترجع أهمية المنصة إلى التالي:
- توحيد الجهود: تجمع المنصة مختلف أصحاب المصلحة في التنمية المستدامة، مما يعزز التعاون ويمنع ازدواجية الجهود.
- تسهيل التواصل: توفر المنصة قناة اتصال فعالة بين الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى، مما يسهل تبادل المعلومات والتنسيق.
- توثيق المبادرات: تساعد المنصة في توثيق المبادرات والمشاريع القائمة، مما يسهل تتبع التقدم المحرز وتقييم الأثر.
- دعم المبادرات: توفر المنصة الدعم والموارد اللازمة للمبادرات والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز الشفافية: تساهم المنصة في تعزيز الشفافية من خلال توفير معلومات حول المبادرات والمشاريع والتقدم المحرز.
- مشاركة المواطنين: تمكن المنصة المواطنين من المشاركة في متابعة وتقييم جهود التنمية، واقتراح مبادرات جديدة.
- **منصة حافز:** تقدم المنصة من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي معلومات عن البرامج والفرص العالمية التي هدفها التسريع من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن للأفراد أو المشروعات التقدم لها للحصول على تمويل لدعم الأفكار التي تحقق التنمية المستدامة مثل: برنامج تسريع النمو الأخضر وتوفير فرص العمل للشباب الدورة الثالثة والتابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة من دعم الشركات في تطوير دراسات جدوى مبتكرة وقوية للنمو الأخضر، مع دمج وسائل خلق فرص العمل للشباب. ودعم لتحسين وصول الشركات المستهدفة إلى أدوات التمويل المناسبة والمعنيين بالشأن المالي. وإتاحة الفرصة للمشاركة في مبادرات التعلم الرقمي التي تركز على استخدام التحول الرقمي، وتكنولوجيا المعلومات، والتجارة الإلكترونية لتحفيز نمو الأعمال.

- **تطبيق شارك ٢٠٣٠:** وهو أول تطبيق إلكتروني تفاعلي، أطلقته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بهدف نشر الوعي بين المواطنين بالبرامج والمبادرات والمشروعات التنموية التي تنفذها الدولة، وكذا اقتراح المبادرات والمشروعات ذات الأولوية، بما يساهم في تفعيل "متابعة المواطن". وأهدافه:
  - تحقيق أكبر قدر من الشفافية في إتاحة المعلومات الخاصة ببرامج التنمية/ المشروعات الاستراتيجية/ مؤشرات الأداء ذات الصلة.
  - التوعية المجتمعية الموسعة بحجم الإنجازات التي تقوم بها الدولة بشكل دوري.
  - إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في المتابعة «متابعة المواطن» واقتراح مبادرات ومشروعات ذات أولوية «التخطيط التشاركي».
  - نشر ثقافة الأداء في الجهاز الإداري للدولة وبين المواطنين.
  - أهم الخدمات التي يوفرها التطبيق:
    - التفاعل مع المواطنين بالرد على التعليقات، والتواصل بخصوص المقترحات.
    - متابعة مؤشرات أداء البرامج التنموية.
    - متابعة الموقف التنفيذي لأهم المبادرات (مثال: مبادرة حياة كريمة).
    - متابعة الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة الاستثمارية.
- عرض "خطة المواطن" على مستوى كافة المحافظات.
- منصة "شراكات على المستوى المحلي": تهدف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية من خلال منصة "شراكات التنمية المستدامة على المستوى المحلي" إلى تعزيز دور منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية المستدامة على المستوى المحلي بهدف تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، ودعم المبادرة الرئاسية لتطوير الريف المصري "حياة كريمة".
- تستهدف المنصة منظمات المجتمع المدني، وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ومؤسسات القطاع الخاص من الشركات والجمعيات غير الهادفة للربح والبنوك والجامعات، وذلك من خلال خلق قناة لتعزيز وتنسيق مشاركتهم ودمج مساهماتهم من مشروعات ومبادرات قائمة أو مقترحة، وتسهيل عملية التواصل بين الوزارة والفاعلين المحليين في التنمية على المستوى المحلي، مع التركيز على المجالات التالية:
  - التنمية الاقتصادية (توفير فرص عمل والتدريب الحرفي).
  - سياسات دعم الاقتصاد الأخضر.
  - التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار استراتيجية تنمية الأسرة المصرية ٢٠٢١-٢٠٢٣.
  - مشروعات داعمة لحياة كريمة.
- المنظومة الإلكترونية لمتابعة المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة":
  - حصر الاحتياجات التنموية للقرى المستهدفة وإعداد خطة للتدخلات المختلفة، ومتابعة وتقييم أثر كافة الجهود على حالة التنمية وجودة الحياة للوصول إلى تجمعات ريفية مستدامة.
  - المساهمة في متابعة مؤشر جودة الحياة لمخرجات مبادرة "حياة كريمة"، والتي تقوم بها الدولة في مجال تنمية وتطوير التجمعات الريفية، لما لها أثر على تحسن حالة التنمية المستدامة.
  - بيتم استخدام مؤشر مُركب لاتخاذ القرار بشأن التقدم ومتابعة الفجوات وإعادة تغيير مسار المشروعات، كنوع من أنواع استخدام مدخل القرارات القائمة على الأدلة. ويتضمن المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية تعبر عن الاحتياجات الأساسية، أهمها: معدل التغطية بالوحدات الصحية، معدل التغطية بخدمات الصرف الصحي، معدل التغطية بالخدمات التعليمية، معدل التغطية بخدمات شبكات الغاز الطبيعي، معدل التغطية بالخدمات الرياضية معدل التغطية بشبكة الألياف الضوئية، وجميع مشروعات المبادرة الأخرى في مجال تحسن فرص العمل وتنمية الاقتصاد المحلي من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتنوع مصادر الدخل، وتنمية المهارات وتدريب العمالة.

- وتعمل المنظومة على أربع مراحل أساسية كالتالي:

**المرحلة الأولى:** وصف حالة التنمية قبل تنفيذ التدخلات: تتضمن بيانات تفصيلية عن القرية (عدد السكان، معدل الفقر، نسبة الأطفال والشباب والمسنين نسبة الأسر التي يرأسها إناث، المحاصيل الأساسية، الحرف الأساسية)، والفجوات التنموية لأربعة محاور أساسية هي تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية والعمرانية، وتحسين المعيشة والاستثمار في البشر، وتحسين جودة خدمات التنمية البشرية بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والتشغيل ورصد فجوة الأداء على مستوى كل قطاع قبل التدخلات، مدعومة بالصور والفيديوهات.

**المرحلة الثانية:** التخطيط: تتضمن كافة تفاصيل المشروعات الموجهة للقرية، وأهميتها ومؤشرات الأداء على مستوى المخرجات (عدد الفصول، أطوال الطرق، وغيرها)، والتكلفة المعيارية لكل مشروع، ومتوسط نصيب الفرد من الاعتمادات الموجهة. كما تتضمن بيانات تخص عدد العمالة بشكل عام وكذلك عدد العمال من أهل كل قرية وبيانات المكتب الاستشاري والمقاول.

**المرحلة الثالثة:** المتابعة والتقييم: تتضمن الاعتمادات المنفذة لكافة المشروعات، ومتوسط نصيب الفرد منها، ووصف نوعية المشروعات والأعمال المنفذة، ومؤشر حالة التنمية بعد تنفيذ التدخلات، من خلال عرض صور وفيديوهات توضح الوضع قبل وأثناء وبعد التدخلات، وأي معوقات للتنفيذ، لإجراء التدخلات العاجلة.

**المرحلة الرابعة:** المتابعة اللاحقة للتنفيذ: تتضمن رصد للمشروعات المنفذة، مدعوماً بصور وفيديوهات توضيحية، للتأكد من دخولها الخدمة، وبدء استعادة المواطنين منها بشكل مباشر.

#### • المنصات المرتبطة بالخدمات الحكومية:

أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المنصة بهدف تسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات الحكومية عبر قنوات رقمية مبتكرة، ما يتيح إجراء معاملات متنوعة عبر الإنترنت دون الحاجة إلى الذهاب إلى المكاتب الحكومية، وهو ما يساهم في تقليل الازدحام والحد من البيروقراطية، فضلاً عن تسريع الإجراءات. إلى جانب:

- توثيق وتسجيل الملكيات خلال مكاتب المعلومات في أجهزة المدن الجديدة لتوثيق التخصيصات والملكيات المختلفة للمباني والأراضي والأنشطة والكيانات الاقتصادية المختلفة، مما يتيح للأجهزة إدارة وتنظيم العمران.
- تقديم الخدمات للمواطنين الحضرية المختلفة مثل البريد واستخراج الوثائق الشخصية.
- مراكز معلومات شبكات البنية الأساسية لإدارة معلومات الشبكات وحل المشكلات المختلفة.
- تمكين المجتمعات البسيطة من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل خدمات التموين والطوارئ الكوارث والصحة، لا سيما المحافظات البعيدة والنائية والمهمشة.
- تشمل الخدمات الرقمية للمواطنين جميع المجالات، والتعليم، والتأمين الاجتماعي، والتأمين الصحي، وخدمات المركبات. كما تم عمل تطبيقات خاصة للموبيل والألواح الإلكترونية لتسهيل التعامل مع الخدمات. ومؤخراً بدأ تفعيل التكامل مع التوقيع الإلكتروني لتمكين المصريين في الخارج من الحصول على الخدمات بموثوقية أكبر. وتحديث منصة التحقق من الهوية الرقمية التي ستصبح المنصة الموحدة للدولة المصرية والتي سستخدم عبر جميع المنصات الإلكترونية في الدولة. الخدمات تشمل:

## ٢. التوسع في تبنى التكنولوجيا الحديثة والابتكار لتحسين الرخاء المشترك للمدن والاقاليم

من إحدى متطلبات التنمية الحضرية المستدامة توفير خيارات للسكان صديقة للبيئة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتمكين المدن لتحسين تقديم خدماتهم. ومن خلال مجموعة الخدمات التالية التي تستفيد منها المجتمعات العمرانية سواء القائمة أو الجديدة، والتي ترتبط بشبكة المعلومات. ترتبط استراتيجيات الابتكار التي تخدم سياسات التنمية الحضرية في عدة مجالات منها:

- **نظم النقل الذكية:** تُستخدم أنظمة النقل الذكية لتحسين كفاءة حركة المرور، وتقليل الازدحام، وتوفير وسائل نقل أكثر أماناً واستدامة.
- **شبكات الطاقة الذكية:** تُستخدم شبكات الطاقة الذكية لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتوفير طاقة أكثر مستدامة.
- **إدارة المياه الذكية:** تُستخدم تقنيات إدارة المياه الذكية لتحسين كفاءة استخدام المياه، وكشف تسريبات المياه، وضمان حصول السكان على مياه شرب آمنة.
- **المنازل الذكية:** تُستخدم المنازل الذكية لتوفير بيئة سكنية أكثر راحة وكفاءة من خلال التحكم الآلي في الإضاءة، والتكييف، والأجهزة الإلكترونية، وتأمين المنازل، وخلافة.
- **إنشاء مباني صديقة للبيئة:** تُستخدم تقنيات بناء صديقة للبيئة لتقليل استهلاك الطاقة والماء، وخفض الانبعاثات الكربونية، وخلق بيئة سكنية أكثر صحة تقلل الانبعاثات الحرارية.
- **تعزيز الاستدامة:** تُساعد التكنولوجيا والابتكار على تعزيز الاستدامة من خلال تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، وخفض الانبعاثات الكربونية، وحماية البيئة.
- **تعزيز التكنولوجيا والابتكار على المستوى القومي:** يُسهم النقص التكنولوجي والابتكار في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، من خلال تهيئة بيئة مُشجعة على الابتكار وقادرة على إنتاج المعرفة وتسويقها بكفاءة وفاعلية، لزيادة القيمة المضافة وتحقيق تنمية مستدامة ترتقي بالمجتمع ورفاه الإنسان، في ظل المنافسة العلمية المبنية على التميز. وانطلاقاً من دور وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ممثلة في المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء للحفاظ على التنمية العمرانية المستدامة ضمن تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، فإن اعداد منظومة متكاملة للتنمية العمرانية المستدامة الذكية من الأهمية لتحسين العمران. وقد قام المركز القومي لبحوث الإسكان، توفير الكودات والدلائل الإرشادية لتجهيز البنية الأساسية للجيل الرابع من المدن الجديدة الذكية، التي تعتمد في تطبيقاتها على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والشبكات السلكية واللاسلكية والعمل على تحقق متطلبات الاستدامة وتحسين مستوى جودة الحياة العمرانية باستخدام التطبيقات والشبكات والتقنيات الرقمية، وتقديم خدمات الكترونية تفاعلية في مختلف المجالات كأداة لاستثمار الذكاء في التعامل مع القضايا العمرانية. وأيضاً الكودات والدلائل والمعايير التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة ومبادئ الهندسة القيمة لتخفيض تكلفة البناء والتشييد وتقليل الضغط على الموارد الطبيعية والمكون من العملة الأجنبية.
- **النماذج الناجحة:**
  - معرض مصر الدائم للبناء الأخضر: يعتبر أول معرض دائم في مصر متخصص في مجال البناء المستدام والأخضر تحت مظلة المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء. يجذب المعرض الشركات والمؤسسات العاملة في مجال التخطيط الحضري، العمارة، الهندسة، كفاءة استهلاك الطاقة، الطاقة المتجددة والنظيفة، ترشيد ومعالجة وإعادة استخدام المياه، إدارة المخلفات، مواد البناء، التطوير العقاري، البنية التحتية، التشييد، ويخاطب المعرض أيضاً المهنيين في صناعة التشييد، لعرض أحدث اتجاهات التكنولوجيا والمنتجات والخدمات التي تخدم مجال البناء الأخضر في مصر. يساعد المعرض في تحقيق الاستدامة للمباني الجديدة والقائمة عن طريق نشر الوعي الخاص بتطبيق نظام الهرم الأخضر لتقييم استدامة المباني والصادر عن المركز في عام ٢٠١٧ والمناظر للنظام الأمريكي (LEED). يهدف المعرض أيضاً إلى دعم جهود نشر الوعي وتطبيق تكنولوجيا البناء الأخضر والمنتجات والمواد الجديدة وترشيد استهلاك المياه والطاقة من خلال نشر مفهوم المباني الخضراء.
  - استراتيجية الذكاء الاصطناعي: أصدر المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي الاصدار الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢٥ - ٢٠٣٠). وتهدف إلى تعزيز المهارات والقدرة التنافسية في هذه المجالات التي تستهدفها مصر في التنمية، الاستفادة من التكنولوجيات الناشئة لمواكبة التطور السريع لطبيعة الوظائف المطلوبة في اقتصاد يعتمد على الذكاء الاصطناعي. وأيضاً دعم صناعة الذكاء الاصطناعي الناشئة في مصر ووضعها على طريق المنافسة الدولية. وبهذا الصدد تم في عام ٢٠٢٠ إنشاء مركز الابتكار التطبيقي لتطوير حلول مبتكرة ذات أثر تنموي،

يهدف تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة في تحليل التحديات الوطنية وإيجاد حلول لها، مع تطوير رأس المال البشري وتهيئة البيئة المناسبة لإنشاء مؤسسات مبتكرة وتعزيز نجاحها. وتستهدف الدولة تمكين ٣٦٪ من المواطنين من استخدام أدوات وخدمات مدعومة بالذكاء الاصطناعي خلال ٥ سنوات مقبلة أي بنهاية ٢٠٣٠. وتم إطلاق نسختين من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي وهي المحرك الأساسي للتحويل الرقمي في البلاد وتضع نهجاً استراتيجياً لتسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف التنمية. هدفت الاستراتيجية إلى تعظيم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجميع. ووضعت الاستراتيجية بمشاركة أصحاب المصلحة تحت رعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجلس الوطني للذكاء الاصطناعي الذي ساعد في إشراك جهات حكومية مختلفة وممثلي قطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية والمجتمع التقني. وتشمل الاستراتيجية أربعة محاور: (١) الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية. (٢) التنمية البشرية وتحسين جودة حياة المواطنين. (٣) الابتكار الرقمي - مراكز إبداع مصر الرقمية. (٤) الإطار التنظيمي. وتصب جميع المحاور في تحسين مستويات الرخاء للأشخاص والمجتمعات. مسابقات الابتكار لصالح العمران وتحسين جودة الحياة: تعقد عديد من المسابقات التي تطرق أبواب التكنولوجيا والابتكار لطلاب الجامعات والشباب، بهدف توظيف التعليم والبحث العلمي في منظومة الابتكار، وهي من دورها تمكين المجتمع في المساهمة في تحقيق الرخاء لمجتمعاتهم. أطلقت وزارات الإسكان والمجتمعات العمرانية، والتنمية المحلية، والتعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع نقابة المهندسين المصرية، مسابقة (عقول) لطلاب كليات الهندسة والتخطيط العمراني والفنون الجميلة والتطبيقية في مصر، للمشاركة في منافسة مبتكرة تهدف إلى استكشاف وتقديم حلول هندسية مستدامة للتحديات العمرانية التي تواجه تطوير المناطق الحضرية، وذلك في ضوء توجيهات القيادة السياسية والحكومة بإشراك الشباب المصري في جميع الفعاليات التنموية الهادفة إلى بناء نماذج مستدامة للمشاركة المجتمعية. المسابقة تهدف إلى تحفيز الطلاب على تقديم رؤى هندسية إبداعية تسهم في تحسين البيئة الحضرية في مصر من خلال رحلة تجمع بين الإبداع والابتكار الهندسي، إذ يركز المنتدى الحضري العالمي ضمن فعالياته الرئيسية على أهمية تمكين الشباب وإشراكهم في عملية التخطيط الحضري، بما يعزز دورهم كمساهمين في بناء مدن مستدامة وعصرية، وإسهاماتهم في تطوير بيئات حضرية متكاملة بأفكار مبتكرة وإبداعية. وتم عرض الأفكار المقدمة في المنتدى الحضري العالمي في دورته الثانية عشرة التي استضافته مصر في الفترة ٤-٨ نوفمبر ٢٠٢٤.

تم إطلاق النسخة الثالثة من المسابقة الشبابية ٢٠٢٤ لتمكين الشباب ودعم الابتكار وريادة الأعمال في مجال الصحة والسكان بالجامعات المصرية، والذي انعقد في مقر الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا بمدينة برج العرب. تهدف المسابقة إلى تمكين ورفع قدرات الشباب وحثهم على الإبداع وابتكار حملات التوعية مختلفة ومبادرات مجتمعية رائدة لرفع مستوى الوعي العام حول قضايا السكان، وتنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقضايا السكان والصحة الإنجابية والجنسية، حيث إن المسابقة تساعد على دراسة أعمق للمشاكل وإيجاد حلول أكثر فعالية. مع تشجيع طلاب محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية على المشاركة، وتقديم كل سبل الدعم والتيسير للسماح لهم بالمشاركة.

● **تحديات الابتكار في مصر:** على الرغم مما تمتلكه مصر من العوامل والمكونات المطلوبة لبناء بيئة علمية وابتكارية جيدة داعمة للتكنولوجيا والابتكار، يوجد عددٌ من التحديات يمكن إبراز أهمها في النقاط الآتية:

- محدودية الحافز المادي والمعنوي للبحث العلمي والابتكار، وهجرة العقول والكفاءات.
- عدم كفاية حجم التمويل الحكومي المتاح للدعم الفني والمؤسسي للبيئة الحاضنة للبحث العلمي.
- التحديات القانونية والمؤسسية الخاصة ببراءات الاختراع والملكية الفكرية.
- الفجوة بين الخطط التنموية وأولويات البحث العلمي، والافتقار إلى الآليات الفعالة لربط التكنولوجيا والابتكار بالقطاعات المنتجة.

- ضعف مشاركة القطاع الخاص ودوره في الإنفاق على تمويل الفكر الإبداعي والمشروعات الابتكارية، بما يتناسب مع احتياجات السوق المتسارعة من إنتاج مخرجات جديدة ومتطورة، سواء في المراكز البحثية بالمؤسسات الأكاديمية الحكومية أو خارجها في الجامعات الأهلية والخاصة.
- نقص الوعي الاجتماعي والثقافي الكافي بشأن الابتكار، وانتشار ثقافة النقل والتقليد المُقيدة للإبداع.

### ٣. تنفيذ أدوات رقمية، شاملة نظم المعلومات المكانية الجغرافية

تتطلب إدارة الأراضي على المستوى القومي والإقليمي والمحلي، منظومة متكاملة من البيانات الجغرافية الموائمة للتكنولوجي والتقنيات الحديثة. الأمر الذي يتطلب توجه الدولة بمؤسساتها المركزية نظم تكنولوجية وتقنيات حديثة قادرة على كفاءة إدارة الأراضي على مستويات عدة. وتشارك الجهات التالية في منظومة إدارة الأراضي:

- كفاءة إدارة الأراضي والنمو العمراني ومنظومة البيانات المكانية الجغرافية: تمتلك إدارة المساحة العسكرية من القدرات لمواكبة التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال المساحة وتحقيق الرؤية المستقبلية نحو مجتمع رقمي يضمن امتلاك مصر منظومة للتخطيط والمتابعة مصممة طبقاً لأفضل الممارسات والمعايير الحديثة الدولية لدعم جهود التنمية المستدامة. تمتلك إدارة المساحة العسكرية عدد من المراكز تكامل مع الجهات المختلفة والتي تساهم في إدارة الأراضي والعقارات وهي مصر للبيانات لوزارة الإسكان والهيئات التابعة لها في بيانات الخرائط الرقمية المختلفة، هذه المراكز هي:
- المركز التكنولوجي للتسجيل المساحي العقاري: تم إنشاء المركز طبقاً لبروتوكول التعاون مع كلاً من (وزارة العدل - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - الأمانة الفنية لحكومة أصول الدولة) لإصدار شهادات رفع مساحي رقمي وخرائط ووثائق مؤمنة وحدودها وخلافه، تستخدم في اثبات الملكيات سواء الأفراد أو الجهات، كما ينتج عنها خرائط أساس يتم استخدامها في مشروعات ودراسات التخطيط المختلفة.
- مركز المتغيرات المكانية: تم إنشاؤه في يوليو ٢٠١٧ بهدف التصدي لظاهرة البناء العشوائي والتي تعتبر قضية من قضايا التي ترتبط بتحقيق هدف المجتمعات المستدامة، متابعة المتغيرات المكانية داخل حدود أراضي الدولة بالمحافظات من خلال الربط بمراكز المتغيرات المكانية في المحافظات، والتي تمكن وزارة التنمية المحلية من خلال الأجهزة التنفيذية التابعة للإدارات المحلية من متابعة تاريخ المخالفات العمرانية للبت في طلبات التصالح خارج وداخل الحدود التخطيطية المعتمدة، وهي إداة مهمة في إعادة النظر في حدود الأحوزة المعتمدة وقرارات تحسين حالة البيئة العمرانية بها، من خلال تحليل الصور الفضائية واستنتاج المتغيرات، وكذلك دراسة تقنين أراضي وضع اليد بالدولة المصرية ومع التطور تم إضافة دراسة التعديلات على الشواطئ بالدولة، والتي يتم بحثها واتخاذ القرارات بشأنها من خلال لجنة استرداد أراضي الدولة.
- المركز الوطني للبنية المعلوماتية المكانية: تم إنشاؤه عام ٢٠١٦ بالاشتراك مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومن مهامه منع ازدواجية التطبيقات، مصدر واحد لرقمه الخرائط لتوحيد المواصفات المستخدمة في إنشاء ونشر الخرائط الرقمية على مستوى الدولة والتي تدعم العمليات والخدمات الحكومية بطريقة أكثر فاعلية. أيضاً إتاحة البيانات الجغرافية المحدثة وخرائط الأساس والصور الفضائية المحدثة بالجهات المختلفة بالدولة.
- المنظومة الإلكترونية للخدمات الحضرية والمدنية العامة: إنشاء بنية معلوماتية مكانية يُعتبر أداة مهمة لإجراء تخطيط شامل وإعداد استراتيجيات التنمية المستدامة مما يساهم في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة ومتابعة تنفيذ تلك القرارات بطريقة فعّالة، متابعه أن ذلك دفع وزارة التخطيط إلى تبني تطوير منظومة التخطيط المصرية وتأسيس مشروع قومي شامل لتكامل البنية المعلوماتية المكانية للمنظومة بهدف رفع كفاءة القرار التنموي الاستثماري، بالإضافة إلى تطوير البنية المعلوماتية لقطاعات الدولة المختلفة وتطوير الخدمات الحكومية.
- وقد تم إنشاء عدد من المراكز التكنولوجية المطورة ما يقرب من (٢١) ديوان عام محافظة، (٣١٠) بالمراكز والمدن / الاحياء، (١٥٠) وحدة قروية خارج مبادرة حياة كريمة، بالإضافة إلى ٣١ جهاز مدينة بهيئة المجتمعات العمرانية بجانب

تكامل الجهات المشاركة على المنظومة الإلكترونية، للتحويل الرقمي والبنية المعلوماتية إلى أن وهي منظومة الكترونية لطلبات التصالح عن مخالفات البناء لتقديم كافة الخدمات للمواطنين بشكل رقمي، بحيث يستطيع المواطن الحصول على الخدمة من خلال المنظومة الإلكترونية القومية الخاصة بالمراكز التكنولوجية بالمراكز والمدن / الأحياء والوحدات القروية بمحافظات الجمهورية، أو من خلال البوابة الإلكترونية للمحليات.

- وقد تم دعم المحافظات بعدد كبير من الأجهزة والتابلت للمراكز التكنولوجية ووحدات المتغيرات المكانية، وتقديم الدعم الفني للعاملين بتلك المراكز، وتدريب قيادات المحليات والوزارات والجهات المطلوب الحصول على موافقات منها ضمن المنظومة الجديدة للتصالح والجهات المعنية بتطبيق قانون التصالح مما يسهم في توفير الوقت والتيسير على المواطنين المترددين على المراكز التكنولوجية. إلى جانب المراكز التكنولوجية المتنقلة ومراكز خدمات مصر، حيث بلغ إجمالي مراكز خدمات مصر المتنقلة ٢٥١ مركز متنقل وجارى تجهيز ٢٥ مركز، و١٩٨ مركز تكنولوجي متنقل في ١١ جهة، إلى جانب نشر ٥٣ مركز خدمات مصر متنقل تقدم خدمات الأحوال المدنية والشهر العقاري والتوثيق، والتضامن الاجتماعي والتأمينات الاجتماعي. وإعداد دليل للمواطن يشمل شرح شامل لكيفية التقدم الكترونياً على المنظومة للتصالح في مخالفات البناء، موثق بالشاشات والخطوات الفعلية اللازمة لتسجيل الطلبات ومتابعتها وكذلك المستندات المطلوبة للتقدم.

- خدمات الحكومة الإلكترونية للوصول إلى الخدمات الحضرية: تعتبر منصة مصر الرقمية منصة تابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكجزء من استراتيجية الدولة نحو رقمنة الخدمات الحكومية. وهدفها تقديم خدمات ضمن خطة حكومية شاملة للتحويل الرقمي، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد على المواطنين. بما يضمن سهولة الوصول إليها من أي مكان دون الحاجة إلى زيارة الجهات الحكومية، مما يسهم في تقليل الازدحام وتحسين كفاءة تقديم الخدمات. تقدم المنصة حالياً حوالي ١٨٢ خدمة، وتجاوز عدد المواطنين المسجلين على المنصة ٩ ملايين مستخدم، وفقاً لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مارس ٢٠٢٥). وتشمل الخدمات المتاحة حالياً عدة مجالات، مثل التوثيق، والتموين، والمرور، والمحاكم، والتأمينات الاجتماعية، وخدمات السجل التجاري. ومع تزايد أعداد المستخدمين المسجلين، تعمل الحكومة على تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق الخدمات، في ظل تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات الحكومية.

- دعم التحويل الرقمي في التخطيط العمراني: قد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بدور هام في رصد وتحليل الأوضاع العمرانية والمخططات المستقبلية لها على مستوياتها المختلفة (قومي، وإقليمي، ومحلي)، وتعتبر الهيئة رائدة في ادماج المنظومة الرقمية المكانية (نظم المعلومات الجغرافية) في منظومة التخطيط العمراني المصري منذ عام ١٩٩٥. وخلال السنوات الأخيرة استطاعت الهيئة من بناء وتطوير نظام معلوماتي جغرافي مركزي ومؤسسي. وتقوم الهيئة من خلال المنظومة الجغرافية المكانية المؤسسية من تقديم أدوات تحليلية عمرانية وديموغرافية واجتماعية تساهم في التوحيد القياسي للمفاهيم وأسلوب العمل، تبادل المعلومات بين القطاعات والإدارات والجهات المعنية المختلفة، ميكنة عملية واقتصادية وبيئية تمكّن كلاً من المخطط ومتخذ القرار من الوصول إلى البيانات المكانية بصورة تساعد على اتخاذ القرار السليمة بناء على معلومات موثقة ومحدثة عن كامل العمران المصري. وتستكمل حالياً منظومة اتخاذ القرار المكاني الجغرافي من خلال تحويل قواعد البيانات المكانية الفردية إلى قاعدة بيانات مركزية تشمل بيانات مكانية متكاملة للقرية مصرية والمدن والمحافظات. كما تم تطوير منظومة تفاعلية المراجعة والتدقيق، مع إمكانية التصفح والاستعلام من على شبكة الانترنت. وتقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني باستمرار دورها في الدعم في مجال التخطيط العمراني. من خلال بروتوكولات تعاون بين المحافظات والهيئة العامة للتخطيط العمراني لدعم التحويل الرقمي في التخطيط العمراني". وتأتي البروتوكولات تنفيذاً خطة الدولة لتحقيق تحول رقمي شامل من خلال إعداد منظومة موحدة ومتطورة لقاعدة بيانات جغرافية تعتمد على أحدث التقنيات.

## ٤. بناء القدرات على جميع المستويات الحكومية لتحقيق المتابعة الفعالة على تنفيذ سياسات التنمية الحضرية

في إطار الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للحكومة المصرية ممثلة في وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة من خلال الهيئة العامة للتخطيط العمراني، لتنفيذ أكثر فعالية للأجندة الحضرية الجديدة، تم إطلاق وثيقة السياسة الحضرية الوطنية في سبتمبر ٢٠٢٣ وتم عرضها في المنتدى الحضري العالمي. وتتولى وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية متابعة تنفيذ سياسات التنمية الحضرية وتشارك الجهات والوزارات ذات العلاقة بسياسات التنمية الحضرية في التخطيط ومتابعة تنفيذ السياسات المختلفة. كما يقوم المرصد الحضري لجمهورية مصر العربية والتابع للهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد الرصد الحضري على مستويات مختلفة منها القومية، والإقليمية، التجمعات وإصدار تقارير الرصد المختلفة، وذلك باستخدام عدد من المؤشرات التي تدمج مؤشرات التنمية المستدامة، ومؤشرات الخطة الحضرية الجديدة، وبعض المؤشرات العالمية الأخرى. أهداف الإطار المنهجي للمرصد الحضري:

- دعم متخذ القرار في تحديد الفجوات التنموية مكانياً.
- تقديم مؤشرات متنوعة ومتكاملة يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء التنمية المستدامة في قطاعات التنمية المختلفة، ويسهل إعادة تركيبها (عمل مجموعات من المؤشرات لقياس أبعاد قضية محددة) حسب متطلبات السياسات المختلفة.
- متابعة تنفيذ الخطط المختلفة، وقياس تأثير الخطط السابقة على أداء التنمية الحضرية.
- تعزيز قدرات المحليات على استخدام المؤشرات قبل وضع متطلبات الخطة الاستراتيجية.
- قياس وتقييم مدى تحقق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة في قطاعات التنمية المرتبطة بهما.
- دراسة المؤشرات العمرانية والتنموية المختلفة المؤثرة على صناعة القرارات والسياسات المرتبطة بالتنمية العمرانية والقطاعية باستخدام نهج السياسات المبنية على الدلائل.
- تكوين قاعدة بيانات جغرافية وعمرانية من خلال المشروعات والدراسات والمخططات التي تقوم بها وزارة الإسكان والهيئة العامة للتخطيط العمراني، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وأهميته في تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات مكانية.
- كما يعد المرصد دليل توصيفي لكل المؤشرات "كروت وصف"، وتحديد قائمة المؤشرات الأساسية لكل المحاور وتحديد طرق قياسها ومصدر بيانات المؤشر، وتعريف طرق القياس للمؤشر والفترة الزمنية لرصدها وتحديثها ليكون الدليل أداة مساعده للجهات المستفيدة.
- ويتم ترتيب مجموعات من المؤشرات مرتبطة بالسياسات المكانية والمبادرات القومية والخطط المحلية. وهناك أربعة مستويات من الرصد الحضري:
- **مؤشرات الرصد الحضري على المستوى القومي:** ويتم متابعة تغير المؤشرات المرتبطة بالنمو الحضري والتنمية العمرانية بقطاعاتها المختلفة على المستوى القومي، ومدى الفجوة في أداء المؤشرات مقارنة بالمستهدفة.
- **مؤشرات الرصد الحضري ومؤشرات حالة البيئة العمرانية للمحافظات ومراكزها:** تحدد وضع كل محافظة في تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والفجوات التنموية التي تتطلب وضع سياسات تنموية ومستهدفات مستقبلية. ولذلك أتت مبادرة المرصد الحضري في استكمال مستويات الرصد الحضري المطلوبة لدعم واتخاذ القرار التنموي على مستوى المحافظات، حيث تعد المحافظة في النظام المؤسسي المصري أول مستوى من السلطات المحلية التي تضع متطلبات الخطة الاجتماعية الاقتصادية على مستويات المراكز الإدارية (حضر/ريف) وتوزيع المخصصات المالية للخطط المحلية. ومساهمة من المرصد الوطني للسلطات المحلية على مستوى المحافظة في تحديد الفجوات التنموية ومستوى الأداء التنموي للمحافظة ومراكزها، تم إصدار أول تقرير رصد لمحافظة كفر الشيخ ليكون نموذج استرشادي للرصد الحضري على مستوى المحافظات.

- مؤشرات الرصد الحضري للمدن الجديدة: وتستهدف رصد الأوضاع الراهنة وإنتاج المؤشرات وإمداد صناع القرار بالمعلومات على جميع المستويات، وتحليل المؤشرات الحضرية واستخلاص التحديات الحضرية وأولوياتها، ورصد وقياس كفاءة السياسات التنموية ومراجعة إعداد الخطط والسياسات. وفي كلا المستويين الرصد على مستوى المحافظات والمدن الجديدة، يتم إنشاء وحدة للرصد الحضري على مستوى المحافظات التي تم عمل الرصد الحضري لها، وأيضاً وحدة للرصد الحضري على مستوى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمدن ذات الصلة بها. وتم الاتفاق على تدريب الكوادر بعمل بهدف المؤشرات وكيفية رصدها.
- **تحديات الرصد ومتابعة تنفيذ السياسات الحضرية:**
- تقابل عمليات رصد متابعة تنفيذ السياسات أطراف متعددة يصعب الوصول إلى البيانات الخاصة بها وخاصة فيما يخص المستويات المحلية على مستوى المدن ومشاركات المجتمع المدني والجهات الخاصة في تنفيذ التدخلات الداعمة للسياسات الحضرية.
- صعوبة قياس مردود المبادرات والبرامج القومية على مستوى المستوى المحلي، لان المستوى الأساسي لرصد المردود هو المستوى القومي والمحافظات، أو المراكز والمدن المستهدفة فقط.
- اختلاف فترات السلاسل الزمنية للتقارير الرسمية أو الإحصاءات الرسمية.

## ٥. دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية تجميع وتصنيف وتحليل البيانات

تشارك العديد من الجهات على مستويات مختلفة في عملية تجميع وتحليل البيانات ومن أهمها:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: يساهم بصورة فعالة في دعم المؤسسات الحكومية كافة لعديد من الإحصاءات الدورية والتقارير الدورية المتخصصة، ومن أهم البيانات والإحصاءات التي تعتمد عليها وزارة الإسكان والهيئات التابعة لها كأساس في إعداد المخططات العمرانية المختلفة. وقد اعتمد التقرير الوطني الثاني هذا على معظم البيانات الواردة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في رصد التطور في البيانات التي تخص التنمية الحضرية، ولتتمكن من تتبع التطور الحادث في بعض المؤشرات. سواء من خلال النشرات السنوية، أو الإحصاءات المتنوعة، والسلاسل الزمنية للبيانات. خلاف ما يقدمه من مسوحات ميدانية مختلفة متخصصة في مجالات عدة مثال:
- النشرات السنوية الخاصة لإحصاءات المياه النقية والصرف الصحي، حوادث السيارات والقطارات، نشرة الإسكان، البيانات الخاصة بالأنشطة الثقافية والتعليم والصحة على مستويات مختلفة.
- تقارير مصر في أرقام ويضم العديد من البيانات عن قطاعات عدة على مستوى المحافظات.
- المسوحات الميدانية مثل المسوحات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بدراسة خصائص الأشخاص ذوي الإعاقة تفصيلاً وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، وفرص العمل والتدريب والتأهيل، والمشاركة والاندماج الاجتماعي والخدمات والرعاية الاجتماعية المقدمة لهم.
- يقوم الجهاز بوضع خطة تدريبية سنوية من خلال المركز القومي للتدريب الإحصائي: ويهدف التدريب إلى تعزيز قدرات العاملين بالجهاز ومؤسسات الدولة في المجال الإحصائي. وإعداد كفاءات إحصائية قادرة على إنتاج وقراءة وتحليل البيانات. ودعم وتطوير البحث العلمي المستند على الإحصائيات المختلفة في الدولة. أيضاً نشر الوعي الإحصائي لدى كافة فئات المجتمع. وحيث يتم تدريب ٣١٠ جهة من العاملين بمجال الإحصاءات في كثير من الوزارات، وأيضاً تنفيذ ٩٥ برنامج التدريب الصيفي لطلاب الجامعات، وبلغ عدد المتدربين ٥١٥٧ متدرب خلال الفترة من عام (٢٠٠٨ - ٢٠٢٤).

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني: تقع على الهيئة مسئولية تجميع واستخدامات البيانات سواء الرسمية أو الرفع العمراني في مشروعاتها والتي ترتبط بصفة أساسية بأهداف الخطة الحضرية، وتتخذ الهيئة الإجراءات التالية لضمان دقة وكفاءة الدراسات المرتبطة بالمشروعات التي تقوم بها:
- تجميع البيانات من الجهات الحكومية المركزية أو المسح الشامل باستخدام الخرائط الفضائية المحدثة بعد مراجعتها من قبل إدارات الهيئة العامة للتخطيط العمراني.
- عمليات المراجعة لإسقاطات البيانات المختلفة على التخطيط والقطاعات المرتبطة به مثل إدارة الدراسات السكانية، والإدارة الاقتصادية، والإدارة البيئية، .....) وذلك لضمان جوده البيانات وسلامه طرق تحليلها.
- البيانات الخاصة بالرصد البيئي: والتي تساهم في إعداد المؤشرات في قياس الأداء البيئي وتحديد مدى التقدم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم وضع سياسات وبرامج المتعلقة بالبيئة في مشروعات التنمية والمخططات العمرانية. ويتم اختيار وتنقيح المؤشرات البيئية مع الاستعانة بمنهجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة كدليل توجيهي لإعداد المؤشرات وطبقا للنموذج المستخدم والذي يعتمد على تحليل القوى الدافعة والمؤثرة على إحداث الضغوط مثل الصرف الصناعي والانبعاثات، ثم قياس الحالة الكمية والنوعية، ثم تحديد تأثيراتها على العناصر الثلاثة المحققة للاستدامة (الاجتماعية والصحية، والاقتصادية، والبيئية)، ومن ثم وضع خطط المناسبة وتوفير الاستثمارات، والاحتياجات التكنولوجية، والتشريعات المطلوبة وأيضا خطط التأهيل والتدريب.
- إعداد قائمة المؤشرات ومراجعة البيانات لتحديد مدى دقتها وتطابقها مع البيانات المدرجة بتقارير المؤشرات المحلية والدولية.
- إنشاء قاعدة بيانات المؤشرات لإنتاج التقارير الدورية على بيانات دقيقة ومحدثة. وخاصة تقارير الرصد الحضري على مستوى القومي والمحافظات والتجمعات العمر

## فهرس الاشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
١	توزيع المشاركين بالمنتدى وفقاً للجنس	٩
٢	توزيع المشاركين وفقاً لفئات العمر (%)	٩
٣	المشاركة الحضورية حسب أعلى ١٠ دول	١٠
٤	معدلات الفقر في مصر خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠	١٦
٥	تطور نسبة الفقر المدقع خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨ - ٢٠٢٤/٢٠٢٥)	١٨
٦	نسب الحرمان (غير المجتزأة) في مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد بمصر لعام	٢٤
٧	تطور الدعم النقدي لبرنامج تكافل وكرامة خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠٢٠ - ٢٠٢٤/٢٠٢٥)	٢٨
٨	تطور إعداد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠٢٤/٢٠٢٥)	٢٨
٩	الحدائق التراثية في محافظة القاهرة	٣٨
١٠	أعمال تطوير حديقة الأزبكية	٣٩
١١	المناطق الخضراء والمفتوحة في المدن الجديدة في محافظة القاهرة "القاهرة الجديدة"	٤١
١٢	عدد الحدائق وعدد الزائرين سنوياً لها في عام ٢٠٢١ (بالألف زائر)	٤١
١٣	التحديات والفجوات في قطاع الإسكان في مصر	٤٣
١٤	خطة وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة لتنفيذ استراتيجية الإسكان	٤٤
١٥	المحاور الأساسية لسياسات الإسكان	٤٥
١٦	نماذج لمشروعات تطوير المنازل بمبادرة حياة كريمة	٤٨
١٧	المجالات والمؤشرات المفضية إلى الحصول على مسكن ملائم	٤٩
١٨	نصيب القطاعين الحكومي والخاص من تنفيذ الوحدات السكنية وإجمالي الاستثمارات للفترة (٢٠١٩ - ٢٠٢٤)	٤٩
١٩	مشروعات الإسكان الاجتماعي (مدينة القاهرة الجديدة - مدينة الفيوم الجديدة)	٥٥
٢٠	عدد الوحدات المنفذة بمشروع الإسكان الاجتماعي خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤)	٥٥
٢١	نصيب المحافظات من الإسكان الاجتماعي المنفذ حتى عام ٢٠٢٣	٥٦
٢٢	عدد الوحدات المنفذة بمشروع الإسكان المتوسط خلال الفترة (٢٠١٩ - ٢٠٢٤)	٥٨
٢٣	مشروعات الإسكان الفاخر بالعاصمة الإدارية الجديدة R٣	٥٩
٢٤	مشروعات الإسكان الفاخر بالعاصمة الإدارية الجديدة R٣	٦٣
٢٥	الحاصلين على دعم طبقاً للمحافظات خلال العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣	٦٤
٢٦	الحاصلين على دعم طبقاً للمحافظات خلال العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣	٦٥
٢٧	قيمة التمويل العقاري خلال فترة المتابعة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤)	٦٥
٢٨	التوزيع النسبي للأسر وفقاً لحياة المسكن	٦٨
٢٩	التوزيع النسبي للأسر وفقاً لحياة المسكن ومحل الإقامة	٦٨
٣٠	توزيع وحدات المباني التي لم يتم حيازتها في حضر بعض محافظات الجمهورية عام ٢٠١٧	٦٨
٣١	تطوير المناطق غير الآمنة (٢٠١٨ - ٢٠٢٣)	٧٢
٣٢	التوزيع النسبي للمناطق غير الآمنة غير القابلة للتطوير عام ٢٠٢٣	٧٢

٧٣	الموقف التنفيذي للمناطق غير الآمنة (٢٠١٩ - ٢٠٢٤)	٣٣
٧٣	الموقف التنفيذي لوحدات المناطق غير الآمنة (٢٠١٩ - ٢٠٢٤) طبقاً لدرجات الخطورة	٣٤
٧٥	تطوير المناطق العشوائية	٣٥
٧٥	التوزيع المكاني للموقف التنفيذي للمناطق غير الآمنة ( القابلة للتطوير) حتى عام ٢٠٢٣	٣٦
٧٦	التوزيع المكاني للموقف التنفيذي للمناطق غير الآمنة (غير قابلة للتطوير) حتى عام ٢٠٢٣	٣٧
٧٦	نصيب المحافظات من المناطق القابلة للتطوير حتى عام ٢٠٢٣	٣٨
٧٧	نصيب المحافظات من المناطق غير القابلة للتطوير التي تم ازلتها حتى عام ٢٠٢٣	٣٩
٧٧	نصيب المحافظات من المناطق غير القابلة للتطوير التي جاري ازلتها حتى عام ٢٠٢٣	٤٠
٧٨	نصيب المحافظات من إجمالي الإنفاق على تطوير المناطق غير الآمنة حتى عام ٢٠٢٣	٤١
٧٩	مناطق التطوير وإعادة الإحياء ضمن المشروع القومي لإعادة إحياء القاهرة التاريخية	٤٢
٧٩	مشروع تطوير منطقة الفسطاط وجبانة القاهرة	٤٣
٨٠	مشروع تطوير منطقة المدايق وسور مجرى العيون	٤٤
٨٠	مشروع روضة السيدة زينب قبل وبعد التطوير	٤٥
٨١	زهور مايو قبل وبعد التطوير	٤٦
٨٢	إنجازات مشروع حياة كريمة "المرحلة الأولى" ٢٠٢٢/٢٠٢٣	٤٧
٨٣	انجازات المرحلة الأولى من "مبادرة حياة كريمة" في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣	٤٨
٨٣	توزيع مشروعات تدعيم شبكات مياه الشرب بالمحافظات	٤٩
٨٣	توزيع مشروعات إنشاء وتطوير محطات مياه الشرب بالمحافظات	٥٠
٨٤	نصيب المحافظات من برنامج التوسع في تنفيذ مشروعات الصرف الصحي المتكاملة	٥١
٨٥	توسعات محطة معالجة مطوبس ١٥٠٠٠ م <sup>٣</sup> /يوم	٥٢
٨٦	ترتيب المحافظات من حيث اقترابها من تحقيق الهدف الأممي السادس "المياه النظيفة والنظافة الصحية"	٥٣
٨٧	هيكل استثمارات النقل خلال عام (٢٠٢٢/٢٠٢٣)	٥٤
٨٧	تطور أطوال الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية	٥٥
٨٧	تطور أطوال الطرق الترابية على مستوى الجمهورية	٥٦
٨٨	نصيب المحافظات في تنفيذ مشروعات تطوير ورصف الطرق	٥٧
٨٩	تطور حوادث السيارات ومعدلاتها في مصر (٢٠١٠-٢٠٢٤)	٥٨
٩٠	أهم تشريعات الطاقة المتجددة	٥٩
٩١	أهم مشروعات الطاقة المتجددة	٦٠
٩١	أهم مشروعات طاقة الرياح	٦١
٩٢	أهم مشروعات الطاقة الشمسية	٦٢
٩٢	أهم مشروعات الطاقة الكهرومائية	٦٣
٩٢	مشروعات طاقة الكتلة الإحيائية	٦٤
٩٢	منصة مصر للطاقة الشمسية	٦٥
٩٣	ترتيب المحافظات من حيث اقترابها من تحقيق الهدف الأممي السابع "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"	٦٦
١٠٨	المخصصات المالية للمحافظات المستهدفة في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة لتطوير الريف المصري	٦٧

١٠٩	توزيع مشروعات شبكات الألياف الضوئية المستهدفة في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة	٦٨
١١٠	توزيع مشروعات تبطين وتأهيل الترع للحفاظ على الموارد المائية في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة	٦٩
١٢٣	مسطح الأراضي التي تم تضمينها في الأحوزة وأعلى المحافظات في فقدان الأراضي الزراعية	٧٠
١٣٢	تصنيف المدن المصرية طبقاً لدرجات المخاطر الطبيعية	٧١
١٣٣	أضرار عاصفة التنين	٧٢
١٣٣	غرق المزارع وتصدع المنازل بسبب السيول في سنور بني سويف	٧٣
١٣٤	إجمالي الخسائر البشرية الناتجة عن السيول	٧٤
١٣٥	توزيع بؤر النشاط الزلزالي في مصر (نشاط الزلزال المحلي والإقليمي في مصر ٢٠٢١)	٧٥
١٣٦	مؤشرات المخاطر الزلزالية	٧٦
١٣٧	متوسط التركيزات السنوية للمعادن الثقيلة في العينات (PM١٠) التي تم جمعها في مواقع مختلفة في منطقة	٧٧
١٣٧	متوسط تركيزات المعادن الثقيلة في التربة السطحية التي تم جمعها من منطقة العكرشة	٧٨
١٣٨	أماكن انتشار العواصف الرملية في مصر	٧٩
١٣٩	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من جميع القطاعات حسب الغاز خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢	٨٠
١٤٠	توزيع الانسكابات النفطية المكتشفة (٢٠١٤-٢٠٢٣)	٨١
١٤١	جهود وزارة البيئة في مجال تحسين جودة الهواء	٨٢
١٤٧	إجمالي الطاقة الكهربائية حسب المصدر	٨٣
١٤٧	نسبة الصرف الصحي المُعالج من إجمالي الصرف الصحي المُجمع خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٠)	٨٤
١٤٨	نسب إعادة تدوير النفايات الصلبة لبعض محافظات الجمهورية لعام ٢٠٢٢	٨٥
١٥٢	متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب	٨٦
١٥٧	تقاسم الوظائف والأدوار بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمواطنين أصحاب المصالح	٨٧
١٧٧	الهرم السكاني المتوقع لسنة ٢٠٣٠	٨٨
١٧٧	توزيع كبار السن وفقاً لفئات السن	٨٩
١٨٠	تغير التوازن المكاني على المستوى القومي	٩٠
١٨٢	استراتيجية التنمية الشاملة لنطاق واحة سيوة - الوحدات البيئية	٩١
١٨٣	الموارد الطبيعية والسياحة لواحة سيوة	٩٢
١٨٦	العوائد المتوقعة من المشروعات	٩٣
١٨٦	مشروعات الصندوق عواصم المحافظات والمدن الكبرى (داره) / الفسطاط فيو	٩٤
١٨٧	مشروع إعادة إحياء القاهرة التاريخية	٩٥
١٨٧	مناطق التطوير وإعادة إحياء القاهرة التاريخية	٩٦
١٩٠	أنواع الخدمات الأساسية التي تدرج ضمن المخططات	٩٧
١٩٦	تصور تطوير وتخطيط المنطقة بهضبة الأهرام والمتحف المصري الكبير	٩٨
٢٠٣	المخطط الاستراتيجي لمدينة قوسنا (مدن صغيرة) - محافظة المنوفية	٩٩
٢٠٤	مشروعات النقل الجماعي الأخضر	١٠٠
٢١٦	مبادرة صوتك مسموع	١٠١
٢١٦	تطبيق شارك ٢٠٣٠	١٠٢

## فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
٩	المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر: أهم المؤشرات	١
٩	توزيع الفعاليات وفقاً للموضوع	٢
١٧	نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الوطني بين أقاليم الجمهورية (٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٣
١٨	المؤشرات الفرعية للفقر	٤
٣٠	هيكل مخصصات الحماية الاجتماعية حسب المكونات عامي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	٥
٤١	نماذج من معدلات المناطق المفتوحة ونصيب الفرد منها م <sup>٢</sup> في مدن الدلتا ٢٠٢٢	٦
٤٢	نماذج مشروعات مسارات الدراجات في المدن الجديدة	٧
٤٤	أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة	٨
٥٠	توزيع الوحدات السكنية المنفذة طبقاً للقطاعات المختلفة (٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤)	٩
٥٣	إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع الحكومي طبقاً لمستويات البناء ٢٠١٥/٢٠١٦	١٠
٥٤	إجمالي الاستثمارات في الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاعات المختلفة	١١
٥٧	مشروع إنشاء مجمع سكني متكامل "تزهر الأندلس" بمدينة القاهرة الجديدة	١٢
٥٩	عدد الوحدات المنفذة بمشروع الإسكان الفاخر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)	١٣
٦٢	تعديل شرائح الدخل وسعر العائد للتمويل العقاري	١٤
٧١	مراحل تدخل الدولة لمواجهة مشكلة العشوائيات في مصر	١٥
٧٣	الموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤ طبقاً لدرجة الخطورة وعدد الوحدات	١٦
٧٤	طبيعة التدخل في المناطق غير الآمنة الجاري معالجتها	١٧
٨٨	تطور أطوال الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية (٢٠٢٠-٢٠٢٤) - بالكيلومتر	١٨
١٠٨	توزيع مراكز الخدمات الزراعية المنفذة بين المحافظات خلال الأعوام (٢٠٢١/٢٠٢٣)	١٩
١١٥	درجات الخطورة الواقعة على النظم البيئية الساحلية والبحرية	٢٠
١١٧	درجات المخاطر الواقعة على النظم البيئية الجبلية	٢١
١٥١	مشروعات إدارة المخلفات الصلبة	٢٢
١٥٣	مشروعات الذكاء الاصطناعي في مصر	٢٣
١٨٥	الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج بالأسعار الثابتة والتوزيع النسبي على الأنشطة التشييد والبناء العقارية	٢٤
١٨٩	أعلى وأقل خمس محافظات في نسبة الخدمات الثقافية حسب عام ٢٠٢٤	٢٥

## فريق إعداد التقرير

- السيدة المهندسة / نفيسة محمود هاشم - مستشار الوزير لشئون الإسكان والمرافق - المشرف علي قطاع الإسكان والمرافق (رئيس مجموعة العمل)
- السيد المهندس/ أحمد محمد عبد الرازق - المشرف على مكتب السيد الوزير
- السيد المهندس/ خالد محمد صديق - رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الحضرية
- دكتور مهندس/ مها محمد فهمي محمود - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني (مقرر مجموعة العمل)
- السيد المستشار/ ناصر رضا عبد القادر - المستشار القانوني للوزير
- السيد المهندس/ مصطفى محمد إبراهيم النجار - رئيس قطاع الإسكان والمرافق
- السيدة المهندسة/ رانية محمد منير عبد العليم - رئيس الإدارة المركزية لشئون الاسكان

الهيئة العامة للتخطيط العمراني	قطاع الإسكان والمرافق
المهندسة/ هادية جاد مسعود - رئيس الأمانة الفنية	المهندسة/ إيناس محمد شاذلي - مقرر الأمانة الفنية
المهندسة/ إلهام محمد قاسم	المهندسة/ عبير عبد الحكيم علي محمد
المهندسة/ منى عبد الرحمن عباس جرواني	المهندسة/ جهاد هشام سالم
المهندسة/ داليا ابراهيم محمد ابراهيم	المهندس/ أحمد شريف اسحق
المهندسة/ شيماء محمد شعبان	المهندس/ مصطفى محمد إبراهيم علام
الأستاذ/ محمود عبد المرضي سالم	المهندسة/ رنا محمد رأفت
الأستاذة/ دينا ياسر عبد البر	المهندسة/ سمية صبحي بربري
الأستاذة/ ندى محمد الخيري	الأستاذ/ خالد رياض سيد أحمد
	الأستاذة/ هبة الله جمال إبراهيم
صندوق التنمية الحضرية	الأستاذ/ رمضان محمد حسن
د.م/ مروة أحمد عبد الرحمن	الأستاذ/ خالد موسي عمران

## خبراء الدعم الفني

- أ.د/ نهال مجدي المغرل
- أ.د/ ابتهاج محمد عبد المعطي
- د/ وسام مصطفى إمام
- م/ محمد أيوب
- د/ محمد سمير
- م/ ليلي احمد خليل
- استشاري الاقتصاد الحضري والحوكمة الحضرية ورئيس فريق الخبراء
- استشاري التنمية الحضرية المستدامة
- استشاري التخطيط البيئي
- استشاري الإسكان
- استشاري نظم المعلومات الجغرافية
- مصمم جرافيك



الهيئة العامة للتخطيط العمراني



General Organization for Physical Planning



وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية  
Ministry of Housing, Utilities & Urban Communities